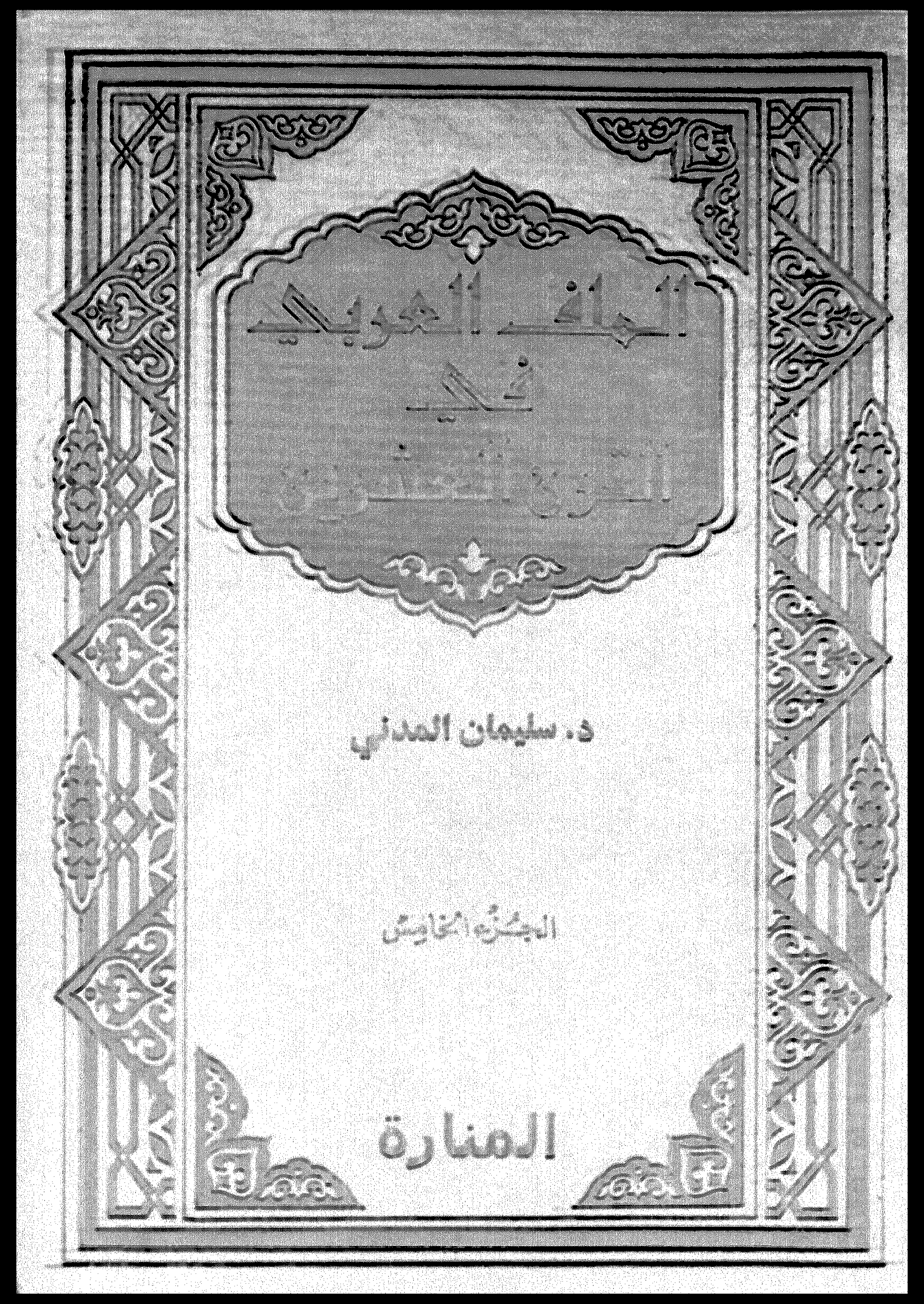


د. سليمان المدني

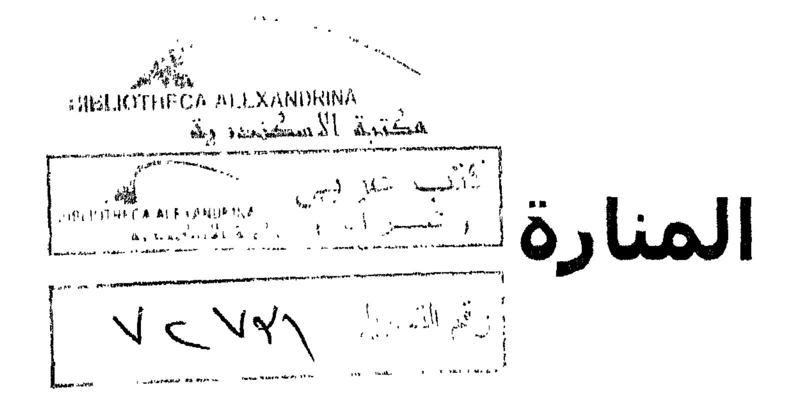
الجزء الخامس

المنارة

الملف العربي
في القرن العشرين

الجزء السابع

د. سليمان المدني



المنارة

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩ هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص .ب ١١٣/٥٧٢٠

دمشق : ص .ب ٧٨٧ - هاتف: ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس :٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

استقلال اليمن الجنوبي

عام ١٩٦٧

في الوقت الذي كان فيه النظام الجمهوري في الشمال يمر بأصعب أزماته الهامة والخطيرة. حيث كان في حالة حرب أهلية أشعلها الملكيون إثر انسحاب القوات المصرية ونقص التموينات الذي أدى إلى إضعاف الجمهوريين.

أُعلن استقلال اليمن الجنوبي وخرجت بريطانيا من أراضيه.

وعندها حاولت الجامعة العربية دعوة كافة الأحزاب المتواجدة على الساحة اليمنية مثل حزب الرابطة والحزب الوطني الإتحادي وجبهة التحرير إلى المفاوضات بجانب الجبهة القومية للمشاركة في تسلم السلطة لكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من قبل حركة التحرير اليمنية حيث بدأت القيادة السياسية في الجبهة القومية تواجه مجموعة من المشاكل التي خلفها الإستعمار البريطاني وراءه. مما أدى إلى صراع داخلي حول اتجاهات التطور اللاحقة في كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لأن صراعها السابق ضد الإستعمار كان قد حدد هوية القوى الثورية وطابعها على أنها ثورة وطنية

ديمقراطية شعبية. حيث شهد التنظيم السياسي للجبهة القومية صراعاً حاداً وضع قضية الثورة أمام الخيار الصعب.

فإما أن يبقى الإستقلال الوطني فارغاً من أي محتوى إجتماعي تقدمي. أو أن تمضي به الثورة لتحقيق المهام التاريخية الملقاة على عاتقه.

الوضع السياسي بعد الإستقلال:

كنتيجة لما سبق بدأت المعاناة من مشاكل عديدة على صعيد السياسة الداخلية والخارجية إضافة للقضية الإقتصادية التي هي محور الخلاف. حيث دعا التيار الديمقراطي اليساري إلى السير في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية عن طريق:

١ ـ تثبيت الإستقلال السياسي وتحقيق الإستقلال الإقتصادي بتأميم الإمتيازات والإحتكارات الأجنبية.

٢ ـ تحطيم جهاز الدولة القديم.

٣ ـ تصفية البرجوازية الطفيلية.

٤ ـ إقامة خطط وبرامج للتنمية الإقتصادية.

٦ ـ تصفية الأمية وإشاعة التعليم والثقافة.

٧ ـ تغيير القوانين القديمة بما يتناسب مع المضمون الثوري.

٨ ـ إطلاق الحريات العامة لقوى الثورة وتثبيت سلطة هذه القوى.

٩ ـ تشجيع رأس المال الوطني وإخضاع خططه لتوجيهات وخطط الدولة.

والمعروف أن البطالة في تلك الحقبة كانت عالية النسبة حيث بلغت ٥٠ ألف عاطل عن العمل من مجموع القوى العاملة البالغ عددها ٣٥٠ ألف شخص. خاصة بعد إقفال قناة السويس التي تعرضت لعدوان ١٩٥٦. إضافة للجهل والأمية التي خلفها الإستعمار حيث بلغت نسبة الأمية ٩٥٪. إضافة لتدهور الأوضاع التجارية بسبب التهريب المزدوج للبضائع و لأموال إلى شمال الوطن أو دول الخليج والشام. وترافق ذلك التلاعب بأسعار الصادرات والواردات بغية خلق المزيد من الصعوبات أمام تنفيذ إجراءات الثورة.

ومع ذلك فإن الخطر الحقيقي والأكبر جاء عن طريق ممارسات الشركات الأجنبية لعرقلة بناء الإقتصاد الوطني. فقد كانت شركة البترول الإنكليزية «بي بي» وشركة «البس» وشركة «لوك توماس». وهي أكبر الشركات الأجنبية في عدن. تعمد أحياناً لزيادة أسعار بضائعها عن طريق احتكار السلع المستوردة وأحياناً بتخفيض ساعات العمل الذي يرافقه تخفيض أجور العاملين حيث تعلن بالنتيجة عن إفلاسها للتهرب من دفع الضرائب للحكومة.

لذا كان يتوجب على الدولة إعداد خطة عامة للتنمية للإسراع بدفع عجلة الإقتصاد عن طريق بناء قاعدة صناعية على حساب المشروعات الخدماتية التي خلفتها بريطانية. لكي تتمكن بالتالي من تشغيل الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل.

إضافة إلى أن ذلك سيضع أمام الحكومة الجديدة إمكانية خلق اقتصاد زراعي متطور بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي يراعي مصالح الفئات الشعبية

ومن أجل تحقيق ذلك كان على الدولة أن تسرع في إنجاز المشروعات الهادفة. كتسهيل الإتصال بين المدينة والريف عن طريق تعبيد الطريق الحديثة. حيث يساعد ذلك على تطور التبادل التجاري وإشاعة الإكتفاء الذاتي الداخلي لمختلف السلع والمنتوجات، سواء في الأرياف أو المدينة، مما يمكن الدولة بالتالي من تكوين كادر متخصص في مختلف المجالات.

تطور الصراع الداخلي

في فترة النضال ضد الإستعمار أفسحت الجبهة المجال لأعداد كبيرة من الفئات والطبقات الإجتماعية للإنخراط في صفوفها، مما أتاح الفرصة للعديد من ممثلي البرجوازية والبيروقراطية العسكرية والمدنية للانخراط إلى جانب العمال والفلاحين في تلك الجبهة عندما طرحت الجبهة شعار «كل الشعب جبهة قومية».

ولكن بعد خروج الإستعمار، أخذت الجبهة تقوم بعملية فرز لأعضائها بعد ما لاحظت أن التناقض الإجتماعي والطبقي داخل التنظيم احتل مكان الصدارة.

وكان هذا التناقض يشكل مقدمات موضوعية لحركة ٢٠ مارس ١٩٦٨.

حركة مارس

وفي ٢٠ مارس آذار قام قادة الجيش بانقلاب عسكري وسيطروا على الإذاعة، ونزلت قواتهم إلى الشوارع، وقاموا بحملة اعتقالات في أوساط الجبهة القومية وعناصر وطنية أخرى.

وبدأت الإذاعة تنقل بيانات الإنقلابين وبث شعارات معادية للشيوعية ومؤيديها.

وعلى الأثر تحركت الفئات الشعبية التي أدركت أن خلف هذه الشعارات أيد الرجعية، فانتشرت المظاهرات ضد الإنقلاب في عدة مناطق مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتقديم قادة الإنقلاب للمحاكمة العسكرية. كما أعلنت عدة منظمات نقابية كإتحاد العمال، والطلاب، والنساء، إدانتهم لهذا الإنقلاب.

وفي الريف أعلن جيش التحرير الشعبي مقاومته للإنقلاب الذي خططت له كما يقول الإمبريالية العالمية والرجعية العربية.

وكل ذلك وضع الإنقلابين أمام الخطر. فسحبوا القوات العسكرية من الشوارع والإذاعة وأطلقوا سراح المعتقلين السياسيين.

وأعلن رئيس الجمهورية بعد ذلك أنه لم يكن يعلم بالإنقلاب أو يشارك فيه حيث قامت فيه قوى الجيش بدون إعلام رئاسة الدولة والحكومة.

ولذلك فإنه، ولكي يضمن الأمن في المستقبل. لا بد وأن يكون لرئيس الجمهورية سلطة على الجيش. وكان ذلك يتعارض مع مبدأ القيادة الجماعية.

وقد وافق المؤتمرون في اجتماع القيادة العامة للجبهة القومية على طلب الرئيس.

وبعد ذلك بدأ رئيس الجمهورية يمارس سلطة مطلقة، ويتدخل في كل المجالات.

ولكي يكسب تأييد الفلاحين في الأرياف، أصدر قانوناً متواضعاً للإصلاح الزراعي.

وأصبح الرئيس خلال هذه المرحلة مصدر السلطات فهو التنظيم، وهو الحكومة، وقائد الجيش، ويملك حق اتخاذ القرارات ابتداءً من إعلان الحرب، حتى تعيين صغار الموظفين.

وأثر ذلك حاول اليساريون إحداث بعض التمردات في مناطق الريف لكنها باءت بالفشل بسبب قمع الجيش لها، ولكونها لم تنطلق من تحليل سليم لطبيعة المرحلة.

وأثناء ذلك قامت قوى أخرى بمحاولة إسقاط حكم الجبهة القومية سواء كان يسارياً أو يمنياً، دخلت بعض القوات العسكرية الممولة من السعودية إلى عدة مناطق وأوجدت عدة حالات تمرد مما دعا إلى خروج الجيش النظامي من

عدن برفقة الحرس الوطني المتواجد في الريف تحت قيادة اليسار لمواجهة هذه التمردات حيث تم القضاء عليها وعادت قوات الحرس الوطني التي يقودها اليسار إلى عدن، مما جعل اليمين يخطط لانقلاب عسكري بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٦٩ بهدف التخلص من الحرس الوطني وكل قوى اليسار. ولكن اليسار عرف بالإنقلاب قبل وقوعه فعمل على إفشاله حيث دعا إلى اجتماع للقيادة العامة للجبهة القومية أعفى فيه رئيس الجمهورية من منصبه وأجبره على الإستقالة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٩معلناً بذلك قيامه بالحركة التصحيحية التي اعتبرها بداية الإستقلال الحقيقي.

في ظل حركة التصحيح:

ما أن وصل اليسار إلى السلطة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ حتى بدأت تجربة جديدة في كل نواحي الحياة، إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

حيث ابتدأت الدولة بجهاز الدولة القديم وقامت بتصفية عناصر الجيش الإقطاعية والرجعية وخاصة أولئك الذين ساهموا بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ لأن هذه العناصر ستستغل أقرب فرصة للثأر إذا لم تتم تصفيتها.

وفي نفس الوقت كان العمل قائماً لتأسيس الميليشيا الشعبية وتطويرها لتكون حامية الثورة الأساسية ومرتبطة مباشرة بتنظيم الجبهة القومية.

وعلى الجانب الإقتصادي بدأت عمليات التأميم لكل المؤسسات الأجنبية من بنوك ووكالات تأمين إلى تجارة خارجية.. الخ.

واعتبر ذلك خطوة ضرورية لتعزيز الإستقلال السياسي وبناء الإقتصاد الوطني.

وفي قطاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من ٨٥٪ من سكان البلاد قامت في شهر أكتوبر عام ١٩٧٠ في بعض مناطق الجمهورية انتفاضات فلاحية ضد الإقطاع وشيوخ الأرض بتحريض من الجبهة حيث قامت الحكومة إثر ذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي حدد الملكية بـ ٢٠ فداناً من الأراضي المروية و ٤٠ فداناً من الأراضي البعلية وتمت مصادرة أراضي الأوقاف وحكام العهد الإستعماري. وأنشئت بموجب القانون الجديد المزارع الحكومية والمزارع التعاونية.

بعد ذلك قام الصيادون بانتفاضات مماثلة كونهم يشكلون في الجنوب نسبة لا يستهان بها من القرى المنتجة ويعيشون حالة بؤس واستغلال فاحش من البرجوازيين الذين يملكون أدوات الإنتاج. فقاموا بانتفاضتهم واستولوا على أدوات الإنتاج في ٩ يونيو عام ١٩٧١ حيث عرف ذلك اليوم بعيد الصيادين.

إضافة إلى ذلك فقد أدخل الدستور في حيز التطبيق الفعلي في ٣٠نوفمبر ١٩٧٠ بعدما طرح للنقاش من قبل الشعب وأصبحت اليمن بموجبه تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الحزب الطليعي:

في ضوء المعطيات السياسية في تلك الفترة، وانطلاقاً من واقع أن التنظيم السياسي للجبهة القومية لم يكن القوة السياسية الوحيدة على الساحة. ونتيجة التطور الفكري الإشتراكي العلمي، وتنامي دور الطليعة العاملة بدأ اليسار يفكر بأهمية قيام الحزب الطليعي، حيث بدأ الحوار بين الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب البعث العربي الإشتراكي، وتم إشراك ممثلين لهذه القوى في الحكومة .

ونتيجة لهذه التحولات أعلن حزب البعث العربي الإشتراكي في مطلع السبعينات إنهاء علاقاته التنظيمية والفكرية بحزب البعث العربي الإشتراكي على المستوى القومي، والتزامه بالفكر الإشتراكي العلمي. وتحولت تسميته إلى «حزب الطليعة الشعبية».

ونتيجة لهذه التحولات والممارسات الديمقراطية والفهم المشترك لدى الفصائل الثلاث، تم توقيع اتفاقية التوحيد التاريخية بينها في ٥ نوفمبر ١٩٧٥. وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٨ عقد المؤتمر العام الأول الذي خرج بتكوين الحزب الإشتراكي اليمني.

بين الوحدة والتجزئة

عرف اليمن خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود دولة أو عدة دول في مناطق معينة من أراضي اليمن السعيد.

ولكن هذه الدول لم تكن تشكل بحد ذاتها وحدة إقتصادية مستقلة عن الدول اليمنية الأخرى. وكان وجودها ثانوياً ومؤقتاً طيلة تاريخ اليمن القديم الذي ظلت فيه الوحدة السياسية والإقتصادية والثقافية والجغرافية هي القاعدة الأساسية.

فبعد ما كانت تظهر دويلات متنازعة وشبه مستقلة كانت تنتهي أخيراً بالانصهار في إطار الدولة القوية المسيطرة على كافة الأراضي اليمنية أو معظمها.

ابتداءً من الممالك اليمنية القديمة التي تعاقبت أو تدخلت في حكم اليمن حيث يجمع المؤرخون أنها كانت مملكة معين التي أقامت دولتها في منطقة الجوف ثم امتدت سيطرتها على أغلبية أجزاء شبه الجزيرة العربية بما فيها حضر موت التي استمرت جزءاً من دولة معين لمدى ثلاثة قرون ٩٨٠-٦٥٠ق م . حيث توسعت وثبتت سيطرتها وشيدت حضارتها المميزة وازدهر اقتصادها قبل أن تعاني حالة الضعف في نهاية عهدها عندما أعلنت بعض المناطق استقلالها السياسي وكونت دويلات صغيرة ومتناسقة.

أما مملكة قتبان فقد امتدت سيطرتها من باب المندب حتى عدن وأراضي بيجان. ثم ضعفت كسابقتها حوالي ٥٠ق م .وتقاسمت أراضيها مملكة سبأ ومملكة حضر موت المستقلة. وتمكنت مملكة حضر موت التي كانت سابقاً جزءاً من مملكة معين من أن تقيم سلطة سياسية مستقلة ما بين ٦٥٠ إلى ٥٢٠ق م . ثم انصهرت في مملكة قتبان، ومنذ ٢٧٠ ميلادية صارت جزءاً من مملكة سبأ التي عرفت بمملكة سبأ وذو ريدان وحضر موت واليمن وتهامة.

وتمكنت سبأ في أوج ازدهارها من حكم معظم الأراضي اليمنية خاصة بعدما أصبحت حضر موت وأوسان وقتبان جزءاً من هذه المملكة العملاقة، التي استطاعت مد نفوذها حتى نجران.

ثم أتى الحموريون الذين شملت سلطتهم كل أراضي اليمن الطبيعية.

وهكذا نرى أنه على الرغم من وجود دولتين أو عدة دول تسيطر على السلطة السياسية خلال مراحل متقطعة من التاريخ، فإن التجزئة كانت تشكل دائماً وضعاً ثانوياً ومؤقتاً. وبقيت فكرة إقامة الدولة اليمنية الواحدة هو القاعدة الأساسية على مر التاريخ اليمني القديم.

وعندما كانت اليمن تتعرض للغزوات الخارجية كالغزو الروماني ثم الإثيوبي ثم الفارسي. فإن الغازين كانوا يريدون السيطرة على كل الأراضي اليمنية. وليس على دويلة أو رقعة معينة من الأرض وفي العهد الإسلامي بقيت اليمن موحدة تحت سلطة رسول الله (ص) والخلفاء الراشدين من بعده. بالرغم من أنها قسمت إلى ثلاث ولايات «الجند ـ صنعاء ـ حضر موت». لكن هذه

التجزئة كانت إدارية في إطار البلد الواحد والشعب الواحد، كما كان عليه الوضع في كافة البلاد الإسلامية آنذاك.

وأثناء الدولة الأموية والمرحلة الأولى للدولة العباسية استمرت اليمن موحدة وبقيت جزء من دولة الخلافة. وفي نهاية الدولة العباسية تزايد الصراع الإقتصادي في اليمن، وضعفت دولة الخلافة فتجزأ اليمن من جديد، حيث ظهرت دولة آل زياد، ثم دولة يعفر، وبعدها أعلن الإمام الهادي سلطته في بعض المناطق الشمالية.

لكن هذه الدول سرعان ما كانت تختفي أو تكتفي بحصر سيطرتها على مدينة واحدة أو رقعة جغرافية بسيطة. وعلى الأخص أثناء الدولة الفاطمية حيث تمكن علي ابن الفضل من بسط سيطرته على كل الأراضي اليمنية وأعلن استقلاله عن الدولة الفاطمية والعباسية. وأقام سلطة واحدة مستقلة مما جعل الناس تلتف حوله وتدعم سلطته حوالي عشرين عاماً حيث تجزأت اليمن من جديد بعد موته عام ٩٧م.

لكن الوحدة سرعان ما عادت أثناء حكم علي محمد الصليحي عام ٩٤٥م، وبعد ذلك، اشتدت الصراعات الإقتصادية والإجتماعية وتجزأت لعدة دويلات وإمارات وهي «بنو الصليحي ـ آل نجاح ـ الإمامة الزيدية». وبقيت كذلك حتى جاءت جيوش صلاح الدين الأيوبي التي غزت اليمن وأخضعتها لسلطة واحدة.

ثم استطاع بنو رسول من تثبيت الوحدة السياسية. وحاول آل طاهر فيما بعد إقامة سلطة واحدة على كل اليمن. وعلى الأخص أثناء حكم عامر عبد الوهاب الذي مد نفوذ سلطته على حساب تقليص نفوذ الزيدية في المناطق الشمالية.

وعندما غزا المماليك اليمن، .سيطروا على معظم المناطق. ثم أتى بعدهم الإحتلال التركي الذي أحكم سيطرته وعاشت البلاد تحت ظله موحدة ما يقرب من مائة عام.

وعندما طرد الأتراك بسطت الدولة الزيدية نفوذها وحكمت كل اليمن قرابة قرن كامل. لكن الصراعات الإقتصادية والإجتماعية والخلافات الدينية بين العوائل الإقطاعية عادت لتجزء البلاد إلى عدة دويلات وإمارات.

ففي عام ١٨٢٨م أعلن سلطان لحج استقلاله عن السلطة المركزية في صنعاء. حيث بدأت بعده الدعوات الإنفصالية في عدة مناطق مما أضعف البلاد وجعل منها محل أطماع الكثيرين. حيث تعاقبت عليها موجات الغزو الخارجي وتمكنت بريطانيا من احتلال الجزء الجنوبي عام ١٨٣٩ وعاد الأتراك واحتلوا الجزء الشمالي عام ١٨٧٢ مما أدى إلى تثبيت واقع التجزئة إلى ما بعد خروجهم وقيام أنظمة حكم وطنية.

الطموحات الوحدوية

عندما تولى الإمام يحيى السلطة في الشمال طالب بريطانيا بأراضي الجنوب لكونها جزءاً من مملكته لكن بريطانيا رفضت مطالبه للحجج التالية:

١ ـ كانت تقول أن استقلال مناطق الجنوب عن حكومة صنعاء قد تم قبل دخول بريطانيا إليها مستشهدة على ذلك بحضر موت والتمرد الذي قام به سلطان لحج باستقلاله عن الحكومة المركزية بصنعاء عام ١٨٢٨م.

٢ ـ بما أن الزيدية تحكم أقصى الشمال فإن مناطق الشوافع الجنوبية يجب أن تبقى مستقلة وبعيدة عن سلطة الإمامة الزيدية وهذا بدوره يغزز النعرة الطائفية.

٣ ـ تقول بريطانيا أن هناك اتفاقات حماية بينها وبين سلطنات وإمارات الجنوب.

٤ ـ الإتفاقية الموقعة بين بريطانيا وتركيا عام ١٩١٤ حيث تم بموجبها تمديد خطوط وهمية بين القوات المحتلة. واعتبرت بريطانيا هذه الإتفاقية ملزمة للإمام باعتباره الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية في اليمن.

وعلى هذا نرى أن التجزئة الحديثة أوجدها الإستعمار وتحت شتى الشعارات والمسميات. وبقيت كذلك حتى ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢.

فقد كانت الثورة وحدوية في أهدافها وآفاقها. وكانت تقدم الدعم والمساعدة لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب من أجل مواصلة النضال المسلح حتى تمكنت من انتزاع الإستقلال في الشطر الجنوبي عام ١٩٦٧.

واعتبر استقلال الجنوب حينها خطوة أساسية وهامة نحو تحقيق الوحدة بين الشطرين. نظراً لكون الجبهة القومية التي تسلمت السلطة بعد استقلال الجنوب منظمة وحدوية منذ تشكليها إضافة لما أكد عليه ميثاقها من أن المنطقة شمالاً وجنوباً وحدة طبيعية متكاملة تجمع شعبها روابط وعوامل كثيرة منها: وحدة الأرض، واللغة، والمعاناة، والمصلحة المشتركة، ووحدة المصير.

لكن التطورات السياسية التي أعقبت ذلك بعد انقلاب ١٩٦٧ في الشمال وتسلم الجبهة القومية للسلطة في الجنوب عكست آثارها السلبية على الوحدة، حيث اقتصر حكم الشمال على تثبيت سلطته في الأراضي الواقعة تحت قبضته واكتفت السلطة الجنوبية بالحدود التي رسمتها بريطانيا سابقاً.

فأصبح الشعب اليمني يعيش تحت ظل نظامين مختلفين ومتناقضين.

ولكنهما انتهجا سياسة التعايش السلمي فيما بينهما.

التعايش السلمي إلى متى

استمرت سياسة التعايش السلمي بين الشطرين حوالي أربع سنوات ابتداءً من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٢.

حيث أن التحولات السياسية والإجتماعية التي شهدها الواقع اليمني خلال هذه الفترة وانعكاس ما يحدث في الشطر الواحد على الشطر الثاني، والتدخلات الدائمة للأعداء التاريخيين وتآمر القوى الرجعية المعادية وظهور النفط بكميات كبيرة مما يسيل له لعاب الطامعين في الداخل والخارج. قد أدى هذا كله إلى نزاع مسلح بين الأشقاء في سبتمبر عام ١٩٧٢.

لكن القوى المحبة لوحدة الشعب اليمني وتقدمه سارعت لتطويق هذه الحرب التي خطط لها من الخارج ونفذت على أرض اليمن وبأيد يمنيه. فكان الإحتكام إلى العقل وتم قبول لجنة الوساطة التي بعثتها الجامعة العربية، حيث اتفق الطرفان على وقف العمليات العسكرية ثم أعلن في القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ عن اتفاقية الوحدة الأولى التي وقعها رؤساء الوزراء في كلا الشطرين.

النفط

أجمع خبراء الطاقة في العالم على أن النفط الذي اكتشف آنذاك في الجمهورية العربية اليمنية يفوق بحجمه أي كمية يتم اكتشافها خلال الأعوام القليلة القادمة في أي من الدول غير الأعضاء في الاوبك.

وإذا كان النفط المتدفق من حقول عليف في حوض مأرب لن يسبب أي تغيرات جذرية في سوق النفط العالمية فإن تأثيره على الإقتصاد اليمني سيكون ملموساً. حيث بدأت ملامحه بالظهور منذ نقل أولى الشحنات إلى السوق.

فقد بدأ الضخ إلى ميناء عليف. ومنه إلى العالم منذ أواخر عام ١٩٧٧ بعدما وصل الإنتاج إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً ثم أخذ بالإرتفاع حتى ٢٠٠ ألف برميل قبل نهاية ١٩٨٨. وينتظر أن يزداد إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في العام المقبل.

وتقدر مصادر شركة «هنت أويل» الأمريكية أن يبلغ النفط ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار برميل. وذلك بعد استكمال جميع أعمال التنقيب المقررة.

هناك ما بين خمسة وعشرة تريليون «مليون مليون» قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أي أن عائدات البلاد من هذه الثروة سوف تتراوح ما بين ٥٠٠ و٧٠٠ مليون دولار محسوبة على معدل إنتاج يصل إلى ١٧٥ برميل، يصدر نصفه إلى الخارج.

وتعتبر أوساط «هنت ويل» أن البحث عن النفط في هذه المنطقة كان بمثابة مغامرة ضخمة انتهت بالخير الوفير. حيث توجت باكتشاف حقل عليف الذي يحوي وحده أكثر من ٥٠٠ مليون برميل، مما جعل الشركات التي تمنعت من قبل عن الدخول إلى اليمن تعود للمطالبة بحصتها. ومن هذه الشركات «أرابيان شيلد يفلوبمنت» من دالاس، و«دور تشستر ماستر» من هيوستن، وهما اللتان طالبتا بأضرار من (هنت ويل) وعن طريق المحاكم بسبب احتكار الأخيرة لامتياز مأرب ـ الجوف. حيث فيه حقل عليف ومعظم الحقول الصغيرة الأخرى. وتزعم «أرابيان شيلد» أن «هنت ويل» شوشت عليها مما حرمها من الإستفادة من الرخصة التي كانت قد فازت بها للتنقيب عن المعادن بما فيها النفط وذلك عام ١٩٥٥.

إضافة إلى شركة «انترناشيونال بترروليوم كورب» الكندية التي تعمل في مأرب بموجب عقد مع «هنت أويل» فيما تعمل «هنت اويل» إلى جانب شركة «اكسون» الأمريكية في مناطق أخرى مثل الحديدة وظمر وسط البلاد، حيث تم حفر الآبار التجريبية كما ستبدأ شركة «توتال» الفرنسية قريباً في التنقيب جنوب تهامة بالإشتراك مع شركة «تكساسو» الأمريكية. وذلك بعد الحصول على امتياز مساحته «٩٢٦٢» كيلومتر مربع براً وبحراً تقاسمته مع توتال مناصفة.

أما المنطقة البحرية التي تنقب فيها «هنت» فهي مقابل ميناء عليف وتبلغ مساحتها «١٢٩٩٥» كيلومتراً مربع.

هناك منطقة جبلية وسط البلاد التزمت بها شركة «اكسون» الأمريكية للتنقيب فيها عن النفط والغاز، وهي منطقة وعرة مساحتها «٢٢» ألف متر مربع وليس فيها أماكن مأهولة.

وسواء اكتشفت هذه الشركات كمية إضافية من النفط والغاز أم لم تكتشف. فإن اليمن بكل الأحوال دخلت عصر النفط. حيث بدأت ملامحه تظهر عليها بشكل مشاريع متنوعة، وزيادة بحجم الواردات. مما نشط حركة العمل في ميناء الحديدة وأعاد إليه حيويته السابقة. حيث قامت سلطات الميناء بتوسعيه وتشغيل الرصيف الجديد الذي بدأ العمل به عام ١٩٨٦ إضافة لاستكمال مستودعات التخزين الكبيرة.

وفي اليمن الجنوبي:

كانت الصناعة النفطية معروفة منذ وقت طويل، بفضل مصفاة عدن التي أممتها الحكومة من شركة «بريتش بترولیرم» عام ١٩٧٧.

وبعد إغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ زادت أهمية المصفاة وتضاعف إنتاجها. وعندما جاءت الحرب العراقية الإيرانية انعكست بآثارها على إنتاج المزيد من المصفاة بسبب ضرب العديد من مصافي البلدين المتحاربين.

ثـم جـاءت الأحـداث الداخليـة عـام ١٩٨٦ لتلحـق بالمصفـاة بعـض الأضـرار الـتي أعيـد إصلاحهـا في العـام التـالي لتتـولى تصفيـة وتكريـر الإنتـاج المحلي مـن حقـول اليمـن.

وهنـاك مؤشـرات تؤكـد بإمكانيـة مضاعفـة حجـم الإنتـاج النفطـي بالتعـاون بـين المؤسسـات الوطنيـة. وبعـض الشـركات الشـرقية والغربيـة.

وهنـاك شـبه إجمـاع علـى أن منطقـة شبوة المجاورة لحدود اليمـن الشـمالي والـتي تبلـغ مسـاحتها «٣٥٤٠٠» كيلـو مـتر مربـع تختزن القسـم الأكـبر مـن نفـط اليمـن الديمقراطيـة الجنوبيـة. كمـا تشـير تقـارير الجيولوجيـون أن نفـط شـبوة لا ينفصـل عـن نفـط المنطقـة، حيـث بـدأ التنقيـب عنـه عـبر إدارة الاكتشـافات النفطيـة اليمنيـة وشـركة «تكنـو اكسـبورت» السـوفيتية. وتدفـق منهـا مـا يعـادل ألفـي برميـل يوميـاً وذلـك بـدأ مـن شـهر نيسـان عـام ١٩٨٧ ثم ارتفـع بعـد عـامين إلى أكـثر مـن خمسـة آلاف برميـل يوميـاً.

إضافـة إلى أن التنقيـب امتـد إلى منطقـة شـرق شـبوة، ومنطقـة عـدن وإيبـان. حيـث توزعـت أعمـال التنقيـب علـى عـدة شـركات شـرقية وغربيـة منهـا شـركة «بريتويـل» وشـركة «الاسمـو» حيـث فازتـا بـ ٥٠٪ مـن امتيـاز التنقيـب في منطقـتي إيبـان وعـدن و٣٠٪ لـلأولى و٢٠٪ للثانيـة مـن شـركة «الـف» الفرنسـية. وتتميـز منطقـة إيبـان ــ عـدن، بـالوعورة بشـكل عـام. وتمتـد أعمـال التنقيـب لتشـمل السـاحل والميـاه المقابلـة في خليـج عـدن.

وتعتبر شركة «بريتويل» أن المنطقة تبشر بمفاجآت، وذلك بعدما راجعت نتائج التجارب الموجودة بحوزتها.

وهناك مشاريع سوف تتم بالمستقبل، وتشمل عملية مسح جوي كامل للمنطقة من أجل توفير الأداة التخطيطية لإتمام المسح الجيولوجي التفصيلي.

وفي القسم الجنوبي الشرقي للبلاد قرب منطقة بلحاف تتولى مجموعة النفط الكويتية المستقلة عمليات التنقيب براً وبحراً في منطقة تبلغ مساحتها ١٣ ألف كيلو متر مربع. ثلثها في المياه المقابلة لشاطئ طوله ٣٢٠ كيلومتر. حيث تبين أن في المنطقة إمكانات نفطية كبيرة.

لذلك أقرت حكومة اليمن الديمقراطية اتفاقية «تُضمن» بموجبها حوالي ٥٠٪ من منطقة بلحاف لشركة «يمن اكسبلزريشن بترروليوم» المتفرغة من شركة «هيت اويل» العاملة في الجمهورية اليمنية. حيث يتم بموجب الإتفاقية حفر ثلاثة آبار.

كما اتفقت حكومة اليمن الديمقراطية مع شركة «كتاديان أكسي» على التنقيب في منطقة مسيلا البرية. وسوف تتقاسم هذه الشركة العمل مع شركة «كونسولودا يتد كونتو راس» اليونانية ويكون للأولى ٦٠٪ من مساحة تصل إلى ٣٦ ألف كيلو متر مربع.

أما شرق شبوة المحاذية لمسيلا من الجهة الغربية الشمالية فتولى أعمال التنقيب فيها شركة «توتال» في مساحة تبلغ «١٥٩٧٠» كيلومتر مربع. وتشاركها في عمليات الحفر شركة «يونيكال» وحصتها ٤٠٪، وشركة «كونبيك» وحصتها ٢٠٪.

وحسب مصادر توتال سوف يتعين عليها أن تحفر ستة آبار خلال ستة أعوام قادمة.

كما تجري عمليات مسح لمنطقة مساحتها أربعة آلاف كيلو متر مربع.

وستنفق «توتال» في هذه الأعمال حوالي «٨٠» مليون دولار على مدى ستة أعوام.

وعلى الرغم من هذه الحركة الواسعة فإن المعلومات الدقيقة حول كثافة النفط لازالت نادرة، وهناك تقارير غير رسمية ذكرت بأن الإكتشافات النفطية كبيرة، وبعضها كانت مبالغ فيها. حيث تحدثت عن ٣ إلى ٥ مليار برميل موزعة على الحقول في مختلف المناطق. لكن المؤكد حتى الآن أن أكثر المناطق هي شبوة.

على طريـق الوحـدة

اتفاقية القاهرة

من خلال المشروعين الذيـن تقدم بهـا كـل طـرف حـول تصوراتـه للوحـدة نلاحظ أنه بالرغم من تأكيدهما على وحدة الشعب والأرض والإيمـان بضـرورة قيام الدولة اليمنية الواحدة. فإنهما تقدما بنهجين متعارضين.

ففي الوقـت الـذي اعتبر المشروع المقـدم مـن الجنـوب أن تهيئـة الظـروف المواتية للوحـدة هي إجـراءات أساسـية. وإن الوحـدة بدونها هـي ضـرب مـن الخيال. تمسك الشمال بالمنظار المثالي للوحدة متجاوزاً كل التركات الثقيلة الـتي خلفهـا النظـام الإستعماري والحكـم الإمـامي. ومتجـاهلاً التعـارض القـائم بـين النظامين، ورافعاً في الأفـق شعار الوحـدة الفوريـة والشـاملة. ومطالبـاً بإنجازهـا خلال شهرين من الزمن. ورغم هذا التعارض. ورغـم إيمـان كـل منهـم بصعوبـة تطبيق ما يتفقون عليه إن لم نقل استحالته، فقد تم التوقيع على اتفاقية القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ التي أعلنت إنهاء حالة الحرب بين شطري البلدين.

وقد نصت بنود الإتفاقية على دمج الدولتين في دولة واحدة.

وتكوين حكومة واحدة. وإنشاء مختلف مؤسسات الدولة بشكل موحد.

وأوضحـت أن النظـام سـوف يكـون جمهوريـاً ديمقراطيـاً. يقـوم علـى مبـدأ الإنتخاب الحر المباشر من قبل كل اليمنيين.

وكلفت اللجنة الدستورية بمهمة إعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام الواحد ليتم طرحه فيما بعد على المؤسسات التشريعية القائمة في كل من الشطرين للموافقة عليه قبل أن يطرح للإستفتاء العام خلال فترة لا تتجاوز الستة اشهر.

وأكدت فقرات الإتفاقية أن الدستور سوف يكفل الحريات الفردية والعامة. وحقوق المواطنين السياسية والنقابية والمهنية.

ويضمن منجزات ثورتي٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر. وتم تشكيل سبع لجان فنية متخصصة لإعداد مشاريع خطط دمج مؤسسات الدولة في كلا الشطرين.

ولا شك بأن هذه الإتفاقية وبالرغم من استحالة تطبيقها على أرض الواقع أعطت بعض الإيجابيات السريعة ومنها:

إيقاف الحرب الأهلية القائمة وتطبيع العلاقات بين الشطرين والإنسحاب من المناطق التي تم الإستيلاء عليها أثناء الحرب. إضافة إلى فتح الحدود. والتخلي عن شعار الوحدة بالقوة. وضمان منجزات الثورتان وحق العمل السياسي والنقابي وإتباع مبدأ الإنتخاب الحر والمباشر لمؤسسات الدولة.

وتنازلات هامة من قبل الطرفين، فالأحزاب السياسية والتقدمية والعمل النقابي من الأشياء المسجلة في قائمة المحرمات والمعاقب عليها في الشمال. ولأن النظام القائم في الجنوب يعتمد على مبدأ الحزب الواحد ويمنع المنظمات الرجعية

من ممارسة أي عمل سياسي أو نقابي لذلك فإن باستطاعة كل نظام أن يتمسك بنصوص الإتفاقية للحصول على بعض التنازلات من قبل الجانب الآخر.

فالجنوب يتمسك بفقراتها لكي تعترف الشمال بالمنظمات النقابية والسياسية المتواجدة في الشطر الشمالي مثل الإتحاد العام لعمال اليمن والحزب الديمقراطي الثوري، ومنظمة المقاومين الثوريين، وإتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبية، وحزب العمل.

أما الشمال فيمكنه التمسك بنصوص الاتفاقية للمطالبة بالسماح لممثلي المعارضة بممارسة نشاطهم العلني في الجنوب. مثل أنصار جبهة التحرير وعناصر رابطة الجنوب العربي، والجبهة الوطنية المتحدة. الخ...

ومثل هذه الأفكار كان يعرفها حتى رجل الشارع العادي في كل الشطرين.

وتطبيقاً لبنود اتفاقية القاهرة التي أكدت في مادتها الرابعة على ضرورة اجتماع رؤساء الشطرين بعد شهرين من تاريخ التوقيع عليها فقد اجتمع القاضي الإرياني وسالم ربيع علي بحضور العقيد معمر القذافي في طرابلس بليبيا خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢ لمناقشة الأوضاع اليمنية واتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تنفيذ بنود الإتفاقية.

فرفع سالم ربيع علي شعار الوحدة البروليتارية.

ورفع القاضي الإرياني شعار الوحدة الإسلامية.

وتدخل العقيد معمر القذافي وأقنع سالم ربيع علي بالموافقة على شعار الوحدة الإسلامية. حيث ظهر في البيان الختامي وفي المادة الرابعة منه على أن الإسلام دين الدولة. وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، وتتخذ الشرعية الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

كما تضمنت المادة السادسة من البيان على أن:

«تهدف الدولة إلى تحقيق الإشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية»

مع العلم بأن النظام الحاكم في الشمال لا يؤمن بأي نوع من أنواع الإشتراكية. إما في الجنوب فلا يؤمن النظام بغير الإشتراكية العلمية.

وجاء في المادة التاسعة العمل على:

«إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف والإستعمار القديم والجديد والصهيونية. وتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الإتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية».

جاءت هذه العبارات في المادة التاسعة علماً أن المنع القائم في الشمال يشمل كل التنظيمات السياسية بما فيها الناصرية.

أما قضية الأراضي اليمنية الواقعة تحت النفوذ السعودي فقد اتفق الطرفان على إحالتها إلى دستور دولة الوحدة حيث نصت المادة العاشرة على أن يعين دستور الجمهورية حدودها.

وأمام المستحيلات التي يرغب الطرفان بإيهام الآخرين بإمكانية تحقيقها فقد أعلن رئيس الوزراء محسن العيني استقالته من منصبه في اليمن الشمالي بعد شهرين من توقيع الإتفاقية وعين بدلاً عنه القاضي الحجري وهو من المتزمتين حيث بدأ عهده بالتضييق على الحركة الوطنية في الشمال والقيام باستفزازات عسكرية ضد النظام في الجنوب مما أدى بمنظمة المقاومين الثورين وجيش الشعب الثوري إلى إعلان الكفاح المسلح ضد حكومة الحجري الذي يقول أن هدفه الأساسي تصفية الشمال ونظام الإلحاد في الجنوب.

لكن ذلك لم يدم طويلاً إذ وجد نفسه فجأة مرغماً على الاستقالة في شباط ١٩٧٤ ثم تلا ذلك انقلاب قام به المقدم الحمدي بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٧٤. حيث ساهم هذا الانقلاب أو الحركة التصحيحية كما سماه قادته في إبعاد أجواء الحرب لصالح دعاة الحل السلمي.

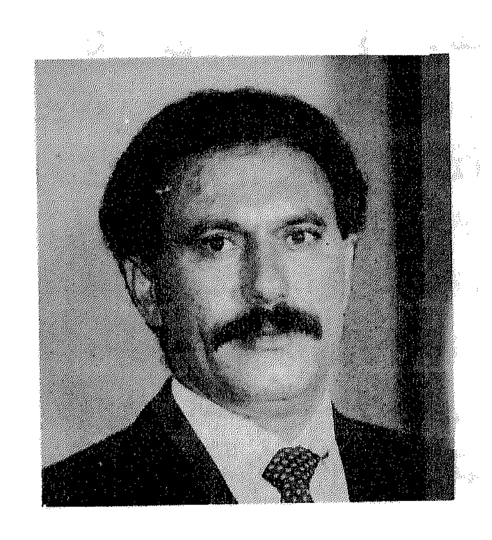
ولكن ذلك لم يدم طويلاً. حيث اغتيل المقدم الحمدي بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٧٧ إثر انقلاب عسكري رجعي. وتم تنصيب المقدم الغشمي في قمة السلطة بدعم من مشايخ القبائل والمؤيدين لهم في الخارج.

لكن الغشمي لم يكن قادراً على إعلان حرب مباشرة مع الجنوب حتى ولو كانت تحت شعار الوحدة الفورية. وكان عليه أن يقوي سلطته أولاً. ويواجه

الاستياء الشعبي ضد حكمه، إضافة للمعارضة الواضحة التي أعلنتها ضده بعض وحدات القوات المسلحة التي كانت مرتبطة بشخص المقدم الحمدي.

لذلك تأجلت المواجهة المسلحة حتى شباط ١٩٧٩ لكنها طوقت بتدخل سوريا والعراق والأردن. وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في الأول من مارس. ثم عقدت الدورة الاستثنائية للجامعة العربية في الكويت واتفق أثناءها على تشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار.

وكذلك الأعداد لاجتماع بين رؤساء الشطرين حيث اجتمع كل من الرئيس علي عبد الله الصالح ممثلاً عن الشمال مع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل ممثلاً عن الجنوب. وتم الإتفاق على تنشيط عمل لجان الوحدة وفق اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ووقع الرئيسان على بيان مشترك من خمسة بنود وهي:



الرئيس علي عبد الله صالح

١ ـــ تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة في فترة لا تتجاوز الأربعة أشهر.

٢ ـــ عند انتهاء اللجنة من أعمالها يعد الرئيسان لقاء لإقرار الصورة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للإتفاق خلال

مدة يتفق عليها الرئيسان لإقرار الصياغة النهائية لمشروع دستور دولة الوحدة.

٣ ـ يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل لجنة وزارية للإشراف على الإستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة. على أن تنهي اللجنة أعمالها خلال مدة أقصاها ستة اشهر من تاريخ تشكيلها.

٤ ـ يقرر الرئيسان التقيد والإلتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. وقرارات مجلس الجامعة العربية. وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

٥ ـ يتولى رئيس الدولة في الشطرين متابعة إنجاز اللجنة الدستورية في الموعد المحدد. ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال تنظيم لقاءات دورية في اليمن كل شهر.

ولكن وكما يقال. تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

ففي نيسان عام ١٩٨٠ عزل رئيس اليمن الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل عن السلطة وتولى مكانه علي ناصر محمد الذي كان يشغل منصب رئاسة الوزراء. حيث اعتبر هذا التحول حينها انتصاراً للخط المعتدل ضد التيار المتشدد والمؤيد للسوفييت بقوة.



الرئيس علي ناصر محمد



حيدر أبو بكر العطاس

ثم، وفي عام ١٩٨٦ طرد علي ناصر محمد من السلطة بعد الأحداث التي قامت بها كتلته مع علي عنتر نائب رئيس الوزراء آنذاك حيث عين بعده حيدر أبو بكر العطاس رئيساً مؤقتاً للدولة بعد استقالة علي ناصر محمد من جميع مناصبه الرسمية والحزبية.

قمة صنعاء

بعد سنوات من الصبر والترقب بسبب التغيرات التي حدثت في الشطر الجنوبي. احتضنت صنعاء لقاء القمة بين الرئيسين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الشمالي والرئيس علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي في الجنوب. وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٧/٧/٢١ حتى

١٩٨٧/٧/٢٤ وذلك بعد تمهيدات مسبقة ولقاءات وزيارات متبادلة على مختلف المستويات.

وقد تضمن جدول أعمال القمة تقرير عام عن العمل الوحدوي بين الشطرين أعده مكتب شؤون الوحدة ومشروع دستور الوحدة المقدم من اللجنة الدستورية. وورقة عمل خاصة بالمشروع والإجراءات والخطوات اللاحقة.

ومناقشة الموضوع المتعلق بتطبيق المادة التاسعة من بيان طرابلس بشأن إنشاء التنظيم السياسي الموحد، ومشروع جدول زمني لاستكمال أعمال لجان الوحدة ينتهي في شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ في جنوب اليمن.

وقد تركزت المباحثات حول نقطتين أساسيتين:

١ ـ ما يتعلق بمشروع دستور الوحدة.

٢ ـ ما يتعلق بأوضاع النازحين إلى الشطر الشمالي نتيجة لأحداث يناير ١٩٨٦ في الجنوب. وطريقة عودتهم إلى ديارهم.

وعلى صعيد الوحدة تقدم الشطر الشمالي بورقة اقترح فيها ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ بيانات القاهرة وطرابلس والكويت وصنعاء وعدن. نصاً وروحاً. وذلك بإحالة مشروع الدستور إلى مجالس الشعب في كلا الشطرين للموافقة عليه طبقاً للدستور ثم تنظيم عملية الإستفتاء وفقاً لما نصت

عليه المادة التاسعة من اتفاقية القاهرة. ثم وبمجرد إعلان نتائج الإستفتاء تتخذ الترتيبات الواردة في دستور دولة الوحدة لقيام الجمهورية اليمنية المتحدة.

إما الرئيس الجنوبي فقد تقدم بمشروع برنامج يستغرق تنفيذه مدة لا تقل عن خمس سنوات إضافة لكونه غير متقيد ببنود ونصوص اتفاقيات وبيانات القاهرة وطرابلس والكويت وصنعاء واليمن وعدن المتفق عليها والملتزم بها من كلا الجانبين. مما يعني البداية من جديد.

ومع ذلك فقد انتهى لقاء القمة باتفاق الطرفين على:

١ ـ وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين الجانبين.

٢ ـ وقف المحاكمات والتحقيقات المتعلقة بأحداث يناير والإفراج عن كافة المعتقلين.

٣ ـ عدم طرح شروط مسبقة من الطرفين باستثناء الشرط المطروح من الجنوب والمتعلق بعدم تمثيل النازحين للشرعية.

٤ ـ للنازحين حرية اختيار من يمثلهم في عملية شملهم بقرار العفو العام.

٥ ـ يشمل قرار العفو كل نازح من الشطر الجنوبي منذ أحداث يناير ١٩٨٦ وكل من أسهم في الأحداث.

النفط والمصلحة المشتركة

بعدما أدركت قيادة الشطر الجنوبي أن أكبر كمية من الثروة النفطية تختزنها منطقة شبوة المجاورة لحدود اليمن الشمالي. إضافة لتقارير الجيولوجيون القائلة أن نفط شبوة لا ينفصل عن نفط المنطقة. رأت أن أفضل وسيلة للحفاظ على هذه الثروة هي السير في طريق الوحدة وقد تجلت طموحات الجنوبين بوضوح من خلال لقاء صنعاء الثاني عام ١٩٨٨.

حيث التقى الرئيسان العقيد علي عبد ا لله صالح وعلي سالم البيض يومي ٣-٤ مايو ١٩٨٨ واتفقا على مايلي:

١ ـ متابعة الخطوات الوحدوية واستكمال تنفيذ ما سبق الإتفاق عليه في كافة المجالات وتنشيط أعمال اللجان الوحدوية بين الشطرين.

٢ ـ الإسراع في أن تنجز سكرتارية المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تعز الماضي في إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، وإحالته إلى مجالس الشعب في الشطرين ومن ثم إنزاله للإستفتاء عليه وفقاً للإتفاقات الوحدوية بين الشطرين.

٣ ـ إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس، تحقيقاً للنوايا الصادقة وترجمة للخطوات الوحدوية.

٤ـ استكمال جهود القيادتين في احتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣يناير ١٩٨٦ المحزنة، والتعاون على توطيد الأمن والإستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة.

«نلاحظ أن كل البنود السابقة مكررة وليست هي الدافع الأساسي للجنوبيين لأنهم في الاجتماع السابق أرادوا تأجيل إنجاز الوحدة الفعلية لخمس سنوات أخرى. ولنتابع الآن بقية بنود الإتفاق الأخير لندرك الحقيقة».

٥ ـ وبالنسبة للمشروع الإستثماري المشترك بين الشطرين.

فإنه ونظراً لأهمية التكامل الإقتصادي بين شطري اليمن الواحدة وبعد أن استكملت الخطوات الخاصة بالمشروع الإستثماري المشترك للثروات الطبيعية فقد اتفق في هذا على مايلي:

أ ـ إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوة بمساحة قدرها ٢٢٠٠ كم٢.

ب ـ تتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيع منطقة المشروع الإستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.

ج ـ إخلاء منطقة الإستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين، والإلتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيسي الأركان بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩.

د ـ يقوم وزير النفط في الشطرين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك الترتيبات الإستثمارية والفنية والمالية والإدارية وغيرها من الإجراءات اللازمة للإستثمار الإقتصادي.

هـ ـ يأتي هذا المشروع المشترك ليؤكد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية ووحدة أراضيها. ورفضها لأي تجزئة أو لأي اعتبارات حدودية كما أن هذا الإتفاق لا يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين أو ترسيم الحدود فيما بينهما.

كما لا يمثل ترسيخاً أو اعترافاً بما خلفه الإستعمار من آثار سلبية هدفها تعميق التجزئة.

تم التوقيع في صنعاء بتاريخ ٤ مايو ١٩٨٨

العقيد علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية، القائد العام للقوات المسلحة

الأمين العام للمؤتمر الشعبي في الشطر الشمالي من الوطن.

علي سالم البيض

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الإشتراكي في الشطر الجنوبي من الوطن.

الوحدات أمام التحديات

إن التحديات الداخلية لم تقتصر على الميراث الإستعماري وقضايا الحدود، فلاشك أن القبلية لازالت أهم كابح لكل أنواع التطور سواء في الشمال أو في الجنوب.

فالقبلية الشمالية لازالت موضع شك لدى الكثيرين من الجهات الرسمية. ولا يزال ينظر إليها كمهددة للوحدة اليمنية إضافة لكونها ساحة خصبة لكل أنواع الطائفية التي تعيق اليمن.

كما أن لغة الدولة لا زالت تستثني القبيلة. ولا زالت القبيلة نقيضاً للحكومة بنظر العامة. ويدرك جميع اليمنيين مدى التعصب القبلي. إنها ترفض حتى الوحدة الوطنية داخل الشطر الشمالي. وترفض فكرة الميثاق الوطني.

ثم تأتي بعدها الأحزاب والتجمعات السياسية.

فهذا مثلاً عبد القوي مكاوي يكون جبهة «التجمع القومي التقدمي لجنوب اليمن» في القاهرة. ويعلن معارضته للنظام في الشطر الجنوبي منطلقاً من أن النظام الماركسي في عدن سخر نفسه لمحاربة الثوار العرب ويطالب بالإحاطة بالنظام في الشطر الجنوبي وقيام نظام عربي إسلامي بديل.

وفي الوقت نفسه تعارض «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بزعامة سلطان أحمد عمر، النظام القائم في الجنوب وتطالبه بحرية العمل السياسي النقابي. والمؤسسات الدستورية المنتخبة انتخاباً حراً ومباشراً من قبل جماهير الشعب.

وهذا علي ناصر محمد بعدما طردته السلطة في عدن يكون جبهة أسماها «لجنة الدفاع عن الحريات». مدعياً أن الشرعية السياسية لا زالت تتمثل في شخصه، رغم حروبه بعد أحداث عدن الدامية عام ١٩٨٦ ويطالب بالإفراج عن المعتقلين في تلك الأحداث، ووقف الحملات الإعلامية وعودة المشردين إلى مناطقهم. وإلغاء إجراءات فصله من الحزب. وقد اتخذ لنفسه شعار «العودة بالحوار أو بالقوة». ويتخذ من الشطر الشمالي وإثيوبيا مكاناً لتجمع أعضاء كتلته.

أما في الشطر الشمالي فإن البلاد لم تعرف الإستقرار حتى ١٩٧٨ عندما وصل علي عبد الله الصالح للسلطة. حيث غير مجرى الحياة وبدأت البلاد في عصره تواكب مسيرة التطور الحضاري والتقدم العالمي. وكان للميثاق الوطني دور كبير في استقرار الحياة السياسي والحضاري والتقدم العلمي. وسد فراغاً كبيراً كان يعاني منه الشطر الشمالي من اليمن ووفر أجواء أكثر تلائماً وحساسية مع الشطر الجنوبي في سبيل الدعوة لتحقيق أهداف الشعب اليمني. ألا وهو حلم الوحدة اليمنية.

لكننا ورغم هذا نجد أن الصراع قدر مكتوب على الشعب اليمني.

فقد كانت نهاية أول حاكم لليمن «عبد الله السلال» بالإنقلاب والطرد، وخلفه القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي انتهى حكمه بإنقلاب أبيض نتيجة تردي الأوضاع في عصره كما يقول منافسوه. أما المقدم إبراهيم الحمدي ثالث رئيس للجمهورية فقد كانت نهايته بالاغتيال عام ١٩٧٧ قبل توجهه إلى عدن بيوم واحد لبحث مشروع الوحدة.

ومن هنا نلاحظ دأب القوى الإستعمارية على تمزيق اليمن منعاً من قيام الكتلة المحلية التي تستطيع فعلاً السيطرة الكاملة على الساحل الغربي الجنوبي الواقع على البحر العربي والمحيط الهندي.

وبعد مقتل الحمدي تولى الرئاسة أحمد الغشمي الذي لم يستمر سوى ثمانية شهور، حيث قتل بفعل انفجار طرد كان يحمله إليه مبعوث اليمن الديمقراطية سالم ربيع علي، وتولى بعده القيادة العقيد علي عبد الله الصالح كرئيس للجمهورية. أما في الشطر الجنوبي فإن الأوضاع تكاد تتشابه. فبعد استقلال الجنوب عام ١٩٦٧ تولى الرئاسة فيها قحطان الشعبي. لكنه لم يستمر طويلاً حيث تم اعتقاله عام ١٩٦٩ وتولى السلطة بعده سالم ربيع علي وقال إن حركته تصحيحية. ولكنه أعدم بتاريخ ١٩٧٨ بعد صراع على السلطة مع عبد الفتاح إسماعيل الذي اتهمه بتدبير حادث مقتل رئيس اليمن الشمالي «أحمد الغشمي».

وفي يوليو عام ١٩٧٨ انتخب مجلس الشعب الجنوبي عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للبلاد، وأعلن بعد ذلك عن تشكيل الحزب الإشتراكي اليمني ليحل محل الجبهة القومية. كما أجريت بنهاية عام ١٩٧٨ أول انتخابات شعبية للبلاد.

ومع ذلك، فإن عبد الفتاح إسماعيل لم يدم طويلاً. حيث جرى عزله عام ١٩٨٠، وتولى الرئاسة من بعده علي ناصر محمد الذي كان يشغل منصب رئاسة الوزراء. واعتبر هذا التحول في حينه انتصاراً للخط المعتدل ضد التيار المتشدد والمؤيد للإتحاد السوفيتي.

وفي يناير ١٩٨٦. طرد الرئيس علي ناصر محمد إثر الأحداث التي قامت بين كتلته مع علي عنتر نائب رئيس الوزراء حيث أعلنت القيادة الجماعية الجديدة عن تعيين حيدر أبو بكر العطاس رئيساً مؤقتاً للدولة.

أما التحديات الخارجية فهي أكثر خطورة من كل ما سبق. فهناك معارضة بعض الدول لهذه الوحدة التي ترغب في أن يبقى الشطر الشمالي بعيداً عن الشطر الجنوبي لكي لا تتأثر بنهجها السياسي.

ولأن الوحدة تؤثر على نفوذها الذي تمارسه على الشطرين كل على حدة. وخوفاً من لعب الدولة اليمنية الموحدة دوراً أكبر في المنطقة يؤثر سلباً على دورها.

إضافة إلى أن الدولتين الكبيرتين تقفان حاجزاً في سبيل تحقيق هذه الأمنية. فالإتحاد السوفيتي مثلاً وهو الذي يدعم الشطر الجنوبي يخشى أن تؤثر الوحدة على نفوذه في المنطقة وتؤدي إلى تخفيف الإعتماد عليه. بحيث يحتمل أن يقلل اليمن الموحد من ارتباطه مع السوفيت كتعبير من الشطر الجنوبي عن حسن النية إزاء البلدان العربية، وكسباً لتأييدها. وبذلك يفقد دوره في الشطر الجنوبي في

اليمن. وهذا التخوف دفع المسؤولين في اليمن الجنوبي لزيارة الإتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية لشرح وجهة نظرهم.

أما المملكة العربية السعودية فقد أعلنت تحفظها على الوحدة اليمنية صراحة. ويعود ذلك لأمرين:

١- إن نجاح الوحدة اليمنية من شأنه أن يضع العقبات أمام النفوذ السعودي التقليدي في الشطر الشمالي من اليمن.

٢- إن قيام دولة يمنية موحدة سيؤدي حسب وجهة نظر السعودية إلى انتهاء دور اليمن كعازل بين السعودية وبين اتجاهات العنف التي تجاهد السعودية لوقاية نفسها منها.

والسعودية تخاف من عدم استقرار الحكومة المركزية في صنعاء أمام ضغوط الماركسيين في عدن وإذا ما اتحد النظامان فإنها سوف تواجه على حدودها دولة معادية وعدد سكانها ضعف عدد سكان السعودية. لأن تجربتهم في الستينات أثناء التدخل المصري. علمتهم بأن أمنهم وأمن البحر الأحمر سيكونان في خطر إذا ما تمت الوحدة اليمنية.

كما إنه من المحتمل أن يلعب الشطر الجنوبي دوراً أكبر في التأثير على التوجيهات الخارجية لدولة اليمن الواحد. وبذلك تزداد القاعدة الجغرافية للدور السوفيتي في هذا الجزء من الشرق الأوسط، وهو ما يأمله السوفيات.

أما الولايات المتحدة فإنها تخشى من تأثير اليمن الديمقراطي على دولة الوحدة، بحيث لا يعود لها نفوذ على دولة الوحدة.

وهي التي قامت بعد شهر واحد من حرب فبراير عام ١٩٧٩ بين الشطرين بإرسال أسلحة إلى الشماليين بقيمة أربع مائة مليون دولار، بدون انتظار موافقة الكونغرس. حيث توقعت من جراء تقديمها لهذه الصفقة أن تجد لنفسها موطىء قدم في المنطقة لمواجهة النفوذ السوفيتي.

وهذا الأمل لا يتفق مع اتفاقية الوحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى للخلافات مع النظام في الجنوب. وهو ما أثار دهشة الأمريكيين، وجعل موقفهم يأخذ طابع الرفض والإستنكار والقلق على مصير الأسلحة التي أرسلت إلى اليمن.

وقد عالجت الصحافة الأمريكية موضوع الوحدة اليمنية باعتبارها حدثاً ثانوياً وغير جاد، كما بالغت الصحافة الأمريكية بقوة المعارضة في الشمال، وسربت معلومات عن احتمالات سقوط نظام عبد الله صالح. بقصد إشاعة القلاقل، ولكن عبد الله الصالح لا زال الرجل الأقوى في المنطقة بالرغم من كل ماقيل. إضافة إلى أن أهم المشاريع الإقتصادية تمت في عهده ومنها على سبيل المثال سد مأرب الجديد.

سد مأرب

لعله مما يثلج الصدور أن نربط عظمة الماضي بالحاضر. ليبقى التراث شامخاً ومتجدداً رغم كل التحديات. ولعل إسم سد مأرب بحد ذاته يعيد إلى الأذهان عظمة الحضارات التي عاشت على أرض اليمن السعيد، ويعطي ثقة أكبر بالسد الجديد.

وسد مأرب الجديد يقع على بعد (١١) كيلو متر غرب مدينة مأرب، كما يبعد ثلاثة كيلو مترات عن السد القديم حيث لا تزال أطلاله باقية حتى الآن على كتل من الصخر، وبعض الأعمدة.

ويتكون السد الجديد من حائط طوله ٧٦٢ متراً وارتفاعه ٢٩ متراً، ويلحق بالسد الرئيسي أربعة سدود تحويلية موزعة على طول الوادي تتفرع منه قنوات أخرى لتسقي الأراضي الزراعية. حيث يبلغ مجموع أطوال هذه القنوات ٦٠ كم، إضافة لقنوات أخرى تستخدم في أعمال الصيانة، كما تبلغ مساحة تساقط الأمطار التي سيقوم السد بتخزينها نحو تسعة آلاف كيلو متر مربع. وتصل طاقة تصريف المياه إلى الوادي إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب. أما مساحة البحيرة التي سيخلفها السد فتبلغ ٤٠٥ كيلو مترات مربعة.

أما مردوده الإقتصادي والإجتماعي فهو كثير ومنه على سبيل المثال:

سيروي السد ما يقرب من سبعة آلاف هكتار رياً منتظماً، وسوف تزيد المساحة إلى عشرة آلاف هكتار أخرى بعد اكتمال المشروع. إضافة إلى أنه سوف يزيد من كمية المياه الجوفية ويغنيها، كما ستنشأ حوله منطقة سياحية رائعة في المنطقة الواقعة عند السد، حيث تضم المطاعم والفنادق والمتحف التاريخي، وحدائق للأطفال تمتد بطول المنطقة حتى تصل إلى مكان السد القديم، حيث يتم إنشاء منطقة سياحية ثانية. مما سيؤدي بدوره إلى اتساع مدينة مأرب حيث ينشأ بها نمط جديد من الحياة والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. إضافة إلى زراعة الحبوب التي ستحل قضية الأمن الغذائي في اليمن.

تونس في عهد برقيبة

ذكرنا كيف رجع الحبيب بورقيبة من فرنسا بعد أن ربط نفسه وبلاده باتفاقات ثقافية واقتصادية مع فرنسا، وبناءً عليه تم توقيع وثيقة الإستقلال بشكلٍ سريعٍ، وحصل هو على مركزٍ ممتاز، ودعمٍ لينال مكافأة مقابل ما بذل.

كما كان الحبيب بورقيبة قد حصل على التأييد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انتقل إليها من القاهرة عام ١٣٦٥هـ، وفي هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية كانت الولايات المتحدة تعمل لتحلَ محلَ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، ولذلك دعمت بورقيبة ليكون صنيعتها في تقوية النفوذ الأمريكي في تونس، وكانت البلاد قد حصلت على الإستقلال في (٢٠ آذار ١٩٥٦م) وكانت وزارة الطاهر بن عمار الثانية هي التي تحكم البلاد. ومادام قد تغيرَ الوضع فلا بد من أن تقدّم الحكومة استقالتها، وخاصة أن الطاهر بن عمار لم يكن من أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي تمّ الإستقلال بإسمه.

قدمّ الطاهر بن عمار استقالة حكومته، ولا بدّ من أن يُعهد إلى زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة حسب القواعد الدستورية والديمقراطية بتشكيل حكومةٍ تبدأ بالبناء على أساس أن البلاد قد حصلت على الإستقلال،

ويحتاج الأمر إلى عزمٍ وجدًّ كي يشعر المواطنون بقيمة الإستقلال، ولا يرون تراجعاً في مجال من المجالات بأنواعها المختلفة.

وفي (١٥ نيسان ١٩٥٦م) شكّل الحبيب بورقيبة الوزارة. وكان همّه الأول ترسيخ قواعده، ولن يكون هذا إلا بإزاحة خصومه؛ لذا فقد عمل قبل كل شيءٍ على تصفية أنصار خصمه السياسي صالح بن يوسف، واستمر هذا ما يقرب من سنة، فلما انتهى من خصومه السياسيين المباشرين اتجه إلى إزاحة من فوقه، وقد أمّن المعارضة والذين كان يمكنهم الوقوف في وجهه.

وفي (٢٥ تموز ١٩٥٧م) ألغي منصب الباي (النظام الملكي)، وأعلن الجمهورية، وتسلّم هو منصب الرئاسة؛ فليس هناك من ينازعه عليه أو يمكنه المعارضة.

ورغم أن قضية فلسطين كانت شغل العرب الشاغل ومركز اهتمام المسلمين؛ فإن هذا لا يمنع الحبيب بورقيبة من تعيين أحد اليهود وزيراً، وهو «أندري باروش» وزير الإسكان، وإضافة إلى هذا فإن هذا الوزير كان أحد أعضاء الحزب الدستوري الجديد البارزين، وإذا كانت الوزارة السابقة – وزارة الطاهر بن عمار – قد ضمّت أحد اليهود «ألبير بسيس» بين أعضائها، وقد كان موكلاً إليه وزارة التعمير؛ إلا أنه ربما كان ذلك بضغطٍ فرنسي ما دامت البلاد لم تستقلّ بعد، واليهود هم أحد الأركان الذين يعتمد عليهم الإستعمار، ولكنه في الواقع فإن الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد وأنصاره كانوا يرضون عن

وزارة الطاهر بن عمار كل الرضا، وما تسلّم اليهودي الوزارة إلا برأيهم. ولم يكن عدد اليهود أيام الإستقلال ليزيد على مائة ألف من أصل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف؛ عدد سكان تونس يومذاك، ومع زوال الإستعمار بدأ العدد يتناقص، فلا يوجد اليوم في البلاد أكثر من ثلاثة آلاف يهودي.

وما دام قد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى منصب رئاسة الجمهورية فإن منصب رئاسة الحكومة قد أصبح شاغراً؛ فاختار الباهي الأدغم ليملأه، ويشكّل الحكومة من جديد. وعندها يصبح هو الرأس المهيمن على مقدرات البلاد، ويمكنه التصرّف كما يريد، يرسم ويخطّط وفق هواه ومصالحه وإرضاءً لغروره، وهناك من ينفّذ.

وفي (٢٩ تموز ١٩٥٧م) عُيّن الباهي الأدغم وزيراً أول بعد أن تسلّم الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة، وقد استمرّت حكومة الباهي الأدغم أكثر من ثلاث عشرة سنة.

بعد أن شكّل الباهي الأدغم الحكومة أخذ الرئيس الحبيب بورقيبة يتفحّص أعضائها، ويدرس ارتباطهم، فأخذ يبعد منهم كل من يمتُ بصلةٍ مهما كان نوعها إلى صالح بن يوسف، فأبعد مثلاً عزوز الرباعي وزير الشباب والرياضة؛ ولّما يُمض في الوزارة شهره الخامس.

النقابات:

تشكّلت قبل الاستقلال بعض الإتحادات مثل: الإتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة الصناعة والتجارة، والمنظمات الفلاحية والطلابية والنسائية، فلما نالت البلاد الإستقلال أرادت هذه المنظمات مضاعفة النشاط والإنطلاق نحو أهدافها، غير أنها اصطدمت مع السلطة التنفيذية، وحدثت أزمة بين الطرفين، فأراد الحبيب بورقيبة الإفادة بتعيين عدد من قيادي الإتحاد في الحكم، فدخل الحكومة أحمد بن صالح، ومصطفى الفيلالي، ومحمود الخياري، لعلّه يتمكّن من شراء بعضهم، واحتواء بعضهم الآخر، وتنتهي المشكلة لمصلحة السلطة التنفيذية. غير أن الأزمة قد تجدّدت مما أدّى إلى إقصاء بعض النقابين من الحكومة مثل: مصطفى الفيلالي، والأمين الشابي، ومحمود الخياري، وتعيين وزراء آخرين مكانهم مثل محمود المسعدي، وأحمد نور الدين.

وحتى يكون تصرفّ رئيس الجمهورية دستورياً ومبررّاً فقد نصّ الدستور في الفصل ٣٧ تاريخ (١ حزيران ١٩٥٩م) على أن رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية. فكان هو الذي يعينّ الوزراء، وهو الذي يعفيهم من منصابهم أو يطردهم. ولما كان الحبيب بورقيبة وحده في الميدان فقد كثر المتزلّفون إليه شخصياّ، والمرتبطون به فردياً.

معركة ساقية سيدي يوسف:

كانت الثورة الجزائرية قد قويت، وامتدّ لهيبها، وكان بعض المجاهدين إذا اشتد عليهم الضغط دخلوا حدود تونس، وكانت الحكومة التونسية ملزمة أدبياً بقبول ذلك أو السكوت عنه، وكانت فرنسا تحتجّ دائماً على هذا السكوت التونسي، وتعدّه مساعدة من تونس إلى الجزائريين، أو أنه عدوان صريح على فرنسا، ولم يكن لفرنسا أي وسيلة لإلزام تونس على إغلاق حدودها في وجه المجاهدين الجزائرين، وأن الاتفاقية الموقّعة بين الطرفين لم تنصّ على شيء من هذا، وكذلك وثيقة الإستقلال، وكل ما هنالك أنه توجد اتفاقات ثقافية وإقتصادية. أما من الناحية السياسية فإن الإرتباط؛ إنما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة تريد إضعاف النفوذ الفرنسي في مراكزه المنتشرة فيها، والحلول مكانه، لذا فهي ترغب من تونس إيواء المجاهدين الجزائرين في أراضيها وعدم الرضوخ للضغوط الفرنسية التي تمارسها، ومن هنا كانت السياسة ملزمة لمساعدة الجزائرين أدبياً بصفة أن الجزائر دولة مجاورة وأن سكانها من العرب المسلمين، ومجبرة سياسياً تبعاً للسياسية الأمريكية التي تنتهجها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة مابعد عام (١٩٥٠م). ولما وجدت فرنسا هذا الأمر كانت ترى أنه لا بدّ من الضغط العسكري لذا قامت في عام ١٩٥٨م بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف حيث توجد بعض المراكز للمجاهدين الجزائرين حسب الزعم الفرنسي، وقصف الطيران الفرنسي تلك المراكز والساقية، ووقع عدد من القتلى،

فاحتجت تونس رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة، وقامت الدول العربية تساندها وتشجب العدوان، ثم حلّت القضية سلمياً.

مقتل صالح بن يوسف:

وقُتل صالح بن يوسف خارج تونس في ظروف غامضة، وذلك في عام (١٩٦١م)، وكان يعدّ من أبرز المعارضين للحكم التونسي، لذا كانت الإتهامات بالقتل تشير إلى رئيس الحزب الدستوري الجديد، وكان القتل في ألمانيا، وعلى يد بشير زرق العيون، وخفي الأمر يومها.

والسلطة كانت محتكرة بطريقة غير دستورية؛ خارج الحزب بإخماد المعارضة، وداخله باحتواء المنظمات كلها، حيث حلّت كل الجمعيات التي كانت قائمة يوم الإستقلال، وأصبح أعضاء اللجنة المركزية للحزب يُعيّنون من قبل رئيس الحزب.

محاولة الإنقلاب:

جرت في عام (١٩٦٢م) محاولة انقلاب عسكريٌّ غير أنها فشلت، ويبدو أن الإتهام كان موجّهاً إلى أعضاء الحزب الشيوعي. ولكن بعد القضاء على المحاولة جرى سكوتٌ مؤقتٌ مدّةً من الزمن، ثم اتخذت التدابير اللازمة لذلك، وقامت عملية بطش رهيبة كي لا يفكّر عسكري في العمل السياسي.

منع النشاط الحزبي:

أعلن عام (١٩٦٣م) عن تعطيل الحزب الشيوعي، وإيقاف صحف المعارضة، والإبقاء على الحزب الواحد إذ لم يُسمح لنشاط أي حزبٍ أو اتجاهٍ سياسيٍّ بعدها.

لقد كان رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الحاكم، الحزب الدستوري يُعيّن الوزير الأول، ويتقلّد بموجب ذلك الأمانة العامة للحزب على عكس ما يجب أن يكون، إذ من المعروف أن الأمين العام للحزب يتولّى منصب الوزير الأول؛ لا العكس.

وكان يُقبل في الحكومة أعضاء يحملون اتجاهاتٍ معارضةً للحزب أو مغايرةً له، وكل ماهنالك أنهم يعلنون تخلّيهم عن أفكارهم السابقة، وقبول آراء الحزب الحاكم، وأنهم سيساهمون في مسيرة الحزب ولمصلحة الحكم، فـ «محمد الصياح» يميل إلى الحزب الشيوعي، و«زكريا بن مصطفى» يحمل أفكار حزب البعث، و«المنجي بن حميدة» يميل إلى اليسار التروتسكي، ومع ذلك فقد ساهموا جميعاً في الحكومات التونسية تحت مظلّة الحزب الحرّ الدستوري، يتنكّر الواحد منهم لأفكاره ويتزلّف لرئيس الحزب حتى يصبح في الحكم.

معركة بنزرت:

كانت وثيقة الإستقلال، وما جرى من مفاوضات قبلها بين تونس وفرنسا قد تركت (بنزرت) قاعدةً لفرنسا. وقد حان لتونس أن تطالب بها، وتسترجعها من أجل مصلحة البلاد، وما تقتضيه الظروف السياسية في تحجيم النفوذ الفرنسي والإنكليزي في مناطق نفوذهما، وإحلال النفوذ الأمريكي محلّها، كي تصبح الولايات المتحدة الدولة القوية وتدور دول حلفائها في فلكها لمصلحة حلف شمال الأطلسي ليكون اتخاذ القرار من مصدر واحد؛ كما هو شأن «حلف وارسو» وليس من عدة مصادر كما هو شأن «حلف شمالي الأطلسي» عندما يكون فيه عدة دولٍ قويةٍ، ولن يفقد الحلف أية قوةٍ بإضعاف النفوذ الفرنسي أو الإنكليزي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، فقوة الحلف هي مجموعة قوى الدول الداخلة فيه. فما ضاع من قوة إنكلترا أو فرنسا ذهب إلى الولايات المتحدة ، وبذا لن يخسر الحلف شيئاً من قوته، وإنما يستفيد في التركيز على مصدرٍ واحدٍ يتخذ القرارات.

وكانت الحكومة التونسية بحاجةٍ إلى تقوية مركزها في الداخل بعد التفرّد بالسلطة، وسياسة البطش التي اتبعتها ضدّ العسكريين، وإلغاء تراخيص الصحف المعارضة، وحظر الحزب الشيوعي، ومقتل صالح بن يوسف، واختفاء كل المنظمات؛ ماعدا الحزب الحرّ الدستوري، فلا بدّ من عمل شيءٍ يعيد للحكومة مكانتها، وكان موضوع قاعدة (بنزرت) أهم ما يؤدّي هذا الغرض.

طالبت تونس الفرنسيين بترك قاعدة (بنزرت) والإنسحاب منها، ولكن فرنسا رفضت ذلك، وأصرت على البقاء فيها؛ لأنها ضرورة بالنسبة لها، وأخذت المقاومة تغير على القاعدة، وتضرب أهدافاً فرنسية، ووقعت أزمة بين الدولتين انتقلت إلى الأوساط الدولية، وإلى أروقة الأمم المتحدة، واضطرّت فرنسا إلى الإنسحاب من بنزرت عام (١٩٦٣م) بعد عدد من المعارك جرت بين التونسين والفرنسين.

التعديل إلى الإشتراكية:

بدأ الإقتصاد التونسي يتدهور وأخذت تلوح في الجوّ إشارة أزمةٍ حادّةٍ، فقدّم أحمد التليلي استقالته من الحزب الدستوري، ورفع مذكرةً إلى رئيس الحزب يُصوّر فيها الأسباب التي أدّت إلى ذلك، وطريقة الخلاص.

وكانت النتيجة أن اتجهت البلاد نحو الإشتراكيه، وغير اسم الحزب من «الحزب الحر الدستوري» الى «الحزب الإشتراكي الدستوري»، وذلك عام ١٩٦٤م، وكان هذا التغيير نتيجة الأسباب التالية:

١- كانت الفكرة الإشتراكية قد عمّت في الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري كثيراً من المجتمعات في العالم، وخاصةً المجتمع العربي، فكان ذلك مسايرةً للركب.

٢- امتصاص نقمة المنادين بالإشتراكية، والذين خُدعوا بها دون معرفة وإنما بسبب شيوعتها والمناداة بها.

٣- البرهان العملي على أن الاشتراكية تزيد في البؤس، وتؤدي إلى التواكل، وهذا ما يدفع إلى محاربتها بعد تطبيقها والممارسة العملية لها.

٤- التلويح بأن تونس غير مرتبطةٍ بالغرب، وإنما هي دولة غير منحازة يمكن أن تأخذ بأي نظام تراه مناسباً لها، أو تتوقّع النفع منه. وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة لا يُهمّها العناوين والشعارات وإنما تعطي الإهتمام كله إلى التوجّه السياسي، فإن الشعارات الفارغة لا تملأ فراغاً، وإنما تدفع إلى ردّ الفعل، فلو وضعت على وعاءٍ مُلىء سكّراً ورقةً كُتب عليها ملح؛ فإن ذلك لا يجعل المحتوى ملحاً، ولا يُصير السكر مالحاً.

إن يوغوسلافيا كانت شيوعيةً في مُسمّاها، رأسماليةً في منحاها، أمريكيةً في توجّهها السياسي، عيناً للرأسمالية في قلب الشيوعية.

لم يتغيّر شيءٌ في تونس بعد تغيير العنوان ولبس الشعار الجديد، واستمرّت الأزمة، واستقال أحمد المستيري، وإنما الذي تغيّر أن صمت الذين يرغبون في الإشتراكية، وكُمّت أفواههم.

السياسة العامة:

لم تكن هناك أحداث جسام في سياسية تونس الخارجية بعد معركة (بنزرت)، وإنما كانت أحداث داخلية، وكان الشعب منصرفاً إلى قضاياه الخاصة مع تحرّقٍ على ما يجري على الساحة التونسية دون إمكانية فعل شيءٍ.

كان الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الإشتراكي الدستوري أكثر نظرائه استهتاراً بالقيم وبعقيدة الشعب، فكان يمارس ما يخالف عقيدة المسلمين، ويجاهر بذلك، ويصرّح، ويصدر القوانين دون مراعاة لأية قيم، فكان أن استصغر الأمة بعينه بعد أن رفعته، وازدراها بعد أن سلّمته قيادها.

وكانت عنده من الناحية السياسية جرأة أن يقول ويعلن ما لايجرؤ أحد من أمثاله أن يفعله، وذلك لعدوم اهتمامه بالشعب. كانت في تلك المرحلة قد بلغت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة، فالأمة العربية كلها تكره أن تعترف بدولة اليهود في فلسطين، والشعب العربي كله لا يمكن أن يقبل من أحدٍ أن يبحث في هذا الموضوع، والطريق الدولية المسدودة، وهناك تفاهم ضمني على الاعتراف، ولكن يخشى من الأمة، وثورة الشعب. وفي أواخر عام ١٣٨٤هـ عُقد مؤتمر القمة العربي، وبحث في موضوع فلسطين والإعتراف بالوضع الراهن، وصمت الجميع، وتعهّد الحبيب بورقيبة بإعلان ذلك إذ لايهاب شعبه على أن لا يُهاجم ولا يُحرّض عليه، وصمت الجميع موافقةً دون الإعلان، وذهب وصرّح بذلك، فانطلقت المظاهرات ضدّه، واضطّرت وسائل إعلام من أقّر بالسكوت؛ على الهجوم عليه والتنديد به، وكان نتيجة استهتاره بالقيم والعقيدة، وجرأته السياسية التي تنبع من ازدارائه للشعب الذي يخالف سياسة رئيسه العامة أن أصبح الرئيس بورقيبة غير محبوب من قبل أكثر أبناء الشعب العربي وبقية الشعوب الإسلامية.

وقبض رئيس الحزب على ناصية الأمر بشكل قويّ، فتقرّب منه أصحاب المصالح والأهواء، وتزلّف إليه الطامعون في المناصب والوظائف، وكان منهم

أصحاب الإتجاهات المتباينة، وسكت الآخرون الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون فعل شيء، وخاصةً أن أمثالهم ينكّل بهم في كثير من الأمصار، كما صمت العامة الذين لا يعرفون شيئاً لجهلهم بالعقيدة وعدم اهتمامهم بشيء إذ ينصرفون إلى أعمالهم وشؤونهم الخاصة، وهذا جلّ اهتمامهم.

وبقي العامة في جهةٍ، يمارسون حياتهم اليومية، عقيدتهم سليمة، لا يرغبون بالإنخراط في السياسية لعدم وجود فراغٍ لها عندهم، ولأن الأمور تضيع عندهم فلا يعرفون الحقّ من غيره، فوسائل الإعلام تزيّن لهم الأخبار، وما يعرفونه بطبيعتهم السليمة لا يتفق مع ذلك، فيقعون في خضم الأحداث المتناقضة في أذهانهم. والمسلمون الملتزمون في جهةٍ، يعلمون الواقع المرير، ولايمكنهم تغييره، إذ ليس في أيدهم ما يساعدهم على ذلك، وإذا كانوا يلقون محبةً وعطفاً وتأييداً من العامة غير أنه لايمكنهم قيادتهم لتمنّع العامة نتيجة عدم معرفتهم الحقيقة، ولخوفهم من مغبّة الأمر، حيث يسمعون ما يجري في بقية الجهات.

وأما المجموعات الأخرى فيختلط بعضها مع بعض، وكلها تسعى وراء مصالحها، وتعمل لتحقيق أهدافها، وإذا كان لكل منها وجهةٌ هو مولّيها إلاّ انه يمكنه أن يدخل إلى صفوف التجمعات الثانية، لأنه لا يختلف أحدها عن الآخر؛ إلاّ في الوجهة التي هو مولّيها، أما السلوك فهو واحد ينبع من مصدرٍ واحد، والنظرة إلى الحياة المادية واحدة؛ سواء أكانت مادية فردية (رأسمالية)، أم جماعية (شيوعية)، والأخلاق واحدة، لذا فهم جميعاً يُبقون وجهتهم التي يولّون وجوههم نحوها في نفوسهم إلاّ على من يعرفون أنهم يتفقون معهم تماماً في الوجهة، ثم يسيرون معاً يُظهرون الإتفاق فيتقاسمون المصالح، وينهلون من المنهل نفسه.

وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م أُقِصيَ الباهي الأدغم من منصبه، وكان غائباً عن تونس، إذ كان في عمان في مهمّةٍ للمصالحة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كُلِفَ بهذه المهمة من قبل جامعة الدول العربية، وكانت تونس أنذاك تمرّ بأزمةٍ إقتصاديةٍ وسياسيةٍ حادّةٍ، وعُينّ الهادي نويرة وزيراً أول.

عقد الحزب مؤتمره الثامن عام ١٩٧١م فحدثت أزمة في داخله نتيجة إبداء آراء في حرية التعبير عن الرأي، فأبعد عدد من قادته، وجرى نتيجة ذلك تعديل في الوزارة.

الوحدة مع ليبيا:

جرت اتصالات سريعة بين الحكومتين الليبية والتونسية في أواخر عام ١٩٧٤م، وكان نتيجة الإتصالات إعلان الوحدة بين الدولتين، ولم يطل أمدها، إذ لم تلبث أن انفصمت عراها، وفشلت الوحدة، وأقيل وزير الشؤون الخارجية التونسي محمد المصمودي في (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م).

الخلاف مع الإتحاد العام التونسي للشغل:

حدثت أزمة بين الحكومة وبين الإتحاد العام التونسي للشغل وجرى تعديل وزاري، وقامت إثر ذلك أحداث في (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨م)، وجرت إثرها محاكمة القيادة النقابية، واضطرّت الحكومة لأول مرةٍ إلى أن تلجأ إلى الجيش لإخماد الحركة، وأخذ الإستعداد خوفاً

من المضاعفات، وعُزل الطاهر بلخوجة، وقدّم ستة وزراء استقالتهم، إذ حدث انقسام داخل الحكومة بعد عزل وزير الداخلية.

أحداث قفصة:

وقعت أحداث دامية في مدينة قفصة في تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٨٠م، وكانت وسائل الإعلام التونسية تشير إلى ليبيا بأنها وراء الأحداث، مما أدّى إلى توتّر العلاقات بين الدولتين.

واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش للمرّة الثانية للتدخّل لإخماد الأحداث التي وقعت في قفصة، وهذا ما رفع أيضاً من شأن وزير الدفاع الوطني مزالي عند رئيس الجمهورية. وهيّأه لاستلام منصب الوزير الأول.

وأصيب الوزير الأول الهادي نويرة بمرض عقب أحداث قفصة، إذ كان لها أثر بالغ في نفسه

وفي ١٠ جمادى الأخرة ٢٥ نيسان ١٩٨٠م، بينما كان الوزير الأول الهادي نويرة مريضاً يلازم بيته منذ أربعة أشهر، وإثر حوادث قفصة أقصي الوزير عن منصبه، وكلّف محمد مزالي برئاسة الوزراء.

غير أنه لم يدخل في الوزارة من جديد سوى فرج الشاذلي، ولم ينته العام حتى أبعد من الحكومة الوزراء الذين عُرفوا بصلتهم القوية مع الهادي نويرة، وأعيد كثير من الوزراء الذين سبق لهم الخدمة في الحكومة، وذلك بما عُرف بسياسة

«الإنفتاح» لمسح آثار الأزمة التي حدثت. فمن الوزراء الذي أبعدوا لصلتهم بالهادي نويرة: الوزير الأول السابق محمد الفيتوري، ومصطفى الزعنوني، والضاوي حنابلية، والهادي الزغل، وعبد العزيز المطهري، وعثمان كشريد، وصلاح الدين مبارك، ومحمد علي السويسي، وعمر رورو، والمنصف زعفران، كما ترك محمد غنيمة مركزه كمحافظ للبنك المركزي. وكان من أبرز الذين أعيدوا: الباجي قائد السبسي، ومنصور معلّى، والطاهر بلوخجة، وإدريس قيقة، والصادق بن جمعة، والمنصف بلحاج عمر، وعبد العزيز الأصرام، والمنجي الكعكي، وهؤلاء كانت قد حدثت خلافات بينهم وبين الهادي نويرة.

إن السياسة التي سار عليها محمد مزالي رئيس الحكومة والتي أطلق عليها سياسة الإنفتاح قد شجّعت أصحاب الإتجاهات على التحرّك والنشاط، ومن ناحيةٍ ثانية فإن الحزب الحاكم الإشتراكي الدستوري قد ازدحم عليه مختلف أصحاب المصالح من الإتجاهات كلها، وخاصةً الذين لديهم إمكانات، وهذا ما دفعهم إلى التوجّه نحو الحزب؛ لتغطية ضعفهم، وستر عيوبهم، وأرادوا تعويض النقص بالإلحاح في طلب المناصب، فامتلأت الدوائر بالرجال غير الأكفاء حتى المراكز العليا ومنها الوزارات، لذا كانت الحكومة تضطر إلى التغيير الدائم في المراكز الإدارية، بل ويضطّر الوزير الأول إلى التعديل الوزاري.

جرت الإنتخابات التشريعية عام (١٩٨١م)، وجرت عمليات تزوير في النتائج باعتراف الوزير نفسه في الرسالة التي وجّهها إلى رئيس الجمهورية فيما بعد، وكان لهذا التزوير زيادة في فقدان الثقة من قبل الشعب بالسلطة، بل وتعدّى ذلك إلى داخل الحكومة ذاتها.

عودة الحزبية: وفي العام نفسه (١٩٨١م) صدر قرار برفع الحظر عن الحزب الشيوعي، فأخذ أفراده يتحركّون، وكان قد انتهى دور زعماء الحزب الحاكم التاريخي، وبرز الذين دخلوا حديثاً في الحزب؛ سواء أكان دخولهم عن قناعةٍ أم عن مصلحةٍ فقد خفّت حماستهم.

وفي عام ١٩٨٣م أعطي ترخيص لحزبين هما: حزب حركة الديقراطيين الإشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبية.

ووجدت تجمعات وأحزاب دون ترخيص رسمي، غير أن نشاط أفرادها واضح، ومنها:

١- تجمع الدراسات والعمل الإشتراكي التونسي.

٢- حزب البعث.

٣- منظمة العمل التونسي.

٤- منظمة الشعلة.

٥- تجمع الإشتراكي التقدمي.

٦- الإتجاه الإسلامي.

ولم يكن لهذه الفئات أي دور في الحكم. ولكن برز الإتجاه الإسلامي بشكل قوي، وإن كانت بقية الفئات قد سبقته بالظهور لأن كثيراً من أفرادها كانوا

ضمن أعضاء الحزب الحاكم، ويمكن اختلاط الأفراد بعضهم مع بعض بالمزج والإنصهار، وذلك أن أفكارهم إنما تنبع من مصدرٍ واحدٍ، ويلتقون في هدفٍ واحدٍ، وكلها تعود إلى أسس ماديةٍ، إضافةٍ إلى أن التصرّف والسلوك ينطلق من فكرة عدم التقيد بأية قيم أو مبدأ أو عقيدة، كما أن ذلك لا يناقض الفكر الذي يحملونه والمنهج الذي يسيرون عليه. أما الإتجاه الإسلامي فله فكره الذي ينبثق من العقيدة، وله منهجه الخاص، ولأفراده السلوك والتصرّف الذي ينسجم مع ما يؤمنون به، وهو يختلف تمام الاختلاف عما يتصرّفه غيرهم من غير الملتزمين الذين لا ضوابط لسلوكهم. ومع نشاط الإتجاه الإسلامي اتجهت الأنظار نحوه ولقي تأييداً من الشعب، وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة تضغط عليه، فبدأت الإعتقالات، وفتحت السجون أبوابها لأفراده من غير تهمةٍ سوى العمل غير المشروع مع بثّ الشائعات.

الإنتفاضة عام ١٩٨٤م:

أصدرت الحكومة قراراً برفع التعويض عن المواد الغذائية الأساسية ومنها الدقيق، ومن قبل كانت تدفع تعويضات عنها، فارتفعت الأسعار مباشرة، وفُقد الخبز من السوق، وقام الشعب (٣ كانون الثاني ١٩٨٤م) بانتفاضةً ضدّ الحكومة، يُطالب بالخبز وبالمواد الإستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كثيراً، أو فُقدت تماماً نتيجة عدم التعويضات عنها.

وكان لهذه الإنتفاضة الدور الإعلامي الواسع الذي هزّ الحكم، ودفع السلطة إلى محاكمة إدريس قيقة.

أوضاع الرئيس:

أخذت أوضاع الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد سوءاً سواء أكانت الجسيمة أم النفسية، لذا نراه يقوم بعزل إبنه الحبيب بورقيبة الابن، ثم يطلّق زوجته وسيلة بنت عمار، ثم أخذت تراوده الشكوك في رئيس وزرائه، فنراه يعزل المقربين إليه في الحكم، ثم يعزل وزيرة العائلة والنهوض بالمرأة فتحية مزالي زوجة رئيس الوزراء محمد مزالي، وذلك في تاريخ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م). وأخذ يتصرّف دون مبالاة بأحد؛ سواء من الناحية السياسية أم في الناحية الأخلاقية، وأخذ الناس يسخرون منه؛ وإن كانوا يخشون بأسه خوفاً من إعطاء الأوامر ضدّهم لسببٍ أو دون سبب.

وفي (٨ تموز ١٩٧٦م) تم إقصاء محمد مزالي عن الحكومة بعد إبعاد الوزراء المقربين إليه واحداً بعد واحدٍ، وبعد أسابيع صدر أمر بمنعه من السفر خارج البلاد، ففرّ متخفياً عبر الحدود إلى الجزائر، وصدر حكم بسجنه غيابياً. وكان قد كلّف رشيد صفر. وزير الإقتصاد في الوزارة السابقة بالوزارة الأولى وعُهد إليه بتشكيل الحكومة.

وفي (٢تشرين الأول ١٩٨٧م) كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي [١] – وزير الداخلية في وزارة رشيد صفر السابقة – بالوزارة الأولى ولم

---

(١) زين العابدين بن علي: وُلد في (٣ أيلول ١٩٣٦م) يعود إلى ولاية سوسة، وهو خريج الكلية العسكرية، تسلّم وزارة الداخلية في (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) في وزارة محمد مزالي، ثم في وزارة رشيد صفر.

تدم وزارة رشيد صفر أكثر من سنة وشهرين، وهي مدة حكمٍ قصيرةٍ بالنسبة إلى مدة الحكومات السابقة.

أخذت الأمراض المزمنة عند الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد، وتقدّمت به السن حتى فقد الرصانة في تسير الحكم، كما فقد المنطق، وأخذ تأثير الحاشية يظهر على القرارات السياسية، كما كانت محاكمة قياديي حركة الاتجاه الإسلامي ذات مفعول عكسي لدى الشعب. وبشكل عام فقد اهتزأ الوضع، وأصبح يخشى من تغيير مفاجىء. وكان زين العابدين بن علي الشخصية المرشحة لذلك؛ إذ كان وزيراً للداخلية أولاً،ثم وزيراً أول، ومرضياً عنه من قبل الحبيب بورقيبة لما اتصف به من تنفيذ أوامره بدقة.



الرئيس زين العابدين بن علي

وفي (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧م) قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بتنحية الرئيس الحبيب بورقيبة، وتسلّم السلطة، وعينّ الهادي البكوش وزيراً أول. وأخذ الرئيس الجديد يإزالة آثار العهد الماضي، وما خلّف من آثارٍ سيئة

وسلبيات في نفوس الشعب، فأزال التماثيل العديدة التي نصبت في أماكن كثيرةٍ للحبيب بورقيبة، وأزاح عن النفوس ما كانت تحسّ به من قهر، وأخرج أكثر قادة الإتجاه الإسلامي من المعتقلات، وفتح باب البلاد لمن شاء أن يؤوب، كما فسح المجال للحوار والتفاهم، ويبدو أن استقبال الوضع الجديد كان يتسم بالغبطة، وقد عبّر عن ذلك قادة التجمعات السياسية في البلاد، ورحّبت الصحف بذلك، وبدا أن الوضع قوي، وأن الشعب متعاون.

وفي (٢٧ أيلول ١٩٨٩م) بينما كان الوزير الأول الهادي البكوش في زيارةٍ لسويسرا صدر مرسوم بإقالته وتعيين وزير العدل حامد القروي رئيساً للحكومة، ولم يحدث أي تغيير في بقية الحقائب الوزارية، وكل الذي تمّ هو تعيين مصطفى بوعزيز رئيس ديوان وزير العدل وزيراً للعدل، وهو رجل قانون، وقد كان ضابطاً في الجيش الوطني برتبة عميد قبل أن يلتحق بديوان وزارة العدل. ومما يمكن الإشارة إليه أيضاً أنه قد صدر مرسوم آخر فصل بين الوزارة وبين محافظ البنك المركزي التي كان يشغلها إسماعيل خليل، وبهذا لم يعد محافظ البنك المركزي ضمن قائمة الوزارة، ولم يعد إسماعيل خليل يحضر بعدها الإجتماعات الوزارية، كما جاء تعيين محمد سعد والي مدينة (الكاف) مديراً لديوان رئيس مجلس الوزراء.

وكان الرئيس زين العابدين بن علي قد زار عدداً من الدول العربية، وتفاهم مع حكوماتها، وأبدى استعداده لإصلاح ما فسد.

ليبيا في العهد السنوسي

ذكرنا أنه منذ أن استقلّت البلاد، تولّى الحكم فيها محمد إدريس السنوسي، وقد نصّ الدستور الذي وُضع على أن ليبيا مملكة وراثية إتحادية ديمقراطية، وقد انصرف الحكم إلى معالجة القضايا الداخلية التي نشأت نتيجة الظروف التي مرّت البلاد بها من استعمار، وحروب، وحكم عسكري أجنبي، هذه بالإضافة إلى النظام الإتحادي الذي قام بعد الإستقلال، والمعاهدات المكبلة للبلاد، والإرتباط الذي يسير عليه المسؤولون والذي أوصلهم إلى السلطة.

١- **النظام الإتحادي:** كانت كل ولاية تظن أن لها الحرية التامة في التصرّف ضمن أراضيها بل إن هذه الولايات قد دخلت في مفاوضات فيما بينها لتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي، وكان المنتقل بين ولايةٍ وأخرى يضطّر إلى الوقوف عند حدود الولاية، ويخضع إلى تفتيش وسؤال، وكأنه يجتاز حدوداً بين دولتين بينهما خلافات دائمة، وكان هذه التفتيش للأشخاص والأمتعة، وتسجيل أسماء المتنقّلين في سجلات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء أكانوا محليين أم اتحاديين.

٢- **حكومة محمد الساقزلي:** استقالت حكومة محمود المنتصر التي تشكّلت مع الاستقلال ، وعُهد إلى رئيس الديوان الملكي محمد الساقزلي بتشكيل حكومة جديدة (في ١٨ شباط ١٩٥٤م)، واستمر الوضع الإتحادي القائم على ما هو عليه. وأخذوا يشكون من هذا الوضع القائم الذي لا يشعرون معه أنهم في دولةٍ واحدةٍ، كما أخذ النواب والمسؤولون يحسّون بخطورة الأمر الذي هم فيه فأخذوا يطرحون الموضوع في المجلس النيابي، ويعرضونه على الوزارة، واستقالت وزارة محمد الساقزلي في (١١ نيسان ١٩٥٤م).

٣-**حكومة مصطفى بن حليم:** عُهد إلى مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدةٍ. وبدأت مناقشة الموضوع في مجلس النواب، وأخذت تظهر معارضة لهذا النظام القائم، غير أن مجلس النواب لم يستطيع أن يضع حدًّا لهذا الخللِ الواقع، وذلك لأن كل ولاية تعدّ لنفسها الحقّ في التصرف بما تراه مناسباً، ولو كان يتعارض مع الدستور، أو يخالف أوامر الحكومة الإتحادية، أو يضر بمصلحة الدولة، وهذا بالنسبة إلى الرجال الذين يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم إلى أعلى المراجعِ، وربما كان بعضهم من هذه المراجع غيرٍ أنهم عاجزين عن أن يفعلوا شيئاً. أما الأفراد العاديون وهم السكان جميعاً تقريباً فكانوا يحسّون بمرارةٍ وأسى، ولا يشعرون أبداً أنهم ضمن دولةٍ واحدةٍ لذا كانوا يتندّرون بما يصل لأسماعهم من حوادث من هذا القبيل، ويفرحون عندما تقع لبعض النواب والوزراء، ليس شماتةً بهم، وإنما لبحث الموضوع على مستوىً عالٍ في المجلس النيابي أو في الوزارة الإتحادية، ومع عملهم أنهم لا يستطيعون فعل شيء إلاّ أن كثرة الحديث، وتكرار الوقائع، فربما يغيّر شيئاً من قبل الشعب لأن ذلك

يتجاوب مع ما في نفوسهم، وكانوا يحصلون في الإنتخابات على أعلى الأصوات رغم كل ما يقع من تلاعب في الإنتخابات.

أما الذين يسكتون أو يؤيدون الوضع القائم فلم يكن لهم من نصيب من النجاح في الإنتخابات لولا السيف المسلط، واللعب في النتائج.

٤- **حكومة عبد المجيد كعبار:** وانتهى عهد وزارة مصطفى بن حليم في (٢٦ أيار ١٩٥٧م)، وجاءت حكومة عبد المجيد كعبار التي استمرت حتى (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م)

٥- **حكومة محمد بن عثمان:** بعد ذلك جاءت حكومة محمد بن عثمان. وكانت شركات النفط قد أخذت تعمل داخل البلاد، فوجدت مصاعب كثيرة في الإنتقال داخل البلد الواحد، وأخذت تشكو من تعدد الجهات التي تدّعي كل منها حقاً من الحقوق أو اختصاصاً في موضوع وتسلب الجهة الثانية هذا الاختصاص، فاقترحت هذه الشركات توحيد أجزاء المملكة، وفرضت شيئاً من هيمنتها، ووافقت السلطات المسؤولة، وأعدّ القصر ما يجب من بياناتٍ، لتقليص نفوذ المجالس التنفيذية، ثم قُدِّم إلى رئيس الوزراء؛ لتنفيذ ما يجب، ثم ألغيت المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية).

بقيت وزارة محمد بن عثمان السعيد حتى (١٩ آذار ١٩٦٣م)، وإن كان قد جرت عدة تعديلات، فدخل الوزارة مثلاً عبد الرحمن القلهود، وسليمان بو ربيدا، ونوري بن غرسا، وأحمد عون السوف وونيس قذافي، وإبراهيم بن شعبان، وأبو بكر نعمان، وعمر محمود المنتصر، ومحمد أبو نويرة، ومحمود فتال،

وعبد السلام بريش، ومحمد صفات، وجرى تعديل في الحقائب الوزارية. كما خرج عدد منها في أوقات متعددة.

٦- حكومة محي الدين فكيني: جاءت حكومة محي الدين فكيني بعد حكومة محمد بن عثمان السعيد، وكان أول الأعمال التي قامت بها إلغاء ما بقي من النظام الإتحادي، وقد رحّب الملك بهذه الخطوة، وأعطى رئيس الوزراء الجديد الضوء الأخضر لتنفيذ ما ارتآه، واجتمع مجلس الوزراء في مدينة البيضاء في (٧ نيسان ١٩٦٣م)، واقترح تعديل الدستور، وحدّد المواد التي يجب تعديلها. واجتمع مجلس النواب وأقرّ هذا التعديل. كما اجتمع مجلس الشيوخ ووافق على هذا التعديل.

وبقي المجلس النيابي، أما مجلس الشيوخ الذي كان محدّداً على أساس النظام الإتحادي، فقد عُدّل، وأصبح تعيينه من صلاحيات الملك، وبقي عدد أعضائه كما كان سابقاً: أربعة وعشرون عضواً، دون النظر إلى الولايات.

المعاهدات: وقّعت ليبيا معاهداتٍ مع ثلاث دول غربيةٍ، وهي: إنكلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة.

أ- مع إنكلترا: انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة إثر هزيمة دول المحور في الشمال الإفريقي، فقد وصل إلى برقة في شهر (تموز ١٩٤٤م)، وقد أعلنت إنكلترا يومذاك إن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي أبداً.

ألقي محمد إدريس السنوسي خطبة في بنغازي في (٢٨ تموز ١٩٤٤م) دعا فيها إنكلترا إلى الإعتراف باستقلال برقة، وأنه على استعدادٍ لعقد معاهدةٍ معها. وأرسل كتاباً إلى «إدوارد كريغ» وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط (١٨ حزيران ١٩٤٥م) يطلب منه فيه اعتراف إنكلترا باستقلال برقة، وأنه يرحّب بكل مساعدةٍ بريطانية، وأنه على استعدادٍ أيضاً للاستعانة بمستشارين من إنكلترا في دوائر الحكومة، ولا مانع عنده من بقاء قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنهما دولتين حليفتين.

وعندما جاءت لجنة التحقيق في مصير المستعمرات الإيطالية صرّح لها السنوسي أنه يفضّل الإستقلال والتحالف مع إنكلترا. وكذا كانت دائماً تصريحاته للمعتمد البريطاني ولجريدة برقة الجديدة.

وعندما أعلن استقلال برقة في (الأول من حزيران ١٩٤٩م) اعترفت إنكلترا بذلك الإستقلال الذاتي، وبمحمد إدريس السنوسي أميراً على برقة، ودعته لزيارتها، فلبّى الدعوة، وسافر إلى لندن في (١٥ تموز ١٩٤٩م)، ووقّع هناك اتفاقاً خاصاً مع السلطات البريطانية جاء فيه: تحتفظ إنكلترا والولايات المتحدة بقواعد عسكرية حسب اتفاقات تُعقد بعد الإستقلال، ويستفيد السنوسي بعدد من المستشارين الإنكليز في أجهزة الدولة، وبعدد آخر من الضباط الإنكليز في الجيش والشرطة.

تمّ التوقيع على اتفاق ماليٍّ مع إنكلترا في (١٣ كانون الأول ١٩٥١م) وقّعه عن الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، وعن الجانب البريطاني المعتمد

البريطاني في طرابلس «بلاكلي»، وهو عبارة عن خمس مواد، ويبقى ساري المفعول حتى (٣١ آذار ١٩٥٣م):

١- تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف جنيه للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والإستقرار والشركة المالية الليبية.

٢- تتعهد بريطانيا بتقديم منحة مالية للحكومات أو الإدارات المحلية في طرابلس الغرب وبرقة.

٣- تغطي أي عجز في ميزانيات الحكومات.

٤- توافق الحكومة الليبية على أن يكون موظف بريطاني في المالية والإقتصادية له حق الإتصال المباشر مع رئيس الوزراء ووزير المالية.

٥- توافق الحكومة الليبية على وجود مدقق بريطاني للحسابات.

جاء إلى ليبيا مائة وثلاثة وتسعون موظفاً بريطانياً، وتوزّعوا في مختلف دوائر الحكومة، وتسلّموا أعلى المناصب.

ثم مُدّ أجل هذه الإتفاقية مدة أربعة أشهر تمهيداً لعقد معاهدةٍ جديدةٍ تتحدّد فيها العلاقات المالية والعسكرية بين الدولتين.

وعند البحث في الإتفاق المالي اقترح وزير المالية منصور قدارو الإستفادة من خبرة بعض الخبراء في موضوع هذه الإتفاقية واستشارتهم، فعيّن سفيراً لبلاده في

لندن، وكان أول سفير لليبيا في لندن، وبذا سهل توقيع الإتفاق المالي دون إشكالات.

وتم توقيع المعاهدة الجديدة في (٢٩ تموز ١٩٥٣م)، وقد وقّعها في بنغازي رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر والسفير البريطاني «كيرك برايد» وتشمل المعاهدة سبع مواد واتفاقية عسكرية وأخرى مالية، وتنصّ على التحالف بين الدولتين، ونجدة أحدهما للآخر في حالة الحرب، وتقديم بريطانيا مساعدةٍ ماليةً لليبيا، وتتعهد ليبيا مقابل ذلك بأن تقدّم أراضيها في برقة وطرابلس والتي حدّدتها الملاحق العسكرية لاستعمال القوات البريطانية، كما تسمح بحرية تنقل هذه القوات في كافة أراضي البلاد وتحليق الطائرات في سماء ليبيا كلها، وإضافة إلى هذا أنه لا تدفع هذه القوات أية رسوم على البضائع التي تستوردها، وتعدّ خارجة عن دائرة القوانين والتشريعات الليبية في الوقت الذي يحقّ لها التدخل في شؤون قوات الأمن والشرطة. ومدة المعاهدة عشرون عاماً.

ويبقى الإتفاق ساري المفعول حتى تتم مصادقة المجلس النيابي الليبي على هذه المعاهدة. وقد أحيلت هذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية والدفاع اللتين حاولتا إبراز عيوبها، وكذلك الحال في مجلس الشيوخ، ثم جاء الأمر من الأمير محمد الرضا السنوسي نائب الملك في (٣١ تشرين الأول ١٩٥٣م) بإبرام المعاهدة بعد أن صادق عليها مجلسا الشيوخ والنواب.

وحاول رئيس الحكومة عبد المجيد جعبار الذي جاء إلى الحكم في ٢٧ شوال ١٩٥٦م أن يبدأ مفاوضاتٍ جديدةٍ مع إنكلترا بشأن المساعدة التي تقدّمها لليبيا

طبقا لنصوص المعاهدة الخاصة، بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات. وبدأت المفاوضات في (٢١ كانون الثاني ١٩٥٨م) في مدينة طرابلس، واقترح المندوب البريطاني تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه؛ فرفض رئيس الوزارة الليبية هذا الإقتراح. وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطاني في (٣ أيار ١٩٥٨م)، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون، حيث تدفع إنكلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين، وتزود ليبيا بالمعدات العسكرية.

ب-مع الولايات المتحدة: منذ أن دُحرت دول المحور في الشمال الإفريقي، وتقدّم الإنكليز في أرض ليبيا، سمحت إنكلترا للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مطار الملاحة (هويلس)، فلما استقلّت ليبيا طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية المؤقتة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا، وبالمقابل تقدم العون المادي الأمريكي للدولة الناشئة حديثاً، وبدأت المباحثات فعلاً، وقد مثّل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، ومثّل الجانب الأمريكي «أندروغ لنش» القائم بالأعمال في طرابلس. وقد أعدّت الإتفاقية، وكان الملك محمد إدريس السنوسي على إطلاع عليها، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الإستقلال المقرر، وهو (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م).

منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية حقّ البقاء في قاعدة (الملاحة) مدة عشرين عاماً، وحق السيطرة على السماء الليبية، والمياه البحرية الإقليمية، وحرية تنقل القوات الأمريكية في البلاد كلها. وإعطاء القوات

الأمريكية من كل رسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية، وتدفع الولايات المتحدة مقابل ذلك مليون دولار سنوياً

وُقّعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي، أي لم تكتسب الصفة الشرعية، فلما بدأ النواب يتساءلون، ويوجّهون الأسئلة إلى الحكومة عند وضع قاعدة (الملاحة)؛ عملت حكومة محمد الساقزلي الجديدة التي خلفت حكومة محمود المنتصر على إجراء مفاوضاتٍ جديدةٍ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخفاء المعاهدة الجديدة عن النواب، وتشكّلت لجنة لهذا الغرض، وبدأت أعمالها في (٩آذار ١٩٥٤م)، واستمرت أيام حكومة مصطفى بن حليم، وإن كان أعضاؤها قد جرى عليهم التغيير، وفي (٩أيار ١٩٥٤م) توصّل الجانبان إلى عقد اتفاقيةٍ جديدةٍ، وإن اختلفا في الحصانة القضائية للقوات الأمريكية، ومبلغ المعونة الأمريكية.

سافر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز المعاهدة، والاتفاق على ما كان فيه خلاف بين الطرفين.

وتمّ التفاهم، ووقّعت المعاهدة، وبقيت القاعدة للولايات المتحدة، والتي سُمح لها أيضاً بالحركة في أراضي ليبيا، وكذلك سُمح لها الاستيراد دون رسوم، وبُنّيت القواعد التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وهي: قاعدة الملاحة التي تعدّ أكبر قاعدة لها خارج الولايات المتحدة، في كل من مدن مصراطة، وبنغازي، ودرنة، وطبرق، وأية منطقة أخرى تراها الولايات المتحدة

ضرورية للدفاع. ومدة المعاهدة عشرون سنة تدفع خلالها الولايات المتحدة لليبيا أربعين مليون دولار، بمعدل مليونين كل عام.

وهمّ رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عرض الإتفاقية على مجلس النواب والشيوخ، فعدّل وزارته وأدخل فيها بعض رجال المعارضة، وأعفى رئيس مجلس الشيوخ من منصبه؛ عندما أبدى معارضةً للإتفاقية.

عُرضت الإتفاقية على مجلس النواب؛ فأحالها إلى لجنة الشؤون الخارجية، وكان عدد أعضائها سبعة نوابٍ، فعارضتها خمسة منهم، وأيّدها إثنان، وقدّم كل فريق تقريراً خاصاً برأيه، فاستبعدت الحكومة تقرير الفريق المعارض، وطرحت على المجلس النيابي تقرير المؤيّد، وحصلت على التصديق، ثم عرضت ذلك على مجلس الشيوخ وطلبت إمرارها بسرعة؛ فوافق وصدّق عليها الديوان الملكي، وأصبحت سارية المفعول.

وزار «جيمس ريتشاردز» مساعد الرئيس الأمريكي طرابلس يوم (١٧ آذار ١٩٥٧م) واستمرّت الزيارة ثلاثة أيام عرض خلالها مشروع ايزنهاور بالنسبة للشرق الأوسط، فوافق رئيس الوزارة الليبية مصطفى بن حليم، وحصلت ليبيا بعدها على مساعدة أمريكية مقدارها سبعة ملايين دولار.

وطلب رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم أسلحة أمريكية غير أن حكومته قد سقطت، وجاءت إلى الحكم وزارة جديدة برئاسة عبد المجيد كعبار فتابع المباحثات، وتمّ توقيع اتفاقية بهذا الخصوص بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٥٧ وقعها عن الجانب الليبي وزير الخارجية «وهبي البوري»، وعن الجانب الأمريكي

السفير في طرابلس «جون تاين»، ولكن حُدّد استعمال هذه الأسلحة في الأغراض التي وُقّعت من أجلها الاتفاقية.

ثم طلب رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كعبار زيادة مبلغ المعونة الأمريكية، وجرت مباحثات بين الطرفين في السفارة الأمريكية في طرابلس تمخّضت عن وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرّف الحكومة الليبية.

وعاد الطلب بالزيادة، وجرت مفاوضات أخرى رفعت بعدها الولايات المتحدة مساعدتها إلى ليبيا إلى عشرة ملايين تُدفع إلى الحكومة الليبية مباشرة.

ج - مع فرنسا: وقّعت الحكومة الليبية يوم الإستقلال (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا، سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزّان مقابل مساعدة مالية تُقدمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية، ولم تعرض هذه الإتفاقية على مجلس النواب الليبي، وإنما أبقتها الحكومة سراً، غير أن ذلك كشفه خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة محمود منتصر نيابة عن الملك في المجلس النيابي عند اجتماعه يوم (٢٥ آذار ١٩٥٢م).

وعندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عُرفت حقيقة تلك الإتفاقية، وأن فرنسا تدفع مبلغ مائة وثلاثة وستين ألف جنيه، وأن هناك موظفاً فرنسياً مكلفاً بالشؤون المالية والإقتصادية المتعلّقة بولاية فزان، وقد حملت المعارضة على هذه الإتفاقية، بل وسخِرت من هذا المبلغ الذي يمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك.

وبعدئذٍ قرر الملك عدم تجديد الإتفاقية مع فرنسا، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قرأه رئيس الوزارة مصطفى بن حليم نيابة عنه يوم (٩ كانون الأول من عام ١٩٥٤م) بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية ضرورة الجلاء عن فزان.

وجرت مباحثات بين رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم في باريس وبين رئيس وزراء فرنسا «منديس فرانس» واتفقا على النقاط الأساسية بين الجانبين على أن تُدرس من قبل لجان من الطرفين في طرابلس بعد الاتفاق المبدئي الذي تم، وبدأت المباحثات فعلاً في طرابلس في تاريخ (١٨ تموز ١٩٥٥م)، وتمخّضت عن توقيع معاهدة في تاريخ (١٠ آب ١٩٥٥م)، وهي معاهدة صداقة، واتفاقية تعاون اقتصادي، وتنمية للتبادل التجاري بين الدولتين، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الإتحادية للدولة الليبية، واتفاقية حسن جوار تنظّم الأمن على الحدود، وتجارة القوافل، وانتقال البدو، واتفاقية ثقافية. ومدة المعاهدة عشرون سنة. وتعهّدت فرنسا بالجلاء عن فزان خلال سنة واحدة بدءاً من وضع المعاهدة موضوع التنفيذ، كما تسلّمها مطارات (سبها) و(غات) و(غدامس) والمباني والمعدات التابعة لها بشرط استخدام فنيين فرنسيين، وتسهيل المواصلات الجوية الفرنسية. كما تسمح الحكومة الليبية للطائرات الليبية بناءً على إشعارٍ سابق الهبوط في مطار (سبها) والإقلاع منه لمدة خمس سنوات، وفي مطار (غات) و (غدامس) لمدة سنتين. كما سمحت ليبيا للقوات الفرنسية باتخاذ منطقة فزان ممرا لها في ذهابها إلى

تشاد أو إيابها منها إلى الجزائر وتونس. وفوق كل هذا استأجرت فرنسا قطعة أرض ليبية بجوار حدود الجزائر؛ لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية، وتعادل قيمة هذا الإجار مائة قرش سنوياً ولمدة عشرين سنة.

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب؛ فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الزقلعي، أما صالح مسعود بويصر الذي اعتاد على معارضة أي ارتباطٍ فقد اضطّر إلى مغادرة البلاد. ولما كانت المعارضة ضعيفة؛ نالت المعاهدة على الموافقة، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في (٢٠ آذار ١٩٥٦م).

المطالبة بإلغاء المعاهدات: بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عددٍ من النواب بإنهاء المعاهدات الأجنبية التي تقيّد الحكومة والشعب معاً بأغلال ثقيلةٍ، كما أثر ما كانت تكتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنّه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان على خلافٍ واسع مع الإستعمار الإنكليزي فقد كان كل هذا دافعاً للشعب الليبي لليقظة القومية والمطالبة بالحقوق الشرعية له.

٧- **حكومة محمود المنتصر:** سقطت حكومة محي الدين فكيني في (٢٢ كانون الثانيَ ١٩٦٤م)، وعُهد إلى محمود المنتصر بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، فشكّلها في اليوم التالي. ونتيجة الوعي الذي انتشر في الأوساط كافة ونتيجة الظروف المواتية تقدّم عدد من النواب بمشروع قانون إلى مجلس النواب:

أحدهما يقضي بإلغاء المعاهدات الليبية مع الدول الأجنبية. والثاني يقضي بتصفية القواعد العسكرية من البلاد. فأحال المجلس النيابي هذين المشروعين إلى لجنة الشؤون الخارجية وذلك في تاريخ (٩ آذار ١٩٦٤م)، وكان رئيس الحكومة محمود المنتصر قد صرّح بعزم الحكومة على عدم تجديد أو تمديد الإتفاقيتين الإنكليزية والأمريكية.

ودرست لجنتا الدفاع والخارجية مشروع القانونين، ووافقتا عليهما، ورفعتا تقريرهما إلى مجلس النواب بالموافقة، وأوصتا بتأجيل مناقشة الموضوع لإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات تستهدف إلغاء المعاهدات، وتصفية القواعد العسكرية، وجلاء الأجنبي تماماً عن البلاد.

أثناء ذلك انتقل الملك محمد إدريس السنوسي من البيضاء إلى طبرق واستدعى رئيس الوزراء، ورئيس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ، وأبلغهم عزمه على التنازل عن الملك، وذلك في تاريخ (١٩ آذار ١٩٦٤م)، وحاولوا ثنيه عن عزمه، غير أنهم فشلوا، ولما انتشر الخبر قامت مظاهرات تطالب الملك بالعدول عن رأيه؛ فاستجاب لرأي الشعب.

طلبت الحكومة الليبية من الحكومتين الإنكليزية والأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتهما عن القواعد التي تحتلها في الأرض الليبية؛ فوافقت الحكومتان المعنيتان بالأمر على هذا الطلب.

٨- حكومة حسين مازق: وبدأت مباحثات من أجل الجلاء في عهد حكومة محمود المنتصر، واستمرّت أيام حكومة حسين مازق التي خلفت حكومة

محمود المنتصر في يوم (٢٠ آذار من عام ١٩٦٥م)، وكان من نتائج المباحثات مع الجانب الإنكليزي أن أعلن مقر القوات البريطانية في ليبيا يوم (٢٩ آذار ١٩٦٦م) أن القوات البريطانية سوف تبحر من طرابلس يوم الخميس (الأول من نيسان ١٩٦٦م) أي بعد يومين فقط من الإعلان، وذلك باستثناء حامية جوية وبعثتين إحداهما بحرية والأخرى برية.

وعندما اعتدى اليهود في فلسطين على الأراضي العربية المجاورة في (٥حزيران ١٩٦٧م)، وظهر تعاون الإنكليز والأمريكان مع اليهود تحرك الشعب في ليبيا، وقامت مظاهرات ضدّ إنكلترا والولايات المتحدة، وجرت محاولات لإحراق سفارتيهما في بنغازي، وطولبت الحكومة الليبية بإنهاء التحالف مع هاتين الدولتين المعتديتين، وتصفية قواعدهما العسكرية فوراً، هذا رغم أن الحكومة قد أمرت القطعات العسكرية الليبية أن تتحرّك نحو مصر لتؤدّي واجبها في القتال إلى جانب الأخوة الأشقاء، كما سمحت للقطعات العسكرية الجزائرية بالمرور من الأرض الليبية لتقوم بالدور نفسه.

وتشكل وفد من طرابلس، وأعدّ مذكرة ليقدّمها إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطالبه فيها بالعمل لإنهاء التحالف مع إنكلترا وأمريكا وتصفية قواعدهما العسكرية في الأرض الليبية تنفيذاً لقرار مجلس الأمة الليبي الذي اتخذ من سنتين. وكذلك فعل أهل برقة؛ تشكّل وفد منهم للغرض نفسه. فالتقى الوفدان في بنغازي فسارا معاً، وتمّ اللقاء مع رئيس الوزراء وفي ١٦ حزيران ١٩٦٧م فطلب وزير الخارجية الليبي من أمريكا وإنكلترا الدخول في مباحثات للإنسحاب من ليبيا، وتصفية قواعدهما منها في أقرب وقت. غير أن وزارة

الخارجية الأمريكية قد أعلنت في (١٧ حزيران ١٩٦٧م) بأن الطلب الليبي يهدّد الوجود العسكري والأمريكي في المنطقة. ثم عادت فأعلنت أنها قد أبلغت سفيرها في طرابلس بالتعليمات اللازمة، وأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمباحثات.

٩- **حكومة عبد القادر البدري:** استقالت حكومة حسين مازق وخلفتها حكومة جديدة برئاسة عبد القادر البدري الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان في الوزارة السابقة. وطلبت الحكومة الجديدة من إنكلترا وأمريكا الدخول في مباحثات من أجل قواعدهما في ليبيا.

بدأت المباحثات مع الجانب البريطاني في (الأول من شهر آب ١٩٦٧م)، وخلال يومين انتهت المباحثات في بنغازي وأذاعت وزارة الخارجية الليبية أن الجلاء عن القواعد البريطانية في ليبيا سيتمّ خلال ستة أشهر، غير أن الخارجية الإنكليزية قد أعلنت أن اتفاق بنغازي إنما هو اتفاق جزئي لا يشمل كل الأراضي الليبية، وإنما يشمل منطقة بنغازي فقط ولا يتعدّاها إلى طبرق.

وبدأت المباحثات مع الجانب الأمريكي في تاريخ (١٠ آب ١٩٦٧م) ومثّل الجانب الليبي فيها وزير الخارجية أحمد البشتي، ومثّل الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في ليبيا، وقد توقّفت المباحثات قليلاً ثم استؤنفت، وأذاعت إثرها ليبيا بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق قد تم على تجميد موضوع الإنسحاب من قاعدة الملاحة فيما إذا حدث عدوان على أية دولةٍ من الدول العربية، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بجرد المعدات والطائرات الموجودة في القاعدة.

١٠- حكومة عبد الحميد البكوش: جاءت حكومة عبد الحميد البكوش بعد حكومة عبد القادر البدري في (٢٦ تشرين الأول من عام ١٩٦٧م)، وقد أذاعت بعد ثلاثة أيامٍ من تسلّمها السلطة أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي ما زالت مستمرّة، وأنها قد أحرزت تقدماً نحو الوصول إلى الهدف. وأذيع في (١٣ كانون الأول من عام ١٩٦٧م) بيان رسمي جاء فيه أن الإتفاق مع الجانب البريطاني قد تمّ على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني من بنغازي بحلول شهر شباط من عام ١٩٦٨م باستثناء البعثة العسكرية البريطانية.

وفي (١ شباط ١٩٦٨م) تسلّمت السلطات الليبية المعسكر الإنكليزي في بنغازي، غير أن البريطانيين قد بقوا في (طبرق) والقاعدة الجوية في (العادم) كما بقيت لهم وحدات بحرية في طرابلس، وبعثات عسكرية في بنغازي.

وفي شهر (نيسان ١٩٦٨م) أبرمت اتفاقية مع شركة الطيران البريطاني لتوريد نظام دفاع جوي متكامل بمبلغ مائة مليون جنيه، ويشمل صواريخ قصيرة المدى، وأحدث أجهزة الرادار.

وقد قام الملك حسين بن طلال ملك الأردن بزيارةٍ إلى ليبيا وتعهّدت الحكومة الليبية بتقديم أجهزةٍ دفاعيةٍ للأردن، وكذلك لمصر.

١١- حكومة ونيس القذافي: في (٤ أيلول ١٩٦٨م) قدّمت حكومة عبد الحميد البكوش استقالتها، وخلفتها وزارة ونيس القذافي الذي كان يشغل وزير الشؤون الخارجية في الوزارة السابقة.

وتحسّنت أوضاع ليبيا المادية بعد اكتشاف الكثير من أبار النفط، وقدّمت معونات للدعم العربي تقدّر باثنين وخمسين مليون دولار، وزادت عشرين مليوناً في العام التالي للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.

ليبيا ما قبل الثورة

بدأ الوضع الإجتماعي والفكري والسياسي يتغيّر في ليبيا نتيجة الظروف التي جدّت على الساحة، وبسبب الأوضاع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم كله، ولا بدّ من أن تتأثّر بها ليبيا، أو ينالها شيء من أثارها.

الأوضاع المادية الليبية تحسّنت بعد ظهور النفط فيها وزيادة مردوده، وأخذ الناس يتطلّعون إلى خارج منطقتهم، ويعرفون ما يجري فيها، ويحلّلون بعض تلك الأحداث، وإن لم يستطيعوا بعد؛ فقد كانوا يتأثرون بها، ويعملون على التفكير بواقعهم الذي يعيشون فيه، بعد أن كانوا منعزلين على أنفسهم يجدّون لتحصيل لقمة العيش.

أعداد السكان تزايدت؛ بعد أن كان الأهالي قلّة موزّعة في تلك الفيافي الواسعة، بين الجماعة والأخرى بيداء قاحلة، وكلٌ منصرفٌ لعمله يكابد التعب ويتحمّل لظى الشمس المحرقة، يغالب البيئة ليأخذ منها ماءه وما يقتات به.

وانتشر العلم، وافتتحت الجامعات، وأصبح بالإمكان تلقّي المعرفة؛ فالإنتقال ميسور بسهولة المواصلات، والإنفاق سهل بتحسّن الأوضاع المادية، والقلوب عطشى تسعى جاهدة وراء المناهل التي أخذت ينابيعها تتدفّق.

وسائل الإعلام أخـذت تبـثّ مـا تريـده، ووخـزات منّبهـة أخـذت تـأتي مـن المناطق القريبة والتي تربط أبنائها مع سكان ليبيا بروابط العقيدة، فأخذوا يلقـون إليـه مـن تلـك الوشـائح مـا ينبههـم إلى أوضـاعهم، ومـا يحركهـم ليصحـوا ويستيقظوا، ويطالبونهم بالتقاء بعضهم مع بعض ليكونوا قوة.

الأوضاع التي تتعاقب على الساحة الداخلية: مجموعة قليلة تتحكمّ في الناس، تتصرّف كما تشاء، تدني، تبعد، تنفق مـن مـال الشـعب وتبـذخ، تحـرم الأهـل، وتهب الأعداء، تعطي من تخضع له وترتبط به دون حساب، يحميها وتبـذل لـه. سلطتها على السـكان، وتسـلط عليهـا حتـى غـدت يـده الـتي تضـرب، وتـأخذ وتتجبّر، ثم ترتمي في أحضانه. يُقتل أحد أفراد هذه المجموعـة المتسـلطة، ويدعـى إبراهيم الشلحي، فينعى بالإذاعة، وتفرض حالة الطوارئ في البلاد كلها، ويعلن الحداد سبعة أيام في أرجاء ليبيا جميعها، وهذا كله لأنه علـى صلـةٍ وثيقـةٍ برئيـس الوزراء مصطفى بن حليم أحد رجالات هذه المجموعة الظالمة.

ويأتي أحد أثرياء الطليان الذين كانوا قد استولوا على أراضٍ شاسعةٍ في برقة تعد من أخصب البقاع، واستبد بالناس وسخر من السكان واستعبد البلد وأهلـه أيام استعمار بني جلدته، ذلك هـو «مرزوتـو» الكونـت الإيطـالي، فتهـتزّ البـلاد لتلك الزيارة، وتُسخّر إمكاناتهـا لخدمتـه وخدمـة موكبـه، وينتقـل مـن برقـة إلى طرابلس فينتقل معـه العـز والشـرف، ومـا ذلـك الإكـرام والتبجيـل، والحفـاوة والتعظيم؛ إلاّ لصلته برجـل يدعـى عبـد الله عـابد الـذي يكـون بـدوره صديقـاً لرئيس الحكومة مصطفـى بـن حليـم، فيثـور الشـعب ويغضـب ويتحـرّك رجـال القبائل، ويسير الناس إلى قصـر الملـك في مدينـة البيضـاء علـى مقربـة مـن تلـك

الإحتفالات بالضيف العزيز، ويعلن الجميع استنكارهم لهذه الزيارة، وما تنطوي عليه من ازدراءٍ للشعب الذي قاتل ضدّ الطليان من أمثال هذا القادم، والذي طالما عمل على إذلال الناس.

وكان لقضية فلسطين دورها، فإنه لما عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في (كانون الثاني ١٩٦٤م) حضرته ليبيا، وخرج الطلاب تأييداً للمؤتمر بمظاهرات، ورأى قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية فرصةً للضغط على الحكومة وجعلها في وضع حرج نتيجة الخلاف معها، فأعطى أوامره بمنع الطلاب من الخروج بمظاهرات، واصطدمت الشرطة معهم، ووقع ثلاثة طلاب صرعى نتيجة الصدام، وجرح عدد آخر، وتأثّر الشعب من هذا التصرّف وهاجم مراكز الشرطة في بعض المناطق، وتضامن طلاب طرابلس مع إخوانهم في بنغازي وتظاهروا، وحاول مدير الشرطة أن يعزو هذا التصرّف إلى الحكومة.

وتشكّلت لجنة للتحقيق، وثبت لديها أن الشرطة هي سبب ما وقع من أحداث، وأن مدير الشرطة هو المسؤول عنها، فطلبت الحكومة إقالة المسؤول، وفصل بعض الضباط، غير أن طلبها قد رفض؛ فقدمت استقالتها، وتظاهر الشعب مؤيداً لها ولكن ذلك لم يُجدِ نفعاً، فأسرّ الناس ذلك في نفوسهم ولم يستطيعوا إبداء شيء.

وكان يوجد في ليبيا بعض اليهود، فلما أعلن عن قيام إسرائيل في فلسطين في (١٥ أيار ١٩٤٨م)؛ ارتبط اليهود في ليبيا بصلاتٍ وثيقةٍ مع ما عُرف باسم

دولة إسرائيل في فلسطين، وكانوا يتنقلون إليها عن طريق إيطاليا، ولا يخفون ذلك، بل أحياناً يفاخرون برحيلهم إلى فلسطين، كما يفخرون بتلك الدولة وقيامها رغم أنوف العرب والمسلمين جميعاً؛ فكان ذلك يزعج الشعب في ليبيا غير أنه مغلوب على أمره.

ورست في ميناء طرابلس باخرة إسرائيلية لتنقل من يريد الإرتحال من ليبيا إلى فلسطين مع جميع أمتعته وأملاكه، فكان لهذا وقعه السيء على نفوس السكان.

وكان في طرابلس نادٍ لليهود يعرف بنادي (المكابي) وكان يرفع علم دولة إسرائيل؛ فتأذى الشعب أشدّ الإيذاء، وسأل النواب الحكومة عن سبب افتتاح مثل هذا النادي وفيه تحدٌّ للأمة، وطالبوا بإغلاقه، ولكن لم يُجدِ ذلك شيئاً، إلى أن كثرت التساؤلات واحمرّت الأعين؛ حينئذ أمر بإغلاقه.

وفي هذه الأثناء انضمّت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في (٢٨آذار١٩٥٣م) رغم كل هذه التصرّفات، وكان النواب الليبيون يطالبون بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية، والتي منها مقاطعة إسرائيل. وأن الموقف الحالي من إسرائيل ليعدّ خارقاً فاضحاً لإجماع الدول العربية، ولم يطبّق قانون مقاطعة إسرائيل إلاّ بعد هجوم عنيف ومرور عدة سنوات، وتحت ضغط النواب والشعب اتخذ ذلك القرار في (٢ أيار١٩٥٦م)، وأنشئ مكتب لمقاطعة إسرائيل في طرابلس وله فرعان: أحدهما في بنغازي، والآخر في (سبها).

كل هذا أوجد رغبةً عند السكان في التغيير، وبدأ التحرّك في هذا الإتجاه، وتشكّلت بعض المجموعات التي دخلت عليها بعض المؤثرات الخارجية، وكانت عن طريق أحد الضباط ثم الوزراء الشاميين. وقد قبض على مائة وستة أشخاص، وقدّموا للمحاكمة، وحكم عليهم بالسجن مدة تتراوح بين سنتين وست سنوات.

ثورة الفاتح من أيلول

العقيد معمر القذافي

وفي الفاتح من أيلول عام ١٩٦٩م تحرك الجيش الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على الوضع الذي كان قائماً حيث وجده هشاً، وذلك لأن نقمة الشعب كانت عارمة عليه، وتشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة من:

١ - العقيد معمر القذافي
٢ - الرائد عبد السلام جلود.
٣ - الرائد بشير الصغير هوادي.
٤ - النقيب مختار عبد الله جروي.
٥ - النقيب عبد المنعم الهومي.
٦ - النقيب خوالدي الحميدي.
٧ - النقيب محمد نجم.
٨ - النقيب علي عوض حمزة.
٩ - النقيب أبو بكر يونس جبر.

١٠ – النقيب مصطفى الخروبي.
١١ – النقيب عمر عبد الله المهدي.
١٢ – الملازم الأول محمد أبو بكر الكريف.

كما تشكلت حكومة جديدة ضمت كل من:

١ – العقيد معمر القذافي: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
٢ – الرائد عبد السلام جلود: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية والحكم المحلي.
٣ – الرائد بشير الصغير هوادي: وزير التعليم والتوجيه الوطني.
٤ – النقيب عمر عبد الله المهدي: وزير الإقتصاد والصناعة.
٥ – النقيب محمد الكريف: وزير الإسكان.
٦ – صالح مسعود بويصير: وزير الوحدة والشؤون الخارجية.
٧ – عمر الهادي: وزير المواصلات والعمل.
٨ – محمد علي الجدي: وزير العدل.
٩ – مفتاح الاسطا عمر: وزير الصحة.
١٠ – جمعة شريها: وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.
١١ – عز الدين مبروك: وزير شؤون النفط والمعادن.
١٢ – عهد العاطي العبيدي: وزير العمل والشؤون الإجتماعية.
١٣ – محمد هلال الرابل: وزير الخزانة.

وكان لا بدّ للوضع الجديد كي يكون مقبولاً لدى السكان من نقطتين: أولاهما اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان، وهذا ما قام به الوضع، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في

مفاوضات للجلاء عن قاعدة الملاحة، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة، وبعد مفاوضاتٍ شكليةٍ قصيرة الزمن، سلمت الولايات المتحدة القاعدة، وتسلّمتها ليبيا، وأطلق عليها إسم «قاعدة عقبة بن نافع». كما اتفق الوضع مع إنكلترا لإلغاء المعاهدة بين الطرفين، وانسحبت إنكلترا من ليبيا، وبذا لقي الوضع تأييداً كبيراً وحماسةً شديدةً من غالبية السكان. أما النقطة الثانية فهي اتخاذ الطابع الإسلامي، في ليبيا المسلم متمسك بإسلامه، وقد زادت السنوسية من غرس العقيدة في النفوس بغضّ النظر عن الأخطاء التي وقعت فيها، كما أنه شعب مرتبط بأصالته العربية، لقد أصدرت الثورة قانوناً بمنع تعاطي الخمور في الأرض الليبية، وعملت على تطبيق فريضة الزكاة، وأصدرت مجموعة من القوانين لهذا الغرض، وأعلن القائد توجّهه الإسلامي، وهاتان النقطتان هما اللتان سار عليهما الرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما قام بحركته، فموضوع الجلاء عن قناة السويس، ثم العدوان الثلاثي على مصر، وتأييده للحركة الإسلامية في بداية الأمر؛ هو الذي ثبّت له الوضع وسوّاه له.

ومات الرئيس المصري جمال عبد الناصر في (٢٨ أيلول ١٩٧٠م)، وأبدى قائد الثورة الليبية أنه الوريث له في الزعامة العربية، وأخذ يتحرّك في مختلف المجالات، وبما يرضي الشعب العربي عامة والليبي خاصة.

وأخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها وأفكارها، وعندما انقضّ الشيوعين على الحكم في السودان، وقلبوا ظهر المجن للرئيس السوداني محمد جعفر النميري في (١٩ تموز ١٩٧٠م) كان للرئيس الليبي دور في إفشال الحركة الشيوعية وإعادة الرئيس محمد جعفر النميري إلى الحكم.

وعملت الثورة الليبية على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي يتألف من مصر وسوريا وليبيا، وكانت طرابلس مقرّ المباحثات التي دارت لإقامة هذا الإتحاد، ووُقّع الميثاق في بنغازي في (١٧ نيسان ١٩٧١م)، ووقّعت بعدها الاتفاق على الوحدة الإندماجية مع مصر.

ودعمت الثورة الإسلامية في تشاد ضدّ الأقلية المتسلّطة التي أقامها الإستعمار الفرنسي الذي سّلم السلطة قبل انسحابه اليها. وأعطى الحكم لفرانسوا تومبلباي، وهذا ما جعل الخلاف بين ليبيا وفرنسا يستعر.

وأمدّت المسلمين في جنوب الفليبين بالمساعدات، وكانت عاصمتها طرابلس مقرّ المفاوضات التي دارت بين الحكومة الفليبينية والمسلمين والتي اشتركت فيها أيضاً دول المملكة العربية السعودية والسنغال والصومال وليبيا، وقد وقع اتفاق بمدينة طرابلس في (٢٣ كانون الأول ١٩٧٦م) يقضي بإعطاء ولايات جنوب الفليبين الإستقلال الذاتي.

وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا، ودعمت عيدي أمين، وأيّدت باكستان عندما اعتدت عليها الهند عام ١٣٩١هـ، وأدّى ذلك إلى فصل إقليم البنغال، وهو ما كان يُعرف باسم «باكستان الشرقية»

عن دولة باكستان، وتأسيس دولة حملت اسم بنغلاديش، مع العلم أن بعض الدول العربية قد وقفت يومذاك إلى جانب الهند تاركةً رابطة العقيدة التي تربطها مع باكستان.

ودعمت الثورة الليبية القضية الفلسطينية دعماً قوياً، كما ساعدت بعض الدول العربية؛ فقدّمت لها معونات مادية.

وكل هذه التصرّفات حسنة، وقد دعمت الحكم، ورسّخت قواعده، وعمّقت جذوره، وأخذ بعدها ينطلق من خلال رجاله، ومن خلال الدور الذي سيؤدّونه، وربما ظن المراقب المتتبّع لتاريخ هذه المرحلة في ليبيا أن الرئيس الليبي ليس له تفكير واضح ثابت وإنما متبدل حسب الظروف، والحقيقة غير ذلك، فالرئيس رجل معتدّ بشخصه وفكره لدرجةٍ تصل إلى أن يستهتر بكل ما سواه، ولا يرى إلاّ رأيه صالحاً حتى ولو وصل الأمر إلى العقيدة، فما يراه لا يمكن أن يحيد عنه أبداً.

إن رفاقه الذين يؤيّدونه في كل شيء هو معهم، فإذا أحسّ بخلافٍ من أحدهم في رأي أو فكر مهما كان صغير الشأن تخلّى عنه، وانتهى أمره، وهذا ما نلاحظه في تعاقب الوزارات التي شكّلها إذ بمجرد أن يختفي اسم رجل من وزارة فقد انتهى من العمل الوزاري نهائياً، إلاّ أن يعود راكعاً تائباً وقلّما يحدث هذا.

وأما عن لباسه الرسمي فهو لا يتقيد به حسب مراسم معنية أو يتخذ لنفسه أية صفة رسمية. بل يغير من الأزياء ما يحلوله دون ضابط أو مراعاة لأية مناسبة.

الكتاب الأخضر:

ومن جهة ثانية فقد أصدر كتيباً: سماه «الكتاب الأخضر» وصفه بأنه النهج السياسي والإجتماعي الذي سيسير عليه، وقد أطنب في مدحه والثناء عليه، وكأنه لم يسبق إليه، ولم تأت به الأوائل ولا تستطيعه الأواخر، ويكاد يصل إلى مستوى الكتب المقدسة.

وتَحْدُثُ أحداثٌ في منطقةٍ ما فيرى طرفاً مظلوماً؛ فيدعمه بإمكاناته كافة، تدخّل في أحداث مالطة، وكان له دور فيها، ودعم الجيش الشوري في إيرلنده الشمالية، وأسرف في الدعم، وربما كان هذا نتيجة الخلاف الأصلي مع إنكلترا على الطريقة نفسها التي كانت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإنكلترا.

وأخذ يغازل الإتحاد السوفيتي، ويعلن التوجه نحو الشرق كنوع من السياسة الغربية التي تهدف إلى محاربة الإشتراكية باسم الإشتراكية، ومن خلال هذه السياسة كان هناك صراع ظاهري عنيف بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وصل إلى الهجوم على ليبيا عسكرياً، ومقاطعتها، ووصل من الطرف الثاني إلى الخطب الحماسية، والطعن الدائم بالسياسة الأمريكية، وإلقاء اللوم عليها في كل قضية، واتهامها بأنها وراء كل حادث يقع، وأظهر الرئيس الليبي جانباً من اعتزازه بلغته، ومعاملة الدول الأجنبية معاملة الندّ للندّ، فرفض دخول أي أجنبي

إلى ليبيا ما لم يكن يحمل جواز سفره التعريـف بصاحبـه باللغـة العربيـة، كمـا أن تلك الدول ترفض دخول أي عربي إلى أراضيها مـا لم يكـن جـواز سـفره يحمـل كافة المعلومات عن الشخص باللغة الأجنبية.

ومن ناحية العقيدة فإن الرئيس الليبي شديد الحماسة لها، غير أن لـه قناعـات لا يقبل المناقشة فيها لأنها ثابتة عنده ولو خالف بها المسلمين جميعـا، وهـو يعلـن قبوله للقرآن الكريم بكل ما جاء فيه، أما موقفه من السنّة فهو يـتردد في قبولهـا. ويعتقد أنه ما دامت هناك أحاديث ضعيفة وأخرى موضوعة فإنـه لا يُقبـل شـيء منها، ومهما قيل له: إنّ السنّة شارحة لكتاب ا لله، وإن ا لله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع ا لله﴾ وغيرها من الآيات الدالـة على أن السنة واجبة الإتباع كالقرآن؛ إلا أنه ليس علـى استعداد أن يغيّر مـن رأيه أو أن يستمع من أحد، وإنما يبقى ويصرّ على رأيه.

وحتى القرآن الكريم يرى فيه رأياً غريباً، وهو أن كلمة (قـل) الـواردة فيـه، إنما هي خطاب للرسول صلى ا لله عليه وسلم، ولا داعـي لنـا نحن أن نقولهـا أو نثبتها في المصحف الشريف.

وفي التـأريخ، وجـد أن يكـون لدولتـه تأريخاً خاصاً يغـاير مـا تعـارف عليـه المسلمون من أن يبدأ تأريخهم من هجرة رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم. وأوّل من بدأ بهذا الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطـاب (رضـي ا لله عنـه)، ورأى أن يبدأ التأريخ من وفاة رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم، وقد أخذ يؤرخ بهـذا التأريخ وحده من بين المسلمين.

وقد خالف الكثير من الليبيين رئيسهم، واضطروا إلى مغادرة البلاد، وقد حاول ملاحقتهم في أي مكان نزلوا فيه، ولم يكن لديه أي مانع من اتخاذ أي أسلوب في سبيل القبض عليهم أو إعادتهم، وهذا ما سّبب لليبيا خلافات مع كثير من الدول التي لجأ إليها هؤلاء المعارضون واتهمت هذه الدول الليبيين بالعنف والإرهاب، وأصبح دخولهم إلى أراضيها صعباً، وقد عانى الليبيون من هذا الكثير.

وفي (آذار ١٩٧٧م) جرت انتخابات مجلس الشعب، وانتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة. ولم يرق له تسمية وزير الإسم الشائع والمتعارف عليه دولياً ورأى أنه قد أصبح مبتذلاً، فأمر أن يطلق على الوزارة اسم «اللجنة الشعبية»، وعلى كل وزير إسم «أمين سر اللجنة الشعبية».

العلاقة مع تشاد:

الصلة وثيقة بين الشعبين، فكلاهما مسلم، وخضعا معاً للاستعمار الأوربي، وانتشرت الطريقة السنوسية في ليبيا، ومنها امتدّت إلى تشاد فانتشرت في الأجزاء الشمالية منها، والحدود طويلة بين الدولتين، وتوجد قبائل واحدة تعيش وتنتقل بين المصريين، وينشط التجار الليبيون في تشاد، كما أن أعداداً من رجال قبيلة «التيبو» التشادية يعملون في الجيش الليبي.

ويوجد خلاف على الحدود بين الدولتين. وكانت فرنسا وإيطاليا الدولتان المستعمرتان قد رسمتا الحدود بين مستعمرتيها أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم عُدّلت هذه الإتفاقية، ودخلت بموجب هذا التعديل الأقسام الشمالية من جبال تيبستي ضمن الحدود الليبية، غير أن هذا التعديل لم ينفّذ.

ولما دخلت فرنسا ولاية فزان أثناء الحرب العالمية الثانية وسّعت فرنسا حدود تشاد على حساب ليبيا، وبعد الحرب صُرف النظر نهائياً عن الإتفاقية، فإيطاليا قد هُزمت وانسحبت من ليبيا، وكانت فرنسا من الدول المنتصرة، ودخلت ولاية فزان، وبهذا بقيت أقسام من ليبيا ضمن تشاد. وتعدّ ليبيا ممر (كوريزو) نقطة حدود بين الدولتين، بينما يقع الآن ضمن الأراضي التشادية، ويبعد عن الحدود التي رسمتها فرنسا أكثر من مائة وستين كيلومتراً.

أخذت ليبيا تتدخّل في الصراع الذي يدور في تشاد بين المنظمات الإسلامية بعضها مع بعض، وبينها وبين الحكومة التشادية التي تمثّل الأقلية، ودعمت ليبيا جبهة فرولينا التي يتزعّمها «غوكوني عويدي»، وأخذت تسعى للتقارب بين هذه الجبهة وبين الحكومة التشادية، وعُقد مؤتمر (سبها) الذي أسفر عن وقف شامل لإطلاق النار.

ووقع الخلاف بين رئيس الدولة «فيلكس مالوم»، الذي التجأ إلى (لاغوس) عاصمة نيجيريا. وسار في الوقت نفسه نحو العاصمة «غوكوني عويدي» بقوات

جبهة (فرولينا) ووصل إليها بعد ساعات من دخول حسين هبري إليها، وتشكّلت حكومة تسلّم فيها حسين هبري وزارة الدفاع، بينما تسلّم «غوكوني عويدي» وزارة الداخلية، ثم عاد الخلاف فوقع بين وزيري الداخلية والدفاع، كما اختلف «غوكوني عويدي» مع ليبيا، ثم عاد الوئام بينهما بعد زيارة علي عبد السلام الطريقي وزير خارجية ليبيا إلى العاصمة التشادية (نجامينا)، وربما كان الخلاف بين الوزيرين بسبب العلاقة مع ليبيا التي كانت قواتها تسيطر على إقليم (أوزو) كدعم لدولة تشاد. فما كان من غوكوني عويدي إلاّ أن طرد حسين هبري من الوزارة، ووقّع معاهدة صداقة مع ليبيا ودفاع مشترك في (حزيران ١٩٨٠م)، وانسحب حسين هبري بقواته شرقاً نحو الحدود السودانية، وأيّدته كل من مصر والسودان بسبب خلافهما آنذاك مع ليبيا، وأصبح جسر جوي بين القاهرة والجنينة في غرب السودان.

استقرّ الوضع لغوكوني عويدي فطلب من ليبيا أن تسحب قواتها من الأراضي التشادية، فاستجابت للطلب، وانسحبت من تشاد، وما أن انسحبت ليبيا حتى تمكّن حسين هبري من العودة بقواته إلى العاصمة التشادية ودخولها، وانسحب «غوكوني عويدي» من تشاد وتمركز في (سبها) في جنوب تشاد، ولم تعترف الحكومة الليبية بحكومة حسين هبري.

استطاع غوكوني عويدي من دخول مدينة (لارغو) (فايا- سابقاً) في شمال تشاد في (١٢ حزيران ١٩٨٣م).

استمر الصراع بين الجانبين، واشتركت فيه عدة أطراف، كان من بينها ليبيا التي تدعم غوكوني عويدي، ومصر وفرنسا اللتان تدعمان حسين هبري الذي بقيت له السيطرة.

الوحدة: يندفع الرئيس الليبي إلى الوحدة مع أية دولة عربية، ويقبل عليها بحماسة من غير دراسة ولا تخطيط، وربما كانت العاطفة وحدها هي الدافع، ثم لا تلبث هذه الوحدة أن تنهار دون أن تقوم، وربما لم يستمر بعضها سوى أربع وعشرين ساعة، وهي الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا، ومجرد أن يرى أنه لا يستطيع أن يحقق ما كان يرجو من وراء هذه الوحدة يفصم عراها، وكما يندفع نحو الوحدة يندفع نحو من لا يعجبه منه تصرّف أو يرى في نظامه ما لا يتفق مع مزاجه فهو مع الثورة والحركة مهما كانت.

وقد اتفقت ليبيا مع عدد من الدول العربية على إقامة وحداتٍ سياسية معها، منها سوريا ومصر وتونس والسودان وبلاد المغرب، ولم يكتب لواحدة منها النجاح.

الجزائر ما بعد الاستقلال

توالى على الجزائر منذ استقلالها حتى الآن عدة رؤساء للجمهورية، ونستطيع أن نعدهم من العسكريين أو الثوار، هذا بالإضافة إلى فرحات عباس الذي يعد سياسياً، وحكم مدةً قصيرة.

١ ـ **أحمد بن بله:** برز اسمه أثناء الثورة إذ تسلم مدير مكتب الجزائر في القاهرة، ثم كان بين القادة الجزائريين الخمسة الذين اختطفتهم السلطات الفرنسية بالطائرة التي كانت تقلهم من المغرب إلى تونس يوم الثلاثاء (٢٣تشرين الاول١٩٥٦م)، وبعد الإستقلال انتخب رئيساً للجمهورية.

أعلن أحمد بن بله القوانين الإشتراكية، واستيلاء الدولة على ما يسمى بالأملاك الشاغرة، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

وجرى خلاف مع المغرب على الحدود، وجرت معارك بين الدولتين في (تشرين الأول ١٩٦٣م)، ثم حلت الأمور بالطرق السليمة.

بدأ تذمر السكان الجزائريين من الحكم القائم، إذ خاب أملهم، كانوا يتوقعون أثناء الثورة أنهم إذا ما استقلوا أصبحت لهم شخصيتهم المتميزة المستقلة، ويعود لعقيدتهم صفاؤها بعد أن عمل المستعمرون على تشويهات،

وتعود للغتهم العربية مكانتها بعد أن حاول الفرنسيون إزاحتها وفرض لغتهم وإحلالها مكان العربية، وتصبح الصلة مع إخوانهم المجاورين في المغرب وتونس صلة العقيدة والرحم، وتعود المحاكم الشرعية لتفصل بينهم فيما قد يقع بين الأخوة، بما يؤمنون به، ويرضونه عن طيب خاطر، وتزول مظاهر الفساد التي نشرها أعداؤهم، غير أنه لم يحدث شيء من هذا أبداً، فكأن الوضع استمر على ما كان عليه أيام الإستعمار، فلم يختلف سوى الإسم دون أن يتغير شيء من المضمون. التعريب لم يسر إلا بخطا وئيدة جداً؛ بل قد سطر على الأوراق ونطقت به أفواه فقط دون أي شيء محسوس، لم تقم المحاكم الشرعية، وبقي القانون الفرنسي، مظاهر الفساد لم تتغير، الخلاف مع الأخوة اتسع، بل ونشب القتال، وأعلنت القوانين الإشتراكية بتعال فارغ.

ومن الناحية السياسية الدولية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم الخلاف الأساسي معها، والثورة إنما قامت ضدها. بقي النفوذ الفرنسي لأنه لا يمكن أن يزول بخط قلمٍ بعد أن جثم على صدر المسلمين الجزائريين ما يزيد على مائة وثلاثين سنة، ونتيجة الثقافة والمفاهيم التي تلقاها الجزائريون بما فيهم قادة اليوم، ونتيجة الإتفاقية التي نالت الجزائر بموجبها الإستقلال، والتي ربطت الجزائر بالعملة الفرنسية؛ ولو بدرجة نسبية. هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض البلدان العربية تحمل أو تنادي بالفكر الإشتراكي، وتحمل على السياسة الأمريكية ظاهراً على حين تعمل ضمن مخططها، وتسير في فلكها، ويتزعم هذا الخط الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أو كان هو الرجل المعتمد لهذا التيار السياسي، وكان على صلةٍ وثيقةٍ بالرئيس أحمد بن بله الذي قضى مدة من الزمن

في القاهرة يوم كان مديراً لمكتب الثورة الجزائرية هناك، لذا كانت تبدو الصلة وثيقة بين الدولتين، حين أعلن الرئيس الجزائري القوانين الإشتراكية مسايرة للتيار السياسي العام، ولكن هذا كله يبدو في الظاهر، أما الحقيقة فغير ذلك حيث لا يقبل أصحاب اللعبة الدولية بهذا التحرك الغامض، لذا اخذ التخطيط يسير في غير هذا المنحنى.

تم تشكيل مجلسٍ عسكري برئاسة العقيد هواري بومدين، وفي (١٩ حزيران ١٩٦٥م) قرر هذا المجلس عزل الرئيس أحمد بن بله، والقبض عليه بتهمة استخدام أموال الدولة في غير وجهها الشرعي. وتسلم العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة.

وفي (١٠ تموز ١٩٦٥م) شكل رئيس مجلس الثورة ـ رئيس الدولة هواري بومدين ـ الوزارة.

كانت الأوساط السياسية تتوقع أن تتردى الأوضاع بين مصر والجزائر للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط البلدين بعضهما مع بعض، وقد بدا فعلاً بعض الفتور في الأيام الأولى كنوع من احترام ماء الوجه، وحفظاً لكرامة وجه السياسة التي يحملها الرئيس المصري. ولكن لم يلبث أن زال هذا، وعادت الأمور إلى افضل ما كانت عليه، وأصبحت سياسة البلدين تسير في خط واحدٍ، وتبين أن الرئيس المصري كان له دور في هذا التغيير الذي حدث.

٢ - هواري بومدين:


الرئيس هواري بومدين

أخذ بالسياسة الإشتراكية، والسير بالتوجه نحو الغرب، وعمل على دفع حركة التعريب نسبياً، إذ كان أحد ثلاثة في مجلس الوزراء يعرفون العربية فقط، مع ملاحظة أن السياسة الأمريكية اقل اهتماماً في جانب اللغة والثقافة من السياسة الفرنسية، وربط رجال السلطة بشخصه، وأدخل بعضهم في الوزارة.

وفي (٢١ تموز ١٩٧٠م) شكل الرئيس الجزائري وزارة جديدة.

(وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٧٥م) شكل لجنة لإعداد الميثاق الوطني الذي يريد أن يضمنه المبادئ التي يسير عليها. ولما انتهى إعداده عرض على الندوة الوطنية، فتمت الموافقة عليه في (١٩ حزيران ١٩٧٦م)، عرض على استفتاء عامٍ، فكانت النتائج لصالحه، كنتيجة كل استفتاء، الذي هو وسيلة من وسائل اللعب لأخذ الصفة القانونية أو الرسمية. فأصبح نافذ المفعول بدءا من ٥تموز ١٩٧٦م، فأصبحت القوانين الإشتراكية رسمية.

وفي (٢٣ نيسان ١٩٧٧م) شكل الرئيس الجزائري وزارة جديدة.

وقد اشتد الخلاف بين المغرب والجزائر أيام الرئيس هواري بومدين على الصحراء الغربية، وقد أوجدت الجزائر منظمة عُرفت بـ «بوليساريو» كان الهدف منها إزعاج المغاربة بالقيام بأعمال تخريبية يستنتج منها أن سكان الصحراء المغربية لا يؤيدون الإنضمام إلى المغرب، ولا تزال هذه المنظمة قائمة، وإن كانت آثارها قد خفت بعد رسوخ قدم المغاربة في الصحراء.

٣- الشاذلي بن جديد: توفي العقيد هواري بومدين (محمد بن إبراهيم بوخروبة) في أواخر عام ١٣٩٨هـ، واجتمع المجلس العسكري، وكتم أمر الوفاة حتى اتفق أعضاؤه على تسليم أحدهم الرئاسة، ووقع الاختيار على الشاذلي بن جديد، وهو أن كان قصير النظر ضيق الأفق، إلا أنه هادئ في الأحوال العادية، وعنيف نزق عند الشدة، وقد عهد إلى محمد بن احمد عبد الغني بتشكيل الوزارة، وقد كان يشغل منصب وزارة الداخلية في الوزارة السابقة، وذلك في تاريخ (٨ آذار ١٩٧٩م).

أخذ الشباب الناشئ يشعر بالضغط ويتعطش إلى الحرية، الجيل الذي نشأ أثناء الإستقلال، والذي لم يكابد الإستعمار الفرنسي، يسمع بالحرية في البلدان الثانية، فيتلهف لها، ولكن الضغط يكبت أحلامه، ولم يحس هذا الشباب بالفرق بين حياة الجزائريين المسلمين وحياة غيرهم من الأوروبيين، فالمفاسد منتشرة، والخمور معروضة، ويزيد المرارة في نفسه عندما يحدثه الذي يتقدمون عليه بالسن أنهم قد أضرموا نار الثورة ورووا الأرض بدماء أبنائهم الذين استشهدوا كي يكونوا أحراراً، ولكن عندما نالوا الإستقلال حُرموا الحرية، وقاتلوا كي ترتفع راية الإسلام فعندما انتصروا ارتفعت شعارات الإشتراكية الجوفاء، وأنهم

يحسون النار تلتهب في أحشائهم، ولكن الأفواه قد كمّها البطش، وأخذت السلطات الجزائرية بما يغلي في النفوس فلجأت إلى تبديل الواجهات. وتعديل الوزارات لإشغال الناس.

وفي (٢٢ تموز ١٩٨٠م) أعاد محمد بن أحمد عبد الغني تشكيل الوزارة من جديد.

ثم أعيد تكليفه مرة ثانية بالوزارة، فعمل على توسيع قاعدتهما عسى أن تخفف النقمة الكامنة في النفوس، والتي تنتظر الفرصة الملائمة، فشكل محمد بن أحمد عبد الغني الوزارة الثالثة في (١٢ كانون الثاني ١٩٨٢م).

لم تفد قاعدة الوزارة شيئاً، وزادت النقمة، وكانت الأساليب الإشتراكية عاملاً رئيسياً في تردي الأوضاع، فقد ضعف الإنتاج الزراعي.

وفي (٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤م) كلف عبد الحميد الإبراهيمي بتأليف الوزارة، وقد كان يشغل منصب وزير التخطيط وتوزيع الأراضي في الوزارة السابقة.

وأخيراً جاءت الفرصة، إذ ارتفعت الأسعار، فانطلقت المظاهرات تلقائياً تعبر عما يختبئ في نفوس الشعب، وأخذت تطالب بالحريات، وكان يوم (٥ تشرين الأول ١٩٨٨م) يوماً مشهوداً في الجزائر، واضطرت السلطة أن تحني رأسها قليلاً، وان تعد بالحرية واخذ الشعب يستنشق شيئاً من نسمات الحق الذي هو طبيعي له، وأخذت المظاهر الإسلامية تبدو واضحة في البلاد، وخاصة النساء،

وشدهت أوروبا لهذه الظاهرة، وكانت فرنسا أشد الدول الأوروبية، فقد سُعرت وسائل الإعلام فيها، وانكمشت الأوساط السياسية على نفسها، وأخذت جميعها تهاجم ما أطلقوا عليه الرجعية، والتخلف، والتعصب، والتطرف، وأسماء جديدة استقوها تدل كلها على حقد دفين على الإسلام وأهله، وإن كان هذا أمر معروف بالنسبة لأوروبا، لكنه غريب بالنسبة إلى الذين ينتمون إلى الإسلام، ويسايرون العلمانيين وأتباع الرأسمالية، وأعوان الشيوعية، وأصحاب العصبيات العرقية.

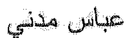
وتحركت نساء الفئات المتحررة من القيم يردن أن يظهرن معارضتهم للفكر الإسلامي، وسلوك المسلمات، وخرجن بمظاهرة، ورغم أنهن من المجموعات اللواتي يقسن الشوارع ذهاباً وإياباً، وليس هناك من أي مانعٍ لخروجهن سافرات مبتذلاتٍ، إضافة إلى اللواتي يسايرنهن، ويغتنمن الفرصة لعرض أجسامهن، رغم كل هذا لم تستطع هذه المظاهرة أن تضم أكثر من بضع مئات. وأراد الإتجاه الإسلامي أن يرد على هذه الظاهرة بواقع عملي يبرهن فيه على أن الجزائر جزء من الأمة الإسلامية، وأن الشعب فيها متمسك بعقيدته، محافظ على إسلامه، مرتبط بتراثه، حريص على المحافظة على السلوك الإسلامي، فأعلن عن خروج مظاهرة ضمت أكثر من مليون امرأة كلهن بلباس الحشمة، وفي غاية النظام، ويطالبن باحترام المرأة، وإعطائها حقها الكامل في الزوجية، وتربية النشئ في البيوت، والبعد عن اتخاذها وسيلة للدعاية، والرفاهية، وترك المتاجرة بأنوثتها وجسدها، هذا مع العلم أن المسلمات اللواتي لم تسمح لهن الظروف بالخروج هنّ عامة نساء الشعب الجزائري، ومع هذا كله فقد كان عدد المتظاهرات

مليون امرأة، وأحست الأنظمة العلمانية بفشلها، وشعرت بخيبة الأمل بعد كل الجهود التي بذلتها في الجزائر.



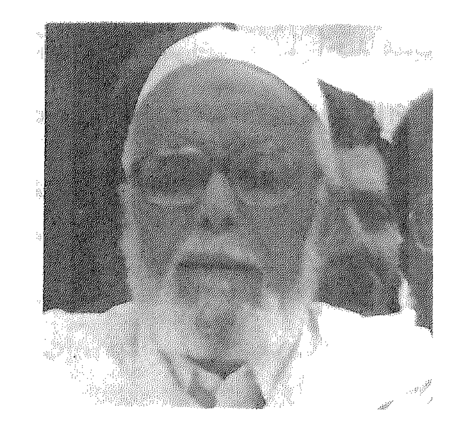
مولود حمروش

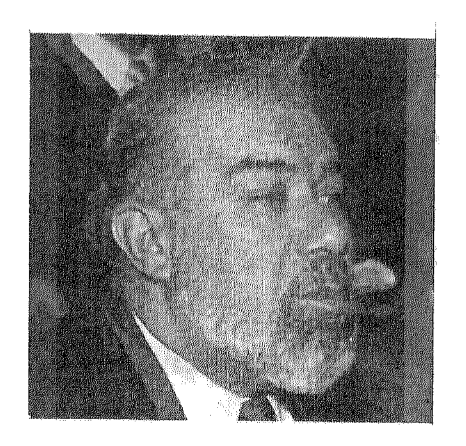




عباس مدني

وفي (٩ أيلول ١٩٨٩) أعاد مولود حمروش تشكيل الوزارة. وظهر أن الاتجاه الإسلامي هو السائد في الجزائر، وهو صاحب الكلمة عندما تعطى الحرية الصحيحة. وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباس مدني، ومعه علي بلحاج. وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) برئاسة محفوظ نحناح، وقد انشق عنهم عبد الله جاب الله مع مجموعة سحنون، وهي جماعة غير سياسية ورئيسها طيب القلب يمكن استغلاله. والطلائع الإسلامية وهم جماعة لا تزال صغيرة تبرز بوعي أفرادها، وسعة أفقهم السياسي، وشخصيتهم المتميزة. واتحاد العلماء الجزائريين برئاسة الشيخ محمد سعيد وهم مجموعة من المتعلمين يدعون إلى تطبيق المنهج الإسلامي.


علي بلحاج


محفوظ نحناح

ودعت الحكومة إلى إجراء الإنتخابات وسمحت للأحزاب بخوضها على أساس المنهج الذي يسعون إليه، فتقدم خمسة وعشرون حزباً لخوض هذه الانتخابات، وهذا إن دل على شيءٍ فإنما يدل على الرغبة في الحرية، ومن ناحية ثانية فإنه يدل على عدم تبني مناهج واضحة الأمر الذي يزيد العدد في الأحزاب، كما يدل هذا على الرغبة في الزعامة وعدم توحيد الجهود بين الأفكار المتقاربة. ويبرز بين هذه الأحزاب إضافة إلى المجموعات الإسلامية التي ذكرناها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهو الحزب الحاكم منذ الإستقلال، ويعد علماني الإتجاه.

هذا وتبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كيلو متراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها أربعة وعشرين مليوناً، غير أن معظم السكان يقيمون في المناطق الأطلسية والسهول الساحلية والنجود، والتي لا تزيد مساحتها على ١٠٪ من مساحة البلاد، أما الصحراء التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ فلا يسكنها سوى أعداد قليلة لا تزيد كثيراً على ١٪ من السكان، وغالبيتهم يتجمعون في واحات.

يكاد يتجانس السكان عقدياً لذلك لا نكاد نجد صراعاً يحمل أحد هذين الجانبين، وإن كان هذا الأمر لا يمنع من استغلال الجانب البشري في الصراع أو تحريكه بأيدٍ أجنبية نتيجة عدم الوعي. واكثر ما يحدث الصراع في الجزائر نتيجة دوافع شخصيةٍ أو تستغل هذه الناحية.

المجموعات البشرية:

يتألف السكان الأصليون من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي: العرب، والبربر، والزنوج، وإن كانت المجموعة الأخيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تصل إلى ١٪، إما المجموعتان الأساسيتان فهما العرب والبربر.

ثم جاءت مجموعتان دخيلتان، وهم الأوروبيون واليهود، وإن كنا نستطيع أن نعدها مجموعة واحدة، إذ كانت مصالحهما واحدة خلال الأزمات، كما يعدون أنفسهم فئة واحدة، وهي لا تزيد الآن على ٠,٥٪ بل لا تصل إلى هذه النسبة أبداً.

أولا: السكان الأصليون: وهم ثلاث مجموعات

أ ـ العرب: ويمثلون غالبية سكان الجزائر، وتبلغ نسبتهم ٧٠٪، ويقيمون في المناطق الساحلية والداخلية على حد سواء، وقد جاء أكثرهم مع الفتح الإسلامي، ومع هجرة بني هلال وبني سليم، إضافة إلى هجرات متوالية على مراحل التاريخ الإسلامي، فالانتقال لا موانع له مادام المنتقل مسلماً، وديار الإسلام داره، وجنسيته عقيدته، فأينما سار وجد أخوة، ووجد الأبواب مفتحة

له، لذلك كثيراً ما كان المسلمون ينتقلـون مـن بـلاد العـرب إلى الجزائـر، حتـى غدوا أكثرية سكانها.

ب ـ البربر: ويمثلون ما يقرب من ٢٩٪ من مجموع السكان، ويقيم أكثرهم في المناطق الجبلية، وخاصة في (أوراس) و(القبـائل)، كمـا يعيـش قسـم منهـم في (وادي ميزاب) منطقة (غرادية)، إضافة إلى الطوارق الذين ينتقلون في الجنوب.

جـ ـ الزنـوج: ويقيمـون في المنـاطق الجنوبيـة، وهـم أقسـام، ومنهـم الزنـوج الهجناء الذين ظهروا نتيجة اختلاط الـبربر بـالزنوج. والحرطـانيون الذيـن جـيء بهـم مـن وسـط إفريقيـة في عهـد الرقيـق، ثـم تركـزوا في (ســوف) و (رغلــة) و(توات)، وارتبطوا بالأرض، واخذوا يمارسون حرفة الزراعة.

وما دام هؤلاء جميعاً يعتقدون عقيدة واحدة وهي الإسلام، لذلك لا يمكن أن تقوم صراعات بين هـذه المجموعـات، وخاصـة أن الزنـوج مرتبطـون بـالأرض، ويعيشون في مناطق نائيةٍ عن مركز السلطة وتجمع السكان، كما أنهم متباعدون بعضهم عن بعض لذلك فهم لا يفكرون بموضوعات الصراع، كمـا أن نسـبتهم الضئيلة لا تسمح لهم إن فكروا بذلك. وأما البربر فهم يشكلون نسبة يمكـن أن تدخل في صـراع مـع العـرب غـير أن إخـوة الإسـلام تجمعهـم، ومنـذ أن دانـوا بالإسلام لم يحدث صراع بينهما إلا في حالات محدودة، وتنتهـي، غـير أن قسـماً منهم قد أخذ برأى الخوارج، وقاتلوا، غير أن قتالهم لم يكن كمجموعـة بشـرية، وإنما كعقيدة.

وإن كان هذا لا يمنع من أن يستغل زعيم أو ثائر العصبية القومية لمصلحته، وربما لقي دعماً من بعض أبناء قومه نتيجة البعد عن الإسلام أو بالأحرى عدم المعرفة الصحيحة للإسلام، ونتيجة العصبية أو الحمية الجاهلية التي قضى عليها الإسلام، وهذا ما نلاحظ أثره في بعض الحركات التي قامت بعد الإستقلال مثل حركة حسين أيت أحمد، وكريم بلقاسم، وغيرهم ممن قاموا بحركاتٍ شخصيةٍ، إذ اعتصموا في مناطقهم، ووجدوا تأييداً من باب الحمية الجاهلية.

ويجب ألا ننسى أن الإستعمار كان يحرص حرصاً شديداً على إثارة هذه الحمية الجاهلية بين الفريقين كي يحقق بعض مصالحه، وربما كان يصل أحياناً إلى بعض النجاح الجزئي، لكن لا تلبث أن تثوب العقول إلى رشدها، وتعود إلى صوابها من الطرفين فترمي بالعصبية الجاهلية، وتعود إلى الأخوة الإسلامية، ويلتقي بعضها مع بعض ضد العدو المشترك.

ثانياً ـ الدخلاء:

وهم مجموعتان: الأوربيون، واليهود، وكلاهما يمكن تصنيفه ضمن المجموعات البشرية، كما يمكن وضعهم ضمن مجموعات العقيدة حيث الأغلبية الساحقة من المجموعة الأولى من النصارى، والثانية من اليهود.

أ ـ الأوربيون: ويرجعون إلى أكثر من عشر جنسيات، منهم: الفرنسيون، والطليان، والسويسريون، والألمان، والمالطيون، واليونان، والاسكندنافيون، والأسبان،...، وكلهم لا يصل عددهم إلى المائة ألف، فهم يشكلون أقل من

٥,٠٪، وكلهم قد بدؤوا يستقرون في الجزائر بعد الإستعمار الفرنسي لها، وقد أصبح عددهم يوم قيام الثورة:

٨٢٣,٠٠٠	فرنسيون
٦٠,٠٠٠	بقية الأوربيون
٨٨٣,٠٠٠	

وكانوا يشكلون يوم ذاك ١٠٪ من السكان، إذ كان عدد المسلمين آنذاك ٨,٣٦٤,٦٥٢ مسلم. وكانت فرنسا ترغب في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية، لذا كانت تشجع الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة على الهجرة إلى الجزائر، وتفرض على كل من يأتي من الأوروبيين إلى الجزائر أن يكتسب الجنسية الفرنسية. كما كانت تطلب وتشجع الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية للغاية نفسها، وقد وافق على ذلك عدد من الجزائريين، بغية الحصول على بعض الميزات التي كانت للأوروبيين، والتي لم يكن ليحصل عليها أهل البلاد أبداً بل ولا على جزءٍ منها.

وفي عام (١٨٣١م) غادر بعض الألمان والسويسريون بلادهم متجهين نحو أمريكا، فبذلت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لتوجيههم نحو الجزائر، وقدمت لهم الأرض الطيبة، والحيوانات، والبذور.

١ ـ **الفرنسيون:** كان الجنرال «بيجو» يرغم الجنود الذين أنهوا مدة خدمتهم في الجندية في الجزائر على البقاء فيها، ويمنحهم الأرض. واقترح على حكومته تحويل الجنود إلى فلاحين في الجزائر، غير أن مشروعه قد رفض، وكان هذا من جملة أسباب تقديم استقالته عام (١٨٤٧م).

وفي عام ١٨٤١م استقدمت الحكومة الفرنسية عـائلات مـن بلادهـا، وبنـت لهم قرى على الساحل الجزائري، ومنحتهم الأراضي.

وعندما أثار الحزب الإشتراكي مشكلات في فرنسا، ووقع الخلاف بينه وبـين الحزب الجمهوري، وانتصر الجمهوريـون، طـردوا مائـة ألـف عـامل ممـن أثـاروا المشكلات، وحملوا إلى الجزائـر، ومنحوهـم الأراضـي، حيـث كـانت المسـاحات الموزعة بين هكتارين وعشرين هكتاراً، واشترطت عليهم استغلال هذه الأراضي خلال ثلاث سنوات، وإلا استرجعتها الحكومة منهـم، غـير أن الكثـير منهـم قـد رجعوا، إذ لم يجيدوا الزراعة، فأكثرهم مـن مدينـة بـاريس، ومـن الذيـن اعتـادوا على الصناعة، ثم إن انتشار مـرض الكولـيرا في تلـك المرحلـة قـد أهلـك عـدداً منهم، وخاف عدد، واكتفى من الغنيمة بالإياب.

كـان استيطان الفرنسـيين في الجزائـر إجباريـاً في بدايـة الإحتـلال، وتوزيـع الأراضي على المستوطنين مجاناً، ثم أعطـي الفرنسـيون الحريـة في الإسـتيطان مـع التشجيع وتقديم الأراضي بأسعار رمزية، غير أن هزيمـة فرنسـا أمـام ألمانيـا عـام (١٨٧٠م) وفقدها الالزاس واللورين لصالح عدوتها جعلهـا تعـود إلى سياسـتها الأولى، إذ حملـت بعـض سـكان الألـزاس واللوريـن مـع الذيـن أتلفـت الآفـات الزراعية حقول عنبهـم، ونقلتهـم إلى الجزائـر، ووزعـت عليهـم الأراضـي مجانـا شريطة الإستقرار في الجزائر.

واخذ المستوطنون يزحفون نحو الداخل بعد أن ملؤوا الساحل ، وكان لا يسمح لأي مستوطن أن يبيع أرضه، أو قسماً منها، أو داره، إلا لمستوطن آخر، ويحرم بيعها لمسلم. وهكذا زادت ملكية الأوروبيين للأرض.

٢ ـ **الطليان:** بعد أن احتلت فرنسا الجزائر سمحت للإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر كرد فعل للجميل الفرنسي الباغي المعتدي، وكان يحدو الطليان إلى الهجرة البطالة، والفرار بعد الثورات، وسيلان لعاب الأثرياء في امتلاك المساحات الواسعة من الأرض الجزائرية الخصبة. وكانت أعداد منهم تعمل في مد السكك الحديدية، ولقد وفد أكثرهم بعد أن قضت فرنسا على مقاومة محمد المقراني والحداد، وقد وصل عددهم على أربعة وأربعين ألفاً، ولكن قل بعد ذلك، لان بعضهم قد رفض الجنسية الفرنسية التي كانت تُعطى إلزامياً لمن يولد في الجزائر، لذا فقد رجع قسمٌ منهم، ومن بقي منهم قبيل الحرب العالمية الأولى يقدر بخمسة وثلاثين ألفاً، وغالباً ما يسكنون السواحل الشرقية.

٣ ـ **الأسبان:** وقد جاء معظمهم من جنوب شرقي أسبانيا، وأقاموا في منطقة وهران، ووصل عددهم قبيل الحرب العالمية الأولى إلى مائة وخمسةٍ وخمسين ألفاً.

٤ ـ **ثم هناك الألمان، والسويسريون، وأعداد قليلة من:** روسيا، وهولندا، وبلغاريا، ورومانيا، والدول الإسكندنافية. وقد أخذ الأوروبيون بالزيادة حتى الثورة الجزائرية، ثم أخذوا بالتناقص.

ب ـ اليهود: ويحسبون دائماً على الاستعمار الفرنسي، ويعدون ضمن المجموعة الأوروبية، وهذا لا يعني انهم عائدون إلى أصول أوروبية، وينظر إليهم من هذا الجانب، لا، فالواقع أن قسماً منهم يرجع إلى اصل بربري، واعتنق

اليهودية، فارتبط مع أتباعها ارتباطاً وثيقاً، غير أن ارتباطهم مع الإستعمار الفرنسي إنما يعود إلى المصلحة قبل كل شيء، فمن المعروف أن اليهود أصحاب مصلحة، ولا يسيرون في دربٍ إلا إذا كانت لهم فيه منفعة أو لأبناء عقيدتهم، وهم قد أفادوا من الإستعمار الفرنسي كثيراً، وحصلوا على أرباح وفيرة، وفي الوقت نفسه فقد استفاد منهم الإستعمار. لذا فقد عدهم ضمن المجموعة الأوروبية، واخذوا كل الميزات التي كانت للأوروبيين.

ويعيش اليهود عادة في المدن، وأهم مراكز حياتهم في الجزائر إنما هو في العاصمة، وتلمسان، وقسنطينة. ولما كان ارتباطهم بالإستعمار الفرنسي، وإفادتهم منه كثيراً، لذا فإنهم لم يهاجروا إلى فلسطين عندما قامت لهم دولة، أو أقيمت على الظلم والبغي، وإنما بقوا في الجزائر يحققون لأنفسهم الأرباح، ويخدمون دولتهم بتامين مصالحها من المستعمرين الفرنسيين، ولقد وصل عددهم في الجزائر قبيل اندلاع الثورة فيها إلى مائةٍ وخمسين ألفاً، ولما أحسوا بقوة الثورة، وإمكانية انتصارها بعدما أحرزته من نصرٍ أخذوا ينسحبون من جانب فرنسا تدريجاً، ويتسللون إلى فلسطين، فبقي عددهم مائة وسبعة عشر ألفاً، ومع فرار المستعمرين هرب أكثرهم، فلم يبق الآن اكثر من ألفٍ منهم في البلاد.

ولقد حدث أعنف صراع بين مجموعة الدخلاء [الأوروبيون واليهود] الذين استوطنوا في الجزائر وبين سكانها الأصليين، لقد عمل الدخلاء في اغتصاب الأرض، ونهب الأموال من المواطنين، ومن أجل ذلك عملوا على إذلال السكان، أبادتهم بمختلف الوسائل، وكان اليهود عيوناً للمستعمرين، وأداة لهم يبطشون بها، وسخروا أموالهم، وأنفسهم، وأعوانهم في سبيل ذلك، وقد حقق

المستعمرون بعض النجاح في بداية الأمر، فانتصروا على الثورات وحركات المقاومة، واشتروا بعض الضعفاء والخونة، ثم فشلوا، وانتصر الحق، وغادروا البلاد هاربين، ولم يبق إلا من رضي عنه السكان الأصليون.

الصراعات العقيدية:

لا يوجد بين سكان الجزائر الأصليين سوى عقيدة واحدةٍ هي الإسلام، أما اليهود سواء الذين اعتنقوا اليهودية من البربر، أو اليهود الذين أخرجوا من الأندلس عندما طرد المسلمون منها، واستقبلهم المسلمون، فأقاموا في شمالي إفريقية ومنها الجزائر، فهؤلاء اليهود لا يؤبه لهم لقلة عددهم. وما عدا السكان الأصليين فالدخلاء هم من النصارى، ولهذا كان الصراع بين العقائد هو نفسه الصراع بين المجموعات البشرية، فالدخلاء نصارى مع قلةٍ من اليهود، ولهذا كثيراً ما يطلق على الأوروبيين إسم نصارى، وأما السكان الأصليون فهم من المسلمون مع قلةٍ قليلةٍ جداً من اليهود.

الصراعات الحزبية:

لم تكن لتوجد صراعات بين الأحزاب في الجزائر، وذلك لأنه عندما كانت تتعدد الأحزاب كانت وجهتها واحدة تقريباً، وهي محاربة الإستعمار، والعمل على الإستقلال أو على الأقل العمل على الإحتفاظ بالشخصية الجزائرية، أو الإسلامية، وكل الجهود كانت منصبة في هذا الميدان مع شيء من الخلافات المحلية القائمة على التباين في الفكر، وكما كانت تظهر لعدم التميز، لأن أغلب السكان يومذاك كانوا لا يزالون على الفطرة، حيث لم تكن الشيوعية قد اتخذت

طريقها إليهم، ولا بانت الرأسمالية بمجاريها العلمانية، ولا توضحت العصبيات بقنواتها المعادية للإسلام، فالسكان جميعاً ينتمون للإسلام، ولا يبدون غير ذلك. فلما استقلت البلاد بقي حزب واحداً، هو الحزب الحاكم، حزب جبهة التحرير الوطني، ولا يسمح بالمعارضة أو المنافسة، أو تأسيس حزب آخر.

وسمح في الآونة الأخيرة بالتعددية الحزبية، ووصل عدد الأحزاب قبل الإنتخابات إلى خمسةٍ وعشرين حزباً، تضم مختلف الأفكار المعروفة من إسلامية، وعلمانية، ومن أصحاب عصبيات، وشيوعية، واشتراكية، ورأسمالية، ومصلحية، وتجمعات على أساس الزعامات، والعصبيات المحلية، وقد يتداخل بعضها مع بعض لعدم الوضوح الفكري الدقيق باستثناء الإسلاميين منها، الذين لهم شخصيتهم المتميزة، وسلوكهم المتفرد، ومنهجهم الخاص بهم. وأكثر هذه التجمعات صغيرة، ولكن بدا منها اتجاهان واضحان:

أولاً: الإتجاه الإسلامي الذي طغى على الشارع لطبيعة السكان الإسلامية، ثم لانسجام الإسلام مع الفطرة البشرية، وأخيراً لإفلاس جميع الأنظمة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ولتركها البشرية على هاوية الحرب دائماً، وفي حالة من الخواء الفكري، والصراع المستمر، والاستغلال الذي لا ينتهي، والخداع الذي لا حد له حتى ضاق أصحاب هذه النظم أنفسهم بها.

غير أن أصحاب هذه الإتجاه منقسمون على أنفسهم أيضاً، فهم عدة اتجاهات تدخل فيما بينها في صراعات، فرابطة الدعوة الإسلامية يغلب على شيخها أحمد سحنون الطيب إذ يمكن استغلاله من أي فئة حتى الرافضة التي

أخذت تدخل إلى الجزائر حديثاً تستغله، فليس غريباً أن يخدعه تنظيم آخر بشيء من الكلام المعسول أو الادعاء الباطل ولو مؤقتاً، وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) ينافسون أصحاب الإتجاه الإسلامي كمنافستهم لبقية الإتجاهات الأخرى، فالحزبية عندهم أولاً ثم يأتي الإتجاه ثانياً، لقد غدا التعصب الحزبي واضحاً في هذه المجموعة، فالجميع لديهم أحزاب بغض النظر عن الأفكار التي تحملها، وربما كانت منافستهم للجماعات الإسلامية أكبر، لأنها على كسب أشخاص يحملون أفكاراً إسلامية فالصراع على ربح الأفراد، وضمهم إلى صفوف قبل غيرهم، وعلى البقاء، والتمثيل للإتجاه. وهذا ما أخذ يظهر بتأييد حزب التحرير الوطني في الإنتخابات بدعوى أنها تضم بعض عناصرهم، فهم بزعمهم يؤيدون أفراداً لا اتجاهاً، وهذا تفسير خاطئ، إذ أن هؤلاء يمثلون الإتجاه ولا يمثلون أنفسهم فهم أفراد ضمن اتجاه علماني.

أما بقية التنظيمات فيبدو أنها حتى الآن على شيءٍ من التفاهم، والتنسيق، والتأييد بعضها لبعض.

ثانياً: الإتجاه العلماني، وتمثله عدة تجمعات، والصراعات الحزبية بينها واضحة في سبيل الزعامة والمصلحة، ونتيجة المسارات المتعددة في الشيوعية، والرأسمالية، والإشتراكية، والعصبية، والمهنية، والإقليمية، غير أن أكبرها على ما يبدو حزب جبهة التحرير الوطني، إذ ضمت أثناء حكمها، وتفردها بالسلطة مدة الإستقلال كلها كل أصحاب المصالح والمنافع والأهواء والاتجاهات التي لا ترى مانعا من ركوب أي تيار لقطع مرحلةٍ من مراحل عملها للوصول لمبتغاها، ولذا فإن الإنقسام أخذ يظهر في هذا الحزب في سبيل القفز إلى القمة، وأخذ كل

فريق يتخذ نقطة ينادي بها كي يبرز أو حتى يتميز، ومن هذه الرؤوس مثلاً عبد العزيز بوتفليقة الذي خبا نجمه منذ مدة ويريد الآن أن يعود للظهور، فاتخذ نداءا له هو دعوة أحمد بن بله للعودة للبلاد، وبهذا النداء اخذ يظهر على الساحة من جديد، وكذا كل العناصر التي تريد لنفسها الزعامة، وما أكثرهم!. فالحزب في بدايته تجمع من عناصر متباينة، ثم هو صاحب السلطة التي تكون دائما مهوى لتجميع أصحاب المصالح، بل ولأهل الأفكار المادية الذين يخفون أفكارهم مؤقتا ليرتعوا في مغانم السلطة، وليكسبوا عناصر إلى جانبهم بحكم مركزهم الذي يشغلونه.

ومع الزمن وحتى الإنتخابات ستميز التجمعات بعضها عن بعض، وربما يلتقي أحدها مع الآخر في سبيل منافسة تجمعٍ ثان قوي، أو لتقارب أفكارها والتقائها في جوانب من المنهج.

الصراعات الفردية: عندما تشكلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ضمت مجموعة من رجالات البلاد سواء أكانوا يلتقون برابطة حزبية قديمة أم لا يلتقون، ثم انضمت إليها مجموعات أخرى من تجمعات سياسية مثل جمعية العلماء، والإتحاد الديمقراطي لأنصار البيان، وسواء انضم هؤلاء بشكل جماعي أم بشكل فردي، فإن الجبهة قد غدت مجموعة متفقة في الأهداف المرحلية، وهي مقاومة الإستعمار، ومتفقة في الغايات المرحلية، وهي الإستقلال، وتأسيس دولة جزائرية ذات سيادة، ولها حكومتها الخاصة المسئولة أمام المجلس النيابي المنتخب، ولكن لم يكن اتفاق على منهج الحكم، فهناك جمعية العلماء التي ترى تطبيق الشريعة الإسلامية، وهناك الذين يرون تطبيق الحكم الديمقراطي، كما لم

يكن هناك اتفاق على ترتيب الرجالات وتوزيع المناصب فيما بينهم، لذا فإنه لما تحققت الغاية المرحلية، وآل الأمر إلى القادة وقع الخلاف فيما بينهم حسب الأفكار، وحسب الرغبة في الزعامة واستلام المراكز، لقد كان التضامن المرحلي بين أنصار الحكم الديمقراطي ففازوا بالموضوع، واختفت جمعية العلماء من الساحة، ثم اختلف الذين كانوا بالأمس متفقين، فاختلف الزعماء فيما بينهم، وظهر الصراع الإقليمي أولاً، فاختلف كريم بلقاسم من منطقة تيزي اوزو أو رجال القبائل مع جماعة تلمسان الذين كان يمثلهم محمد خيضر، وفرحات عباس، وأحمد بن بله، وهواري بومدين، أو نستطيع أن نقول: إن الخلاف كان بين العرب والبربر.

ثم ظهر الخلاف بين رئيس الجمهورية فرحات عباس وبين رئيس الحكومة أحمد بن بله، واضطر فرحات عباس إلى ترك السياسة والاعتزال، وتسليم أحمد بن بله رئاسة الجمهورية.

ثم ظهر الخلاف الشخصي بين رفاق الأمس، زملاء السجن، وأخوان الإعتقال والقيادة، والإختطاف، ونجح أحمد بن بله بالتفرد بالسلطة، ما دام الحكم بيده فقضى على حسين آيت احمد، وقام كريم بلقاسم بحركة، انتهى بعدها، وغادر البلاد محمد خيضر، واغتيل في أسبانيا في ظروف غامضة، وغاب عن الساحة محمد بوضياف، ورابح بيطار، وبقي أحمد بن بلة وحده في الميدان ولا منافس له.

ثم وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء أحمد بن بله وبين وزير الدفاع هواري بومدين، فشكل وزير الدفاع مجلساً عسكرياً أزاح أحمد بن بله الذي عاش تحت الإقامة الجبرية، واستلم السلطة هواري بومدين.

الصراع الحضاري:

نشأت جماعة في الجزائر نتيجة الإستعمار تعلمت اللغة الفرنسية، ودرست في فرنسا، وتوظفت لدى الحكومة الفرنسية، فارتبطت فيها نتيجة مصالحها، وغدت تدافع عنها حماية لكيانها، كما أن فئة أخرى قد فتنت بالحضارة المادية فتعلقت بها، وأحبت أن تنسلخ عن أمتها وحضارتها، ونستطيع أن نقول: إن كلتا الفئتين قد تفرنست، ورغبت في بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم، حفاظاً على ثقافتها، وحرصاً على بقائها تتكلم اللغة التي تعلمتها، وخوفاً من أن تستطيع تعلم اللغة العربية فتخشى أن لا تبقى في مراكزها التي هي فيها، وحجتها في ذلك أن اللغة الفرنسية لغة عالمية، وأنها لغة من لغات العلوم الحديثة، على حين أن اللغة العربية لا يعرفها أحد خارج حدود أبنائها، وإنها بعيدة عن لغات العلم والمعرفة.

ومن ناحية ثانية هناك مجموعة ترى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولغة التعليم أيضاً، حفاظاً على لغتنا، وحرصاً على عقيدتنا الإسلامية التي معظم علومها باللغة العربية، ولضرورة ارتباطنا بتراثنا، وحضارتنا، وماضينا، فالأمة التي تتخلى عن ماضيها، وتترك لغتها، لا تلبث أن تفقد شخصيتها وتضيع. وإننا أمة لنا ماضينا، ولنا حضارتنا، ويمكن للغتنا أن تواكب العلوم كلها، وهذا

مرتبط بأبنائها، وباعتزازهم بأمتهم. كما نختلف عن الفرنسيين في كل شيء، في الحضارة، وفي الحياة الاجتماعية، في العقيدة، وقد قمنا نقاوم الإستعمار الذي أراد أن يفقدنا شخصيتنا، وحاربنا الذين أرادوا إذلالنا، وقدمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على عقيدتنا، وشخصياتنا، وكياننا، فلما تم لنا ما نريد نعود مرة أخرى نرتمي في أحضان الأعداء، ونستسلم لهم، ونصبح تبعاً لهم حتى بالفكر.

ويدور صراع عنيف اليوم في الجزائر بين التعريب وأنصاره ويؤيد ذلك المسلمون الذين يرون أن هذا من العقيدة، وبعض الذين يتعصبون عصبية جاهلية لقومهم ولغتهم، وبين الفرنسية، وترك العربية، ويدعم هذا المتفرنسون، والمستهترون، والذين أصابتهم الهزيمة النفسية، ومن بين هؤلاء أهل الفن والطبقة الوضيعة في المجتمع، لذا نلاحظ أنه كلما تقدم التعريب خطوة نحو الأمام وضعت العراقيل في وجهه، فتباطأت حركته، ولا شك أن النشاط الإسلامي الحديث والوعي الفكري سيكونان عاملاً قوياً في دفع حركة التعريب، وإن كانت الأحزاب الإلحادية وذات العصبيات الجاهلية تحاول أن تقف في وجهه على الدوام.

موريتانيا

وهو اسم أطلقه الرومان على المناطق التي كانوا يحتلونها من بلاد المغرب العربي.

وكانت ثلاث مقاطعات، أما اليوم فالتسمية جاءت من الأسبان، وهي مركبة من كلمتين. «موروس» وهي كلمة أسبانية رومانية تعني السمر، ويقصد بها الأسبان «المسلمين». و«تانيا» وهي كلمة لاتينية، وتعني «بلاد» وأصبح المعنى «بلاد المسلمين» وقد أطلق الأسبان هذا الإصطلاح على مسلمي الفليبين، ولا يزال شائعاً إلى اليوم، وكذا أطلق البرتغاليون على المسلمين في جزيرة (سيلان) اسم «الموروز»، أطلق الفرنسيون على المسلمين في جزيرة (مدغشقر) اسم «المورو»، بل وعرف الذين اختطفوا من قبيلة «الهوفا» مع العرب في الجزيرة نفسها اسم «مورونا». ولما كانت كلمة «المسلمين» تعني العرب في بلاد المغرب العربي لذلك فإن هذا الإصطلاح له معنى «بلاد العرب»، وكذا فإن العرب والبربر يطلق عليهم الزنوج إسم «البيضان»، وذلك ليقف السود ضدهم، ويعدونهم مستعمرين، إذ يشيعون أن المنطقة أصلها للزنوج، وقد أخرجهم منها البيضان.

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٣٠٣٠,٧٠٠ كيلو متر مربع، ويقترب عدد سكانها من المليونين نسمة، ولذا فالكثافة ضعيفة تنقص عن شخصين في الكيلو متر المربع الواحد.

وعرفت هذه المناطق عند المسلمين باسم «بلاد شنقيط» نسبة إلى مدينة «شنقيط» الواقعة في وسط البلاد إلى الشرق من مدينة (أطار)، حيث كان يخرج منها عددا كبير من الحجاج، ويسير معهم حجاج المنطقة، فينسبون إليهم، فيقال: «الركب الشنقيطي» وكذلك نسبة إلى مدينتهم، وقد خرج منها جماعة من العلماء على مر العصور، وكانوا يتوزعون في البلدان، فينسب كل واحد منهم إلى شنقيط.

العقائد:

يدين السكان جميعهم بالإسلام، ومعظمهم على المذهب المالكي، غير انه عند الإستقلال قد اكتسب عدد من الفرنسيين الجنسية الموريتانية كإداريين وموظفين، وكذلك اكتسبها بعض الفنيين غير المسلمين من السنغال، وهذا ما يجعلنا نعطي نسبة المسلمين في موريتانيا ٩٩٪ من مجموع السكان، أما الواقع فالسكان الأصليون ١٠٠٪ مسلمون.

لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا، حيث جميعهم على عقيدة واحدة. وقد انتشرت الطرق الصوفية عندهم، فقد دخلت القادرية في القرن العاشر الهجري، والشاذلية في القرن الحادي عشر، والتيجانية في القرن الثاني عشر، ولكن يبدو أن الصوفية في المغرب تختلف عنها في المشرق رغم أنها فرع منها،

إذ قارعت الإستعمار على غير ما هو معروف عنها في المشرق من التواكل والكسل، وعدم مواجهة الأعداء مهما بلغ بغيهم، ويبدو أنها في موريتانيا أقرب إلى الزهد منها إلى التصوف، وهذا حسب ما نسمعه، وليس من رأى كمن سمع.

المجموعات البشرية:

يعود أصل أكثر السكان إلى قبيلة صنهاجة، سواء أكانت عربية أم بربرية، حسب اختلاف النسابين، ولكن يقولون عن أنفسهم أنهم عرب، وعلينا أن نأخذ بقولهم، ثم دخلت قبائل بني حسان الذين جاءوا إلى إفريقية مع قبائل بني هلال، واستقر بنو حسان في موريتانيا، وطبعوا المنطقة بطابعهم حتى تعرف اللغة التي يتكلمها السكان أو بالأصح اللهجة بالحسانية، وجاءت قبيلة «بافور» وانصهرت ضمن المجموعة العربية، ويشكل العرب أو العرب والبربر نسبة ٨٥٪ من مجموع السكان، ويعرفون باسم «البيضان» حتى أن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر صنهاجة نسبة إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف نهر السنغال.

وتشكل القبائل الإفريقية ١٤٪، وهي من الولوف، والسوننكية، والهالبولار، ويعرفون باسم «السودان» مقابل «البيضان»

وهناك «اللحمة» ويسمونهم «زناكة» أي الأوباش أو أطراف الناس، ولا يعدون ظلمهم ظلماً، وكانت القبائل الحسانية تبيع رقاب «اللحمة» مع اعترافهم بأنهم أحرار، ولكن يتم البيع بسبب الديون التي عليهم.

وهناك «الحراتون»، وهم بقايا العبيد الذين اعتقو.

أما «الزوايا» فهو اصطلاح يطلق على الذين يسيرون في طلب العلم، وإعمار الأرض بحفر الآبار، وقرى الضيف، والإمامة، والتعليم عندهم مجاناً، وربما التزم الفقيه بنفقة الغريب وكسوته. أما تعليم القرآن فلا يرون بأساً في أخذ الأجرة على تعليمه. والزوايا من مختلف المجموعات.

وعلى هذا فلا توجد صراعات بين المجموعات البشرية إذ أنها قليلة العدد، غير انه توجد صراعات عرقية بين البيضان والسودان.

المجموعات العرقية:

قلنا إن المجموعات الزنجية لا تزيد نسبتها على ١٤٪ من مجموع السكان، غير أنها تلقى دعماً أو تحريضاً من الخارج من بعض الدول المجاورة، ومن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، والتي لا تتوانى عن هذا الدعم.

أما الحجج التي يقدمها للمجموعات الزنجية فهي أن البلاد في الأصل لهم، وقد جاء البيضان البربر والعرب مستعمرين، وأن البيضان يستعبدون السودان، وحتى في المناطق التي لا يزال أكثرهم يقيم فيها بحوض نهر السنغال.

دخول الإسلام إلى موريتانيا

انتشر الإسلام في الأراضي التي تشملها اليوم دولة موريتانيا في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين، وخاصة أيام دولة الأدارسة حيث انضمت ديار الملثمين من بطون صهناجة «جدالة ـ لمتونة ـ مسوفة» تحت لوائهم، وأصبحت جزءاً من أملاكهم، ونتج عن ذلك تحالف قوي بين بطون صنهاجة المختلفة بزعامة لمتونة، وأخذ الحلف يتوسع نحو الجنوب لقوة الأدارسة وحلفائهم من زناتة ومصمودة في الشمال، واصطدم هذا الحلف مع إمبراطورية غانا التي نشأت في بداية القرن الرابع الهجري.

ويبدو أن أحد الأشراف قد وصل إلى إمبراطورية غانا، وأسس مدينة (كومبي صالح) التي أصبحت عاصمة تلك الإمبراطورية، وتقع جنوب شرقي مدينة (تومبوكتو) وعلى بعد سبعين كيلو متراً منها، وكانت قد توسعت هذه الإمبراطورية حتى شملت أراضي موريتانيا اليوم.

وفي ٤٢٧هـ سافر أمير الملثمين يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، وفي طريق عودته مر بمدينة القيرون، والتقى بأبي عمران الفاسي، وشكا له جهل الملثمين بالإسلام، فكتب له رسالة إلى «وكاك بن زلو اللمطي» بمدينة «نفيس» بجنوب المغرب ليساعده إلى تعليم الملثمين على أمور دينهم، فانتدب له «وكاك» عبد الله بن ياسين الجزولي ليرافقه إلى ديار الملثمين، فسار معه، ولكن عبد الله وجد معارضة شديدة من الملثمين أو صعوبة في تعليمهم، فنفوسهم لم تعتد على الطاعة، كما لم تعتد على أتباع أخلاق معينة،

وانقياد لسلوك معين، ونتيجة هذه الصعوبة التي وجدها قرر الاعتكاف، فأوى إلى جزيرة صغيرة عند مصب نهر السنغال، ولم يفارق يحيى بن إبراهيم الشيخ عبد الله وفاء للشيخ لما كان قد وعده عندما سار معه وتقديراً له، كما نزل معهما عدد ممن تأثر بالشيخ، وبنوا لهم مقراً في موقع (تيدرة) شمال (نواكشوط) وعلى بعد ستين كيلو متراً منها إلى جهة الشمال، وأطلقوا عليه اسم (الرباط)، وبعد عشر سنوات تكاثر عدد الأتباع، فخرجوا من رباطهم معلنين الجهاد، واستشهد يحيى في المعركة التي فتحت فيها مدينة (أودغشت) فخلفه في زعامة المرابطين يحيى بن عمر اللمتوني، وجاء بعده أخوه أبو بكر بن عمر اللمتوني ولم يمض وقت طويل حتى استشهد عبد الله بن ياسين في الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة «برغوطة».

وفي هذه المرحلة قامت دولة للتكرور، وكان لأميرها «وارجبي» صلة وثيقة مع أبي بكر بن عمر اللمتوني. وقد حكمت هذه الدولة جزءاً من الأراضي التي تعرف اليوم باسم موريتانيا. وعاون أبا بكر ابن عمه يوسف بن تاشفين ، ثم وقع الخلاف بينهما، إذ سار يوسف نحو الشمال، واتخذ أبو بكر طريقه نحو الجنوب، واخذ يدعو إلى الإسلام، ولم يلبث أن توفي عام ٤٨٠هـ وضعف أمر المرابطين في الجنوب بعده فاستقل حكام غانا من قبيلة السونكي، وأعلنوا إرتباطهم بالدولة العباسية.

وفي عام ٦٣٨هـ قامت دولة مالي، وامتد نفوذها حتى شمل الأجزاء الشرقية من الأراضي الموريتانية.

وفي هذه الأثناء كان بنو هلال قد توجهوا إلى بلاد المغرب، وقد نزح قسم منهم، وهم بنو معقل، إلى الجنوب، ومن بني معقل بنو حسان الذين توزعوا في تلك المناطق، واستقر قسم منهم عند مصب نهر السنغال وإلى الشمال منه، ومن هؤلاء: الذين يعرفون اليوم باسم «الترارزة»، ويدعى الحسانيون أنهم يعودون في أصولهم إلى الحسن بن علي رضي ا الله عنهما.

تأسيس الإمارات:

وأسس الحسانيون عدة إمارات، ومن أهمها: إمارة أولاد رزق بن ودي حسان، وقد حكمت منطقة الترارزة، وبراكنة، واستمر سلطانهم من القرن التاسع إلى الحادي عشر الهجريين، ثم تغلب عليهم بنو عمهم المغافرة، فانشأوا عدة إمارات منها:

١ ـ إمارة الترارزة: ومؤسسها احمد بن دامان، وهو الذي انتصر على أولاد رزق في معركة «انتيتام» عام ١٠٤٠هـ، وقد بقيت هذه الإمارة حتى جاء الإستعمار، وقاعدتها (بوتيليميت).

٢ ـ إمارة البراكنة: واستمرت حتى جاء الفرنسيون، وحاضرتها مدينة (إلاك).

٣ ـ إمارة أولاد مبارك: التي حكمت منطقة الحوض، وكانت عاصمته مدينة (العيون).

٤ ـ إمارة أهل يحيى عثمان: وقد حكمت منطقة أدرار، وأسسها عثمان بن الفضيل حوالي عام ١١٤٥ هـ، واستمرت حتى جاء الإستعمار، وعاصمتها مدينة (اطار)، ومن مدنها الرئيسية (شنقيط).

٥ ـ إمارة أدوغيش الصنهاجية: وقامت في القرن الحادي عشر الهجري، وانشقت منها إمارتان فرعيتان هما:

١ ـ إمارة تاغيت: وقاعدتها مدينة (تجكجكة).

٢ ـ إمارة العصابة: وقاعدتها مدينة (كيفا).

٦ ـ إمارة مشطوف في الحوض: وهي إمارة صنهاجية أيضاً.

٧ ـ إمارة نواذيبو: وقاعدتها (ايتين).

قامت هذه الإمارات على أيدي القبائل المحاربة، وفي الوقت نفسه حاول أهل الزوايا [جماعات العلم] إقامة دولة لهم في القرن الحادي عشر بقيادة اوبك (أبو بكر) بن أبهم، الملقب ناصر الدين، الذي نهض حوالي عام ١٠٤٥هـ، وبايعته قبائل الجنوب، وعمل لنشر الإسلام، ودخول السودان الغرب، وتصدى للمؤسسات الإستعمارية التي أخذت تنتشر، وخاصة الفرنسية منها، وقد ألغى تجارة الرقيق، وحاول إخضاع القبائل العربية المحاربة صاحبة الإمارات المذكورة، فحدثت حرب أهلية، قُتل فيها ناصر الدين عام ١٠٨٥هـ، وفشلت محاولة الزوايا، وتعزز موقف الإمارات الحسانية والصنهاجية.

وقامت دولة في حوض نهر السنغال، وكان من أهمها دول المامي (الأئمة)، وظهر منها الحاج عمر في منطقة (فوتا) و(والو)، قاوم الفرنسيين، واستشهد في إحدى معاركه عام ١٢٨٢هـ، واختلفت أبناءه من بعده، فسيطرت فرنسا على الضفة اليسرى لنهر السنغال عام ١٣٠٩هـ ثم تقدمت بعد هزيمة أحمد بن الحاج عمر، والذي توفي عام ١٣١٦هـ. وقد دانت بعض أجزاء موريتانيا لهذه الدولة.

ولما كانت هذه الإمارات صغيرة، وغير موحدة فيما بينها، لذا فقد كانت تخضع للدول الكبيرة التي تقوم في المنطقة، وغالباً ما كانت تخضع للحكم المغربي، ويعدها المغاربة جزءاً من أرضهم، وخاصة في أيام القوة، أو نستطيع أن نقول: إن الحكم المغربي عندما يقوى تفقد الإمارات الحسانية والصنهاجية شيئا من نفوذها، فإذا ما ضعفت عادت إليها قوتها ونفوذها، ولكن في الضعف أو في حالة القوة فإن هذه الإمارات تخضع للحكم المغربي، ولكن يختلف الأمر بين أن يكون اسمياً وبين أن يكون حقيقياً يفرض هيبته ويصدر أوامره.

ولكن هذه التجزئة وذلك الضعف الذي حل بالحكم المغربي قد شجع المستعمرين للتقدم من السواحل إلى الداخل، ولم يجد الإستعمار أمامه ذلك السد القوي أو الدولة المتماسكة القوية، وإنما وجد إمارات ضعيفة لا رباط بينها، فتقدم بسهولة، وتمكن من إحراز النصر. ولما أحست هذه الإمارات بالخطر لم تسرع إلى التوحد والوقوف صفا واحداً في وجه المستعمرين، وإنما بقيت على وضعها رغم المدة الطويلة التي بقي فيها الأوروبيون على السواحل يتحفزون للتقدم إلى الساحل غير انهم كانوا خائفين من الصدام مع المسلمين، ولكن بعد أن درسوا الوضع، وعرفوا حقيقية الأمر تقدموا والتهموا الإمارة حتى ابتلعوها جميعاً.

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً على أشده بين المسلمين والأوروبيين في الأندلس أي في القرن التاسع الهجري أخذ البرتغال يفكرون بالإبحار جنوبا على سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى مراكز حصينة، ومنازلة المسلمين منها، وبذا يحكمون الضغط عليهم من جهتين: من الشمال من الأندلس. ومن

الجنوب من هذه المراكز، أو على الأقل يشاغلون مسلمي المغرب، فيصرفونهم عن التفكير في مساعدة مسلمي الأندلس، وفي الوقت نفسه ينطلق الأسبان على سواحل البحر المتوسط للغرض نفسه، وقد تمكن الطرفان من تحقيق بعض النجاح، واحتلال مراكز لهم على السواحل التي انطلقوا نحوها.

وشاء الله أن يهزم المسلمون في الأندلس، لما أحدثوه، ولانصرافهم إلى أمور الدنيا، ولهوهم، واختلافهم فيما بينهم، وطردوا من الأندلس عام ٨٩٨هـ وهذا ما دفع الأوروبيين إلى إكمال مخططاتهم التي بدؤوها، فتابع البرتغاليون سيرهم للهدف نفسه، وهو تطويق المسلمين للقضاء عليهم، وإبادتهم نهائياً في العالم كله بعد أن قضوا عليهم أخرجوهم من الأندلس، ووصل البرتغاليون إلى أقصى جنوبي القارة الإفريقية، والتفوا حولها، ووصلوا إلى أرض العرب، واحتلوا عدن، ونزلوا في الخليج العربي، ووصلوا إلى الهند، وماليزيا، وإندونيسيا. وأما الأسبان فقد ساروا غرباً بالتفاهم مع البرتغاليين، وعرفوا أمريكا، وتابعوا سيرهم إلى ما أطلقوا عليه اسم الفليبين على اسم ملكهم، وعادوا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون لأن المسلمين قد قتلوا طاغيتهم ماجلان، وكثيراً ممن معه عندما أراد أن يحول المسلمين هناك بالقوة إلى نصارى.

أما المراكز البرتغالية التي أقيمت على شواطئ المحيط الأطلسي في غربي إفريقية فقد أخذت تؤدي مهمتها في تزويد القوافل البرتغالية المنطلقة على ذلك الساحل لتتابع أهدافها، وفي الوقت نفسه تقوم بالتجارة لتغذي المقيمين فيها، والقادمين إليها، والراحلين منها، والظاعنين فيها، كما تمد بما تحصل عليه البرتغال الوطن الأم. وقد أثمر العمل التجاري جيداً لكثرة هذه المراكز،

ومواقعها على أرض بكر، وبساطة أهلها، وغنى أرضهم، ووجود خيرات كثيرة لم تعرفها أوروبا بعد مع عظيم فائدتها.

أخذت الدول الأوروبية الأخرى تحسد البرتغاليين على غناهم، وترى أنهم قد استأثروا بالخير كله، مع أن دول أوروبا كلها كانت وراءهم تمدهم وتدعمهم في صراعهم مع المسلمين، وكان للجشع أثره إذ أصبحت الدولة الأوروبية تنافس البرتغال، وتنطلق على سواحل المحيط الأطلسي تتخذ لنفسها مراكز كمحيطات البرتغاليين وإلى جانبهم، ولا بد من أن يقع التنافس، وقد وقع، ولكن لم يغير هذا الواقع المنطلق الأساسي لهذا التحرك.

وصل الأسبان بعد البرتغاليين، ولحق بهم الهولنديون، وتبعهم الفرنسيون، وسار إثرهم الإنكليز، ووقعت المنافسة، وزاد الطمع في الحصول على الصمغ العربي، ثم كانت الإتفاقات على تقاسم مناطق النفوذ وجهات الإستغلال، وأعطيت منطقة السنغال إلى فرنسا إثر الحروب النابليونية باتفاقية باريس عاما ١٢٣٠هـ، وأخذ الفرنسيون بعدها يتحركون بحذر نحو الداخل عبر نهر السنغال، واخذوا يقيمون مراكز لهم على طول مجرى النهر يختطفون الرقيق، ويجمعون الصمغ العربي، وجرت اعتداءات من قبل السكان على هذه المراكز بسبب هذه التصرفات، فثارت ثائرة الدخلاء، كيف تحدث مثل هذه الإعتداءات؟! وهل يصح أن يثور الأهالي لكرامتهم؟! وهل يتحرك السكان فيما إذا اختطفت أبناؤهم، أو أهينت كرامتهم، أو اعتدي على أملاكهم؟! ورأى هؤلاء المستعمرون إنه من الضرورة استعمار هذه المناطق، واستعباد أهلها لتأديبهم.

حركة الشيخ ماء العينين

وقامت حركة عام ١٣١٨ هـ بقيادة الشيخ ماء العينين، هدفها مقاومة تغلغل النفوذ الفرنسي، غير أنها قد فشلت، إذ استطاع القائد الفرنسي «كافيار كوبولاني» استغلال الخلافات القائمة بين القبائل، فأثارها، وجعل الحيلة والوقيعة وسيلته، ورجال القبائل بسيطة لا تعرف المكر والخداع، وطلبت إحدى القبائل الحماية الفرنسية خوفاً من خصومها، فأسرع «كوبولاني» واحتل منطقة (الترارزا) عام ١٣٢١هـ، ثم منطقة (براكنا) عام ١٣٢٢هـ، واتبعها بمنطقة (تاغنت) عام ١٣٢٣هـ، وهذا كله بعد الإتفاق مع الأسبان، إذ كان التفاهم على أن تأخذ فرنسا المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم (موريتانيا)، وأن تأخذ أسبانيا الصحراء المغربية، والتي أطلقوا عليها اسم ساقية الذهب، أو حسب الإصطلاح الأسباني (ريو دو اورو)، واضطر السلطان عبد العزيز إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ، وبذا أصبحت منطقة موريتانيا ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، وأخذت فرنسا تتصرف فيها، وتدخل إلى مناطقها، منطقة بعد أخرى، بموافقة أسبانيا وعلى تفاهم معها، وسكوت من الدول الأخرى التي نالت كل منها نصيبها في جهة أخرى، والسلطان لا يستطيع أن يفعل شيئاً بعد أن وافق مكروهاً، فأصبح أسير توقيعه.

هم «كوبولاني» بالتحرك نحو منطقة (ادرار)، غير أنه قد لقي حتفه إذ اغتاله الشريف «زين» أخو السلطان عبد العزيز، ثم استشهد الشريف «زين» في المعركة نفسها، فتولى قيادة الفرنسيين إثر ذلك الجنرال «مانغان»، فزحف نحو(أدرار)، فوقف في وجهه الشيخ «ماء العينين» الذي أعلن الجهاد المقدس،

وطلب من سلطان المغرب مساعدته، فأرسل إليه حملة بقيادة الأمير إدريس. ووصلت الحملة إلى (أدرار)، وأخذت بالإستعداد للمواجهة. وتولى أمر القيادة في هذه الأثناء الجنرال «غورو» الذي دخل دمشق إثر معركة ميسلون الشهيرة.

واستمرت المعارك بين الطرفين عامين كاملين تمكن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة (ادرار) بعد وفاة الشيخ ماء العينين.

وكان أمر المغرب قد ضعف، فنودي بالشريف عبد الحفيظ في مراكش، وكان نائباً عليها من أخيه عبد العزيز السلطان في (فاس)، فانقسمت الدولة إلى قسمين: فاس، ويقيم فيها السلطان عبد العزيز، ومراكش، ويقيم فيها السلطان عبد الحفيظ، ثم خُلع عبد العزيز، واستقر الوضع للسلطان عبد الحفيظ الذي ثارت عليه القبائل، كما ثار عليه أخوه «زين» في (مكناس) وسيطر عليها، وشكل حكومة خاصة به فيها، واضطر عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا في (٣٠ آذار ١٩١٢م)، وأخيراً أجبر على التخلي عن الحكم، وتولى مكانه أخوه «يوسف» في (١٣ آب ١٩١٢م)، وانتقل إلى مدينة الرباط التي أصبحت قاعدة الحكم، ونتيجة هذا الضعف لم يبق أمام الفرنسيين قوة رسمية تقف في وجههم، ولا سلطة يمكنها أن تحد من نفوذهم، فلا بد من قيام ثورة تتسلم السلطة في البلاد، وتتولى أمر الدفاع عنها.

ثار احمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا، ودعا إلى الجهاد، وإنقاذ البلاد، فقد خلت من الراعي، وعمل فيها الذئب، واتجه إلى مدينة مراكش وحاصرها، ودخلها عنوة، وبويع فيها سلطانا للمغرب الأقصى في اليوم

الخامس من شهر رمضان، أي بعد أربعة أيام من تولي يوسف بن الحسن الأول السلطنة في فاس. فأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد هبة الله، فكان النصر إلى جانب المسلمين فعادت فرنسا إلى بعث حملة ضخمة إلى مراكش، واتخذت الحيلة والخداع، وقاتلت أحمد هبة الله، فهُزم، وفر من مراكش، فدخلها الفرنسيون، أما هو فقد سار إلى (تارودانت) وتحصن بها. غير أن فرنسا قد خافت النتيجة، وقيام ثورات أخرى، وحركات للمقاومة، ليس في بلاد المغرب فحسب وإنما في كل مناطق النفوذ الفرنسي والمستعمرات، وخاصة أن نار الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت، وهذا ما يشجع الحركات بسبب إنشغال فرنسا في أحداث الحرب ومشكلاتها الخاصة، لذا أسرعت بإرسال حملة أخذت تطارد أحمد هبة الله من موقع إلى آخر حتى كان في (تندوف)، فثبت رجاله هناك للقوات المعتدية، وفتكوا بها، وهذا ما زاد من معنوياتهم فعادت إليهم القوة، ورجع من كان قد تملكه الخوف فغادر.

جهز الفرنسيون قوة ضخمة ضمت جنوداً من المغرب، والجزائر، والسنغال، ومالي، بقيادة الجنرال (غورو)، ودعمته بالطيران، والمدفعية، ووصل الجيش إلى (تنزيت)، وهي البلدة التي توفي فيها الشيخ ماء العينين والد احمد هبة الله، فعسكر الأعداء، وتعددت الوقائع بين الطرفين، وكانت المعارك فيها سجالاً، وبذل الفرنسيون الكثير، وأعطوا الأماني المعسولة، فانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم، وقتل الكثير من رجال القبائل، وأصاب المرض القائد أحمد هبة الله، وتوفي في (بكردوس) عام ١٣٣٧هـ ، فضعف رجاله من بعده، وتمكن منهم الفرنسيون، وهكذا انتهت حركة أحمد هبة الله ـ رحمه الله ـ.

بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام (١٩٢٠م) شعر الفرنسيون أن الوضع قد استقر لهم، فعدوا موريتانيا جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية، ولكن الحركات عادت تظهر من جديد لتقاوم المستعمرين.

وكان من قادة المقاومة الذين يحفظ لهم التاريخ جهادهم إضافة إلى من ذكرنا:

إبراهيم ديانكو، وديرويكو فليل في غيدي وماغه، وأمير البراكنة أحمد بن سيدي أعلي.

وأمير تاغنت بكار بن اسويد أحمد الذي استشهد في موقعة «تنقادوم».

وأمير ادرار سيدي أحمد بن سيدي أحمد بن عيده، الذي استشهد في وديان الخروب.

وأحمد بن الديد في منطقة الترارزة.

ومحمد تقي ا لله بن الشيخ أعلي.

ومحمد المختار بن الحامد، والشيخ عابدين بن سيدي محمد الكنتي، وأحمد حمادي، وعلي بن مبارة.

على طريق الاستقلال

عندما ألغى مصطفى كمال الخلافة في (٣ آذار ١٩٢٤م)، كانت موريتانيا قد غدت مستعمرة فرنسية، وجزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت تشمل: السنغال، وغينا، وساحل العاج، والداهومي [بنين]، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، وفولتا العليا [فوركينا].

ألغيت الخلافة والمقاومة لم تهدأ في موريتانيا، إذ استمرت حتى عام (١٩٣٤م)، حيث تمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم العسكرية على البلاد مستفيدين من تفوقهم العسكري في الرجال والسلاح، ومن الحصار الذي فرضوه على موريتانيا باحتلال المناطق المجاورة، ومن التنسيق مع أسبانيا التي تحتل الصحراء، ومن ضعف المسلمين يومذاك فليس من مغيث، وألغيت الخلافة فليس هناك من شاحذ للهمم، ولا داع للجهاد. والبلاد واسعة، والسكان قلة مبعثرون في أرجائها، فالإمكانات قليلة في نجاح مقاومة مسلحة، لذا فقد أخلد الناس إلى الهدوء، ورعت فرنسا في البلاد كما شاء لها هواها.

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية في (١ أيلول ١٩٣٩م)، فلم تهتم فرنسا، إذ أنها مطمئنة في مرعاها.

ولكن إذا كان الأمل في السلاح ضعيفاً، فإن التنظيم والتهيئة للعمل السياسي ممكن، كما أن المدارس مكان لبث روح الوطنية، وإذكاء مفهوم الجهاد، وتحريض على مقاطعة المؤسسات المدرسية والإدارية الفرنسية. ولهذا

فرضت فرنسا رقابة شديدة على تحركات الشيوخ داخل البلاد، واعتقلت بعضهم، ونفت بعضهم الآخر مثل الشيخ حماه ا لله الذي نفته إلى بلاد ساحل العاج. وكان العلماء وشيوخ الزوايا هم القوة المحركة والدافعة للعمل على التنظيم واستقلال البلاد.

ونص دستور فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية على إيجاد مجلس عام في كل اتحاد، وينتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية في وحدات الإتحاد، وكانت قوانين الإنتخابات معقدة، وقد صوت الموريتانيون لصالح أحمد بن حرمة بابانا ضد منافسه الفرنسي «رازاك»، وقد نجح في الإنتخابات، وكانت له مواقف طيبة في المجلس النيابي الفرنسي، وقد حصل أحمد بن حرمة على سبعه آلاف صوت على حين لم يحصل «رازاك» إلا على ثلاثة آلاف صوت رغم التهديدات، وإجراءات العنف التي فرضتها السلطات الحاكمة.

وبدأت تظهر بوادر الدعوة إلى الإستقلال، والعمل على التنظيم، فظهر حزبان هما:

١ـ حزب الإتحاد الوطني.

٢ ـ حزب منظمات الشباب.

وانحصرت مطالب الحزبيين بالمطالبة بالاستقلال المباشر، والحرية العامة، وبعدئذٍ اندمجت الحركة الوطنية في حزب واحد، هو حزب التفاهم الموريتاني، ويهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية، متخذة

العصبية القبيلية وسيلة للتفرقة، ولكن لم يمض كبير وقتٍ حتى عاد الإنقسام، فظهر:

١ - حزب التفاهم الموريتاني، وزعيمه أحمد بن حرمة بن بابانا، ومن أعضائه البارزين المختار الحامد.

٢ - حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني، وزعيمه المختار أنجاي.

وقد فاز حزب الإتحاد التقدمي في الإنتخابات، وأصبح المختار أنجاي نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس. أما أحمد بن حرمة فقد غادر موريتانيا وانتقل إلى المغرب حيث كان قد عاد الملك محمد الخامس ملك المغرب من المنفى، وينتمي إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما، كما يقول بالانتماء نفسه أحمد بن حرمة، وقد جعل هذا صلة للتقارب بينهما.

وعدل الدستور الفرنسي، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يمثل السلطة، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يعين قسماً من المجلس، بينما يؤخذ القسم الثاني بالإنتخابات.

وفي (أوائل عام ١٩٥٨م) تألفت لجنة ممثلة للحزبين في موريتانيا: حزب التفاهم، وحزب الإتحاد التقدمي، وقد قررت هذه اللجنة دمج الحزبين بعضهما مع بعض، فنشأ حزب جديد بعد دمج الحزبين أطلق عليه حزب التجمع الموريتاني. وكانت الفكرة الأساسية لكل التجمعات التي حدثت إنما هي الدعوة

إلى الإستقلال، وإنما يحدث الإختلاف والإنشقاق لقضايا شخصية، وإلا فالفكرة واحدة، وقد تم هذا الدمج لمواجهة جناح التفاهم الموريتاني القائم في المغرب.

وعقد مؤتمر باماكو عاصمة مالي ضم ممثلي أقاليم إفريقية الغربية، وكان من مقرراته ضرورة اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير إذ يخشى من اندلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر، وأصدر رئيس وزراء فرنسا «غي موليه» قانون الإصلاح الإداري في (٣١ آذار ١٩٥٧م)، والذي ينص على إجراء انتخابات في كل إقليم لاختيار جمعيات عامة تولى تشكيل الوزارة. وفي (٢٠ أيار ١٩٥٧م) تشكلت أول حكومة ذات استقلال ذاتي في موريتانيا.

وأوجدت السلطات الفرنسية نظاما خاصاً أسمته استقلالاً داخلياً، حيث عينت إلى جانب الحاكم العام شخصاً موريتانياً أسمته نائب رئيس المجلس، وكانت الحكومة صورية.

وفي (أيار ١٩٥٨م) جاء ديغول إلى الحكم في فرنسا، وفكر في الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، فعرض دستوره الذي يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوت بـ«نعم» أو «لا»، وينص على أن البلدان التي تصوت بـ«نعم»أي تقبل الدستور تصبح أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية، وتشكل حكومات محلية، وتتمتع بالإستقلال الداخلي على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، واللإقتصاد، والشؤون الخارجية. كما يمكن أن يعقد اتحاداً مركزياً بن بلدين أو عضوين في مجموعة الشعوب الفرنسية. أما الأقاليم التي

تصوت بـ«لا» أي لا توافق على الدستور فتحصل على الإستقلال التام، وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونة، فنية كانت، أم مالية، أم إدارية. وقد صحب بهذا العرض كثير من التهددات، حتى إن الكثير من السكان قد قاطع الإستفتاء.

وفي (٢٨ أيلول ١٩٥٨م) جرى الإستفتاء، وكان التصويت في موريتانيا بجانب دستور ديغول، وبذا أصبحت موريتانيا ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتتمتع بالإستقلال الداخلي. وأصبح نائب رئيس المجلس الموريتاني وزيراً أول، ولكن بقيت السلطات بيد الحاكم العام.

وبقي حزب التجمع الموريتاني يعمل ضمن هذا الخط، وكانت وزارة مختار ولده داده تسير على هذا المنهج.

بعد نتيجة عام (١٩٥٨م) نشأ حزب جديدٌ، هو حزب النهضة، ويدعو إلى استقلال موريتانيا التام، ثم ضمها إلى الوطن الأم المغرب، وعد موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ، ويعد هذا الحزب، هو الحزب المعارض، وكان من زعمائه:

١ ـ محمد فال ولد عمير، أمير الترارزة.

٢ ـ محمد المختار ولد أباه، وزير التربية والتعليم في وزارة المختار ولد داده الأولى.

٣ ـ الشيخ احمدو، رئيس الشبيبة الموريتانية.

٤ ـ أحمد بن حرمة ولد بابانا رئيس حزب التفاهم الموريتاني سابقاً.

٥ ـ الدي بن سيدي بابا، وزير التجارة والصناعة والمعادن في وزارة المختار ولد داده الأولى.

ويعيش هؤلاء القادة لاجئون في المغرب، ويؤيدون مطالبة المغـرب بموريتانيـا، ويؤيد هذا أيضاً منظمة الشباب الموريتاني.

وفي (تموز ١٩٥٩م) نشأ حزب الإتحاد الوطني الموريتاني الذي يعد فرعاً مـن حزب الإتحاد الأفريقي، ويمثله المختـار انجـاي الـذي كـان رئيـس حـزب الإتحـاد التقدمي سابقاً. ولكن هذا الحزب كان ضعيفاً، وزاد ضعفه عندما فُصمـت عـرا الإتحاد بين مالي والسنغال، ويعود المختار أنجاي في أصله إلى مدينة (سان لويـس) السنغالية.

وجرت الإنتخابات، وتشكلت الجمعية التأسيسية، وقدم الدستور إلى الجمعية الوطنية، فوافقت عليه في (٢٢ آذار ١٩٥٩م)، وكان مما جاء في الدستور:

المادة الأولى: اسم البلاد: الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المادة الثانية: دين الشعب الموريتاني هو الإسلام.

المادة الثالثـة: اللغـة الوطنيـة في موريتانيـا هـي العربيـة، واللغـة الرسميـة هـي الفرنسية.

المادة الرابعة: عاصمة البلاد هي نواكشوط.

المادة الخامسة: الراية الوطنية هي: علم أخضر، فيه هلال، ونجمان ذهبيان.

المادة الرابعة والسـتون: الشـريعة المدنيـة، الفقـه الإسـلامي، تتحـرى وتحكـم حسب الفقه الإسلامي في جميع المواد المدنية والتجارية، وتصـدر أحكامهـا باسـم الشعب الموريتاني.

أخذت المغرب تطالب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيهـا، وقـد عرضت على الجمعيـة العموميـة للأمـم المتحـدة في دورتهـا الرابعـة عشـرة عـام (١٩٥٩) وتقدمت الأردن، وليبيا، وإندونيسيا بمشروع يدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحـدة، غـير أن هـذا المشـروع سـحب، وتقدمـت العـراق بمشروع يدعو إلى إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا على أسـاس حـق تقريـر المصـير، ولكـن فشـل إذ صوتـت تسـعاً وثلاثـون دولـة ضـده، وامتنعـت خمـس وعشرون دولة عن التصويت.

وإن محركي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الإنضمام بين المغرب وموريتانيا، إذ تصبح دولة المغرب غنية وكبيرة، وهذا مالا يريدون، فربمـا طـالبت دول أخـرى بمثل هذا الإنضمام، أو انطلقت منها دعـوة لجمـع الـدول الإسـلامية، وهـذا مـا يخشاه أصحاب اللعبة الدولية. وأخيراً قررت الجمعيـة السياسـية للأمـم المتحـدة منح موريتانيـا الإسـتقلال في (٢٦ تشـرين الثـاني ١٩٦٠م)، ونـالت موريتانيـا الإستقلال بعد يومين من هذا التاريخ. واعترفت بالدولة الجديدة أربـع وأربعـون دولة مباشرة. وأقامت موريتانيا الإحتفـالات بهـذه المناسبة، ولم تشـارك الـدول العربية بهذه الإحتفالات، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزء من بلـد عربـي هـو عضو في جامعة الدول العربية، ولم تشارك في هذه الإحتفالات من الدول العربية سوى تونس. ودخلت موريتانيا الأمم المتحـدة، وقبلـت عضـوا فيهـا. وتـأخرت البلدان العربية بالإعتراف بدولة موريتانيا، ثم ثابت إلى رشدها واعـترفت، إذ لا يصـح أن تـترك موريتانيـا تخطـط لنفسـها بعيـداً عـن أخوتهـا البلـدان العربيـة، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية.

الاستقلال

نالت موريتانيا الاستقلال في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠م)، واختير مختار ولد داده (١) رئيساً للدولة الجديدة، وألغيت وظيفة الحاكم العام، وتم اعتقال كثير من قادة الحركة الوطنية ممثلين في حزب النهضة. وتشكلت وزارة جديدة.

وفي (٢٠ أيار ١٩٦١م) تمت المصادقة على أول دستور للدولة الموريتانية المستقلة.

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٢٥ أيلول ١٩٦١م) قبل حزب النهضة المعارض المشاركة في الحكم، وحل نفسه، كما حلت الأحزاب الأخرى نفسها، وهي: حزب التجمع الموريتاني الحزب الحاكم، وحزب الإتحاد الوطني الديمقراطي، وحزب الإتحاد الإشتراكي للمسلمين والموريتانيين، وتألف من هذه الأحزاب كلها حزب واحد، هو حزب الشعب الجمهوري الموريتاني، وتشكلت بعدها وزارة ضمت بعض رجالات هذه الأحزاب الذين كانوا في صف المعارضة.

وضرب الرئيس مختار ولد داده عملة خاصة بالبلاد، أسماها «أوقية»، وأمم شركة المعادن في سبيل بناء اقتصاد مستقل، وكانت قد تشكلت وزارة جديدة.

---

(١) مختار ولد داده: عمل مترجماً لدى الإدارة الفرنسية، وتزوج امراة فرنسية تدعى :«ماري تيريز»، وبقيت الثقافة الفرنسية هي السائدة مدة حكمه، فكانت هذه اكبر خدمة للمستعمرين الفرنسيين.

ثم أقرت الدولة نظام الحزب الواحد، ولم تسمح بوجود أي حزب آخر سوى حزبها الحاكم حزب «الشعب الجمهوري الموريتاني».

وفي (١٢ شباط ١٩٦٥م) عدل الدستور لمصلحة السلطة الحاكمة، ثم عُدل مرة أخرى في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١٢تموز ١٩٦٦م) لإمكانية إعادة انتخاب مختار ولد داده رئيسا للبلاد، وتجددت رئاسته بعد شهر وبعد إجراء ذلك التعديل، عادت السلطة فعدلته مرة ثالثة في (شباط ١٩٦٨م).

وكانت وزارة جديدة في (كانون الأول ١٩٦٨م).

وأعيد انتخاب الرئيس مختار ولد داده للمرة الثالثة في (آب ١٩٧١م) ، وأخذت البلاد تتعرض للجفاف الذي هجم على الدول الإفريقية منذ ذلك العام.

وبدا الخلاف بين المغرب، وموريتانيا، والجزائر، على الصحراء المغربية، ووقفت الجزائر في خندق قريب من خندق موريتانيا وساهمت في إعادة بناء الجيش الموريتاني لإمكانية الوقوف في وجه المغرب.

وبقي رجال حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ورئيسه يتحكمون في البلاد، ولا يسمحون بقيام أي نشاط حزبي آخر، وبقي الجفاف يزداد، والخلاف على الصحراء المغربية يتسع، والحالة الاقتصادية تتأخر، وحاول

الحزب الحاكم معالجة الأوضاع المتدهورة، فأصدر ميثاقاً يتألف من خمسة مبادئ، هي:

١ ـ تكفل الدولة القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية.

٢ ـ وجود قطاع مزدوج، يمكن للدولة أن تشترك فيه مع خصوصيين وطنيين، أو مع مصالح أجنبية خصوصية، أو عمومية.

٣ ـ وجود قطاع يضم المواطنين والأجانب.

٤ ـ القضاء على جميع مخالفات إستغلال الإنسان للإنسان.

٥ ـ تطبيق المكافأة والعقوبة بالالتزام.

وجرت الانتخابات العامة في (تشرين الأول ١٩٧٥م)، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي سبعين عضواً ورئيس الجمعية الوطنية هو «دا ولد سيدي هيبا». وتشكلت وزارة موسعة في (كانون الثاني ١٩٧٦م).

ولم يمض عام حتى جرت انتخابات الجمعية الوطنية في (أب١٩٧٦م)، وكان عدد أعضاء الجمعية سبعة وسبعين عضواً، أي زاد سبعة أعضاء، وأصبح رئيس هذه الجمعية «عبد العزيز سال». وبقيت الوزارة موسعة مع إجراء بعض التعديل عليها.

استمرت الأوضاع الإقتصادية في التدهور، حتى اضطر الرئيس مختار ولد داده إلى تخفيض النفقات والمصروفات، وإلى تقليص عدد أعضاء الوزارة.

عصر الإنقلابات

الانقلاب الأول: تفاقم الوضع الإقتصادي وتضايق الناس، وأربكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد، وانتقل التذمر إلى العسكريين، فقامت حركة هدفها تحقيق السلام بإخراج البلاد من حرب الصحراء، وتقويم الوضع الإقتصادي، وإعادة الثقة إلى نفوس الرعية، وقاد الحركة العسكرية:

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله: القائد العسكري لناحية الزويرات.

٢ ـ المقدم احمد ولد عبد الله: القائد العسكري لناحية نواكشوط.

٣ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص: القائد العسكري لناحية أطار.

٤ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع: رئيس غرفة العمليات في الأركان.

٥ ـ المقدم جدو ولد السالك: القائد العسكري لناحية اوسرد.

ثم انضم إليهم العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيس الأركان، وقد أختير رئيساً للجنة العسكرية بصفته رئيساً للأركان، ولأنهم شعروا فيه شيئاً من الضعف فرغبوا أن يمارسوا السلطة من خلفه، ويكون هو الواجهة لهم.

تمت الحركة بنجاح تام يوم (١٠ تموز ١٩٧٨م)، وحلت اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني حزب الشعب الجمهوري الموريتاني، الحزب الحاكم، والمجلس النيابي، والنقابات، وأصبحت هي السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد، واختارت العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية.

أبعد المقدم جدو ولد السالك عن الجيش، ونقل إلى وزارة الداخلية، ثم اقيل من الحكومة، ولكن لم يلبث أن مات في حادث سيارة غامض في مدينة نواكشوط، بعد أن روجت إشاعات كثيرة ضده على أنه متعصب للعرب ضد الزنوج.

وفي (٦ نيسان ١٩٧٩م) عُزل العقيد مصطفى ولد محمد السالك بعملية مراوغة ذكية أقرب ما تكون إلى الإنقلاب، قام بها المقدم أحمد يوسف، حيث أبعد مصطفى ولد محمد السالك فعلياً، وأبقى عليه رئيس شرف بعدما اتفق على ذلك كبار الضباط بسبب أخطائه المتكررة معهم جميعاً.

عينت اللجنة العسكرية المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء، وكان ذا شخصية قوية، ولكن لم يلبث أن مات في حادث طائرة، وهو في طريقه إلى دكار، ولم يمض على تسليمه رئاسة الحكومة اكثر من ثلاثة أشهر. وأصبح اسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني «اللجنة العسكرية للخلاص الوطني».

الإنقلاب الثاني: كان صاحب النفوذ الكبير في موريتانيا بعد موت المقدم أحمد بوسيف المقدم محمد خونا ولد هيداله وزير الدفاع، فتسلم رئاسة الحكومة إضافة إلى وزارة الدفاع التي كان يشغلها من قبل، واستبد بالأمر، وبقي المقدم مصطفى ولد محمد السالك صورة في رئاسة الجمهورية، ورئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني. وحاول المقدم مصطفى ولد محمد السالك استرداد السلطة، غير أن المقدم محمد خونا ولد هيداله رئيس الحكومة قد عزله عن رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وعين مكانه قائد الدرك المقدم محمد محمود ولد احمد الوالي دون أن تكون له سلطة فعلية، كما عزله عن رئاسة الجمهورية وتسلم مكانه، ورفع نفسه إلى رتبة لواء، ثم عاد فأعفى المقدم محمد محمود ولد

أحمد الوالي قائد الدرك من رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وأحاله على التقاعد، وتسلم رئاسة اللجنة العسكرية، وبذا أصبحت بيده رئاسة الجمهورية، ورئاسة اللجنة العسكرية، ورئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع ثم تنازل عن رئاسة الحكومة، وعهد بها إلى أحمد ولي بني جارا، فشكل حكومة جديدة.

زادت الحالة تأزماً، إذ تفاقمت الأزمة الإقتصادية، وزاد نشاط المخابرات على المواطنين، وكثرت الإعتقالات، وخرج عدد من المواطنين من البلاد، ولم تكن الحالة الإدارية بأحسن وضعاً، إذ كان الفساد قد عمها.

حاول المقدم محمد خونا ولد هيداله إصلاح الوضع الإداري بزيادة عدد أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وحاول أيضاً عن طريق تغيير الوزارة إذ عهد إلى المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بتشكيل الوزارة، وهو العضو البارز في اللجنة العسكرية من حيث بعد النظر وسعة الأفق.

عاش السكان في ضائقة إقتصادية، فتذمروا من السلطة، وكانت السلطة في ضائقة نفسية وسياسية نتيجة مركزية رئيس الجمهورية، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اللواء محمد خونا ولد هيداله الذي عمل على توسعة اللجنة العسكرية، وعمل على إجراء تعديلات وزارية على حكومة المقدم معاوية ولد سدي أحمد الطايع في سبيل العمل على تحسين الأوضاع الإقتصادية، وتشجيع المسؤولين على العمل، وإيجاد نوع من التفاهم بين أجهزة الدولة، ولكن دون جدوى، وهذا ما يجعله يقيل المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من رئاسة الحكومة ويتولاها بنفسه، كما أجرى بعض التعديلات على اللجنة العسكرية. وهذا ما جعل المقدم يحمل عليه، ويعمل بصمت ضده.

الانقلاب الثالث: قام العقيد ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكري في (١٢ كانون الأول ١٩٨٤م)، فأزاح رئيس الجمهورية اللواء محمد خونا ولد هيداله عن مناصبه كلها، وتسلم مكانه، رئيساً للجمهورية، رئيساً للجنة العسكرية، رئيساً للحكومة. وأطلق سراح السجناء السياسيين، وسمح للهاربين والمنفيين بالعودة إلى البلاد، وأطلق الحريات، ومنع التدخل في شؤون القضاء. لقد أطلق سراح أحمد بن حرمة بن بابانا مؤسس حزب النهضة وأمينه العام، وكان قد أوقف، فحقق معه، وأطلق سراحه، ثم عين مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية، ورشح لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو. وأطلق سراح العقيد مولاي ولد بوخريص، وعُين رئيساً لشركة الطيران الموريتانية، واعتقل الذين قاموا بوشاية ضده.

المحاولة الفاشلة:

وفي (تشرين الأول ١٩٨٧م) قام الجناح العسكري لجبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا (فلام) بمحاولة انقلاب بحجة أن أراضي موريتانيا أراض زنجية، وقد اغتصبها البيضان من عرب وبربر، وهم يستعبدون من بقي من الزنوج في حوض السنغال ـ حسب زعمهم ـ ويحرض هؤلاء الزنوج الإرسالات التنصيرية واتحاد الكنائس العالمي، ويرون في هذا حداً لحصر الإسلام في الأقسام الشمالية بحجة انه للعرب، وإيجاد تفرقة بين العرب والأفارقة الزنوج، ولليهود دورٌ غير قليل في هذا الموضوع كما يقف وراء هذه الأفكار، وأصحاب المصالح الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم فيما إذا دخل الإسلام.

وقد فشلت هذه المحاولة، وأعدم ثلاثة ضباط.

الفتنة مع السنغال:

وفي (١٠ نيسان ١٩٨٩م) وقعت أزمة بين موريتانيا والسنغال أو ظهرت حدتها، إذ أن لها خلفية قديمة، في ذلك اليوم قُتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعاة موريتانيين من الزنوج، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث. وما أن رجع الوزير إلى دكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث، وأعلن أن الأمر مبيت، ولن تسكت عنه السنغال، وفي اليوم التالي قامت مظاهرة في بلدة (بوكل) السنغالية القريبة من مكان الحادث، وهاجمت المحلات التي يملكها موريتانيون عرب، ونهبوا ما فيها، ثم أشعلوا فيها النيران. وقام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لداكار، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنب حوادث جديدة، وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال، وأخذ الزنوج ينهبون المحلات التي يمتلكها الموريتانيون، ويقتلون من يستطيعون قتله، بل ويمثلون بالجثث، وفر من فر ونجا من القتل إلى المساجد، وإلى مراكز الشرطة، وإلى السفارة ومبنى القنصلية الذي لم ينجُ من الهجوم، وتعرض لهذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال، ويُقدر عددهم بنصف مليون تقريباً.

وبعد أسبوع انفجر الوضع في موريتانيا، فهاجم السكان في (نواكشوط) و(أنواذيبو) الرعايا السنغاليين وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به، واستمر هذا التصرف يومين، وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قوات من الجيش والدرك، وسيطرت على الوضع، وأعلنت منع التجول، وجمع السنغاليون في المساجد، والمعرض التجاري، وشُددت عليهم الرقابة لحمايتهم. ولكن عاد

الوضع فانفجر من جديد في السنغال بعد بيان من الدولة موجهٍ إلى موريتانيا، فارتفعت شعارات الإنتقام، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التنكيل بالموريتانيين.

وأخيراً اتفق على نقل الرعايا من كل بلدٍ إلى البلد الآخر، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان.

وإن مما يؤخذ على الحكم في موريتانيا أيام العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع تسلط العسكريين، وخاصة وزير الداخلية العقيد «غابرييل سومبر»الذي يرجع إلى أب فرنسي، وإن الأصل ليس له كبير أهمية، إلا أن هذا الرجل مرتبط بالثقافة الفرنسية أشد ارتباطاً، ولهذا يُنظر إليه نظرة حذر من قبل المسلمين، ويحذرون منه رئيس الدولة الذي يرى فيه صاحب إمكانات ضخمة من الضروري الإفادة منها ولو مرحلياً، وقد غير وزير الداخلية هذا اسمه وأصبح «غابرييل ولد عبد الله» بدلاً من «غابرييل سومبر» ليتماشى مع أسماء أبناء البلد، ولعله تقل نظرة الكراهية إليه. وأخيراً اخرج من الوزارة في (شباط ١٩٩٠م)، وأعطيت وزارة الداخلية إلى العقيد «محمد سيدنا ولد سيدي يا» ثم أخذ رئيس الدولة يجري تعديلات في الوزارة، ويحل في كل مرة عدداً من المدنيين مكان عسكريين.

نزاع «الصحراء الغربية»

الصحراء الغربية هي ذاتها الصحراء العربية الواقعة في الشمال الغربي الإفريقي، وتتشكل من إقليمي «الساقية الحمراء » و«وادي الذهب».

وهي مساحة شاسعة من الأرض الغنية بالإمكانات، مساحتها ٢٨٤ ألف كيلو متر مربع، تطل على المحيط الأطلسي بشاطئ طوله ١٤٠٠ كيلو متر، تحدها المملكة المغربية من الشمال، والجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي.

وشعبها ينحدر من أصول عربية قدمت إلى الشمال الإفريقي قبل الإسلام وبعده، في نطاق هجرات متعاقبة أثرت على السكان الأصليين – برابرة وأفارقة – الذين تعربوا من خلال اختلاطهم بالعرب القادمين وتزاوجهم معهم.

والصحراء الغربية كانت عرضة للعدوان البرتغالي (١٤٤٤م) والإيطالي (١٨٦٩م) والإنجليزي (١٨٧٢م) والبلجيكي (١٨٧٥م) والفرنسي (١٨٨٠م) والألماني (١٨٨٣م) والأسباني (١٨٨٤م)....

وعلاقة أسبانيا – على وجه الخصوص – بالصحراء الغربية، تعود إلى سنة ١٥٢٥م حين كان البحارة الكناريون – جزر كناري – يقومون بالتبادل

التجاري (المقايضة) مع سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، وجاء مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ - لتقسيم مناطق النفوذ - ليقرر إلحاق الصحراء الغربية بأسبانيا، وليطلق عليها اسم (الصحراء الأسبانية) في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تكمل سيطرتها على الجزائر وتشرع في احتلال موريتانيا ثم المغرب فيما بعد.

وقد شهدت الأعوام بين ١٨٨٤و ١٩٣٤ مقاومة من جانب الصحراويين بقيادة أبطال من بينهم: «علي ميارة» و«إسماعيل الباردي» و«أحمد حمادي» و«إبراهيم السالم ميشان» و«وجاهة » وغيرهم.

كما نظم العلامة الجليل (الشيخ ماء العينين) مقاومة عنيفة ضد الفرنسيين من مدينة (السمارة) الصحراوية، ووجه النداءات لمواجهتهم وشن الحرب عليهم.

ولم تقتصر مقاومة الصحراويين على الساقية الحمراء ووادي الذهب فحسب، بل شملت البلدان المجاورة، حيث أبلى الصحراويون البلاء الحسن في الدفاع عن تلك البلدان (المغرب وموريتانيا) إيماناً منهم بأن الأمر لا يتعلق بهذا الإستعمار أو ذاك، سواء أكان فرنسياً أم أسبانياً، فهما وجهان لعملة واحدة. وقد ظل موقف الصحراويين ثابتاً في انتهاج المقاومة المسلحة مما جعلهم يتميزون بنفس جهادي عظيم دفعهم إلى مواصلة مقاومة الإستعمار طيلة نصف قرن، داخل الصحراء والمغرب وموريتانيا، وهذا الجهاد جعل الصحراء الغربية قبلة لكل أحرار ومجاهدي البلدان المغاربية (فيما عرف بالمهاجرية) ونقطة انطلاق لعمليات جهادية استهدفت مراكز تواجد الإستعماريين الفرنسي والأسباني.

وقد أدى تكاثف الجهود الإستعمارية إلى إسكات المقاومة الوطنية التي انطلقت من الصحراء الغربية، ولكن إلى حين، فمع هبوب رياح التحرر التي هزت أركان النظام الإستعماري العالمي، شهد الجزء الغربي من الوطن العربي حدثين تاريخيين هامين هما:



محمد الخامس

اندلاع الثورة الجزائرية (في نوفمبر عام ١٩٥٤). واستقلال المملكة المغربية (عام ١٩٥٦). وقد رأى الصحراويون في هذين الحدثين حافزاً لهم لمقارعة الإستعمار، ونصيراً مرتقباً لدعمهم في نضالهم خصوصاً المملكة المغربية المستقلة، وفي هذا السياق أرسل الصحراويون وفداً إلى الملك المغربي محمد بن يوسف (محمد الخامس)

للمطالبة بدعم المغرب لكفاحهم، وقد أجابهم العاهل المغربي: «إننا مع تقرير مصير الشعوب».

وفيما عدا ذلك فإن خيبة أمل الصحراويين كانت كبيرة، فقد تبينوا أن المملكة المغربية تغض الطرف عما قامت به القوات الإستعمارية أثناء عملية (ايكوفون) – المخطط الفرنسي الأسباني المشترك عام ١٩٥٨ الذي استهدف إبادة الصحراويين وإخضاعهم بالقوة.

وبعد الأحداث الدامية في مدينة طانطان المغربية في عام ١٩٥٨ جاءت القطيعة بين الصحراويين والنظام المغربي، فقد اكتشفوا أن جهات النظام كانت متواطئة مع الإستعماريين الفرنسي والأسباني.

وفي الوقت الذي نزح المقاومون الصحراويون جنوباً إلى مراكزهم في الساقية الحمراء ووادي الذهب، فإن جذوة المقاومة بقيت تتربص حتى سنة ١٩٦٨ حيث تأسس أول حزب صحراوي ذي توجه وطني في مدينة (السمارة) من قبل الزعيم الوطني الكبير «محمد سيد إبراهيم بصيري» الصحفي الذي درس في دمشق والقاهرة حيث عايش هموم ومأساة النكسة العربية سنة ١٩٦٧ ليعود بعدها إلى وطنه ويؤسس (الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) التي قادت في مدينة (العيون) – عاصمة الصحراء – انتفاضة في ١٧ حزيران عام ١٩٧٠ ضد (اسبنة الصحراء)، وفي هذه الإنتفاضة جرى اختطاف القائد الصحراوي الفذ (محمد سيد إبراهيم بصيري) من قبل المستعمرين الأسبان، واختفت أثاره حتى الآن، ولا يزال مجهول المصير.

وإذا كان الإستعمار الأسباني قد تمكن من كبح مقاومة الصحراويين في أعقاب تلك الإنتفاضة، فإنه لم يستطع الإجهاز على جذوتها، ذلك أن ثوار الحركة الطليعية سرعان ما أسسوا – في ١٠ أيار ١٩٧٣ – الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب – البوليساريو) لتعلن اندلاع الكفاح المسلح في العشرين من نفس الشهر والسنة، وذلك بشن هجوم على حامية أسبانية في بلدة (الخنكة) في الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، بقيادة (الولي مصطفى السيد) – أول أمين لجبهة البوليساريو، وأول رئيس للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي قامت على الأرض التي تم تحريرها – وقد انضم القائد الصحراوي البارز (الولي مصطفى السيد) إلى أول كوكبة من كواكب شهداء الحرية في الصحراء الغربية.

المنطلقات النظرية:

وقد جاء في بيان تأسيس جبهة البوليساريو إزاء تشبث الإستعمار بالبقاء مسيطراً على شعبنا هناك ومحاولة تحطيمه بالجهل والفقر والتمزق وفصله عن الأمة العربية.

تتأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد، متخذة العنف الثوري والعمل المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الإستعمار. وهي جزء من الثورة العربية.

لقد خاضت الجبهة ابتداء من ٢٠ أيار عام ١٩٧٣ كفاحاً مسلحاً ضد الأسبان المحتلين، واستطاعت خلال سنتين أن تشن ثلاثة وثلاثين هجوماً شاملاً، وقد اعترف الأسبان بقوة الجبهة وتجذرها داخل الشعب الصحراوي، وبتمثيلها لإرادته في الحرية والإستقلال، ففي الوقت الذي كان جيش الثورة ينجز الهجمات على مواقع المستعمرين، كانت كوادر الجبهة تنجز عملاً سياسياً منظماً ومتواصلاً ودؤوباً في الأوساط الجماهيرية، أمكن له أن يحقق التكتيل والإلتحام ين الجبهة والشعب الصحراوي المتطلع إلى الحرية والإستقلال، وقد شهدت بعثة تقصي الحقائق الأممية التي زارت المنطقة في خريف عام ١٩٧٥ ورفعت تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الأول من تلك السنة. حيث أكدت ضمن ملاحظاتها: «إن جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المسيطرة في المنطقة».

وقد استطاعت جبهة البوليساريو أن تفرض على المستعمرين الأسبان الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وتوصلت خلال هذه المفاوضات إلى إعلان هدنة وتبادل للأسرى والمعتقلين تحضيراً للإستفتاء.

وبات الشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال، وشهادة منتزعة من الأمم المتحدة، مكتوبة بدماء الشهداء الذين سقطوا في المسيرة الكفاحية الطويلة.

لقد استطاع الشعب - بفضل كفاحه البطولي - أن يجعل أسبانيا ترضخ لقبول زيارة بعثة أممية لتقصي الحقائق، للإطلاع على رغبات وتطلعات

الصحراويين، وتحديد السياسة التي على الجمعية العامة للأمم المتحدة أتباعها لتصفية الإستعمار من المنطقة. وبعد الجولة التي قامت بها البعثة الأممية في المناطق الصحراوية الغربية والبلدان المجاورة – في خريف عام ١٩٧٥ – وعودتها إلى نيويورك، تدارست الموضوع، ورفعت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الجمعية العامة للمنظمة الدولية – بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥ – وقد جاء في هذا التقرير:

«على الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات التي تمكن الشعب من تقرير مصيره في حرية تامة، وفي جو من السلم والأمن، وفقاً لأهداف القرار ١٥١٤ (XV) وكل قرارات الجمعية العامة بخصوص هذه القضية.

وقد لاحظت البعثة ما يلي:

١– داخل بلاد الصحراء الغربية يؤيد السكان بحزم الإستقلال، ويرفضون رفضاً قاطعاً الأطماع المغربية الموريتانية.

٢– إن جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المسيطرة في المنطقة.

تعارض غير موضوعي:

هذا التعارض جاء من طرف المملكة المغربية، وذلك أنه في أعقاب عودة البعثة الأممية من الصحراء إلى نيويورك لترفع تقريرها الذي أشرنا إليه، ولتوصي بما أوصت به، شنت القوات المسلحة المغربية في الحادي والثلاثين من تشرين

الأول عام ١٩٧٥ هجوماً على مواقع البوليساريو في بلدة (اجديرية) في الشمال الشرقي من الصحراء الغربية، مؤذنة بعداء للشعب الصحراوي والأماني الصحراوية لا يزال مستمراً حتى الآن.

وهذا العداء الموجه من جانب النظام المغربي ضد الصحراويين يقوم على أرضية من الأطماع المتخفية بمزاعم (وجود حقوق تاريخية وعلاقات سيادة بين المملكة المغربية والساقية الحمراء ووادي الذهب)، وهي حقوق ينفي وجودها كتاب ومؤرخون مغاربة، يوضحون بجلاء زيف هذه الإدعاءات.

فها هو الدكتور عبد الكريم كريم، أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث بجامعة محمد الخامس بالرباط، في كتابه «المغرب في عهد الدولة السعدية يقول ما يلي: منذ ظهور السعديين وقيام دولتهم بالمغرب سعوا إلى البحث عن موارد ثابتة تمكنهم من توطيد أقدامهم وتساعدهم على تطوير الإقتصاد المغربي لما فيه رفاهية البلاد وازدهارها، وكما استغل السعديون قصب السكر بسوس وغيره من الثروات الزراعية والمعدنية، فقد سعوا إلى استغلال ثروات الصحراء المغربية الجنوبية كمعدن الملح (الذي تمتاز به عن سائر بلاد السودان)...».

«... لما تولى أحمد المنصور، وأخذت أوضاعه الداخلية والخارجية تعرف نوعاً من الاستقرار، بدأ في رسم سياسة توسعية خاصة أساسها التمركز في مواقع استراتيجية هامة في الصحراء المغربية تشتهر بواحاتها ومعادنها وبأهميتها في المواصلات، ثم اتخاذ هذه القواعد نقاط ارتكاز للتوسع فيما جاورها أولاً ثم بلاد السودان ثانياً...».

«... كانت الخطوة الأولى لتحقيق سياسة التوسع: الاستيلاء على منطقتين رئيسيتين بالصحراء الجنوبية - الشرقية المغربية - هما: توات وتيكورارين...».

«...لقد وجد المنصور أمامه طريقين للوصول إلى السودان:

الأولى: توات وتيكورارين في الجنوب الشرقي.

الثانية: عبر الصحراء الجنوبية، غير أنه اتجه صوب الطريق الأول وأرسل حملة عسكرية لاحتلال توات وتيورارين شعوراً منه بالدور الهام الذي ستقوم به هاتان المنطقتان لتحقيق أطماعه التوسعية ببلاد السودان سنة ١٥٨٣م...».

«... عقد المنصور مجلساً للشورى (ضم الملأ من طبقات الأجناد وذوي الحل والربط وأولي البصيرة والحنكة وذوي الخبرة والنباهة بالأمور الشداد..) فصدع لهم أيده الله بذات صدره وفاتحتهم بعزيمته وما اجتمع إليه من تجهيز العساكر إلى هذه الأقاليم السودانية والأصقاع الجنوبية...».

«.... وأثناء المداولة أبدى بعض المستشارين شكوكهم في إمكانية تحقيق غزو السودان بحجة: أولاً: صعوبة اجتياز الصحراء القاحلة و(اعتراض المفاوز البيد والمجاهل القفار التي لا يشقها الرفاق القلائل إلا بعد عصب الريق والإفلات من مخالب الهلكة).

ثانياً: عدم تفكير أية دولة من الدول المغربية السابقة بغزو السودان على الرغم مما اتصف به بعضها من (وفور الأجناد وامتداد ظل السلطان... ولو كان ذلك في طوق إمكانهم لكان همهم الذي يسرع إليه هو ابتدارهم)...».

«وبعد تبادل الرأي استطاع المنصور أن يقنع الحاضرين»

«انتهى الإستعداد للحملة وجرى الإحتفال باستعراضها بحضور الخليفة المنصور. وفي مطلع شهر محرم العام ٩٩٩هـ أخذت الحملة طريقها نحو السودان بقيادة جودر باشا»

«... سلكت الحملة طريقاً خاصاً نحو السودان عرف فيما بعد (بطريق جودر)...».

«... فبعد مراكش اتجهت الحملة نحو وادي درعة حيث ودعهم حاجب المنصور أبو محمد عزوز بن منصور الوزكيتي (لتثقيف أحوال العساكر ومراقبة أمورهم عند منتهى العمران) ويوم ٢٤ صفر ٩٩٩هـ أخذوا في اختراق الصحراء المغربية الجنوبية متجهين نحو لكنا وان فتيندوف وتغازي فكارابار على نهر النيجر...».

فإذا كانت هذه هي جذور الأطماع التوسعية للمملكة المغربية كما تناولها الأستاذ عبد الكريم كريم، والذي بدون شك لم يكتب ما كتب إلا لتمجيد وقائع التاريخ المغربي، ولم يكن وارداً في ذهنه إضعاف حجة دولته اليوم، فلنحاول أن نتمعن في بعض المصطلحات التي وردت في هذا النص وتكررت في

كل الفقرات المقتبسة منه، فمثلاً مصطلحات: استغلال، سياسية توسعية، احتلال وأطماع توسعية كلها كلمات ومفاهيم تعبر عن حقائق تاريخية بنيت عليها سياسة أحمد المنصور في علاقته بجيرانه في الجنوب، ذلك أن هذه المفاهيم لا يمكن أن تمارس إلا على الغير أو في مواجهته، وهذا ما فعله أحمد المنصور علمياً حين فكر في التوسع جنوباً قبل احتلاله لـ (توات وتيكورارين) الواقعتين حالياً في التراب الجزائري، كنقاط ارتكاز أو قواعد متقدمة نحو السودان، وبطبيعة الحال لو كانت توات وتيكورارين مغربيتين كما أشار الكاتب فلماذا يضطر المغرب إلى احتلالهما بـ القوة العسكرية.

أما تسمية «الصحراء المغربية» تارة جنوبية وأخرى جنوبية شرقية، فهذا تعويم للتسميات، ومع ذلك فإن النص يعطي مدلولاً يعبر عن الحقيقة خاصة إذا ما ربطناه مع واقع اليوم الذي تحتل فيه المملكة المغربية أجزاء من أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بدعوى حقوق الإمبراطورية التاريخية...الخ.

فبحسب المؤلف ذاته، أكد مستشاروا أحمد المنصور استحالة تحقيق الحلم التوسعي لسببين:

الأول: صعوبة اجتياز الصحراء وخوفهم منها لجهلهم بها، وهذا معناه استبعاد وجود أية رابطة بين المملكة والصحراء القاحلة، حسب تعبيرهم.

والثاني: عدم قدرة الدولة المغربية التي سبقت المنصور على تجاوز وادي درعة، رغم قوتها وامتداد سلطانها.

كما أن الطريق التي سلكتها الحملة (طريق جودر) بعد أن ودعها حاجب السلطان عند منتهى العمران بوادي درعة، اتجهت إلى لكتاوة فتندوف (أراض جزائرية) ثم تغازي، فكاربارا (مناطق مالية).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما علاقة هذه المناطق بالصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) التي تبعد تندوف عن حدودها بـ٩٠ كلم شرقاً؟.

وبطبيعة الحال، فهذا ما لم نجد له الإجابة عليه في الوثائق المغربية قديمها وحديثها، مما يدل على أن صحاريهم «المزعومة» غير محددة تاريخياً وجغرافياً حتى لدى المغاربة أنفسهم، فمرة نجدها مناطق سوس، ومرة وادي درعة، وأخرى توات وتيكورارين وأحياناً نجدها في تغازي وأخرى في موريتانيا وتندو .

فهل يعود السبب في هذا الحل والترحال إلى جهل أو تجاهل للتاريخ والجغرافيا؟ أم هي إرادة في التوسع؟ أو هو هيام وافتنان بالصحاري؟!!.

لقد استغل النظام المغربي الحالي مصطلح «الصحراء المغربية» ذات الحدود المتناهية وأوهم الرأي العام المحلي والدولي، لتبرير غزو أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إن من بين منظري فلسفة التوسع في القرن العشرين، زعيم حزب الإستقلال المغربي علال الفاسي، الذي قال في خطابه في طنجة بتاريخ ١٨يونيو/حزيران/١٩٥٦: «إن الوطنين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى يصبح

استقلال كل الأراضي المغربية واقعاً، تعود طنجة نهائياً إلى الوطن، يتم تحرير الصحراء التي لا زالت تخضع لسيطرة أسبانيا، وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا، تعود إلى الإمبراطورية الشريفة من تندوف إلى بشار فتوات والقنادسة وموريتانيا، أيها الأخوة إن المغرب يحد عن الجنوب بنهر السينغال...».

وقد تبنى القصر الملكي وحكومته هذا الطرح التوسعي، من خلال خطب الملك محمد الخامس في سنتي ١٩٥٩و١٩٦٠، والتي قال في إحداها بمنطقة محاميد الغزلان «نعلن رسمياً مواصلتنا لجهودنا لاسترجاع صحرائنا ضمن إطار احترام حقوقنا التاريخية ووفقاً لإرادة سكانها...».

وتعود أسباب انتهاج سياسة التوسع من جديد إلى ظروف داخلية، تمثلت في تنافس محموم على السلطة بين الفرقاء السياسيين في مغرب الإستقلال، فزعيم حزب الإستقلال يريد استعادة نفوذه وسيطرته السياسية على الحزب التي انتزعها منه الزعماء التقدميون وخاصة النشط المهدي بن بركة، كما كانت الأحزاب الأخرى تبحث عن مناصب في الحكومة، أما القصر من جهته فيريد الإحتفاظ لنفسه بالهمينة المطلقة وإضعاف نفوذ المعارضة، فأوجد الفرقاء (القصر والأحزاب) في سياسة التوسع على حساب الجيران ضالتهم المنشودة من خلال رفع شعارات مزايدة ومخادعة هدفها استقطاب الرأي العام المغربي، وهكذا اندفعوا يتسابقون في اتجاه المغالطة والتضليل، بافتراض أهداف وطنية وهمية ومستندين إلى حجج باطلة، ومتلاعبين بالمصطلحات والتسميات

لدغدغة العواطف الوطنية والقومية والإيهام بتحقيق أهداف قومية نبيلة كالتحرير والوحدة الترابية.

وهذه الأهداف «النبيلة» التابعة من مصلحة ذاتية ضيقة، أساسها التنافس الحاد على السلطة، قد أعطت فيما بعد نتائج وخيمة للغاية، حصدت شعوب مغربنا العربي ثمارها بركاً من الدم، سنوات من المآسي وعدم الاستقرار ولا زالت تؤثر حتى الآن على جهودها في التنمية وتعوق بناء ووحدة مغربها العربي الكبير، فالأطماع المغربية لم تستهدف الصحراء الغربية وحدها كبلد مستعمر بقصد تحريره، بل طالت موريتانيا غداة استقلالها ومنعتها من دخول جامعة الدول العربية لمدة ثلاثة عشر سنة، ولن ينسى التاريخ جهود بلدان عديدة بذلت من أجل أن يعدل المغرب عن أطماعه ويحترم ميثاق المنظمة الإفريقية التي هو عضو من مؤسسيها.

ولم تقف الأمور عند مطالبة المغرب بموريتانيا بل شملت مطالبه أراض جزائرية، وعزز هذه المطالب بشن اعتداء مسلح غادر عام ١٩٦٣ ضد الجزائر المستقلة حديثاً فيما عرف بحرب الرمال. وتكر السبحة بعد ذلك حين يجتاح أرضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية

توقعت (إسرائيل) أن تتوج انتصارها العسكري في حرب ١٩٦٧ بانتصار سياسي فتحقق أهدافها من العدوان وتعقد اتفاقية مع العرب وفق الشروط الإسرائيلية. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك أخذت الدول العربية المحيطة (بإسرائيل)، مدعومة ومؤيدة من الدول العربية الأخرى، تسعى إلى توفير عوامل الصمود، وإعادة بناء قواتها المسلحة وتسليحها من جديد. وفي الوقت ذاته لم تغلق الدول العربية الباب في وجه الجهود السياسية الدولية الهادفة إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية.

ولم تتوان (إسرائيل) منذ انتهاء حرب ١٩٦٧ وحتى بداية حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية في آذار ١٩٦٩ عن سعيها المحموم من أجل تحسين مواقعها المحتلة، وإحباط المشروعات العربية لإعادة إنشاء القوات المسلحة وتطويرها وتسليحها استعداداً لجولة حربية أخرى، فكانت تقوم باعتداءات متتالية على الدول العربية المحيطة بها. ومن أهم هذه الإعتداءات والأحداث:

١) معركة «رأس العش» التي حاولت فيها القوات الإسرائيلية احتلال مدينة بور فؤاد، فأرسلت يوم ١٩٦٧/٧/١ مدرعة اصطدمت في موقع رأس العش

قرب بور سعيد بحامية مصرية أصلتها نار حامية، وكبدّتها خسائر فادحة، وردّتها على أعقابها، وجعلت القوات الإسرائيلية تمتنع عن تكرار المحاولة.

٢) محاولة تدمير المنشآت الدفاعية المصرية التي كانت مصر تبنيها على الضفة الغربية للقناة وتُصْلي منها القوات الإسرائيلية نيران المدفعية الثقيلة البعيدة المدى. وقد سخّر الإسرائيليون لهذا الغرض قواتهم الجوية مع مدفعيتهم. لكن القوات المصرية تابعت أعمال التحصين وردّت في الوقت ذاته على اعتداءات العدو.

٣) دخول المدمرة الإسرائيلية «إيلات» المياه الإقليمية المصرية وإغراقها بالصواريخ المصرية. وكان ذلك حدثاً مأسوياً بالنسبة إلى (إسرائيل).

٤) تبادل القصف المدفعي الثقيل على جبهة الإسماعيلية والسويس. وكان الردّ المصري يزداد قوة وتأثيراً بمرور الزمن لأن الأسلحة الجديدة كانت تصل تباعاً إلى الجبهة وتأخذ مواقعها فيها. وقد تميزت الفترة من أيلول ١٩٦٨ حتى آذار ١٩٦٩ بارتفاع النشاط الدفاعي على الجبهة المصرية، ومما زاد في خسائر العدو. وقد بلغ هذا النشاط ذروته في ٩/٨/ ١٩٦٨ حين وجهت ١٥٠ بطارية مدفعية مصرية نيرانها إلى المواقع الإسرائيلية (حوالي ١٠٠٠ قذيفة). وقابلت القوات الإسرائيلية ذلك بقصف مكثف لمدينتي السويس والإسماعيلية، مما أدّى إلى إجلاء ٤٠٠ ألف مواطن مدني مصري عن المنطقة.

٥) بناء (إسرائيل) خط بارليف الدفاعي على طول الضفة الشرقية لقناة السويس وكانت القيادة السياسية المصرية، بالتعاون مع الدول العربية والدول

الصديقة، تتابع جهودها المكثفة للوصول إلى حل سلمي للمشكلة. ولكن الجهود الدبلوماسية الدولية التي بذلها طيلة عام ١٩٦٨ المبعوث الدولي يارنغ أخفقت كما أخفقت محادثات الدول الأربع الكبرى في التوصل إلى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٦٧. واتضحت بجلاء نيات الولايات المتحدة الأمريكية في المضي بسياسة دعم (إسرائيل) عسكرياً واقتصادياً بإعلانها عن صفقات الأسلحة إلى (إسرائيل)، وخاصة طائرات الفانتوم الخمسين بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨.

تابعت (إسرائيل) اعتداءاتها وتعزيز تحصينات خط باريف ، وبالمقابل تزايد نمو القدرات العسكرية المصرية بوصول الأسلحة والمعدات السوفييتية. أمام ذلك كله قررت القيادة المصرية السياسية والعسكرية البدء بتطبيق إستراتيجية عسكرية أكثر إيجابية تتفق مع ظروف توازن القوى القائم وقتئذٍ. وقد عرفت في بادئ الأمر باسم إستراتيجية «الدفاع الوقائي» ثم سميت «حرب الإستنزاف» عندما اتسع نطاقها.

في الساعة ١٧,٤٠ من يوم ١٩٦٩/٣/٨ بدأت المدفعية المصرية تقصف قصفاً عنيفاً وكثيفاً جداً مواقع وتحصينات خط بارليف بكاملها. ولم يتمكن الطيران الإسرائيلي من التدخل إذ سرعان ما خيم الظلام وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في اليوم ذاته بدء مرحلة جديدة من الصراع العربي – الإسرائيلي هي مرحلة الإستنزاف. وقد أوجز الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة الأركان المصرية أهداف هذه المرحلة في التالي:

١) تدمير تحصينات خط بارليف، ومنع الإسرائيليين من إعادة بنائها.

٢) جعل الحياة مستحيلة للقوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة.

٣) زرع الروح الهجومية وإذكاؤها في قلوب الجنود المصريين.

٤) تعويد القوات المصرية على عمليات عبور القناة والعمل خلف الخطوط المعادية.

وهكذا كان يوم ٨ آذار بدء مرحلة ٨٠ يوماً من القصف المستمر المتبادل والعمليات المحدودة، وقد اشتركت فيها جميع أنواع الأسلحة لدى الطرفين.

وفي اليوم التالي من بدء حرب الإستنزاف، وبينما كان الفريق عبد المنعم رياض مع مجموعة من ضباطه قرب الإسماعيلية يراقب سير المعركة، سقطت بعض قنابل المدفعية الإسرائيلية قربه فاستشهد في ساحة المعركة، فتولى الفريق أحمد إسماعيل علي رئاسة هيئة الأركان.

نفّذ المصريون خلال شهري آذار ونيسان ١٩٦٩ رمايات سد مدفعي على طول خط بارليف بشكل شبه مستمر مكّبدين العدو خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، بالإضافة إلى تعرض التحصينات إلى تدمير جزئي. وفي منتصف شهر نيسان طوّر المصريون عملياتهم، إذ قامت وحدات المغاوير بعدة إغارات عبر القناة، وهاجمت تحصينات خط بارليف والدوريات المعادية العاملة بينها وقوافل الإمداد والتموين والقواعد الخلفية الإسرائيلية . مما اضطر القيادة الإسرائيلية إلى

زيادة حجم القوات الموجودة في هذه التحصينات، ونشر لواءين مدرعين، بالإضافة إلى حشد لواء ثالث مدرع كاحتياط قريب، ولواء رابع جاهز لتعزيز المواقع الأمامية المحصنة إذا تعرضت لهجوم مصري.

وعلى الرغم من ذلك قامت وحدة مغاوير مصرية تقدر بقوة سرية كاملة بهجوم مفاجئ ناجح في وضح النهار على وحدة مدرعة إسرائيلية موجودة في مواجهة بور توفيق وكبدت العدو خسائر كبيرة أثارت قلق الحكومة الإسرائيلية فوافقت على اقتراح رئيس الأركان بزج القوات الجوية الإسرائيلية في المعركة.

شعرت القيادة الإسرائيلية أن العمليات العسكرية المصرية، سواء منها القصف المدفعي الفعّال أو العمليات الهجومية المحدودة التي تنفذها وحدات المغاوير المصرية، قد بدأت تؤثر على معنويات جنودها وعلى سكان (إسرائيل) فقررت القيام ببعض العمليات المعاكسة. ففي ليلة ١٩- ٢٠ تموز هاجمت وحدة مغاوير إسرائيلية محملة على زوارق إنزال موقعاً مصرياً للرادار في الجزيرة الخضراء في خليج السويس، وقد تمكنت من مفاجأة عناصر الموقع، ومن تدمير أجهزة الرادار والأسلحة المضادة للطائرات القريبة منه، وعادت إلى قاعدتها بعد أن فقدت ستة قتلى. ومن الجدير بالذكر أن قائد الموقع المصري عندما شعر بعجز رجاله القلائل عن التصدي لقوة الهجوم طلب لاسلكياً من المدفعية المصرية قصف موقعه نفسه لإحباط الهجوم، رغم معرفته أن ذلك قد يؤدي إلى استشهاده.

بعد أن وافقت الحكومة الإسرائيلية على زجّ القوات الجوية في المعركة بدأت الطائرات الإسرائيلية منذ يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بسلسة من الغارات استمرت عشرة أيام متواصلة، مركزة على مرابض المدفعية وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات على الضفة الغربية لقناة السويس. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يستخدم فيها السلاح الجوي الإسرائيلي بكثافة بعد عدوان حزيران. ثم نفذ الإسرائيليون عملية ثانية، إذ أغرق الضفادع البشريون زورقي طربيد مصريَّين في خليج السويس. وفي صباح ٩/٩/ ١٩٦٩ انتقلت قوة إسرائيلية مؤلفة من مئات من الرجال تعزّزها دبابات وناقلات مدرعة سوفيتية تم الاستيلاء عليها خلال عدوان حزيران، انتقلت بزوارق إنزال إلى موقع جنوبي الحفاير، على الشاطئ الغربي لخليج السويس، ومن ثَمَّ تحركت على الطريق الساحلي وتمكنت من مفاجأة وتدمير عدد من مواقع الرادار المصرية المحضرة وقواعد الصواريخ الخالية بالإضافة إلى عدد من عربات النقل. وكانت الطائرات الإسرائيلية في الوقت نفسه تشترك في هذه العملية فتقصف الحفاير والمواقع المصرية في رأس زعفرانة وحولها، بالإضافة إلى القوافل المتحركة من مدينة السويس وإليها، على أثر ذلك أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تعليماته بإعفاء الفريق أحمد إسماعيل علي من منصبه.

تتابعت وكثرت عمليات العبور المصرية من مختلف قطاعات الجبهة، وكانت عمليتان أو ثلاث تتم أحياناً في ليلة واحدة. وازدادت جرأةُ أهدافها وعمقُ مسافاتها حتى بلغت أحياناً نحو خمسة كليومترات شرقي القناة. هذا بالإضافة إلى

تعدد نوعية القوات المشتركة فيها وتعاظم حجمها من وحدة صغيرة إلى سرية ثم إلى سريتين. ففي يوم ١٩٦٩/١١/٦ احتل المصريون بقوى سريتين رأس جسر عبر الضفة الشرقية للقناة في منطقة البلاح ومكثوا ٢٤ساعة.

قامت عمليات القوات الإسرائيلية، في إطار الردّ على هذه العمليات، بعدة عمليات انتقامية كان أخطرها العملية التي تمت ليلة ١٩٦٩/١١/٢٦ قرب رأس غارب، إذ نجحت الوحدة المغيرة بنقل جهاز رادار مصري إلى سيناء المحتلة بالحوامات الضخمة. وفي ١٩٧٠ /١/٢٢ هاجمت قوة من المظليين الإسرائيليين جزيرة شدوان الواقعة عند مدخل خليج السويس على بعد ٢٠ كم جنوبي غرب شرم الشيخ مستخدمة الحوامات في النزول على القسم المرتفع شمالي الجزيرة، بعد أن مهّد لها بقصف جوي كثيف لمواقع الحامية الصغيرة المدافعة عنها ، ودار قتال عنيف جنوبي الجزيرة حيث تتمركز الوحدة المصرية حول المنارة ومحطة الرادار البحري، واستخدمت في القتال الأسلحة الفردية والسلاح الأبيض والقنابل اليدوية. وقد تكبد الطرفان خسائر كبيرة.

لم تكتف القيادة المصرية بعمليات القصف المدفعي وعبور الوحدات الخاصة ووحدات المشاة لقناة السويس ومهاجمة القوات الإسرائيلية داخل مواقعها المحصنة، بل قامت بتنفيذ عمليات كثيرة ناجحة وجريئة في عمق سيناء المحتلة ضد أهداف معادية مختلفة. فقد هاجمت وحدة من المظليين المصريين محمولة بالحوامات قبيل فجر يوم ١٩٦٩/٩/٢٨ مركزاً إدارياً للعدو في منطقة مصفق الواقعة على مسافة ٨٥ كم من قناة السويس على طريق سيناء الشمالي الممتد من القنطرة إلى العريش ورفح.

كما قامت قوة أخرى من المغـاوير البحريـين بمهاجمة المواقـع الإسـرائيلية في منطقـة رأس مطارقـة – رأس ملعـب علـى السـاحل الشـرقي لخليـج السـويس بالصواريخ، وتعرّض ميناء إيلات الإسرائيلي لعدة هجمـات مصريـة قـامت بهـا وحدات الضفادع البشرية التي نقلت إلى هناك بالحوامات وتمكنـت مـن إغـراق بعض السفن الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه كانت تشكيلات فدائية خاصة تعمـل بشـكل دائـم داخـل سيناء المحتلة، وعرفـت باسـم «منظمـة سيناء العربيـة» وكـانت تغـزو القوافـل، وتـزرع الألغـام، وتهـاجم بعـض مراكـز القيـادة بنـيران الهاونـات وصواريـخ الكاتيوشا.

وقفت القيادة الإسرائيلية عـاجزة عـن إيقـاف عمليـات الإسـتنزاف المصريـة بالطرق التقليدية فقررت دفع القـوات الجويـة للعمـل بشـكل هجومـي مباشـر. وبدأت أول العمليات الجوية المنظمة يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بغارة على بور سـعيد استهدفت بطارية صواريخ «سام٢» مضـادة للطـائرات وغيرهـا مـن الأهـداف. وقد خسرت (إسـرائيل) في هـذه الغـارة إحـدى طائراتهـا. ثـم توالـت الغـارات الجوية المعادية على الجبهـة المصريـة، وخاصـة علـى مواقـع بطاريـات الصـواريخ والمدافع المضادة للطائرات ومحطات الرادار. فردّ الطيران المصري بقصف قواعد صواريخ «هوك» الإسرائيلية المضادة للطائرات وغيرها من مواقـع العـدو. وقـد وصلت هذه الغارات حتى العريش، واشتركت في بعض الغارات أربعـون طـائرة من أنواع مختلفة.

دارت طوال أشهر تموز وآب وأيلول ١٩٦٩ معارك جوية كثيرة. وكلما دمرت الطائرات الإسرائيلية قاعدة صاروخية أسرع المصريون إلى تركيب غيرها. فبدا واضحاً للإسرائيليين أن غاراتهم المركزة على الجبهة لم تضعف إرادة القيادة المصرية من الاستمرار في خوض معارك حرب الاستنزاف، لذلك بدأوا يفكرون بنقل عملياتهم إلى عمق مصر وإلى الأهداف المدنية، خاصة بعد وصول طائرات الفانتوم الأمريكية المتطورة. وقد نفذوا ذلك في شهر كانون الثاني عام ١٩٧٠ حين قامت القوات الجوية الإسرائيلية بسلسلة من الغارات في عمق الأراضي المصرية ضد أهداف مدنية وعسكرية، فهاجمت في اليوم السابع من الشهر نفسه مستودعات القوات الجوية المصرية قرب أنشاص وحلوان، ولكنها فشلت في تحقيق أية إصابة جدية لهذه المستودعات. وفي ١٩٧٠/٢/١٢ صعّد الإسرائيليون الموقف بقصفهم مصنع الحديد والصلب في أبو زعبل أثناء عملية تبادل مجموعات العمل في الساعة الثامنة صباحاً، وقد أدى ذلك إلى استشهاد ٧٠ عاملاً مدنياً وجرح الكثيرين. وبعد بضعة أيام ،وبينما كانت أصوات الاستنكار ترتفع ضدّ الغارات على العمال المدنيين خلافاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم جواز التعرض للأهداف المدنية والسكان العزّل، شنت الطائرات الإسرائيلية غارة وحشية على مدرسة بحر البقر الابتدائية مسببة ضحايا كثيرين من الأطفال الأبرياء. ولم تجد (إسرائيل) عذراً لتبرير هذا العمل الوحشي سوى الادعاء بأن ذلك قد تم نتيجة خطأ ارتكبه الطيار.

إلى جانب سعي (إسرائيل) لإضعاف الروح المعنوية للشعب المصري وقيادته ظلّ هدف الغارات الجوية الإسرائيلية الأساسي تدمير قواعد صواريخ سام ٢

المضادّة للطائرات، وفي تلك الأثناء كانت المعدات السوفيتية تصل إلى مصر وفيها الصواريخ المتطورة سام٣ وطائرات الميغ ٢١. فبدأت الطائرات الإسرائيلية المغيرة تسقط الواحدة تلو الأخرى بعد أن نجحت مصر في إقامة شبكة مضادة للطائرات تغطي العمق المصري.

وقعت أخر غارات العمق الإسرائيلية في ١٣/٤/١٩٧٠، ثم ساد الهدوء المنطقة زمناً. وعندما حاولت طائرتا فانتوم إسرائيليتان التوغل في عمق مصر أسقطتا فوراً. وشهد شهر تموز ١٩٧٠ كارثة لسلاح الجو الإسرائيلي، إذ خسر عشرين طائرة. وكان نظام الدفاع الجوي المصري قد تكامل تقريباً، وتكّون من بطاريات الصواريخ سام٢ للارتفاعات العالية، وبطاريات سام٣ للارتفاعات المنخفضة. وتمت حماية هذه القواعد بشبكة واسعة من الرادارات، وبأكثر من ألف مدفع مضاد للطائرات، بنحو ٦٠٠ صاروخ خفيف مضاد للطائرات من نوع سام٧. وضمّ هذا النظام أيضاً حوالي ١٠٠ طائرة ميغ ٢١. وقد نجح المصريون في إقامة قواعد الصواريخ والرادارات في ظروف قاسية جداً تحت القصف المدفعي والجوي المعادي. وقدّموا في سبيل ذلك مئات الضحايا من العسكريين والمدنيين العاملين في إنشاء هذه القواعد.

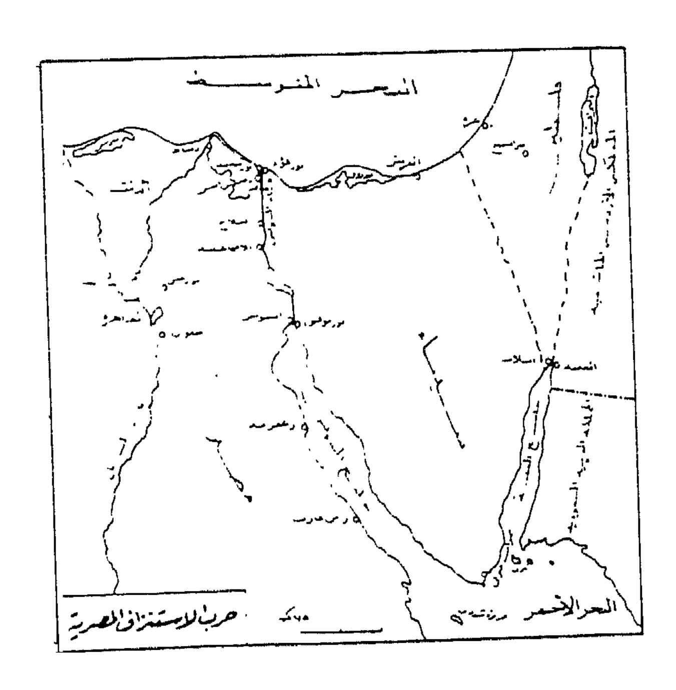
وفي ٨/٨/١٩٧٠ قبلت مصر و(إسرائيل) التوقف عن إطلاق النار نتيجة المساعي التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز. ثم ادّعت إسرائيل أن القوات المصرية خرقت اتفاق وقف إطلاق النار بتقديمها القواعد الصاروخية نحو القناة، ولكنها لم تقم بأي رد فعل عسكري، بل استغلت الموقف للحصول على عدد جديد من الطائرات الأمريكية، وأسرعت إلى زيادة تحصين مواقع خط بارليف.

وهكذا انتهت حرب الاستنزاف المصرية التي استمرت من ١٩٧٠/٣/٨ حتى يوم ١٩٧٠/٨/٧. وتعد أهم المراحل التي سبقت حرب ١٩٧٣.

وقد بلغت معظم أهدافها، ورغم أنها كلفت مصر ثمناً غالياً، إذ فسحت المجال للاختبار العملي لمختلف أنواع الأسلحة التي تلقتها الوحدات المصرية، وعزّزت الروح الهجومية في قلوب المقاتلين المصرين، وكشفت للعالم المقدرة الفعلية للجيش الإسرائيلي «الذي لا يقهر» على حدّ زعم الصهيونيين. وقد تدربت الوحدات المصرية من جهة على عبور القناة والتوغل في سيناء. وأجبرت (إسرائيل)، من جهة أخرى، على الاحتفاظ بعدد أكبر من الرجال في الخدمة، وبالتالي أثرت على قدرتها الاقتصادية، واضطرتها إلى إنفاق المبالغ الطائلة على تحصين وإعادة ترميم خط بارليف.

الناحية الأخرى التي برزت في حرب الاستنزاف هي كونها أولى حروب المنطقة التي لعبت الوسائط الإلكترونية فيها دوراً بارزاً، وشهدت مبارزة حامية بين الوسائل الإلكترونية والوسائل المضادة لها. فقد زوّدت الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات التي قدمتها (إسرائيل) بأجهزة إلكترونية خاصة تنذر الطيار عند انطلاق الصواريخ، وبذلك تتيح له فرصة المناورة والهروب منها، كما زودتها بمعدات أخرى للتشويش على الرادارات الموجّهة للصواريخ. وقد استفادت الولايات المتحدة من المعرفة التي اكتسبتها في فيتنام عن خصائص الصواريخ سام ٢ لاختيار الأجهزة الإلكترونية المضادة المناسبة، مما ساعد (إسرائيل) وأتاح لها الاحتفاظ بسيطرتها الجوية على ساحة المعركة وعمق مصر خلال المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف، وتمكنت من تدمير عدد كبير من قواعد الصواريخ المصرية.

ولما بدأ الاتحاد السوفييتي يزوّد مصر بصواريخ سام ٣ الأكثر فعّالية والقادرة على التعامل مع الطائرات المحلّقة على ارتفاعات منخفضة والمزوّدة بأجهزة توجيه رادرية وإلكترونية متطورة يصعب التشويش عليها رجحت كفة الجانب العربي المصري في هذه الحرب الإلكترونية ، وحدّ من عمل طائرات الفانتوم، وتوقفت غارات العمق بانتظار الحصول على أجهزة إلكترونية أميريكية قادرة على التصدي للصواريخ الجديدة. وبهذا كانت حرب الاستنزاف، عملياً، حقلاً لتجارب الدول الكبرى لاختبار الأسلحة لديها، وتطوير أجهزتها الإلكترونية تبعاً للدروس المستفادة من المعارك الدائرة يومياً ولخصائص الوسائط المتوفرة لدى الطرف الآخر. ولا بد من القول أخيراً إن حرب الاستنزاف كانت مرحلة تدريب واختبار للقوات المصرية وإعدادها للمعركة المقبلة، فكانت الأساس الذي انطلقت منه إلى حرب تشرين.



مشروع الملك حسين للسلام

في الوقت الذي كانت فيه القوات المصرية تخوض حرب الاستنزاف الأولى على جبهة القنال، وقوات المقاومة الفلسطينية تدك معاقل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العمق، أعلن الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الهاشمية، مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم «مشروع النقاط الست» وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٠ /٤/ ١٩٦٩ خطة من ست نقاط حرص على التأكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضاً باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبتفويض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ . وتهدف إلى إقامة سلام «عادل ودائم»على أساس شرط وحيد هو سحب (إسرائيل) «قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى». وتتخلص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية :

١ً) إنهاء حالة الحرب كلياً.

٢ً) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والاعتراف بذلك.

٣ً) الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

٤ً) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥ً) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

٦ً) قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ولم يكد يمضي يومان على إعلان الملك حسين مشروعه حتى رفضته (إسرائيل) على لسان غولدا مائير رئيسة الوزراء عندئذ. ومن ناحية أخرى أصدرت معظم المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسة بياناً مشتركا في ١٩٧٩/٤/١٥ أعلنت فيه رفضها مشروع الملك الخاص بالتفاوض مع (إسرائيل) عن طريق السفير غونار يارنغ وعلى أساس قبول (إسرائيل) بوضوح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهذه المنظمات هي : قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة التابعة لطلائع حرب التحرير الشعبية.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض المصادر المطلعة إلى ارتياح بريطانيا لمشروع الملك حسين، وبعد إعلان يوسف سالم وزير الخارجية اللبناني عن تأييده للمشروع في ١٩٦٩/٤/١١ ، انضمت سورية على لسان رئيسها الدكتور نور الدين الأتاسي يومئذ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في رفض مشروع الملك االأردني. ولم يصدر عن الدول العربية الأخرى أو غيرها ما يفيد رفضها أو قبولها للمشروع.

مشروع روجرز

في منتصف العام ١٩٦٩، وبينما كانت حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس على أشدها، وبينما كانت أيضاً حركات المقاومة الفلسطينية تتصاعد بسرعة ويشتدّ ساعداها سواء من حيث فاعليتها ضد العدو الإسرائيلي أو من حيث امتدادها الجماهيري العربي. ونتيجة لتخوف الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها تحركت دبلوماسيتها، ولا سيما بعد أن أخذت حرب الاستنزاف بعداً جديداً حين بدأت (إسرائيل) تضرب أعماق مصر بطائراتها دون أن يتمكّن الجانب العربي من الردّ بالأسلوب ذاته.

جاء تحرك الدبلوماسية الأمريكية بعد نداء الرئيس جمال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في ١٩٧٠/٥/١ بمناسبة عيد العمال وقال فيه: "أتوجه من هنا بالنداء إلى الرئيس ريتشاد نيكسون.... أريد أن أقول إنْ كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة." ولعلّ من أبرز العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى التحرك:

١) توطدّ العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين مصر والاتحاد السوفيتي، ولا سيما في مطلع عام ١٩٧٠ بعد الزيادة السرية التي قام بها

الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو. وقد خشيت الولايات المتحدة من زيارة توطد هذه العلاقات في غياب حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.

٢) تورّط الولايات المتحدة في قتاله في فيتنام واتساع رقعة الحرب ورغبتها في عدم فتح جبهة أخرى أو الانشغال في شؤون حرب محلية في الشرق الأوسط لا تستطيع إلاّ التدخل فيها بشكل من الأشكال حفاظاً على أمن الكيان الصهيوني.

عرضت الإدارة الأمريكية مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في رسائل بعث بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن و(إسرائيل). وقد أعلن الوزير الأمريكي – الذي اقترن المشروع باسمه وعرف بمبادرة روجرز – يوم ١٩٧٠/٦/٢٥ أن حكومته أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية (وإسرائيل) على وقف إطلاق النار والبدء بمباحثات تحت إشراف الدكتور غونار يارينغ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن٢٤٢.

تضمنت مبادرة روجرز الخطوط الرئيسية الآتية:

١) دعوة الفرقاء (مصر والأردن وإسرائيل) إلى العمل تحت إشراف يارينغ لإيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار ٢٤٢.

٢) العودة إلى وقف إطلاق النار لمدة محددة تبدأ، على أقل تعديل، من ٧/١ حتى ١٩٧٠/١٠/١.

٣) إعلان الفرقاء استعدادهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه وموافقتهم على تعيين ممثلين إلى مباحثات تُعقد تحت إشراف يارنغ في المكان والزمان اللذين يحددهما.

٤) الغاية من هذه المباحثات التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء قائم على أساس:

(١) اعتراف متبادل بين كل من مصر والأردن من جهة، و(إسرائيل) من جهة أخرى، بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي.

(٢) انسحاب (إسرائيل) من أراض احتلت في عام ١٩٦٧ عملاً بما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وافقت مصر على المبادرة يوم ١٩٧٠/٧/٢٣، والأردن يوم ٢٦ من الشهر ذاته، و(إسرائيل) يوم ١٩٧٠/٨/٦. وأكّدت واشنطن يوم ١٩٧٠/٨/٧ علمها بموافقة الأطراف الثلاثة على مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً.

تضمن اتفاق وقف إطلاق النار بين مصر و(إسرائيل) الأحكام الآتية:

١) وقف إطلاق النار وأعمال التوغّل بدءاً من يوم ١٩٧٠/٨/٧.

٢) الامتناع عن تغيير الوضع العسكري الحالي داخل المناطق الممتدة ٥٠ كم على كل جانب من جانبي خط وقف إطلاق النار.

٣) لا يدخل أو يُقيم أي من الطرفين منشآت عسكرية جديدة في هذه المناطق.

٤) حق كل طرف في الاستعانة بوسائله الخاصة - وفيها الطائرات المقاتلة على أن تبقى بعيدة عن خط وقف إطلاق النار مسافة ١٠ كم على الأقل - للتحقق من تنفيذ أحكام الإتفاق.

٥) الإلتزام بمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ بشان معاملة أسرى الحرب.

بداية الشرخ العربي

أحدث قبول مصر والأردن مبادرة روجرز انشقاقاً في الصف العربي. وبالرغم من مساعي مصر للتخفيف من حدة الأثر الذي تركه قبولها فقد فسّر الرئيس جمال عبد الناصر موقفه بقوله لوفد سوداني زاره في شهر آب ١٩٧٠ إن المبادرة الأمريكية لا تمثّل إلا دعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ "الذي تريد إسرائيل أن تنساه، وحاولت أمريكا أن تنساه..... إن أمريكا تحرّكت تحت ضغط، ونحن نريد أن نمسكها في هذا الموقف، ولا نريد أن تفلت منه، إن إسرائيل سوف تقاوم الإنسحاب من الأراضي المحتلة بكل ما في وسعها. وأمريكا وحدها تستطيع أن تضغط عليها في هذا الاتجاه...لقد قَبِلْتُ عارفاً مُقَدّماً أن فرصة وصول المقترحات الأمريكية إلى نتيجة محققة هي فرصة ضئيلة... إن فرصة النجاح أمام المقترحات الأمريكية هي نصف في المائة". وقال إن الهدف هو "كشف آخر أوراق الإمبريالية الأمريكية وفضحها أمام الرأي العام".

موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته يوم ١٩٧٠/٧/٢٥ المبادرة الأمريكية. واستعرضت في بيانها المراحل التي مرّت فيها قضية فلسطين، ولا سيما في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم حيث خرجت الحكومات العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ بمقرارات «تنطوي في مفهومها الأساسي على التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين، تحت شعار ما يسمى بأسلوب العمل السياسي لإزالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٦٧. متجاهلة إزالة آثار العدوان الصهيوني في سنة ١٩٤٨... ليتمّ بعد ذلك الموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يصفّي القضية الفلسطينية وينطوي على الاعتراف بإسرائيل، وللانتقال إلى المزيد من التنازلات بالموافقة على ما يسمّى المبادرة الأمريكية التي يتضمّنها خطاب روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى وزراء خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل».

وجدت المنظمة في قبول المبادرة الأمريكية اعترافاً (بإسرائيل) وتراجعاً عن الإلتزام العربي في مؤتمر الخرطوم بعدم التفاوض مع (إسرائيل) وتنازلاً نهائياً عن حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين. إذ إن الإنسحاب من أراض احتلت خلال حرب ١٩٦٧ يعني عدم انسحاب (إسرائيل) الكامل، أي عدم الإنسحاب بشكل خاص من القدس والجولان وأجزاء عربية أخرى. وأما إعادة وقف إطلاق النار فيعني حظر نشاط العمل الفدائي، وتبعاً لذلك، الإصطدام مع حركة المقاومة الفلسطينية. وأعلنت المنظمة في ختام بيانها «رفض الشعب الفلسطيني لقرار مجلس الأمن وكل صيغ تنفيذه، ومنها مشروع روجرز».

صدرت في سورية والعراق بيانات وتصريحات وتعليقات لا تختلف في مضمونها عن بيان منظمة التحرير الفلسطينية. وقد رفضت جميعها القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز المنبثقة عنه. وصرّح مسؤولون في المملكة المغربية والجمهورية العربية اليمنية بتأييدهم للحلول السلمية التي تحقّق الإنسحاب من الأراضي المحتلة وتضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأما مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجزائر فقد أصدرا بياناً أكدا فيه «أن مواصلة الكفاح المسلح ما زالت هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل يطابق أمال ياالجماهير العربية.. وستقف الجزائر دوماً إلى جانب المقاومة الفلسطينية».

عندما طرح الوزير الأمريكي مبادرته نصحت الولايات المتحدة (إسرائيل) بألا تكون الأولى التي ترفض المبادرة. غير أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن ناقشت المشروع الأمريكي قررت – بادئ ذي بدء ومن أجل المساومة والابتزاز – رفضه وأرسلت ردّها إلى واشنطن. ولم ينشر الرد لسببين: أولهما أن (إسرائيل) لم تشأ أن تسبب مصاعب للرئيس الأمريكي، وثانيهما أن واشنطن كانت تنتظر رد مصر.

بعد أن تلقت واشنطن رد (إسرائيل) السلبي بادرت إلى طمأنة حكومتها بأن الإدارة الأمريكية ستزودّ (إسرائيل) بأنواع من الأسلحة الدفاعية وبمساعدات مالية، وألمحت إلى احتمال اشتراك قوات أمريكية في قوة حفظ السلام التي سترسل إلى المناطق المجردّة من السلاح عندما ترسم الحدود التي سيتم الإتفاق عليها. وجاء ذلك في رسالة من الرئيس الأمريكي نيكسون إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدمائير.

وتجاه هذه التعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة بعد أن أعلنت مصر والأردن قبولهما للمبادرة الأمريكية عادت حكومة (إسرائيل) إلى دراسة المبادرة

مرة ثانية فقررت الاستجابة لمشروع روجرز. وتضمّن الرد الإسرائيلي عدة نقاط أهمها:

١) الإشارة إلى رسالة الرئيس نيكسون والإستناد إلى فحواها.

٢) الموافقة على تعيين مندوب للاشتراك في محادثات مع مصر أو الأردن تجري تحت إشراف الدكتور يارنغ.

٣) إن المحادثات ستجري في نطاق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي تضمن:

١) الالتزام المتبادل بوضع حد لجميع المطالب، ولأوضاع الحرب، والاعتراف المتبادل والإستقلال السياسي.

٢) إنسحاب قوات (إسرائيل) المسلّحة من أراض احتلت في نزاع ١٩٦٧.

٤) اشتراك (إسرائيل) في هذه المباحثات بدون شروط مسبقة تقدمها الأطراف الأخرى.

بعد أن تلقت واشنطن رد (إسرائيل) أخذت أجهزة الإعلام الصهيونية تتحدث عن خرق مصر لوقف إطلاق النار وادّعت أن القيادة المصرية قامت بتقديم عدد من بطاريات الصواريخ أرض – جو باتجاه القناة على بعد يراوح بين ٢٠ و٣٠م من مجرى الماء ونصبتها في منطقة تقع بين طريق السويس – القاهرة في الجنوب وطريق الإسماعيلية – الدلتا في الشمال.

وعلى أثر ذلك برز ما سمي «قضية الصواريخ» التي حظيت بنصيب كبير من الترويج والدعاية من جانب (إسرائيل) وأعوانها. وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة العمل لإعادة بطاريات الصواريخ إلى أمكنتها التي كانت فيها قبل وقف

إطلاق النـار. وشـدّدت (إسرائيل) موقفهـا حـين ادّعـت في منتصـف شـهر آب ١٩٧٠ أن القيادة المصرية دفعت بطاريات صواريخ أخرى إلى قرب ضفّة القناة.

وكانت هذه المواقف الإسرائيلية المتتالية تمهيداً لإغـلاق الطريق أمـام يـارنغ. ولذلـك قـررت الحكومـة الإسـرائيلية يـوم ١٩٧٠/٩/٦ عـدم الاشـتراك في المباحثات مـع الدكتـور يـارنغ مـا دامـت اتفاقيـة وقـف إطـلاق النـار لم تتحقـق بأكملهـا، بمـا في ذلـك تجميـد الوضـع العسـكري". وقـد اشـترطت (إسـرائيل) لعودتها إلى مباحثات يـارنغ إعـادة الوضـع في جبهـة القتـال إلى مـا كـان عليـه. وبذلك تعذّر على يارنغ أن يتابع مهمته.

لم تكن قضية الصواريخ التي خلقتها الدعايـة الإسـرائيلية والصهيونيـة سـوى ذريعة تتوسّل بها (إسرائيل) للتهرّب من أي التزام بشأن الإنسحاب من «أراض احتلت في نزاع ١٩٦٧»، لأنها تريد الاحتفاظ بالأراضي المحتلـة كلهـا وتحـاول إخلاءها من سكانها العرب الأصليين وتهويدها. ولهذا فإنها لم تشأ أن تلتزم بأي أمر يعرقل تحقيق خطتها في الإحتلال والتوسع والسيطرة.

وفي الوقـت الـذي اتخـذت الحكومـة الإسـرائيلية هـذا الموقـف كـان المشـرق العربي يشهد تطورات كبيرة. ففي شهر أيلول ١٩٧٠ وقعت أحداث جسام في الأردن غادرت على أثرها فصائل المقاومة الفلسطينية الأراضي الأردنيـة، وتـوفي الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد ترك هذان الحدثان أثرهما في الوضع السياسي في المنطقة العربيـة كلهـا. وقد توقّف يارنغ عن متابعة مهمته ولم تعد الظروف تسمح بمتابعة السعي لتنفيـذ مبادرة روجرز، ولم يبق من المبادرة سوى وقف إطلاق النار الذي جدد ٩٠ يومـاً اخرى ثم استمر بعد ذلك دون تحديد موعد لنهايته.

أيلول الأسود

يمكن القول بأن أيلـول الأسـود لم يكـن أسـود علـى الشـارع الفلسـطيني أو الأردني فقط، بل امتد سواده ليشمل كافة الساحة العربية، وليتوج أخيراً بأكـبر ظاهرة حزن عرفتها الأمة العربية، وهي حادثة وفاة عبد الناصر.

وقد ذكرنا أن حالـة مـن الشـرخ العربـي ظهـرت بوادرهـا إثـر موافقـة عبـد الناصر على مشروع رورجز. ونظراً إلى أن المقاومة الفلسـطينية كـانت المتنفس النضالي الوحيد الذي لا تحده قيود ولا أنظمة ولا قوانين، فقد كـانت تسـتقطب في كل يوم المزيـد مـن الأنصـار علـى السـاحة العربيـة، لدرجـة كـادت فيهـا أن تسحب بساط الزعامة من تحت قدمي عبد النـاصر بعـد موافقتـه علـى مشـروع روجرز، حيث تظاهر في عمان حوالي عشرة آلاف مقاتل فلسطيني ينددون بعبد الناصر ويدعون إلى إسقاطه. وكانت هذه الظاهرة بدورها الأولى من نوعها.

وإتماماً لعملية إثبات الوجود الفلسطيني على ساحة الزعامة العربيـة، وسـحباً لأوراق اللعب من يد كل مـن عبـد النـاصر وحسـين صـاحب مشـروع السـلام السالف الذكـر، قـامت الجبهـة الشـعبية لتحرير فلسـطين بأكـبر عمليـة فدائيـة استعراضية في آن معاً، حيث اختطفـت في يـوم واحـد أربـع طـائرات وأرغمتهـا على الهبوط مجتمعة فيما أسمته بمطار الثورة في مدينة الزرقاء الأردنية. وقد كانت

هذه العملية هي المقدمة المباشرة والمعلنة لأحداث أيلول الدموية. وفيما يلي وصفاً لأحداث تلك المأساة على لسان كبار السياسيين في تلك الفترة.

ففي برقية رفعها آنذاك ياسر عرفات إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي كان قد انعقد في القاهرة خصيصاً لدراسة الموقف المؤلم في الأردن وصف فيها صورة ما يجري على النحو التالي:

عمان تحترق لليوم السادس، والآلاف من شعبنا تحت الأنقاض تعفنت جثثهم. عشرات الآلاف من البيوت هدمت، مئات الآلاف من شعبنا في الشوارع والمساجد شردت بلا مأوى، قتلانا في الساحات تناثرت جثثهم، الجوع والعطش يفتك بالباقي من أطفالنا ونسائنا والشيوخ. ومدافعهم ودباباتهم لا تزال تقصف وتدمر، رغم كل عهودهم لكم. إنها مجزرة لم يشهدها التاريخ. لقد حاولنا باستمرار أن نجنب بلدنا هذه المذبحة، وحاولنا أكثر من مرة أن نقيم اتفاقاً، ولكن في كل مرة كانوا يغدرون، ولجانكم التي أرسلتموها تعرف كل التفاصيل، لم نعد نثق بأحد منهم ولا بشرفهم. إصرارهم على الإبادة لشعبنا مستمر، وتآمرهم أصبح واضحاً ومكشوفاً بالوثائق، وبعد أن فشلوا في أن يدمروا كل شعبنا أصبح الإنزال الأمريكي بترتيبهم مسألة ساعات.

بحر من الدم، وعشرون ألفا من شعبنا بين شهيد وجريح يفصل بيننا وبينهم، من بين قتلانا من بين الركام، من بين أنقاض شعبنا الصابر الصامد أخاطبكم. كان بودنا أن نكون معكم لنضع لقب المجرم في موضعه، ولكن واقعنا الآن يفرض علينا البقاء بين أهلنا نواجه مصيرنا معاً. أنا عاجز أن أصف لكم صورة المأساة كما نعيشها هنا. لذا أدعوكم باسم هذه الشعب أن تنتقلوا بمؤتمركم إلى

عمان فوراً، لتروا بأنفسكم حجم الجريمة وبشاعة المجزرة، وحتى تحس جماهير شعبنا أن هناك بعضا من أمتهم، وبعد ستة أيام، قد جاءوا ليتحملوا مسؤوليتهم أمام ا لله والتاريخ.

الوفد العربي:

ونتيجة لتتابع الأحداث بشكل مرعب فقد قرر تجمع الملوك والرؤساء في القاهرة بعد ظهر الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) إرسال وفد من قبلهم إلى عمان للعمل لوقف إطلاق النار. وقد تشكل الوفد من اللواء جعفر النميري، والسيد الباهي الأدغم رئيس مجلس الوزراء التونسي، والشيخ سعد العبد ا لله السالم الصباح وزير الدفاع الكويتي، والفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.



جمال عبد الناصر

وقام الوفد بمحاولات حثيثة لوقف إطلاق النار باءت جميعها بالفشل فعاد إلى القاهرة وقدم تقريره المأساوي إلى المؤتمر المنعقد هناك. وما أن اطلع عبد الناصر على كامل التقرير حتى بعث برقية إلى الملك حسين جاء فيها:

جلالة الملك حسين بن طلال:

بأسم رؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة يؤسفني أن أبلغكم قلقنا الشديد بعد التقرير الذي استمعنا إليه من الأخ الرئيس جعفر النميري وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا الذين عادوا من عمان الليلة.

إن التقرير الذي استمعنا إليه منهم جميعاً يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك عدة حقائق:

١- إن هناك إصراراً من جانب السلطة الأردنية على مواصلة إطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت.

٢- إن كل الوعود التي قطعت لنا أهدرت إهداراً كاملاً وافرغت من أي قيمة حقيقية لها.

٣- إن هناك مخططاً لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير ذلك.

٤- إن هناك مذبحة مروعة تجري في الأردن منافية لكل القيم العربية والإنسانية.

٥- إن وفد الرؤساء الذي عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لمراوغات لم يكن يجب أن يتعرض لها.

إزاء ذلك كله فإننا اتفقنا الآن على أن يعقد الأخ الرئيس النميري مؤتمراً صحافياً يذيع فيه باسمه وباسم كامل أعضاء اللجنة التي تشاركه في مهمته تفاصيل تقريره إلينا.

إننا نشعر بحزن شديد أن تصل الأمور بيننا إلى هذا الحد، ولكن ما يجري الآن لا يترك لنا مجالاً لغيره، فالحق أحق أن يقال، وستبقى أمتنا دائماً أكبر من كل شر وأقوى من كل تدبير.

وعلى الفور أرسل الملك حسين إلى عبد الناصر ببرقية جوابية نقتطف منها الآتي:


الملك حسين

أؤكد لكم أن القوات المسلحة الأردنية احترمت وستحترم وقف إطلاق النار على الرغم من الإستفزازت المستمرة التي لا تطاق. لقد تعرضنا أمس وأمس الأول في مقر قيادتنا العام لقذف عنيف متواصل. وقد استطاعت بعثة التوفيق العربية بنفسها أن تكون شاهدة على بعض هذه الهجمات.

ومنذ ثلاثة أيام وقواتنا المرابطة حول اربد والرمثا، بانتظار تطبيق الإتفاق الذي عقد مع زعماء المقاومة الذين وقعوا بأيدي القوات الملكية، هذا الإتفاق الذي أمكن تحقيقه بفضل جهود الملوك ورؤساء الدول العربية، وجوابنا الإيجابي على ندائهم. إننا نجهل إلى الآن عواقب احتلال القوات السورية لهاتين المدينتين. ولقد كنا نحب لو أن اخوتنا الملوك والرؤساء نددوا بهذا العدوان. .... الحالة

عادت إلى الهدوء من جديد في عمان وأن الحياة بدأت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي غير أن بعض العناصر المسلحة المتفرقة في مختلف الأماكن، ما زالت تحاول منع إعادة النظام والأمن.

إننا نبذل أقصى الجهد لتصفية آثار العصيان وتضميد الجراح. وبعد بضع ساعات ستتولى حكومة جديدة شؤون البلاد التي ستدخل في مرحلة جديدة من وجودها.

المؤتمر الصحفي:

في أول لقاء صحفي عقده اللواء جعفر النميري رئيس مجلس الثورة السوداني كشف على الملأ الحقائق التي رآها في عمان، وقد ابتدأ حديثه قائلاً:

أيها الأصدقاء والأخوة الأعزاء:

قدمت أثر وصولنا من عمان مساء أمس ونيابة عن الوفد إلى أخوتي الملوك والرؤساء تقريراً مفصلاً يعكس الصورة الحقيقية للوضع في الأردن وما قام به وفدنا هناك. وبعد استماع الأخوة الملوك والرؤساء إلى هذا التقرير قرروا أن أعقد مع أعضاء الوفد هذا المؤتمر الصحفي لأنقل لكم فيه نيابة عنهم تفاصيل هذا التقرير وما أضاف إلى محتوياته السادة الملوك والرؤساء.

لقد شرفت برئاسة الوفد المكون من السادة حسين الشافعي عضو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي العربي، والباهي الأدغم رئيس وزراء تونس،

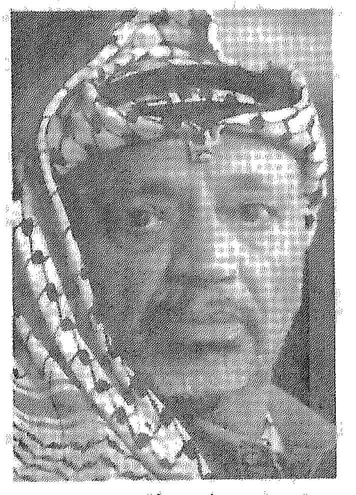
وسعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية الكويتي، والدكتور رشاد فرعون، وقد ألمت به وعكة ولم يحضر هذا المؤتمر، وهو الممثل الشخصي لجلالة الملك فيصل، وفاروق أبو عيسى وزير داخلية السودان، والفريق محمد صادق رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.

وصلت اللجنة إلى عمان في السابعة مساء نفس اليوم، واجتمعت فور وصولها بجلالة الملك حسين. وفي مستهل الإجتماع تحدثت إليه في صلاحيات اللجنة موضحاً له أن الأردن لم يلتزم بما اتفقنا معه عليه بشأن وقف إطلاق النار. وهذا قد حتم علينا العودة العاجلة إلى عمان للتعرف على وجهة نظره. كما ألمحت إليه أن من مهامي وزملائي الإتصال بالسيد أبو عمار وهو ما لم نتمكن منه في زيارتنا الأولى عندما زارت اللجنة عمان بعد مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في أول جلسة له.

بعد ذلك أعطيت الفرصة لزملائي للتحدث عن آرائهم وليدلي كل بما لديه من تعليق، وقد تحدثوا جميعهم فالتقت آراؤنا كلنا في الآتي:

١- إن مؤتمر الملوك والرؤساء ما زال منعقداً في القاهرة ولن تعود اللجنة إلا بنتائج محددة ملزمة للطرفين طمأنة للمؤتمرين ولجماهير الأمة العربية.

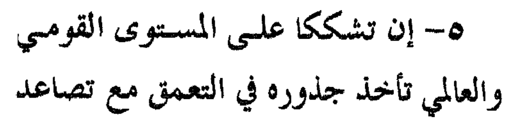
٢- ضرورة إيقاف القتال ولو لفترة محددة من الزمن تمنح فرصة للجميع كي تعرف الحقيقة خاصة وأن الأخبار تقدر عدد الموتى ما بين ١٠و١٥ ألفاً.



ياسر عرفات

٣- إن سلطة الدولة الأردنية على أراضيها أمر لا مجال فيه للتشكك أو المناقشة.

٤- إن القضية ليست قضية دستورية تهم الأردن وحدها ولكنها مسؤولية تاريخية وإنسانية تتعلق بمصير أمة العرب بأسرها.



٥- إن تشككا على المستوى القومي والعالمي تأخذ جذوره في التعمق مع تصاعد الأحداث الدامية في الأردن بأن الاتفاق الذي توصلنا إليه قد تم بإغراء أو ممارسة ضغط على أشخاص أسرى.

٦- إن الاجتماع بالسيد ياسر عرفات ضرورة ملحة تحتمها ظروف المأساة وتجعل من الإتفاق معه اتفاقاً مع الفدائي الحقيقي بعيداً عن المندسين والمشبوه في أمرهم بين صفوف المقاومة.

٧- على الملك حسين أن يذيع بياناً يؤكد فيه التزام القوات الأردنية المسلحة التزاماً تاماً بوقف إطلاق النار على الفور.

وهنا أود أن ألخص وجهة نظر الملك حسين فيما يلي:

١- هنالك عناصر تبغي تدمير هذا البلد وهي ليست فدائية ولكنها مدسوسة على العمل الفدائي والأخبار ترد بتدفق اللواري المحملة بالفدائيين، وأن سوريا والعراق كليهما يشن علينا في اذاعتيهما حملات تحريض متواصلة.

٢- إن المناطق الشمالية من الأردن محتلة خاصة مدينة اربد المدينة الثانية والعمود الفقري للثروة الزراعية للبلاد. وأما مدينة عمان فإنها آمنة تماماً وليس بها سوى جيوب صغيرة نعمل على تمشيطها بغرض إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة.

٣- فيما يخص الإتصال بالسيد ياسر عرفات قال الملك أن هذا ليس من شأنه ولكنه يترك للجنة أن تبذل ما تريده من مساع في هذا السبيل، وأنه لا مانع عنده من أن يسمح بتوجيه الرسالة عن طريق الإذاعة. وذكر بأنه يحمل السيد ياسر عرفات المسؤولية الكاملة في كل ما حدث.

كما ذكر حول ما يتردد من أن هنالك مخاطر تستهدف حياة السيد ياسر عرفات، إن هذه المخاطر واردة.

وختم حديثه في هذا الخصوص بقوله إلى اللجنة:

حاولوا ما تستطيعون بذله من جهود، ولكنني سائر في اتخاذ ما قررته من إجراءات.

وكرر هذه العبارة ثلاث مرات.

اتخذت وأعضاء اللجنة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة مكاناً لاجتماعاتنا مستعينين بأجهزة اللاسلكي والراديو بانتظار رد السيد ياسر عرفات.

جاء رد السيد ياسر عرفات في حوالي الساعة ١١,٣٠ وحدد موعداً للإجتماع الساعة الواحدة صباحاً كما حدد المكان في جبل اللويبدة.

والرسالة التي وجهت إلى الأخ ياسر عرفات هي:

باسمي شخصياً ونيابة عن الوفد الذي وصل إلى عمان هذه الليلة نرجو منكم أن تقترحوا علينا كيف يمكننا الإتصال بكم ومكان وموعد الإجتماع بأي وسيلة متاحة، وبما أن الأمر هام وعاجل أرجو تحقيق ذلك حالاً، أكرر حالاً وشكراً.

وكان رد السيد الأخ ياسر عرفات كالآتي:

سيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميري، سمعت ندائكم الموجه إلينا من إذاعة عمان من أجل لقاء عاجل وفوري يجمعنا. وتلبية لندائكم أرى أن يكون الإجتماع الليلة وفي حدود الواحدة. ونقترح أن تصلوا بسيارتكم عبر الطريق الموصل من فندق كرفان إلى مدرسة عالية إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في جبل اللويبدة سيصلكم مندوب عنا ليرافقكم إلى مكان الإجتماع. لقد أعلنا على جنود الثورة الفلسطينية وقف إطلاق النار وشددنا عليهم. وأرجوا أن تشددوا على الطرف الأخر أن يلتزم بوقف إطلاق النار في جبل اللويبدة. وإلى اللقاء

أخوكم ياسر عرفات

بعد هذا اتصلت بالملك حسين وطلبت منه أن يؤمن لنا سيارات لنقلنا لمكان الاجتماع.

كما طلبت منه أن يؤمن عدم إطلاق النار في منطقة الإجتماع خاصة وأن السيد ياسر عرفات قد طلب ذلك في رسالته لي وأكد أنه من جانبه قد أصدر تعليماته إلى رجاله بعدم إطلاق النار تحت أي ظرف تلك الليلة في منقطة اللويبدة.

تأخر الملك ولم يف بوعده بإرسال العربات ولا المسؤول الكبير في قواته المسلحة الذي طلبت منه أن يكون في رفقتنا حتى الثانية والربع، مما دفعني لتأجيل الموعد مع أبو عمار إلى ما بين الثانية والثانية والنصف بدلاً من الواحدة.

بل فكرنا في إلغاء الموعد حرصاً على حياته بعد ما بلغنا أن نفس منطقة الإجتماع ستكون عرضة للقصف في الخامسة صباحاً.

ولكن وصلت العربات أخيراً وقررنا الذهاب. وصلنا إلى مكان الإجتماع حوالي الثالثة صباحاً. وكنا قبل ذلك بقليل قد تدارسنا كيفية معالجة الموقف مع أبو عمار وتوصلنا إلى ما يلي:

١- نسأله رأيه في وقف إطلاق النار وعن بنود الإتفاقية المتعلقة بهذا الأمر، إن كانت له رغبة في البقاء في الأردن أم المجيء للقاهرة معنا.

٢- إذا تمت الموافقة على وقف إطلاق النار نسعى إلى سحب الجيش والفدائيين من المدينة.

٣- ما يخص الإمدادات المؤنية والغذائية وتكوين لجنة مراقبة للتوزيع.

على ضوء ذلك تحدثنا في بدء لقائنا مع أبو عمار.

وتحدث بعض السادة الآخرين من الأعضاء قبل أن نعطيه الفرصة للحديث.

وعندما حكى أبو عمار كان متأثراً تأثراً بالغاً للنكبة والمأساة.

وألخص ما قاله في الآتي:

١- الغدر فظيع ووحشي. ووصفه بأن هذه موقعة تشبه موقعة كربلاء. وهناك تصفية وإبادة تامة للشعب الفلسطيني إذ أن هناك ٢٥ ألفاً بين قتيل وجريح وليس هناك ٢٥ ألف فدائي.

٢- أخلت السلطات عمان من الأردنيين قبل الضرب ثم حاصروها بثلاث فرق. ويقدر عدد الجنود بـ ٧٤ ألف جندي أغلبهم سحب من خطوط النار إلى عمان.

قال: قصفنا بينما كنت أنت مجتمعاً معه في قصر الحمر، وفي نفس تلك اللحظات قصف بيتي حيث كنت أختبئ.

٣- بعد توقيع الإتفاقية مع اللجنة الخماسية المنبثقة عن الإجتماع الطارئ لجامعة الدول العربية بساعة واحدة أسقطت حكومة الرفاعي، وشكلت الحكومة العسكرية.

٤- كان أول ما طلبته منا حكومته العسكرية (ويعني حكومة الملك العسكرية) أن نسلم السلاح.

وعلق أبو عمار على ذلك أنه في عام ٤٨ سلمنا السلاح، وخدعونا. هذه المرة لن نسلم السلاح وسوف نقاتل من بيت لبيت.

٥- هنالك تخطيط ومؤامرة ولدينا وثائق اليوم بأن الملك قد أحضر لواء جديداً للهجوم على جبل الهاشمي.

٦- قبض على ١٤ ألف شاب من المنازل لأنهم شباب فقط قادرون على حمل السلاح ولكن ليس معهم سلاح.

ثم هتكت أعراض النساء وكسرت المتاجر وسرقت الأموال بواسطة الجيش.

٧- كل ما أطلبه وقف إطلاق القتال لمدة ٤٨ ساعة فقط لأدفن الجثث، ولكنني أراهن أنكم لن تستطيعوا تحقيق هذا لأن المسألة مدبرة ومخططة.

وعلى كل حال قال: أوافق على وقف إطلاق النار وسآمر بهذا وأضمن لكم تنفيذه الفوري التام شريطة أن يفعل هو بالمثل.

واستطرد قائلاً: إن الصليب الأحمر طلب هدنة ٢٤ ساعة وأنا وافقت، والآن أوافق على خروج الجيش والفدائيين من عمان ولكن لا أقبل خروج المليشيا لأن له مليشيا هو أيضاً.

٨- لابد من ضمانات لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار ونقترح أداة لتنفيذ وقف إطلاق النار من جيوش الدول العربية. وفي ظل هذه القوة العربية يتم انسحاب الجيش الأردني والفدائيين من عمان ثم نعيد الوحدة للشعب بقيام حكومة وطنية.

٩- ضحايا الجيش ليسوا أقل من ٥٠٠٠ وخسائره في المعدات بلغت ٩٣ دبابة خلاف العربات والآليات الأخرى.

والجيش معبأ ومشحون بالكراهية ضد الفدائيين.

١٠- الفدائيون يسيطرون على اللواء الشمالي بأكمله وهم قادرون على حرب العصابات. وهذا يعني أن القوات المسلحة الأردنية لا تستطيع أن تفني الفدائيين بل أننا نستطيع أن نقاوم ونقاوم لوقت طويل.

هذا هو ملخص الكلام الذي قاله أبو عمار.

عدنا من لدى أبي عمار في الرابعة والنصف صباحاً وحصلنا على خطاب بالموافقة على وقف إطلاق النار. وهو ذات الاتفاق السابق.

ونسبة لأن أبو عمار لا يستطيع أن ينتقل إلى زملائه من الفدائيين ونسبة لأنه رغب في أن يصحبنا فقد جاء معنا إلى مقرنا.

عندما وصلنا إليه بدأنا نتشاور فيما نفعله. وكانت أصوات الطلقات النارية لم تنقطع منذ الخامسة والنصف صباحاً في عمان لحظة واحدة. وبعد اتفاقنا على خطة عمل كان رأي بعضنا أن لا نقابل الملك حسين لأن الملك حسين لم يوقف إطلاق النار. ولكن بعد مناقشة دامت لوقت قليل استقر رأينا أن نقابل الملك حسين فاتصلت معه تليفونياً في الساعة ٨,٤٥ صباحاً وأخطرته أننا قد أكملنا مهمة لقائنا مع أبو عمار وأننا في طريقنا للإجتماع معه. ثم ذهبنا إلى القصر ووصلنا قصر الحمر في الساعة ٩,١٥، وطلع علينا الملك حسين في الساعة ٩,٤٠، فحدثته عن التدمير الفظيع الذي شهدته وشهده معي زملائي بعينهم والذي أحدثته الدبابات والمدفعية. ودعوته إلى إذاعة بيان بصوته على أن أقرأ أنا بيان الأخ أبو عمار وقلت له إن ما قام به الوفد وخصوصاً كبار السن فيه فجر اليوم من مجهود ومشي بالأرجل في سبيل حقن الدماء يجب تقديره تقديراً كبيراً ويحتم ضرورة التصرف في حكمة وسرعة. وكي نضمن التنفيذ اقترحت أن نضع تحت تصرف الطرفين عدداً من أفراد القوات المسلحة من بعض البلاد العربية. ووافق الملك وتم التشكيل على النحو التالي برئاسة عميد من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة.

فاتفقنا على أن يكون:

٥ ضباط من الجمهورية العربية المتحدة بما فيهم العميد. ٢ برتبة عقيد من السودان.

٢ برتب مختلفة من الكويت.

٢ برتب مختلفة من تونس.

٢ برتب مختلفة من السعودية.

أرجو أن أقرأ لكم ما تم الإتفاق عليه بين الملك حسين وبين الوفد. وقد أذيع هذا من راديو عمان.

وهذا ما قلته أنا:

أيها الأخوة المواطنون،

بعد عودة وفد اجتماع الملوك والرؤساء العرب لعمان للمرة الثانية التقينا بالأخ المناضل ياسر عرفات - أبو عمار رئيس اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وآخرين من أخوته في قيادة المقاومة. وبالنسبة للظروف والملابسات المعروفة لديكم وعدم تمكنه من مخاطبتكم مباشرة من هذا المذياع فقد طلب إلي أن أنقل إليكم النداء المكتوب بخطه وبتوقيعه وهو النداء التالي:

يا جماهير شعبنا العظيم، يا ثوارنا البواسل، حقنا للدماء البريئة وحتى يتمكن المواطنون من دفن شهدائهم وتضميد جراحهم والحصول على مستلزمات الحياة الضرورية من ماء وطعام ودواء لذلك فأنني بصفتي القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية واستجابة مني لنداء وفد اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد حالياً بالقاهرة والوفد الذي حضر إلى عمان برئاسة الأخ المناضل اللواء جعفر محمد النميري، وحتى نفوت على أعداء أمتنا مراميهم الشريرة ومخططاتهم ضد أمتنا، فإنني أوافق على إيقاف إطلاق النار وآمر جميع قوات الثورة الفلسطينية بوقف إطلاق النار فوراً، وإن الثورة الفلسطينية سوف تبقى ملتزمة بهذا القرار إذا التزم الطرف الآخر بذلك.

ياسر عرفات

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

ودي بخط يده وممكن بعدين تعمل منها نسخ واللي عايز يدوه منها.

بعد ذلك تكلم الملك حسين مخاطباً رجال القوات الأردنية المسلحة الباسلة قائلاً:

توكيداً لأمري بوقف إطلاق النار، وبعد أن أكد الأخوة قادة العمل الفدائي الفلسطيني استعدادهم للتقيد بوقف إطلاق النار تقيداً تاماً إثر اجتماعهم بوفد الأخوة القادة العرب، فإنني أكرر أمري للقوات الأردنية المسلحة بوجوب التقيد بوقف إطلاق النار تقيداً فورياً وكاملاً. وفي الوقت ذاته فإن على جميع

المحرضين والضالين والمضللين أن يثوبوا إلى رشدهم وأن يتقوا ا لله في وطنهم وأمتهم وقضيتهم فقد قبلنا بالإتفاقية التي اقترحها علينا بعض الأخوة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية كصيغة نهائية لاجتثاث الأزمة من جذورها بعد أن أقرها معنا أيضاً وفد الأخوة الملوك والرؤساء العرب أثناء زيارتهم الأولى لعمان. وأني أطلب من الجميع التعاون بصدق وإخلاص لإتاحة الفرصة أمام جهودنا المبذولة لإعادة الأمن والنظام والحياة الطبيعية إلى شعبنا العزيز وبلدنا الغالي. والسلام عليكم ورحمة ا لله وبركاته.

واختتمت أنا هذه البيانات بالآتي:

أيها الأخوة المواطنون في الأردن الشقيق:

لقد استمعتم للبيانين الموجهين إليكم من الأخ جلالة الملك حسين والأخ ياسر عرفات بوقف إطلاق النار فوراً حقنا للدماء وصونا لوطننا من الأخطار والمؤامرات الإستعمارية وحماية للثورة الفلسطينية الباسلة. أنا شدكم جميعاً باسم الملوك والرؤساء العرب المجتمعين حالياً بالقاهرة، وباسم امتنا العربية المناضلة والتي نتجه إليكم بقلبها ووجدانها أن تتقيدوا بالوقف الفوري لإطلاق النار تمهيداً لتنفيذ الإتفاق الذي ارتضيناه جميعاً وأعلنته عليكم من قبل، على أن تلتقي الأطراف المعنية لمتابعته.

وفقنا ا لله لما فيه خير أمتنا وا لله المستعان.

بعد ذلك اتفقنا على تكوين لجنة، وهذا حسب اقتراح الملك حسين، تكون لجنة مشتركة بين حكومة الأردن والفدائيين لتنفيذ الإتفاق والنظر في تفاصيله، وقد وافق الوفد على ذلك. كما طلب الملك حسين أن يساعد الوفد في توزيع المؤن والأشياء التي تأتي للأردن على الأهالي. وقد أخطرناه بأن مؤتمر العرب عين لجنة إغاثة للقيام بهذه المهمة.

ثم طلب منه أن يعمل على إطلاق سراح ١٤,٠٠٠ فلسطيني اعتقلوا من منازلهم لأنهم قادرون على حمل السلاح فقط.

فقال أن الجيش يقوم في الوقت الحاضر بفرزهم لأن من بينهم أجانب، ولكنه وعد بإطلاق سراح الفلسطينيين والأردنيين إن وجدوا.

في طريق عودتنا من قصر الحمر إلى مقر سفارة الجمهورية العربية المتحدة، بعد هذا الاجتماع، وبعد إعلان البيانات بالراديو، كان القصف مستمراً والرصاص يدوي في مختلف مناطق عمان وجبالها وبصورة رهيبة، خاصة في أماكن تجمعات الفلسطينيين وفي أحياء الأشرافية وجبل اللوبيدة وحي المصاروة.

كما تم قصف مستشفى الأشرفية ونقل مئات من الأطفال والنساء والعجزة ووضعوا في الطريق، وأحضرت الآليات لسحقهم. كما قاموا بعملية خطف للأطباء والممرضين والممرضات، وهددت حياتهم ما لم يخل الفدائيين والفلسطينيين المنطقة بأسرها.

وظللنا نرقب الموقف ونتابعه حتى الساعة الواحدة والنصف حين صدر بيان عن المشير حلمي المجالي الحاكم العسكري العام يدَّعي فيه أن ما يُسمع من دوي الرصاص والمدفعية ما هو إلى عمليات يقوم بها سلاح المهندسين لتفجير الطلقات العمياء والألغام التي كانت مزروعة في تلك المناطق. فلم يجد أعضاء اللجنة مفراً سوى الإتصال بمقر القيادة العامة ولفت نظرها.

وقد لفت نظرهم إلى ذلك الفريق صادق، ثم تحدث إليهم باسمه مرة ثانية موضحاً لهم أننا قد اسكتنا الضرب من جانب الفدائيين بينما هم يتعرضون لضرب مكثف من القوات المسلحة الأردنية، ويتعرضون للقتل والإبادة الجماعية.

وفي نفس المعنى تحدث إليهم الشيخ سعد العبد ا لله، ثم تحدث إليهم السيد الباهي الأدغم وقال لهم أن ما يجري هذا مخطط إجرامي يقومون بتنفيذه نيابة عن إسرائيل. أنها حرب إبادة للشعب الفلسطيني، وأن اللجنة لا يمكن أن تتحمل مسؤولية كهذه. وكذلك تحدث إليهم الدكتور رشاد فرعون، وبعد ذلك تحدث إليهم السيد فاروق أبو عيسى في نفس المعنى وكان حديثه بتكليف مني ، وطلب منهم أن يبلغوه للملك حسين، كما طلب منهم أن يلغوا على الفور القرار الذي صدر بنقل العقيدين السودانيين ودون استشارتنا إلى منطقة أربد. وكذلك طلب منهم أن يبلغوا الملك حسين أنني بوصفي رئيسا للجنة قررت رفع تقرير عاجل للملوك والرؤساء في القاهرة موضحا لهم الوضع بأسره والخرق المستمر لاتفاقية وقف إطلاق النار من جانب السلطة الأردنية

في وقت لم يجف فيه مداد الحبر الذي كتبت به الاتفاقية، وانهم يواصلون الضرب والتقتيل على العزل والأبرياء دون شفقة أو رحمة، وأن الملك حسين يتحمل وحده المسؤولية الكاملة عن كل هذا.


زيد بن شاكر

وتبع هذه المحادثات من الأعضاء مع القيادة العامة بدقائق ضرب مكثف موجه لمقرنا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة استمر دون انقطاع مما سبب قلقا ويأساً بالغين دفعاني على الفور للإتصال شخصيا بالملك حسين وأبلغته خطورة الموقف والخطر الذي كان يتهدد حياة أفراد اللجنة بل أسمعته دوي الرصاص على التليفون فسكت، وقال أنني سأقوم بالواجب الآن. وبعث إلينا باللواء محمد خليل نائب رئيس الأركان وأحمد طوقان رئيس الديوان وزيد بن شاكر نائب مدير العمليات وزهير مطر مدير الأمن الذين تحدثوا إلى إدارة العمليات العسكرية بالتليفون من مقرنا وطلبوا وقف إطلاق النار فوراً لأنهم قد شاهدوا بأنفسهم ما يجري ولم يستطيعوا دخول السفارة إلا بعد أن غيروا سياراتهم وركبوا سيارة مصفحة.

ومن الأشياء المستغربة أن القصف علينا قد وقف بسرعة خيالية بعد اتصالهم مع مدير العمليات، وهذا يؤكد لنا أنه مخطط قصد به إجبارنا على الرحيل فوراً.

ويؤكد أيضاً أن المزاعم التي كانت تقولها السلطات الأردنية من أن إيقاف ضرب النار يجد صعوبة والصعوبة في توصيل الأوامر والتعليمات إلى الجنود في

المناطق المختلفة وهذا يأخذ وقتا طويلا، هذا أيضا قد أكد لنا أن التعليمات تصل للجنود بسرعة وأن سلكية القيادة جيدة للغاية في الجيش الأردني.

وبعد وقف إطلاق النار علينا بقليل بدأ بصورة أخف، وكنا نسمع دوي الرصاص من جميع نواحي عمان، والدخان يتصاعد من معظم أماكنها.

وفي طريقنا إلى المطار البارحة من السفارة كنا نركب سيارة مصفحة. وأيضا من الأشياء المستغربة أن الجيش أطلق علينا الرصاص على هذه السيارة فقررنا أن نبلغ هذه الحادثة مع الحوادث الأخرى إلى مؤتمر الرؤساء والملوك وقد فعلنا.

غادرنا عمان في السابعة مساء بتوقيتها وسط الإزعاج والضرب المستمر والقصف الشديد من المدفعية والدبابات والمدافع الملكية المختلفة الخفيفة منها والمتوسطة والثقيلة وشاهدنا ونحن في المطار عمليات الإستكشاف المختلفة تسلط على جبل الأشرفية ومخيم الوحدات لتحديد أهداف المدفعية لضربها مرة أخرى وحرقها ودكها.

على كل حال خرجنا من عمان بانطباع جماعي بأن هناك مخططاً كاملاً لإبادة كافة رجال المقاومة الفلسطينية الباسلة وكافة الفلسطينيين الموجودين في عمان، ويجري تنفيذ هذا المخطط بالرغم من كل الوعود والإتفاقات، وليس هنالك أي شيء سوف يوقف تنفيذ هذا المخطط، وخرج الوفد بنتائج على ضوء كل هذه التفاصيل تجعله على يقين بأن ما يجري في الأردن مؤامرة مدبرة وتخطيط مسبق لسحق الشعب الفلسطيني ـ كما قالت ـ وتصفية المقاومة الفلسطينية، وأن السلطة الأردنية كانت وما زالت وستظل تراوغ وتخادع لغرض كسب الوقت حتى تستطيع أن تنفذ مخططها.

وقد علمنا أن تقويم الموقف أو تقدير الموقف الذي وضعته السلطة الأردنية كان قد خرج بنتائج أن هذه الإبادة سوف ينتهي منها في ظرف على الأكثر ثلاثة أيام ولكن كانت هذه النتائج أو الوصول إلى هذه النتائج خطأً لأنه مر إلى الآن ثمانية أيام ولم تستطع القوات الأردنية أن تسيطر على عمان ولن تستطيع أن تسيطر عليها لمدة ثلاث أشهر أخرى ـ وهذا رأيي الشخصي.

الحسين يحتج لدى عبد الناصر:

ما أن انتهى المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء النميري حتى أرسل الملك حسين بالبرقية التالية:

سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة/القاهرة

فوجئت بوقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده سيادة الرئيس اللواء النميري في القاهرة هذا الصباح. ونظرا للمغالطات والإتهامات الخطيرة التي اشتمل عليها وما تناولت من تعريض بنا وتجريح بسياستنا وجيشنا وشعبنا الموحد المناضل، ولخطورة ما قد تجر إليه الأقوال التي ساقها في هذا المؤتمر إذا لم تبادروا إلى تصحيحها وإطلاع الإخوة الملوك والرؤساء على حقائق الموقف إزاءها، فإني أوجه انتباهكم جميعاً إلى المسؤوليات المترتبة عن الإغراق في تحريف الحقيقة والتخبط في الضباب والأوهام.

أنه مما يزيد في فداحة الخطب أن هذه الادعاءات والإتهامات تأتي على حساب ما وقع في بلادنا وشعبنا من محنة، وعلى نقيض ما كنا نتوقعه ونأمله من سيادة الأخ النميري الذي اطلع بنفسه على كل ما نعاني من آلام ومصائب، وما شاهد وقرأ من أخطار كانت تتهددنا وتتهدد من بعدنا أمتنا بأسرها وقضية العرب أجمعين.

لقد كنا ننتظر أن يكون جهد وفد الملوك والرؤساء برئاسة الأخ النميري وجهد مؤتمركم العتيد بناء يوقف تيارات التحريض والإثارة بل والتدخلات الفعلية والدعائية التي ما أنفكت تذكي نار الفتنة في ربوعنا هنا، وأن تصل بالقارب إلى شاطئ السلام وسط الأعاصير والأمواج. وكنا ولا زلنا، بحكم الإنسانية وصلة القربى والروابط القومية التي تجمعنا، ننتظر مساعدة شعبكم المنكوب هنا في غذائه ودوائه، غير أننا مع الأسف الشديد سمعنا من ما قيل في المؤتمر الصحفي المشار إليه عكس ما كنا نأمل، اتهمنا فضلاً على ذلك بأننا استهدفنا ونستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني الذي هو شعبنا وأهلنا الذي عشنا معه في الآلام والآمال واقتسمنا معه مرارة العيش ونعمته، حتى لم يعد بيننا من هو فلسطيني وأردني وإنما شعب واحد بعضه محتل تحت قبضة العدوان الإسرائيلي وبعضه مناضل يعمل بكل ما أتاه ا لله من قوة وصبر وتحمل من أجل التحرير.

إن الذين نكبوا في الحوادث المؤلمة في عمان وسواها ليسوا فلسطينيين فحسب أو أردنيين فحسب وإنما هم نحن جميعا مواطنين وعسكريين وفدائيين، وكلنا فلسطيني وكلنا أردني. إن كل ما قيل في المؤتمر الصحفي مما وجه إلينا

من تجن وإتهام مناقض لحقائق الوضع والنوايا والإتجاهات في بلدنا لدى أكبر مسؤول حتى أصغر مواطن. وإن ما دفعني إلى توجيه هذه الرسالة العاجلة إليكم يا سيادة الأخ الرئيس، وإلى الاخوة الملوك والرؤساء المجتمعين في عاصمتكم العزيزة، هو أنكم جميعاً وأنتم تقفون في أعلى مستويات المسؤولية نحو مستقبل أمتكم ووطنكم العربي الكبير تدركون الآن وأكثر من أي وقت مضى أن الأمر في الأردن يتطلب الحكمة والعمل الإيجابي والمسارعة الفورية إلى وضع الإتفاق الأخير الذي أعلنا قبوله موضع التنفيذ نصاً وروحاً وتفصيلاً بالضمانات الكافية، لعل الله تعالى يمكننا جميعاً من أن نرمم ما تهدم ونمسح جراحنا النازفة ونقوى على مواجهة الخطر المحدق بنا والذي يرصدنا ونستأنف السير بما فيه مرضاة الله وراحة الضمير. وإن لدينا من المعلومات والوثائق والحجج ما نستطيع أن نعرضه على كل من أراد مزيداً من القناعة والإطلاع لنبرئ ذمتنا ونقدم حسابنا فنخرج بالحقيقة الناصعة البيضاء إننا لسنا من عمل على تمزيق وحدتنا الوطنية أو أراد بها شراً. ولسنا الذين عملوا على الإمعان في توسيع شقة التباعد والتناحر بين الشعب والمقاومة والجيش العناصر الثلاثة التي ترتكز عليها وحدتنا الوطنية. إن أشد ما يحزننا، ويحزنكم معنا، أن تلك الطاقة الضخمة من قوانا واستعداداتنا، من شبابنا وأسلحتنا جميعا، قد تحولت من مواقعها الطبيعية في مواجهة العدوان الإسرائيلي وخلف صفوف قواه لتنفجر في بيوتنا وقلب عاصمتنا ومدننا وقرانا حيث ما كان ينبغي لها أن تكون، هنا أيضاً فنحن لسنا المسؤولين. لقد كنا نادي ونسعى ونعمل دائما لإحباط عناصر المؤامرة هذه واتقاء ما وقع. أما بالنسبة للمقاومة فقد كنت وسأظل مع أخواني القادة سيفاً لدعمها وحمايتها والحفاظ عليها. وفي هذه اللحظات الأخيرة وقبل أن

تختتموا أعمال مؤتمركم العظيم، أناشدكم أن لا تسمحوا للموقف القائم أن يؤدي إلى الوقوع نهائيا في آخر مواقع المؤامرة التي تستهدفنا جميعاً والتي نبذل المستحيل من جانبنا لكي لا نقع فيها. فيتبدل الواقع الذي بنيناه على أرضنا طيلة السنين التي أعقبت كارثة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لصالح أعدائنا وتغيب عن خيال العرب وإلى المدى المجهول صورة قدسنا وكل شبر من أرضنا المقدسة المحتلة نتيجة ذلك. اللهم أشهد أنا بلغننا. واللهم أعنا واهدنا الصراط المستقيم.

وسأحيط مهمة مبعوثكم العزيز بكل الدعم والتأييد متطلعاً إلى وقفة شريفة مماثلة من الفريق الآخر ولو أن التجارب علمتنا أن القيادات فيه لا تملك السيطرة على العناصر التابعة لها وأن الحرص من جانبها على الوفاء بالعهود والمواثيق ليس دوماً بالحجم الذي ترضون وتتمنون.

وأنني ألبي نداءكم واستجيب إليه من موقف المسؤولية التي أحملها وأنا الحريص على كل نقطة دم عربية في بلدنا وفي كل بلد عربي.

وأؤكد لكم أن بقاء هذا البلد وسلامة الصمود العربي برمته يفرضان علينا السيطرة التامة على الوضع وبالسرعة القصوى حتى تنعدم الفرص أمام أية جهة معادية لتنفيذ مخططاتها ومؤامراتها.

أكرر تقديري ومحبتي لأخي وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا وأن يوفقنا لما فيه خير أمتنا وقضاياها الشريفة العادلة.

جعفر النميري

بعد الحديث عن الدور الهام الذي قام به الرئيس السوداني جعفر النميري في عمان نجد لزاماً علينا أن نتعرف على هذا الرجل عن كثب.

فهو رجل دولة سوداني، استولى على الحكم في عام ١٩٦٩ وأطيح في عام ١٩٨٥. ولد في أم درمان من أسرة برجوازية صغيرة، ودخل الكلية الحربية في عام ١٩٥٠. لم يقم بنشاط يذكر خلال الحقبة الزمنية الحافلة بالأحداث التي سبقت إعلان استقلال السودان في ١٩٥٩ وعندما نشبت الإضرابات في جنوب البلاد، أرسل إلى الجنوب لمحاربة أنصار حركة «انيانيا» الإنفصالية، وقد عزّزت هذه التجربة، الحاسمة في حياته، إعجابه الشديد بالزعيم المصري جمال عبد الناصر. وقد شارك في تأسيس جماعة من «الضباط الأحرار» مستوحاة من المثال المصري. اعتقل عام ١٩٦٣، وبعد خروجه من السجن أوفد إلى ألمانيا، ثم إلى الولايات المتحدة لمتابعة تحصيلة العسكري. ولدى عودته إلى السودان، في ١٩٦٦، تعاون مع جماعة من «الضباط المتقدمين»، المتحالفين مع الحزب الشيوعي السوداني، لإطاحة نظام الحكم القائم. وفي أيار- مايو ١٩٦٩، نجح في الاستيلاء على السلطة، وفي فرض نظام الحزب الواحد، حزب الإتحاد الإشتراكي السوداني. وفي العام التالي، نجا من محاولة إنقلابية نظمها ضده ضباط شيوعيون، أي حلفاؤه بالأمس، ووطد سلطته بعد حملة قمع واسعة أعدم خلالها الآلاف من الشيوعيين والنقابين. وفي عام ١٩٧٢، أنهى الحرب الإنفصالية في

الجنوب بعد أن وقع على اتفاقية أديس أبابا التي اعترفت للجنوبيين باستقلال ذاتي. تعرّض لخمس عشرة محاولة إنقلابية، وكان في أعقاب كل محاولة، يبادر إلى تعزيز سلطاته وهيمنته: فقد جمع بين رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة الحزب الأوحد، ووزارة الدفاع، وقيادة القوات المسلحة. بل أكثر من ذلك: ترأس وكالة الأنباء الوطنية ومارس رقابة مباشرة على نشاط مصرف بلاده المركزي. وبينما كانت صلاحياته تنمو وتتوسع، كانت أوضاع السودان الإقتصادية تتردى وتتراجع، حتى بات هذا القطر العربي يرزح تحت نير الديون الخارجية ويكابد من مجاعة مستعصية.



الصادق المهدي د.حسن الترابي

في عام ١٩٨٣، استبدل الرئيس النميري القانون المدني بالشريعة الإسلامية، وقرّب منه الإخوان المسلمين الذين غدا زعيمهم، حسن الترابي، المستشار

الأول. كما اعتقل صادق المهدي، زعيم جماعة الأنصار وزج به في السجن. وقد أثارت هذه الإجراءات موجة من الإستياء، وأدت، فيما أدت إليه، إلى تجدد الإضطرابات في الجنوب الذي تتألف غالبية سكانه من المسيحيين ومن أتباع الديانات الإفريقية. وفي نيسان ـ إبريل ١٩٨٥، وفيما كان النميري في زيارة خارجية للولايات المتحدة ولمصر، أطيح به وتولى خلافته اللواء سوار الذهب.

كان السودان في عهده قد غدا إحدى نقاط ارتكاز «قوى التدخل السريع» الأمريكية في الخليج وفي تشاد.

جرت بعد إطاحته محاكمة سياسية لأقطاب نظامه كما اتهم هو نفسه بالتواطؤ في تهجير الفالاشا إلى إسرائيل، لقاء مبالغ طائلة من الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية العالمية.

محمد أنور السادات



بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر تم ترشيح محمد أنور السادات لرئاسة الجمهورية في الجمهورية العربية المتحدة. ومحمد أنور السادات كما تصفه الموسوعة العسكرية عسكري سابق ورجل دولة ورئيس جمهورية مصري خلف الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية، واتبع سياسات محلية وعربية ودولية تباينت في كثير من اتجاهاتها وسماتها عن سياسات سلطة الرئيس الراحل. جمع رصيداً لا يستهان به من الشعبية والتأييد على المستويين الوطني

والقومي نتيجة لقراره بخوض الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣) وما تحقق فيها من إنجاز عسكري، وإن كانت الأمور قد سارت على الصعيد السياسي بعد ذلك في اتجاه خلق له مشكلات كثيرة معقدة، واتسمت سياسته منذ ذلك الوقت بتغيير اتجاهاته بسرعة وفي فترة زمنية قصيرة.

ولد محمد أنور السادات في ١٩١٨/١٢/٢٥ في قرية ميت أبو الكوم محافظة المنوفية في دلتا نهر النيل لأسرة فلاحية. أتم دراسته في الكلية الحربية في العام ١٩٣٨، وتخرج ليعين ضابطاً برتبة ملازم ثان في سلاح الإشارة. وقد جاء تعيينه في بلدة منتعباد في صعيد مصر، حيث التقى بالرئيس جمال عبد الناصر ونشأت بينهما صداقة. ولكن لم يلبث أن نقل في ١٩٣٩/١٠/١ إلى سلاح الإشارة بضاحية الهاوي بالقرب من القاهرة، ورقي إلى رتبة ملازم أول في أوائل العام ١٩٤٠. وعاد فنقل إلى مرسى مطروح بالصحراء الغربية حتى حزيران (يونيو) ١٩٤١، ثم نقل إلى منطقة الجبل الأخضر. وخلال وجوده في ذلك الموقع أقصي من خدمة الجيش بواسطة السلطات البريطانية التي اتهمته بالتعاون مع الألمان وأودع السجن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ وبقي فيه حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ حيث تمكن من الفرار واضطر للعمل سائقاً لإحدى الشاحنات. والمعتقد أنه كان له في تلك الفترة نشاط سري ضد القوات البريطانية في مصر، ولكن من خلال المتعاطفين مع الألمان. كما كان على صلة بجماعة الإخوان المسلمين. وقد قام بدور ضابط الإتصال فيما بعد بين حركة الضباط الأحرار المصريين وجماعة الإخوان المسلمين.

في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) صدر قرار العفو عن السجناء السياسيين، وقد شمل القرار السادات الذي كان فاراً إلا أنه أوقف من

جديد في العالم ١٩٤٦ بتهمة التواطؤ في عملية اغتيال أمين عثمان وزير المالية المصري الذي كان معروفاً آنذاك بولائه للإنكليز. ثم أطلق سراحه بعد ٣١ شهراً لعدم توافر الأدلة.

في العام ١٩٥٠، ومع تولي حكومة الأمن الوطنية السلطة، إثر انتخابات عامة، أعيد السادات إلى الجيش برتبة نقيب، وضمه جمال عبد الناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يستعد في ذلك الوقت للقيام بحركته التي نفذها في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وعندما تقرر القيام بالحركة في ذلك الموعد، كان السادات في «رفح» بشمال سيناء فاستدعاه جمال عبد الناصر قائد الحركة إلى القاهرة، وأسند إليه بصفته من ضباط سلاح الإشارة مهمة قطع الإتصالات الهاتفية واحتلال دار الإذاعة في القاهرة ومن هنا كان هو الذي قرأ أول بيان «لحركة الجيش».

كما كانت تسمى آنذاك، وأصبح السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة الذي تولى السلطة بعد طرد الملك فاروق.

خلال السنوات الأولى من حكم مجلس قيادة الثورة عين السادات عضواً في «محكمة الثورة» التي تولت محاكمة السياسيين الفاسدين من رجال «العهد البائد». ثم اختير أميناً عاماً للإتحاد الإسلامي الذي عقد في القاهرة في آب (أغسطس) ١٩٤٥. وخلال توليه هذا المنصب توطدت علاقاته مع شخصيات من الحكام العرب والمسلمين المعنيين بفكرة التكافل الإسلامي.

اختاره جمال عبد الناصر في أواخر العام ١٩٥٤ عضواً في «محكمة الشعب» التي تولت محاكمة أعضاء التنظيم السري (المسلح) للإخوان المسلمين الذين

دبروا محاولة اغتيال عبد الناصر إثر توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وكان لهذا الاختيار مغزاه نظراً لما كان معروفاً عن السادات من ميل إلى أفكار الإخوان المسلمين السياسية.

وكان السادات في الوقت نفسه مهتماً بممارسة الكتابة في «جريدة الجمهورية» التي كانت تعد منذ تأسيسها في العام ١٩٥٣، ناطقة بلسان «الثورة»، كما قام بأدوار بارزة في أول تنظيم سياسي أسسته «ثورة يوليو» وهو «هيئة التحرير». وبعد ذلك في تنظيم الإتحاد القومي (١٩٥٧) الذي اصبح أمنياً له حتى حل هذا التنظيم في العام ١٩٦١، كما أصبح رئيساً لمجلس الأمة الأولى بعد الإنفصال السوري عن «الجمهورية العربية المتحدة» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، وقد استمر في هذا المنصب حتى العام ١٩٦٨، كما كان عضواً في مجلس الرئاسة الذي شكله جمال عبد الناصر برئاسته (١٩٦٢-١٩٦٤)، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية وعضواً في اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي العربي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩.

تولى رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة على أثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، وذلك في استفتاء شعبي خاضه على أساس السير على خطى جمال عبد الناصر.

لم يلبث الرئيس السادات أن أظهر أنه لا ينوي أن يكون رئيساً اسمياً بينما تتولى الحكم «قيادة جماعية» من أبرز رجال «اللجنة التنفيذية العليا» الذين كانوا مقربين جداً من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وقد بدأت الخلافات بينـه وبـين هـذه المجموعـة بـإزاء مشـكلتين أولاهمـا: ـ محادثاته الإنفرادية مع وليام روجرز وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة آنـذاك، والثانيـة موافقته على إقامة وحدة مع ليبيا وإصرار المجموعـة القياديـة وفي مقدمتهـا علـي صبري نـائب رئيـس الجمهوريـة علـى أن الوقـت لم يحن للدخـول في مثـل هـذه الوحـدة. وتفجـرت الخلافـات في اجتمـاع للجنـة المركزيـة للإتحـاد الإشـتراكي العربـي في ١٩٧١/٥/١٣، وعلـى أثرهـا قدمـت المجموعـة القياديـة اسـتقالاتها بصورة جماعية ظناً منها بأن في هذا إحراجاً للرئيس السادات لن يلبث أن يرغمه على قبول خطها السياسـي أو الاسـتقالة. ولكنـه سـارع إلى القبـض علـى هـذه المجموعة بأكملها وعلى معاونيها في الإتحاد الإشـتراكي وخاصـة أعضـاء التنظيـم الطليعي البسري الذي كان يتمتع فيه قادة هـذه المجموعـة وخاصـة علـي صـبري بنفوذ كبير. وقد وجهت إليهم اتهاماتّ الخيانة والتآمر والعمل على قلـب نظـام الحكم، وأدينوا فعلاً بهذه التهم وأُصبح يشار إليهم باسم مراكز القوى.

وعلى أثر أحداث أيار (مايو) ١٩٧١ أصبح الرئيس السادات يتمتع بسـلطة مطلقة واختار رفـع شـعارات ليبراليـة مثـل «سـيادة القـانون» واتخـاذ إجـراءات مضـادة للإجـراءات الثوريـة السـابقة مثـل رفــع الحراســات عــن الإقطــاعيين والرأسماليين السابقين فيما وصفه الرئيس السادات نفسه في البداية بأنه «حركـة تصحيح» ثم أصبح يعرف باسم «ثورة التصحيـح» علـى أن الرئيـس السـادات نفسه لم يلبث أن عاد عن فكرة الوحدة مع ليبيا، وانتهـج السياسـة نفسـها الـتي كان يدعو إليها خصومه الذين أودعوا السجون.

وعلـى الصعيـد الخـارجي كـان الرئيـس السـادات قـد بـدأ في آذار (مـارس) ١٩٧١ بتوقيع معاهدة للصداقة والتعاون مع الإتحاد السـوفييتي مدتهـا عشـرون

عاماً، إلا أنه ما لبث أن وجه إحدى ضرباته إلى العلاقات العربية السوفييتية بإقصاء الخبراء العسكريين السوفييت في تموز (يوليو) ١٩٧٢، وسط جو مهد له بانتقادات مريرة ضد الإتحاد السوفييتي وسياساته إزاء القضية العربية وخاصة إزاء تسليح القوات المسلحة المصرية. وقد مهدت هذه الخطوة الطريق إلى التقارب مع الولايات المتحدة، وإذا كان هذا الطريق السياسي قد انقطع فجأة أبان الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣) إلا أن ذلك لم يدم إلا لفترة قصيرة عاد بعدها الرئيس السادات إلى سياسة شن الهجوم على الإتحاد السوفييتي والقوى الرامية إلى توطيد العلاقات معه، فكانت إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفييتية في آذار (مارس) ١٩٧٦. وكان ذلك في خط متواز مع فتح المجال داخلياً لحملات نقد ضارية ضد عهد الرئيس جمال عبد الناصر وشخصه وسياساته، وهي حملات كانت تنحسر في فترات قصيرة لتعود فتقوى وتستفحل.

أما بالنسبة لحرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، فمن المؤكد أن الرئيس السادات قام بعملية تمويه عسكري وسياسي بارعة كان لها أثرها في مفاجأة العدو الإسرائيلي بالهجوم في وقت اعتقد فيه الأعداء، وربما الأصدقاء أيضاً، أن الرئيس السادات ليس مستعداً لخوض مغامرة الحرب.

وقد دلت ملابسات تلك الحرب أن خطتها كانت ترمي إلى تحريك قضية الأرض المحتلة، وتسخين الموقف السياسي إلى الحد الذي يجبر القوى الدولية على الإلتفات إلى الأزمة التي تعيشها المنطقة. فلم تلبث الخطوات التالية لحرب تشرين أن أفضت إلى فتح قناة السويس، ثم السماح للسلع المتجهة من إسرائيل وإليها بعبورها، ثم أفضت إلى اتفاقيتي فك الإرتباط على الجبهة المصرية. وقد أثارت الإتفاقية الثانية منها بصفة خاصة جدالاً حاداً على أوسع نطاق في الوطن

العربي عرضت الرئيس لانتقادات قاسية لا تقل عن تلـك الـتي تعرض لها قبـل تلك الحرب.

وعلى الصعيد الداخلي فإن الفترة التالية لحرب تشرين شهدت انتهاج سياسة الإنفتـاح الإقتصـادي علـى الغـرب وخاصـة الولايـات المتحـدة وتشـجيع الإستثمارات الأجنبية وإطلاق حرية رأس المـال المحلي والعربـي، وإقامـة منـاطق التجارة الحرة، وتقديم الضمانات القانونية ضد التأميم. إلا أن هذه السياسـة، لم تعط الثمار التي كان يأمل الرئيس في الحصول عليها، وتراكمت مشكلات مصر الإقتصادية إلى حد جعلها تدخل في حلقة مفرغة من الديون والأزمات.

ويمكن اعتبار الإنتفاضة الجماهيرية الضخمـة الـتي وقعـت في كـانون الثـاني (يناير) ١٩٧٧ أخطر أزمة تعرض لها نظام الرئيس السادات منذ توليـه السـلطة كما كانت مؤشراً إلى مدى تفاقم مشكلات مصر الداخلية، في الوقت الـذي لا تزال فيه مشكلة الأرض العربية المحتلة ماثلة بكل خطورتها.

زار القدس المحتلة في ١٩ تشرين الثاني ــ نوفمـبر ١٩٧٧ وأجـرى محادثـات مـع المسؤولين الإسـرائيليين وذلـك لأول مـرة في تـاريخ الصـراع العربـي ــ الإسرائيلي، كما خطب أمام الكنيست، ثم استقبل بيغن في الإسماعيلية يـوم ٢٥ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٧. وانتهى به كل ذلك إلى التوقيع على اتفاقيـات كامب ديفيد ١٩٧٨ الـتي عزلـت مصـر وأدت إلى طردهـا مـن جامعـة الـدول العربية. وكان السادات قد شجع في البدايـة الحركـات الإسـلامية لضـرب المـد النـاصري، إلا أن هـذه الحركـات مـا لبثـت أن انقلبـت عليـه واغتيـل يـوم ١٩٧٣/١٠/٦. وقد مشى في جنازته العديد من المسـؤولين الغربيـين، في حـين استبعد عنها، أو ابتعد، أبناء الشعب المصري.

منح جائزة نوبل للسلام مناصفة، مع مناحيم بيغن بسبب توقيعه على الصلح المنفرد مع إسرائيل مما اعتبر آنذاك حطاً من قيمة هذه الجائزة.

ودلت تطورات السنوات الأخيرة على أن سياسة الرئيس السادات العربية لم تصلح إلى استمرار دور مصر القيادي الذي لعبته قومياً طوال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، واكتفى بدور أصغر مكنه من مواصلة الحصول على التأييد المادي والسياسي من النظم العربية النفطية وفي حين كانت المبادرة المعلنة لسياسة الرئيس السادات العربية تؤكد على نبذ العداوات والنزاعات بين الدول العربية، فإن السنوات التالية لحرب ١٩٧٣، شهدت خصومات بالغة الحد بين نظامه وعدد من الدول العربية (سوريا، وفلسطين، وليبيا، والعراق، واليمن الديمقراطية).

وللرئيس السادات عدد من المؤلفات المنشورة أبرزها:

معنى الاتحاد القومي (١٩٥٧)، يا ولدي هذا عمك جمال (١٩٥٨)، القاعدة الشعبية (١٩٥٩)، قصة الثورة كاملة (١٩٦١)، نحو بعث جديد (١٩٦٣).

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة

عام ١٩٧٣

عملت الدولة الصهيونية بعد المكاسب التي حققتها في حرب ١٩٦٧، على تجميد الأمر الواقع أطول مدة ممكنة بهدف تأمين ضم أجزاء كبيرة من الأراضي العربية التي احتلتها (مثل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والجولان وسناء)، والمساومة على الأرض المحتلة من أجل فرض «السلام الإسرائيلي»، آخذة بالاعتبار أن إطالة فترة الإحتلال تسمح بإقامة المستوطنات، واستثمار ثروات الأرض الطبيعية وخاصة بترول سيناء الذي يؤمن لها ٦٠٪ من حاجاتها النفطية، لذا أخذت إسرائيل، تساندها الولايات المتحدة الأمريكية، تماطل وتتهرب من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ الذي وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كما وافقت عليه مصر والأردن (دون سوريا). رغم أن هذا القرار منح إسرائيل وللمرة الأولى في تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي ضماناً لحدودها ولوجودها السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب ١٩٤٨، وضماناً لحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. إضافة إلى أنه تجاهل قضية الشعب الفلسطيني التي ترتبت عن اغتصاب أرض هذا الشعب وطرده منها وتحويل القضية إلى مجرد مشكلة لاجئين ورغم أن القرار رقم ٢٤٢ تضمن هذه النقاط التي ادعت الدولة الصهيونية أنها شنت حرب ١٩٦٧ من أجل تحقيقها، فقد عمدت الدولة الصهيونية إلى التهرب من

تنفيذ القرار في بنده الرئيسي الذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها نتيجة تلك الحرب، استناداً إلى مبدأ «عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب» الذي ورد في مقدمة القرار.

قرار الحرب

بعد قيام الحركة التصحيحية في سوريا بقيادة الفريق حافظ الأسد (١٩٧٠/١١/١٦)، اتخذ التنسيق العسكري بين سوريا ومصر شكلاً جديداً، حيث بدأت خطوات هامة وفعالة لتحويل الإتفاقيات المكتوبة والنوايا الحسنة إلى أعمال إيجابية. فبعد عشرة أيام فقط من قيام الحركة التصحيحية، وبالتحديد يوم ١٩٧٠/١١/٢٦، وقعت اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا حددت أهداف الصراع المقبل وطرق قيادته وأجهزته التنفيذية. واستمرت أعمال التنسيق بين القيادات العسكرية السورية والمصرية حتى جرى اللقاء بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات في ١٩٧٣/٢/٢٥ في استراحة «برج العرب» غربي الإسكندرية، واتخذ الرئيسان في هذا الإجتماع القرار التاريخي لتحرير الأراضي العربية السورية والمصرية التي احتلت نتيجة حرب ١٩٦٧، باستخدام وسائل الصراع المسلح. وبلغ هذا القرار إلى القائد العام للقوات المسلحة الإتحادية الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، وإلى وزير الدفاع السوري اللواء مصطفى طلاس، وطلب إليهما أعداد القوات المسلحة في البلدين لتلقي أيه مهام قتالية على أوسع نطاق اعتباراً من منتصف شهر أيار (مايو) المقبل.



الرئيس السوري حافظ الأسد

وعلى ضوء هذه المهمة بدأت الأركانات بالتخطيط للحرب. وفي ١٩٧٣/٤/١ عقد في مقر القيادة العامة في دمشق «مؤتمر عمليات» ترأسه الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، وحضرته هيئتا الأركان المصرية والسورية. وقام رئيس الأركان السورية اللواء يوسف شكور خلال المؤتمر بعرض خطة العملية الهجومية على الجبهة السورية، ثم توالت الإجتماعات والمؤتمرات العسكرية بغية إكمال التنسيق وتعميق التعاون فعقدت في القاهرة خلال شهر

أيار (مايو) سلسلة من الاجتماعات بين قيادتي القوى الجوية في مصر وسورية، تم خلالها بحث تفصيلات العمل الجوي المشترك.

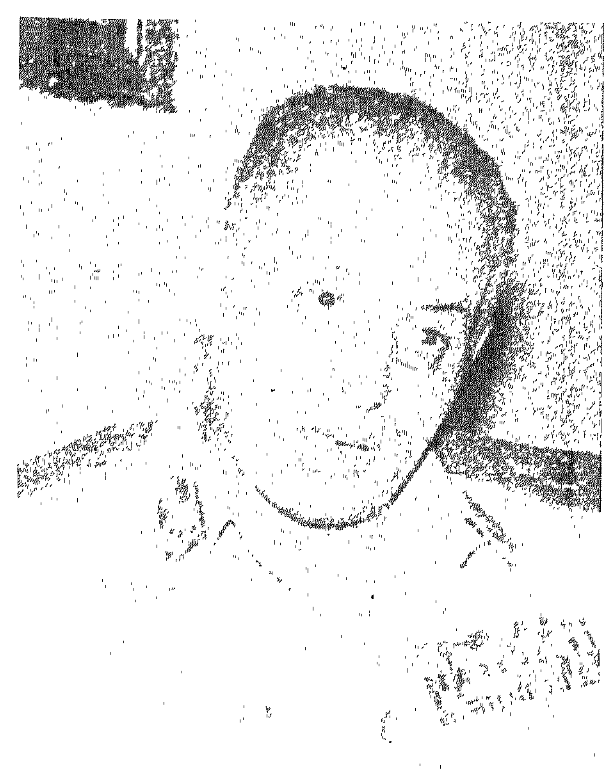

العماد مصطفى طلاس

وفي ١٩٧٣/٥/٢٢ طلبت القيادة الإتحادية من القيادة السورية دراسة مسائل تنظيم التعاون بين الجبهتين، وأهمها تحديد أهداف العملية الهجومية في كل جبهة، والتوقيت التقريبي لبدء العمليات، وتحديد ساعة الصفر (الساعة س).

وفي الفترة من ٣ إلى ٧حزيران (يونيو) ١٩٧٣، عقد في القاهرة مؤتمر عسكري ضم هيئات الأركان في الجيشين المصري والسوري. وقام رئيس الأركان المصري الفريق سعد الدين الشاذلي بشرح تفصيلي لخطة الجيش المصري في اقتحام قناة السويس وتطوير الهجوم في عمق سيناء حتى الممرات.

وقد أثير في هذا المؤتمر موضوع ساعة بدء الهجوم. إذ كان الجانب المصري يرى أن يبدأ الهجوم قبل آخر ضوء بقليل، حتى تستفيد القوات المصرية من

الوقت المضيء المتبقي من النهار لتنفيذ الضربة الجوية والتمهيد المدفعي واقتحام الموجات الأولى من المشاة للقناة بواسطة الزوارق، ثم تبدأ إقامة الجسور على القناة مع هبوط الظلام بشكل تتفادى معه خطر تدخل الطيران الإسرائيلي، وتسمح لأرتال الدبابات المصرية بعبور القناة إلى الضفة الشرقية خلال ٩ ساعات من بدء الهجوم. في حين كان الجانب السوري يرى أن ينفذ الهجوم في الساعات الأولى من النهار.



الفريق سعد الدين الشاذلي

وكان من شأن التوقيت الذي اقترحه الجانب المصري أن يضع القوات السورية في وضع حرج، لأنه يفرض عليها تنفيذ العملية الهجومية في توقيت غير ملائم، إذ أن الشمس في مثل هذا التوقيت تكون قد انحدرت نحو الأفق الغربي، وأصبحت على ارتفاع النظر، بحيث يستحيل على الناظر من الشرق إلى الغرب

أن يرى الأشياء بوضوح، مما يخفض إلى حد كبير من إمكانية رصد الأهداف والتسديد عليها وإصابتها خلال مرحلة التمهيد المدفعي والجوي، وانطلاق المشاة والدبابات للهجوم، بينما يعطي هذا التوقيت للناظر من الغرب إلى الشرق (أي القوات الإسرائيلية) شروطاً مثالية للرؤية، ويسمح لها باستخدام الأسلحة بمردود ممتاز, وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوقيت يجعل عملية اقتحام خط آلون الدفاعي، وعملية زج الأنساق الثانية المدرعة في المعركة تتمان خلال الليل، كما وأن الهجوم الليلي سوف يحرم القوات السورية الهاجمة من ميزة تفوقها بالمدفعية خلال مرحلة تنفيذ اعقد المهام خلال الهجوم. وبعد بحث ونقاش طويلين، قرر الفريق أول احمد إسماعيل أن تكون الساعة «س» مبدئياً قبل ساعة ونصف من آخر ضوء، على أن يتم تحديدها نهائياً في موعد قادم.

وفي فترة (٢١-١٩٧٣/٨/٢٦)، عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السورية اجتماعاً برئاسة الفريق الأول أحمد إسماعيل علي في قيادة القوى البحرية في الإسكندرية.

ولقد جرى خلال هذا الاجتماع عرض أخير لخطط الحرب لدى الجانبين، وتم الاتفاق على أن يبدأ الهجوم في ١٠/٦، وبحثت خلال الإجتماع أساليب الخداع الإستراتيجي والعملياتي، وستر الإستعدادات الهجومية، ووضع الخطط التفصيلية، وفي ١٩٧٣/٨/٢٧ التقى الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات في «بلودان»، حيث جرى استعراض الموقف من كل جوانبه. وتمت في هذا الإجتماع الموافقة على تاريخ بدء الحرب. وفي ١٩٧٣/١٠/١، أصدر القائد

العام الإتحادي تعليماته النهائية التي حدد فيها ساعة ويوم الهجوم في الساعة ١٤,٠٠ من يوم ١٩٧٣/١٠/٦.

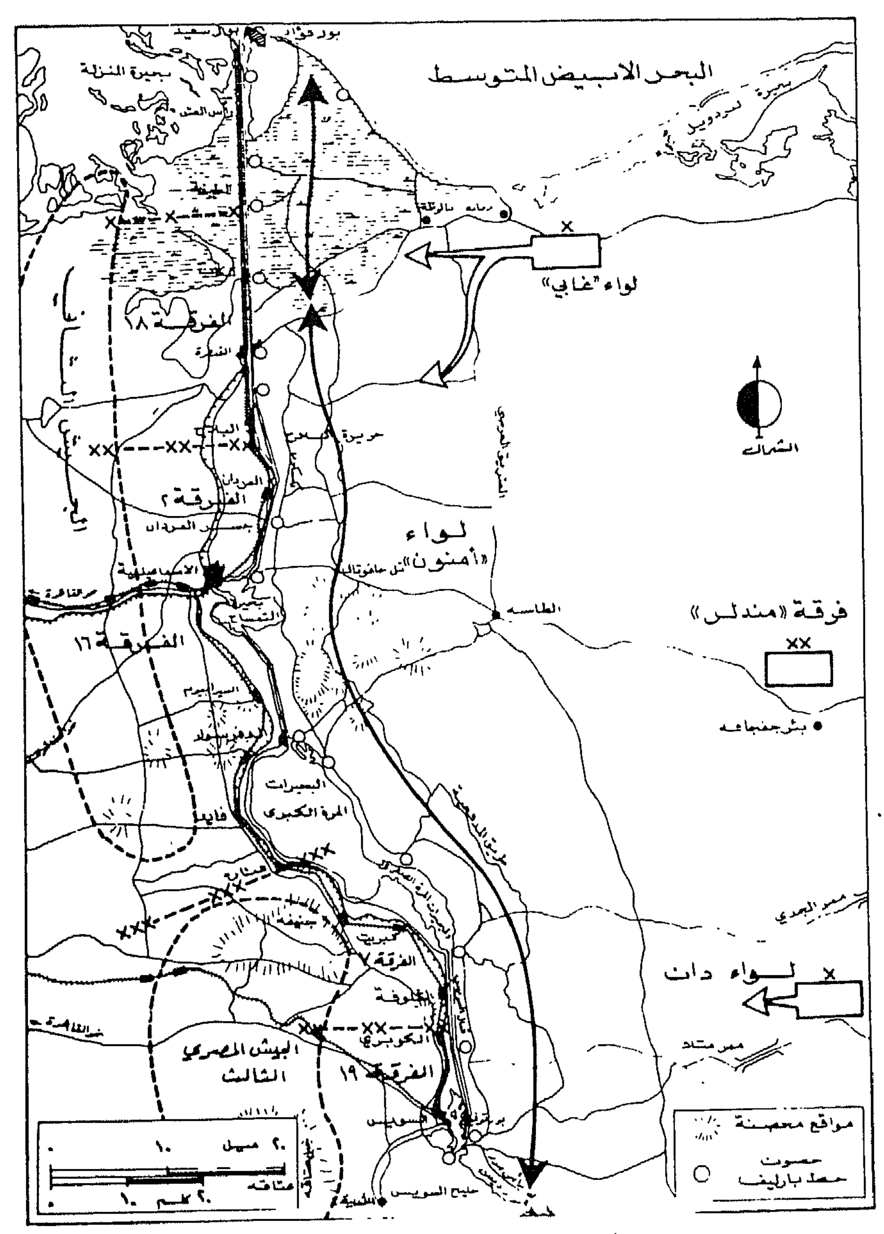
وتلقت القيادة السورية تحديد ساعة الصفر في الساعة ١٤,٠٠ بشيء من القلق، لأنها كانت تأمل أن يعيد القائد العام النظر في قراره السابق، وخاصة بعد أن عرض هذا الموضوع في مؤتمر الإسكندرية. وعندما وصل الفريق الأول أحمد إسماعيل علي إلى دمشق في ١٠/٣، طرحت القيادة السورية أمامه من جديد موضوع ساعة الصفر، وطلبت أن يكون أبكر من الوقت المحدد بساعتين على الأقل. لكن المناقشات لم تسفر عن أي تغيير.

وعندما عرض الأمر على الرئيس حافظ الأسد أكد على ضرورة تنفيذ توجيهات القائد العام للجبهتين. ولقد تم خلال هذه الزيارة، التي انتهت في مساء اليوم نفسه، وضع آخر اللمسات على الخطة المشتركة للحرب قبل اندلاع شرارتها بثلاثة أيام.

القتال على الجبهة المصرية

توزيع القوات المصرية عشية بدء الحرب:

حشدت القيادة العسكرية عشية بدء الحرب هجومها الشامل في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ القوات التالية:



توزيع القوات المصرية والاسرائيلية عشية حرب ١٩٧٣

١ ـ الجيش الثاني (بقيادة اللواء سعد مـأمون) ويضـم في النسق الأول فرقـة المشاة ١٨ (بقيادة العميد فؤاد عزيز غالي) في منطقة «القنطـرة غـرب»، وفرقـة المشاة ٢ (بقيادة العميد حسن أبو سـعده) في منطقـة «الفـردان»، وفرقـة المشـاة ١٦ (بقيادة العميد عبد رب النبي حافظ) في المنطقـة الواقعة بـين جنـوب بحـيرة التمساح، التي تقع عليها مدينة الإسماعيلية ومنطقة الدفرسوار تقريباً. أما النسـق الثاني فكان يضم الفرقة المدرعة ٢١ (بقيادة العميـد إبراهيـم عرابـي) والفرقـة الميكانيكية ٢٣ (بقيادة العميد حسن عبد اللطيف).

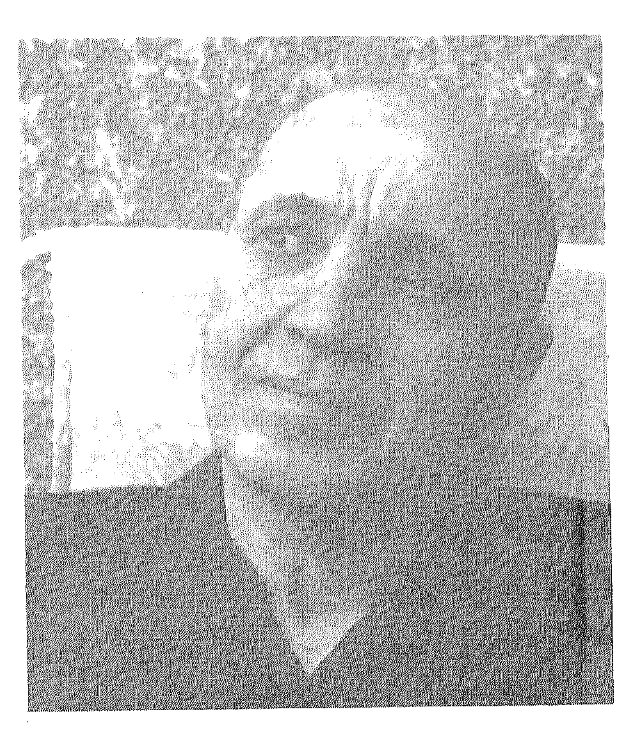
٢ ـ الجيش الثالث (بقيادة اللواء محمد عبد المنعـم واصـل) ويضـم في النسـق الأول فرقة المشاة ٧ (بقيادة العميد أحمد بدوي) وفرة المشاة ١٩ (بقيادة العميد يوسف عفيفي)، وفي النسق الثاني كانت توجـد الفرقـة المدرعـة الرابعـة (بقيـادة العميد محمد عبد العزيز قابيل).

٣ ـ فرقة المشاة الخامسة، ومهمتها السيطرة على طرق الاقـتراب المؤديـة إلى رؤوس الجسور التي ستقيمها الفرق الخمس التي تشكل النسـق الأول للجيشـين الثاني والثالث.

٤ ـ احتفظت القيادة العامة باحتياطي إستراتيجي قرب القاهرة تضمن عـدداً من التشكيلات المستقلة.

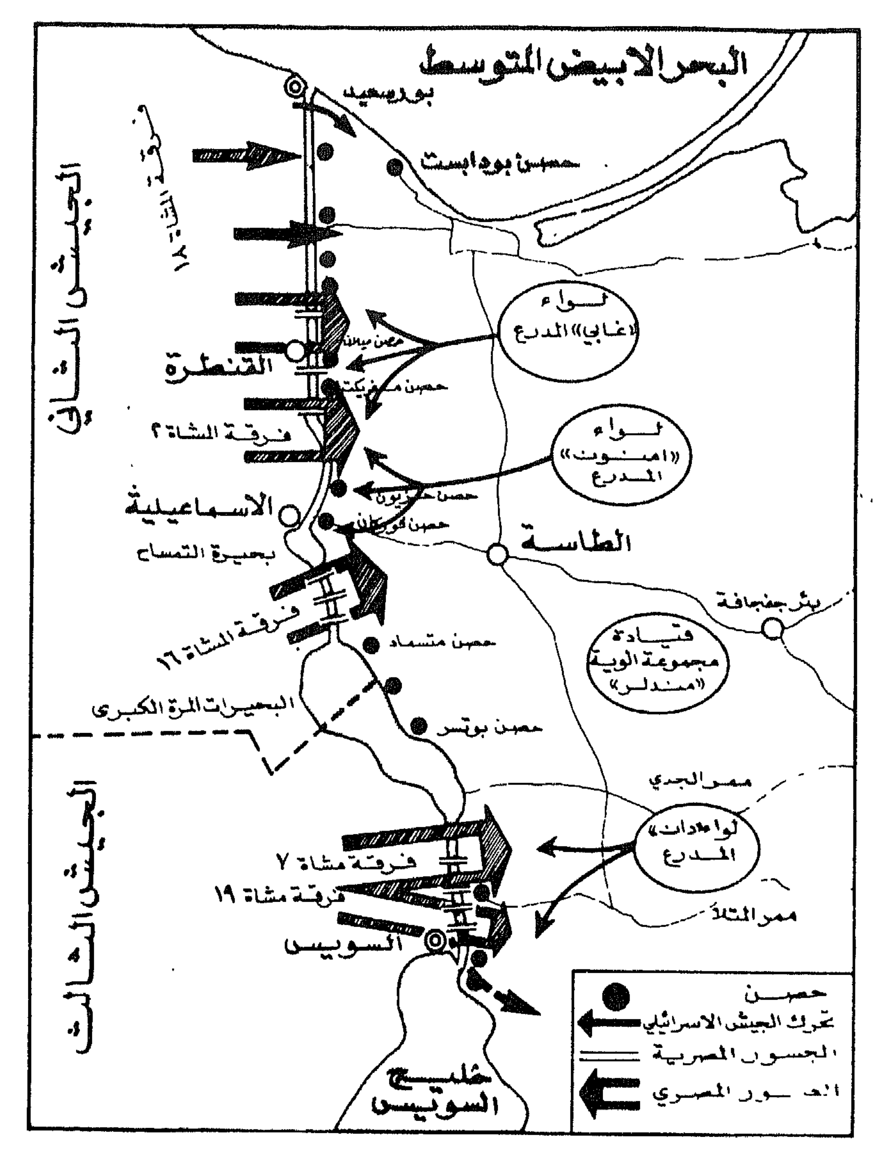
التي لا تخضع لقيادة ميدانية موحدة، وكانت أهم هذه الوحدات الإحتياطية الفرقتان الميكانيكيتان ٣ (بقيادة العميد محمد فرحات) و٦(بقيادة العميد عبد الفاتح محرم) .

خطة المساندة بالنيران:



المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة

ولتوفير أكبر دعم ناري ممكن للقوات العابرة للقناة حشدت القيادة العسكرية المصرية ١٣٥ كتيبة مدفعية، تضم حوالي ٢١٥٠ مندفعاً وهاوناً ثقيلاً وقاذف صواريخ كاتيوشا متعدد السبطانات على طول مناطق عبور فرق المشاة الخمس، وتحت القيادة المركزية لقائد سلاح المدفعية اللواء محمد سعد الماحي، وقائد مدفعية الجيش الثاني العميد محمد عبد الحليم أبو غزالة، وقائد مدفعية الجيش الثالث العميد منير الشاش. كما حشد نحو ١٩٠٠ مدفع للرمي المستقيم على تحصينات خط بارليف والأسلاك الشائكة المحيطة بها،



محاور الهجوم المصري يوم ١٩٧٣/١٠/٦

وضمت مدافع عديمة الإرتداد عيار ١٠٧ مم، ومدافع مضادة للدبابات عيار ٨٥ مم و ١٠٠ مم، وقانصات دبابات (إس يو ١٠٠) ودبابات (ت ٥٤).
كما خصصت نحو ١٩٠ طائرة (ميغ ٢١)و(سوخوي ٧) و(هوكر هنتر) (كان يوجد ٢٤طائرة عراقية هوكر هنتر في مصر عشية بدء الحرب. وقد شاركت في الضربة الجوية الأولى وغيرها من العمليات اللاحقة)، لقصف المواقع الإسرائيلية وتجمعات الدبابات والمدفعية بعيدة المدى ابتداء من المنطقة التي تبعد عن القناة ثلاثة كيلومترات (على اعتبار أن المدفعية ستركز نيرانها الرئيسية على الثلاثة كيلومترات الأولى)، بالإضافة لقصف محطات الرادار والاتصالات والقيادات في «أم خشيب» و«أم مرجم »وبطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات في الطاسة، والمطارات الإسرائيلية المتقدمة من « المليز » و«بير تمادة» و«العريش». وبطاريات المدفعية ١٧٥ مم المتمركزة وراء التحصينات، وتجمعات القوات الإحتياطية التابعة لقيادة سيناء العسكرية.

خطة عبور القناة:

ولتوفير أفضل الظروف لنجاح العبور، من حيث تشتيت جهود العدو وإتاحة الفرصة للقوات العابرة كي تزحف على محاور متعددة، وضعت الخطة على أساس قيام خمس فرق مشاة كاملة بالهجوم على طول المواجهة، (باستثناء منطقة البحيرات المرة الكبرى التي لا تصلح لعبور قوات كبيرة الحجم، ومنطقة السبخات قرب بور سعيد) وإنشاء رؤوس جسور على الضفة الشرقية بعرض نحو ٨ كم وعمق ٢ -٣ كم في قطاع كل فرقة، ويجري خلال هذه المرحلة الأولى من الهجوم تطويق مواقع خط بارليف الحصينة عبر الثغرات القائمة بينها

(والتي يبلغ عرضها في بعض الحالات ١٠-١٢ كم)، وإقامة دفاع مضاد للدبابات لصد الهجمات المعاكسة الأولية المتوقعة. وأثر ذلك يتم اقتحام مواقع خط بارليف وتعميق رؤوس الجسور إلى عمق ٧-٨ كم، وفي أثناء الليلة الأولى من الهجوم يقوم سلاح المهندسين ببناء ١٠ جسور عائمة ثقيلة و١٠ جسور خفيفة، وتشغيل نحو ٥٠ معدية بين الضفتين (بواقع معدية في قطاع كل كتيبة) وذلك لنقل الدفعات الأولى من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية المضادة للدبابات اللازمة لتدعيم رؤوس الجسور التي ستتلقى مزيداً من الهجمات المعاكسة خلال اليوم التالي. وبعد هذا تربط رؤوس الجسور بعضها ببعض في قطاع كل جيش، ويتم تعميقها إلى مسافة ١٠-١٢ كم، ثم تجري «وقفة عملياتية» (التي أسماها المشير أحمد إسماعيل «وقفة تعبوية») مؤقتة تصد خلالها هجمات قوات الإحتياط الإسرائيلية، وتنقل أثناءها بطاريات الصواريخ م/ط المتحركة إلى الضفة الشرقية لتوسيع إطار مظلة الدفاع الجوي شرقي القناة، تمهيداً لتوسيع رؤوس الجسور مسافة ٢٠ كم أخرى تقريباً حتى تصل إلى المداخل الغربية لممري متلا والجدي شرقا ورأس سدر جنوبا على خليج السويس. ونظراً لأن وحدات المشاة المترجلة ستعبر القناة في الموجات الأولى لن تكون مدعمة بدبابات أو مدفعية مضادة للدبابات، إلى أن يهي سلاح المهندسين الترتيبات اللازمة لتشغيل المعديات وإقامة الجسور، عند فتح الثغرات اللازمة عبر الجدار الترابي الضخم الذي أقامته القوات الإسرائيلية على امتداد القناة، بارتفاع يصل إلى ٢٥ متراً في بعض الأماكن، فقد جرى تسليح هذه الوحدات بكميات كبيرة من قواذف «الآربي جي» (بواقع ٣ قواذف للجماعة) .وطواقم إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات من طراز «ميلوكتا» السوفييتية الصنع

(تعرف في مصطلحات حلف الأطلسي بأسم «ساغر»)، كما وضعت صواريخ مماثلة على الجدار الترابي الذي أقامته القوات المصرية على الضفة الغربية للقناة ومعها الدبابات والمدافع المضادة للدبابات لمعاونة وحدات المشاة الموجودة في الضفة الشرقية في تدمير الدبابات الإسرائيلية. وبهذا يتوفر لقوات المشاة العابرة للقناة دفاع فعال مضاد للدبابات، ودعم قوي بنيران المدفعية، ودفاع جوي كفيل بتحييد الطيران الإسرائيلي أثناء المراحل الحرجة من الهجوم. وتصبح المدرعات الإسرائيلية معرضة لنيران مدمرة، ومحرومة في الوقت نفسه من الدعم الجوي القريب، ومن المساندة الفعالة لمدفعيتها القليلة العدد بالقياس للقوة الهائلة للمدفعية المصرية. ولكن نجاح قوات المشاة في إنشاء وتدعيم رؤوس جسورها كان متوقفا في نهاية الأمر على سرعة عبور القناة من قبل الدبابات والآليات والمدافع، وتدفق الذخيرة والمؤن والتعزيزات، الأمر الذي كان يتطلب سرعة بناء الجسور العائمة وتشغيل المعديات قبل أن تبدأ قوات الإحتياطي الإسرائيلي في الوصول إلى الجبهة وشن هجوم مضاد عام. ولذلك كان من الضروري فتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي على الضفة الشرقية في أقصر وقت ممكن. ولقد قدمت فكرة التجريف بمضخات المياه الحل التقني لهذه المشكلة، التي لم تتوقع القيادة الإسرائيلية حلها من قبل سلاح المهندسين المصري في فترة تقل عن ٢٤ ساعة، على أساس استخدام الوسائل التقليدية في فتح الثغرات (المتفجرات والبولدزرات). ولقد دعمت كل فرقة مشاة من الفرق المشتركة في الهجوم بلواء مدرع إضافي (فضلاً عن كتائب الدبابات الثلاث الملحقة بألويتها) لتدعيم قدرتها على صد الهجمات المضادة الإسرائيلية، وتوسيع رؤوس الجسور وتعميقها. أما الفرق المدرعة والميكانيكية فقد احتفظ بها في النسق الثاني

لاستخدامها في تطوير الهجوم خلال المرحلة التالية للوقفة العملياتية، أو لمواجهة أي تطورات أخرى قد تطرأ على الموقف العسكري. وقد أجريت تدريبات مفصلة ومتكررة للقوات المشتركة في الهجوم في أماكن مشابهة لمسرح العمليات لاختبار الخطط الموضوعة وضمان كفاءة تنفيذها، كما صنعت أدوات وعربات صغيرة تدفع بالأيدي لنقل ما لا يستطيع الجندي حمله من الذخيرة والمعدات خلال صعود الحاجز الترابي في المرحلة الأولى للهجوم، والتقدم بها نحو العمق المحدد لرؤوس الجسور، وكذلك دربت وحدات المهندسين على مهامها بدقة كبيرة، وأعدت أجزاء بديلة عديدة للجسور العائمة والمعديات لضمان سرعة إصلاحها عند إصابتها بنيران المدفعية أو الطيران.

الأعداد للمفاجأة:

ولتأمين عمليات الهجوم والعبور اتخذت مجموعة إجراءات واسعة النطاق لتحقيق المفاجأة على المستوى الإستراتيجي والعملياتي والتكتيكي، ذلك لأن إحساساً مبكراً لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية بنية الهجوم العربي، كان كفيلا ببث الحياة في آلة الحرب الإسرائيلية القاتلة للإستجابة السريعة للإنذار وتعبئة الإحتياط، ومن ثم شن ضربة إجهاضية مضادة خطيرة النتائج على القوات العربية المهاجمة، خاصة في جبهة سيناء حيث توجد مشكلات عبور القناة واقتحام خط بارليف، وستزيد حتماً من نسبة خسائرها خلال المراحل الأولى من الهجوم.

ولذلك نفذت عدة إجراءات لخداع العدو وإخفاء نية الهجوم تماماً عنه مثل:
١- الاستمرار في بناء خطوط الدفاع على الجبهة وفي العمق بحيث يبدو الجهد الرئيسي للجيش المصري وكأنه منصب على الإستعداد للدفاع، ٢- تحريك القوات في اتجاهات مختلفة وثانوية وإجراء تحركات عريضة داخل الجبهة وعكسية من وإلى الجبهة تحت ستار التدريب، ومع التغيير المستمر في حجم وأوضاع القوات، ٣- تجميع القوات المعدة للهجوم خلال فترة ٣-٤ شهور قبل موعد الهجوم على مجموعات صغيرة، ودفع القوات الرئيسية من العمق إلى الجبهة قبل ٣ أسابيع من بدء الهجوم تحت ستار القيام بأعمال هندسية لإجراء مناورة كبرى مشتركة، ثم بدء القتال الفعلي أثناء المرحلة الأخيرة من هذه المناورة، ٤- إعداد حفر وملاجئ للجسور ومعدات العبور وقطع المدفعية والآليات المختلفة بحيث تصل في آخر وقت ممكن إلى الجبهة وتخبأ فوراً تحت شباك تمويه جيدة، ٥- الإبقاء على مظاهر الحياة والحركة اليومية العادية للقوات على ضفة القناة الغربية حتى لحظة بدء القصف الجوي والمدفعي، ٦- حصر المعلومات المتعلقة بخطط الهجوم وتوقيته في أضيق نطاق ممكن ولآخر وقت ممكن، ولذلك لم يبلغ قادة الفرق بموعد الهجوم إلا ليلة ٥ تشرين الأول (أكتوبر)، ولم يبلغ هؤلاء قادة الألوية إلا في الساعة السادسة من صباح يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر)، ثم أبلغ قادة مجموعات الإقتحام الأولى في الساعة الحادية عشر من صباح اليوم نفسه، أي قبل بدء الهجوم بثلاث ساعات فقط.

كما مورست أيضاً بعض إجراءات الخداع الإعلامية والدبلوماسية المضللة، وجرى تسريح دفعة من جنود الجيش العامل عددها ٢٠ ألف جندي قبل بدء العمليات بمدة ٤٨ ساعات.

وفي النتيجة، لم تستطع الإستخبارات الإسرائيلية اكتشاف نية الهجوم على كلتا الجبهتين إلا في صباح يوم الهجوم نفسه، وعلى أساس أنه سيبدأ في السادسة مساء لا في الثانية بعد الظهر.

على أن العامل الرئيسي الذي ساهم في تضليل الإستخبارات والقيادتين الإسرائيليتين السياسية والعسكرية لم يكن ناجماً عن سلسلة الإجراءات العربية المذكورة، رغم أهميتها ودقة تنفيذها، وإنما جاء من الشعور بالثقة في النفس المبالغ فيها لدى الإسرائيليين، بعد انتصار حرب ١٩٦٧ ومرور ست سنوات على الإحتلال، والذي صاحبه في الوقت نفسه شعور مواز بالتقليل المبالغ فيه من القدرة القتالية العربية ونوايا القيادات السياسية العربية في شن حرب هجومية مهما كانت محدودة، ضد إسرائيل.

ولقد أدى هذان الشعوران، إلى تعطيل العقول الإسرائيلية المختلفة، سواء في الإستخبارات، أو في القيادات العسكرية والسياسية، أم لدى الرأي العام والإعلام داخل إسرائيل (بل في العالم الغربي أيضاً) إلى حد حجب الرؤية الصحيحة عن الجميع، وجعل القيادة العسكرية عاجزة عن إدراك إبعاد التحركات المختلفة التي نقلتها إليها صور الأقمار الصناعية الأمريكية، وطائرات الإستطلاع، وتقارير الإستخبارات، وعملاؤها السريين، وجعلتها تسيء فهمها

إلى درجة خطيرة. وساعد على ذلك أن هذه العقول الإسرائيلية كانت تركز اهتمامها الرئيسي قبل الحرب على عمليات المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، وتعتبرها الخطر الوحيد الذي يهدد أمنها.

وقد كان لاختيار يوم وساعة بدء الهجوم العربي على الجبهتين المصرية والسورية دخلا هاماً في نجاح المفاجأة الإستراتيجية، ذلك لأن اليوم الذي وقع عليه اختيار القيادة العربية المشتركة، ضمن الأيام الصالحة للعمليات الهجومية في كلتا الجبهتين، كان أحد أيام شهر رمضان الذي لا تحدث فيه عادة نشاطات هامة في البلدان العربية، كما كان الوقت نفسه يوم «عيد الغفران» الإسرائيلي الذي تقل فيه الحركة واليقظة الأمنية إلى أقل حد عادة طوال السنة. هذا فضلا عن أن الساعة الثانية بعد الظهر ليست توقيتاً تقليدياً لبدء العمليات الهجومية الكبرى التي تبدأ عادة خلال الليل أو عند الفجر، وفقاً لحالة التفوق الجوي الذي يتمتع به المهاجم، أو وفقاً لرغبته في استغلال ظلمة الليل في تثبيت مواقع المشاة المكلفة باقتحام النطاق الدفاعي الأول الذي تغطيه مواقع هندسية تمهيداً لدفع المدرعات بعد ذلك. وكان اختيار الساعة الثانية بعد الظهر يشكل حلا وسطاً ملائماً لظروف التوازن الجوي العربي ـ الإسرائيلي ومتطلبات التغلب على العقبات الأولية التي تواجه القوات المهاجمة، ذلك لأن ساعات النهار كانت ضرورية لتوجيه الضربة الجوية العربية في العمق العملياتي للعدو على كلتا الجبهتين، كما أنها كانت لازمة لزيادة أحكام رمي التمهيد المدفعي ورمي الدعم فيما بعد ضد تحركات الإحتياطي المدرع الإسرائيلي القريب من الجبهة، فضلا عن ضرورتها في فتح الثغرات في الجدار الترابي على الضفة الشرقية، بحيث يمكن

أن تقام الجسور ويجري تشغيل المعديات خلال الساعات الأولى من الليل، ومن ثم تعبر الدبابات والعربات المدرعة القناة في ساعات الليل المتوسطة والأخيرة تحت أقل تأثير ممكن من جانب الطيران الإسرائيلي. وكان الأمر مماثلاً على الجبهة السورية، حيث كان على سلاح المهندسين أن يردم الخندق المضاد للدبابات خلال ساعات النهار حتى تعبره القوات الرئيسية خلال الليل، خاصة أن قطعات الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدات الرؤية ومدربة على القتال الليلي. أما الهجوم عند الفجر أو خلال الليل فكان سيؤدي إلى إنجاز المراحل الرئيسية من بناء الجسور وعبور المدرعات خلال ساعات النهار الأمر الذي سيزيد مخاطر القوة الجوية الإسرائيلية، رغم وجود جدار الصواريخ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن فاعلية هذا الجدار لم تكن قد اختبرت بعد منذ أيام حرب الاستنزاف المصرية، وخاصة بالنسبة إلى صواريخ سام ٦ (التي لم تكن موجودة وقتئذ) ولم يكن معروفاً بدقة مدى كفاءة أجهزة الحرب الإلكترونية الإسرائيلية المضادة في العمل ضد الصواريخ.

أوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء عشية بدء الحرب:

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٣ تولى العميد «شموئيل غونين» قيادة المنطقة الجنوبية، التي تشمل شبه جزيرة سيناء المحتلة خلفاً للعميد «أريك شارون» (الذي أحيل إلى التقاعد ليعمل بالسياسة كنائب عن تكتل ليكود). وبدأ غونين على الفور في تفقد المواقع الدفاعية في خط بارليف، واقترح على القيادة العامة بعد ذلك ضرورة إعادة فتح ١٤ موقعاً دفاعياً منها كان «شارون» قد أغلقها، وتم بالفعل تشغيل منشآت «حاجز النار»المعدة منذ العام ١٩٧١ لإشعال سطح

مياه القناة بطبقة من البترول المشتعل حال بدء عبور القوات المصرية لها، وذلك بعد أن كان إهمال الصيانة قد أدى إلى تعطيل معظمها. وقد تم بالفعل إعداد هذه المنشآت للعمل في حصنين من حصون خط «بارليف» أحدهما إلى الشمال قليلا من الإسماعيلية والآخر شمالي البحيرات المرة عند الدفرسوار تقريباً.

وكانت الخطة الدفاعية الإسرائيلية تقوم على أساس استخدام حصون خط بارليف كنقاط ارتكاز دفاعية، وعلى أن تقوم الدبابات المجتمعة في الخط الثاني بالتقدم نحو القناة عند اللزوم لسد الثغرات القائمة بين الحصون، واستخدام مصاطب إطلاق النار المعدة لها على الجسر الترابي، ثم تقوم وحدات الإحتياطي العملياتي الموجودة في العمق بالتقدم نحو القناة لشن هجمات معاكسة وتصفية أية رؤوس جسور تنجح القوات المصرية في إقامتها على الضفة الشرقية. وكانت المدفعية (وعددها عند بدء القتال نحو ٧٠ مدفعاً) موزعة على امتداد الطريق الموازي للقناة من مسافة ٨كم تقريباً ومكلفة بمساندة هذه الهجمات. ولكن القوة النارية الأساسية المساندة للحصون أو الدبابات كانت ستوفرها طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي. وقد أطلقت القيادة الإسرائيلية على خطة عملياتها الأولية هذه والمعدة لصد أي هجوم مصري شامل اسم «برج الحمام».

وكان لدى «غونين» عشية بدء الحرب القوات التالية:

١ ـ لواء مشاة من القوات الإحتياطية «لواء القدس» كان يتلقى دورته التدريبية السنوية، في حصون القطاع الشمالي من خط بارليف، أما القطاع الجنوبي من خط بارليف. فيبدو أنه كان محتلا ببعض قوات المشاة النظامية.

٢ـ لواء مشاة آخر كانت مهمته حماية منطقة المستنقعات وبحيرة البردويل في القطاع الشمالي من سيناء.

٣ـ مجموعة ألوية مدرعة بقيادة «إبرهام مندلر» يقع مقر قيادتها على مقربة من المحور الأوسط في المنطقة الواقعة بين «الطاسة» و«بير جفجافة». وكانت هذه المجموعة تضم ٣ ألوية مدرعة بها نحو ٣٠٠ دبابة موزعة عليها بالتساوي تقريباً أحدهما بقيادة امنون (وهو اللواء المدرع ١٤) وكان مكلفاً بالدفاع عن الخط الثاني خلف التحصينات بمسافة ٨-١٠ كم تقريباً، شمال الإسماعيلية حتى رأس سدر جنوباً على خليج السويس. وكان ثاني ألوية مجموعة مندلر المدرعة بقيادة العقيد «غابي» موجوداً منذ أسبوع قبل بدء الحرب في العمق العملياتي للقطاع الشمالي، ومتأهباً فور تلقي الأوامر الخاصة بالطوارئ إلى منطقة «رمانة» و«بالوظة». أما اللواء الثالث من المجموعة فكانت بقيادة العقيد «دان» محتشداً في العمق العملياتي للمحور الجنوبي وراء ممري «متلا» و«الجدي»، حيث كان يمضي فترة تدريبية ويتأهب كي يحل محل لواء «أمنون» على الخط الأمامي. ويستفاد من تنظيم وتوزيع القوات الإسرائيلية في سيناء عشية بدء القتال، أن «غونين» كان قائداً لجبهة سيناء كلها وأن قائد مجموعة الألوية المدرعة «ألبرت مندلر» كان الميداني المسؤول عن العمليات المباشرة على خط القناة.

وعلى ضوء هذه المعلومات المتوفرة عن القوات الإسرائيلية العامة الموجودة على جبهة سيناء، والقادرة على الإشتباك مع القوات المصرية طوال الأربع والعشرين ساعة الأولى من القتال، يتضح لنا أن القوات المصرية المهاجمة كانت تتمتع بتفوق كبير سواء في عدد الجنود أو كميات الأسلحة المختلفة المستخدمة

أو النيران، وكان التفوق لصالح المصريين يبلغ ٥ إلى واحد في تشكيلات المشاة و٣ إلى واحد في عدد الدبابات، و٣٠ إلى واحد في عدد المدافع.

ويرجع ذلك التفوق الكبير في القوى لصالح المصريين إلى ضخامة الجيش العامل المصري بالقياس للجيش العامل الإسرائيلي، وأخذ القوات المصرية للمبادأة، واتباع استراتيجية هجومية، وتحقيق عنصر المفاجأة على كل المستويات.

المرحلة الأولى من الهجوم المصري:

عشية الهجوم على جبهة القناة ارتفعت كثافة الحشد المدفعي في فرق المشاة إلى درجة كبيرة للغاية، إذ بلغ عدد كتائب المدفعية في أحد ألوية فرقة المشاة ١٦ مثلا ٦ كتائب بدلاً من الكتيبتين الأصليتين اللتين كانتا لدى اللواء في حالة الموقف الدفاعي السابق للهجوم. ولذلك كانت كثافة النيران التي أطلقتها المدفعية المصرية خلال رميها التمهيدي السابق للهجوم عالية للغاية. وقد بدأ هذا الرمي التمهيدي في الساعة الثانية وخمس دقائق، عقب اجتياز أسراب طائرات «الميغ٢١» و«سوخوي٧» و«هوكر هنتر» خط القناة في طريقها نحو أهدافها في العمق العملياتي بنحو ٣ دقائق. وخلال الدقيقة الأولى للقصف المدفعي سقطت على مواقع العدو الإسرائيلي ١٠٥٠٠ قذيفة مدفعية بمعدل ١٧٥ قذيفة في الثانية الواحدة. وطوال فترة الرمي التمهيدي التي استمرت ٥٣ دقيقة سقط على المناطق التي تعرضت للقصف المدفعي نحو ٣٠٠٠ طن من قذائف المدفعية.

وقبيل بدء القصف المدفعي بنحو ٢٠ دقيقة تسللت إلى الضفة الشرقية للقناة في بعض المواقع دوريات استطلاع صغيرة (تضم كل منها ضابط و٣ أفراد) ثم مضت في تسللها حتى مسافة ١٧ كم تقريباً (بلغتها خلال ٤ ساعات) حيث أخذت تراقب تحركات مدرعات العدو في الإحتياطي العملياتي من فوق تلال مرتفعة بعض الشيء، وتبلغ عنها قيادات الفرق المهاجمة.

وفي الوقت الذي عبرت فيه دوريات الإستطلاع القناة، قامت مفرزة صغيرة أخرى من «صيادي الدبابات» ومعها مجموعات من سلاح المهندسين بفتح ثغرات في حقول الألغام على الضفة الشرقية، وتسللت إلى مواقع متقدمة، وتمركزت تحت حماية الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات المرابطة على مصاطب وجدار الضفة الغربية، واستعدت لإطلاق النار على الدبابات المعادية التي ستتحرك نحو القناة. كما بدأت بعض سرايا الدبابات البرمائية في العبور جنوبي بحيرة التمساح وجنوبي البحيرات المرة ومعها سرايا ميكانيكية محمولة على عربات مدرعة «ب م ب» البرمائية. نظراً لأن الشواطئ هناك كانت تصلح لاجتيازها بواسطة الآليات ولا يوجد بها حاجز ترابي.

وفي الوقت نفسه عبرت القناة في الدقائق الأولى لبدء الرمي التمهيدي وحدات من «الصاعقة» (المغاوير) المترجلة وتسللت نحو محاور الحركة الإسرائيلية في العمق العملياتي لتعترض بأسلحتها الخفيفة المضادة للدبابات طريق تدفق الإحتياطي المدرع الإسرائيلي.

وفي الساعة الثانية وعشرة دقائق بدأت الموجة الأولى من وحدات المشاة الرئيسية في عبور القناة مستخدمة قوارب المطاط حمولة ١٠٥ طن. وقد توالى عبور المشاة حتى تم عبور فرقها الخمس خلال ١٢ موجة جرى نقلها إلى الضفة الشرقية واكتمل عبور الفرق تماماً (باستثناء الدبابات والمدفعية والآليات الأخرى) في الساعة ٧,٣٠ من مساء اليوم نفسه.

وقد عبر جميع قادة الكتائب بعد ١٥ دقيقة من بدء اقتحام الموجة الرئيسية الأولى للقناة، وعبر قادة الألوية ومعهم قادة المدفعية المناظرين لهم في الساعة الثالثة وخمس دقائق، وعبر قادة الفرق وقادة مدفعيتها بعد مضي ساعة ونصف من بدء الإقتحام وبهذا اكتمل لفرق المشاة الخمس المهاجمة تشكيلها القيادي، وأصبح مشرفاً بصورة مباشرة على الطبيعة للعمليات التالية الجارية، وذلك للمحافظة على إمكانية الرد السريع الملائم على الهجمات المعاكسة المتوقعة من اللواء المدرع ١٤ المنتشر على طول الخط الدفاعي الثاني، ولرفع معنويات الجنود والأنساق القيادية الدنيا.

وبعد ٤٠ دقيقة من بدء الهجوم بدأ سلاح الطيران الإسرائيلي بعض الهجمات المحدودة المتتالية بمجموعات صغيرة من طائرات «سكاي هوك» و«فانتوم» ضد مناطق ووسائل العبور والقوات شرقي القناة، ولكنها فوجئت بفاعلية الدفاع الجوي المصري المستند أساساً على جدار الصواريخ «سام ٢» و«سام ٣» و«سام ٦»، فضلا عن صواريخ الكتف «سام٧» والرشاشات الموجهة بالرادار «زد س يو ـ ٢٣ ـ ٤» المركبة على شاسيهات دبابات

«ب ت٧٦» والرشاشات العادية الأخرى من عيارات ٢٣ مم و١٤,٥مم و١٢,٧مم، ومئات المدافع م/ط من عيارات ٣٧ مم عيارات و٥٧ مم و٨٥مم و ١٠٠مم.

وكانت النتيجة أن ٣ طائرات من كل ٥ طائرات إسرائيلية كانت تنقض على مناطق العبور تم إسقاطها خلال الغارات الأولى. وحتى الساعة الخامسة من مساء اليوم الأول للهجوم تم إسقاط ١٣ طائرة إسرائيلية، فأمرت قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي بتحاشي الإقتراب من القناة لمسافة تقل عن ١٥ كم شرقاً، وبلغ إجمالي المجهود الجوي الإسرائيلي خلال اليوم الأول للحرب على جبهة سيناء حوالي ٧٠٨ طلعات جوية تم ٦٠٪ منها نهاراً.

وخلال الساعتين التاليتين لبدء اقتحام القناة وصل كثير من وحدات المشاة الرئيسية إلى عمق ٤كم شرقي القناة. وبدأ أفرادها يقومون بحفر حفر برميلية للوقاية من نيران مدفعية ودبابات وطيران العدو، وفي الوقت نفسه كانت مفارز صيادي الدبابات تمضي مسرعة نحو نقاط الخط الثاني الواقعة على عمق ٨كم تقريباً لمهاجمة سرايا الدبابات والمشاة الميكانيكية وبطاريات المدفعية الموجودة بها.

وتم خلال هذا الوقت استكمال حصار مواقع خط بارليف، الذي سقطت أولى مواقعه في الساعة ٢,٤٦ من بعد ظهر اليوم الأول للهجوم (الحصن رقم ١ في منطقة القنطرة شرق) وحتى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٠/٦ كان قد سقطت منه ١٤ نقطة قوية، وفي اليوم الثاني سقطت ٩ مواقع أخرى

من الخط، وبقي موقع واحد فقط في أيدي القوات الإسرائيلية دون أن يسقط حتى نهاية الحرب باسم موقع «بودابست» يقع في أقصى الشمال على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وسط منطقة المستنقعات المواجهة لبور سعيد على مبعدة ١٢كم شرقي بور فؤاد، نظراً لأنه كان في منطقة بعيدة عن القناة نفسها وذات تربة غير ملائمة للعمليات بصفة عامة ولحركة المدرعات والآليات بصفة خاصة.

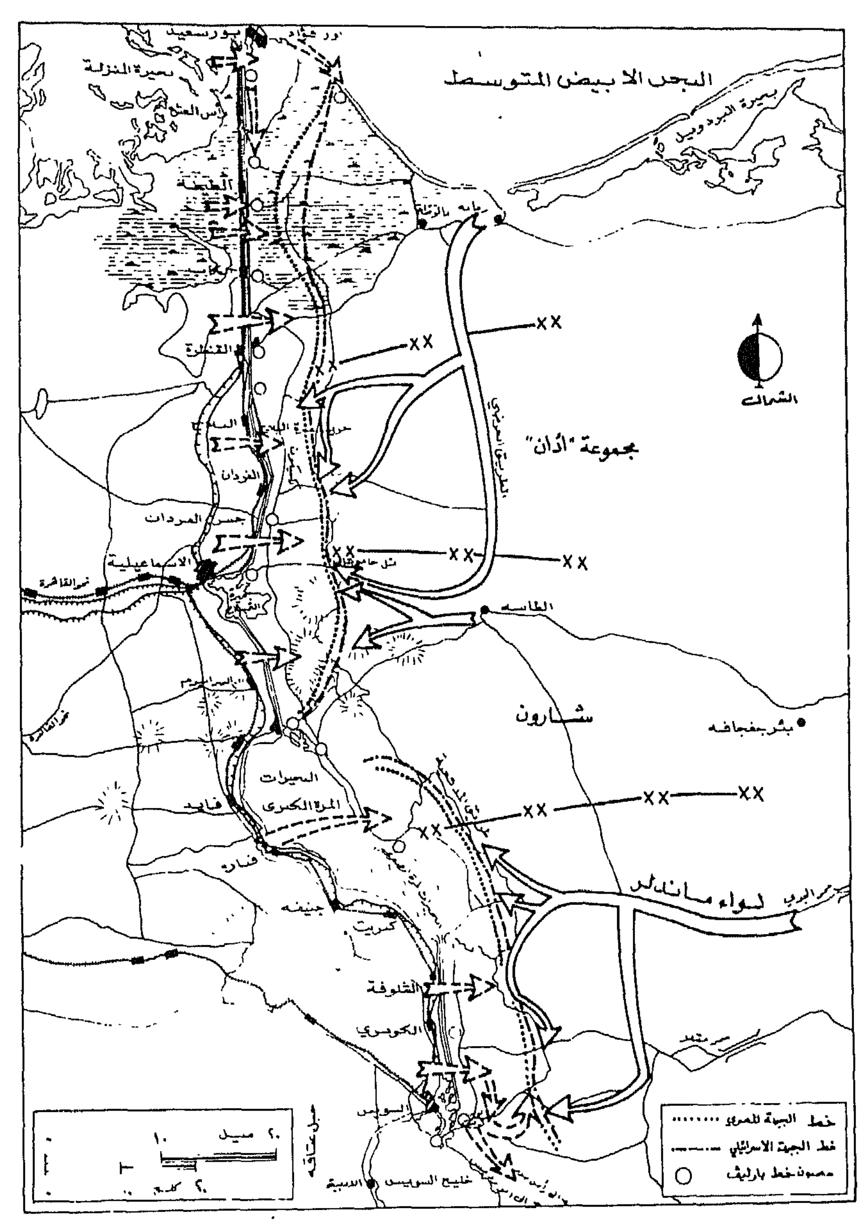
وقد بدأت وحدات المهندسين منذ الدقائق الأولى للهجوم عمليات تجريف الرمال بمدافع المياه لفتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي الضخم على الضفة الشرقية تمهيداً لنصب الجسور وتشغيل المعديات.

ونجحت هذه الوحدات في فتح ٣٥ ممراً في الجدار الترابي المذكور خلال يوم ٦ /١٠ في قطاع الجيش الثاني، وتم نصب أول جسر عائم حمولة ٦٠ طناً في قطاع أحد ألوية الفرقة ١٦ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٠/٦، وقبل ذلك بنحو ساعة ونصف كانت المدفعية الإسرائيلية قد بدأت قصفها لمناطق العبور لعرقلة عمليات إقامة الجسور وتشغيلها، ولكن القصف كان غير دقيق، ولم يمنع وحدات المهندسين المصرية من مواصلة عملها.

وقد تأخرت فتح الثغرات في قطاع الجيش الثالث بعض الوقت نتيجة لشدة تماسك التربة المكونة للجدار الترابي هناك، ولزيادة عرض الجدار وارتفاعه عما كان عليه في قطاع الجيش الثاني. ولذلك استخدمت المتفجرات والبلدوزرات إلى جانب مدافع المياه في فتح الثغرات، وتأخر فتح الثغرات مدة ١٠ساعات

إضافية عن المدة المقررة أصلاً لفتحها وهي ٦ ساعات (التي تم خلالها بالفعل فتح معظم ثغرات قطاع الجيش الثاني).

كما تمت في بعض المواقع إقامة جسور خداعية مهمتها اجتذاب وتشتيت هجمات الطيران الإسرائيلي بعيداً عن الجسور الحقيقية، ولذلك كانت سحب الدخان الصناعي المنطلقة فوقها تخفف نسبياً. وعلى أثر الإنتهاء من نصب الجسور العائمة وتشغيل المعديات، بدأت دبابات ومدفعية وآليات فرق المشاة الخمس في عبور القناة تحت جنح الظلام في ليلة ٦-١٠/٧. وفي صباح يوم ١٠/٧ كان قد تم عبور نحو ٥٠٠ دبابة مصرية إلى رؤوس الجسور على الضفة الشرقية، وبذلك توفر لفرق المشاة احتياطها المدرع القادر على تأمين رؤوس الجسور والمشاركة الفعالة في صد الهجمات المضادة الإسرائيلية في صباح ١٠/٧ في وقت يقل عن ١٨ ساعة منذ بدء الهجوم (وذلك في قطاع الجيش الثاني بصفة رئيسية)، الأمر الذي تعارض كلية مع تقديرات «موشي دايان» السابقة للحرب، والتي كانت لا تتوقع إمكان فتح الثغرات في الجدار الترابي ومد الجسور وعبور الدبابات بقوة فعالة قبل انقضاء ٤٨ ساعة من بدء عبور المشاة للقناة، وهي فترة كافية في نظره لحشد قوات ضخمة من الإحتياطي المدرع الإسرائيلي وشن هجوم مضاد يقضي على رؤوس جسور المشاة المصرية، وذلك إذا فشل سلاح الطيران الإسرائيلي في تصفية رؤوس الجسور بسبب تدخل الصواريخ م/ط.



الهجمات المعاكسة الإسرائيلية على رؤوس الجسور في ٧و٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

وفي الوقت نفسه كانت مجموعات عديدة من وحدات الصاعقة (المغاوير) قد عبرت القناة في طائرات هليكوبتر بعد غروب شمس يوم ٦/١٠ ووصلت إلى قرب محاور حركة الاحتياطي المدرع الإسرائيلي في العمق العملياتي عند ممرات متلا والجدي والجفجافة ورمانة، حيث بدأت تعترض طريقه نحو الجبهة. وعقب وصول قوات المشاة في اليوم الأول إلى عمق ١٨ كم قامت على الفور بالتخندق، كما أسرع جنود المهندسين، ببث حقول الألغام فوق سطح الأرض أمام مواقع الكتائب والألوية وعلى مجنبتها لتلعب دورها في صد الهجمات المضادة الإسرائيلية لحين استكمال نقل الدبابات والمدفعية إلى رؤوس الجسور تمهيداً لتوسيعها في العمق حتى ١٥-١٧ كم وربطها ببعضها البعض (بث في قطاع كل لواء مشاة نحو ٢٠٠٠ لغم م/د).

الهجمات المعاكسة الإسرائيلية:

توصلت الإستخبارات الإسرائيلية عند فجر يوم ٦/١٠ إلى معلومات تؤكد بدء الهجوم العربي على كلتا الجبهتين في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. ولذلك عقدت «غولدا مائير» اجتماعاً في الساعة السابعة صباحاً حضره «دايان» و«اليغازر»، وتقرر فيه البدء في تعبئة جزئية لسلاح المدرعات والتشديد على تأهب سلاح الطيران، الذي كان متأهباً منذ عشية يوم الغفران نظراً لاحتمال قيامه بضربة اجهاضية مضادة على الجبهة السورية. وأثر ذلك عقد اجتماع آخر في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات وأبلغوا فيه بهذه

المعلومات والقرارات، ولذلك صدرت عند ظهر اليوم نفسه أوامر إلى القوات الإسرائيلية بالإستعداد لتلقي ضربة مدفعية في كلتا الجبهتين.

وفي الساعة ١,٤٥ بعد ظهر اليوم نفسه عاد «غونين» إلى مقر قيادته واتصل بالعميد «مندلر» طالباً منه تحريك الألوية المدرعة إلى مقربة من خط القناة فأخبره الأخير أن القصف المدفعي المصري قد بدأ فعلاً، إذ كانت الساعة قد بلغت الثانية بعد الظهر. وبدأت التقارير تصل تباعاً بعد ذلك إلى قيادة «مندلر» و«غونين» عن شدة القصف المدفعي والجوي ثم اجتياز جنود المشاة المصرين على امتداد المواجهة. وتوصل «غونين» في حوالي الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه إلى تقدير زخم الهجوم الرئيسي في القطاع الشمالي (نظراً للمشاكل الفنية التي واجهت عبور الجيش الثالث في الجنوب)، لذلك أمر «مندلر» لواء «غابي» المدرع بالتقدم من العمق نحو القطاع الشمالي، على حين أمر اللواء المدرع ١٤ بأن يركز جهوده في القطاع الأوسط ولواء «دان» المدرع المتمركز وراء ممري «متلا» و«الجدي» بالتحرك غرباً عبر الممرين والتأهب لصد هجوم الجيش الثالث. ولما كان اللواء المدرع ١٤ هو أقرب الألوية من القناة لذلك كان أول الألوية تحركاً نحوها، حيث بدأ سلسلة من الهجمات المعاكسة الصغيرة في محاولة لصد المشاة المصريين، ثم في سلسلة محاولات لإنقاذ رجال الحصون المحاصرين. وانضم إليه بعد قليل لواء «غابي» في القطاع الشمالي. ولم يتبق من اللواء ١٤ في نهاية يوم ١٠/٧ سوى ٢٠ دبابة صالحة للقتال، أما لواء «غابي» فلم يتبق منه سوى ربع قوته في نهاية اليوم المذكور. وفي الجنوب اشتبك لواء «دان»

بالوحدات المدرعة البرمائية المصرية التي تقدمت نحو ممر الجدي، كما تعرضت دبابات اللواء المذكور لكمائن الصواريخ و«الآر بي جي» أثناء عمليات إنقاذ رجال الحصون، وفي صباح يوم ١٠/٧ لم يعد لدى اللواء المذكور سوى ٢٣ دبابة صالحة للقتال من أصل ١٠٠ دبابة كانت لديه عند بدء العمليات.

وفي اليوم نفسه بدأت طلائع قوات الإحتياط تصل إلى جبهة سيناء. وبدأ تقسيمها عند الظهر إلى ٣ قطاعات، القطاع الشمالي بقيادة العميد «ابراهام ادان» وبه ٣ ألوية مدرعة (احدها لواء «غابي» الذي عزز بكتيبة جديدة)، والقطاع الأوسط بقيادة العميد «أريك شارون» ويضم أيضاً ٣ ألوية مدرعة (احدها اللواء ١٤ الذي جرى تعزيز قواه بعد ذلك)، والقطاع الجنوبي بقيادة العميد «ابراهام مندلر» وكان لديه لواءان مدرعان (أحدهما لواء دان) لواء مظلي ميكانيكي خصص للدفاع عن «رأس سدر».

وقد حضر «موشي دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي، اجتماعاً في القيادة الجنوبية عقد في الساعة ١١,٤٠ من صباح يوم ١٠/٧ لبحث الموقف العسكري فيها، ووافق على قرار «غوبين» بإخلاء «خط بارليف»، أو ما تبقى منه، واقترح ضرورة الإنسحاب إلى منطقة الممرات، والتخلي عن منطقة خليج السويس حتى «شرم الشيخ»، واتخاذ موقف الدفاع الإستراتيجي لحين إعداد ترتيبات الهجوم المضاد وإزالة الخطر السوري في الجولان. ولم يوافق «غونين» و«اليعازر» على ذلك الاقتراح، ثم أبلغت «غولدا مائر» بهذا الخلاف في الرأي بين وزير الدفاع ورئيس الأركان فأيدت الرأي القائل بعدم الإنسحاب. ثم جرى إعداد خطة اقترحها «اليعازر» لشن هجوم مضاد في اليوم التالي تقوم به

أساساً قوات القطاع الشمالي ضد الفرقتين المصريتين ١٨و٢ في «القنطرة» و«الفردان»، على حين تبقى قوات القطاع الأوسط كاحتياطي في منطقة «الطاسه»، ثم تقوم بمهاجمة الجناح الشمالي للجيش الثالث في حالة نجاح الهجوم في القطاع الشمالي. أما قوات القطاع الجنوبي فقد عهد إليها صد تقدم الجيش الثالث ومساندة قوات القطاع الأوسط حال قيامها بمهاجمة الجيش الثالث.

وقد لقي هجوم قوات القطاع الشمالي فشلاً ذريعاً في صباح يوم ١٠/٨ خاصة في «الفردان» حيث دمر لواء «نتكا» المدرع (اللواء ١٩٠) وأسر قائد إحدى كتائبه (المقدم ياغوري)، ولم يتبق منه سوى ٥ دبابات تقريباً، وذلك بعد أن دخل في كمين كبير أعدته له وحدات الفرقة الثانية استخدمت فيه مختلف الأسلحة م/د والمدفعية، كما تعرض اللواء المدرع ٦٠٠ لخسائر فادحة هو الآخر عند مهاجمته لمواقع فرقة المشاة ١٦ تجاه «الإسماعيلية» وإلى الجنوب منها، وكانت خسائر هذا اليوم جسيمة للغاية مما أدى إلى عدم محاولة إكمال الخطة الأصلية ومهاجمة الجيش الثالث.

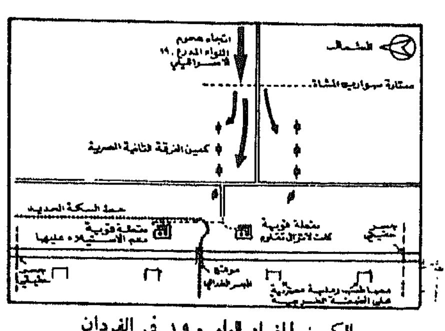
وقرر «غونين» وبقية القادة الإسرائيليين في نهاية هذا اليوم إيقاف كل العمليات الهجومية الكبيرة على الجبهة المصرية والاكتفاء بقتال الصد مع المحافظة على القوات، وذلك لأن حجم المدرعات الإسرائيلية المتوفرة وقتئذ على هذه الجبهة لم يعد يحتمل خسائر يوم معارك آخر مثل خسائر يوم ١٠/٨، إلى أن يتم وصول تعزيزات جديدة لها وتعويض معظم خسائر الأيام الثلاثة الأولى من الحرب.

وواصلت القوات المصرية خلال ذلك الوقت تدعيم رؤوس الجسور، وربطها ببعضها البعض، وتوسيع عمقها. وكانت أهم عملياتها في هذا الصدد. خلال الفترة بين٩/١٠و١٤/١٠ قيام الفرقة ١٦ باحتلال موقع «النقطة ١٠٠» (يسميها الإسرائيليون «تل حموتال») الواقع على مبعدة نحو ١٧ كم شرقي القناة على المحور الأوسط، والذي يشكل موقعاً حاكماً أتاح لها السيطرة بالنيران على منطقة واسعة في هذا المحور، وقد حاولت القوات الإسرائيلية استرداد هذا المرتفع الحيوي، عقب استيلاء القوات المصرية عليه فجر يوم ١٠/١٠، فشنت عدة هجمات معاكسة بقوات محدودة نسبياً لا تزيد عن كتيبة دبابات في كل مرة وكتيبة أو أكثر من المشاة الميكانيكية، واستمرت هذه الهجمات الصغيرة حتى يوم ١٢/١٠ ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، وبقي الموقع المذكور في أيدي القوات المصرية حتى انتهاء الحرب. وقد ركز الطيران الإسرائيلي غاراته، ابتداء من يوم ٩/١٠ حتى يوم ١٥/١٠ على مدينة بور سعيد في أقصى شمال الجبهة بهدف إعطاء انطباع لدى القيادة العسكرية المصرية بأن هناك إنزال بحري أو جوي تمهد له القيادة الإسرائيلية في بور سعيد. ولذلك قامت القيادة المصرية بتحريك فرقة المشاة الميكانيكية ٢٣ إلى منطقة الصالحية الواقعة على مقربة من «القنطرة غرب» لتكون بمثابة احتياطي متحرك قادر على تدعيم حامية المدينة في حالة وقوع مثل هذا الإنزال الإسرائيلي.

الهجوم المصري يوم ١٤/١٠/١٩٧٣:

قررت القيادة المصرية العليا في ١١/١٠/١٩٧٣ القيام بعملية هجومية محدودة نسبياً تنفذها القوات المدرعة والميكانيكية من خارج التكوين الأصلي لفرق المشاة الخمس المتواجدة في الضفة الشرقية للقناة، والتي كان عليها الإستمرار في الدفاع عن رؤوس الجسور، حتى لا يختل التوازن الإستراتيجي للقوات في هذه المرحلة الحرجة من الحرب، وذلك بهدف تخفيف الضغط الهجومي الإسرائيلي على الجبهة السورية، وتعميق شريط الأرض المحررة حتى المداخل الغربية لممري «متلا» و«الجدي». والاستيلاء على معظم الطريق العرضي الذي كانت تستخدمه القوات الإسرائيلية في مهاجمة رؤوس الجسور وكان يوفر لها حرية العمل والمناورة (وهو طريق شقته القوات الإسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ من «بير أبو جراد» جنوباً عند «رأس سدر» حتى «بالوظه» شمالاً مروراً بمداخل ممري «متلا» و«الجدي» على المحور الجنوبي «الطاسة» على المحور الأوسط). وحددت القيادة المصرية صباح يوم ١٤/١٠ كموعد لبدء تنفيذ هجومها الذي قامت خطته على أساس التقدم على المحور الجنوبي تجاه ممر «متلا» بقوة لواء مدرع وكتيبة مشاة ميكانيكية، وتجاه ممر «الجدي» بقوة لواء مشاة ميكانيكي، وعلى المحور الأوسط بقوة لوائين مدرعين، وعلى المحور الشمالي بقوة لواء مدرع. أي أن الهجوم تم على طول الجبهة وعلى محاورها الرئيسية.

ولتوفير المدرعات اللازمة لهذه الهجمات عبرت القناة عشية بدء الهجوم نحو ٣٠٠ دبابة مصرية ضمت غالبية تشكيلات الفرقة المدرعة ٢١ في المحور الأوسط واللواء المدرع الثالث من الفرقة المدرعة الرابعة في المحور الجنوبي. وبذلك ضعف الاحتياطي المدرع والميكانيكي الموجود في الضفة الغربية للقناة، خاصة في قطاع الجيش الثاني. وقد استغلت القيادة الإسرائيلية فترة الهدوء النسبي الذي ساد الجبهة المصرية من ١٠/٩ إلى ١٠/١٤ في تعزيز قواتها وتعويض بعض خسائرها السابقة في المدرعات وفي محاولة إعداد تكتيكات وأساليب قتال ملائمة لمواجهة صيادي الدبابات المصرين (على أساس دمج سرية مشاة ميكانيكية بكل كتيبة دبابات يقوم جنودها المحمولين فوق مجنزرات مدرعة «م ـ ١١٣» بإطلاق رشاشاتهم البالغ عددها ما بين ٤و٥ رشاشات على الاتجاهات التي تطلق منها الصواريخ م/د بقصد قتل الرماة والموجهين لها أو إزعاجهم على الأقل)، وكذلك في تجهيز مواقعها الدفاعية استعداداً لصد الهجوم المصري المتوقع، وأحداث اكبر قدر ممكن من الخسائر بالدبابات والعربات المدرعة المهاجمة، دون تعريض المدرعات الإسرائيلية في الوقت نفسه لنيران الدبابات المصرية أو صواريخ مفارز صيادي الدبابات. ولذلك تم وضع الدبابات الإسرائيلية داخل حفر عميقة تسمح لها باستخدام مدافعها دون تعريض معظم هيكلها للنيران المضادة، ووضعت خطط إدارة النيران بحيث تطلق الدبابات (تساندها بعض



الكمين المضاد للواء ١٩٠ في الفردان

الصواريخ م/د) نيرانها بصورة جماعية وبتوجيه مركزي من قائد كل سرية دبابات، ثم يجري تغيير مواقع إطلاق النار فور كل صلية تقريباً، بالإضافة إلى توزيع سرايا المشاة الميكانيكية بين الدبابات لتساهم بنيرانها ضد وحدات المشاة وصيادي الدبابات التي قد ترافق الدبابات المصرية المهاجمة، هذا فضلا عن دفع الطائرات المهاجمة الحشود الأمامية المهاجمة بعيداً قدر الإمكان عن نطاق مظلة الصواريخ م/ط.

وعشية بدء الهجوم المصري كان لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية في جبهة سيناء القوات التالية:

مجموعة ألوية «ساسون» على المحور الشمالي غرب «بالوظة» ومعها قسم من مجموعة ألوية «كالمان ماغين»، ثم مجموعة ألوية «ابراهام ادان» في المنطقة المواجهة للقنطرة شرق حتى شمال «النقطة ١٠٠» (تل حموتال) تقريباً، باستثناء لواء منها كان في عمق المحور الأوسط عند «بير جفجافة»، ثم مجموعة ألوية «شارون» على المحور الأوسط حتى المنطقة المواجهة لمنتصف الشاطئ الشرقي للبحيرات المرة تقريباً، ويليها كبد مجموعة ألوية «كالمان ماغين» (الذي حل «مندلر» أثر مقتل الأخير يوم١٢/١٠/١٩٧٣ نتيجة إصابة مجنزرة القيادة الخاصة به بصاروخ م/د قرب التقاء طريق ممر الجدي بالطريق العرضي في سيناء)، وكانت مهمة هذه المجموعة حماية المداخل الغربية لممري الجدي ومتلا، وإلى الجنوب من هذه المجموعة كان يوجد لواء مظلي ميكانيكي بقيادة «جافيش» يحمي منطقة «رأس سدر» على الشاطئ الشرقي لخليج السويس.

وقد بدأ الهجوم المصري المنتظر في الساعة ٦,١٥ من صباح يوم ١٠/١٤ برمي مدفعي تمهيدي اشترك فيه نحو ٥٠٠ مدفع وقاذف صواريخ «كاتيوشا» على محاور التقدم الأربعة استمر نحو ٤٥ دقيقة، كما وجهت خلاله ضربة بالصواريخ التكتيكية أرض - أرض من طراز «فروغ» ضد مراكز سيطرة العدو ومحطات التشويش الإلكترونية.

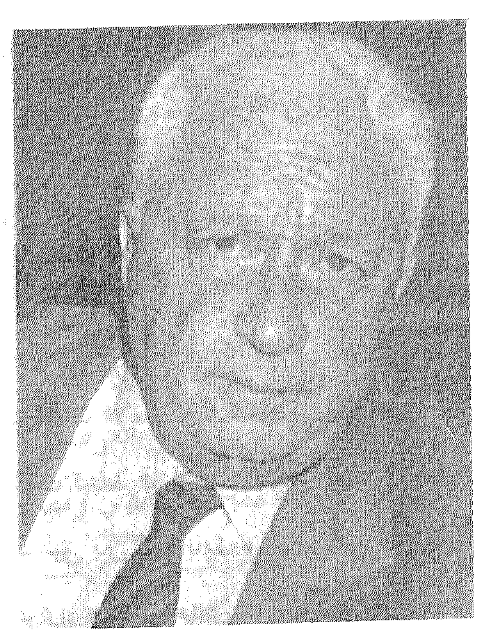
وقامت الطائرات المصرية بالإغارة على مراصد المدفعية الإسرائيلية من ارتفاعات منخفضه، كما شاركت بعض طائرات الميراج الليبية في إغارات أكثر عمقاً داخل سيناء. ثم بدأت الدبابات المصرية هجومها إثر ذلك دون أن يصاحبها صيادو الدبابات هذه المرة، باستثناء منطقة واحدة فقط رافق فيها جنود المشاة الدبابات وكبدوا فيها لواء مدرعاً إسرائيلياً (كان مجهزاً بدبابات «ت ٥٥» معدلة من غنائم حرب ١٩٦٧) بخسائر فادحة.

أما في بقية المناطق فقد طبقت تكتيكات المدرعات الهجومية التقليدية. وقد حقق الهجوم المصري في ذلك اليوم بعض النتائج المحدودة من حيث تعميق رؤوس الجسور بضعة كيلومترات، إلا أن الأهداف الأساسية لم تتحقق نظرا لتكبد المدرعات في عديد من المناطق لخسائر كبيرة نسبياً نتيجة لنيران مدافع الدبابات الإسرائيلية المتخندقة والصواريخ م/د وقصف الطائرات لها عندما كانت تبتعد قليلاً عن المدى الفعال لمظلة الصواريخ، وكذلك نتيجة لضعف التنسيق بين الدبابات والمدفعية من جهة وبينهما وبين المشاة الميكانيكية من جهة أخرى، ولقصر مدى مدافعها عيار ١٠٠ مم بعض الشيء عن مدى مدافع دبابات «السنتوريون» و«الباتون» عيار ١٠٥ مم.

وفي حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر أصدرت القيادة المصرية أوامرها للوحدات المهاجمة بالعودة إلى مواقعها لإعادة تنظيمها وتعزيزها وتعديل أوضاع القوات في رؤوس الجسور استعداداً لصد الهجمات المضادة القوية التي بات من المتوقع أن يبدأها العدو الإسرائيلي في اليوم التالي، بعد توقف عملياته الهجومية على الجبهة السورية حيث تجمد الوضع مؤقتاً حول جيب سعسع، وبعد أن صد هجوم القوات المصرية وتكبيدها بعض الخسائر، وتكامل حشد وإعادة تجهيز الألوية المدرعة الإسرائيلية على الجبهة المصرية، بعد أن بدأت الدفعات الأولى من الأسلحة الأمريكية (وخاصة الدبابات وطائرات الفانتوم وسكاي هوك وصواريخ «تاو» المضادة لدبابات) تصل إلى مطارات الأرض المحتلة وسيناء (مطار العريش) في مساء يوم ١٤/١٠ نفسه.

عملية الغزالة:

في أعقاب حرب الاستنزاف المصرية عام ١٩٧٠ وضع الجنرال «اريك شارون» (خلال فترة توليه القيادة الجنوبية التي استمرت حتى ١٩٧٣/٧/١٥) خطة لعملية هجومية محدودة يمكن أن تقوم بها القوات الإسرائيلية غربي القناة ضد قواعد صواريخ «سام ٣» و«سام٢»، في حالة تجدد القتال مرة



اريك شارون

أخرى وتكبد الطائرات الإسرائيلية خسائر فادحة بسبب شبكة الصواريخ المصرية.

وقامت هذه الخطة على أساس دفع قوة خفيفة الحركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية إلى الضفة الغربية للقناة، في قطاع «الدفرسوار ـ سرابيوم»، الواقع بين البحيرات المرة الكبرى وبحيرة التمساح، لتقوم بتدمير اكبر عدد ممكن من بطاريات الصواريخ المصرية الموجودة في هذه المنطقة في إغارة سريعة خاطفة، وبذلك تفتح ممراً خطيراً في جدار الصواريخ المصرية المقام على طول القناة، تنفذ من خلاله الطائرات الإسرائيلية لتهاجم عمق الجبهة المصرية وتناور مع بقية بطاريات الصواريخ من الخلف، وتعود القوة الخفيفة اثر إنجازها هذه المهمة إلى الضفة الشرقية للقناة مرة أخرى. وقد أطلق على هذه الخطة اسم «عملية الغزالة» كرمز لحركة العبور والعودة السريعة التي تشبه قفزات الغزالة السريعة.

وقام «شارون» بتجهيز منطقة العبور على الضفة الشرقية المقابلة للدفرسوار، حيث أعد سلاح المهندسين الإسرائيلي منطقة واسعة نسبياً لتجمع الدبابات والآليات محمية بسواتر رملية خلف الحاجز الترابي في المنطقة، كما جرى تخفيف جدران الحاجز في نقطة معينة، وضعت لها علامات حجرية معينة، حتى يسهل على سلاح المهندسين فتح الثغرات اللازمة فيها تمهيداً لمد الجسور العائمة وتشغيل المعديات لنقل المدرعات والآليات إلى الضفة الغربية المقابلة في وقت قصير نسبياً.

وأثر نشوب حرب ١٩٧٣ استدعي «شارون» من الإحتياط وأرسل للعمل في الجبهة الجنوبية كقائد مجموعة ألوية تحت قيادة «غونين»، وأخذ يلح منذ وقت مبكر على ضرورة تنفيذ عملية «الغزالة».

إلا أن «غونين» رفض تبني اقتراحه نظراً لاعتقاده بأن الموقف الإستراتيجي العام وقتئذ كان غير ملائم لتنفيذ مثل هذه العملية، ونشب نتيجة لذلك الرفض من جانب «غونين» خلاف حاد بينه وبين «شارون» تطلب إرسال الجنرال «حاييم بارليف» إلى الجبهة لوقف التوتر الناتج عن هذا الخلاف، ولتقدير الموقف الإستراتيجي هناك، بعد أن كان «موشي دايان» قد اقترح على «غولدا مائر» في اليوم الثالث للحرب، إنشاء خط دفاعي جديد لفك الإلتحام بين الطيران الإسرائيلي وصواريخ «سام» المصرية.

وقد رفض «بارليف»، ومعه أغلبية القادة الإسرائيليين، تنفيذ اقتراح «دايان» الخاص بالإنسحاب إلى خط الممرات واقتراح «شارون» المتعلق بتنفيذ عملية «الغزالة» خلال الأسبوع الأول من الحرب، وذلك نظراً لفداحة خسائر المدرعات الإسرائيلية خلال الهجمات المعاكسة التي جرت في الأيام الثلاثة الأولى، ولوجود الفرقة المدرعة المصرية ٢١ في الضفة الغربية ضمن احتياطي الجيش الثاني بالقرب من قطاع «الدفرسوار ـ سرابيوم»، الأمر الذي يسمح لها بسرعة التدخل ضد القوة المدرعة الإسرائيلية التي ستعبر القناة قبل أن تحقق خرقاً له قيمته في جدار الصواريخ المصرية، ويعرض العملية كلها للفشل. وبعد أن تم صد الهجوم السوري في جبهة الجولان، وانتقل الجيش الإسرائيلي إلى الهجوم المضاد هناك، الذي أسفر عن تكوين جيب «سعسع»، ثم توقف التقدم

الإسرائيلي تماماً على الجبهة السورية يوم ١٠/١٢ نتيجة لعنف المقاومة السورية وبدء وصول القوات العراقية، ركزت القيادة الإسرائيلية جهودها في الجبهة الجنوبية، وحشدت قواها الرئيسية هناك تمهيداً لشن هجومها المضاد الذي استند إلى المخطط الأصلي لعملية «الغزالة» مع تطويرها، سواء من حيث أهدافها أو من حيث حجم القوات المشتركة فيها، بما يتفق وتطور ظروف الحرب. واتخذت القيادة الإسرائيلية قراراً بألا يبدأ تنفيذ الهجوم المضاد المذكور إلا بعد صد الهجوم المصري الذي تم يوم ١٠/١٤، حتى يتم إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر في المدرعات المصرية. ولذلك تحدد مساء يوم ١٠/١٥ موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلي الذي تركز على المحور الأوسط في قطاع فرقة المشاة ١٦، والفرقة المدرعة ٢١.

وقد حشدت له القيادة الجنوبية مجموعة ألوية «شارون» التي ضمت ٣ ألوية مدرعة (بقيادة العقداء «امنون» و«حايم» و«طوبيا»)، ولواء مظلي ميكانيكي (بقيادة العميد ثان «ماط»)، لواء مدفعية، ووحدات مهندسين، ومجموعة ألوية «ابراهام ادان» التي ضمت ٣ ألوية مدرعة (بقيادة العقداء «غابي» و«نتكا» و«آربيه»).

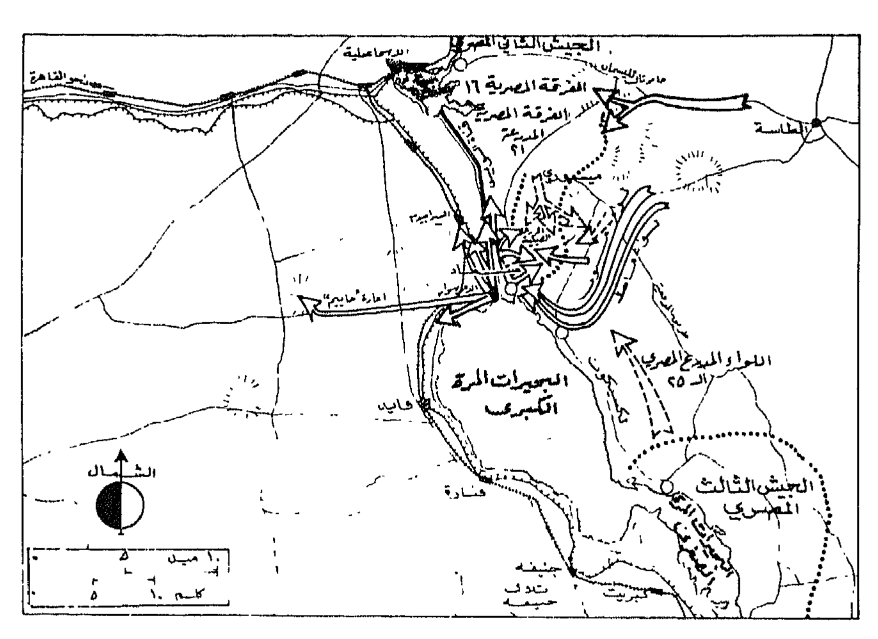
كلفت مجموعة «شارون» بالوصول إلى منطقة العبور المحددة في مواجهة «الدفرسوار»، من خلال عملية اقتراب غير مباشر تتم على الجناح الأيمن للجيش الثاني جنوبي القطاع الذي تسيطر عليه الفرقة ١٦، عبر فرجة غير محمية (كانت ترقبها دوريات متحركة) يبلغ اتساعها نحو ٢٥ كم تقع بين الجيشين الثاني والثالث على الضفة الشرقية للبحيرات المرة الكبرى، كانت قد

اكتشفتهما يوم ١٠/٩ إحدى دوريات لواء «آربيه» المدرع (كما أكدت وجودها صور طائرات الإستطلاع الأمريكية التي حلقت فوق الجبهة يوم ١٠/١٣ من ارتفاعات شاهقة)، ثم كان على المجموعة المذكورة أن تقوم بعد ذلك بفتح الطريقين المتوازنين اللذين يربطان طريق «الإسماعيلية ـ الشط» بالطريق العرضي الواقع على مبعدة ١٥ كم شرقي القناة (كانت القيادة الجنوبية قد شقتهما بعد حرب الإستنزاف استعداداً لاستخدامها في تنفيذ عملية «الغزالة» وذلك ليتم نقل الجسور ومعدات العبور عليهما ولتأمين إمداد القوة التي ستقوم بالعبور بسهولة) وتطهيرهما من القوات المصرية المسيطرة عليهما.

وفي الوقت نفسه كان على مجموعة «شارون» عبور القناة عند «الدفرسوار»، وتطهير الضفة الغربية في هذا القطاع من الجبهة من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات قدر الإمكان وتأمين رأس الجسر ضد الهجمات المصرية المضادة. ثم كان على مجموعة «ادان»، المتمركزة أصلاً في مواجهة القنطرة شرق والفردان، أن تزحف وراء مجموعة «شارون» بعد فتحها للثغرة وإقامتها رأس الجسر على الضفة الغربية، لتواصل الهجوم في اتجاه الجنوب لتقطع طريق «السويس ـ القاهرة» وتستولي على مدينة السويس نفسها إذا أمكن لها ذلك، وبهذا يتم تطويق قوات فرقتي المشاة ١٩،٧ التابعتين للجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة، كما تقوم وحدات مجموعة «شارون» الموجودة على الضفة الغربية بتوسيع رأس الجسر شمالاً حتى «الإسماعيلية» والاستيلاء عليها إذا أمكن وقطع الطريق الذي يربطها بدلتا النيل والقاهرة، والذي يشكل طريق الإمداد الرئيسي لقوات الجيش الثاني. كما أبلغت مجموعة ألوية «كالمان

ماغين»، المؤلفة من لوائين مدرعين ولوائي مشاة عادي، والـتي كـانت متمركـزة قرب المداخل الغربية لممري «متلا» و«الجدي» في مواجهة الجيش الثـالث، بـأن تكون على أهبة الإستعداد للتحرك شمالاً وعبور القنـاة لدعـم عمليـات مجموعـة «ادان» إذا تطلب الأمر ذلك.

وبقيت مجموعة ألوية «ساسون» في القطاع الشمالي لتثبيت قوة فرقة المشـاة ١٨، وفي أقصى الجنوب كانت توجد قوات أخـرى مـن ضمنهـا لـواء المظـلات الميكانيكي المتمركز قرب «رأس سدر» بقيادة العقيد «عوزي» وكتيبتـا دبابـات مستقلة.



الوضع عند الدفرسوار في ١٩٧٣/١٠/١٦

وهكذا يتبين لنا أن القيادة الإسرائيلية خصصت لتنفيذ عملية «الغزالة» المطورة، عند اكتمال واتساع نطاق تنفيذها ٣٠مجموعات ألوية ضمت: ٨ ألوية مدرعة، و٣ ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مشاة عادي.

بدأ تنفيذ العملية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٥/١٠ بهجوم خداعي قام به لواء «طوبيا» المدرع على المحور الأوسط تجاه «النقطة ١٠٠» (تل حموتال)، تبعه بعد ساعة تقدم من لواء «امنون» المدرع تجاه الجنوب الغربي للالتفاف عبر الكثبان الرملية القريبة من شمال البحيرات المرة الكبرى (حيث توجد الفرجة الخالية من القوات المصرية) إلى نقطة العبور في مواجهة «الدفرسوار» وقد واجهت مجموعة «شارون»، رغم نجاحها في التسلل في نقطة العبور واجتياز وحدات من لواء المظليين للقناة في الليلة الأولى من الهجوم، مقاومة عنيفة من جانب وحدات فرقة المشاة ١٦ ووحدات الفرقة المدرعة ٢١ على الضفة الشرقية، خاصة عند المنطقة المعروفة باسم «مزرعة الجلاء» (أو المزرعة الصينية كما يسميها الإسرائيليون) ألحقت بها خسائر فادحة وأخرت موعد نصب الجسر العائم الأول على القناة، وكادت أن تؤدي إلى إلغاء العملية كلها، كما أدت إلى دفع مجموعة أولية «ادان» لدخول المعركة في وقت مبكر عما كان مخططاً لها من قبل، لمعاونة مجموعة «شاورن» في فتح الطريقين المؤديين إلى نقطة العبور على الضفة الشرقية كما قامت القوات المصرية بعدة هجمات مضادة من الشمال والجنوب على الضفة الشرقية لإغلاق الثغرة التي فتحت في الخطوط المصرية ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها، وكذلك فشلت الهجمات المضادة التي جرت على الضفة الغربية في تصفية رأس الجسر الإسرائيلي هناك.

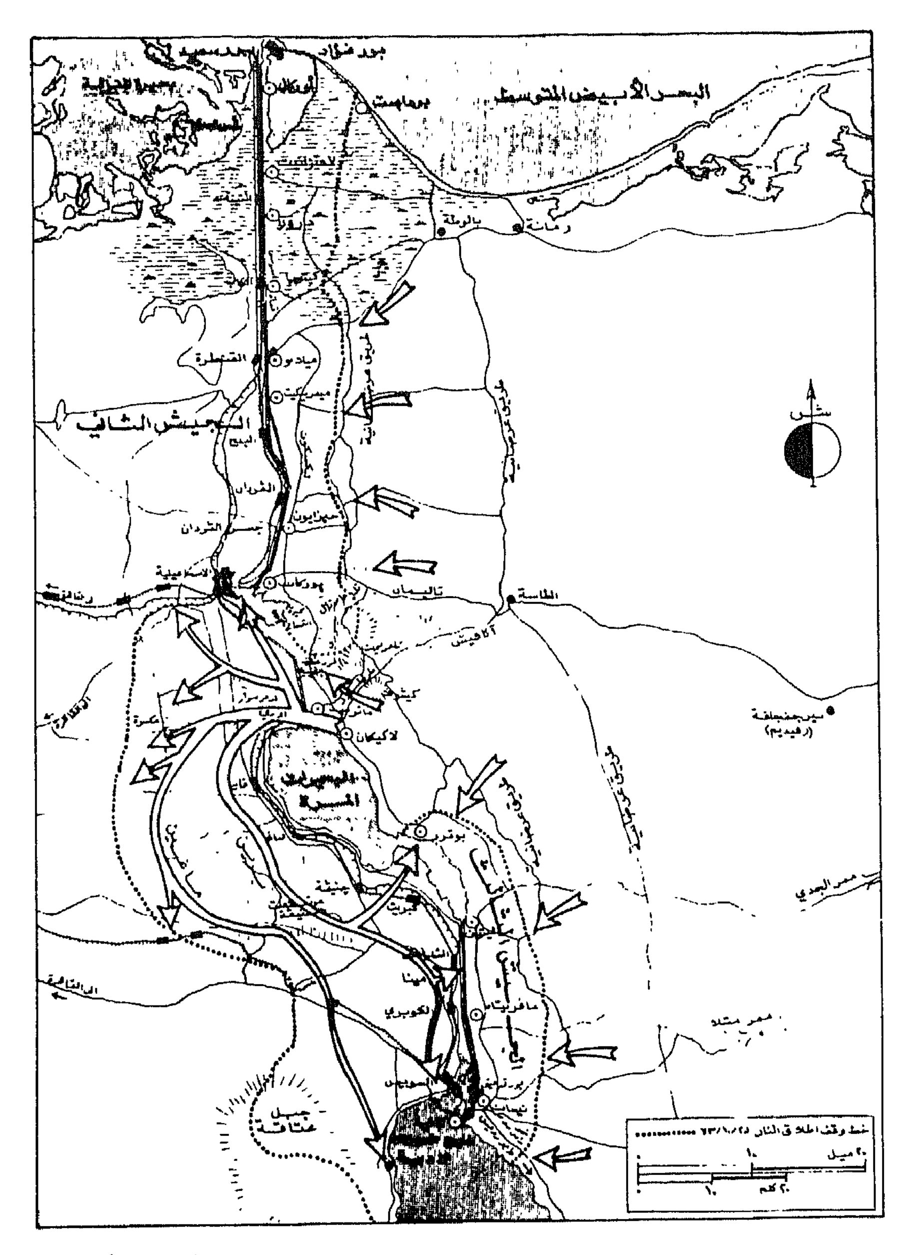
وفي الساعة السابعة من مساء يوم ١٠/٢٢ توقف إطلاق النار، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي، كانت قوات «شارون» تبعد وقتئذ نحو كيلو متر واحد عن طريق الإسماعيلية ـ القاهرة واقتربت أيضاً من بلدة «أبو صوير»، أما في الجنوب فكانت قوات «ادان» و«كالمانين ماغين» قد وصلت إلى «جنيفة» تقريبا. وبذلك لم تكن قطعت بعد طريق «السويس ـ القاهرة» أو عزلت قوات الجيش الثالث في الضفة الشرقية. وقد بلغ أقصى عمق للجيب الإسرائيلي غربي القناة مسافة ٢٥-٣٠ كم. وكانت القوات الإسرائيلية والمصرية متداخلة مع بعضها البعض في عديد من الأماكن، خاصة بالقرب من ضفة القناة الغربية وفي الجنوب والشمال، إلى حد أنه كان يفصلها عن بعضها في بعض الحالات ٢٠ متراً فقط. وذلك عند سريان قرار وقف إطلاق النار مساء يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢.

ولما كان الجيب الإسرائيلي في الضفة الغربية للقناة بالصورة التي وجد عليها عند سريان وقف إطلاق النار المذكور، لا يشكل ورقة مساومة سياسية ملائمة في أيدي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر خلال المرحلة التالية لوقف إطلاق النار، والتي سيجني كل طرف فيها النتائج السياسية الناجمة عن الحرب، لذلك كان لا بد لإسرائيل أن تختلق أي أسباب لخرق قرار وقف إطلاق النار وتواصل هجومها في حركة نحو الجنوب لتطويق قوات الجيش المصري الثالث في الضفة الشرقية للقناة، معتمدة على حالة الاسترخاء المعنوي الذي توقعت أن تصيب القوات والقيادة المصرية عقب وقف إطلاق النار لفترة قصيرة. ولذلك بدأت مجموعة ألوية «ماغين» في حوالي الساعة الحادية عشر من مساء اليوم نفسه الزحف في تشكيلات صغيرة عبر المسالك والمدقات الجبلية،

متجنبة قدر الإمكان الإشتباك مع المواقع المصرية الرئيسية، ومنتشرة نحو الجنوب. ثم هاجمت مواقع بطاريات الصواريخ ابتداء من الساعة الثانية من فجر يوم ١٠/٢٣ لتوسيع الممر الجوي للطيران الإسرائيلي غربي القناة. وفي هذه الأثناء كانت وحدات سلاح المهندسين المصري تحاول نصب بعض الجسور عبر القناة لتعبر عليها وحدات من قوات الجيش الثالث من الضفة الشرقية لتعزيز القوات الموجودة في الضفة الغربية، إلا أنها تعرضت لنيران شديدة من قوات مجموعة ألوية «ادان» حالت دون إنجاز هذه المهمة.

وبعد ظهر يوم ١٠/٢٣ شنت مجموعة أولوية «ادان» هجوماً كبيراً بواسطة لوائين مدرعين، زحفا في شكل قوس عريض التف حول السويس قاطعاً الطريق بينها وبين القاهرة، ثم احتلت منطقة مصانع تكرير البترول ومصنع السماد الموجودة غرب المدينة في السهل الممتد بين خليج السويس وجبل عتاقة.

وعند منصف ليلة ١٠/٢٤ تقريباً استولت وحدة من مجموعة ألوية «ماغين» على ميناء «الادبية» الواقع على الشاطئ الغربي لخليج السويس على مبعدة كيلومترات قليلة إلى الجنوب الغربي من السويس، وبقيت وحدات مصرية تقاتل على مقربة من الميناء المذكور حتى وصلت قوات الطوارئ الدولية إلى المنطقة. كما استطاعت وحدات مصرية أخرى أن تتمسك بمواقعها على الشاطئ الغربي للقناة إلى الشمال من مدينة السويس في مواقع «الشط» و«الشلوفة» و«كبريت». وكانت أقصى نقطة وصلت إليها قوات مجموعة ألوية «ماغين» على طريق «السويس ـ القاهرة» تقع عند نقطة الكيلومتر ١٠١، أي على مبعدة ١٠١ كم شرق القاهرة.



التشابك في القوات شرقي قناة السويس وغربها (١٩٧٣/١٠/٢٥)

وقد حاولت مجموعة ألوية «ادان» خلال يومي ٢٤-٢٥/١٠/١٩٧٣ أن تستولي على مدينة السويس بمساندة الطيران، إلا أنها فشلت في إنجاز مهمتها هذه وتكبدت خسائر فادحة في الدبابات والعربات المدرعة والرجال، أجبرتها على العدول عن محاولتها. وبقيت السويس في أيدي قوات الجيش الثالث والمقاومة الشعبية، على حين تمركزت القوات الإسرائيلية على مشارفها الخارجية، حتى توقف إطلاق النار بصورة نهائية فعلية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٨/١٠/١٩٧٣ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ ووصلت قوات الطوارئ الدولية لتشرف على تنفيذه.

القتال على الجبهة السورية

طبيعة مسرح العمليات: تقع الأرض التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ في منطقة الجولان، في الزاوية الجنوبية الغربية من القطر السوري. وتبلغ مساحتها ما يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر مربع. وهي هضبة بركانية ترتفع عن الأراضي المحيطة بها، وتشرف من الغرب على وادي نهر الأردن، وتشكل ودياناً تتجه من الشرق إلى الغرب تسيل فيها الأمطار. وفي شمال الهضبة تقع مرتفعات جبل الشيخ التي تشكل حاجزاً هاماً يصل ارتفاع ذروته إلى ٢٨١٤ متراً. وتمر من ذرى الجبل الحدود الفاصلة بين القطرين السوري واللبناني. وقد أقامت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مركزاً للرصد على الطرف الجنوبي الغربي من الجبل، على شكل حصن من الأسمنت المسلح يتألف من عدة طبقات، وجهز بأدوات الرصد والاستطلاع البصري والإلكتروني والكشف الراداري. أما في

الجنوب فيحد الهضبة وادي اليرموك. وهو واد انهدامي عميق يشكل مانعاً هاماً يحول دون المناورة العملياتية بالقوات الآلية. ويعتبر هذا الوادي خط الحدود الفاصل بين القطرين السوري والأردني.

ولقد ثبتت إسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، خطوطها الأمامية في الجولان على سلسلة من التلال المشرفة التي تشكل عدة خطوط متصلة ومتدرجة في العمق. وأقامت على بعض هذه التلال (مثل تل أبو الندى وتل الفرس) مراصد مزودة بالرادرات والأجهزة الإلكترونية الحديثة، لتشكل مع مرصد جبل الشيخ شبكة متكاملة تكشف الأرض ومحاور التقدم نحو الغرب، وبخاصة محور دمشق ـ القنيطرة، ومحور دمشق ـ شيخ مسكين ـ درعا.

وراعت إسرائيل أثناء إقامة الخط الدفاعي الأمامي في هضبة الجولان، الإفادة القصوى من طبيعة الأرض، مع توفير إمكانية الدعم المتبادل بالنيران بين نقاط الاستناد، وتنسيقها بالعمق لإعطاء الدفاع العمق اللازم. وتكونت بنية الدفاع، من حيث التجهيز الهندسي للأرض، من خط من الحصون الدفاعية على امتداد خط وقف النار (حوالي ٧٠ كيلومتراً) بعمق ٢-٣ كم، مكون من نقاط استناد حصينة تستوعب كل منها فصيلة أو سرية.

وجهزت كل نقطة بعدة منعات (دشم) أسمنتية مدعمة بالحجارة والقضبان الحديدية مع ملاجئ وخنادق مواصلات، وأحيطت بعدة صفوف من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، وأعدت فيها مصاطب الرمي التي تحتلها دبابات الدعم المباشر عند الضرورة. وقد بلغ عدد النقاط المحصنة على هذا الخط ٥٢ نقطة،

تضم ١٠٢ منعة أسمنتية موجودة على نقاط الأرض الحاكمة والمشرفة على محاور التقدم. وقد روعي في أثناء هذه النقاط الحصينة إمكانية تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ أن تكون واقية من رمايات المدفعية والطيران.

٢ ـ إن تسيطر على محاور التقدم وعلى المناطق الصالحة لتقدم القوات والميكانيكية.

٣ ـ أن تتعاون فيما بينها بالنيران والرصد وتبادل المعلومات.

٤ ـ أن تتمكن من الدفاع عن نفسها من كافة الإتجاهات.

ولقد خصص لكل مجوعة من نقاط الإستناد قوة محددة من الدبابات، تتجمع في مكان قريب بحيث تتمكن من تقديم الدعم المباشر لأية نقطة مهددة خلال بضع دقائق. كما حشدت قوات مدرعة على عمق ١٠-١٥ كم من الحد الأمامي كاحتياط تكتيكي، قادر على التحرك بسرعة لتقديم المساعدة للمواقع الدفاعية المهددة.

وعلى امتداد الحد الأمامي أنشئ خندق مضاد للدبابات بعرض ٤-٥ أمتار وعمق ٣-٤ أمتار، بسترة ترابية على الضفة الغربية للخندق ارتفاعها حتى ٦ أمتار. كما زرعت حقول الألغام المضادة للأشخاص والمضادة للدبابات على عدة أنساق وأقيمت شبكة من الأسلاك الأمنية.

خطة الهجوم السوري:

استناداً لهذه المعطيات الخاصة بطبيعة الأرض، وطبيعة الدفاعات الإسرائيلية، وانتشار القوات على الأرض، ووجود الخندق المضاد للدبابات، فقد وضعت خطة الهجوم السورية التي اشتملت على عدة نقاط أهمها:

١ ـ إنزال أكبر خسائر ممكنة بطيران العدو ودفاعه الجوي، وشل قياداته، بتنفيذ ضربة جوية مفاجئة مشتركة مع القوات الجوية لجمهورية مصر العربية، والإنزالات الجوية، وضربات الصواريخ والمدفعية.

٢ ـ توجيه ضربة نارية قوية بالطيران والمدفعية لإبطال دفاعات العدو على خط الجبهة والإحتياطات القريبة، وشل القيادات ومراكز الرادار ومقرات الرصد.

٣ ـ انتقال القوات البرية للهجوم مع بدء الضربة النارية، وخرق دفاعات العدو المحصنة في عدة قطاعات في آن واحد، ثم تطوير الهجوم المدرع في العمق لتجزئة القوات الإسرائيلية في الهضبة وتدميرها على أجزاء، واحتلال خط دفاعي يشرف على الضفة الشرقية لنهر الأردن.

ولحظت القيادة السورية عند وضع الخطة، عناصر أساسية أخرى فرضت نفسها على المخططين وكان أهمها:

ـ اضطرت القيادة السورية إلى الاقتحام الجبهي للتحصينات الإسرائيلية، رغم الخسائر الكبيرة التي يتكبدها المهاجم في مثل هذه الحالات. ويرجع ذلك إلى أن الدفاعات الإسرائيلية على جبهة متصلة تستند في الشمال إلى جبل الشيخ وفي الجنوب إلى وادي اليرموك، ولا تهيئ أية جوانب مكشوفة تسمح بالإلتفاف العميق على الأجناب، لاسيما وأن القطرين العربيين لبنان والأردن لم يكونا مشتركين في القتال منذ بداية الحرب، ولا مجال لاستخدام أراضيهما لهذا الغرض.

نظراً لطبيعية دفاعات العدو، ووعورة الأرض وكثرة تضاريسها، فقد كان الإعتماد على عنصر المشاة بصورة خاصة في الأنساق الأولى للهجوم.

ـ نظراً لطبيعة الدفاعات المحصنة للعدو ووجود المانع المركب المضاد للدبابات، لجأت القيادة السورية إلى تشكيل مفارز اقتحام خاصة من جنود المشاة المدعمين بالدبابات ومدافع الرمي المباشر وقاذفات اللهب والمهندسين (النقابين).

ـ تنفيذ الهجوم على جبهة عريضة، واختيار عدة قطاعات للخرق، لمنع العدو من تركيز جهوده في الدفاع على اتجاه واحد، ولبعثرة جهده الجوي، مع تركيز الجهد الرئيسي بضربة رئيسية توجه إلى الإتجاه الأقل توقعاً من العدو.

ـ معاملة الخندق المضاد للدبابات والممتد على طول الجبهة، معاملة الحاجز المائي، نظراً لأوجه الشبه القائمة بينهما من حيث الحاجة إلى وسائط خاصة

بالعبور، وذلك لتوزيع نيران العدو والإقلال من فرص تدمير الجسور ووسائط العبور الأخرى,

ـ الإفادة من قلة عمق المنطقة المحصنة لتطوير الهجوم بالألوية المدرعة الموجودة في الأنساق الثانية لفرق المشاة.

ـ الإفادة القصوى من وجود جبهتين تعملان في آن واحد، ومتابعة الضغط بالأعمال العسكرية النشطة على كلتا الجبهتين، من أجل إجبار العدو على تجزئة جهوده وعدم تركيزها على جبهة واحدة طيلة مدة الأعمال القتالية.

وتحددت اتجاهات الهجوم بحيث تتقدم فرقة المشاة الميكانيكية ٧ (بقيادة العميد عمر أبرش) من منطقة الأحمدية في اتجاهين أحدهما نحو الغرب والآخر نحو الجنوب الغربي إلى الشمال من «القنيطرة» والطريق الرئيسي المؤدي إلى جسر «بنات يعقوب»، على أن تقوم القوات المغربية بالزحف جنوب سفوح «جبل الشيخ» السفلي نحو الجنوب الغربي تجاه طريق «بانياس ــ القنيطرة» لحماية الجناح الأيمن للفرقة السابعة. وفي الوقت نفسه تتقدم فرقة المشاة الميكانيكية التاسعة (بقيادة العميد حسن تركماني) من المنطقة الواقعة غرب «تل الحارة» في اتجاه الغرب إلى الشمال مباشرة من «الخشنية» وذلك على شكل شعبتين متوازيتين إحداهما نحو طريق «القنيطرة ــ جسر بنات يعقوب» لقطعه غربها والآخر يتجه إلى «كفر نفاخ» الواقعة في منتصف الطريق المذكور تقريباً، والتي توجد فيها قيادة القوات الإسرائيلية في الجولان. وعلى المحور الجنوبي كان

على فرقة المشاة الميكانيكية الخامسة (بقيادة العميد علي أصلان) أن تهاجم منطقة «الرفيد» نحو الجنوب الغربي تجاه بحيرة «طبرية».

وبالإضافة إلى هذه الهجمات الرئيسية كان على وحدة خاصة من المغاوير محمولة جواً أن تهاجم مرصد جبل الشيخ بواسطة طائرات الهليكوبتر وتستولي عليه في إغارة مفاجئة لتحرم القيادة الإسرائيلية من محطة الرادار وأجهزة الرصد المشرفة على مسرح العمليات البرية منذ بداية الهجوم، وتضعها في خدمة القيادة السورية بعد ذلك، وخصصت وحدات خاصة سورية بمهاجمة السفوح السفلية لجبل الشيخ لمنع الهجمات المعاكسة الإسرائيلية التي قد توجه ضد قوات المغاوير أثر استيلائها على المرصد المذكور.

وفي النسق الثاني للقوات السورية كانت توجد فرقتان مدرعتان ولواءان مدرعان مستقلان. وكانت كل فرقة مشاة ميكانيكية تتألف من لوائي مشاة (بكل منهما كتيبة دبابات) ولواء مشاة ميكانيكي ولواء مدرع، وقدر عدد الدبابات الملحقة بفرق المشاة الميكانيكية الثلاث المشار إليها آنفاً بنحو ٥٤٠ دبابة (أي بواقع ١٨٠ دبابة في الفرقة الواحدة)، كما قدر عدد الدبابات الموجودة بالفرقين المدرعتين معاً بنحو ٤٦٠ دبابة.

وساندت قوات الهجوم حشود قوية من المدفعية قدرت بنحو ١٠٤ بطاريات مدفعية وقاذف صواريخ كاتيوشا (ضمت مدفعية عيار ١٢٢مم، ١٣٠مم، ١٥٢مم). وقد أعدت القيادة السورية خطان دفاعيان في العمق العملياتي للجبهة، الأول يقع على مسافة نحو ٢٠كم شرق خط وقف إطلاق

النار، ابتداء من نقطة تبعد قليلاً إلى الغرب من «قطنا» على الطريق المؤدي إلى جبل الشيخ في الشمال ماراً بسعسع على الطريق بين «دمشق» و«القنيطرة» ومنتهياً عند «الصنمين» الواقعة على الطريق المؤدي إلى «الرفيد» على المحور الجنوبي. أما الخط الدفاعي الثاني فقد أقيم على مسافة تبعد نحو ١٠ إلى ١٥ كم شرقي الخط الأول من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من «دمشق» على الطريق المؤدي إلى «القنيطرة» ويمتد جنوباً حتى بلدة «الكسوة» الواقعة على الطريق المؤدي إلى «الصنمين» و«الشيخ مسكين» و«درعا».

كما تركزت شبكة صواريخ سام المضادة للطائرات بمختلف أنواعها على طريق «دمشق ـ الشيخ مسكين».

أوضاع القوات الإسرائيلية في الجولان:

في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ نفذ السلاح الجوي الإسرائيلي عملية استطلاع جوي كبير للساحل السوري صاحبها إعداد كمين جوي للمقاتلات المعترضة السورية (أسفر عن إسقاط ١٣ طائرة «ميغ ٢١» وفقاً لرواية المصادر الإسرائيلية مقابل إسقاط طائرة ميراج، أما المصادر السورية فقالت أنها أسقطت ٥ طائرات إسرائيلية وفقدت ٨ طائرات) وتوقعت القيادة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة الشمالية حدوث اشتباكات خطيرة في الجولان، خاصة بعد أن أوضحت تقارير الإستطلاع الجوي يوم ٩/٢٤ بأن عدد الدبابات السورية المحتشدة في الجبهة قد ارتفع إلى ٦٧٠ دبابة بعد أن كان حوالي ٥٠٠ دبابة يوم ٩/١١، وأن عدد بطاريات المدفعية قد زاد في الفترة نفسها من ٦٩ بطارية إلى

١٠٠ بطارية، وأن هناك ثلاثة فرق مشاة قد احتلت خط الدفاع الأول. ولذلك عقد اجتماع في رئاسة الأركان الإسرائيلية في يوم ٩/٢٤ حضره اللواء «إسحاق حوفي» قائد المنطقة الشمالية واللواء «دافيد اليعازر» رئيس الأركان «موشي دايان» وزير الدفاع لبحث الموقف، وقد أوضح «حوفي» في الجلسة المذكورة أن حجم القوات السورية الموجودة في الخط الأمامي يسمح لها بشن هجوم كبير دون سابق إنذار. وقد أثار هذا الموقف شكوك ومخاوف «دايان» فقام بزيارة تفقدية لجبهة الجولان يوم ٩/٢٦ حيث شاهد بنفسه حشوداً كبيرة لمدفعية سورية متوسطة، وعلى أثر ذلك أصدر إلى رئيس الأركان أمراً بضرورة تعزيز قوات الجولان المؤلفة أصلاً من لواء مشاة ميكانيكي (لواء «غولاني») منتشر على طول الجبهة في مواقع دفاعية قوية التحصين تحمي طرق الإقتراب المحتملة، ويبلغ عددها ١١ موقعاً ابتداء من شرق «مسعدة» في أقصى الشمال إلى «تل الساقي» في أقصى الجنوب شرقي «العال»، ويمتد أمامها خندق مضاد للدبابات عرضه نحو ٤ أمتار وعمقه ٣ أمتار، يعلوه من حافته الغربية جدار ترابي إرتفاعه نحو ٨ أمتار، وتمتد أمام الخندق حقول ألغام. ويعزز لواء المشاة المذكور اللواء المدرع ٣٧، الذي يسميه الإسرائيليون لواء «براك»، وكان يضم٣ كتائب دبابات (الكتائب ٣-٤-٥)، وقد وزعت فصائل الدبابات في مواقع دفاعية بخط ثاني يبعد نحو ٣-٥ كيلومترات وراء الخط الأول. جهزت بحفر لرماية الدبابات والمدافع المضادة للدبابات ومدفعية الميدان، وأحيطت بالأسلاك الشائكة والألغام.

وقد أمرت رئاسة الأركان اللواء المدرع السابع بتعزيز القوات العاملة المدافعة عن الجولان، وبالفعل وصلت كتيبة الدبابات السابعة إلى منطقة «كفر نفاخ» قبل بدء نشوب الحرب بعشرة أيام، كما قام قائد اللواء ومعه ضابط الإستطلاع والمدفعية التابعين للواء بتفقد خط الجبهة وتحديد الأهداف المحتملة ومواقع رماية الدبابات والمدفعية ووضع خطط الهجمات المعاكسة المتوقع القيام بها. وبذلك أصبح لدى قيادة الجولان ٤ كتائب دبابات (كانت كلها وقتئذ خاضعة لقيادة اللواء المدرع ٣٧) وبلغ عدد دباباتها يوم ٧٣/١٠/٢، وفقاً للمصادر الإسرائيلية، ١٧٧ دبابة، فضلا عن لواء المشاة الميكانيكي الموزع على امتداد الجبهة، وبلغ عدد بطاريات المدفعية في ذلك اليوم ١١ بطارية. كما تم إبلاغ وحدات مجموعات الألوية الإحتياطية المعدة للقتال في الجبهة الشمالية. وهي مجموعة ألوية «دان لانر» ومجموعة ألوية «رفول أتيان»، باحتمال إعلان التعبئة العامة، وأعدت ترتيبات إخلاء الهضبة من سكان المستوطنات المدنيين، كما بث آلاف الألغام الجديدة أمام الخندق المضاد للدبابات وحول المواقع الدفاعية، وجرى تعميق الخندق المضاد للدبابات. وفي فجر يوم ١٠/٦ استدعي «إسحاق حوفي» إلى اجتماع في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات الثلاث. وأبلغ «دافيد اليعازر» قادة الجبهات بأن الحرب قد تنشب في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وأن أوامر التعبئة العامة كانت على وشك الصدور. وكانت بقية كتائب اللواء المدرع السابع (الكتائب ١-٢ المدرعة وكتيبة المشاة الميكانيكية) قد تم تحريكها إلى منطقة «كفر نفاخ ـ أواسط ـ سنديانه» خلال يوم ١٠/٥، وعندما أبلغ قائد اللواء صباح يوم ١٠/٦ باحتمال نشوب الحرب خلال هذا اليوم، حددت مهمة اللواء بحماية القطاع الشمالي من «القنيطرة»

حتى سفوح «جبل الشيخ» وألحقت به كتيبة الدبابات الرابعة التابعة للواء المدرع ٣٧ نظراً لوجودها عند «القنيطرة» أصلاً، ولذلك ألحقت كتيبة الدبابات الثانية التابعة للواء السابع ٣٧ عوضاً عنها لتقاتل معه في القطاع الجنوبي الممتد حتى «الرفيد»، حيث كانت القيادة الإسرائيلية تتوقع نظراً لأن صورة الإستطلاع الجوي كانت توضح أن حوالي ٦٠٪ من بطاريات المدفعية السورية كانت محتشدة في القطاع الشمالي من الجولان.

وعلى هذا الأساس أصبح لدى اللواء المدرع السابع كتائب الدبابات ١-٤-٧ فضلا عن كتيبة المشاة الميكانيكية التي ألحقت بها سرية دبابات واعتبرت بمثابة احتياطي اللواء. أما اللواء المدرع ٣٧ فقد أصبح يتألف من كتائب الدبابات ٢-٥ فضلاً عن بقية وحداته المعاونة. واحتفظ بالكتيبة ٣ كاحتياطي لدى قائد الجبهة وبذلك أصبح لدى القوات الإسرائيلية في «الجولان» عند بدء الهجوم السوري لواءان مدرعان يضمان ٥ كتائب دبابات، فضلاً عن كتيبة الدبابات الإحتياطية كتيبة دبابات لواء غولاني الميكانيكي، أي ما مجموعه ٧كتائب دبابات.

وفي مقابل ذلك كان لدى القوات السورية التي ستبدأ الهجوم في اليوم الأول حوالي ٧٠٠ دبابة بالإضافة إلى الفرقتين المدرعتين الإحتياطيتين. وقد وزع قائد اللواء المدرع السابع كتيبة الدبابات الأولى في المنطقة الواقعة بين الموقع الدفاعي الأول المقابل لمسعده، المسمى «أ - ١» (كانت جميع المواقع يرمز لها برقم مسلسل إلى جانب حرف أ) والسفوح الجنوبية لجبل الشيخ. كما وزعت كتيبة الدبابات الرابعة بين موقعي «أ -٢» و«أ - ٣» عند «تل البوستر» شمال

«القنيطرة» وتمركزت قيادتها في مدينة «القنيطرة» ذاتها، أما الكتيبة السابعة دبابات فكانت موزعة على طريق «كفر نفاخ ـ واسط». على مقربة منها كانت هناك كتيبة المشاة الميكانيكية المعززة بسرية دبابات والمعدة كاحتياطي للواء.

أما قائد اللواء المدرع ٣٧ فقد وزع كتيبة الدبابات الثانية بواقع سرية بين موقعي «أ ـ ٥» و«أ ـ ٦» اللذين توجد بينهما «تل عكاشه» وسرية ثانية على مفترق طريق «الرفيد» عند موقع «أ ـ٧»، حيث يلتقي الطريق الجنوبي القادم من «العال» إلى «البطيمة» و«الصنمين» بالطريق القادم من «القنيطرة» إلى «نوى»، وسرية ثالثة عند موقع «أ ـ ١١» المواجه لتل الساقي في أقصى الجنوب. كما وزع كتيبة الدبابات الخامسة بين المواقع «أ ـ ٦» و«أ ـ ٩» على كلا جانبي خط أنابيب النفط «تابلان»، وتمركزت قيادتها على تل «الجوخدار». أما قيادة اللواء فكانت في «كفر نفاخ»، وكذلك كانت هناك أيضاً قيادة اللواء المدرع السابع، حيث عقد قائده اجتماعاً ظهر يوم ١٠/٦ لقادة الكتائب، لإبلاغهم باحتمال نشوب الحرب في الساعة السادسة مساء اليوم نفسه قطعه بدء القصف المدفعي التمهيدي للهجوم السوري.

الهجوم السوري في الجولان:

في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٧٣/١٠/٦ بدأت المدفعية السورية رميها التمهيدي السابق لهجوم المدرعات والمشاة الميكانيكية الذي استمر نحو ٦٠ دقيقة، واشترك فيه نحو ١٠٠٠ مدفع، كما أغارت مجموعات من طائرات «الميغ ٢١» و«سوخري ٧» على المواقع والتجمعات الإسرائيلية،

من ارتفاعات منخفضة. واثر بدء الرمي المدفعي بقليل، بدأت الموجات الأولى من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة السورية تقدمها نحو الخطوط الإسرائيلية تصاحبها «البولدوزرات» والدبابات حاملة الجسور، التي أخذت تردم الخندق المضاد للدبابات وتقيم عليه المعابر. وبهذا أصبح الرمي المدفعي بمثابة مساندة قريبة بالنيران للوحدات المدرعة والميكانيكية خلال المرحلة الأولى من بدء هجومها.

وفي حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر كانت الدبابات وناقلات الجنود السورية قد اجتازت الخندق المضاد للدبابات في نقطتي الاختراق الرئيسيتين، الأولى كانت عند «القنيطرة» متجهة نحو الجنوب الغربي، في منطقة بين موقعي «أ ـ٢» و«أ ـ ٣»، والثانية عند «الرفيد» متجهة نحو الشمال الغربي على الطريق المؤدي إلى «الخشينة»، حيث كانت الفرقة «٩» تتقدم في منطقة «تل عكاشه» بين موقعي «أ ـ ٥» و«أ ـ ٦». وكانت الدبابات السورية تتقدم في مجموعات تضم ٧-١٠ دبابات ٢-٣ ناقلة جنود مدرعة، ولكن المدرعات كانت تسير متقاربة من بعضها، ولذلك تعرضت لخسائر فادحة من الدبابات الإسرائيلية المتخندقة في مواقع رماية معدة مسبقاً في الخط الثاني خلال الساعات الأولى من الهجوم. وحتى لا تقلل المدرعات السورية من سرعة هجومها وتعطي الفرصة للعدو كي يستجمع قواه ويركزها، عمدت إلى الالتفاف حول المواقع الدفاعية واندفعت إلى العمق متجنبة السير على الطرق.

وفي الوقت الذي بدأت فيه المدرعات والمشاة الميكانيكية هجومها الرئيسي هذا، كانت هناك ٤ طائرات هليكوبتر من طراز «س ٨» تحمل قوة من المغاوير

السوريين وتنزلهم على قمة جبل الشيخ من الخلف حيث هاجموا حامية المرصد الإسرائيلي البالغ عددها نحو ٥٥ جندياً (كان معظمهم يلعبن طاولة الزهر). وقد تم الإستيلاء على المرصد بعد نصف ساعة من القتال العنيف الذي لم ينج منه سوى ١١ جندياً إسرائيلياً استطاعوا الفرار من الموقع. وقد حاول لواء «غولاني» استرداد المرصد بهجوم معاكس إلا أن الوحدات الخاصة السورية المرابطة عند سفوح جبل الشيخ استطاعت أن تصد الهجوم وتقتل ٢٢ جنديا إسرائيلياً وتصيب ٥٠ آخرين بجراح.

القتال في القطاع الجنوبي من الجولان:

حقق الهجوم السوري في قطاعي فرقتي المشاة الميكانيكية التاسعة والخامسة بجنوب الجولان نجاحات أولية سريعة، إذ تمكن اللواءان المدرعان ٤٣و٥١ من اختراق خط الدفاع الإسرائيلي جنوب الموقع «أ ـ ٦» عند تل كودنا، واجتازا خط «التابلان» بالقرب من الخشينة وتقدما بمحاذاة طريق اليهودية إلى عمق نحو ٢٠ كم داخل الهضبة، حتى أصبحا على مشارف بحيرة طبريا. كما استطاع اللواء المدرع ٤٧ واللواء الميكانيكي ١٣٢ اختراق خط الدفاع الإسرائيلي في أقصى جنوب الجولان قرب البطيمة، واجتازا طريق «التابلان» والموقعين الدفاعيين «أ ـ ٩ وأ ـ ١٠»، وتقدما نحو قرية العال وقد واصل قسم من اللواء المدرع ٤٧ تقدمه شمالاً نحو اليهودية، على حين اشتبك القسم الآخر من اللواء ومعه وحدات اللواء الميكانيكي ١٣٢ بطلائع وحدات الإحتياط المدرعة الإسرائيلية التي بدأت تصل إلى المحور الجنوبي للجولان ضمن مجموعة ألوية «دان لانر» مساء يوم ١٠/٦ (إذ كانت هذه المجموعة قد بدأ استدعاؤها منذ

صباح يوم ١٠/٦ أثر ورود التقارير التي حصلت عليها الإستخبارات الإسرائيلية فجر ذلك اليوم).

وتقدمت وراء هذه الألوية المدرعة الميكانيكية بقية وحدات الفرقتين السوريتين التاسعة والخامسة، وطهرت معظم المواقع الدفاعية الإسرائيلية التي كانت تدافع عنها وحدات من لواء «غولاني»، كما استولت وحدة من مغاوير جيش التحرير الفلسطيني المحمولين بطائرات هليكوبتر على «تل فرس» وطهرته من القوة الإسرائيلية التي كانت تدافع عنه.

ونتيجة لذلك الإختراق شبه الكامل للقطاع الجنوبي من الجولان خلال الساعات الأولى لبدء القتال، (رغم محاولات الطيران الإسرائيلية اليائسة لإيقاف تقدم المدرعات السورية التي ترتب عليها وقوع خسائر فادحة به نتيجة قوة الدفاع الجوي السوري المستند أساساً إلى صواريخ سام ٦ مدافع «زد س يو٢٣-٤» الموجهة بالرادار) تحطم اللواء المدرع الإسرائيلي٣٧ الذي كان يدافع عن هذا القطاع، ولم يبق لديه في صباح يوم ١٠/٧ سوى ١٢ دبابة انسحبت مع قائد اللواء «بن شوهام» إلى منطقة كفر نفاخ على المحور الأوسط. وسارعت القيادة الإسرائيلية باستكمال تعبئة وحدات الإحتياط وإرسالها بسرعة إلى هضبة الجولان مساء يوم ١٠/٦ وطوال ليلة ٦-٧، وكان اللواء المدرع ١٧ (أحد ألوية مجموعة دان لانر) هو أول هذه الوحدات التي وصلت إلى القطاع الجنوبي من الجولان، وقد دفع قسم من هذا اللواء إلى «العال» لصد القوات السورية المتقدمة نحوها، وعزز بكتيبة مدرعة أخرى تابعة للواء المدرع ١٩ خلال الليل، وامكن لهذه القوة بعد أن وصلتها تعزيزات أخرى ودعمتها

هجمات الطيران الإسرائيلي أن تصد الزحف السوري في هذا القطاع خلال نهار يوم ١٠/٧، بعد قتال عنيف دار في الحقول الواقعة بين «العال» ومستوطنة «رمات مكشيميم». وفي الوقت نفسه كان قسم آخر من اللواء المدرع ١٧ يخوض قتالاً عنيفاً ضد جزء من اللواء المدرع السوري ٤٧ تقدم نحو اليهودية وتمكن من إيقاف تقدمه. كما وصل اللواء المدرع الإحتياطي ١٤ تعززه بعض وحدات من اللواء المدرع ١٧ على الطريق الموازي لليهودية واشتبك في قتال صد عنيف مع اللوائين المدرعين السوريين ٤٨، ٥١ على مسافة ١٠ كم تقريباً من نهر الأردن.

وعند ظهر يوم ١٠/٧ تقدمت قوة مدرعة سورية أخرى (تابعة للفرقة المدرعة الأولى) من منطقة الخشنية وسنديانه نحو معسكر كفر نفاخ، حيث كانت توجد قيادات قوات الجولان ومقر قيادة «رفول ايتان»، واستطاعت أن تستولي عليه بعد معركة قصيرة انتهت حوالي الساعة ١,١٥ من بعد ظهر اليوم نفسه بفرار «رفول» من المعسكر والقضاء على بقية اللواء المدرع ٣٧ ومقتل قائده ونائبه وضابط العمليات الخاص به. إلا أن اللواء المدرع الإحتياطي ٧٩ استطاع أن يسترد المعسكر في مساء اليوم نفسه بعد قيامه بهجوم معاكس فقد فيه عدداً من دباباته. وفي الوقت الذي كانت مجموعة ألوية «دان لانر» تقوم فيه بصد الإندفاع السوي على المحور الجنوبي عند «العال» وتجاه «اليهودية» ويبذل فيه اللواء ٧٩ جهوده لمنع التفاف المدرعات السورية حول مؤخرة قوات مجموعة «لافول» التي تقاتل على المحورين الأوسط والشمالي عبر كفر نفاخ، كانت

مجموعة ألوية «موشي بيلد» تقترب من المحور الجنوبي بسرعة لتساهم في صد الهجوم السوري.

وقد عقد اجتماع في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٠/٧ في مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية الشمالية، حضره «حاييم بارليف» كمندوب عن القيادة العامة بتكليف من «غولدا مائير» رئيسة الوزراء، و«إسحاق حوفي» قائد الجبهة الشمالية، و«بيلد»، وعدد من كبار ضباط هذه القيادة، جرى فيه بحث الموقف العسكري الخطير في الجولان، وتقرر على ضوء ذلك شن هجوم مضاد في القطاع الجنوبي صباح اليوم التالي ١٠/٨ بهدف دفع الفرقة الخامسة السورية نحو مفترق «الرفيد ـ البطيمة»، وتهديد الجناح الجنوبي للفرقة التاسعة والفرقة المدرعة الأولى السوريتان اللتان تتخذان من الخشنية مركزاً قيادياً وإدارياً لإدارة توجيه الهجوم الرئيسي الذي كان متشعباً إلى ٣ شعب: الأولى عند كفرنفاخ والثانية إلى الغرب قليلاً من الأولى لقطع طريق «كفر نفاخ ـ جسر بنات يعقوب»، والثالثة متجهة غرباً على محور «اليهودية» نحو الطرف الشمالي لبحيرة طبريا. وعلى أن يتبع ذلك محاولة تطويق هاتين الفرقتين حول الخشنية من الشمال والجنوب.

وعلى أساس هذه الخطة، اعد تنظيم وتوزيع قوات مجموعات الألوية الثلاث العاملة في الجولان، بحيث أصبحت مجموعة «دان لانر» تتألف من اللوائين المدرعين ١٧و١٩، ومهمتها الضغط من الشرق قرب «اليهودية» ومن الشمال عند «كفر نفاخ» و«سنديانه». وأصبحت مجموعة «موشي بيلد» تضم الألوية المدرعة ١٤و١٩و٢٠و٦٠، ومهمتها التقدم نحو «البطمية» على محور «العال ـ

الرفيـد» بواسـطة اللوائـين ١٩و٦٠، علـى أن يقـوم اللـواء المـدرع الإحتيـاطي بـالزحف شمـال هـذا المحـور نحـو مزرعـة «القنيطـرة» ومسـتوطنة «غيشـور» ثـم «الخشنية». على حين ضمت مجموعـة «رفـول ايتـان» في القطـاع الشـمالي مـن الجولان، اللواء المدرع السابع وكتيبة مدرعة مـن الإحتيـاط كـانت تابعـة للـواء ٣٧ (الذي دمرت الكتيبتـان العاملتـان) ولـواء المظليـين الميكـانيكي ٣١ ولـواء مشاة «غولاني» الميكـانيكي، وقـد عهـد إليهـا الإسـتمرار في صـد هجـوم فرقـة المشاة السابعة السورية عند «القنيطرة» وإلى الشمال منها وتأمين الجناح الأيسر لمجموعة «دان لانر».

وقد بدأ هجوم مجموعـة «بيلـد» في السـاعة ٨,٣٠ مـن صبـاح يـوم ١٠/٨ بهجمات جوية كثيفة استخدم فيها النابالم وبرمي مدفعي تمهيدي. ثم تقدم اللواء المدرع ١٩ بمنطقة العال حيث واجه مقاومة سـورية شـديدة ألحقـت الكثـير مـن الخسائر في دباباته ولذلك دفع «بيلـد» بكتيبـة مـن اللـواء المـدرع ٢٠ إلى يمـين اللواء ١٩ للإلتفاف حول المواقع السورية في اتجاه «تل السقي» ولكنهـا وقعـت في كمين يضم صواريخ مضادة للدبابات ومدافع عديمة الارتداد ١٠٦مـم ألحـق بها خسائر فادحة. واضطـر «بيلـد» إلى دفـع لوائيـه ١٩و١٤ فضـلاً عـن بقيـة اللواء ٢٠ لاقتحام الدفاع السوري م/د، الـذي أقامـه اللـواء الميكـانيكي ١٣٢ بعـد انسـحابه مـن منطقـة «العـال» في المنطقـة الواقعـة بـين «تـل السـقي» و«الجوخدار» على كلا جانبي طريـق عربـات «العـال ـ الرفيـد»، وكـان يضـم ٣سـرايا عرابـات مدرعـة مسلحة بصواريـخ م/د «سـاغور». وسـريتي مدافـع ١٠٦، فضلاً عن دعم مدفعي وبعـض الدبابـات. وقـد استمرت المعركـة حتـى

حلول مساء يوم ١٠/٨، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال القسم الأكبر من الدفاعات السورية بعد أن تكبدت خسائر فادحة، ووصلت إثر ذلك إلى مستوطنة «غيشور» و«الجوخدار».

وفي اليوم نفسه كانت مجموعة «لانر» تخوض غمار قتال عنيف طوال اليوم. وتكبد اللواء المدرع ١٧ خسائر فادحة على طريق «اليهويدة»، كما دمرت له ١٣ دبابة دفعة واحدة نتيجة لوقوعها في كمين م/د. وفي نهاية اليوم أصبح اللواء يضم كنتيجة مدرعة واحدة فقط ووحدة استطلاع. وطوال نهار اليوم نفسه كان اللواء المدرع ٧٩ يناور على محور «التابلان» بين «كفر نفاخ» و«سنديانه»، وفي المساء هاجم اللواء «سنديانه» واستولى عليها بعد أن تكبد خسائر شديدة في الدبابات والأفراد.

وقد حاول اللواء المدرع السوري ٩١ (أحد ألوية الفرقة المدرعة الأولى) استرداد «سنديانه» في صباح يوم ١٠/٩ بهجوم مضاد مهدت له المدفعية الصاروخية برمي كثيف، إلا أن الهجوم لم ينجح في تحقيق هدفه، وشن اللواء المدرع الإسرائيلي ٧٩ هجوماً آخر في مساء اليوم نفسه على تل «رماتيه» والقرية القريبة منه واستولى عليه قبل الغروب بعد قتال مرير. وفي الوقت نفسه كان اللواء المدرع ١٧ يقترب من محور «التابلان» من جهة الغرب، وبذلك أصبحت مجموعة «لانر» توشك أن تغلق الطرف الشمالي للكماشة المطبقة على «الخشنية» من جهة الشمال الغربي.

أما في الجنوب فقد جددت مجموعة ألوية «بيلد» هجومها صباح يوم ١٠/٩ (وفي هذا اليوم خف الدفاع الجوي السوري في الجبهة بعض الشيء نظراً لسحب بعض بطاريات صواريخ سام ٦ منها لمواجهة القصف الجوي الإسرائيلي لدمشق وبعض مناطق العمق السوري) فهاجم اللواء المدرع ٢٠ على محور «العال ـ الرفيد» وإلى يساره اللواء المدرع ١٤ ثم اللواء المدرع ١٩، الذي نجح في الوصول حوالي الساعة ١١ صباحاً إلى الهضبة المشرفة على الخشنية من الجنوب الشرقي. ولقد انزلت القوات السورية المدافعة عن منطقة الخشنية خسائر كبيرة بقوات الجناح الأيسر للواء ١٤، وحاول اللواء ١٩ تعاونه كتيبة مدرعة من اللواء ١٧ (التابع لمجموعة لانر)، احتلال الهضبة المذكورة، إلا أن المحاولة فشلت بعد أن أصيب عدد كبير من الدبابات الإسرائيلية في الدقائق العشر الأولى للهجوم.

أما في قطاع اللواء ٢٠ حيث كان اللواء الميكانيكي ١٢٣ السوري قد انسحب لإعادة التنظيم وحل محله اللواء ٤٦، فقد أمكن للإسرائيليين أن يصلوا إلى مشارف «تل فرس» عند ظهر اليوم نفسه في وجه مقاومة سورية ترتب عليها وقوع خسائر كبيرة بين صفوف الإسرائيليين. وقد شنت وحدات سورية هجوماً معاكساً أثر ذلك من «الخشنية» على مجموعة «بيلد» تجاه الشرق، ونتج عن ذلك أن اصبح اللواء المدرع ٢٠ متعرضاً للضغط السوري من الشرق والغرب في آن واحد.

ولذلك دفع «بيلد» باللواء ١٤ للهجوم في وسط جبهتـه، ونجح هـذا اللـواء في قطع طريق «الخشنية- الرفيد» وبذلك إزال الضغط السـوري على اللـواء ٢٠ من جهة «الخشنية» (أي على جناحه الأيسر).

واثر ذلك هاجم اللواء المذكور «تل فرس» واستولى عليه بعد تكبيده خسائر شديدة، خاصة في وحدة الإستطلاع التابعة له.

وفي الساعة الرابعة بعـد ظهـر اليـوم نفسـه، جـدد اللـواء ١٩ هجومـه علـى الهضبة المشرفة علـى «الخشـنية» مـن جهـة الجنـوب الشـرقي مسـتخدماً كتيبـتي دبابات وبمساندة قوية من المدفعية والطيران، الذي ساهم بدور فعال في التمهيـد للهجوم بعد أن ضعف الدفاع الجوي الصاروخي السوري في المنطقـة، فاسـتطاع احتلال الهضبة المذكورة بعد قتال عنيـف ضـد وحـدات اللـواء الميكـانيكي ٤٠ السوري، ثم أوقف التقدم الإسرائيلي قـرب «الخشـنية» نفسـها بعـد أن تكبـد اللواء ١٩ خسائر فادحة ولم يتبق لديه سوى عدد قليـل مـن الدبابـات الصالحـة للقتال.

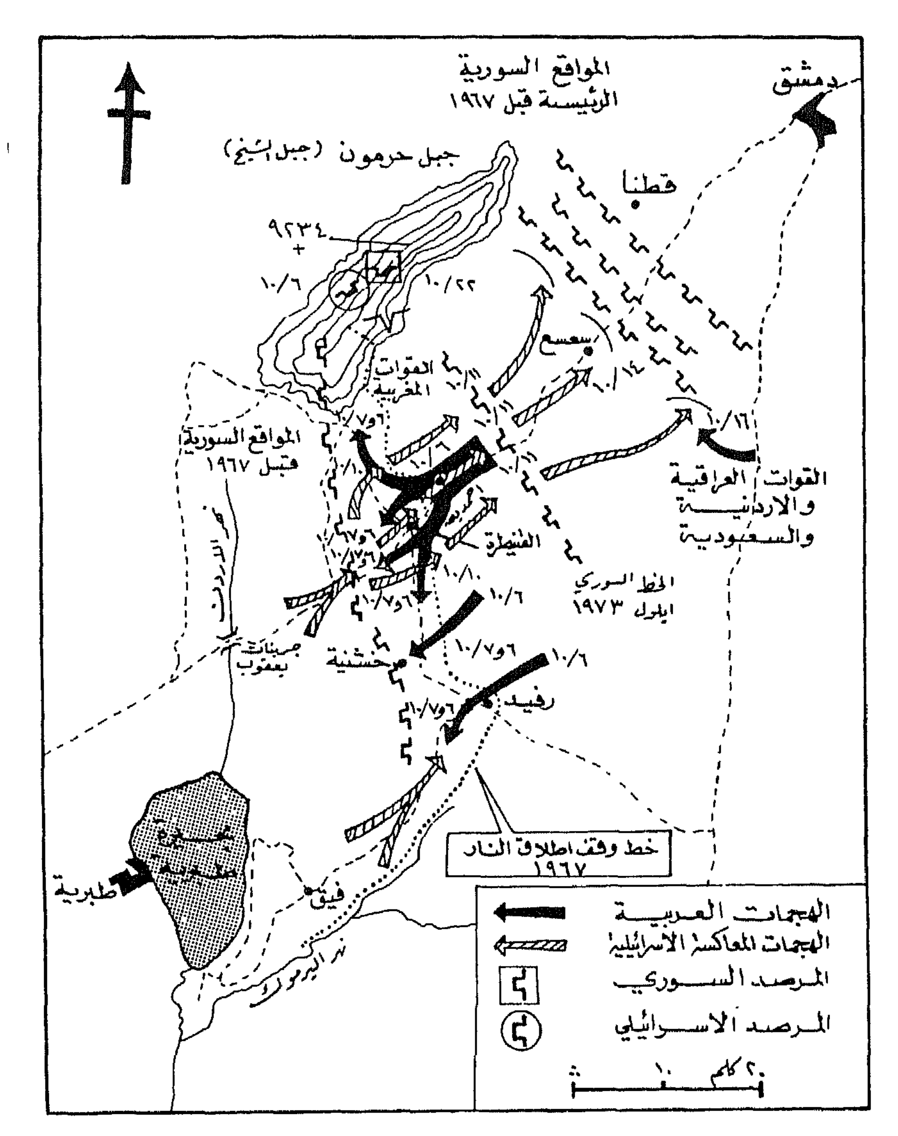
واثر ذلك حاصرت القوات السورية اللواء ١٩ ولكنه استطاع أن يفلت من الحصار خلال ليلة ٩-١٠.

وخلال الليلة نفسها قام اللواء الميكانيكي ١٥ السوري بهجوم معـاكس مـن الشرق لتعزيز موقف الفرقة المدرعة الأولى في «الخشنية»، ولكـن اللـواء المـدرع ٢٠ الإسرائيلي اسـتطاع أن يصـد الهجـوم عنـد «تـل فـرس». وفي صبـاح يـوم

١٠/١٠ واصلت مجموعة «بيلد» هجومها في القطاع الجنوبي، فتقدم اللواء المدرع ٦٠ (الذي كان يحمي الجناح الأيمن طيلة يومي ٩,٨ ولم يشترك في القتال) نحو خط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ عند «الرفيد» واحتل تل «حانوط»، كما احتل اللواء ٢٠ بعض المواقع السورية الواقعة إلى الغرب من «الرفيد»، وتقدم اللواء في اتجاه الموقع الدفاعي السابق «أ- ٦»، وتقدم اللواء ١٩ عبر صفوف اللواء ١٤ نحو تل «كودنا» واجتاز خلال تقدمه هذا خط وقف إطلاق النار بقوة نصف كتيبة دبابات، إلا أنه اضطر للتوقف نظراً لشدة النيران السورية الصادرة عن التل المذكور التي كادت أن تقضي على دباباته تماماً.

وعموماً فقد تعرضت جميع الألوية المدرعة الإسرائيلية المشار إليها لمقاومة سورية شديدة نتج عنها إلحاق خسائر كبيرة بها اضطر معها «حوفي» لأن يصدر أمراً إلى بلد «بيلد» بإيقاف هجومه خشية أن تستمر مجموعة الألوية في فقدان دباباتها بنفس المعدل. وفي الوقت نفسه واصلت مجموعة ألوية «لانر» هجومها يوم ١٠ /١٠ فتقدم اللواء ٧٩ من جنوبي «القنيطرة» نحو «الخشنية» معتقداً أن القوات السورية قد انسحبت منها، ولكنه فوجئ بنيران قاتلة من الصواريخ والمدافع م/د دمرت له ٥ دبابات على الفور كانت تشكل قوة المقدمة. ثم استطاع احتلال التلال القريبة من «الخشنية» بعد أن بدأت القوات السورية الموجودة بها في الانسحاب خشية تطويقها من الجنوب والشمال. وفي الوقت نفسه كان اللواء ١٧ يهاجم «الرماتية». وعند الظهر أتمت القوات السورية

انسحابها فاحتلت المدرعات الإسرائيلية «الخشنية»، واكتملت بذلك تصفية الاختراق السوري للقطاع الجنوبي من الجولان.



تسلسل العمليات على الجبهة السورية من ٦ إلى ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣

القتال في القطاع الشمالي من الجولان:

قامت فرقة المشاة الميكانيكية السابعة السورية، يدعمها اللواء المدرع ٧٨ بالهجوم في المنطقة الواقعة بين موقعي «أ ـ ٢» و«أ ـ٣» الدفاعيين إلى الشمال من مدينة «القنيطرة»، تحت حماية المدفعية التي شكلت سداً نارياً زاحفاً أمام المدرعات السورية. وقد ألحقت دبابات الكتيبة المدرعة الرابعة الإسرائيلية (التابعة للواء المدرع السابع) خسائر عديدة بالمدرعات السورية خلال ساعات بعد ظهر يوم ١٠/٦، إلا أن المدرعات السورية استمرت في هجومها باندفاع وقوة، وكانت الدبابات التي تتعطل منها تستمر في الرمي كمدفعية ثابتة. واستمر الهجوم خلال الليل، نظراً لأن الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدلات الرؤية الليلية، وانتشر جنود المشاة السوريون المسلحين بقواذف «الآر بي جي ٧» في المنطقة لاصطياد الدبابات الإسرائيلية التي أخذت تناور بالحركة وتبدل مواقع إطلاق النار، واشتركت المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى من عيار ١٧٥ مم في مساندة المواقع الدفاعية التي حاصرتها القوات السورية. وفي الفترة الواقعة بين الساعة العاشرة من ليلة ٦ ـ٧ حتى الساعة الثالثة من فجر يوم ١٠/٧ دارت معركة دبابات عنيفة بين اللواء المدرع السابع الإسرائيلي والمدرعات السورية في السهل الممتد بين مستوطنتي «حرمونيت» و«بوستر» أسفرت عن إصابة نحو ٤٠ دبابة سورية وعدد كبير من الدبابات الإسرائيلية، كما أصيبت نحو ٣٠ دبابة سورية أخرى في المنطقة الواقعة بين «القنيطرة» والموقع «أ ـ٤»، وصدت عن التقدم قوة مدرعة سورية أخرى كانت تزحف خلال الليل على طريق «الرديف ـ القنيطرة» من الجنوب. وأدى ارتفاع خسائر

المدرعات السورية، ومناعة المواقع الدفاعية الإسرائيلية (خاصة فوق التلال المحيطة بالقنيطرة مثل تل أبو الندى)، والتجهيز الجيد المسبق لمواقع إطلاق نار دبابات اللواء المدرع السابع، إلى فقدان الهجوم السوري في الشمال زخمه الرئيسي، وعدم سقوط «القنيطرة» رغم تطويقها من الشمال والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك فان هجوم لواء المشاة المستقل، الذي كان سيحمي الجناح الأيمن لفرقة المشاة السابعة، في أقصى شمال الجبهة فشل، الأمر الذي ترتب عليه تعريض جناح الفرقة الأيمن لهجمات معاكسة من هناك اضطرتها لإيقاف هجومها بعد سلسلة من المعارك استمرت طوال يومي ٧ و٨ تشرين الأول (أكتوبر)، تداخلت فيها دبابات الطرفين في كثير من الحالات إلى حد تعذر معه إدارة المعركة بصورة منظمة.

وفي صباح يوم ١٠/٨ لم يبق في اللواء المدرع السابع الإسرائيلي سوى ٣٠دبابة صالحة للقتال. ثم وصلت تعزيزات إسرائيلية جديدة إلى اللواء المذكور، فضلاً عن استمرار الدعم الجوي، ساعدت على إيقاف الهجوم السوري، خاصة وأن الخسائر في الدبابات كانت كبيرة (حوالي ٢٦٠ ــ ٣٠٠ دبابة). ويقول الإسرائيليون أن القوات السورية تركت وراءها في الجولان ٨٦٧ دبابة ما بين مدمرة ومصابة وسليمة. ولا يذكرون خسائرهم المقابلة خلال هذه المرحلة من الحرب، التي يبدو أنها كانت فادحة هي الأخرى، ولكن نظراً لسيطرة القوات الإسرائيلية على ارض المعركة، واضطرار القوات السورية المهاجمة إلى الانسحاب قبل أن يتوفر لها الوقت الكافي لسحب أو إصلاح الدبابات المصابة إصابات قابلة للإصلاح، فقد كان من الضروري أن تصبح

الحصيلة النهائية للخسائر السورية في الدبابات والآليات المدرعة عموماً اكبر بكثير من الحصيلة النهائية للخسائر الإسرائيلية المماثلة، وأصبح من الصعب للغاية التوصل إلى معرفة النسبة الفعلية لمعدل الإصابات بالنسبة إلى الطرفين، نظراً لأن أطقم التسليح والصيانة الإسرائيلية تمكنت بطبيعة الحال أن تصلح العديد من الدبابات الإسرائيلية المصابة، بل والسورية أيضاً فيما بعد. إلا انه يبدو رغم ذلك أن معدل الإصابات والخسائر السورية كان أعلى من معدل الإصابات الإسرائيلية نظراً لكثرة الإصابات التي لحقت الدبابات السورية المهاجمة نتيجة لدقة الرمي المضاد الإسرائيلي من المواقع المجهزة سلفاً، والتدريب المسبق على ارض المعركة، وتحديد مسافات الرمي الخ، ونظراً لفاعلية الدور الذي لعبه الطيران الإسرائيلي، رغم الخسائر الفادحة التي لحقت به (والتي بلغت في اليوم الأول وحده ٣٠ طائرة «سكاي هوك» و١٠ «فانتوم»)، خاصة بعد أن ضعف الدفاع الصاروخي الجوي السوري نسبياً، وتعمقت المدرعات السورية داخل الهضبة، واضطرت القيادة السورية إلى سحب بعض بطاريات الصواريخ إلى العاصمة دمشق لحمايتها من القصف الجوي الإسرائيلي.

القتال في جيب «سعسع»: في مساء ١٠/١٠ عقب قيام القوات الإسرائيلية بصد الهجوم السوري في الجولان واستعادة سيطرتها الكاملة على المناطق الواقعة غربي خط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ (باستثناء جبل الشيخ الذي كانت قمته لا تزال في أيدي القوات السورية) قررت القيادة الإسرائيلية مواصلة هجومها المضاد داخل الأراضي السورية بغية الوصول إلى دمشق أو تهديدها بصورة تدفع سوريا إلى إنهاء القتال والخروج من تحالفها العسكري مع مصر في

هذه الحرب، ومن ثم تتوفر الظروف الملائمة للتركيز على الجبهة المصرية. كما أن بدء تحرك القوات العراقية إلى سوريا، واحتمال وصولها إلى ساحة المعركة خلال فترة وجيزة، وبدء تدفق الأسلحة السوفيتية جواً وبحراً عليها لتعويضها خسائرها في الدبابات وامدادها بصواريخ م/ط جديدة، فرض على القيادة الإسرائيلية ضرورة مواصلة هجومها دون توقف للحيلولة دون استعادة الجبهة الشمالية لتوازنها، الأمر الذي سيترتب عليه إعطاء الفرصة المناسبة لتطوير الجيش المصري هجومه شرقاً نحو الممرات. ولذلك تجدد الهجوم المضاد الإسرائيلي في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٠/١١، وتركز هذه المرة في القطاع الشمالي من الجبهة الذي يعد اقصر محاور التقدم نحو «دمشق»، كما انه يعتبر أقل تحصيناً نسبياً نظراً لعدم ملائمة أرضه الصخرية لحركات المدرعات، ومن ثم اعتبرت القيادة الإسرائيلية أن القيام بهجوم مدرع في هذا القطاع سيكون غير متوقع لدى القيادة السورية، هذا فضلاً عن إن جبل الشيخ يشكل الجناح الأيسر للقوات الإسرائيلية المهاجمة ومن ثم يتعذر تهديدها بالمدرعات من هناك.

وبدأت مجموعة «رفول» الهجوم بقصف مدفعي شديد سانده قصف جوي مركز، ثم تقدمت دبابات اللواء المدرع السابع (بعد أن أعيد تجهيزه بدبابات ووحدات جديدة)، الذي اصبح يضم ٤ كتائب مدرعة، يساندها لواء المظليين الميكانيكي ٣١ نحو «حضر» ومزرعة «بيت جن» و«جبعاتا» و«حلاس» و «تل شمس» . وبعد ساعتين بدأت مجموعة «لانر» هجوماً آخر إلى الجنوب قليلاً من

مجموعة «رفول»، وذلك على الطريق الرئيسي «القنيطرة ـ خان ارنبة ـ سعسع»، بواسطة اللوائين المدرعين ١٧ و١٩.

وقد استطاعت وحدات اللواء المدرع السابع أن تحتل «حضر» بعد قتال عنيف اضطر معه لواء المشاة ٢٨ السوري إلى إخلاء القرية، وقد حاولت هذه الوحدات بعد ذلك احتلال مزرعة «بيت جن»ولكن ٤٠ دبابة سورية شنت عليها هجوماً معاكساً بمساندة الطيران استطاعت أن تصد تقدمها طوال اليوم، كما تمكنت وحدات أخرى من اللواء السابع أن تسيطر على تل صغير يشرف على «خان أرنبة»بعد مقاومة سورية عنيفة، ونتيجة لذلك تكونت ثغرة بين الجناح الأيمن لمجموعة «رفول» والجناح الأيسر لمجموعة «لانر»، التي تعرضت هي الأخرى لمقاومة سورية عنيفة للغاية على طريق «القنيطرة ـ سعسع» أدت إلى إصابة ١٧ دبابة من وحدة استطلاع اللواء المدرع ١٧، كما لحقت خسائر شديدة باللواء المدرع ٧٩ أيضاً، الأمر الذي اضطر «لانر» إلى وقف هجومه على هذا المحور تجنباً لمزيد من الخسائر غير المجدية، ودفع اللواء المدرع ١٩ جنوب الطريق حيث احتل «تل الشعار». وقد تعرضت وحدات اللواء ١٧ خلال الليل لهجمات وحدات مشاة سورية مسلحة بقواذف «أر بي جي»، كانت قد تجاوزتها خلال النهار قرب خان أرنبة (لم يكن لدى اللواء سوى ٥دبابات فقط صالحة للقتال في نهاية اليوم والباقي إما محطم أو معطل)، ولذلك دفع «لانر» بكتيبة مترجلة من المظليين في المنطقة خلال الليل لتطهيرها من قانصي الدبابات السوريين، كما دفع اللواء المدرع ٧٩ بوحدتين لإنقاذ بقايا

اللواء ١٧ المحاصرة، وتكبد بعض الخسائر نتيجة لذلك خلال ليلة ١١ ـ ١٢، وقتل قائد إحدى الوحدتين وجرح قائد الأخرى.

وفي يوم ١٠/١٢ واصلت وحدات من اللواء المدرع السابع هجومها واستطاعت بعد قتال عنيف استمر حتى الخامسة من مساء اليوم نفسه، تخللته عدة هجمات معاكسة سورية، أن تستولي على مزرعة «بيت جن» التي تعرضت أثر ذلك مباشرة لقصف جوي ومدفعي سوري مركز. وخلال اليوم نفسه حاولت كتيبتا دبابات من اللواء نفسه احتلال «تل شمس»، إلا أن نيران الأسلحة م/د والصواريخ «ساغر» حالت بينها وبين تحقيق هدفها وكبدتها خسائر فادحة. ولذلك دفع «رفول» بقوة من المظليين قامت بزحف ليلي صامت ثم هاجمت التل واشتبكت في قتال متلاحم عنيف مع المدافعين أسفر عن احتلال التل في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٠/١٣، واثر ذلك ركزت المدفعية والطيران السوريين نيرانهما على التل لمدة ٣ ساعات، ثم شن المشاة السوريون تساندهم بعض الدبابات ٣هجمات معاكسة قوية خلال الأيام الثلاثة التالية لاسترداد التل كبدوا فها القوات الإسرائيلية خسائر فادحة ومنعوها من مواصلة التقدم في هذه المنطقة تماماً، ولكن التل بقي في أيدي الإسرائيليين حتى نهاية الحرب. وفي اليوم نفسه حاولت مجموعة «لانر» التقدم نحو «كناكر» إلى الجنوب من الطريق في محاولة للالتفاف حول «سعسع»، إلا أنها فشلت في محاولتها هذه، وتكبد لواءاها ١٧ و١٩ خسائر فادحة، وأسفرت هذه المحاولة عن احتلال «كفر ناسج» و«التل ١٢٧» الواقع على مبعدة ٤ كم جنوبي «كناكر».

الهجمات المعاكسة العراقية والأردنية:

إثر نشوب الحرب العربيــة ـ الإسـرائيلية الرابعـة في ١٠/٦ قـررت الحكومـة العراقية المشاركة فيها، رغم عدم علمها المسبق بقرار مصر وسوريا ببـدء القتـال في اليوم المذكور، ولذلك طار رئيس الأركـان العراقـي الفريـق أول عبـد الجبـار شنشل ومعه عدد مـن كبار الضبـاط إلى «دمشـق» صبـاح يوم ١٠/٧ لبحـث تفاصيل الدعم العســكري العراقـي مـع القـادة السـوريين. واتفـق علـى إرسـال الفرقتين المدرعتين الثالثة والسادسة العراقيتين إلى الجبهة السورية في أسرع وقت ممكن، فضلاً عـن سـرب مـن طـائرات «ميـغ ٢١»، وسـربي «سـوخوي ـ٧»، وسرب «ميغ ـ ١٧».

وقد وصل اللواء المـدرع ١٢ التـابع للفرقـة المدرعـة الثالثـة إلى دمشـق ليلـة ١٠ـ١١ بعـد رحلـة قطـع فيهـا ١٢٠٠ كـم، وتمركـز مسـاء يـوم ١٠/١١ في «الصنمين» على مبعدة نحو ٥٠ كم جنوب »دمشق»، على الطريـق المؤدي إلى «الشيخ مسكين» و«درعا» ليكون في موقع يمكنه من سـد الثغـرة الـتي وجـدت بين الفرقة التاسعة السورية التي تصد الهجوم الإسرائيلي عند محـور «القنيطـرة ـ سعسع» والفرقة الخامسة التي انتشرت على الطريقين المتفرعـين مـن «الرديـف» إلى كل من «نـوى» و«الصنمـين» في القطـاع الجنوبـي مـن الجبهـة، وهـي ثغـرة كانت القيادة السورية تخشى قيام المدرعات الإسرائيلية بحركة التفاف تتم عبرها حول الجناح الجنوبي لخط الدفاع السوري الذي تعذر عليها اختراقه في الشمال والوسط.

وقد بدا اللواء المدرع ١٢ يستعد لشن هجوم معاكس على الجناح الجنوبي لمجموعة «لانر»، دون أن تتوفر له فرصة كافية لإجراء استطلاع دقيق لمسرح عملياته المتوقعة أو لتنظيم دخوله المعركة بصورة سليمة نظراً لضيق الوقت المتاح له، ولذلك قام اللواء بهجومه هذا في الساعة ١٤,٠٠ يوم ١٠/١٢ في المنطقة الواقعة بين «مسحرة» و«كفر ناسج» حيث تعرض لنيران كمين مدرع إسرائيلي أقامته مجموعة «لانر». ونشبت على الأثر معركة عنيفة استمرت حتى الفجر فقد خلالها اللواء المدرع العراقي نحو ٤٠ دبابة. وفي اليوم نفسه عبر اللواء المدرع ٤٠ الأردني الحدود السورية واحتشد في منطقة «الشيخ مسكين»، ثم تقدم يوم ١٠/١٦ في اتجاه «تل مسحرة» وعندما وصل إلى مقابل تل «المال» توجه غرباً وهناك اصطدم باللواء المدرع ١٧ الإسرائيلي وفقد نحو ٢٠ دبابة. وشن اللواء المدرع ٦ العراقي الذي وصل إلى الجبهة، هجوماً خلال اليوم نفسه من «كفر شمس» في اتجاه تل «عنتّر» و «العليقة» صده اللواءان المدرعان الإسرائيليان ١٩و ٢٠.

وفي يوم ١٧/ ١٠ حلت مجموعة «بيلد» محل مجموعة «لانر» في القطاع الجنوبي من الجيب، نظراً لشدة الخسائر والإرهاق الذي لحق المجموعة المذكورة، ولكن اللوائين ١٩و ٢٠ ظلا في القطاع نفسه تحت قيادة «بيلد». وقامت كتيبة مظليين إسرائيلية تابعة للواء ٣١ بهجوم خلال ليلة ١٧– ١٨ استولت فيه على قرية «أم باطِنه» الواقعة على مبعدة ٦ كم شرقي «القنيطرة»، وذلك بهدف توسيع قاعدة الجيب الإسرائيلي تجاه الجنوب.

وفي يوم ١٩/ ١٠ شن اللواء المدرع السادس وجزء من اللواء الميكانيكي (التابعان للفرقة المدرعة العراقية الثالثة) هجوماً معاكساً على القوات الإسرائيلية في تل «عنتر» وتل «العلاقية» اشتركت فيه نحو ١٣٠ دبابة و١٠٠ ناقلة جنود مدرعة مهدت له المدفعية برمي مركز، وتصدى اللواءان المدرعان ١٩و٢٠ لهذا الهجوم، الذي اتخذ شكل هجمات متتابعة، واستمر القتال لمدة ٧ ساعات تقلصت خلالها قوة اللواء المدرع ٢٠ الإسرائيلي، التي كانت تضم كتيبة ونصف من الدبابات، إلى نصف كتيبة فقط. وفي الوقت نفسه قام اللواء المدرع ٤٠ الأردني بهجوم معاكس من منطقة تل «الحارة» نحو جناح قوات «بيلد» في تل «مسحرة» وتل «المال»، واستمر القتال بين الطرفين حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر، ثم انسحب اللواء الأردني بعد أن أصيبت ٢٠ دبابة من دباباته، وكذلك أمكن للقوات الإسرائيلية أن تصد الهجوم العراقي (الذي تكرر في هذا اليوم ثلاث مرات) بعد أن تكبدت خسائر فادحة.

وطوال هذه الفترة كانت تجري في القطاعين الأوسط والشمالي هجمات إسرائيلية وأخرى سورية صغيرة، معظمها ليلية، تستهدف تحسين المواقع التكتيكية للطرفين.

وهكذا فشل الاختراق الإسرائيلي للجبهة السورية التي نجحت قواتها في التصدي بعنف للهجوم المضاد الإسرائيلي، واستطاعت أن تسحب قواتها ببطء وتماسك نحو خط الدفاع الثاني المعد مسبقاً على محور «سعسع» حيث أوقف الهجوم تماماً، خاصة وأن وصول القوات العراقية والأردنية إلى الجبهة وحمايتها جناحها الجنوبي وقيامها بهجمات معاكسة استنزفت جهود القوات المدرعة

الإسرائيلية، قد ساعد على ثبات الجبهة، وحال دون نجاح مناورات الالتفاف التي درجت عليها المدرعات الإسرائيلية من قبل.

وقد تجمد الموقف بعد ذلك على هذا النحو وأخذت القوات السورية التي أعادت تنظيمها والقوات العراقية التي تكاملت في هذا القطاع من الجبهة (الفرقة المدرعة ٣ والفرقة ٦ ولواء قوات خاصة ولواء المشاة ٢٠) واللواءان الأردنيان (٤٠ و ٩٢) تستعد لشن هجوم معاكس لتصفية جيب «سعسع».

ولكن هذا الهجوم لم يتم بسبب صدور قرار وقف إطلاق النار وتنفيذه يوم ١٠/٢٣.

وفي يوم ١٠/٢١ قام لواء غولاني وكتيبة مظليين محمولة بطائرات الهليكوبتر بهجوم على جبل الشيخ ونجح في استرداد المرصد الموجود في قمته من القوات السورية.

وتقدر الخسائر السورية في هذه الحرب بنحو ٣٥٠٠ قتيل و ٣٧٠ أسيراً ونحو ١١٥٠ دبابة، أما القوات العراقية فكانت خسائرها ١١١ دبابة وناقلة جنود مدرعة و ٢٤٩ آلية نقل و ٨٣٥ قتيلا و٧٣ مفقوداً و٢٧١ جريحاً، وفقدت القوات الأردنية نحو ٥٠ دبابة. وليست هناك أرقام دقيقة عن خسائر الطيران (بالنسبة إلى الطرفين) وتزعم المصادر الإسرائيلية أنها خسرت نحو ٢٥٠ دبابة و٧٧٢ قتيلا و ٢٤٥٢ جريحا و٦٥ أسيراً.

العمليات الجوية في حرب ١٩٧٣

عند بدء الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية انطلقت نحو ٢٠٠٠ طائرة فوق سيناء، من بينها ٢٤ طائرة هنتر عراقية، لتساند الهجوم البري بقصف جوي في العمق العملياتي استهدف مطارات «المليز» و «بير تمادا» و «رأس نصراني» (والأخير يقع في منطقة شرم الشيخ على خليج العقبة)، و١٠ مواقع صواريخ ارض- جو طراز «هوك»، وموقعي ١٧٥مم، وثلاثة مواقع رادار ومراكز توجيه وإنذار، ومحطتا تشويش إلكتروني في «أم خشيب» و «أم مرجم» (والأولى تقع على جبل قريب من ممر الجدي والثانية تقع على جبل شمال غربي مطار «المليز» قرب «بير جفجافه»)، و٣ مناطق شؤون إدارية، وإحدى نقاط خط بارليف القوية شرق بور فؤاد (قرب بور سعيد). كما قدمت الطائرات دعماً قريباً للقوات المهاجمة لخط بارليف أثناء عمليات العبور الأولى التي رافقها قصف مدفعي مركز. وقد شاركت في هذه العمليات طائرات من طراز «ميغ ٢١م ف» و «سوخري- ٧» و «ميغ ١٧» وكانت تحلق في الوقت نفسه مظلة جوية فوق الأراضي المصرية تضم ٢٤ طائرة «ميغ ٢١» أخرى.

وفي الوقت نفسه كانت ١٠٠ طائرة سورية من الأنواع المذكورة تهاجم معسكري «شر ياشوف» و «مشمار هايردين» في سهل الحولة والمعسكرات الأخرى الموجودة في هضبة الجولان، مثل معسكر كفر نفاخ، وموقع جبل الشيخ، ودارت خلال هذه الهجمات بعض الإشتباكات الجوية مع الطيران الإسرائيلي. واثر ذلك بوقت قصير (نحو ٤٠ دقيقة على الجبهة المصرية) بدأت

الطائرات الإسرائيلية محاولات هجومية على القوات المصرية التي بدأت عبور القناة والمدرعات السورية المتقدمة في الجولان، ولكنها اصطدمت بشبكة الدفاع الجوي القوي في كلتا الجبهتين، التي استندت على تنسيق فعال بين مختلف أنواع المدفعية م/ط والصواريخ سام ٢و٣ و٦و٧، وحالت بينها وبين تحقيق أهدافها، ملحقة بها خسائر فادحة (خاصة عند المعابر والجسور الجاري إقامتها في القناة)، وقد بلغ عدد طلعات الطيران الإسرائيلي خلال ساعات النهار المتبقية من يوم ١٠/٦ فوق الجبهة المصرية ٤٤٦ طلعة، كما بلغ عدد الطلعات خلال ليلة ٦ـ٧ فوق الجبهة نفسها ٢٦٢ طلعة.

وفي صباح يوم ١٠/٧ استأنف الطيران الإسرائيلي هجماته التكتيكية على الجبهتين، مركزاً جهوده الرئيسية على الجبهة السورية التي كانت تشكل خطراً مباشراً على الارض المحتلة في فلسطين، وتحمل خلال ذلك الهجوم مزيداً من الخسائر الفادحة بواسطة الدفاع الجوي في معظم الحالات. وقد حاولت الطائرات الإسرائيلية في صباح ذلك اليوم أن تدمر الجسور العائمة المقامة فوق القناة بهجمات جرت على ارتفاعات شديدة الانخفاض، إلا أن المدافع م/ط والرشاشات (خاصة رشاشات «زد س يو- ٢٣-٤» الرباعية السبطانات والموجهة بالرادار من فوق مجنزرات) وصواريخ سام ٧ (التي كانت تطلق من فوق أكتاف الجنود أو شكل صليات جماعية من العربات المدرعة التي تحمل الواحدة منها ٦-٨ صواريخ) استطاعت أن تصدها عن الاستمرار في الاقتراب من أهدافها على هذا النحو وأجبرتها على الارتفاع خارج المدى المؤثر لها، فتلقفتها صواريخ «سام ٦» وأسقطت العديد منها.

واثر ذلك ركز الطيران الإسرائيلي هجماته على القواعد الجوية المصرية في «القطامية» و «المنصورة» و «قويسنا» و «شبراخيت» و «الصالحية» و«طنطا» و«أبو حماد» و«جناكليس» و«بير عريضة» و«بيني سويف»، إلا أن فاعلية الدفاع المستند إلى تعاون وثيق بين طائرات «الميغ- ٢١» المعترضة والصواريخ والمدفعية م/ ط وأجهزة الرادار الخاصة بالإنذار المبكر وإدارة النيران المصريين المنتشرين عند جميع طرق الاقتراب المحتملة، حالت دون وصول الطائرات الإسرائيلية إلى المطارات، باستثناء مطارين فقط، ولم تدمر أية طائرة مصرية على الأرض طوال الهجوم الجوي الإسرائيلي على هذه القواعد، والتي استمرت سبعة أيام، نظراً لاحتمائها بملاجئ مبنية من الأسمنت المسلح، كما أن الإصابات التي لحقت بمدارج الطائرات أمكن إصلاحها بسرعة نظراً لوجود وحدات مهندسين جيدة الإعداد والتدريب قادرة على أبطال مفعول القنابل الموقوتة التي تلقيها الطائرات الإسرائيلية وإصلاح المدارج بسرعة اثر ذلك.

وكانت طائرات «الميغ ٢١» بمثابة الخط الدفاعي الأول الذي يصد الطائرات الإسرائيلية عادة فوق البحر أو عند أطراف الدلتا الشمالية ويجبرها على إلقاء حمولتها من القنابل بعيداً عن أهدافها في معظم الحالات، وإسقاط بعضها في معارك جوية، أثبتت فيها «الميغ ٢١» قدرة كبير على المناورة وتحدي «الفانتوم» و«الميراج ٣ سي» في الارتفاعات العالية. وقد حاول الطيران الإسرائيلي بعد ذلك مهاجمة محطات الرادار المصرية لفتح ثغرة في الدفاع الجوي، إلا أن محاولاته لم تسفر إلا عن إلحاق بعض الأضرار ببعض الأجهزة. دون أن

تفتح مثل هذه الثغرة، ومقابل خسائر شديدة ألحقتها به المدفعية والرشاشات التي كانت تحمي هذه المحطات.

كما أن وسائل التشويش الإلكتروني التي كانت تستخدمها طائرات المظلة الجوية الإسرائيلية أثناء الهجمات لم تكن ذات أثر كبير على أجهزة الدفاع الجوي التي عرفت كيف تواجهها بعمليات مضادة. كما تركزت الغارات الجوية الإسرائيلية على مدينة بور سعيد، لفتح ثغرة في جدار الصواريخ من الشمال فوق الجبهة، ولاجتذاب جزء من احتياطي القيادة البرية المصرية إلى المنطقة على أساس إيهامها بأن القصف الجوي الإسرائيلي لبور سعيد على هذا النحو المكثف ليس إلا تمهيداً لعملية إنزال جوي وبحري، ودارت معارك عنيفة طوال الفترة الواقعة بين يومي ١٠/٨ و ١٠/١٥ فوق المدينة بين الطائرات الإسرائيلية وأسلحة الدفاع الجوي المصري أسقط فيها كثير من الطائرات المعادية، كما دُمرت خلالها ٤ بطاريات صواريخ سام مصرية.

وعند نهاية القتال في ٧٣/١٠/٢٤ كان الطيران الإسرائيلي قد قام بنحو ٩٣٠ طلعة طيران فوق المدينة، فقد خلالها عشرات من طائراته.

وبقي دور الطيران المساند للقوات البرية على الجبهة المصرية محدود الفاعلية من الناحية الإيجابية طوال الفترة الواقعة بين ١٠/٦ و١٦/٠ ، نظراً لأن القوات البرية المصرية كانت تقاتل تحت مظلة الصواريخ، إلى أن عبرت قوات «شارون» إلى الضفة الغربية للقناة عبر ثغرة الدفرسوار وأخذت تهاجم بطاريات الصواريخ القريبة، وتدمر بعضها وتجبر البعض الآخر على الانسحاب إلى الخلف

بعض الشيء، وكان من نتيجة هذا الهجوم (خاصة بعد أن توسع غرباً وجنوباً خلال الأيام التالية حتى يوم ٢٣/٢٤/١٠) أن اكتسب الطيران الإسرائيلي درجة اكبر من حرية الحركة والمناورة على الجبهة المصرية، ساعدت على تطوير عمليات القوات المدرعة الإسرائيلية التي انتهت بتطويق مدينة السويس وعزل جزء من قوات الجيش المصري الثالث على الضفة الشرقية للقناة. وقد اضطرت القيادة الجوية المصرية أن تدفع بجزء كبير من قواتها خلال هذه المرحلة الحرجة من الحرب لتسد النقص في وسائل الدفاع الجوي فوق مسرح العمليات الحربية، وتحاول صد تقدم القوات البرية الإسرائيلية، وتخفف من وطأة الهجمات على القوات المشتركة في معارك الثغرة. وقد استخدمت هذه الفترة قاذفات «ت يو-١٦» في قصف ليلي لمنطقة العبور، كما استخدمت طائرات الهليكوبتر في إلقاء النابالم على المناطق الزراعية المغطاة بنباتات كثيفة على الضفة الغربية للقناة قرب «الدفرسوار»و «فايد»، فضلا عن استخدام الأنواع الأخرى من الطائرات (ميغ ٢١ وميغ ١٧ وسوخري ٧). ونشبت خلال هذه المرحلة معارك جوية عدة بين الطرفين تكبد فيها الطيران المصري خسائر كبيرة نسبياً بالقياس للمرحلة السابقة من القتال.

أما في الجبهة السورية فقد استمر الطيران الإسرائيلي في تركيزه الهجومي على المدرعات والقوات الميكانيكية السورية المهاجمة في الجولان خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، رغم فداحة الخسائر التي تحملها نتيجة لقوة الدفاع الجوي السوري، وأدى ذلك إلى تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، الأمر

الذي ساعد القوات البرية الإسرائيلية على صد الهجوم السوري والانتقال إلى الهجوم المضاد.

وابتداء من يوم ٨/١٠ اخذ الطيران الإسرائيلي يهاجم العمق السوري بعنف، فقصف أهدافا عسكرية ومدينة في دمشق، كما هاجم محطة الكهرباء ومصفاة النفط في حمص، وخزانات في طرطوس واللاذقية، ودارت معارك جوية عديدة بينه وبين الطيران السوري فقد خلالها عدداً من الطائرات واستمر الطيران السوري يقدم دعمه القريب للقوات البرية خلال معارك صد الهجوم المضاد الإسرائيلي في جيب سعسع وفوق جبل الشيخ حتى نهاية الحرب.

وليس هناك من شك في أن الأسلحة الجوية العربية، أي السلاحان الجويان المصري والسوري أساساً (شارك سرب من طائرات الهنتر العراقية فوق الجبهة المصرية وسرب من طائرات ميغ ٢١ وسربين من طائرات سوخوي ٧ وسرب ميغ– ١٧ العراقية أيضاً فوق الجبهة السورية، كما قدمت ليبيا ٣٨ طائرة ميراج إلى مصر استخدمها طيارون مصريون في بعض العمليات الهجومية داخل سيناء) قد لعبت دوراً هاماً في حرب ١٩٧٣، يختلف جذرياً عن حرب ١٩٦٧ التي دمرت فيها معظم الطائرات العربية على الأرض في اليوم الأول، وأنها استطاعت أن تبقي على تواجدها الهجومي المحدد نسبياً طوال فترة الحرب، فضلا عن تواجدها الدفاعي الأكثر فاعلية في التصدي للهجمات الجوية الإسرائيلية في العمق، خاصة فوق الدلتا في مصر، إلا أن الطيران الإسرائيلي استمر محافظاً على تفوقه فوق عمق الخطوط الإسرائيلية، ومن تم لم تتعرقل كثيراً عمليات نقل القوات الاحتياطية البرية إلى جبهتي سيناء والجولان، وكذلك لم

تتأثر كثيراً خطوط مواصلات هذه القوات وحركة إمدادها بمتطلبات شؤونها الإدارية، كما أدى ذلك أيضاً إلى تقييد مدى عمليات القوات البرية العربية بمدى فاعلية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، خاصة في سيناء، الأمر الذي كان له نتائجه غير المباشرة على تطور العمليات البرية.

العمليات البحرية

عشية نشوب الحرب كان ميزان القوى البحرية بين الطرفين على النحو التالي:

مصر:

كان السلاح البحري المصري يضم ٥ مدمرات (٤ سوفيتية الصنع واحدة إنجليزية) و٤ سفن حراسة (بريطانية الصنع)، و١٢ غواصة (سوفيتية الصنع)، و١٩ زورق صواريخ (سوفيتية الصنع ١٢ منها طراز «اوسا» و٧ طراز «كومار» وكلها مسلحة بصواريخ ستيكس سطح- سطح الموجهة)، و٣٦ زورق طوربيد (٣٠ منها سوفيتية الصنع و٦ يوغسلافية)، و١٢ زورق دورية (من طراز «سوي» السوفييتي وهي مسلحة بأربعة قواذف غير موجهة، مثل الكاتيوشا، كل منها ذات خمس فوهات، و٤ مدافع ٢٥مم ثنائية السبطانة)، و٦ كاسحات ألغام للأسطول وكاسحتي ألغام ساحليتين، بالإضافة إلى ١٤ سفينا إنزال صغيرة.

سوريا:

أما السلاح البحري السوري فكان يضم ٨ زوارق صواريخ (٦«كومار» و٢«اوسا») و١٧ زورق طوربيد (سوفييتية الصنع)، و٣ زوارق دورية (فرنسية بنيت عام ١٩٣٩)، و٤ كاسحات ألغام (سوفييتية الصنع ٢ منها للأسطول و٢ ساحلية).

إسرائيل: كان لدى البحرية الإسرائيلية غواصتان (إنجليزية الصنع)، و١٤ زورق صواريخ (١٢ منها طراز «ساعر» الفرنسية الصنع، و٢ طراز «رشاف» صنعت في إسرائيل تحت أشراف فرنسي، وكلها مسلحة بصواريخ «غبرييل») و٩ زوارق طوربيد (إيطالية وفرنسية الصنع)، و٢٠ زورق دورية (يابانية وألمانية وبريطانية وأمريكية الصنع أو التصميم)، و١٠ سفن إنزال صغيرة.

العمليات البحرية على الجبهة المصرية:

كانت وحدات الأسطول المصري موزعة على البحرين الأبيض والأحمر (وكذلك كانت الوحدات الإسرائيلية) وتعمل من قاعدتي الإسكندرية وبور سعيد في البحر الأبيض المتوسط، والغردقة وسفاجه في البحر الأحمر. ونتيجة لغلق قناة السويس منذ حرب ١٩٦٧، واستحالة المرور فيها، تم تنظيم وإعداد قواعد في كل من البحرين بحيث تكون مستقلة تماماً عن إدارة عملياتها بمفردها. وقد أعدت خطة العمليات البحرية المصرية بحيث تكون عمليات مساندة لعمليات القوات البرية وأن يجري معظمها، خاصة في البحر الأبيض المتوسط،

ضمن إطار الدفاع الجوي البري حتى لا تتعرض السفن لمخاطر التفوق الجوي الإسرائيلي، في ظل عدم تخطي عمليات الطيران المصري لإطار عمليات المساندة القريبة والإغارة في العمق العملياتي ضمن حدود معينة. فقام يوم ١٠/٦ سرب من زوارق الدورية من طراز سوي المسلحة بقواذف الصواريخ العادية بقصف تجمعات العدو وموقع لمدفعيته الثقيلة عند «رمانه» الواقعة على مسافة نحو ٤٠ كم شرقي القناة قرب شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وفي الوقت نفسه قصف زورق آخر من الطراز المذكور مرسى للعدو في «رأس برون» الواقع إلى الشمال من «رمانة»، حيث دمرت محطة رادار كان العدو الإسرائيلي قد أقامها هناك لمراقبة تحركات السفن أمام بور سعيد.

وفي البحر الأحمر قامت بعض الزوارق المذكورة بقصف مواقع العدو في منطقة «رأس سدر» على الشاطئ الشرقي لخليج السويس، كما قام سرب من زوارق الصواريخ الموجهة بقصف مواقع العدو في «شرم الشيخ» عند مدخل خليج العقبة في مضائق تيران، وقامت وحدة من الضفادع البشرية بتعطيل أجهزة الحفر في آبار البترول البحرية المقامة في «بلاغيم» قرب الشاطئ الشرقي لخليج السويس إلى الجنوب من «أبو رديس».

ولم تلاق هذه العمليات التي جرت يوم ١٠/٦ أي مقاومة بحرية مضادة. وفي اليوم نفسه قامت قوة من مدمرتين وغواصتين بإغلاق مضيق باب المندب في أقصى جنوب البحر الأحمر في وجه الملاحة الإسرائيلية، وقد رست المدمرتان بالقرب من ميناء عدن بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على حين. كانت الغواصتان تقومان بأعمال الدورية إلى الشمال منها حيث اعترضتا سفينة نقل

إسرائيلية وأصابتها إحدى الغواصتين بطوربيدين عيار ٢١ بوصة (ومن المعتقد أنها غرقت). وكان معدل السفن الإسرائيلية التي تجتاز مضيق باب المندب قبل نشوب حرب ١٩٧٣ يبلغ ١٨ سفينة في الشهر، وأثر فرض الحصار توقفت الملاحة الإسرائيلية عبره تماماً حتى رفع الحصار في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

وفي ليلة ٧ ـ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) اشتبكت بعض زوارق الصواريخ الموجهة المصرية مع وحدات بحرية إسرائيلية قرب المنطقة المواجهة لرمانة في البحر الأبيض المتوسط وأغرقت قطعة منها (مجهولة النوع). كما اشتبكت مجموعة من زوارق الصواريخ المذكورة في ليلة ٨ ـ ٩ مع ثلاث مجموعات من زوارق الصواريخ الإسرائيلية، كل منها تضم ٣ زوارق، وذلك في منطقة تقع بين «دمياط» وبحيرة «البرلس» في شمال الدلتا، وكانت طائرات الهليكوبتر المسلحة بصواريخ مضادة للسفن مشتركة في المعركة من الجانب الإسرائيلي.

وقد أغرقت البحرية المصرية خلال هذا الاشتباك ٤ زوارق إسرائيلية ويقال أنها خسرت ثلاثة زوارق بالمقابل. وكانت هذه أول معركة بحرية في العالم تجري بالصواريخ سطح ـ سطح من الطرفين.

وفي ليلة ٩ـ ١٠ أغارت فصيلة من المغاوير البحريين المصريين على منطقة «أبو ردية » على الشاطئ الشرقي لخليج السويس ولغمت مفارق الطرق البرية بالمنطقة ونسفت مستودعات البترول الموجودة فيها. كما قامت وحدة بحرية بزرع الغام في الممرات المائية المؤدية إلى مرفأ بلاعيم، وقد أدى ذلك إلى إغراق

ناقلة نفط تبلغ حمولتها ٤٦ ألف طن اسمها «سيروس»، بالإضافة لسفينة أخرى حمولتها ٢٠٠٠ طن.

كما حاولت وحدات خاصة من المغاوير البحريين والضفادع البشرية التابعين للبحرية الإسرائيلية الإغارة في ليلة ١١ ــ ١٢ على مرسى «الادبية» و«السادات» قرب السويس، وفقدت نتيجة لذلك زورق دورية من طراز «دبور» الأمريكي وزوارق مطاط.

وفي ليلة ١٥ ـ ١٦ دارت معركة كبيرة قرب شاطئ «أبو قير» الواقعة على بعد كيلو مترات قليلة شرقي الإسكندرية بين سرب من زوارق الصواريخ الموجهة المصرية، كان يكمن خلف جزيرة «دسوقي» قرب مرسى «أبو قير»، ساندته صواريخ ساحلية أرض ــ بحر من طراز «سامليت»، مع أربع زوارق إسرائيلية كانت تحاول مهاجمة مرسى«أبو قير» وقد أغرقت ٣ زوارق من الزوارق الإسرائيلية في المعركة التي استمرت حتى فجر اليوم التالي، حيث أجهزت الطائرات على الزورق الثالث الذي كان مصاباً أمام رشيد، وقد حصلت عناصر الاستطلاع المصري على صاروخ «غبرييل» بكامله في هذا الزورق قبل غرقه، وتم فحصه فنياً حيث تبين أنه تجميع لأجزاء فرنسية وإيطالية وبعض الإضافات الإسرائيلية البسيطة.

وفي الليلة نفسها أغارت مجموعة من المغاوير البحريين المصرية على منطقة «الشيخ بيتان» جنوب «الطور» على شاطئ خليج السويس الشرقي. وفي ليلة ١٦ ـ ١٧ أغارت مجموعة من الضفادع البشرية الإسرائيلية على ميناء بور

سعيد فقتل عدد منهم، واغرق قارب مطاط لهم. كما أغارت مجموعة أخرى من المغاوير الإسرائيليين ليلة ١٤ ـ ١٥ على مرسى «رأس غارب» على الشاطئ الغربي لخليج السويس. وطوال فترة العمليات كانت الغواصات المصرية تقوم بأعمال الدوريات في شرق البحر المتوسط تجاه الطرق المائية المؤدية إلى الموانئ الموجودة بفلسطين المحتلة مثل «حيفا» و«تل أبيب» و«أشدود»، ولذلك انخفض عدد السفن التي كانت تدخل هذه الموانئ من ٢٠٠ سفينة في المتوسط شهرياً إلى ٢٣ سفينة فقط في الفترة ما بين ٧٣/١٠/٧ و ١٩٧٣/١٠/٣٠. ويعتقد أن الغواصات المصرية أغرقت خلال هذه الفترة سفينتي نقل إسرائيليتين في البحر الأبيض المتوسط.

العمليات على الجبهة السورية:

اتخذ السلاح البحري السوري موقف الدفاع طوال فترة الحرب، نظراً لأن ميزان القوى البحري وعدم توفر المساندة الجوية الكافية لم يسمحا له بممارسة عمليات هجومية، خاصة وأن الساحل اللبناني كان يفصل بينه وبين الساحل الفلسطيني، ومن ثم كانت المسافة كبيرة نسبياً بين قواعده في «اللاذقية» و«طرطوس» وبين الموانئ والأهداف الساحلية الإسرائيلية. أما البحرية الإسرائيلية فقد مارست نشاطاً هجومياً مكثفاً على الموانئ السورية، بمساعدة ودعم الطيران وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالصواريخ. إذ هاجمت «اللاذقية» و«طرطوس» في ليلتي ١١ ـ ١٢ و١٢ ـ ١٣ تشرين الأول (أكتوبر)، بمعاونة الطيران والهليكوبتر، وقصف صهاريج البترول والمنشآت الموجودة بها وكذلك في «بانياس».

وفي يومي ١٠/١٤ و٢٠/ ١٠ نشبت معركتان بحريتان بين الزوارق السورية. تساندها المدفعية الساحلية (المعركة الأولى جرت خلال الليل)، والزوارق الإسرائيلية أسفرت على إغراق ٤ زوارق إسرائيلية، ولا تعرف الخسائر السورية بدقة.

وعموماً فقد أتاح التفوق الجوي الإسرائيلي، خارج إطار الدفاع الجوي العربي، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الإسرائيلية على الحركة الهجومية السريعة في البحر الأبيض المتوسط، رغم أن معظم العمليات كانت تجري تحت ستار الظلام، وذلك لأن الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصلة الإنسحاب خلال النهار دون أن تخشى كثيراً من مطاردة الطيران أو البحرية العربيين واقتصر دور البحرية المصرية على المساندة التكتيكية للقوات البرية في شمال سيناء، وتنفيذ الإعارات البرمائية بواسطة الوحدات الخاصة (وبالذات في البحر الأحمر)، والدفاع الفعال عن موانئ الإسكندرية وبور سعيد والغردقة وسفاجة، فضلاً عن الدور الإستراتيجي غير المباشر الذي لعبته في فرض حصار باب المندب، الذي شكل أول تطبيق فعال للخنق الإستراتيجي المضاد لإسرائيل في البحر الأحمر منذ العام ١٩٥٦ (ولفترة قصيرة للغاية قبيل حرب ١٩٦٧)، حين احتلت القوات الإسرائيلية شرم الشيخ. ولقد كشف هذا الخنق زيف نظرية الأمن الإسرائيلية التي تعتبر أن السيطرة على مضايق تيران تكفل لها حرية الملاحة عبر خليج العقبة وضمان تجارة إسرائيل مع شرق وجنوب إفريقيا وآسيا وحصولها على النفط الإيراني، ومن ثم تعتبر «شرم الشيخ» جزءاً من حدودها الآمنة في أقصى الجنوب.

الجانب الإلكتروني في الحرب

فاجأ انتهاء حرب الاستنزاف، ووضع قرار وقف إطلاق النار موضع التنفيذ في ٧ آب (أغسطس) ١٩٧٠، الجانبين المصري والإسرائيلي وهما في غمرة استعدادهما لخوض جولة ثانية من الصراع. واستمر تدفق الأسلحة المتطورة عليهما: فاستقبلت مصر المزيد من صواريخ «سام ـ٢»المعدلة وصواريخ «سام ـ٣» وسائر معدات الإسناد الراداري اللازمة لهما، كما حصلت في الأسابيع القليلة التي أعقبت وقف إطلاق النار على معدات سوفيتية حديثة تضمنت المدافع ذاتية الحركة المضادة للطائرات «شيلكا زد ــ اس ــ يو ــ ٢٣ ــ ٤» ٤ - ٢٣ - ZSU ، كما تضمنت أعداداً قليلة من صواريخ «سام ــ ٤» المحمولة على عربات مجنزرة، وكلاهما يظهر لأول مرة خارج نطاق دول حلف وارسو. وفي الجانب المقابل، استقبلت إسرائيل مالا يقل عن مائتين من حواضن الطائرات الإلكترونية المضادة من احدث الأنواع، وهي تتميز بأنها تعطي إشارة ضوئية في مقصورة الطيار تنذره بانطلاق صاروخ معاد واتجاهه نحوه لتمكينه من التشويش والقيام بتفادي الخطر، وعند ذلك تنطلق موجات مضادة من رادار التشويش على متن الطائرة أوتوماتيكياً على الترددات السوفيتية نفسها لتحدث اضطراباً في توجيه الصواريخ.

ورغم قرار وقف إطلاق النار، فقد أخذت مصر في تحريك قواعد صواريخها باتجاه منطقة وقف إطلاق النيران، وفي إدخال قواعد لإطلاق صواريخ «سام ــ ٣» لأول مرة المواقع المتقدمة من الجبهة. وبدا واضحاً أن الخطة المصرية تهدف إلى إنشاء جدار من الصواريخ في منطقة وقف إطلاق النار

نفسها، يزحف ببطء نحو القناة وذلك بهدف حرمان خط بارليف من غطائه الجوي الفعال. وقد أكدت ذلك تقارير تقدمت بها إسرائيل إلى المحافل الدولية تشكو فيها قيام مصر بخرق شروط وقف إطلاق النار. في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ قدم تقرير يشير إلى أن ٤٥ موقعاً للصواريخ تم إنشاؤها داخل منطقة وقف اطلاق النار، تحوي ما يقارب ٢٧٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ. وفي ١١ أيلول (سبتمبر) قدم تقرير آخر يشير إلى وجود ٩٠ موقعاً لإطلاق الصواريخ في تلك المنطقة، بما فيها صواريخ «سام ـ ٣». وفي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ صرح «اهارون ياريف» رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنذاك: «إن نظام الدفاع الصاروخي الذي أقيم بمحاذاة الضفة الغربية للقناة، هو أحد أكثر الأنظمة تقدماً في العالم»، وأضاف انه يحوي عدداً من قواعد الإطلاق يتراوح بين (٥٠٠ـــ٦٠٠) قاعدة. وفي كانون الأول(ديسمبر) صرح ناطق إسرائيلي عسكري مشيراً إلى أن عدد مواقع إطلاق صواريخ «سام ـ ٣» أصبح يتراوح بين (٧٥ ـ٨٥) موقعاً.

وقد تميز جدار الصواريخ المصري الجديد بأن معظم قواعد الإطلاق فيه أصبحت قواعد محمولة، بما في ذلك قواعد إطلاق «سام ـ ٢»، مما يضفي عليه طابع المرونة، بالمقارنة بالجدار السابق الذي بني أبان حرب الاستنزاف، وكان يعتمد في غالبيته على القواعد الخرسانية الثابتة. وفي المقابل، فقد استمرت شحنات الأسلحة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل على وجه الخصوص أعداداً ضخمة من طائرات الفانتوم والسكاي هوك.

أما بالنسبة إلى الجبهة السورية، فقد شمل الغموض شحنات الأسلحة الإلكترونية المتطورة التي وصلتها من الإتحاد السوفيتي في المرحلة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، ولم تظهر على حقيقتها إلا بعد نشوب القتال.

واستمر السباق حتى يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، عندما نشبت المعركة الإلكترونية الثانية في التاريخ، واستطاعت مصر وسوريا مفاجأة العدو الصهيوني والعالم فيها بشبكة من الصواريخ أرض ـ جو الموجهة التي قامت بتأمين التغطية في جبهتي السويس والجولان، وإسقاط أعداد كبيرة من الطائرات المعادية التي حاولت اختراق الجبهتين المذكورتين. وقد ضمت هذه الشبكة صواريخ سوفياتية الصنع من طراز «سام ـ ٢» المعدل، «سام ـ٣»، و«سام ـ٤»، و«سام ـ٦»، و«سام ـ٧» المحمول بواسطة الأفراد والآليات، ومدافع شيلكا ذاتية الحركة. وبهذه الشبكة أمكن تحقيق حماية فعالة متكاملة الأبعاد ضد الطائرات التي تطير على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة. وقد فقد العدو الكثير من طائراته في الأيام الأولى للقتال بفضل الصاروخ «سام ـ ٦»، وكانت تحاول المناورة إلى الأعلى لتجنبه فتجد أمامها الصاروخ «سام ـ٢» أو «سام ـ ٣»، كما كانت تحاول المناورة إلى الأسفل فتجد أمامها الصاروخ «سام ـ ٧» أو نيران المدافع المضادة الموجهة بالرادار من طراز «شيلكا زد . اس. يو ـ ٢٣ ـ ٤».

وقد بذل العدو الصهيوني أقصى ما يمكنه لاستعادة سيطرته الجوية السابقة أثناء الحرب، واستخدم أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أجهزة الإلكترونية مضادة. ولقد استخدم الأجهزة المضادة للرادار، وصواريخ شرايك، وطريقة

بث بالونات أو دفقات حرارية لتضليل صواريخ «سام ــ ٦» و«سام ــ ٧» ولكن ليس هناك ما يدل على أن إجراءاته أدت مهماتها بنجاح يماثل فعالية هذه الصواريخ، لأن ما استخدم فعلاً لم يعط نتائج جيدة. وقد اضطر العدو للاعتماد بشكل واسع على النصلات التي تلقيها الطائرات، واستخدم بشكل خاص موزع النصلات (رقائق معدنية أو زجاجية تلقى من الجو ولها خاصية عكس الموجات الرادارية والتشويش عليها) المحمول جوا من طراز - AN/ALE ٢٩. كما بذلت الولايات المتحدة جهدها في دعم العدو الصهيوني، ومن مظاهر هذا الدعم: قيام سلاح الجو الأمريكي بتوجيه طلب إلى شركة (لندي إلكترونيكس Lundy Electronics)، وهي المزود الرئيسي له بالنصلات الزجاجية، من أجل تحويل إنتاجها من النصلات لمدة شهرين إلى دولة الكيان الصهيوني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تحويل أكثر من ٥٠٠٠٠ حزمة من النصلات من مخازن سلاح الجو الأمريكي إلى العدو خلال الأسبوع الأول من اندلاع القتال، وأرسل إلى إسرائيل ٢٠ موزع نصلات من نوع (٣٨ - AN/ALE) الذي يحمل ما زنته ١٥٠ كيلو غراماً من النصلات. وتم أيضاً تعديل معدات التشويش الإلكتروني الأمريكية التي يستخدمها العدو، وتشمل: حواضن (٧١- AN/ALQ) من صنع شركة هيوز، وحواضن (٣٣٥ - QRC) من صنع شركة وستنغهاوس، وحواضن (٢٧ - AN/ALT) لتحييد قواعد صواريخ «سام ــ٢» و«سام ــ٣» الثابتة. أما قواعد «سام ـ ٦» المتحركة فقد كانت تشكل المعضلة الأكثر جدية التي لم تستطع معدات التشويش الإلكتروني مواجهتها لعدم وجود جهاز باستطاعته التشويش ضمن نطاق ترددات نطاق واسع جداً.

ولما لم تأت الوسائل سابقة الذكر بالفائدة المرجوة، لجأ طيارو العدو إلى إطلاق دفقات أو بالونات حرارية لتضليل أجهزة توجيه صاروخي «سام ـ٦» و«سام ـ٧» التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ثم القيام بمناورات جوية لتجنبهما. ورغم أن هذه الوسيلة كانت تنجح أحياناً، إلا أنها كانت تضع الطائرات المعادية في مواجهة وسائط النار المضادة الأخرى، خاصة وأن وسائل النيران المضادة التقليدية استخدمت بفاعلية كبيرة في الحرب من قبل الجانب العربي، إلا أنها كانت وسائل متطورة موجهة رادارياً.

وبالإضافة إلى أنظمة الصواريخ أرض ـ جو الموجهة، فقد استخدمت في الصراع الإلكتروني الدائر بين الطائرة ووسائل الدفاع الأرضية صواريخاً أخرى موجهة تحملها الطائرات (صواريخ جو ـ جو، وجو ـ أرض). وقد استخدمت الصواريخ جو ـ جو على نطاق محدود في المواجهات الجوية بين الطائرات العربية والصهيونية ومنها: الصواريخ الموجهة بالرادار مثل الصاروخ الأمريكي «سبارو-٣» الذي تحمله طائرات الفانتوم والسكايهوك. والصواريخ الموجهة بأجهزة توجيه حرارية (بالأشعة تحت الحمراء) مثل الصاروخ «سايدوندر» الأمريكي الذي تحمله طائرات الفانتوم والسكايهوك أيضاً. ومن هذه الصواريخ :«أتول» Atoll الذي تحمله طائرات «الميغ ـ٢١» السوفيتية ، و«شفرير» المصنوع في إسرائيل. كما استخدمت الطائرات المعادية صواريخ جو ـ ارض موجهة لضرب شبكات الصواريخ العربية الأرضية المضادة، ، مثل صاروخ (شرايك) ذو التوجيه السلبي لتدمير هوائيات الرادارات الأرضية. ولكن يبدو أن استخدام هذا الصاروخ لم يكن فعالاً، وخصوصاً بعد استخدام صواريخ

(سام ـ٦) المحمولة ذات أنظمة التوجيه المتطورة، بدليل ضخامة خسائر سلاح جو العدو وبدليل المساعدات التقنية المتخصصة الضخمة التي تلقاها من الولايات المتحدة أثناء وبعد الحرب لمواجهة الحرب الإلكترونية العربية. وقد تلقى العدو صواريخ جو ـ أرض تكتيكية أخرى من الأنواع التالية: (ستاندرد آرام) الموجهة ضد شبكات الرادار أيضاً. و(مافريك) الموجهة بواسطة كاميرا تلفزيونية في رأس الصاروخ، ويتم توجيهها بأن يختار الطيار الهدف الذي يظهر على شاشة تلفزيونية في مقصورته ويناور بحيث تلتقط الكاميرا التلفزيونية في الصاروخ صورة الهدف ثم يطلقه فيتوجه أوتوماتيكياً نحوه. وقد صممت هذه الصواريخ أساساً لقصف الدروع والمنعات المحصنة، ولكل منها رأس حربي خارق يزن ٥٩ كيلو غراماً، ويبلغ مداه حوالي ٨ كيلو مترات.

ولم يقتصر استخدام الطائرات المعادية لصواريخ جو ـ أرض الموجهة، بل تعدى ذلك إلى استخدام أنواع من قنابل الطائرات التكتيكية المزودة بأجهزة ملاحة وتوجيه إلكترونية توجهها نحو الهدف. وقد تلقى العدو أثناء وبعد حرب ١٩٧٣ عدداً من هذه القنابل ـ الباهظة التكلفة ـ لقصف الأهداف العربية الأرضية التكتيكية، وهي قنابل (سماريت) بنوعيها الموجهة بأشعة ليزر والموجهة بالتلفزيون.

وتنبغي ملاحظة أن جميع هذه الأنظمة والأسلحة المتطورة التي استخدمها العدو والتي حصل عليها من الولايات المتحدة، من اجل إعادة فرض سيطرته فوق الأجواء العربية، لم تثبت جدواها حتى في حرب الاستنزاف على جبهة الجولان السورية. وبقي نظام (سام ــ ٦) والأنظمة الدفاعية الأخرى المساندة

(مثل نظام شيلكا) يحد من هذه السيطرة. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع خسائر العدو الجوية في المعدات والأفراد نتيجة كفاءة وفعالية أنظمة الدفاع العربية، وفشل إجراءاته الإلكترونية المضادة، جعله يلجأ إلى استخدام الطائرات الموجهة عن بعد والتي تطير بدون طيارين من طراز (رايان فايربي) بشكل مكثف لغايات الاستطلاع والتشويش الإلكتروني للتخفيف من خسائره البشرية. إلا أن العديد من هذه الطائرات اسقط وبالتالي لم يكن استخدامها كبير الفاعلية.

وكان لأقمار التجسس العسكرية السوفيتية والأمريكية دورها، أيضاً، في هذا الصراع. وقد جرت العادة على قيام الدولتين الأعظم باستخدام هذه الأقمار في مواجهة واحداتهما الأخرى، ولكنها استخدمت استثناء إبان حرب ١٩٧٣، وساعدت على تعزيز إطلاع حكومة كل من الدولتين على مجريات المعارك. ومرة أخرى، تفوقت الإجراءات الإلكترونية السوفيتية: فقد حصل السوفيت، بواسطة الأقمار، على معلومات عن المعارك أكثر من أي طرف دولي آخر، إذ كان لديهم ثلاثة أقمار عاملة ـ في الوقت نفسه ـ من طراز (كوزموس) يتم استعادتهما وإطلاق غيرها كل ثلاثة أيام، طيلة مدة القتال. ولهذا فقد كان بإمكانهم الحصول على معلومات دقيقة عن المعارك وتحرك القوات من خلال الإرسال اللاسلكي ـ التلفزيوني الذي تبثه الأقمار، وعن طريق استعادة المشاهد المصورة من الأقمار بعد اعادتها. أما في الجانب المقابل، فقد فاجأت حرب ١٩٧٣ الولايات المتحد في حين لم يكن لديها سوى مركبة فضائية واحدة أطلقتها في السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣. ورغم أن الجرم القضائي الأمريكي الضخم (٦٤٧) الذي يدور في مدار دائم على ارتفاع يبلغ ٣٨ ألف

كيلو متر فوق المحيط الهندي بسرعة تساوي سرعة الأرض حول محورها، كان بإمكانه مراقبة ما يجري من زاوية معينة، إلا أنه لم يكن من المتاح الاعتماد عليه بشكل أساسي لهذا السبب من جهة، ولكونه يحتاج إلى وساطة شبكة استقبال أرضية وأقمار اتصال أخرى في نقل المعلومات إلى البيت الأبيض في الطرف الأخر من الكرة الأرضية من جهة ثانية.

وقد دلت الدروس المستفادة من حرب ١٩٧٣ على أهمية قمر التجسس كعامل استطلاع فعال في المعركة، إذ مكنته التطورات الهامة في العلوم الفضائية وفي البصريات والإلكترونيات، من سماع ومشاهدة أدق التفاصيل على الأرض في النقاط التي يوجه إليها مسبقاً، وتكوين فكرة شاملة عنها من دون أن تعيقه حدود الأفق بالنظر لارتفاعه الشاهق في السماء وحركته حول الأرض. وبالتالي فقد دخل باب المبارزة الواسع بين الإلكترونيات والإلكترونيات المضادة.

دور قوات الثورة الفلسطينية:

قدرت قوات الثورة الفلسطينية، سواء في فصائل المقاومة المختلفة أو في جيش التحرير الفلسطيني، الموزعة على جبهات لبنان وسوريا ومصر عند نشوب حرب ١٩٧٣ بنحو ٢٥ كتيبة، منها ١٠ كتائب للمقاومة على الجبهة اللبنانية وكتيبة من جيش التحرير (هي كتيبة مصعب بن عمير)، وقد اختلف دور تلك الوحدات تبعاً لاختلاف ظروف كل جبهة، ففي جنوبي لبنان اتخذت العمليات شكل حرب العصابات على حين عملت الوحدات الفلسطينية في كل من الجبهتين السورية والمصرية ضمن الخطة والأشكال العسكرية النظامية.

أ- العمليات في الجبهة اللبنانية:

قامت قوات الثورة الفلسطينية في الجبهة اللبنانية خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) بنحو ٢٠٧ عمليات عسكرية، منها ٢٣٪ عمليات قصف، و٢٣٪ عمليات تفجير ، و٢٢٪ عمليات هجوم، و١٣٪ عمليات كمائن، و١٢٪ اشتباكات، و٧٪ إغارة وقنص. ويدل حجم العمليات المذكورة على تضاعف حجم النشاط العسكري ١٥ مرة خلال الحرب بالقياس لمعدل العمليات العادي في الشهور السابقة لنشوب الحرب، ويرجع هذا التزايد على توفر قدر كبير من الحوافز المعنوية لدى العقيدة الثورية وقدرتها وفاعليتها ، فضلاً عن أن قدرة الردع الإسرائيلية كانت ضعيفة إلى حد كبير خلال فترة الحرب، نظراً لتركيز القوات والقيادة الإسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية. وقد أعلنت إسرائيل في ١٩٧٣/١٠/٢١ أن المقاومة هاجمت ٢٤مستعمرة، وان ٢٠٢ اشتباك قد تم مع قواتها منذ بدء الحرب حتى ذلك التاريخ. وسجلت بيانات المقاومة سقوط ٥٩ شهيداً و٤٣ جريحاً من المقاتلين خلال العمليات التي جرت أثناء الحرب داخل الأرض المحتلة. وقد تركز القصف أساساً على مستعمرات (المطلة) و(المنارة) و(الخالصة) و(كريات شمونه) (المالكية) و(مزرعيت) و(الغجر).

وكانت القيادة المصرية قد أعلمت قيادة الثورة الفلسطينية عن نية شن الحرب قبل عدة أيام من بدء القتال. وادي ضيق الوقت اللازم لإعداد العمليات، ووجود قيود على تحركات المقاومة في جنوبي لبنان قبيل الحرب بسبب أحداث أيار (مايو) ١٩٧٣، إلى تركيز العمليات خلال الأيام الثلاثة

الأولى إلى قصف مستعمرات الحدود فضلاً عن عمليات الاستطلاع وعمليات إعداد وإعادة تجهيز القواعد الثورية في جنوب لبنان. وأثر ذلك أخذت العمليات تتعمق داخل الأراضي المحتلة وتتخذ شكل الهجمات المحدودة على المستعمرات، ونسف محطات الكهرباء وغيرها من المرافق التي تخدم مستعمرات الجليل الأعلى، وإقامة الكمائن لارتال العدو ودورياته. وقد ردت إسرائيل بقصف مدفعي لقرى ومناطق الحدود اللبنانية وبقصف جوي لمحطة الرادار اللبنانية في (الباروك) يوم ١٠/٨ بدعوى إنها كانت تزود السوريون بالمعلومات عن تحرك الطائرات الإسرائيلية، على حين أن قيادة الجيش اللبناني أكدت أن المحطة كانت متوقفة عن النشاط منذ مدة طويلة.

ب ـ العمليات على الجبهة السورية:

كانت وحدات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة في الجبهة السورية عند بدء القتال (قوات حطين والقادسية) تضم الكتيبة ٤١١ التي وضعت تحت تصرف رئاسة الأركان السورية مباشرة، والكتيبة ٤١٢ التي وضعت تحت قيادة فرقة المشاة التاسعة في القطاع الأوسط من الجبهة، والكتيبة ٤١٣ والتي وضعت في القطاع الجنوبي تحت قيادة فرقة المشاة الخامسة، فضلاً عن كتيبة (خالد بن الوليد) المحمولة جواً والتابعة لمنظمة الصاعقة. وقد قامت هذه القوات الفلسطينية بالعديد من العمليات العسكرية المختلفة الأنواع، منها عمليات اقتحام جوي على بعض المواقع الهامة للعدو في الجولان (مثل احتلال تل فرس يوم ٧/١٠/٧٣)، وعمليات إغارة على مواقع العدو خلف الخطوط (كما حدث في تل الشعار يوم ١٠/١١ وتل المال يوم ١٠/١٣ وتل شمس يوم

١٦/١٠)، ومنها تأمين بعض المواقع الهامة في مؤخرة القوات السورية للتصدي لأي محاولة إسقاط أو إنزال جوي معادية، وقد أدت (قوات القادسية) هذا الدور بصورة رئيسية. وكانت ابرز عمليات جيش التحرير خلال الحرب مهاجمة تل فرس واحتلاله بعد معركة استمرت ٨ ساعات، وبدأت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٠/٧، اثر تمكن ٤ طائرات هليكوبتر من الهبوط فوق التل (يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر ومساحته ٢,٥ كم مربع ويقع في جنوب الجولان على مبعدة ١٨ كم تقريباً إلى الجنوب من القنيطرة ويشرف على الطرق الموجودة بالمنطقة) رغم إصابة اثنتين منها بالنيران الأرضية وفقدان عدد من المقاتلين قبل بدء الاشتباك، ورغم قوة ومناعة التحصينات المقامة بالإسمنت المسلح فوق التل. وقد فقد العدو نحو ٦٠ جندياً في هذه المعركة بالإضافة لفقدان التل. وبلغت جملة خسائر قوات جيش التحرير في الحرب ٤٤ شهيداً ومفقوداً و٥ أسرى و٦٠جريحاً. وفي يوم ١٠/٩ قامت كتيبة (خالد بن الوليد) المحمولة جواً والتابعة لمنظمة الصاعقة بعملية هجومية تهدف إلى قطع طريق (واسط ـ كفر نفاخ) على المحور الأوسط بواسطة ٨ طائرات هليكوبتر، إلا أن النيران الأرضية الشديدة حالت دون نجاح العملية رغم تمكن ٤ طائرات من الهبوط واشتباك جنودها مع العدو واستشهاد ٣٨ منهم وأسر ٩ من الجرحى.

ج ـ العمليات في الجبهة المصرية:

شاركت قوات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة في الجبهة المصرية (والتي تمثل بقايا وحدات الفرقة ٢٠ الفلسطينية التي كانت موجودة في قطاع غزة عند نشوب حرب ١٩٦٧) والمعروفة باسم (قوات عين جالوت) في معارك حرب

١٩٧٣ النظامية تحت قيادة الجيش المصري الثالث في القطاع الجنوبي من منطقة القناة.

وقد قامت هذه القوات بمهام تأمين مؤخرة الجيش الثالث في المنطقة الواقعة بين (كبريت) و(كسفريت) على الضفة الغربية للقناة خلال المرحلة الأولى من الحرب، كما شاركت مجموعات خاصة من هذه القوات في عمليات خلف خطوط العدو تضمنت قنص دبابات قوافل إمداد العدو، ثم شاركت القوات في معارك الضفة الغربية للقناة في المنطقة الواقعة بين جنوب البحيرات المرة والمرتفعات الموجودة إلى الغرب منها وذلك في الفترة بين يوم ١٠/١٨ و١٠/٢٢، اثر نجاح القوات الإسرائيلية في عبور القناة عند منطقة (الدفرسوار) شمالي البحيرات المرة يوم ١٦ /١٠، ثم انسحبت بعض القوات الفلسطينية إلى داخل مدينة السويس وشاركت المقاومة الشعبية وقوات الجيش الثالث الموجودة بها في المعارك التي دارت عند مشارف المدينة يومي ٢٤و ١٠/٢٥. وأعيد تنظيم بقية القوات التي انسحبت غرباً خلال الأسبوعين التاليين لوقف القتال واحتلت إحدى كتائبها مواقع دفاعية في (بير عديب) يوم ١/١٣، كما شاركت كتيبة أخرى في أعمال الحراسة بالمؤخرة. وقد شاركت مجموعتان من وحدة الضفادع البشرية ومتطوعون من حركة فتح في بعض العمليات على الجبهة المصرية في وقت متأخر من الحرب، وفقدوا ١٨ شهيداً ومفقوداً.

وقد بلغت خسائر (قوات عين جالوت) ٣٠ شهيداً و٧٠ جريحاً وعدداً آخر من المفقودين.

نتائج الحرب:

أسفرت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة، وما تلاها من مفاوضات مسلحة في حربي الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية، عن نتيجة سياسية رئيسية تمثلت في كسر الجمود وحالة اللاسلم واللاحرب التي كانت مسيطرة على مشكلة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، ودفع القوى الدولية المختلفة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التحرك (وفقاً لما تمليه مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية بطبيعة الحال) بحثاً عن حل لأزمة الشرق الأوسط، والحيلولة دون تفجر الموقف في هذه المنطقة الحساسة من العالم، والتي يلعب إنتاجها ومخزونها من النفط وموقعها الإستراتيجي الهام دوراً بالغ الفاعلية على مصالح أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الإقتصادية والإستراتيجية.

أما على المستوى العسكري فقد تحققت بعض النتائج المحدودة بالنسبة إلى الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، جسدتها اتفاقيتي الفصل بين القوات على الجبهتين. وكانت هذه النتائج أكثر أهمية ووضوحاً على الجبهة المصرية حيث حقق وجود القوات المصرية (المخفف) على شريط عرضه ١٠ كم بامتداد الضفة الشرقية للقناة، وابتعاد القوات الإسرائيلية (المخففة) مسافة ٢٠كم عن القناة، إمكانية إعادة فتح القناة للملاحة الدولية في ١٩٧٥/٦/٥. ولكن النتائج العسكرية الرئيسية للحرب تمثلت في أخذ الجيوش العربية، أي الجيشان المصري والسوري أساساً، لزمام المبادرة الإستراتيجية الهجومية لأول مرة منذ حرب ١٩٤٨، وتحقيقها عدة نجاحات عملياتية وتكتيكية في المرحلة الأولى من الهجوم (عبور القناة واقتحام خط بارليف وتأمين رؤوس الجسور ضد هجمات

الطيران والهجمات المعاكسة المدرعة، واختراق دفاعات الجولان خاصة في القطاع الجنوبي واحتلال مرصد جبل الشيخ) أدت إلى هز أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وإلحاق خسائر فادحة به سواء في الدبابات أو الطائرات أو الرجال، وتبديد خرافة عجز الجندي العربي واستحالة اتقانه استخدام الأسلحة المتطورة تقنياً، التي رسختها هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والدعاية الصهيونية التي أعقبتها. ولقد اهتزت أيضاً أسس نظرية الأمن الإسرائيلية المتمثلة في مبادئ التفوق المطلق، والردع، والحدود الآمنة، والحرب القصيرة الخاطفة المعتمدة على ثنائي (الطائرة الدبابة)، والهجوم المضاد الإجهاض، والاعتماد على القوة الذاتية، وضرورة البقاء في شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة إلى إيلات.

ولقد أثبتت الهجمات العربية الأولى والنجاحات التي حققتها أن الجيش الإسرائيلي لا يملك التفوق المطلق وقوة الردع التي كان يتصورها قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين، وأن قناة السويس ومرتفعات الجولان لم يكونا مانعين طبيعيين للحيلولة دون تقدم الجيوش العربية على النحو الذي نادى به أصحاب نظرية (الحدود الآمنة) (رغم أن الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ قد وفرت عمقاً استراتيجياً ملائماً للدفاع الإسرائيلي)، وأن من الممكن تعطيل الملاحة إلى إيلات عند باب المندب، وكذلك فشلت أساليب الحرب الخاطفة نتيجة لتطبيق القوات المصرية والسورية تكتيكات ملائمة ضد الدبابات والطائرات الإسرائيلية وإضعاف التعاون التكتيكي بينهما في مجال حرب الحركة، وتحولت

الحرب إلى نوع من حرب الاستنزاف الشاملة الطويلة نسبياً، الأمر الذي أفشل أسس نظرية الحرب القصيرة الإسرائيلية واضطرت إسرائيل إلى طلب العون العسكري الأمريكي العاجل لسد الخسائر في الطائرات والدبابات والنقص الخطير في الذخيرة، ومن انهيار مبدأ الإعتماد على القوة الإسرائيلية.

وأدى استخدام النفط كسلاح (بأشكال متباينة الطابع والأهمية) إلى هز الإقتصاد العالمي، وخلق شرخ بين الولايات المتحدة وحليفاتها (أوروبا واليابان) الأمر الذي جعل واشنطن تعمل ما في وسعها لإيجاد حل للصراع في المنطقة يضمن عدم انفجار الحرب من جديد.

ونتيجة لذلك كله تدهورت المعنويات داخل إسرائيل واهتزت الثقة في قدرتها العسكرية المطلقة داخلياً وخارجياً، وبالمقابل ارتفعت المعنويات العربية وأصبحت القدرة العسكرية العربية عنصراً يدخل في التقدير بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه الحال من قبل في نظر القوى الدولية المعنية بالشرق الأوسط.

حرب الاستنزاف السورية الإسرائيلية

عمدت إسرائيل وبرغم موافقتها على قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن برقم ٣٣٨ وتاريخ ١٢/١٠/ ١٩٧٣ إلى تحسين موقفها العسكري لتنطلق من موقع القوة في المفاوضات السياسية المحتملة، فقامت قواتها بتجاوز خطوط وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، في حين اكتفت على الجبهة السورية بزيادة تحصين مواقعها. وكان ذلك كله خلافاً لأحكام وقف إطلاق النار مما أدى إلى قيام القوات السورية بالتصدي لهذه المحاولات. وبقيت أعمال العدو الإسرائيلي في تلك الفترة محدودة، كذلك ظل الرد عليها محدوداً، أي أن العمليات في تلك الفترة اتصفت بردود عسكرية سورية على تجاوزات إسرائيلية ضمن إطار محلي محدود دون ارتباط بمخطط عام، إذ رغبت القيادة السورية في تأمين الجو الملائم لمجلس الأمن لتنفيذ قراره ٣٣٨.

ولكن بعد أن تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات بين مصر و(إسرائيل)، وبعد أن تم تجميد الجبهة الجنوبية عسكرياً وسياسياً، بدا أن (إسرائيل) استعادت حرية المناورة على الجبهة الشمالية، فكثرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول أهمية الجولان الإستراتيجية بالنسبة إلى (إسرائيل)، وأن أقصى ما يمكن (لإسرائيل) القبول به، ضمن إطار اتفاقية لفصل القوات مع سورية، هو العودة

إلى خطوط ما قبل السادس من تشرين الأول ١٩٧٣، على أن توضع المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية بعد ذلك تحت أشراف قوات الأمم المتحدة .

من ناحية أخرى بدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تظاهرها بالقيام بدور الوسيط، مازالت مستمرة في انحيازها إلى العدو الصهيوني وماضية في دعمه عسكرياً في الوقت الذي يناور فيه وزير خارجيتها من اجل تمييع القضية وكسب الوقت لتحقيق الشرخ السياسي في المعسكر العربي وتعميقه. فكان لا بد من أن تقوم القيادة السياسية السورية الأوضاع، وتعمل على استعادة زمام المبادرة، فلا تكتفي بردود الفعل السياسية أو العسكرية. لذا قررت ألا ترفض عملية التفاوض السياسي، وفي الوقت نفسه أن تؤكد، عسكرياً، النتائج التي ظهرت في حرب ١٩٧٣.

في إطار هذا القرار بدأت القيادة السورية حرب الإستنزاف في هضبة الجولان ابتداء من ١٩٧٤/٣/١٢ واستمرت بها قرابة ثلاثة أشهر (٨٢ يوماً) حتى تم الإتفاق على فصل القوات.

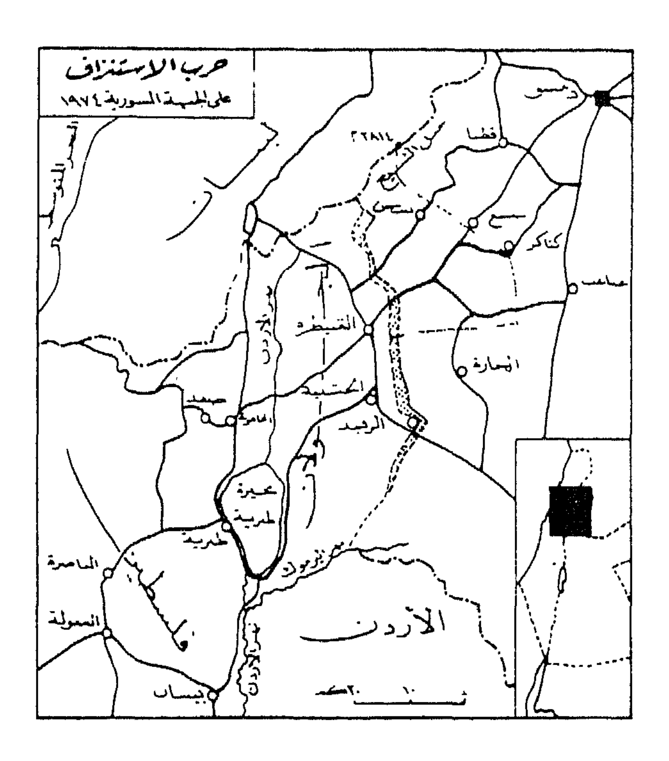
وكانت حرب الإستنزاف هذه نوعاً من الضغط العنيف خلال فترة الإعداد للمباحثات وأثناء إجرائها. وشمل القتال الجبهة السورية كلها وفق مخطط مدروس ومعد مسبقاً. وكانت أداته الأساسية المبارزة بالنيران، مع استخدام الإغارات والكمائن والهجمات المحدودة بالقوات المحمولة جواً، ومع إسهام القوات الجوية في القتال.

اعتقد الإسرائيليون في البدء أن الرمايات السورية ليست سوى استمراراً للرمايات السورية السابقة المحدودة الهدف والمدى وأن سوريا سرعان ما ستضطر إلى التخلي عن مثل هذه الأعمال. لذلك لم يلحظ أي تبدل على الأسلوب الإسرائيلي المتعنت في المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الإسرائيلية آبا إيبان في واشنطن مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في الأسبوع الثاني من شهر آذار ١٩٧٤. ولكن استمرار إطلاق النار، وبشكل منسق ومخطط، أظهر الحقيقة (لإسرائيل) وأمريكا. ومنذ ذلك الحين أصبحت مسألة فصل القوات في الجولان من أهم مشاغل الخارجية الأمريكية، وتخلت هي و(إسرائيل) عن سياسة المماطلة الهادفة إلى استمرار الوضع القائم.

بقيت المبادرة خلال هذه الحرب بيد القيادة السورية التي كانت تنتقل من تصعيد إلى آخر حسب مقتضيات الموقف. في حين خضعت القوات الإسرائيلية للأساليب القتالية التي فرضها السوريون دون أن تستطيع تجاوزها إلى مستوى الحرب الشاملة الصاعقة القصيرة التي تتلائم مع عقيدتها العسكرية والتكوين المادي والنفسي لرجالها، لأن الظروف الدولية والجروح العميقة التي تركتها حرب تشرين في المجتمع الإسرائيلي جعلت العدو الصهيوني يتخلى عن مبدأ هام من مبادئه القتالية، واقتصر رد فعله على ما يفرضه السوريون من أساليب. كما لم تستطع القوات الجوية الإسرائيلية العمل بحرية بسبب قدرة الدفاع الجوي السوري على الردع وتقييده حرية مناورتها.

وهكذا لم يكن (لإسرائيل) خلال حرب الإستنزاف هدف إستراتيجي إيجابي، بل اقتصرت على هدف سلبي هو محاولة منع سورية من تحقيق أغراضها.

كان لسورية، بالمقابل، هدف إستراتيجي واضح هو كسر الجمود، والضغط على العدو بعمل عسكري يضمن لها تحقيق النتائج التالية:



١ـ إلحاق الخسائر المادية والبشرية بقوات العدو يومياً حتى يؤدي تراكم الخسائر الكمي إلى نتائج نوعية على الصعيدين المادي والمعنوي.

٢ ـ خلق حالة انعدام الأمن للقوات المعادية الموجودة في المواقع المحتلة، سواء داخل (جيب سعسع) أو في مستعمرات الجولان نفسها، وإفهامها بشكل ملموس أن بقاءها في المنطقة يهدد حياتها.

٣ ـ تثبيت عدم قبول سورية للوضع الراهن، وتمسكها بمبدأ استعادة الأرض العربية المحتلة.

٤ ـ منع العدو من تحصين مواقعه أو تحسين خطوطه القتالية داخل الجيب، وتدمير وحداته الهندسية التي تحاول إنشاء التحصينات أو إعداد المواقع، مما يجعل القوات الإسرائيلية المحشورة داخل الجيب مكشوفة معرضة للضربات.

٥ ـ إجبار (إسرائيل على إبقاء جيشها العامل (النظامي والإحتياطي) في وضع التعبئة المستمرة، وإجبار جزء من قوى الإحتياط الإستراتيجي على البقاء تحت السلاح لتأمين التوازن الإستراتيجي في الجولان مقابل القوات السورية المحتشدة والمستعدة للإنتقال من الدفاع إلى الهجوم دون إعداد مسبق.

٦ ـ السيطرة على قمم جبل الشيخ لتحسين الوضع الإستراتيجي للترتيب القتالي السوري.

اقتصرت العمليات العسكرية خلال شهر آذار ١٩٧٤ على قصف مدفعي يومي ومستمر للمواقع العسكرية الإسرائيلية داخل الجيب المحتل، واستهدفت ضرب أي رتل آلي يتحرك على المحاور بهدف منع القيادة الإسرائيلية من حرية المناورة، وإجبارها على حشد أكبر حجم ممكن من القوات والوسائط في المواقع الراهنة، وقصفها بصورة مستمرة حتى يشكل وجودها داخل الجيب عبئاً ثقيلاً على القيادة الإسرائيلية بسبب كثرة الخسائر البشرية.

وقد أثبتت المدفعية السورية مهارة عالية في دقة الرماية، وفي سرعة المناورة بالنيران وبالمدافع لتجنب رمايات معاكسة من الطائرات المعادية. واشتركت وحدات مدرعة كاملة في تلك الفترة، برمايات مركزة حققت نتائج جيدة في مجال تدمير التحصينات الإسمنتية الإسرائيلية، مما اكسب القوات السورية خبرات ثمينة في فن السيطرة على النيران، والمناورة بها، وحسن توزيعها تبعاً لفعاليتها على الأهداف المختلفة. وقد أدت كثافة النيران واستمرارها إلى إجبار القوات الإسرائيلية على الإختفاء المستمر داخل الملاجئ مع ما يؤدي إليه ذلك من تأثير على معنوياتها، بالإضافة إلى الخسائر المادية والبشرية التي تتكبدها.

من جهة أخرى أدى استمرار الاشتباكات إلى تعاظم التأييد العربي والعالمي لسورية لأنها تعمل على الوصول إلى حق اعترفت به مختلف الدول في إطار الأمم المتحدة، وإلى تعنت (إسرائيل) وتهربها من الإلتزام بمضمون قرار مجلس الأمن الذي سبق أن وافقت عليه.

ثم إن إقدام القوات السورية منفردة على التصدي للعدوان الإسرائيلي وتحقيق نتائج ملموسة استقطب مشاعر الشعب العربي في أنحاء الوطن العربي كلها فصار يطالب بدعم سورية بكل الإمكانات المتوفرة، وعلى مختلف الأصعدة. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى التصميم على إنجاز اتفاق فصل القوات بأسرع وقت ممكن، قبل أن يؤدي هذا الموقف إلى فرض حظر أشد على النفط، ووضع القوات المسلحة المصرية في موقف تضطر معه إلى التدخل رغم اتفاقية سيناء الأولى.

استمرت القوات السورية في تنفيذ خطة حرب الاستنزاف، وشهد شهر نيسان ١٩٧٤ تصاعدا في حدة الإشتباكات وتطورها إلى معارك فعلية مباشرة بين قوات الجانبين بعد أن اقتصرت خلال شهر آذار على المبارزة بنيران المدفعية والدبابات. ففي مطلع نيسان جرى صراع دموي بين القوات السورية والإسرائيلية من اجل السيطرة على قمم جبل الشيخ، وخاصة المرتفع ٢٨١٤ الذي يشرف على معظم أنحاء المنطقة الجنوبية من سورية ولبنان والجزء الشمالي من فلسطين المحتلة. وقد تبادل الطرفان السيطرة على هذا المرتفع مرات عديدة خاضت خلالها القوات السورية معارك ضارية في ظروف مناخية وطبوغرافية بالغة الصعوبة والتعقيد، إذ كانت الثلوج الكثيفة تكسو ميدان المعركة، ودرجات الحرارة أدنى من الصفر وبخاصة في الليل، وكانت هناك صعوبة كبيرة في إيصال الدعم والإمدادات للقوات المشتبكة بسبب فقدان الطرق نحو القمم، مما كان يتطلب الاستفادة من الرواحل والسير على الأقدام. وقد استخدمت الحوامات بكثرة، ولا سيما في فترات الإشتباكات، حين كان الموقف يتطلب سرعة الإمدادات بالعتاد والذخائر، ولكنها كثيراً ما كانت تصادف صعوبات كبيرة في الهبوط بسبب الأحوال الجوية والضباب الكثيف ونيران المدفعية المضادة.

أمام هذا التحدي الكبير الذي واجهته القيادة السورية كان لابد لها من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لتأمين عمل قواتها رغم جميع الصعوبات. فقامت بشق طريق بري صاعد نحو قمة الجبل. وقد أثبتت وحدات المهندسين العسكريين مقدرتها الفنية وحسن تخطيطها للأعمال المختلفة في ظروف القصف الجوي

المعادي وصعوبة العمل في المناطق الجبلية. كما جرى تمديد الخطوط الهاتفية لتامين إدارة العمليات الجارية في القمة وتنسيقها مع العمليات الأخرى، وأنشئت قواعد تموينية خزنت فيها مختلف المواد المعيشية والقتالية مما سهل عملية الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك حصنت المواقع في الجبل نفسه، وأنشئت مراصد محصنة لتوجيه نيران المدفعية البعيدة المدى، مما زاد في دقة رمياتها. وروعي أن تكون المواقع والمراصد قادرة على تحمل القصف الجوي والمدفعي المعادي.

ومع تصاعد حدة القتال على محور جبل الشيخ الذي أصبح المحور الرئيس للعمليات دفعت القيادة السورية لواء كاملاً من المشاة للعمل عليه بالتعاون مع عناصر الوحدات الخاصة. وقد نفذت هذه الوحدات مهمتها في الدفاع عن المحور المذكور بنجاح حتى نهاية حرب الإستنزاف.

تميزت معارك حرب الإستنزاف خلال شهر نيسان ١٩٧٤ أيضاً باستخدام (إسرائيل) اعتدة أمريكية جديدة في نطاق قواتها الجوية، كالقنابل الحرارية التي ينجم عن انفجارها في الجو حرارة عالية تجذب نحوها الصواريخ المضادة للطائرات الموجهة حرارياً. كما استخدمت الصواريخ جو - أرض الملقبة بالذكية والموجهة تلفزيونياً. ورغم ذلك لم تتمكن الطائرات المعادية من تحقيق نتائج ملموسة بسبب اعتراض الطائرات السورية لها، وبسبب جودة التحصن الهندسي الذي أقامته وحدات المهندسين العسكريين السورية، هذا بالإضافة إلى وسائط الدفاع الجوي التي لم تقل فعاليتها خلال حرب الإستنزاف عنها في حرب تشرين نفسها. وقد دارت أعنف المعارك الجوية في يوم ١٩٧٤/٤/١٩ وسقطت فيها مجموعات كبيرة من الطائرات السورية و الإسرائيلية.

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارك تدور على قمم جبل الشيخ، والاشتباكات الجوية تشتد، استمر القصف المدفعي على طوال الجبهة، مما أدى إلى منع العدو منعاً كلياً من القيام بأية أعمال هندسية. كما كانت المفارز العاملة خلف الخطوط المعادية تزيد من إنهاك القوات المعادية بمهاجمة المواقع ليلاً ونسفها، أو بنصب الكمائن لمنع أي تحرك ليلي على الطرق.

مع بداية شهر أيار ١٩٧٤ صعدت القوات السورية عملياتها نوعياً إذ أخذت النسق الأول من الجبهة السورية تشن غارات ليلية على المواقع الأمامية المعادية، وكان أهمها الإغارة التي نفذتها إحدى الوحدات الخاصة يوم ١٩٧٤/٥/٢ على الموقع المعادي في المرتفع ٢٥٠٠ في جبل الشيخ الذي كانت تحتله وحدة مدرعة إسرائيلية. فقد تمكنت الوحدة المهاجمة من الاقتراب حتى مسافة ٢٥م من العدو دون أن يلحظها، ثم انقضت عليه وهو داخل دباباته ونفذت مهمتها كاملة خلال دقائق معدودات، وعادت ومعها ثلاثة أسرى بعد أن قضت على عناصر الموقع البالغ عددهم اثنين وعشرين عسكرياً.

تميزت الأعمال القتالية خلال هذا الشهر بقيام القوات الجوية السورية بقصف مواقع العدو بعد إبطال وسائل دفاعه الجوي بالمدفعية. وقد شنت أربع غارات جوية على المواقع المعادية. كما تصدت يوم ١٩٧٤/٥/٢٧ للطائرات الإسرائيلية التي كانت تقصف مواقع الفدائيين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية.

أدت هذه العمليات إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها القيادة السورية لحرب الإستنزاف، ووجدت (إسرائيل) نفسها مضطرة إلى التخلي عن تعنتها لأنها لم

تتعود تكبد خسائر بشرية كبيرة، مما أثر على وضعها الداخلي، خاصة أنها لمست تصميم القيادة السورية على الإستمرار في هذه الحرب حتى تحقيق أهدافها الموضوعة لها.

وقد شوهدت كتابات كثيرة على جدران المواقع التي احتلتها القوات الإسرائيلية تدل على مدى تدني الروح المعنوية لدى جنود العدو.

وفي نهاية شهر أيار ١٩٧٤ توقفت الأعمال القتالية بعد التوصل إلى اتفاق لفصل القوات انسحب العدو بموجبه من الجيب المحتل وأخلى مدينة القنيطرة وأجزاء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. ولم يكن الوصول إلى هذا الاتفاق ممكناً لولا الأعمال البطولية والتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة السورية.

كانت حرب الإستنزاف وسيلة ضغط عنيف لتحقيق هدف سياسي، وقد بلغت هذه الحرب هدفها بنجاح. يضاف إلى ذلك أن هذه الحرب أكسبت القوات السورية خبرة قتالية جيدة.

الملف العربي في القرن العشرين

الجزء الثامن

د. سليمان المدني

المنارة

مؤتمر القمة العربي التاسع

ما إن وضعت حرب تشرين أوزارها حتى تنادى العرب لمؤتمر قمة عربي في الجزائر لوضع استراتيجية عمل جديدة تتناسب والمستجدات الأخيرة، وذلك بالتخطيط للمرحلة الثانية من الصراع مع إسرائيل، ووضع أسس عمل للتحرك في المجال السياسي من أجل المحافظة على المبادأة السياسية بعد أن أمكن الحصول على المبادأة القتالية في الصراع المسلح، ولتأكيد وحدة الصف العربي في مواجهة التحدي الموجه ضد الأمة العربية.

وقد أحيط المؤتمر بظروف ميزته عن جميع مؤتمرات القمة السابقة، ذلك أن حرب تشرين الأول (أكتوبر) استطاعت إخفاء التناقضات التقليدية، وتحقيق وحدة الصف العربي إلى حد ما، واستخدم البترول لخدمة المعركة، وأمكن انتزاع المبادرة العسكرية من إسرائيل وكان لهذه المتحولات دورها في تحقيق العبور النفسي للأمة العربية من مرارة الهزيمة إلى الشعور بالقوة الذاتية، ولهذا فقد توافد إلى المؤتمر أكبر عدد من ملوك العرب ورؤسائهم فحضر من المملكة العربية السعودية الملك فيصل، ومن المغرب الملك الحسن الثاني، ومن الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومن الكويت الشيخ صباح السالم الصباح، ومن جمهورية مصر العربية الرئيس أنور السادات، ومن جمهورية

السودان الديموقراطية الرئيس جعفر النميري، ومن اليمن الجنوبي الرئيس سالم ربيع علي، ومن اليمن الشمالي القاضي عبد الرحمن الإرياني، ومن لبنان الرئيس سليمان فرنجية، ومن الجمهورية العربية السورية الرئيس حافظ الأسد، ومن الجمهورية التونسية الرئيس حبيب بورقيبة. وكان المؤتمر برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين، وحضره أيضاً ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. والرئيس الموريتاني مختار ولد داده والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وتخلف عن حضور المؤتمر الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، والرئيس الليبي معمر القذافي. ولم يحضر الملك حسين هذا المؤتمر بسبب التناقض الحاد الذي كان قائماً بين الأردن ومنظمة التحرير.

وقد عمل الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض على تنسيق أعمال المؤتمر سواء خلال الإجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية الدول العربية لوضع جدول أعمال المؤتمر أو خلال عقد مؤتمر القمة ذاته. وكان مؤتمر وزراء الخارجية قد عقد جلسته الأولى مساء السبت ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. وافتتح الجلسة الأولى السيد محمود رياض بكلمة أوضح فيها أن هدف المؤتمر هو «تقييم الفترة الحالية التي تمر بها الأمة العربية، وما تم إنجازه في المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية».

عُقدت الجلسة الأولى لمؤتمر القمة في الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ في الجزائر (قصر الأمم). وحضر جلسة الافتتاح الجنرال موبوتو رئيس جمهورية زائير (الكونغو البلجيكي سابقاً) كممثل للدول الأفريقية وكان وفد موريتانيا يحضر للمرة الأولى جلسات الجامعة العربية (حيث

أعلن الرئيس الجزائري بومدين أن الرؤساء العرب قد عقدوا جلسة قرروا فيها قبول موريتانيا عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية)، وتلقى المؤتمر برقيات دعم وتأييد من مجلس السوفييت الأعلى، والحكومة السوفييتية، ورئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، والرئيس الغيني (سيكوتوري)، ورئيس جمهورية كوريا الديموقراطية المارشال كيم إيل سونغ، وسام نجوما رئيس المنظمة الشعبية لتحرير جنوب إفريقيا.

بحث مؤتمر القمة في جلساته خمسة تقارير مقدمة من وزراء الخارجية العرب للمؤتمر، ووافق عليها. وقد تضمنت هذه التقارير:

أ. مشروع قرارات سرية في المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية والإعلامية ، وتتضمن مسألة الدعم السياسي والعسكري، والتحرك الدولي في إطار خطة منظمة، ومخاطبة العالم إعلامياً.

ب. بيان عام من المؤتمر يتضمن الأفكار والمبادئ العامة للدول العربية وأهدافها.

ت. بيان موجه إلى الدول الأفريقية، يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تعالج قضية دعم التعاون والتضامن الأفريقي العربي في جميع المجالات، كما يتضمن الإشادة بالموقف الأفريقي الذي بدأ بالظهور خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) واستمر بعدها.

ث. بيان موجه إلى دول عدم الإنحياز، يذكرها بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الجزائر، والخاصة باتخاذ إجراءات عملية ضد إسرائيل في مجال المقاطعة السياسية والإقتصادية، نظراً لاستمرار احتلالها الأراضي العربية واغتصاب حقوق شعب فلسطين ويدعوها إلى تنفيذ القرارات.

ج. بيان موجه إلى دول أوروبة الغربية، يحثها على إتباع سياسة غير موالية لإسرائيل، ويدعوها إلى وقف معوناتها السياسية والعسكرية والمادية إليها، واتخاذ موقف يتسم بالعدل إلى جانب العرب لاستعادة حقوقهم، ورفع الحظر المفروض على بيع السلاح للعرب. كما قدم اقتراح بتوجيه نداء إلى أميركا لتغيير موقفها المنحاز لإسرائيل.

وفي ختام المؤتمر وجه بيان إلى الدول الإشتراكية، أعرب فيه ملوك ورؤساء الدول العربية عن تقديرهم لموقف البلدان الإشتراكية بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧. وذكر البيان أن الملوك والرؤساء العرب يقدرون المواقف الإيجابية للإتحاد السوفييتي والبلدان الإشتراكية من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني.

واختتم مؤتمر القمة أعماله في الساعة الثالثة والربع من بعد ظهر ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وأصدر بياناً جاء فيه:

إن ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية قد تدارسوا في اجتماعهم في الجزائر الموقف العربي وخاصة في ضوء ما قدمه وزراء الخارجية، واتخذوا

القرارات السياسية والدفاعية والإقتصادية التي يتوجبها الموقف. إن الوطن العربي يمر بفترة حاسمة في تاريخه، والكفاح ضد الغزو الصهيوني مسؤولية تاريخية طويلة الأمد تتطلب المزيد من البذل والتضحية. وإذا كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، قد أبرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كان الثمن، فإن وقف إطلاق النار في الميدان لا يعني إطلاقاً أن الكفاح قد توقف، أو أن البلدان العربية يمكن أن يفرض عليها حلاً لا يحقق أهدافها العادلة، وما زالت الحروب العدوانية التوسعية التي تضع العالم على حافة صراع شامل لم يقض على أسبابها، ولن يستتب في الشرق الأوسط سلام دائم أو أمن حقيقي ولا يمكن التوفيق بين العدوان والاحتلال والتوسع والهيمنة، وبين مبادئ الإستقلال الوطني، والتنمية والتقدم والسلام العادل.

إن حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، إنما هي مثل سابقاتها نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، وذلك إن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطيني وطردته من وطنه تعمل على التوسع معتمدة في ذلك على تواطؤ الدول الإستعمارية ودعمها الإقتصادي والعسكري لها خاصة من الولايات المتحدة الأميركية. ولقد برز هذا التواطؤ مؤخراً في تجنيد الوسائل المالية بشكل لم يسبق له مثيل وفي جلب المرتزقة المتخصصين، وفي تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء تحرر العالم الثالث. وأشار البيان إلى أن إسرائيل بالإضافة إلى سياسة الحرب والتوسع ترمي كذلك في إطار الإستراتيجية الإستعمارية إلى القضاء على إمكانات التنمية التقدمية لشعوب

المنطقة. وأكد البيان على الطبيعة العنصرية للنظام الإستيطاني، كما وجه تحية للمقاتلين العرب الأبطال.

ومضى البيان يقول أن وقف إطلاق النار الذي مضى عليه أكثر من شهر لا يزال يصطدم بمناورات وتخريب الطرف الإسرائيلي، كما تؤكد مواقف إسرائيل الرسمية وتصرفاتها على الصعيد الدولي إن إسرائيل لم تتخل عن سياستها القديمة، ولم تتراجع عن مطامعها الإستعمارية التوسعية. إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام، فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط، وفي مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما:

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

٢. استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وأعلن البيان أنه ما لم يتحقق هذان الشرطان فإن الوضع سيتفاقم في الشرق الأوسط إلى أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة. واختتم بيان الملوك والرؤساء العرب بالقول أن الأمة العربية مصممة على أداء واجبها، وهي مستعدة لبذل المزيد من التضحيات، وعلى العالم كله أن يتحمل مسؤوليته للتصدي للعدوان ودعم النضال العربي.

ولقد تميز البيان الختامي لهذا المؤتمر بتحديد نقطتين واضحتين هما: استعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه، والإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وهي المرة الأولى التي يذكر فيها مثل هذا التحديد على مستوى بيانات

القمة. وكان في البيان تأكيد على التنسيق بين الجهد السياسي والجهد العسكري والجهد الإقتصادي. وفي هذا المجال انتهى المؤتمر إلى اتخاذ قرار بإنشاء بنك عربي للتنمية الصناعية والزراعية في إفريقيا، يحدد رأس ماله مبدئياً بمبلغ خمسة وعشرين مليون دولار كمرحلة أولى كما. تقرر في المؤتمر تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار للإعلام العربي. وكان توجيه بيانات مختلفة إلى كتل العالم بمثابة دعم لإستراتيجية العالم في تعدد الأقطاب، مما يعتبر دعامة لصالح السلم العالمي.

لقد أطلق على هذا المؤتمر اسم (مؤتمر المصير). وقد بُذلت بعض المحاولات لإحباطه، ومع هذا فقد أمكن الخروج من المؤتمر والتضامن العربي في وضع سليم، وكان استعمال سلاح النفط بمرونة لدعم المعركة هو أحد المواضيع التي استأثرت باهتمام المؤتمر، وتقرر إيفاد الرئيس سليمان فرنجية إلى الولايات المتحدة لشرح وجهة النظر العربية، كما كلف المؤتمر وزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني ووزير الطاقة الجزائري بلعيد عبد السلام بزيارة دول أوروبا وشرح حقيقة مواقف الملوك والرؤساء العرب خلال فترة قطع البترول، ورفع الحظر عن أوروبا في آذار (مارس) ١٩٧٤، وقد برز دور دول المساندة أو الدعم في هذا المؤتمر بقدر ما يزيد عما كان عليه في المؤتمرات السابقة، مما يشير إلى التلاحم الوثيق الذي ظهر بين دول المواجهة ودول الدعم.

لقد اعتادت الأمة العربية على أن تتلقى الطعنات في الظهر بين وقت وآخر. وذلك لأن العدو الصهيوني وحليفته أميركا هالهم أن يجدوا الأمة العربية وقد رصت صفوفها مجدداً وتكتلت ضد إسرائيل ومن يقف وراءها فأخذت تعد

العدة لشق الصف العربي مجدداً. وقد جدت ضالتها المنشودة في شخص الرئيس المصري محمد أنور السادات.

وقبل الغوص في تفاصيل الانحراف الساداتي عن المسار العربي دعونا أولاً نتعرف على شخصية هذا الرجل عن كثب.

ماذا فعل السادات..؟

رأينا كيف كان السادات في فترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) يبدي نشاطاً ملحوظاً في المجال العربي، ويتظاهر بالغيرة على التضامن العربي والدعوة إلى مواجهة إسرائيل وفي هذا الإطار اتفق مع الرئيس «الأسد» على الإعداد لحرب تشنها سورية ومصر ضد الدولة الصهيونية، وقدم له خطة هجومية واسعة النطاق تشمل اندفاع القوات السورية حتى الحدود السورية ـ الفلسطينية القديمة، واندفاع القوات المصرية حتى خط الممرات في سيناء، وعرض الخطة نفسها على الخبراء السوفيات لتأمين الحصول على الأسلحة والمعدات اللازمة لذلك، مع أنه لم يكن ينوي سوى تطبيق خطة محدودة، تهدف إلى احتلال شريط ضيق من الأرض شرقي القناة، ثم التوقف عن التقدم وعرض التفاوض مع إسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة.

وبدأت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وفق الخطة المتفق عليها. وحققت القوات السورية والمصرية أغراض المرحلة الأولى. وبدلاً من الانتقال إلى المرحلة الثانية أوقف السادات قواته ولم يدفعها إلى الممرات، رغم أن العدو لم يكن قد استعاد توازنه. وكان للوقفة التعبوية المصرية (من ٨ إلى ١٠/١٤) أثر بالغ على سير الحرب، لأنها منحت إسرائيل الفرصة لامتصاص آثار الضربة

الأولى، وسمحت لها بتركيز قواتها على جبهة واحدة (الجبهة السورية)، ونقل جهدها بعد ذلك إلى الجبهة المصرية العريضة والعبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس.

ولقد استغل السادات بعد انتهاء الحرب النجاحات العسكرية التي حققتها القوات المصرية في عملية العبور، وأحاط نفسه بهالة بطولية لتعزيز مواقعه داخل الوطن العربي وبين الجماهير المصرية ، وتغطية خطة المساوم التراجعي الذي بدأ بالتهاون في تصفية ثغرة الدفرسوار، ثم ظهر بوضوح في الارتماء على الولايات المتحدة وتسليمها مفاتيح الحل في المنطقة، منذ مباحثات فصل القوات الأول (١٩٧٤).

وتسارعت خطوات السادات التراجعية ـ الاستسلامية بعد ذلك، وتجسد انصياعه لإرادة واشنطن بوضوح واستعداده للتنازل أمام إسرائيل في اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (١٩٧٥).ولقد حاول العرب بعد ذلك إيقاف انجراف السادات نحو «واشنطن» والحد من تراجعاته والحيلولة دون خروجه عن الصف العربي، ولكنه تجاهل كل المحاولات، وتابع السير على خط منفرد قوامه الثقة المطلقة بالإرادة الأميركية، والرغبة في مصالحة الدولة الصهيونية، والاستعداد للتنازل بلا حدود حتى لو كان الثمن التفريط بالحقوق والمصالح العربية. وكان من محطات هذا الخط زيارة القدس المحتلة (١٩٧٧) واتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨)، والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩)، وتطبيع العلاقات بين مصر العربية وإسرائيل.

ولقد أدت ردة السادات، وتدابيره الرامية إلى إثارة النعرة القطرية في مصر، إلى قطع العلاقات بين مصر ومعظم الدول العربية، وخروج القوات المسلحة المصرية من المعركة بشكل أدى إلى الإخلال بميزان القوى العربي - الإسرائيلي، وسمح للدولة الصهيونية بالعودة إلى سياسة العربدة التي طبقتها في مرحلة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣). كما أدت هذه الردة إلى تزايد النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري للولايات المتحدة داخل مصر، التي سمح لها السادات بإقامة قواعد عسكرية أميركية فيها، بدعوى تقديم «تسهيلات» للقوات الأميركية في حال قيامها بعمليات لتأمين المنطقة العربية ضد التدخل العسكري السوفياتي.

وترافقت هذه الخطوات السياسية الخارجية بخطوات موازية في السياسة الداخلية، أسفرت عن فتح الباب لرأس المال الأجنبي، وتقليص دور القطاع العام في الإقتصاد المصري، وتصفية معظم المكتسبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تحققت لجماهير الشعب المصري إبان العهد الناصري، وحل الإتحاد الإشتراكي العربي واستبداله بحزب جديد يمثل سلطة السادات، إلى جانب أحزاب صغيرة أخرى لا تستطيع ممارسة أي معارضة فعالة، وتكبيل الحريات العامة بسلسلة من القوانين والإجراءات المعادية للديمقراطية/ مما أدى إلى تفاقم مشكلات الحياة الإقتصادية والإجتماعية للشعب المصري إلى حد خطير، وتزايد الإنحدار في مستوى المعيشة للطبقات الشعبية، مقابل التزايد في ثروة الفئات المستغلة التي عادت إلى النشاط في ظل سياسة «الإنفتاح الإقتصادي».

أما على صعيد القوات المسلحة المصرية، فقد وضع السادات على رأسها مجموعة من الضباط الموالين له، وأجرى تصفيات متعددة للتخلص من المعارضين لخطه السياسي، واستخدم في دفعها نحو القبول بخطه التراجعي التأكيد على عدم وجود إمكانية المواجهة للدولة الصهيونية بسبب الحظر الذي فرضه السوفيات على إرسال الأسلحة وقطع الغيار إلى مصر، مع أن هذا الحظر جاء ضمن سياق قيام السادات بإلغاء المعاهدة المصرية ـ السوفياتية في العام ١٩٧٦. وهناك اعتقاد بأن السادات قد قام بهذا العمل وهو يعرف نتائجه، بغية إضعاف القوات المسلحة، والحصول على المبرر المادي لتدجينها واقتناعها بعبثية الصراع مع إسرائيل. ومن الجدير بالذكر بأن القوات المسلحة المصرية لم تحصل بعد انقطاع الإمدادات العسكرية السوفياتية إلا على عدد محدود من الأسلحة الغربية والأمريكية. ونجم عن ذلك إضعاف القدرة العسكرية المصرية، وجعلها متدنية بالقياس إلى قدرة إسرائيل العسكرية المتنامية. ولم يكتفي السادات بإضعاف القوات المسلحة المصرية وإخراجها من ميزان القوى العربي ــ الإسرائيلي، بل وضعها بعد ذلك في خدمة المصالح الأميركية، وحولها إلى قوة تدخل ضد حركة التحرر العربية والإفريقية.

استقبل السادات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، بعد أن رفضت دول العالم استقباله. وسمح لقوة الغزو الأميركية باستخدام المطارات المصرية لانطلاق طائرات النقل التي حملت قوة الإغارة على إيران في نيسان (إبريل) ١٩٨٠ ثم عبّر عن استعداده لتحويل مصر كلها إلى قاعدة لانطلاق القوات الأميركية نحو إيران.

الاغتيال

وأما عن اغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام ١٩٨١، فنترك الحديث عنه للصحفي المصري عادل حموده من خلال كتابه الذائع الصيت «الأيام الأخيرة للسادات»، والذي جاء فيه تحت عنوان «مشهد الاغتيال كما عشته» ما يلي:

مات السادات كمداً قبل أن يموت اغتيالاً. قُتل في يوم مجده. يوم ٦ أكتوبر. في ذلك اليوم خيمَّ صمت قاتل على أنفاس القاهرة. صمت كاد يصم الآذان. كان الطريق إلى أرض العرض العسكري مقطوعاً بنقاط تتسم بالصرامة والدقة على غير العادة. كان آخرها على بعد ٣٠٠ متر فقط من المنصة. وقد اجتزتها دون متاعب. ثم أخذت مكاني وسط الصحفيين على بعد ٥٠ متراً من مكان السادات. ووجدتني أفكر في قراري المفاجئ بحضور مثل هذه الإحتفالات.

إن ذلك على عكس طبيعتي وطبيعة عملي الصحفي في مجلة أسبوعية مثل روز اليوسف، تهتم بالرأي أكثر مما تهتم بمثل هذه الأخبار الرسمية التي تموت بعد ساعة من نشرها. لم أعرف سبباً لحماسي المفاجئ بحضور العرض العسكري. ولم أستطيع أن أفسر حالة الإنقباض التي أصابتني أيضاً، إلا فيما بعد. بعد أن قُتل السادات.

وهو ينزل من السيارة المكشوفة في حالة ذهول. كان وجهه بارداً كالشمع. وكان يتحرك مثل إنسان آلي وكأن شيئاً ثقيلاً يشده إلى الأرض. ويفقده ـ رغم رشاقته ـ قدرته على الحركة المعتادة.



كانت النياشين والأوسمة تزين بزته الرمادية المزرقة التي صُنعت على الطريقة الألمانية بمعرفة أفخم الأزياء الفرنسية. وكانت مبطنة بالستان. ولم يشأ السادات أن يشوه سطحها بارتداء ملابس داخلية، كما ثُبت فيما بعد.

توالى البرنامج بدقة. موسيقى... النشيد الوطني... إكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول... القرآن الكريم.. كلمة وزير الدفاع... ثم تدفق القوات والأسلحة.

على بعد خطوات قليلة مني كانت تجلس مراسلة التلفزيون الأميركية دورين كاي... التي وصفت السادات فيما بعد في كتابها «ضفادع وعقارب» قائلة:

«هاأنذا أراه أمامي الآن من على بعد ٥٠ متراً وسط كل هذا الحشد من أعوانه ومؤيديه، رجل معزولاً محاصراً بالأزمات، يغالب اليأس والقهر بالمبالغة في التظاهر والكبرياء».

ثم تضيف:« إن محاولة قراءة وجه السادات وهو في غير حالة من الثورة والانفعال كانت لا تقل صعوبة عن محاولة قراءة بردية باللغة الهيروغليفية»... فكان من الأفضل الانتقال من وجهه إلى العرض.

كانت طائرات الميراج الفرنسية تقوم بألعاب بهلوانية، وترسم في السماء دوائر من الدخان الملون... وفي الوقت نفسه كانت الدبابات والمدرعات ـ ومعظمها سوفيتية الصنع ـ تضغط على إسفلت الطريق... وكان الجميع في حالة استرخاء وهم ينقلون أبصارهم بين الأرض والسماء.

وفجأة ... سمعنا أصوات الرصاص.

جاء الصوت إلينا قبل الصورة... بل إننا لم نرَ اللقطات الأولى من عملية الاغتيال... كل ما أُتيح لنا أن نراه مشهد القتلة وهم يتجهون نحونا. نحو منصة العرض... ودوى صفير الرصاص.. وغطى على هتافات المهاجمين.. لم نسمع شعاراتهم.. ولم نعرف هل ما نراه حقيقة أم أنه جزء من برنامج عرض عسكري؟.

وتحرك بعضنا باتجاه السادات .. لكن.. أين هو السادات؟. إننا لا نرى سوى مقاعد مقلوبة.. وجندي يقف فوق سور المنصة يفرغ طلقاته في اتجاه ثابت. في المكان الذي كان فيه السادات . ويجري البعض في اتجاهات مجنونة.. يلف البعض الآخر حول نفسه. وتزداد كثافة الرصاص.. لقد تضاعف عدد الذين يستعملون أسلحتهم.. وجرى معظم الصحفيين ناحية اليمين ووجدنا أنفسنا نحتمي بسواتر من العربة المدرعة التي توقفت ونزل منها القتلة.

إنه الجحيم. يوم القيامة. اللون الأحمر فرض نفسه على كل شيء... أشلاء.. ونياشين.. ودخان.. وفزع.. وذهول.. وهستيريا.. كابوس لم نفق منه إلا بعد

ساعات. عندما عرفنا أن السادات قد مات.. في هذه اللحظة فقط أدركنا حقيقة ما عشناه.

كانت النهاية ميلودرامية.. لرئيس عشق التمثيل. ونجح في سرقة الأضواء. وقد شاء القدر أن يموت أمام الكاميرا. وأن يتداول الناس شريط الفيديو المسجل عليه عملية الاغتيال.. إنها ثوانٍ.. لكنها مرت كالدهر.

على أن المدهش كانت جنازته.. في يوم السبت ١٠ أكتوبر.. وكان أفضل وصف للجنازة سجلته دورين كاي.. إنها تسجل أن «القاهرة، مدينة العشرة ملايين نسمة هادئة تماماً والحياة تنساب كالمعتاد مثلما تنساب مياه النيل منذ آلاف السنين.. لا أثر بالمرة هنا.. ولا في أي مكان آخر لتلك الموجة العارمة من الحزن الرهيب الذي شهدته مصر وهي تودع جمال عبد الناصر قبل ذلك بإحدى عشرة سنة. نعم أن هناك حالة طوارئ معلنة منذ حادث المنصة.. والإضطرابات التي وقعت في أعقابه في أسيوط بنوعٍ خاص، ونجم عنها اعتقال بضع مئات.. ولكن هذا لا يمكن أن يفسر أبداً انصراف الناس إلى الاحتفال بعيد الأضحى، وتجاهلوا تماماً جنازة الرجل الذي كان يعتبر نفسه «كبير العائلة المصرية».

«ولقد حاولت الكاميرات قدر الطاقة عدم التركيز على وجه المعزين الأجانب ولكننا معشر الجالسين أمام شاشات الرصد التلفزيوني في مكتب القاهرة كنا نذيع لآخر مرة لملايين المشاهدين في أمريكا حدثاً على الهواء مباشرة، ولأول مرة منذ أربع سنوات ومنذ زيارة القدس، كنا نحاول أن ننقل

لهم الحقيقة كما هي في الواقع، وليس كما تريد دبلوماسية التلفزيون (الأميركي) أن تكون.. وهكذا أخيراً كانت وفاة السادات هي التي أوقفت التلفزيون الأمريكي على حقيقة حياة السادات »!.

وتفتح دورين كاي الخط مع ستديوهات محطتها في واشنطن حيث بربارا والترز، وبيتر جينجنر على الطرف الآخر.. إنهما من بين الذين تابعوا قصة حياة أنور السادات.. «ولعبا دوراً كبيراً في صنع هذا البطل وتقديمه في أروع صورة للعالم كله».

وتسألها بربارا والتز متعجبة، بصوت عال على شاشة التلفزيون، وبنبرة فيها الحيرة بقدر ما فيها من الأسى:

ـ ولكن أين المصريون في الجنازة يا دورين؟ أين اللقطات التي تصور الحزن والأسى، أو مشاركة الناس في وداع الرئيس؟.. لا بد أن تدابير الأمن وحالة الطوارئ هي التي منعت الناس من المشاركة في تشييع الجنازة؟.

حاولت المراسلة في القاهرة أن تفسر لها الأمر باختصار.. فقالت:

ـ جزئياً يا بربارا..

ـ من المؤكد أن الكثيرين أحزنهم ما جرى ولكن تدابير الأمن تمنعهم من إظهار مشاعرهم..

ـ أكثر منهم الذين لم يعيروا الأمر التفاتاً بالمرة!.

ـ ماذا تعنين؟ هل تقصدين أنهم يحسون بالخلاص؟.

ـ المسألة باختصـار أن الحب الـذي أحاط بالسادات في الغرب لم يكن لـه وجود في مصر.

لقد صدم تجاهل الشعب المصري لجنازة السادات الملايين في أوروبا وأمريكا الذين كانوا يعتبرون السادات «بطلاً لا مثيل لـه، ورمزاً للشجاعة والسلام.. وواحداً من أبرز زعماء هذا العصر.. إن الرجل الـذي مات ويدفن الآن بطل أجنبي.. بطل فقط بالنسبة للغرب».

وتضيف دوري كاي:

«من المؤكد أن السادات كان سيُسَرّ بالكلمة التي نقشت على شاهد قبره والـتي تتحدث عنه كبطل وشهيد. فهي نهاية هوليودية رائعة صالحة جداً للإستهلاك الغربي.. ولكن «بطلنا» لسوء الحظ لم يلقَ حتفه شهيداً من أجل مبادئه، فالسلام لم يكن هو الذي قتل أنور السادات وإنما أنور السادات هو الذي قتل نفسه، ولم تكن مشاهدة المرء له وهو يموت ببطء من آثر الجراح الـتي أصاب نفسه بها تختلف في شئ عن مشاهدة اغتيال جثة هامدة، ولعل هذا ما جعلني لا أشعر بشيء في ذلك اليوم اللهم إلا الإحساس بالخلاص، كأنما أنقذ الموت السادات من نفسه».

وتستطرد:

ـ في خلال الثلاثين شهراً الأخيرة من حكم السادات تحول الرئيس المصري إلى دكتاتور مستبد وطاغية متطرف وذلك في معظمه بفضل رعاية الغرب، وأمريكا بنوع خاص له ولمبادرته، وتلهف الإعلام الغربي على التعبد في محرابه. ويبدو أنه تصور ذلك بمثابة جواز سفر إلى الخلود والانطلاق كعلامة في رحاب التاريخ. وهنا تكمن مأساة السادات الحقيقية، كرجل حملته أوهام البطولة إلى خارج حدود بلده، فكانت أن كسب الغرب، ولكن خسر وطنه.

ـ لم يكن السلام هو الذي قصم ظهر السادات.. بالعكس.. لقد أطالت مبادرة القدس في عمر نظامه بعد أن كان يترنح على حافة الهاوية أيام أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. أعطته المبادرة وما صاحبها من حملة دعائية ناجحة فرصة أطول.. ولكن هذا كان لا يمكن أن يستمر.. فقد كان الفارق بين التماسه رضا أمريكا وإسرائيل، وجبروت طغيانه المستبد بأبناء وطنه من الإتساع بحيث لم يعد أحد يحتمله.

ـ ولعل البداية كانت الإضطرابات التي اكتسحت مصر في يناير ١٩٧٧ أي قبل المبادرة بعشرة أشهر.. ويخطئ من يعتقد أن هذه الاضطرابات كانت فقط بسبب الإعلان عن رفع أسعار بعض المواد الغذائية.. وأكثر خطأ من يتصور أنها كانت ـ كما زعم السادات وكتابه ـ مدبرة من جانب الشيوعيين، وإنما الواقع أنها كانت انتفاضة شعبية وتحذيراً عالي الصوت من الذين لا يملكون إزاء شراهة الذين يملكون، حيث كانت الأغلبية الساحقة للشعب المصري تحس بأنها غريبة في وطنها في عصر الإنفتاح، ومحرومة من أبسط مقومات الحياة، بينما أقلية من

المحظوظين والأقارب المترفة وسهرات اللذة في ملاهي شارع الهرم. (لاحظ أن دورين كاي أمريكية.. ليست شيوعية.. ولا يمكن وصفها بالناصرية).

ـ ولقد هزت هذه الإنتفاضة. السادات كالزلزال وكانت مبادرة القدس هي المخرج العبقري الذي صرف أذهان الناس بلعبة جديدة تماماً، ووعود مسرفة في الإغراء حتى ليصعب على المرء ألا يصدقها!

ـ وكان الوجه الآخر للمبادرة التي ألقت السادات في أحضان الغرب وأسلمته إلى «رحمة» إسرائيل هو الإبتعاد عن العرب الذي لم يقتصر على «البعد» بل تجاوزه إلى التحقير والإهانة. وفي غمرة عملية الرقص على حبال السيرك الإسرائيلي الأمريكي أخطأ السادات الحساب عدة مرات.. كانت المرة الأولى عندما عمد إلى تقوية الجماعات الدينية المتطرفة ليستخدمها كأداة في حربه ضد معارضيه اليساريين والناصريين دون أن ينتبه إلى خطورة الثعبان السام الذي يربيه في أحضانه.. وكان الخطأ الثاني أنه تصور إمكانية إلهاء عامة الناس عن التدهور ـ بل الفساد الإقتصادي ـ بلعبة الأرقام على الورق بينما الناس يلمسون أثر هذا الفساد في حياتهم اليومية وواقعهم العملي.

ـ ولم ينتبه السادات إلى الانطباع السيئ الذي تتركه تصرفات السيدة جيهان زوجته لدى عامة المصريين. وإذا كان الغرب قد أعجب بميلها الواضح للنمط الغربي في الحياة، ودفاعها الحار عن حقوق المرأة وتنظيم النسل وسعيها الحثيث للحصول على شهادات دراسية أرقى، فإن الشعب المصري كان يزداد سخطاً على تدخلات هذه المرأة في سياسته واقتصاده وحياته، وكان يضيق بتشبهها

بأميلدا ماركوس قرينة الرئيس الفلبيني ـ الذي خُلع فيما بعد ـ ومحاولتها تأكيد أنها القوة المسيطرة وراء رأس السلطة، وبروزها كسيدة أعمال وصاحبة ثروة تتضاعف بسرعة بلا مبرر مشروع.. هذا فضلاً عن العديد من الشائعات التي تتناول حياتها الخاصة والعامة والتي كان لا بد أن ينعكس أثرها على الرئيس وصورته.

ـ ثم جاء المسمار الأخير على شكل إجراءات سبتمبر ١٩٨١ عندما اعتقل كافة رموز المعارضة وقيادتها من اليمين واليسار والوسط ومن كل اتجاه، بما في ذلك عدد من خصومه الشخصيين فقد كانت هذه هي القشة التي قصمت الظهر وصدقت على قرار اغتياله. ولعله لم يدرك ذلك إلا بعد فوان الأوان.

لقد قتل السادات نفسه.. انتحر قبل أن يموت.. كان هو العقرب وكان هو الضفدعة.. وقصة العقرب والضفدعة معروفة.. لقد طلب العقرب من الضفدعة أن تحمله على ظهرها وتعبر به النهر.. فرفضت الضفدعة قائلة: «لو فعلت ذلك فسوف تلدغني». فأجاب العقرب:«أبداً مستحيل. لو فعلت لهلكت معك غرقاً في الماء... واستجابت الضفدعة وحملت العقرب وفي عرض النهر لدغ ذيل العقرب عنق الضفدعة.. وبينما الاثنان يغوصان غارقين، سألت الضفدعة العقرب:

ـ أيها المجنون.. لماذا فعلت ذلك؟

ـ لا تؤاخذيني.. الطبع يغلب التطبع.

ويقال: الطبع يغلب التطبيع.

وفي رواية أخرى قيل أن العقرب أجاب:

- لا تؤاخذيني.. فهكذا يتصرف أصحاب السلطة أحياناً.

لقد عاش بالمناورة، وبالمناورة مات. وقد كان أخر ما قاله السادات والرصاص يخترق جسده: «مش معقول... مش معقول»!.

لم يكن صوته مجلجلاً كما كان. لم يكن «سوبرانو»هذه المرة. ماتت نبرة التحدي والغرور. قفزت نبرة القلق والإنكسار.. «لملم الطاووس المتكبر جناحيه وانطوى على نفسه يشرب دموعه بصمت».. انتهت «الزفة».. وخرست الطبول. واستقر «الرئيس المؤمن» في ثلاجة شديدة البرودة في مشرحة مستشفى المعادي للقوات المسلحة.

لم تمد القوانين «سيئة السمعة» في عمره. ولا في عمر نظامه. لم يسعفه الفكر البوليسي. ولم يقنعنا في تمثيل دور الصوفي. وشعرنا بأن جبلاً مثل «المقطم» كان يجثم على صدرنا قد انزاح.. وتنفسنا الصعداء. وفتحنا الملفات. وبدأت محاكمات الفساد. وانكشف المستور. وطارت ورقة التوت. وتحولت محاكمة قتلة السادات إلى محاكمة للسادات نفسه.. ونشر محمد حسنين هيكل كتابه «خريف الغضب». وردَّ موسى صبري بكتابه « السادات: الأسطورة والحقيقة» وانقسم جمهور المشجعين بينهما. وراحت الدوائر تدور.. وتتسع، حتى تلاشت.

واستقر السادات عند البعض ملاكاً، واستقر عند البعض الآخر شيطاناً. لكنه... في كل الأحوال لم يكن موجوداً على سطح الحياة. فلا صوره تنشرها الصحف. ولا صوته يخرج من الراديو. ولا سيرته تأتي على ألسنة رجال الدولة. إنها عادة مصرية قديمة نمارسها منذ أيام الفراعنة. الضوء لمن في السلطة.. والظلام لمن في القبر!.

ومرت حوالي عشر سنوات.

وفجأة ... عاد السادات إلى الضوء.. عاد الناس يتذكرونه بالخير.. ويندمون على أيامه.. كانت المناسبة تعنت إسرائيل في مفاوضات السلام، التي وجد الفلسطينيون أنفسهم يذهبون إليها، بلا حول، ولا قوة. فارتفعت أصوات عالية تقول: «ما كان من الأول».. لقد رفضتم «كامب ديفيد».. واتهمتم صاحبها بالخيانة.. وسعيتم إلى التخلص من ... ثم ... وبعد فوات الأوان تقبلون بأقل مما عرضه عليكم! وأفرطت هذه الأصوات ـ التي وجدت صدى بين الناس ــ في وصف السادات بأنه زعيم «سبق عصره».

ونسي هؤلاء أن السادات شطب قوة مصر من الحساب، وخصمها من قوة العرب، بعد الصلح مع إسرائيل وتكفل الزمن وحرب الخليج بشطب الباقي.. وما فعله الفلسطينيون: أنفسهم بأنفسهم، حوّلهم من قنبلة إلى ميكروفون ستريو ـ هاي فاي.

لقد بدأ السادات المشوار.. فانتقلنا من استعمال السلاح إلى التهام البيتزا.. ومن البلاغات الحربية إلى كتب الفلسفة. وأقنعنا بدخول الفراش لأن النوم سلطان.. والصبر طيب.. والمكتوب لا بد أن تراه العين.

وجاء من يطالبنا برد الإعتبار للسادات.. بدعوى أن الرجوع إلى الحق فضيلة.. وتحولت هذه الدعوة إلى كتاب.. أو إلى كتيب.. أما مؤلفه فهو د. سعد الدين إبراهيم.. وهو باحث شهير.. درس في الولايات المتحدة.. ويكتب في الصحف.. ويدير مركزاً من مراكز الدراسات.. وفي الكتاب تفاصيل لقاء بين المؤلف والرئيس السادات جرى في آخر شهر آب (أغسطس) ١٩٨١، أي قبل حوالي ٣٦ يوماً من اغتيال السادات.. وأغلب الظن أن التي دبرت اللقاء هي جيهان السادات .. وكان اللقاء في استراحة الإسكندرية .. حيث كان الرئيس معتكفاً لإعداد خطابه «التاريخي» الذي ألقاه بعد أيام .. في ٥ سبتمبر ١٩٨١ .. وفتح النيران على جميع رموز الأمة بعد أن أعتقل حوالي ١٥٠٠ منهم.

ويعترف د. سعد الدين إبراهيم بأن السادات لا يقرأ .. وأنه وصف مقالته بأنها «كلام فارغ» وأنه يرفض المناقشة، ويصف من يحاوره بأنه «يتفلسف» ويصف المفكرين بأنهم «أفندية» .. أما إحساسه بالخطر من الجماعات المتطرفة فكان معدوماً .. وكان يتصور نفسه ـ بقوته البوليسية ـ أنه قادر عليها .. «سأقبض على ٢٠ ألفاً منهم في ٢٤ ساعة .. وألقيهم في السجون حتى يتوقفوا عن غيهم» وأضاف مشيراً إلى باقي القوى المعارضة: «سأعلم الجميع درساً لن ينسوه».. وفسر ذلك قائلاً: «إنني أصنع السوابق. ولا أحتاج لمن يصنعها قبلي

.. إن هذا البلد له رئيس واحد .. لكل المسلمين والأقباط .. وسيعرف شنودة (ويقصد البابا شنودة)، والتلمساني (ويقصد عمر التلمساني)، ذلك معاً».

ووصف زعماء الأحزاب بأنهم «جميعاً فقاقيع سياسية» سيعيدهم «إلى وعيهم وإلى أحجامهم الحقيقية».

واستطرد: «حتى هؤلاء الذين يتملقون الغرب» .. «وسأثبت للغرب أنهم لا يساوون شيئاً» .. ولم يستبعد وجود مؤامرة أمريكية ضده.. «وإنه يريد أن يجهضها في المهد».

وساعده على تنفيذ ضرباته الأمنية، وزير الداخلية النبوي إسماعيل، الذي كان يُوصَف ـ في دائرة النساء الخاصة بجيهان السادات ـ بأنه «ترافولتا».. وترافولتا رشيق .. وسيم .. لين الحركة.. أما النبوي إسماعيل «فلا يملك من الوسامة أو الرشاقة شئ».

وباعتراف جيهان السادات: فإن ترافولتا المصري نجح في عزل السادات تماماً عن كل المخلصين له ولمصر..«لأنه لا يكف عن الإيحاء للرئيس بأن هناك مؤامرات ضده».

سلام أم استسلام؟

سؤال كثيراً ما يتردد في ذهن المواطن العربي عموماً. هل ما سعى السادات إلى تحقيقه مع إسرائيل كان سلاماً أم استسلاماً؟.

وسنحاول في الصفحات القادمة شرح حقيقة ما جرى تاركين للقارئ الكريم حرية تقييم الأحداث.

محاولة لإعادة ترتيب الحقائق:

تعتبر زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ ـ أو ما تعارف على تسميتها مبادرة السلام. حجر الزاوية في سياسة التطبيع ـ أو التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل. وقد عولجت هذه المبادرة عند طرحها في بادئ الأمر في مجلس الشعب المصري يوم ١٩٧٧/١١/٩ بعناية فائقة حتى لقد خيل للبعض أنها مجرد زلة لسان. أو في أفضل الحالات «مناورة من المناورات» التي وردت عند إيجازها لخطاب الرئيس لنشره في صبيحة اليوم التالي.

وعندما بدأ الرئيس السابق في كشف جوانب «مبادرته» حرص على أن يصوغها باعتبارها قراراً منفرداً حجبه عن أقرب معاونيه، وأن فكرتها نشأت أثناء جولة كان يقوم بها لزيارة بعض دول الشرق الأوسط. وأنها بدأت بفكرة دعوة أعضاء مجلس الأمن الدولي لاجتماع في القدس لكسر الجمود ووضع كل طرف أمام مسئولياته. ثم تطورت هذه الفكرة لتصل إلى ما وصلت إليه. وأنه سافر إلى رومانيا قبل أيام من إعلان مبادرته والتقى الرئيس شاوشيسكو وتشاور

معه حول نقطتين محددتين. هل يرغب بغين في السلام، وهل هو قادر على تحقيقه. وأنه تلقى الرد بالإيجاب عن السؤالين.

لكن الإسرائيليين بدأوا يسربون معلومات عن اجتماعات سرية سبقت المبادرة تمت بين موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق والسيد حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري وأحد خلصاء الرئيس السابق. وأن هذه الإجتماعات السرية تمت في المغرب تحت رعاية الحسن الثاني ملك المغرب. ثم صدر في إسرائيل كتاب «عام الحمامة» يفصّل هذه اللقاءات وتطوراتها وترجم إلى العربية ونشر في الكويت في حلقات مطولة في صحيفة السياسة الكويتية. وردَّ السيد التهامي على ما ورد في الكتاب في صحف القاهرة.

ووسط تطور الأحداث واندفاعها لم يلتفت أحد لدلالة تلك الاتصالات. فقد كنا جميعا منشغلين بما يمكن أن تتمخض عنه المبادرة وليس بتفسيرها. ثم إن إجراء اتصالات سابقة على المبادرة ببضعة أسابيع - وربما ببضعة أشهر ــ لا يغير من طبيعة الأمر شيئاً بل ربما يبدو لدى البعض أكثر عقلانية من أن يقوم الرئيس فجأة من فراشه ويرتدي ملابسه ويتوجه إلى إسرائيل بعد ثلاثين عاماً من الحروب.

لكن أن يفاجأ الباحث باتصالات مع الإسرائيليين ترجع إلى بداية السبعينات، فهذا ما لا نستطيع أن نتشاغل عنه، بل علينا أن نقرأه بعناية ــ وأن نعيد على ضوئه - قراءة كثير من وقائع السياسة المصرية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

وقائع الإتصالات المصرية الإسرائيلية

وأول هذه الوقائع التي أمكن رصدها هي تلك التي كشفت عنها السيدة جولدا مئير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة في كتابها «حياتي» الذي يتناول سيرتها الذاتية. مع ملاحظة أن هذا الكتاب قد صدر في حياة الرئيس الراحل ولم ينفِ ما ورد فيه من وقائع وقد أوضحت مئير: أن نائب وزير خارجية رومانيا زار إسرائيل في أوائل عام ١٩٧٢ زيارة بدت في ظاهرها أنها لمقابلة بعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية ولكنه تقدم برجاء خاص لمقابلتها وأكد على ضرورة أن تتم هذه المقابلة على انفراد فلا يحضر محادثاتهما أحد غيرهما. وخلال المقابلة أخبرها بأنه موفد من قبل رئيس جمهوريته ليبلغها أنه عندما زار مصر مؤخراً قابل الرئيس السادات وأنه نتيجة لمقابلتهما يبعث إليها برسالة هامة جداً كان بوده أن ينقلها بنفسه ولكن لأنه لم يتمكن (فقد كان في طريقه إلى الصين) فهو يقترح عليها المجيء إلى بوخارست. وتضيف مئير: «وطرت إلى رومانيا. وقضيت أربع عشرة ساعة ـ في اجتماعين مطولين ـ مع شاوشيسكو الذي أخبرني أنه فهم من السادات شخصياً، أن الزعيم المصري مستعد لمقابلة أي شخص إسرائيلي ـ ربما تكون المقابلة معي وربما لا ـ وربما يكون الإجتماع على مستوى أقل قليلاً من رؤساء الدول. ولكن اجتماعاً من نوع ما يمكن أن يتم. قلت يا سيادة الرئيس إن هذا أحسن نبأ سمعته منذ سنوات كثيرة.. وتحدثنا عنه عدة ساعات. وكان حماس شاوشيسكو لا يقل عن حماسي. ولم يكن لديه شك أنه كان يقدم لي رسالة تاريخية حقيقية. بل لقد تحدث معي في التفاصيل. فقال إننا لن نعمل عن طريق السفراء ووزارتي الخارجية. لا وزارتي، ولا

وزارتك. واقترح أن يبقى نائب وزير خارجيته على اتصال بي.. فلما عدت إلى إسرائيل انتظرنا بدون طائل ـ فلم تحدث متابعة للموضوع».

وثاني تلك الوقائع التي أمكن رصدها تلك التي كشف عنها السيد حسن التهامي في حديث له لمجلة أكتوبر في نوفمبر ١٩٨٢ بمناسبة مرور خمس سنوات على المبادرة. يقول: « سبق للرئيس السادات أن أرسل رسالتين شفويتين مع كِسينجر لجولدا مئير وموشي ديان، وذلك أثناء تردد كِسينجر على مصر ومساعيه لفض الإشتباك، وإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي. وفي الرسالة تنويه من السادات بخصوص أهمية الإتصال المباشر والثقة في إمكان نجاح الإتصال. وطلب منهما إثبات حسن نية الإسرائيليين، وعدم استغلال هذا الإتصال للدعاية الكاذبة.. وعاد كِسينجر ومعه كتابان من جولدا وموشي (رد كتابي) يرحبان فيهما بالفكرة. ويؤكدان ما طلبه الرئيس في رسالته الشفهية. وبعد أن قرأ كِسينجر الرد أمام السادات مزق الرسالتين أمامه (أمام الرئيس)».

أما ثالث وقائع هذه الإتصالات فقد كشف عنها الأستاذ أليعازر شموئيل مدير عام وزارة التعليم الإسرائيلية عقب مبادرة الرئيس السابق. وقد أوضح ما يلي: في ديسمبر ١٩٧٦ دعت جامعة هارفاد إلى لقاء تعارف وعمل اثنا عشرة ممثلاً من رجال التعليم في أربع دول. هي مصر و إسرائيل وإيران وتركيا. وأقيم هذا اللقاء في الأساس لدراسة مشاكل التعليم التي تتخبط فيها الولايات المتحدة. ولكن بدون أن يقول أصحاب الدعوة بصورة صريحة طلبوا عقد جلسة مشتركة بين المصريين والإسرائيليين بالذات. لكي يجتمعا فيها للمناقشة في جو لطيف. بعيد عن المشاكل السياسية القائمة في الحاضر. واشتركت في هذه

الجلسة التعليمية الثقافية التي استمرت نحو اثني عشر يوماً. وكانت مصحوبة في بدايتها بالفضول وحب الإستطلاع. وخلالها بدأ الجليد يذوب. وبدأت الغربة تتلاشى خلال تقارب لطيف ومحادثات طيبة. بعد التحرر المحسوب من الآراء السابقة ومن الإحساس بالعداء.

وخلال المباحثات ركزنا بالذات على حصر موضوعات ومشاكل في مجال المجتمع والتعليم ذات الاهتمام المشترك. والتأكيد على موضوعات ومشاكل كنا نريد أن نبلورها معاً. وأن يتعلمها كل واحد منا من زميله. واتضح للمشتركين أننا منذ اللحظة التي تركنا فيها التعايش السياسي، استطعنا ـ بدون إزعاج ـ خلق قاعدة طيبة للمناقشات التي دارت بدون توقف. وقرر الممثلون كلهم بالإجماع في ختام الإثني عشر يوماً إقامة لقاءات أخرى من هذا النوع لتوسيع الإطار وزيادة الوفود وعدد الممثلين.

وقد اتضح لنا ولمضيفنا أن التعليم من شأنه أن يكون (الإسمنت) لبداية التفاوض، ولتعميق التفاهم. وهو يضم بطبيعة حدوده الواسعة النشاط التربوي والتعليمي في الفصل، والجو في المدرسة والروح التي تسودها. وبرامج الدراسة والكتب الدراسية، والنشاط الإجتماعي الثقافي خارج المدرسة، في المجتمع وفي الطائفة. وما يقال ويتردد في أجهزة الإتصال، في الإذاعة وفي التلفزيون، وفي الصحافة وفي الأدب.

لقاء رئيسا المخابرات المصرية والإسرائيلية

وأحد هذه الاتصالات كشف عنه الأستاذ أنيس منصور في مقالـه الأسبوعي في مجلة أكتوبر حيث أوضح أن الرئيس السادات تلقى رسالة من الرئيس كارتر خاصة باكتشاف مؤامرة ليبية لاغتيال الرئيس السادات يقوم بها عدد من الفلسطينيين. هذه المؤامرة اهتدت إليها إسرائيل بمحض الصدفة وعرضت تفاصيلها على أمريكا. التي عرضتها على مصر. وسافر رئيس المخابرات المصرية ليلتقي برئيس المخابرات الإسرائيلية في المغرب. وبعد ذلك بأيام تقدمت القوات المصرية لتؤدب القذافي وحشوده على حدود مصر. ويضيف الأستاذ أنيس منصور: «حاولت المخابرات الإسرائيلية كثيراً أن تتعاون مع المخابرات المصريه في قضايا كثيرة. ولكن الرئيس السادات قد رفض ذلك تماماً (!!)».

والمعروف أن هذه العملية «التأديبية» تمت في ١٩٧٧/٧/٢١.

محادثات التهامي / ديان في المغرب

أما محادثات السيد حسن التهامي مع موشي ديان في المغرب فقد تناولها أكثر من مصدر على الجانبين المصري والإسرائيلي. ففي مصر عالجها السيد حسن التهامي نفسه أولاً كَرَدْ على تسريب الإسرائيليين لأخبارها، ثم كَعرض شامل بمناسبة مرور خمس سنوات على إتمام المبادرة. وفي إسرائيل صدر أكثر من كتاب عنها نذكر منها كتاب «عام الحمامة» للكتّاب الإسرائيليين ايتان هابر، زئيف شيف وإيهود يعرى، وكتاب «السادات طريق السلام» للكاتب الإسرائيلي

صموئيل سيجيف وكتاب «الحصار حول رئيس الوزراء» للكاتب الإسرائيلي عوزي بنزمان. كما تناولها ديان نفسه في كتابه «الإختراق.. رأي شخصي في مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر».

وطبقاً لرواية السيد حسن التهامي فقد استدعاه الرئيس السادات في حضور السيد حسني مبارك وقتئذ (ولم يحدد تاريخ الإستدعاء) وطلب منه تمثيل مصر في محادثات مع ممثلين إسرائيليين وأوضح له أن «هذا الإتصال مع ممثل إسرائيل سبق مناقشته مع طرفين آخرين دوليين.. وهو بديل عن كل المحاولات السابقة. بديل عن خط شاوشيسكو (رئيس رومانيا) وعن الأمريكان، وعن كرايسكي». وخيّره في قبول المهمة وبعد قبوله ناقشا مبادئ التفاوض.

ويضيف التهامي.. «وتم اللقاء الأول مع ديان. ورفضتُ أن أصافحه عند لقائه. وناقشت معه هذه المبادئ والالتزامات الواجبة على الطرفين. وتفهم ذلك تماماً ثم أرجأ البت في الموقف بحجة أنه غير مفوض؟ فقال أن الذي عرضته كان أكثر مما يتصور ولا بد أن يعود لرئيس الوزراء بيغن.

وعقدنا الإجتماع الثاني بعد أسبوعين من الإجتماع الأول. وجاء ديان ببعض الردود وطلب الإتفاق على جدول أعمال على أن يعقد اجتماع خاص لكل نقطة على الجدول بتفصيلات كل موقف. وبدأ بذلك خطة المساومة والتسويف بالأسلوب وقلت له إرجع إلى رئيسك واطلب منه ردوداً واضحة وقاطعة على كل بند قلته لك في الإجتماع السابق..

فقال موشي: طيب إرجع أنت أولاً إلى رئيسك وشاوره في اقتراحي (جدول أعمال نقطة).

فقلت له: لست في حاجة إلى العودة إلى الرئيس السادات في هذا الشأن لأن رئاستي هي مصر ومصالح مصر. والذي قلته لك عن مبادئ الإتفاق إنما هي أمور نهائية في موقفنا وسأعطيك فرصة أسبوعين آخرين لتحضر إلى اجتماعنا الثالث ومعك الردود الواضحة على كل نقطة. وإذا لم يكن كذلك فلا داعي للقاء آخر.

وانصرف ديان وجماعته وعدنا إلى اللقاء الثالث. وحاول ديان أداء مسرحية جديدة ليبتز بها آخر ما يمكن ابتزازه: وكانت مشادة ومواجهة. وعلى إثرها نطق ديان معلناً موافقة رئيسه بيغن على كل شروط مصر بوضوح تام. وما كان لموشي ديان أن يجرؤ ويباغي ذلك أمام مرافقيه إلا إذا كان مفوضاً فعلاً من رئيسه بيغن.

وكان آخر سؤال لديان موجهاً لي قوله: إن رئيسه يسأله ما هو المقابل الذي تأخذه إسرائيل من مصر والعرب عندما تسلم بحقوقنا في الأرض والإنسحاب وضياع مكاسب إسرائيل في حرب حزيران سنة ١٩٦٧. فقلت له:«يا موشي تأخذون السلام الذي تنشدونه. ويعيش شعبكم ليتغنى به ويتمناه مرة في حياتكم على وجه الأرض» وكررت عليه لأذكره: «يا موشي الأرض والمقدسات وكل شبر احتلته قواتك في عدوان ١٩٦٧ وعلى رأسها القدس العربية والمرتفعات السورية قبل سيناء. والضفة الغربية وغزة تعود إلى الملك

حسين بوضعها كما كانت قبل العدوان» وأكد موشي فهمه الكامل لذلك. وحاول أن يفتح موضوع التعديلات الطفيفة في حدود الضفة الغربية على ضوء التفسيرات المختلفة في الأمم المتحدة. وقال: «شبر هنا أو شبر هناك لا يغير من المبدأ» فقلت له: المبدأ هو تسليم الأرض لأصحابها بالكامل. ولا تفريط في حبة رمل واحدة. لا في سيناء ولا في الجولان ولا الضفة ولا غزة. وبانتهاء اللقاء الثالث أخطرتُ ديان أنه لا داعي للقاء آخر حتى نخطركم عن طريق الوسيط إذا استجد شيء.

ورجعت إلى السادات. وتدارست معه حصيلة اللقاءات الثلاثة التي اختتمها ديان بإقرار رئيسه بيغن. وموافقته على مبادئ مصر (السادات) مقابل السلام العادل وعودة الحقوق.

وقال لي السادات: الآن نفكر في الخطوة التالية. وقد أدت اللقاءات الثلاثة الغرض منها تماماً.

وبعد شهر تقابلت مع الرئيس السادات في بيته بالجيزة. وتحدثنا عن الموقف فقال لي الرئيس أنور. أنه قلّب فكره لمدة شهر. وحصيلة ذلك أنه فكر في الانتقال إلى المستوى الأعلى. وهداه تفكيره إلى عقد لقاء سري بينه وبين بيغن يرتبه له الأمريكان في مكان مثل رودس. (حيث عقدت الهدنة مع إسرائيل سنة ١٩٤٩) أو الأفضل أن يكون في رفح على الحدود بين مصر وإسرائيل. مع العلم أن رفح كانت لا تزال محتلة من قبل إسرائيل.

فقلت له:«يا ريس أنور. هذا الكلام لا ينفع. وأنت رئيس مصر ولا يمكن أن تعرض نفسك لهذه المهانة. لأن إسرائيل إذا سربت ذلك الخبر عندما تريد فستكون قد وجهت إليك ضربة قاضية. وهدمت كل ما بدأناه وهزت السياسة العربية كلها ولا طاقة لك بمواجهة ذلك. فقال لي: «ماذا نعمل إذن؟».

فقلت له: «يا ريس أنور.. القدس.. القدس.. القدس.. إننا إذا نزلنا القدس تغير كل شيء في الدنيا» القدس أرضنا ومقدساتنا وتاريخنا ومطلبنا الأساسي ومحور المشكلة كلها. إن نزولنا في القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك. وإعلان المطالب العربية واضحة على العالم وعلى العرب. وفي مواجهة إسرائيل المحتلة. لا يمكن أن يختلف فيه معك أحد. لا سيما أن إسرائيل قد أقرت بالمطالب العربية مقابل الدعوة للسلام واستعادة الحقوق بالتفاوض بدلاً من الحرب. وأن العالم كله يتمنى أن يسمع كلمة السلام.. وسيقف بجانب من يقولها».

فسألني أنور: «متى فكرت في القدس. لأن هذه الفكرة لم تخطر على ذهني إطلاقاً طيلة هذا الشهر؟»

فقلت له: «يا ريس أنور الذهاب إلى القدس ليس جديداً على حياتي إطلاقاً. بل إني أعيش حياتي كلها لتحقيق هذا الهدف. وقد سبق أن اقتنع معي الملك فيصل في مطلع سنة ١٩٧٥ وأنا الأمين العام للمؤتمر الإسلامي. بالتحضير لمسيرة إسلامية من بضعة ملايين من المؤمنين يزحفون على القدس من جميع الدول الإسلامية. وقد وعدني علي بوتو في الماضي بمليون من باكستان وحدها...

فالأن العملية أسهل بكثير.. أن نهبط بالطائرة إلى القدس الشريف. ومن هناك توجه للعالم كله نداء السلام. المبني على الحق والعدل بوضوح.. ولن تكون وحدك في هذا العمل. بل سيؤيدك العالم كله. وليس عند إسرائيل أي عذر في عدم التجاوب مع هذه الخطوة الجبارة.

ودارت الأحداث كما عرفها الرأي العام من إعلان الرئيس في مجلس الشعب وقلت في نفسي: لقد بدأ أنور اللعبة بأسلوبه الخاص».

والواقع أن رواية السيد حسن التهامي لهذه الإتصالات تتناقض في كثير من جوانبها مع الرواية الإسرائيلية، بل ومع رواية المسئولين المصريين أنفسهم حول فكرة المبادرة وتطورها مما يستحق مناقشة مستفيضة ربما تصرفنا عن صلب الموضوع. خاصة أن بعض هذه المفاوضات تقع في صميم عملية صنع السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السابق. إلا أن ثمة وقفة ضرورية تتعلق بعنصر هام من عناصر ما يمكن أن نسميه «بخلفية هذه المفاوضات»، و«بخبرة هذه المفاوضات» وقد ورد تفصيل هذه المسألة في مذكرات السيد محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق الذي استقال في كامب ديفيد احتجاجاً على توقيع الرئيس المصري للإتفاقات الشهيرة بهذا الإسم.

ففي خلفية هذه المفاوضات أشار السيد محمد إبراهيم كامل إلى روايتين مدهشتين عن اقتناعات السيد التهامي تجاه المسئولين الإسرائيليين، ومستقبل إسرائيل. تتعلق أولاهما بالإقتناع الشخصي للسيد التهامي بأن موشي ديان وزير خارجية إسرائيل وشريكه في المفاوضات «إنما هو المسيح الدجال الذي

تنبأت عنه كتب التوراة بظهوره» وتتناول الثانية، اطلاعات سابقة للسيد التهامي على نبوءة مكتوبة في وثائق اليهود وكتبهم المقدسة مفادها « أن اليهود يعيشون في الشتات لأكثر من ألفي سنة يعودون بعدها إلى القدس كي يذبحوا» والدالة الهامة هنا ليست في معتقدات المفاوض المصري. وإنما في انعكاساتها على المفاوضات. والثابت لدى وزير الخارجية المصري الأسبق. أن هذه القصة كانت السند المستتر لبعض الإقتراحات التي ترددت في فكر الرئيس السادات بعد ذلك أثناء مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد بخصوص حل مشكلة القدس.

أما فيما يتعلق بخبرة هذه المفاوضات. فمن بين هذه الخبرة التي نقلها السيد حسن التهامي لوزير خارجية مصر استعداداً لمؤتمر وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة قوله «عندما تقابله، إذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتفرد أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح ــ يا تهامي ــ وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور. وبذلك تستطيع التفاهم معه».

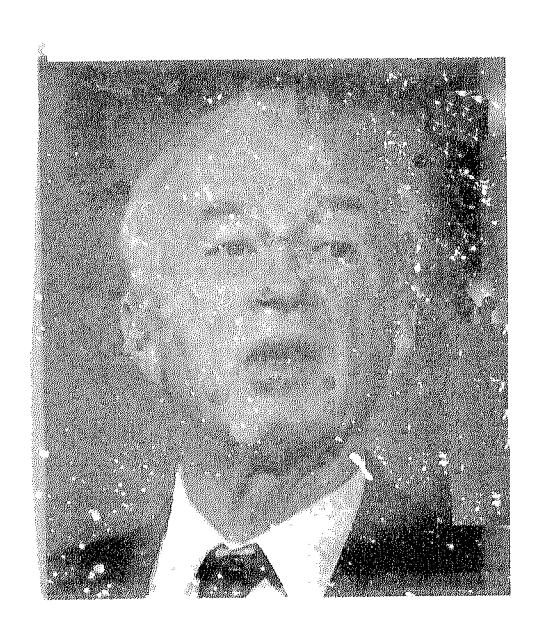
مقدمات زيارة إسرائيل

كانت وقائع الإتصالات حتى بداية عام ١٩٧٧ تدور حول عقد لقاء مصري إسرائيلي، أو مباحثات على مستوى أدنى، أو إجراء مفاوضات مباشرة، أو تعاون في قضايا محددة في مجال الثقافة أو الأمن. لكن لم يظهر حتى ذلك الوقت ما يشير إلى فكرة زيارة السادات لإسرائيل.

غير أن الكاتب الإسرائيلي «صموئيل سيجيف» أشار في كتابه « السادات .. طريق السلام» إلى أن هذه الفكرة عبر عنها الرئيس السادات في حديثه للمستشار النمساوي برونو كرايسكي. ومضمونها «أنه لو نجح التكتل العمالي بزعامة بيريز في انتخابات ١٧ مايو ١٩٧٧ وقتها كان الرئيس السادات سيستقل الطائرة ويقلع فوراً إلى إسرائيل. وما كان لينتظر خمسة أشهر كما فعل».

كما أشار إلى هذا التوقيت أيضاً الأستاذ محمد حسين هيكل في كتابه «مدافع آيات الله» في معرض حديثه عن نشاط «نادي سافارى» وهو تحالف لأجهزة مخابرات السعودية وإيران والمغرب ومصر وفرنسا نشأ بالتعاون مع المخابرات الأمريكية لمواجهة الإتحاد السوفييتي وحماية الإستثمارات الغربية في أفريقيا.

يقول الأستاذ هيكل: «الرسالة الأولى التي تضمنت اقتراح اللقاء جاءت من رابين عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل وحملها إلى السادات أحمد دليمي ممثل المغرب في النادي. وتحت رعاية الملك الحسن عقد الإجتماع الأول في المغرب بين موشي ديان ونائب رئيس الوزراء المصري. وهكذا فعندما أعلن اسحق رابين فيما بعد أن اختراق مصر قد بدأ



اسحق رابين

قبل أن يتولى بيغن السلطة فإنه لم يكن يقول أكثر من الحقيقة».

وهذه الروايات رغم تناقضها مع الرواية الرسمية عن المبادرة، ومع تصوير السيد حسن التهامي لخطوات الإعداد للمبادرة. إلا أن أحداً من المسئولين لم يتعرض لها بالنفي. كما أنها تتفق مع توقيت الإعلان عن الفكرة في أروقة النظام المصري كما أوضح الرئيس حسني مبارك في حديث له مع أنيس منصور. حيث قال: «الرئيس السادات يرحمه الله كان مشغولاً بهذه الخطوة الجريئة. وكان ذلك في مارس ١٩٧٧. وكنا معاً في استراحة القناطر.. وكان يجلس مع عدد كبير من الناس. والذين سمعوه يتحدث عن هذه الفكرة لم يصدقوه. أنا شخصياً قلت: والله فكرة عظيمة ولا بد من عمل شيء. ولماذا لا يفعل.

ثم تلقى الرئيس الراحل خطاباً من الرئيس كارتر في أكتوبر جاء فيه أن الخلاف العربي / العربي أعنف بكثير جداً من الخلاف العربي الإسرائيلي، ولا بد من البحث عن حل. وكان في رأي الزعيم الراحل أنه لا بد من عمل يحطم هذا الجمود والركود في الموقف العربي. وقال إنني أفكر جدياً في الرحلة «إياها» وأسعدتني هذه الفكرة. ورأيت فيها شيئاً جديداً جريئاً. وسافر الرئيس الراحل إلى رومانيا وإيران والسعودية ولكنه لم يطلع أحداً في هذه الدول على قراره النهائي إلى أن تبلورت الفكرة تماماً في رأسه. وأعلن ذلك في خطابه في مجلس الشعب».

وقد أضاف الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني مزيداً من التفاصيل حول المبادرة في حديث له لمجلة أكتوبر أيضاً فقال:

«عندما عاد الرئيس من زيارته لرومانيا كان على يقين من أن زيارته للقدس سوف يكون لها نتائج إيجابية، وحدثنا عن أنه جلس مع الرئيس شاوشيسكو يناقشان قضية غريبة. فقد أتى الرئيس شاوشيسكو بخريطة إسرائيل والضفة الغربية. وراح يعرض على الرئيس السادات مشروع تبادل أرض بأرض. فقد كانت إسرائيل تريد أن تبادل أرضاً في شمالها بأرض فلسطينية. بمعنى أن ينتقل الفلسطينيون فيها إلى قطعة أرض أخرى في شمال إسرائيل. وقال لنا الرئيس السادات إنهما أتيا بمسطرة وراحا يقيسان المساحة هنا وهناك. وكان موضوع المبادلة منصباً على قطعة أرض تصل الضفة الغربية بالبحر المتوسط. ولست على يقين إن كان هذا الإقتراح من عنديات الرئيس شاوشيسكو، أو أنها فكرة إسرائيل. والفكرة في حد ذاتها ضعيفة جداً. إذ كيف يمكن نقل شعب من أرض إلى أرض. ولكن رغم غرابة هذه الفكرة. فقد وجدنا فيها دليلاً على أن لدى إسرائيل استعداداً للتوصل إلى اتفاق ما (!) ولم نعلق أهمية كبرى على إمكانية تبادل المناطق ونقل السكان... المشكلة لم تكن في الإتفاق بين مصر وإسرائيل فنحن على يقين من أنه لا توجد مشكلة لمثل هذا الإتفاق. وإنما القضية الأساسية هي في أن نجد حلاً للقضية الفلسطينية. ثم إن القضيتين مرتبطتان تماماً.. ولذلك فما قاله الرئيس شاوشيسكو للرئيس السادات كان من الدلائل الإيجابية التي كان لها تأثير كبير جداً على تفكير الرئيس السادات.

صحيح أننا تحفظنا بالنسبة لما قاله الرئيس شاوشيسكو عندما عرضه الرئيس السادات على مجلس الأمن القومي. وأنا أعتقد أن هذه الفكرة أو هذا المشروع

من النقاط الهامة جداً التي أثرت في تفكير الرئيس السادات وجعلته يطمئن تماماً إلى إيجابية المبادرة».

مناقشة الزيارة في مجلس الأمن المصري

من بين الحقائق المثيرة التي كشفها الحوار السياسي في مصر حول «المبادرة» بعد اغتيال الرئيس السابق. هي مسألة مناقشة «المبادرة» في مجلس الأمن القومي المصري وقد ظلت هذه الحقيقة مجهولة طوال حياة الرئيس السابق.

كان أول من كشف هذه الحقيقة هو السيد كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري في حديث له مع الأستاذين أحمد حمروش وفيليب جلاب بمجلة روز اليوسف حيث أوضح أن المبادرة طرحت على مجلس الأمن القومي قبل أكثر من أسبوعين من حدوثها، وقبل أن يلمّح الرئيس السادات لذلك في مجلس الشعب. ولكن السيد كمال حسن علي لم يفصّل أي شيء عن المناقشات التي دارت وموقف أعضاء مجلس الأمن القومي منها، وما إذا كانت الزيارة قد طُرِحت تلميحاً أو تصريحاً .. غير أنه ذُكر في بيان لاحق لمزيد من الإيضاح « أن زيارة الرئيس السادات لإسرائيل طُرحت في اجتماع مجلس الأمن القومي كفكرة عن استعداده للسفر لإسرائيل حقناً للدم المصري وضنّاً منه بأرواح أبناء مصر، ولم يطرح الأمر كموضوع للمناقشة أو لأخذ الآراء عليه. إذ لم يكن الغرض من اجتماع مجلس الأمن القومي مناقشة هذا الموضوع. بل كان لبحث موضوعات أخرى».

لكن عضواً آخر من أعضاء مجلس الأمن القومي ــ في ذلك الوقت ــ فصل كثيراً من هذه الأمور فيما بعد. وهو الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني. وكان وقتها عضواً في المجلس باعتباره أميناً للإتحاد الإشتراكي العربي. وقد جاء هذا التفصيل في حوار له مع الأستاذ صلاح منتصر في صحيفة الأهرام في تحقيق صحفي بعنوان «مصطفى خليل شاهداً على التاريخ - بعد خمس سنوات من زيارة السادات للقدس حيث ذكر أنه «عندما أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ عن مبادرته .. كان قد سبق ذلك مناقشة هذه الفكرة في مجلس الأمن القومي .. ولذلك لم يكن إعلان الزيارة في حد ذاته مفاجأة لنا.. والرئيس السادات عرض هذه الفكرة بصورة مباشرة واضحة. وليس أبداً كخاطر ورد في باله. ولكن كفكرة عرضها عقب عودته من زيارته لرومانيا. وقد ناقشنا هذه الفكرة في اجتماعين متتاليين لمجلس الأمن القومي. أذكر أن كل اجتماع منهما دام ثلاث ساعات. بل أكثر من ذلك أقول أن الرئيس السادات عرض علينا أثناء المناقشة «مسودة اتفاق سلام» كان الإسرائيليون قد أعدوه ليكون بين مصر وإسرائيل .. (وهذا الاتفاق) وصلنا عن طريق آخر غير رومانيا. أعفي نفسي من ذكره».

وقد أوضح الدكتور مصطفى خليل أن التقليد الذي جرى عليه العرف في معظم الإجتماعات التي يعقدها رئيس الجمهورية أنه لا يتم فيها التصويت على الإطلاق وإنما يطرح الرئيس الفكرة للمناقشة بينما تكشف المناقشة نفسها له عن اتجاه الموافقة على الفكرة أو معارضتها. وأضاف فيما يتعلق بعرض المبادرة على المجلس:

«كان هناك مؤيدون، ولكن كان هناك بعض المتحفظين الذين كـانوا يخشـون ألا تحقق الزيارة النتائج المرجوة منها، ولكن الأغلبية كـان واضحـا أنهـا مؤيـدة. وعندما عرض الرئيس الفكرة وناقشناها لم يتم تحديد موعد الإعلان عنها. وإنما تركنا له أن يحدد بنفسه التوقيت المناسب له».

وقد أضاف الدكتور مصطفى خليل في حديث آخر له أن المجلس ناقش أيضـاً مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقال:

«اختلفتْ وجهات النظر. وقد تغير تفكير الرئيس السادات في الإجابـة علـى هذا التساؤل. وقد كان رأيه في أول الأمر أن نوقع اتفاقية دون تطبيع للعلاقـات أو تبادل للسفراء. ولكنه عاد بعد ذلك في اجتماع لمجلس الأمن القومـي. وقـال إذا كنا سنوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل فكيف نضمن لها الإستمرار أو الإحترام المتبادل ما لم يكن هناك تبادل للعلاقات، ولم نقم بتطبيع هذه العلاقات بيننا. لقد عاد فأعاد حساباته وأعاد تقدير الموقف بصورة شاملة.

وهنا أحسسنا بالحاجز النفسي الذي تحدث عنه الرئيس السادات . وقد كان هذا الحاجز النفسي قائماً عندي إلى أن نزلتُ مطار بن جوريون. في تلك اللحظة بدأ هذا الحاجز يزول شيئاً فشيئاً. وأعتقد أن هذا الحاجز النفسـي قـد زال تمامـاً بعد عودة الرئيس السادات إلى مطار القاهرة فقد كان رد الشعب المصري علـى هذه الزيارة إيجابياً».

الخلاصة:

يُستخلَص من حقائق الإتصالات السابقة على المبادرة أننا لسنا بصدد فكرة «طارئة» على ذهن الرئيس السابق كما جرى تصويرها في البداية، وإنما نحن بصدد فكرة «مهيمنة» تتملك ذهن الرئيس السابق منذ البدايات المبكرة لتوليه السلطة. وأن هذه الفكرة لا تنبع من جهود التسوية الأمريكية التي أعقبت حرب أكتوبر فيما عرف بسياسة الخطوة / خطوة. وما ارتبط بها من اتصالات ولكنها تسبق حرب أكتوبر ذاتها.

وهذه «الفكرة المهيمنة» ـ كما يستخلص أيضاً ـ ليست فكرة فرد أو رئيس. كما صيغت في البداية أيضاً، ولكنها «سياسة نظام». جرى تداولها ومناقشتها وتعديلها وبلورتها داخل المجالس الحكومية المغلقة. وشارك فيها مسئولون سابقون وحاليون. وأنها بلغت صورتها النهائية (زيارة إسرائيل) اعتباراً من شهر مارس ١٩٧٧. على الأقل، وفقاً لما كشفه الرئيس حسني مبارك نفسه.

«وسياسة هذا النظام» ـ كما يستخلص من حقائق هذه الإتصالات لم تقتصر على إجراء اتصالات تمهيدية أو إجرائية، أو خطوات تحضيرية أو مناقشة مبادئ وإنما هي مفاوضات سياسية متكاملة توصلت إلى مسودة اتفاقية بين مصر وإسرائيل. عرضت على مجلس الأمن المصري قبل أن يبرح الرئيس المصري أرض بلاده متوجهاً إلى القدس.

وكما تكشف هذه الإتصالات أيضاً ـ فإنها لم تقتصر على مناقشات سياسية فقط. وحلول لمشكلات الأمن والإنسحاب فحسب. وإنما كما هو واضح من الإتصالات التي تمت بترتيب جامعة هارفارد ـ أننا بصدد ما يمكن تسميته مناقشة التطبيع الثقافي بين مصر وإسرائيل. وأن اجتماع هارفارد توصل إلى أن التعليم من شأنه أن يكون (الأسمنت) لبداية التفاوض وتعميق التفاهم.

في ذلك الإطار وحده ـ وإلى أن تتكشف لنا حقائق أخرى ـ نستطيع قراءة «المبادرة التاريخية للرئيس السادات» وأن نضعها في مكانها الصحيح على خريطة التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل. ليس فقط كعمل افتتاحي «لمفاوضات متحضرة مع الإسرائيليين» وإنما مجرد إخراج جديد لفكرة قديمة، وتحولاً مسرحياً من الإتصالات السرية بالإسرائيليين إلى المكشوفة. ومثل هذا الإستخلاص لا يبتعد في مدلوله كثيراً عن الإعلان المستمر من جانب الرئيس السادات من أنه كان يرغب في تحقيق السلام مع إسرائيل منذ البداية ـ وإن كان بالطبع ـ يستند إلى شواهد أخرى في تأييد قوله.

وقراءة «المبادرة التاريخية للرئيس السادات» على هذا النحو ترتب ضرورة إعادة قراءة مجمل «قراراته التاريخية» في هذا الضوء. فأن تكون هذه البادرة خاطراً طارئاً لرئيس فهذا شيء، وأن تكون سياسة نظام معتمدة فهذا شيء آخر. فالفكرة الطارئة لا تحمّل سياسات الدولة ظواهر سابقة عليها. أما السياسة المنظمة فلا تتم في فراغ. بل تتم في إطار مواءمات سياسية واقتصادية واجتماعية. تتم في إطار متكامل يضع لها مقدمات ويلائمها مع سياق. ويحاول أن يصل بها إلى نتائج. وهذا وحده يعيد تفسير توجهات النظام السياسية

وعلاقاته الدولية. بل ويتعين أيضا في ضوئه دراسة التوجهات الإقتصادية والإجتماعية للنظام. فالخيار السياسي لا يعمل بمعزل عن هذه التوجهات.

وهذه الاستخلاصات ليست مجرد استخلاصات نظرية. بل إن لها ما يؤيدها من شواهد عملية. وعندما يتحدث مسئولوا التربية والتعليم في مصر عن تعديلهم للمناهج التربوية منذ منتصف السبعينات لإزالة العداء والإنتقام من إسرائيل. اتساقاً مع الإتجاهات السلمية للرئيس السادات فهذا مضمون عملي لمثل هذه التوجهات.

هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل

يقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق عن:

١ـ وثائق اتفاقيات كامب ديفيد.

٢ـ نصوص معاهدة السلام وملحقاتها.

٣ـ وثائق إنشاء القوات المتعددة الجنسيات.

٤ـ تعهدات والتزامات صادرة عن شركاء كامب ديفيد.

٥ـ اتفاقية طابا.

وثائق كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨)

أما وثيقة كامب ديفيد المتعلقة بمصر فقد حددت إطار الإتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تقوم على إجراء مفاوضات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإتفاق. على أن تجري المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، وتطبق مبادئ القرار ٢٤٢، وأن يتم تنفيذ بنود هذه المعاهدة في فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. وقد حددت الوثيقة إطار التسوية بين الجانبين على النحو التالي:

إنسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وممارسة مصر سيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في فترة الإنتداب. مع تقييد استخدام المطارات الجوية التي تخلفها إسرائيل بالأغراض المدنية فقط. بما في ذلك الإستخدام التجاري لجميع الدول. وحرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة أمام جميع الدول، وإنشاء طريق سريع يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات.

وضع الترتيبات لمرابطة القوات العسكرية المصرية في سيناء. بحيث لا تزيد ـ في منطقة تقرب من ٥٠ كم شرقي خليج السويس وقناة السويس عن فرقة واحدة. ولا يتواجد داخل غرب الحدود الدولية وخليج العقبة ـ بعمق ٣٠ - ٤٠ كيلومتر ـ سوى قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني فقط. ويغطي باقي سيناء ثلاث كتائب من حرس الحدود لمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام.

أما شرقي الحدود الدولية ـ أي في إسرائيل ـ فقد قيدت الإتفاقية وجود إسرائيل العسكري شرقي هذه الحدود وبعمق ثلاثة كيلومترات بما لا يزيد عن أربعة كتائب مشاة ومراقبين من الأمم المتحدة.

كما حددت الإتفاقية مناطق تمركز قوات الأمم المتحدة في سيناء في المنطقة التي تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو متراً والقريبة من الحدود الدولية. وفي منطقة شرم الشيخ. وفرضت ألا يتم سحب هذه القوات إلا في حالة موافقة مجلس الأمن بالأغلبية المط' ة.

وتم الإتفاق على أن تنسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً مرحلياً بعد فترة تتراوح بين ٣ــ٩ أشهر من توقيع الإتفاقية إلى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد. على أن يتم على أثر هذا الإنسحاب المرحلي إقامة علاقات طبيعية دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص.

وقد ألحق بالإتفاقية ٩ رسائل متبادلة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل. تتعلق بتأكيد المواقف بالنسبة للقدس. وتوقف إتمام الإتفاقية على مبدأ إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من سيناء. وموضوع الضفة الغربية وغزة.

معاهدة السلام وملحقاتها:

أما معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فقد تضمنت الأحكام التالية:

* إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة السلام بينهما.

* تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنية من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الإنتداب) وفقاً لجدول زمني محدد وتستأنف مصر سيادتها الكاملة على سيناء.

* عند إتمام الإنسحاب المبدئي، يقيم الطرفان علاقات طيبة وودية.

* قررت الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة.

* يتعهد كل من الطرفين باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

* إقرار الطرفين واحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وحقه في أن يعيش في أمان داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

* تعهد الطرفين بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها من قبل أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

* يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل إقليمه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أرضه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالإمتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الإشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف ضد الطرف الآخر في أي مكان.

* يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقوم بينهما ستتضمن الإعتراف الكامل. والعلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الإقتصادية. والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما تعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القضائية.

* ترتيب نظام أمن متفق عليه بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية. وقوات أمم متحدة. ومراقبون من الأمم المتحدة وأية ترتيبات أخرى قد يتفق عليها.

* اتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول وعلى ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد. وألا يتم سحب هؤلاء الأفراد إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

* أقرت مصر بحق السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة لإسرائيل وإليها في المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط. وفقاً لأحكام معاهدة القسطنطينية المنطبقة على كل الدول. ومعاملة رعايا إسرائيل وشعبها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة منها وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

* اعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. مع احترام حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

* تعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب الطرف الآخر. وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة. كما تعهدا باتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الإتفاقات متعددة

الأطراف التي يكونان مـن أطرافهـا. كمـا تعهـدا بعـدم الدخـول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

* أقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطـراف بموجـب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى. بأن الالتزامات الناشـئة عـن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة.

* تحل الخلافات بشأن تطبيق المعـاهدة أو تفسـيرها عـن طريـق المفاوضـة. وإذا لم يتيسر ذلك تحل بالتوفيق أو تحال للتحكيم.

* إنشاء لجنة للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات.

ملحقات المعاهدة

نصّت المعـاهدة (المـادة التاسـعة) علـى أن كافـة الـبروتوكولات والملاحـق والخرائط الملحقة بها جزء لا يتجزأ منها وتشمل هذه الملاحق ما يلي:

أ- تفسير (محضر) متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسـة وللملحق الأول للمعاهدة: ويتضمن تفسيرات بخصـوص عـودة مصـر إلى ممارسـة سيادتها على سيناء ويتم بالنسبة لكل قطعة بمجرد انسحاب إسرائيل منهـا، وألا يجري أي تعديل في ترتيبات الأمن عندما يطلب أحد الأطـراف ذلـك إلا باتفـاق الطرفين وإعادة تأكيد حق كل من الطرفين في الملاحة والمـرور الجـوي للوصـول

إلى أي من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة. على أن أهم ما ورد في هذا الملحق هو تفسير المادة السادسة وقد تضمن تفسيراً لفقرتين.

• **تفسير الفقرة الثانية**: وتنص على ألا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة فقرة (٢) من المعاهدة. التي تقضي بما يلي: - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة. بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب آخر. وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة.

تفسير الفقرة الخامسة: وتنص على أنه من المتفق عليه بين الأطراف أنه لا يوجد أي دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والإتفاقات الأخرى. أو أن المعاهدات والإتفاقات الأخرى تسود على هذه المعاهدة ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة فقرة (٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي: «مع مراعاة المادة (٣ ـ ١) من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه في حالة وجود تناقض في التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة».

ب ـ خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتي:
ويقضي ببدء المفاوضات حول الحكم الذاتي خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

جـ ـ الملحق رقم (٣) بروتوكول بشأن علاقات الطرفين ويتضمن:

• اتفاق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الإنسحاب المبدئي.

• اتفاق الطرفين على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التميزي القائمة في وجه العلاقات الإقتصادية العادية وإنهاء المقاطعات الإقتصادية لأي منهما، وإقامة علاقات ثقافية عادية، إقامة وسائل اتصال، دخول السفن للمواني وحرية انتقال الأشخاص والسيارات عقب إتمام الإنسحاب المبدئي.

• الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن ـ وفي فترة لا تتجاوز ستة أشهر بغية عقد اتفاقات تجارية، ثقافية وطيران مدني.

• اتفاق الطرفين على التعاون في إتمام السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة. ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض. ويعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر.

• موافقة مصر على أن يكون استخدام المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس محمد والنقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول.

• يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية، وإقامة طريق بـري بين مصـر وإسـرائيل والأردن على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخـل كـل إقليم.

د ـ **محضر متفق عليه خاص بالملحق الثـاني:** ويتنـاول الإتفـاق علـى أن تشمل العلاقات الإقتصادية مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل.

هـ ـ **الملحق العسكري:** ينظـم الإنسحاب وإجـراءات الأمـن، وتحديـد الخطوط النهائية والمناطق، والنظام البحري، وأجهزة الإنـذار المبكـر، وعمليـات الأمم المتحدة، ونظام الإتصال، واحترام النصب التذكارية، والترتيبات المؤقتة.

تعهدات والتزامات صادرة عن شركاء كامب ديفيد:

كان أهم هذه التعهـدات والإلتزامـات هـي «مذكـرة التفـاهم الأمريكيـة الإسرائيلية» وقد وقعها هارولد براون وعيزر فايتسمان في ١٩ مارس قبـل أيـام من توقيع معاهدة السلام . ونوجز فيما يلي أهم ما جاء فيها:

• في ضوء دور الولايات المتحدة ورغبـة الأطـراف في أن تمضـي الولايـات المتحدة في طريق تقديم المساندة. سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابـير الملائمـة للنهوض بالمراقبة لمعاهدة السلام.

• إذا ما اتضح للولايات المتحدة أن انتهاكاً لمعاهدة السلام، أو تهديداً بانتهاك قد حدث، فإن الولايات المتحدة سوف تستشير الأطراف حول التدابير الواجب اتخاذها.. وسوف تتخذ ما تعتبره ملائماً من إجراءات بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية المذكورة فيما بعد.

• سوف تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة انتهاكات على هذا النحو لمعاهدة السلام وخاصة إذا ما رؤى أن انتهاك معاهدة السلام يهدد أمن إسرائيل بما في ذلك ـ على سبيل المثال تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية، وانتهاك قيود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات، أو شن هجوم مسلح على إسرائيل. فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن تنظر بعين الإعتبار، وبأقصى سرعة ممكنة لاتخاذ إجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للإنتهاك.

• سوف تساند الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة البحرية والجوية للدخول إلى هذا البلد أو ذاك عبر وفوق مضيق تيران وفقاً لما نصت عليه معاهدة السلام.

• سوف تعترض الولايات المتحدة ــوتعارض عند الضرورةــ أي عمل أو قرار للأمم المتحدة يتعارض من وجهة نظرها مع معاهدة السلام.

• سوف تعمل الولايات المتحدة على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدات العسكرية والإقتصادية لإسرائيل. وتسعى لتلبيتها.

• سوف تواصل الولايات المتحدة فرض قيود على شحنات الأسلحة التي تقدمها إلى كل بلد، وهي قيود تحظر نقل هذه الأسلحة دون تصريح إلى أي طرف آخر، ولن تزود الولايات المتحدة أو تسمح بنقل مثل هذه الأسلحة إذا ما استخدمت في هجوم مسلح ضد إسرائيل، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لتجنب مثل هذا النقل غير المصرح به.

• إن الاتفاقيات والتأكيدات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تلغيها أو تعدلها معاهدة السلام، باستثناء ما ورد في المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٥، ١٦ من مذكرة الإتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل الموقعة في أول سبتمبر ١٩٧٥.

مذكرة التفاهم البترولي بين الولايات المتحدة وإسرائيل

أما هذه المذكرة التي تم الاتفاق عليها في نفس الوقت فقد وقعها عن إسرائيل موشيه ديان، وعن الولايات المتحدة سايروس فانس، وتقضي باستمرار نفاذ اتفاق أول سبتمبر ١٩٧٥ بين الجانبين والذي ينص على تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالبترول خلال فترة خمسة عشرة عاماً.

وكان اتفاق الأول من سبتمبر ١٩٧٥ ينص على ضمان الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالبترول لمدة خمس سنوات ـ إذا عجزت عن التزود العادي عن طريق الشراء ـ حتى ولو كانت الولايات المتحدة لا تحصل على احتياجاتها الذاتية العادية. وذلك من خلال صيغة «الحفاظ والإغاثة» للوكالة الدولية

للطاقة مثلما تطبق بواسطة الولايات المتحدة وذلك بهدف سد الإحتياجات الأساسية لإسرائيل.

وقد احتج الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر على مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية وانتقدها بشدة من خلال ستة عشر اعتراضاً وردّت الخارجية الأمريكية ببيان في ١٩٧٩/٣/٣١ أوضحت فيه أنها سبق أن أبلغت مصر مقدماً بأن هناك ضمانات سوف تقدم لإسرائيل، وأن مصر أعربت أكثر من مرة عن عدم اعتراضها على ضمانات يتضمنها مفهوم السلام. وإن الولايات المتحدة «قدمت لمصر وثيقة مماثلة. لكنها رفضتها، والعرض لا يزال قائماً» وأن الغرض الوحيد من المذكرة الإسرائيلية، وكذلك العرض الذي قدم لمصر هو ضمان السلام في المنطقة.

وقد ردَّ الدكتور مصطفى خليل مرة أخرى على بيان الخارجية الأمريكية في يوم صدوره وأوضح أن مصر أُبلغت خلال المفاوضات بأن الولايات المتحدة تبحث طلباً تقدمت به إسرائيل للحصول على ضمان لأمنها بعد تنفيذ المعاهدة. ولم يكن هناك ذكر على الإطلاق عن أية حاجة لتقديم أي ضمان إضافي ضد إمكان خرق لنصوص المعاهدة، كما لم يكن هناك أي ذكر لطبيعة الضمانات المطلوبة: وقد علمنا بوجود هذه المذكّرة بصورتها الحالية لأول مرة يوم ٢٥مارس ١٩٧٩. وبعد دراستها بعناية تبين لنا أنها تقوم على أسس غير سلمية ولا تخدم أي غرض مفيد، ولا تتفق مع معاهدة السلام وإطار كامب ديفيد. فهي تتعارض مع المادة السابعة التي تتضمن أسلوباً محدداً لضمان الالتزام بنصوص الإتفاق. ومن ناحية أخرى فإنها مبنية على الحاجة لمعالجة «خرق أو

التهديد بخرق» معاهدة السلام. وهناك فرق بين توفير ضمانات أمن محددة. وبين مفهوم يقوم على أساس افتراض حاجة أحد الأطراف لضمانات ضد احتمال خرق المعاهدة. كما أن التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية لا يمكن أن تخدم أي غرض مفيد بل على العكس يتعارض مع مسيرة بناء الثقة.

ولهذه الأسباب اعتبر الدكتور مصطفى خليل هذه المذكرة «مرفوضة ولاغية ولا تُلزم مصر بأي شيء».

اتفاقية القوات المتعددة الجنسيات

توصلت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية في القاهرة في ١٩٨١/٦/٢٤، ثم وقعت بالأحرف الأولى في مبنى السفارة الأمريكية في لندن في ١٩٨١/٧/١٧، بينما تمّ توقيع الإتفاق النهائي في واشنطن في ١٩٨١/٨/٣، وقد وقّعه سفيرا مصر وإسرائيل، كما وقّعه الكسندر هيج وزير خارجية أمريكا كشاهد. وحضر حفل التوقيع وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرجر. كما وقّع هيج رسائل لوزيري خارجية مصر وإسرائيل تتضمن الإلتزامات الأمريكية في إطار الإتفاق.

وقد أذاعت وزارة الخارجية المصرية نصوص الإتفاق في ١٩٨١/٧/١٧ وتتضمن ما يلي وفقاً لما أوردته صحيفة الأهرام:

* تشكيل قوة متعددة الجنسيات ومراقبين كبديل لقوة الأمم المتحدة ومراقبين وتنطبق أحكام ونصوص المعاهدة التي تتعلق بتشكيل وبمسئوليات

ومهام القوة الدولية والمراقبين تطابقاً كاملاً مع مسئوليات ومهام القوات المتعددة الجنسيات والمراقبين المنصوص عليها في هذا البروتوكول.

* توافق الأطراف على الدول التي سيتم تشكيل القوة منها. وتتولى تعيين مدير عام تكون مسئولياته إدارة القوة. ويتولى بدوره تعيين قائد للقوة يكون مسئولاً عن القيادة اليومية لها، ويتحمل الأطراف بالتساوي نفقات القوة التي لا يتم تدبيرها من مصادر أخرى. كما فصل الإتفاق مسئوليات المدير العام وصلاحياته وحدد مسئوليات وصلاحيات قائد القوة. وحدد مهمة القوة بالمهام والمسئوليات المنصوص عليها في المعاهدة الخاصة بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيئة المراقبة الدولية. وفصل مهامها وأبرزها إقامة نقاط مراقبة ودوريات استطلاعية وعمليات استطلاع على امتداد الحدود الدولية، ومراقبة تطبيق الإتفاق.

* تشكل القوة من قيادة عامة وثلاث كتائب مشاة ولا يزيد عددها عن ٢٠٠٠ فرد، ووحدة بحرية تقوم بالدوريات، ووحدة طيران، ووحدة إشارة، ووحدة مساندة للأعمال الإدارية. وتحمل أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها.

* يقوم القائد العام بإبلاغ الأطراف المعنية بأسرع ما يمكن ـ خلال فترة لا تزيد عن ٢٤ ساعة بعد القيام بعملية الإستطلاع، أو بعد التأكد من وقوع انتهاك. كما يقدم تقريراً شهرياً إلى الأطراف.

* قد أُلحق بهذا البروتوكول ملحقا تفصيليا يوضح واجبات أفراد القوة إزاء الدولة المضيفة، ونظام دخول وخروج أفراد القوة والأحكام المدنية وتوضح أن أفراد القوة لا يخضعون للأحكام المدنية للدولة المضيفة كما لا يخضعون للإجراءات القانونية التي تتبع أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية، كما لا يخضعون لمحاكم الدولة المضيفة في حالة صدور هذه الأحكام في قضايا مدنية. كما ينظم البروتوكول نظام البوليس الحربي، وعلم القوة والمراقبون والزي والسيارات، والقوارب والطائرات والتسليح والحصانات والمزايا الممنوحة لأفراد القوة ومديرها العام، ونظام الإتصالات والخدمات البريدية. واستخدام الطرق والموانى والسكك الحديدية، والخدمات، وتشغيل القوى العاملة المحلية، وطرق تسوية النزاعات والمطالبات.

تشكيل القوات المتعددة الجنسيات

وقد تشكلت القوات المتعددة الجنسيات، وقوة المراقبين من أحد عشر دولة هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، ونيوزيلاند، وأوروجواي، وكولومبيا، وفيجي، واستراليا. برئاسة اللفتانت جنرال بول هانش النروجي.

وتضم هذه القوات ٢٥٠٠ ضابطاً وجندياً من بينهم ١١٠٠ أمريكي من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً الأمريكية ذائعة الصيت. من بين قوات الإنتشار السريع بقيادة اللفتانت كولونيل وليام جاريسو. وكانت القوات الأمريكية أول قوات

وصلت سيناء في النصف الثاني من مارس ١٩٨٢. وتمركزت في قاعدة عسكرية تشرف على مضائق تيران بالقرب من خليج العقبة.

ووفقاً لمصادر البنتاغون فإن أي قوات أمريكية تخدم في القوات المتعددة الجنسيات ستكون متاحة في أي طارئ خارج سيناء.

وفي ظل شروط اتفاقية القوات المتعددة الجنسيات أيضاً فإن الوحدات المشاركة سوف تستبدل كل ١٧٩ يوماً ـ أي مرتين سنوياً. وعلى ذلك فإنه من المحتمل ـ وربما من المستحب ـ أن تعمل كثيراً من قوات الإنتشار السريع في قوات سيناء. كجولة عمل في ظروف الصحراء.

إتفاقية طابا

في مساء ٢٦ إبريل ١٩٨٢ وقع كل من السفير شافعي عبد الحميد وكيل الخارجية المصرية وديفد كيمحا سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية اتفاقاً بين مصر وإسرائيل حول أسلوب وأسس الخلاف حول نهاية خط الحدود في منطقة رأس طابا على خليج العقبة وذلك وفقاً للأسس التالية:

(١) الإنسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الحدود الدولي الذي تراه مصر.

(٢) أن تتواجد القوات متعددة الجنسبات والمراقبون في المنطقة المختلف عليها إلى أن يتم الإتفاق بشكل نهائي على الحدود.

(٣) عدم قيام إسرائيل بأية إنشاءات جديدة في المنطقة حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للخلاف بالتوفيق أو التحكيم.

(٤) تبدأ الاجتماعات لبحث أسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وهي التي تنص على التوفيق أو التحكيم وذلك بعد أن استنفذ الطرفان سبيل التفاوض حول هذا الخلاف.

(٥) تشترك الولايات المتحدة في هذه الإجتماعات بناء على طلب الطرفين.

* ومن ذلك أيضاً محاولة دفع مصر للقيام بدور لصالح استعادة إسرائيل لعلاقاتها الأفريقية. بعد إنشاء العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الإسرائيلية متجاهلة تأثير ذلك على علاقات مصر الأفريقية. إذ تؤسس الدول الأفريقية موقفها اتجاه إسرائيل على أساس يضع في اعتباره علاقات إسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا والقضية الفلسطينية بالإضافة إلى قضية احتلال الأراضي. وعندما رفضت مصر القيام بهذا الدور شنت إسرائيل ضدها حملة قوية واتهمتها بالدعاية ضدها ومن ثم بخرق اتفاقية السلام.

* على أن أكثر سياسات إسرائيل مدعاة للتأمل تجاه علاقات مصر الدولية هو محاولتها فرض إطار تحدده هي للعلاقات المصرية الأمريكية. فهي بمقدار سعيها الحثيث بالمشاركة مع الولايات المتحدة لفرض دور جوهري للنفوذ الأمريكي تجاه مصر. وتجاه التسوية. وتعزيز العلاقات المصرية الأمريكية باعتبار أن هذا النفوذ والوجود الأمريكي هو ضمانة الأمن الأولي لها تجاه أي احتمالات

لتعديل سياسة مصر. فإنها كانت حريصة على ألا تتجاوز هذه العلاقات حداً معيناً، وهي انطلاقاً من المفهوم الأول تصل إلى حد عرض إقامة قواعد أمريكية في مصر! ومحاولة دفع مصر إلى الدخول في ترتيبات دفاعية مشتركة مع الولايات المتحدة. وهي في الإطار الثاني ترفض التسليح الأمريكي لمصر. وتبذل أقصى ضغوط ممكنة لعرقلة صفقات الأسلحة الأمريكية لمصر داخل مجلسا الكونغرس. وهي تبالغ في حساب كل اللقاءات المصرية الأمريكية حتى مستوى إحصاء عدد الإبتسامات والإيماءات والإستقبالات التي يحظى بها الرئيس المصري في لقاءاته مع الرئيس الأمريكي. ومقارنتها بما يلقاه رئيس وزراء إسرائيل! على حد وصف أحد المراقبين. وليس المقصود بالمقابلة بين الموقفين إظهار تناقض بينهما فكلاهما يؤدي إلى إطار لعلاقات تابعة تسعى له إسرائيل ويحدد في إطار الدور المصري في «الشركة الثلاثية» ـ دور أضعف الشركاء. ولكن القصد من المقابلة بين الموقفين تجسيم مدلول هذه السياسة.

* وإذا كانت إسرائيل تسعى إلى حدود معينة لعلاقة مصر بالولايات المتحدة فإنها تسعى أيضاً للحيلولة دون وجود علاقة إطلاقاً بين مصر والإتحاد السوفيتي. وبينما تسمح لنفسها بين وقت وآخر إظهار قدر من الإتصال مع الإتحاد السوفيتي. فإنها اعتبرت مسألة عودة الخبراء الصناعيين السوفيت في الصناعات الثقيلة المصرية قضية أقامت من أجلها الدنيا ولم تقعدها. واستحقت قدراً من التحليل والدراسة في كل وسائل الإعلام الإسرائيلية.

أثر التسوية على سياسة مصر

ربما يكون الأهم من ممارسات إسرائيل تجاه مصر هو مدى استجابة مصر لهذه الممارسات ومدى تأثيرها على سياستها العامة. وإذا كانت السياسية الإسرائيلية والأمريكية ركزتا على عدد معين من السياسات مثل موقف مصر من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ومن العلاقات العربية، ومن سياسة عدم الإنحياز. فقد كانت هذه القطاعات مرشحة أكثر من غيرها للتأثر باتجاه الضغوط السائدة. ولكن الواقع أن نطاق التأثر كان أوسع من ذلك سواء بالتداعي أو بالمبادرة في إطار الخيارات الجديدة التي تطرحها ردود الفعل.

وقد يكون من معاد القول أن نحصي مدى العطب الذي أصاب علاقات مصر العربية من جراء التسوية المصرية ـ الإسرائيلية ومدى تأثر السياسة المصرية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا المنطقة. ومن ثمَّ سنكتفي بإشارات للتذكرة في حدود القضايا الرئيسية.

في الإطار العربي الإقليمي

* بالمبادأة أسقط الرئيس السادات منظمة التحرير الفلسطينية من البيان الإفتتاحي لسياسته الجديدة في نوفمبر ٧٧ ـ خطابه أمام الكنيست ـ وبردود الفعل قطع الرئيس السادات علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية إثر اجتماعهم في طرابلس وتجميد علاقاتهم بمصر في ديسمبر ٧٧, وبالمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة قبل الرئيس السادات بأسبقية العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على علاقات مصر العربية.

وبالتداعي انقطعت علاقات مصر مع جميع الدول العربية باستثناء السودان والصومال وعُمان، وعلقت عضوية مصر بالجامعة العربية، وبهيئاتها الإقليمية، وتمت تصفية المشاركة العربية في الهيئة العربية للتصنيع وأسست مصر ما يسمى «جامعة الشعوب العربية والإسلامية».

* ويضاف إلى ذلك وفي المجال الإقليمي ـ قطع علاقات مصر ـ بالمبادأة وردود الفعل معاً ـ مع كل من قبرص وإيران واللتين تصاعدت القطيعة معهما إلى حد سحب مصر اعترافها بحكومة كبريانو في قبرص. وبدء سلسلة من الأنشطة المعادية للثورة الإيرانية على أرض مصر. وفي الإطار الدولي، فقدت مصر عضويتها ـ بالتعليق ـ في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعرضت للإدانة في منظمة الوحدة الأفريقية، وعدم الإنحياز، والأمم المتحدة. وفقدت بردود الفعل مظلة الأمم المتحدة كإطار للمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. كما واجهت تحفظات أوروبية متنوعة في الدرجة والإستمرارية. كما توترت علاقتها بالإتحاد السوفيتي في القطاع الصناعي، وسحب السفير المصري وإغلاق عدد من الكتائب المصرية في الإتحاد السوفيتي..... إلخ وبالمثل توترت علاقاتها مع دول المجموعة الاشتراكية ووصلت إلى حد القطيعة مع بلغاريا. وقد أحدثت هذه العزلة ـ بالإضافة إلى توجه نظام الرئيس السادات نحو الولايات المتحدة كأساس للتسوية إلى خلل خطير في سياسات مصر العامة.

* ففي مواجهة القطيعة العربية أعلن الرئيس السادات سياسة خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر. واندفع في صياغة علاقة مصر بإسرائيل على نحو مخل بكل حذر.

*   وفي إطار علاقته بالولايات المتحدة لم يكتف «بدور الشريك الكامل» للولايات المتحدة تجاه التسوية. بل اندفع بالسياسة المصرية لتقوم هي ذاتها بدور «الشريك الكامل» في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة. وإذا كان الرئيس السادات «لم يعلن» تقدمه بعرض للولايات المتحدة لإقامة قاعدة عسكرية لها في مصر. فقد «أعلنت» أمريكا رفضها لهذا العرض. وعلى أية حال فقد انتهى دور مصر في إطار الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة إلى ما يعرف «بالتسهيلات العسكرية لحماية دول الخليج» في قاعدة رأس بناس ومطار قنا (وهي التي خرجت منها العملية العسكرية الأمريكية الفاشلة تجاه إيران) واشتراك مصر في التدريبات العسكرية المشتركة مع القوات الأمريكية المعدة للتدخل السريع في المنطقة مثل مناورات النجم الساطع. هذا بالإضافة إلى تفاقم اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال سد احتياجات الغذاء.

*   وفي مجال التزاماته العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك تراجع مفهوم هذه الإلتزامات حتى اقتصرت على إمكانية القيام بمواجهة عسكرية ضد ليبيا أو إيران الثورة، وإذا كان التفسير الرسمي يضع ذلك في إطار حماية السودان أو الموقف القومي تجاه العراق فإن التفسير الواقعي لا يستطيع أن يتجاهل إطار عداء الولايات المتحدة لكلا النظامين. وبينما حرص المسئولون المصريون على ترديد إمكانية إعمال هذه الإتفاقية للتدخل ضد إيران. وجدوا هم أنفسهم المبررات اللازمة لاستحالة إعمالها ضد إسرائيل في غزوها للبنان «حيث أن السلطات الشرعية اللبنانية لم تطلب ذلك» وكأنهم يناقشون مسألة جدية.

* وإذا لم يكن السفير المصري في إسرائيل يمثل نفسه فقد صاغ موقف النظام المصري بأوضح ما يكون عشية انسحاب إسرائيل النهائي من سيناء. في حديث صريح إلى ديفيد برنستين مراسل صحيفة الجيروزاليم بوست لشؤون الشرق الأوسط:

«هل تعتقد أن اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية قوية بقدر كاف لتصمد إزاء افتقاد التقدم في محادثات الحكم الذاتي بعد إعادة سيناء الأسبوع القادم؟

ـ إنها غير قابلة للإلغاء.

ـ بغضّ النظر عما يحدث في محادثات الحكم الذاتي؟

ـ بغضّ النظر عن أي شيء.

ـ حتى لو أن إسرائيل ضمت الضفة الغربية؟

ـ حتى لو ضمت الضفة الغربية».

ويضيف الكاتب الإسرائيلي «والأكثر من ذلك فإنه (السفير المصري) يعتقد أن معاهدة السلام غير قابلة للتخريب عملياً. وقادرة على الصمود ليس فقط إزاء المأزق المستمر من محادثات الحكم الذاتي. ولكن أيضاً إزاء غزو إسرائيلي للبنان».

على أننا لا نستطيع أن نهمل مؤشرات عديدة شهدتها السياسة المصرية في ظل قيادة الرئيس مبارك نحو تعديل بعض مظاهر الخلل التي تعمقت في السياسات العامة لمصر في ظل ولاية سلفه.

ففي المجال العربي أوقف الحملة السياسية والإعلامية الضارية الموجهة للدول العربية ـ باستثناء سورية وأُعيدت الإتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية على نحو ما. وفتح قنوات اتصاله مع بعض الدول العربية وأسقط بعض شروط الرئيس السادات لإعادة العلاقات العربية.

وفي مجال العلاقات الدولية. ناقش صيغة جديدة للتسهيلات العسكرية الأمريكية تعيد إليها التسهيلات المؤقتة بدلاً من طابع القاعدة التي كانت قد استقرت عليه في إطار الموافقات الشفهية للرئيس الراحل. كما أعاد نحو ٦٦خبيراً سوفيتياً في قطاع الصناعات الثقيلة كانت تحتاجهم مصر. وبدأت تظهر في تصريحات المسئولين المصريين «عودة تبادل السفراء مسألة وقت». كما بدأت مصر تحرص على وجودها في إطار عدم الإنحياز، وحضر الرئيس مبارك بنفسه مؤتمر قمة الدول غير المنحازة.

على أننا وإن كنا لا نقلل من أهمية هذه المؤشرات كعلامات على طريق التصحيح إلا أن هذا لا يزال يقع في حدود تصحيح التشوهات الزائدة في بنية السياسة العامة المصرية بينما تظل الإختيارات المعروضة أسيرة للتوجهات السابقة ولم تقترب شواهد التغيير من جوهر الخلل بعد. فعلى سبيل المثال. فإن إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل ورفض السياسة المصرية

الإنغماس في سياسة إخراج المقاومة من بيروت وتشتيتهم بين الدول العربية، لم يمنع من أن تقوم مصر بمطالبة المنظمة بالاعتراف بإسرائيل من جانب واحد. وعلى سبيل المثال أيضاً بينما أظهرت السياسة المصرية منتهى ضبط النفس تجاه إسرائيل عند غزوها للبنان، واستغرق قرار سحب السفير المصري من لبنان ثلاثة أشهر حتى أمكن إنجازه. فإن نفس السياسة كانت على استعداد للدخول في مواجهة عسكرية ضد ليبيا إثر علاقاتها مع السودان.

أثر التسوية على سياسة إسرائيل

أسفرت التسوية المصرية ـ الإسرائيلية عن عدة حقائق استراتيجية لا يمكن تجاهل تأثيرها على سياسة إسرائيل تجاه المنطقة.

أول هذه الحقائق هي تحييد دور مصر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي سواء باستبعاد الخيار العسكري تماماً، أو بفرض عواقب وخيمة إزاء إمكانات الضغوط السياسية والإقتصادية التي ضمنت عناصرها الأساسية صلب معاهدة واشنطن. وقد جرى اختبار هذا الغرض بدقة خلال سلسلة الإعتداءات التي قامت بها إسرائيل تجاه دول وشعوب المنطقة منذ بدء مسيرة التسوية، وأسفرت عن نتائج لا بد وأنها تطمئن المسئولين الإسرائيليين. فضرب المفاعل النووي الذري العراقي لم يكن عند الرئيس السابق سوى «غلطة أُرتكِبت»، وامتحاناً لعملية السلام من جانب إسرائيل.. وعلينا أن نصمد وأن نتمسك بأساس عملية السلام. وضم الجولان لم يستدعي أن تصوت مصر ضده في الأمم المتحدة فامتنع

مندوب مصر في الأمم المتحدة عن التصويت ضد قرار ضم الجولان بحجة أن مصر ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل ... إلــــــخ.

وقد ترتب على مبدأ تحييد مصر في النزاع خللاً جسيماً في ميزان القوة بين إسرائيل وأطراف المواجهة الآخرين. وإذا كان ميزان القوة قد جرت صياغته أصلاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أساس تفوق إسرائيل في التسليح على مجمل الدول العربية سواء تلك المنغمسة في النزاع مباشرة أو باقي الدول العربية باعتبارهم رصيداً محتملاً في أي مواجهة عسكرية. فلنا أن نتصور حجم هذا الخلل في التوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية الأخرى بخروج مصر من حسابات هذا التوازن على الجانب العربي.

وقد ضاعف من هذا الخلل زيادة الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل تحت زعم طمأنتها وبث الثقة في نفسها حتى تستطيع أن تتجاوب مع خطوات السلام وتقدم «التنازلات» المطلوبة منها. وفي هذا الإطار حصلت إسرائيل على قدر غير مسبوق من التسليح كماً ونوعاً.

ولا بد أن إسرائيل قد استخلصت ـ من خلال منهج التسوية ـ أن أسلوب القهر واحتلال الأراضي لا بد أن يبلغ بها أهدافها إزاء المنطقة وأنه إذا كانت مصر بكل وزنها السياسي والعسكري والأدبي قد قبلت بهذا الحجم من التنازلات وبمثل هذا الإطار للتسوية. فإنه من باب أولى يمكن لنفس المنهج أن يحل مشكلة تطلعاتها على الجبهات الأخرى.

ولا بد هنا أن نذكر أن تطلعات إسرائيل التوسعية الحقيقية هي على جبهاتها الشرقية والشمالية. وأن مشكلاتها الحقيقية على جبهتها الجنوبية ـ مصر ـ هي مشكلات أمنية في المقام الأول. ولا شك أن نجاحها في تحييد مصر، وإحداث هذا الخلل الإستراتيجي في ميزان القوة بينها وبين باقي الدول العربية قد حفز تطلعاتها لإنجاز أطماعها التوسعية.

وقد يكون من المبالغة أن نحمّل اتفاقيات كامب ديفيد كل الإعتداءات التي قامت بها إسرائيل على الدول العربية والشعب الفلسطيني. فإسرائيل كانت تعتدي قبل كامب ديفيد، وظلت تعتدي بعد كامب ديفيد. ولكنه قد يكون من التهوين .. بل والإستهانة أن ننفي تأثير التسوية على إطلاق طاقات إسرائيل العدوانية. فإذا كان العدوان الإسرائيلي منهج متواصل وثابت من قبل كامب ديفيد. فالواضح أن الإعتداءات الإسرائيلية قد بلغت ذرى لم تبلغها من قبل فلأول مرة تمد إسرائيل ذراعها خارج الدول المجاورة. وتعتدي على العراق بضرب المفاعل الذري أوزيراك منتهكة المجال الجوي لثلاث دول عربية. ولأول مرة تقتحم عاصمة عربية على مرأى ومسمع من جميع الدول العربية. ولأول مرة تشارك إسرائيل في «انتخاب» رئيس دولة عربية... الـــخ

وما ينطبق على الإعتداءات ينطبق بدوره على الضم والاستيطان وإذا كان من الصحيح أن المرتفعات السورية، والضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة كلها واقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي لأكثر من خمسة عشرة عاماً. كما أن سياسة الإستيطان الإسرائيلية سابقة على كامب ديفيد. فإنه من المؤكد أيضاً أن إسرائيل لم تجرؤ خلال هذه السنوات الطويلة على إعلان ضم المناطق المحتلة على

نحو ما فعلته في الجولان بعد كامب ديفيد. كما أن سياسة الضم الزاحف للضفة الغربية وغزة من خلال الإستيطان لم تشهد مثل هذه الحركة المحمومة من قبل. والتي ارتفعت بعدد المستعمرات الإسرائيلية من ٤٧ مستوطنة عام ١٩٧٧ إلى ١٤٩ مستوطنة في منتصف ١٩٨٢ عدا مستوطنات مدينة القدس وضواحيها التي بلغت ١٦ مستوطنة ومدينة وذلك بخلاف 'لتخطيطات والتجهيزات الإسرائيلية العديدة في هذا المجال. حتى بدأت النغمة السياسية في المنطقة بأكملها تقع تحت وطأة سرعة إيقاف الاستيطان والتهويد وكأن الخيار هو قبول صيغة الحكم الذاتي المطروحة أو قبول تهويد الضفة الغربية إلى الأبد. متجاهلين أن صيغة كامب ديفيد لم تحل استيطان اليهود في الضفة وأن مشروعات الحكم الذاتي الإسرائيلية منذ أول جلسة مفاوضات عقب التسوية المصرية ــ الإسرائيلية وحتى آخر مشروع تقدمت به لإعلان المبادئ وقبل الإنسحاب النهائي من سيناء لا تحول دون تملك اليهود للأراضي العربية. وتسمح لهم بالاستيطان فيها وتُخضعهم للحكم الإسرائيلي وليس لسلطات الإدارة الهزيلة لهيئات الحكم الإداري الذاتي أو بالأحرى حكم البلديات الناشئ عن الاتفاقية.

وبالتوازي مع سياسة العدوان وضم الأراضي فبوسعنا أن نلحظ أيضاً عدداً من التطورات التي أدخلت على الخط الفكري والإعلامي للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل والحلول التي تطرحها لأزمات المنطقة لقد بلغت هي الأخرى آفاقاً لم تبلغها من قبل. وبدأت المناقشات الإستراتيجية تدور حول نطاق أمن يتسع ليشمل المنطقة من باكستان حتى تشاد ولا يستثني من ذلك كل المنطقة الواقعة بينهما. حتى أن تقريراً للسفير الأمريكي في إسرائيل يتناول احتمالات قيام

الحكومة الإسرائيلية «بمفاجآت» جديدة قبل الإنسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء - لم يستبعد إمكان ضرب إسرائيل المنشآت الذرية الجاري إقامتها في باكستان وليبيا.

وإذا كان الإعلام في بلد ما هو تعبير عن سياسة هذا البلد فإن الإعلام الإسرائيلي يتحدث عن الجيش الإسرائيلي كرابع قوة في العالم، ويتحدث عن سلاح الجو الإسرائيلي بوصفه قادراً على الوصول إلى أي هدف داخل الوطن العربي، ويناقش أفكاراً مثل تلك التي تضمنتها مقترحات الصحفي الإسرائيلي المشهور «عوضيد ينون» «استراتيجية إسرائيل في ثمانينات القرن العشرين» والتي تبشر بخراب كامل للمنطقة بأكملها وتمر بتقسيمها إلى كيانات طائفية ضعيفة ولا تستثني مصر التي لا يكتفي الكاتب بأن يبشر بضرورة إعادة احتلال أراضيها في سيناء بل وبتقسيمها أيضاً وقيام دولة مسيحية في جنوب مصر. وقد نبه الأستاذ إسرائيل شاحاق لخطورة هذه المقترحات. وأوضح أن مثل هذا الأسلوب يمهد عادة للتبشير بسياسات معينة لدى الإسرائيليين.

على أن سياسة إسرائيل تجاه مصر لم تقتصر على محاولة تحييد دورها في الصراع العربي الإسرائيلي بل اتجهت أيضاً لمحاولة تطويعها وتوظيف دورها في خدمة أهدافها السياسية في المنطقة وتكريس القطيعة بينها وبين الدول العربية. وقد كشفت السياسة الإسرائيلية عن ممارسات فظة تجاه مصر للمضي بها في هذا الإتجاه. ومن مظاهر ذلك:

* حرص إسرائيل المستمر على إحراج موقف مصر عربياً، فمنذ عودة بيغن مباشرة من مؤتمر كامب ديفيد أعلن عن نيته لمواصلة بناء المستوطنات في الضفة الغربية. واستأنف عملياته في جنوب لبنان، ولم تكف إسرائيل عن استفزازاتها بالضفة الغربية تجاه الشعب الفلسطيني وعمده المنتخبون. وقامت بضم القدس وضواحيها بشكل نهائي، وهاجمت المفاعل الذري العراقي ودمرته، وضمت الجولان. وكانت تراعي توقيت اعتداءاتها وإجراءاتها مع الأوقات المحددة للقاءات مصرية ـ إسرائيلية على نحو توقيت لقاء شرم الشيخ وضرب المفاعل النووي العراقي. وهناك من المراقبين الغربيين من يجزم بأن بيغن ما وقّع اتفاقية كامب ديفيد إلا لتحطيم أي إمكانية للتضامن بين دول المواجهة العربية، وبث الإنقسام بين الدول العربية بوجه عام.

* وهناك محاولة تطويع موقف مصر تجاه قضية الشعب الفلسطيني من خلال توريطها في تنازلات لا تملك حق منعها. والتزامها بوثائق يتعذر معها تجاوز مقاطعة الدول العربية لها. وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد نجحت في تفادي ذلك المنزلق الخطير بفضل تناقض الموقف الإسرائيلي حيال قضية «الربط» بين خطوات تطبيق معاهدة «واشنطن» والتقدم في مباحثات الحكم الذاتي. فقد صعدت إسرائيل من ضغوطها إلى أقصى درجة قبل انسحابها النهائي من سيناء لإلزام مصر بتوقيع «إعلان مبادئ» مرفوض فلسطينياً وعربياً. وقد رفض الرئيس مبارك ذلك.

* وهناك كذلك محاولة توريط مصر في مواقف تعد من قبيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد تكررت محاولات إسرائيل في هذا الإتجاه بصورة

نمطية وأصبحت واحدة من مشكلات كل زيارة رسمية ونذكر من أمثلة ذلك، فرض إسرائيل تسليم أوراق اعتماد السفير المصري لديها في القدس، ومحاولة فرض زيارة القدس على الوفد البرلماني المصري الذي زار إسرائيل، وكذلك في زيارة الفريق عبد النبي حافظ لإسرائيل .. إلخ. ومحاولة عقد مباحثات الحكم الذاتي في القدس. وقد صعّدت إسرائيل من ضغوطها في هذا الإتجاه إلى أقصى مدى قرب إتمام الإنسحاب. وعلقت قبولها لإتمام زيارة الرئيس حسني مبارك لإسرائيل على زيارته للقدس الأمر الذي رفضه الرئيس مبارك أيضاً. وتعرقل إتمام الزيارة بالتالي.

* كذلك استخدمت إسرائيل أسلوب التهديد بعدم إكمال الإنسحاب من سيناء كلما لاحت بادرة لموقف مصري ينم عن تمسك مصر بالتزاماتها العربية. ومن ذلك مثلاً: تهديد بيغن أمام لجنة الشئون الخارجية والأمن في الكنيست في مايو ١٩٨٠ بأن « إسرائيل لن تنسحب من الجزء الأخير من سيناء دون التوصل إلى تشكيل قوة المراقبة الدولية في سيناء» وقد عزا المراقبون السياسيون في إسرائيل هذا التصريح للقلق الذي أثاره تصريح وزير الدفاع المصري الفريق أحمد بدوي عن التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربية.

على أن سياسة إسرائيل تجاه مصر لم تقتصر على محاولة التأثير على توجهاتها العربية فحسب. بل اتجهت أيضاً لمحاولة التأثير على مجمل علاقاتها الدولية ولم تدع فرصة دون محاولة إحراج مصر دولياً. سواء بالإستفادة من بعض التناقضات الناشئة بين التزامات مصر الجديدة وسياستها السابقة أو بكشف الثغرات القائمة في هذه السياسة. ومن أمثلة ذلك:

* محاولة التأثير على علاقات مصر مع الدول الأوروبية. ومن أمثلة ذلك طلب السفير الإسرائيلي مقابلة الرئيس السادات قبل سفره إلى لوكسمبورغ ونقل إليه خشية حكومته من أن يؤدي التقارب بين مصر وأوروبا إلى التباعد بين مصر وإسرائيل خاصة أن أوروبا تنادي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وسرعان ما أذاعت نص برقية السفير الإسرائيلي عن المقابلة. وجاء فيها أن السادات لا يوافق مطلقاً على المبادرة الأوروبية وتفاصيل أخرى كثيرة. وبغضّ النظر عن التبريرات الإسرائيلية الكثيرة التي قيلت في هذا الصدد، وبغضّ النظر عن النتائج فقد كان الهدف هو إحراج رئيس مصر، وإفشال زيارته الأوروبية مؤشر على نوع الإبتزاز الذي تمارسه إسرائيل تجاه مصر.

* ومن ذلك أيضاً محاولة إحراج مصر في إطار تجمع عدم الإنحياز سواء بالكشف عن دورها في عملية الإقتحام العسكري الأمريكي الفاشلة في إيران. وهو خروج القوات الأمريكية من أراضيها. بهدف التأثير على دور مصر في تجمع عدم الإنحياز. وكذلك بتوقيت إتمام بعض اللقاءات مع توقيت انعقاد تجمع عدم الانحياز بحيث تؤثر على إمكانات مصر في الحركة في هذا الإطار.

وبعيداً عن السادات وانحرافات السياسة التي قصمت ظهر الأمة العربية من حيث خروجها من ساحة الصراع العربي الصهيوني. فثمة أحداث هامة وقعت في المنطقة العربية أو في الدول المجاورة لها. والتي أدت بدورها إلى فرض وجودها على الساحة العربية كقيام الثورة الإسلامية في إيران وما تبعها من أحداث مؤلمة.

الثورة الإسلامية في إيران

صحيح أن إيران ليست دولة عربية. ولكن كونها دولة إسلامية من جهة، وكون الثورة الإسلامية التي قادها الخميني من جهة ثانية ذات تأثير كبير على تطورات الأحداث في المنطقة العربية. فإنه كان لزاماً علينا أن نفسح جانباً كبيراً من هذا الملف للثورة الإسلامية هناك.

ولكن. وقبل الحديث عن تفاصيل الثورة وجذورها دعونا نتعرف أولاً على قائد تلك الثورة وهو الإمام الخميني.

من هو الإمام الخميني؟

هو السيد روح ا لله بن السيد مصطفى بن السيد أحمد الموسوي الحسيني الخميني المولود في بلدة «خُمَين» جنوب غربي قمْ سنة ١٩٠٠، وقد كان أبوه من كبار العلماء حيث تتلمذ على يد آية ا لله الشيرازي في النجف الأشرف، وقد قُتل غدراً بين خُمين وأراك سنة ١٩٠٥ وعمره لا يتجاوز ٤٧ سنة.

أمه تدعى هاجر بنت ميرزا أحمد، وقد نشأ الخميني في قمْ، وتلقى دروسه العلمية الأولى في النجف الأشرف في العراق، وبعد عودته أخذ يلقي دروسه في المدرسة الفيضية في قمْ، وأَصبح له تلاميذ كثر، وتزوج سنة ١٩٢٧ من ابنة

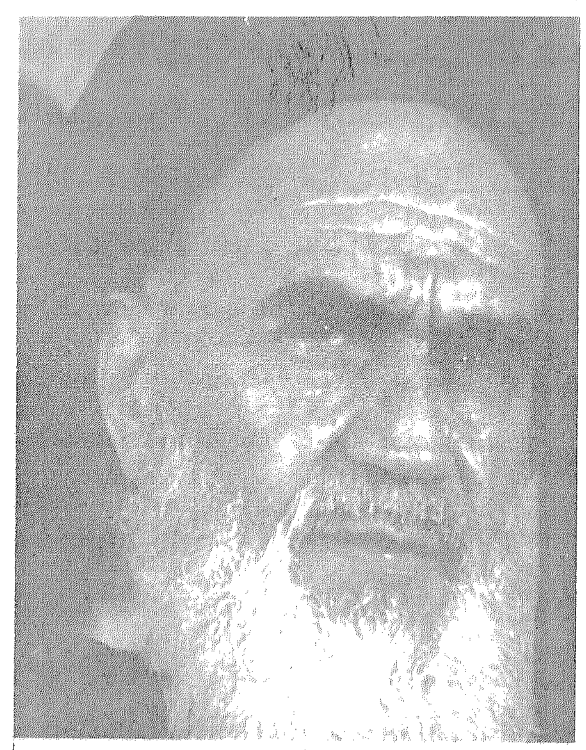
الشيخ محمد الثقفي الطهراني، وقد أنجبت له صبيين هما مصطفى وأحمد وثلاث بنات، وقد أظهر الخميني معارضة قوية لأسلوب حكم رضا شاه فعمل هذا على اضطهاده، وقد تسلم الخميني إدارة المدرسة الفيضية في قم، وقام بتأليف كتب عدة يتجاوز عددها العشرين أهمها:

رسالة في الطلب والإرادة ـ زبدة الأحكام ـ رسالة في الإجتهاد والتقليد ـ الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه ـ جهاد النفس أو الجهاد الأكبر ـ تهذيب الأصول ـ حكم الشريعة وغيرها.

أدرك الخميني بثاقب نظره ونظرته الخطر الواقع على إيران من الصهيونية والإمبريالية ونظام الشاه المتعاون معهما. فأخذ يهاجمهم في خطبه وأحاديثه باستمرار، وقد بلغ ذروة معارضته في سنة ١٩٦٣ عندما ظهر بوضوح مدى التغلغل الأمريكي في البلاد، وزيف دعوى الثورة البيضاء، والانحياز الواضح لإسرائيل ضد العرب، وقد حرك الخميني بمعارضته جبهة واسعة من جماهير إيران، مما جعل الشاه يعتقله، وبقي في الاعتقال ثمانية أشهر وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ألقي به على حدود إيران ـ تركيا، فعاش في منفاه في تركيا بضعة أشهر ثمَّ ارتحل إلى النجف الأشرف في العراق حيث أقام هناك ما يقارب من ثلاثة عشر عاماً، عندما غادرها في الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٨ إلى فرنسا وأقام في قرية «نوفل لو شاتو» قرب باريس، وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ رجع الخميني إلى طهران بعد أن كان الشاه قد غادرها في الشهر السابق، وخلال بضعة أيام استولى أنصاره على السلطة وأعلنوا سقوط النظام الملكي.

بعد نفي الخميني بشهرين اعتقلت السلطة الإيرانية ابنه مصطفى بتهمة معاونة والده ثمَّ أطلقت سراحه فجاء إلى النجف الأشرف، ولكن ما لبث عملاء السفاك أن اغتالوه، أما ابنه أحمد فهو شديد الإلتصاق بوالده وبقي يعمل مشاوراً له حتى توفي.

مع أن الخميني لا يُعتبر أعلى المراجع الدينية في إيران، إذ يعادله في ذلك آية الله شريعتمداري، إلا أنه استطاع إحراز شهرة شعبية طاغية وزعامة سياسية قلَّ أن حاز مثلها زعيم إيراني سابق، كما أنه بفضل نضاله ضد الشاه أصبح مشهوراً لدى الرأي العام العالمي.



آية الله الخميني

من أبرز صفات آية الله الخميني الزهد في العيش والتقشف في الطعام والمأوى، والبساطة في اللباس، فهو يرتدي دائماً الجلباب وفوقه العباءة، ويضع على رأسه العمامة السوداء التي تبين نسبته إلى آل البيت، ويمسك أحياناً بالمسبحة بين أصابعه، ولما كان في فرنسا كان يقيم في منزل مؤلف من ثلاث غرف لا يحتوي إلا أبسط الأثاث وأقله، وكان يصلي في خيمة نصبت في حديقة المنزل، رغم أن البرودة، في ذلك الشتاء، وصلت إلى ما يقرب من خمس عشرة درجة تحت الصفر.

ثورة الخميني الأولى:

كان ذلك سنة ١٩٦٣ وكانت النقمة الشعبية على حكم الشاه قد تجاوزت كل حد، فأخذ الخميني يعبر عن آمال الجماهير في الخطب الدينية التي كان يلقيها في قمْ في المناسبات المختلفة. ففي خطاب له في المدرسة الفيضية بذكرى الإمام الصادق هاجمت الشرطة المجتمعين لأن الخميني تعرض للشاه ولإسرائيل وللإستعمار، وقد قُتل وجُرح بضعة أشخاص نتيجة الهجوم، وأصدر الخميني بياناً عنيفاً قال فيه: «يظن حكام إيران الخونة أنهم يستطيعون بهذه الأعمال اللاإنسانية وممارسة الضغط إيقاف مسيرتنا نحو تحقيق أهدافنا التي هي القضاء على الظلم والديكتاتورية، وصيانة الدين الإسلامي، وإقامة العدل الإجتماعي».

وفي عاشوراء حيث تقام لها احتفالات كبيرة في إيران، قال الخميني في جموع المستمعين: «وردني نبأ يفيد أن منظمة السافاك استدعت عدداً من خطباء المساجد وطلبت منهم بالتهديد ثلاثة أمور: عدم الإساءة للشاه، وعدم التهجم

على إسرائيل، وعدم التصريح بـأن الخطـر محيـق بالإسـلام.. وأريـد أن أسـألكم معشر المسلمين، هل ينتفي الخطر عن الإسلام إذا لم نقل أنه معرض للخطر؟ وإذا لم نقل أن الشاه كذا وكذا أليس هو كمـا نصفـه؟ وإذا لم نقـل أن إسـرائيل هـي مصدر الخطر في إيران أليست إيران معرضة لخطر إسرائيل؟».

كـان ذلـك في الثـالث مـن يونيـو سـنة ١٩٦٣، وقـامت المظـاهرات المؤيـدة لخطاب الخميني والمنددة بالحكم الديكتاتوري وبسقوط إسـرائيل، وكـانت تلـك المظاهرات أعنف ما واجهته السلطة منذ سقوط مصـدق، فتصـدت للمتظـاهرين وقام الكولونيل سعيد طاهري باعتقـال الخميـني في قـم واعتقـل معـه سـيد تقـي فلسفي وما يقارب من عشرين من تلامذته وملازميه، وكان ذلك في الرابـع مـن يونيو، وقد بلغ مجموع المعتقلين آنذاك /١٣٠/ شخصاً.

أُوقف الخميني في ثكنة عشرت آباد في طهران، وكان اعتقاله بمثابـة الشـرارة الـتي ألهبـت عواطـف الجماهـير، فـاندفعت تحـرق وتدمـر كـل مـا يرمـز للنظـام ولأنصـاره، فـأحرقت في طهـران النـادي الجعفـري ودار إطلاعـات، ودمـرت أكشاك البريد وأكشاك النقل العـام، وأحرقـت سـيارتي بـاص وأربـع شـاحنات للجيش، وهـاجمت مبنـى وزارة الصناعـة ووزارة العـدل، ودمـرت مبنـى شـركة ببسي كولا التي يملكها أحد البهائيين وأحرقت سينما أوديـون، ودمـرت معظـم المحلات التي يملكها اليهود والبهائيون علـى طـول شـارعي نـادري واسـلامبول، وعجـزت الشـرطة رغـم هراواتهـا وقنـابل الغـاز المسـيلة للدمـوع عـن تفريـق التظاهرات، فـنزل الجيـش للشـوارع بدباباتـه، وفـرض نظـام منـع التجـول مـن

العاشرة مساءً حتى الخامسة صباحاً، وأعلنت الأحكام العرفية وعين اللواء نصيري حاكماً عسكرياً لطهران.

كانت مجموعة من الشباب المتدين التي يرتدي أفرادها ملابس سوداء وتسمي نفسها «شباب الحسين» ومسلحة بالمسدسات والقنابل اليدوية قد حاولت في التاسعة من صباح هذا اليوم اقتحام مبنى الإذاعة، وكادت تستولي عليه، لولا أن الجيش تمكن من حصد أفراد المجموعة برشاشاته، وعثر في جيب قائد المجموعة، فيما بعد، على البلاغ رقم واحد، ولكن لم تعرف محتوياته.

وفي السادس من يونيو تجددت المظاهرات في قمْ ومشهد وتبريز وأصفهان وسقط عدد من القتلى والجرحى، أما في طهران فكانت أعنف المصادمات بين الجيش والثائرين في ميدان سبه وميدان أرك وشارع ناصر خسرو وكلها في جنوب طهران، على أن مناطق في أقصى شمال طهران كتجريش وشميران لم تنج من المظاهرات، حتى أن بعض المتظاهرين الغاضبين حاولوا اقتحام قصر الشاه الصيفي في سعد آباد فحصدتهم رصاصات الحرس الإمبراطوري حصداً.وكان بينهم بعض النساء، وقدر عدد القتلى منذ اندلاع القتال في طهران وحدها بألف قتيل، أما الجرحى فامتلأت بهم المستشفيات، كما أن كثيرين منهم جرى علاجهم في المنازل والعيادات سراً!

لم يعد الأمر مظاهرات واسعة بل أصبح ثورة شعبية وإن كان يغلب عليها الغضب والحماس أكثر من التخطيط والتدبير المسبق، وتجددت المظاهرات في

جنوب طهران خاصة في منطقة «البازار» الذي كانت حوانيته الخمسون ألفا مغلقة كلها!

في الثامن من يونيو امتدت المظاهرات إلى مدن جديدة مثل مشهد وعبادان وهمدان وقزوين ورامين، وفي طهران تجدد القتال في مناطق جديدة مثل ميدان فوزية وشارع نادري والبازار، كما اقتحم الجيش جامعة طهران واعتقل بعض طلابها وأغلقها الحاكم العسكري حتى إشعاراً آخر، وقد أعلنت الحكومة التي يرئسها «أسد الله علم» أنها تطارد آية الله بهبهاني و/١٥٠/ من العلماء والوعاظ بتهمة التحريض ضد الحكومة، وزعمت الحكومة أن عدد القتلى في طهران /٨٦/ والجرحى /١٥٠/ لكن أكثر التقديرات اعتدالاً تجعل عدد القتلى ما بين ألف وألف ومائتين والجرحى بضعة آلاف في طهران وحدها، وقد شكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المعتقلين.

في التاسع من يونيو قامت مظاهرات متفرقة، كما أخمد الجيش ثورة عشائر البوير في جنوب البلاد وقتل زعيمها «عبد الله ضرغام» وهدأت الأوضاع تدريجياً بعد أن لم يعد في مقدور المتظاهرين مقاومة الجيش بكامل عتاده وعدته!

في هذا اليوم افتتح الشاه سد شهناز وألقى خطاباً قال فيه «أنه لمن المؤسف أن يصرح كثيرون ممن تسببوا في الحوادث الأخيرة وشاركوا فيها، وبعضهم من الجرحى في المستشفيات أو من المقبوض عليهم بواسطة أجهزة الأمن، إن هناك من أعطى كلاً منهم خمسة وعشرين ريالاً وقال لهم هرولوا في الشوارع والأزقة واصرخوا عالياً عاش فلان (يقصد الخميني)، والآن علمنا مصدر هذه النقود

ومن أين وصلت، وسوف تعلن السلطات كيفية وصولها على مسمع الشعب الإيراني قريباً، والذي يجب أن يعرفه الجميع بوصفهم من أبناء الشعب الإيراني هو ما رأيهم، أولاً، بإيراني يتسلم أموالاً من الأجنبي ويعمل ضد مصالح مجتمعه؟ وثانياً ما قولهم في شيعي يتسلم أموالاً من شخص مسلم غير شيعي؟».

يبدو أن الشاه لم يكن قادراً أن يتصور أن ثورة الشعب الإيراني ضده كانت بسبب حكمه السيئ، لذلك أراد أن ينسب ذلك إلى قوة خارجية استغلت حاجة بعض الأفراد للمال، ففي الخامس عشر من يونيو أعلن «حسن باكرون» رئيس السافاك في مؤتمر صحافي حضره عدد من المراسلين المحليين والأجانب، إن الإضطرابات التي حدثت قبض ثمنها الخميني وجماعته، وأن مصدر الأموال هو جمال عبد الناصر، وقد تم الإستيلاء على آخر دفعة منها، وتعادل /١٢/ ألف دولار، مع شخص لبناني يدعى «محمد توفيق القيسي» كان قادماً بالطائرة من بيروت، وأنه تم اعتقال سبعة أشخاص آخرين غير إيرانيين لهم ضلع بالإضطرابات الأخيرة!

أما الخميني فقد أطلق سراحه بعد ثمانية شهور من الإعتقال، ورغم ذلك فقد ظل للنظام الفاسد بالمرصاد، وعندما قدمت حكومة منصور للبرلمان قانوناً بمنح الحصانة الدبلوماسية لكافة الأمريكيين العاملين في إيران، وكان ذلك يعني مزيداً من الخضوع للولايات المتحدة وحطاً من كرامة الشعب الإيراني، فقد ألقى الخميني خطاباً عنيفاً في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ في تجمع شعبي ضخم في مدينة قم بمناسبة مولد السيدة فاطمة الزهراء قال فيه:

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

إنني لا أستطيع إبداء كل ما في قلبي من آلام، فلقد ضاق صدري منذ ذلك اليوم الذي سمعت فيه بعض الأخبار السياسية، لقد سيطر علي الأرق والغم، وياليتني متُّ قبل هذا، وما شاهدت هذا العار... فليس لإيران بعد اليوم من عيد، لقد حولوا العيد إلى مأتم، لقد باعونا وباعوا استقلالنا، وفي نفس الوقت أضاؤوا المشاعل، وأقاموا حفلات الرقص العامة... إنهم صدقوا على قانون الحصانة الذي ألحقنا بمعاهدة فيينا ... إنهم منحوا الأمريكان بجميع فئاتهم من خبراء عسكريين وفنيين وإداريين وخدم وكل من له أدنى علاقة بهم، الحصانة القضائية...».

بعد هذا الخطاب قبضت السلطات من جديد على آية الله الخميني ونفته إلى تركيا، كما أسلفنا، معتقدة أنها تخلصت من نفوذه بين الجماهير، ولكن الواقع أثبت، فيما بعد، أن ذلك النفي مدَّ الخميني بعطف وانجذاب جماهيري لاحدود له.

المرحلة الثانية:

بالقضاء على الثورة التي أحدثها الخميني، انتهت المرحلة الأولى من مراحل النضال الوطني وبدأت المرحلة الثانية التي استمرت عشر سنوات أيضاً.

اتسمت هذه المرحلة باتساع مدى العمليات العسكرية من الجانبين الحكومي والشعبي، وباتباع الخصمين أساليب جديدة، وقام كل منهما بكيل ضربات عنيفة للطرف الآخر، وكانت حصيلة الصدام إصابة النظام بهيبته وبتزايد عطف

الرأي العام العالمي على المناضلين الوطنيين، أما الشيء الهام فهو استعانة الطرفين بالقوى الخارجية.

أما الشاه فقد استعان بالمدربين والخبراء الموساد (المخابرات الإسرائيلية) والـ C.I.A (المخابرات الأمريكية) في تدعيم جهاز مخابراته، بل أنه اشترك معهم في عمليات مشتركة داخل إيران وخارجها. وأما الحركة الوطنية فقد وجدت في نهوض المقاومة الفلسطينية بعد سنة ١٩٦٧ خير عون لها في كسب مهارات قتالية عالية والحصول على الأسلحة الفردية الفعالة، كما يعتقد أن المقاومة الفلسطينية اشتركت مع المناضلين الإيرانيين في بعض العمليات ضد الشاه وإسرائيل في إيران وخارجها كذلك.

خلفت الثورة وراءها ما يقرب من عشرين ألف شهيد بالإضافة إلى آلاف المعتقلين من علماء وأساتذة جامعات وطلاب وتجار، وغيرهم، وفي مقدمة الجميع كان آية الله الخميني ونفر من أصحابه.

بدأ النظام حرباً طويلة جديدة ضد رجال الدين، وكان إطلاق التهمة الكاذبة بأن جمال عبد الناصر موّل الثورة ضد الشاه وأن الخميني قبض أموالاً من عبد الناصر، وهذه التهمة كانت باطلة، لأن الخميني لم يكن بحاجة إلى أحد ليحرضه ضد الشاه، كما أن اندفاع الجماهير في الشوارع كان عفوياً وبدون تخطيط وتدبير، كما كان القصد منها تلطيخ سمعة عبد الناصر، الذي كانت جماهير إيران تحبه وتحترمه!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عينت الحكومة وعاظاً في المساجد، كان معظمهم مطواعاً لها ولا يتحدث ضدها، كما أغلقت بعض المساجد، ووضعت عشرات من رجال الشرطة السرية أمام بوابات المساجد لمراقبة المصلين والتدخل عند الحاجة، وخففت من البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، غير أنها لم تقدر على منع مظاهر الحزن في أيام التاسع والعاشر من محرم (تاسوعاء وعاشوراء) وفي ذكرى مصرع الإمام علي بن أبي طالب، وذكر وفاة فاطمة الزهراء حيث يجري تنكيس الأعلام والتعطيل رسمياً، كما تغلق المرافق العامة والأسواق.

جرت في هذه الفترة حوادث اغتيالات عديدة قام بها الوطنيون ضد أعوان الشاه وعملاء السافاك والمستشارين العسكريين الأمريكيين، كما قام عملاء السافاك باغتيالات مماثلة في صفوف الحركة الوطنية أو بين الشخصيات المحبوبة من الشعب، ففي ١٣ يونيو ١٩٦٤ أعدمت أول مجموعة من العرب الإيرانيين في الأهواز بتهمة التجسس لمصلحة دولة أجنبية (العراق)، كما جرى سنة ١٩٦٧ اغتيال «غلام رضا تختي» بطل المصارعة العالمي الذي كان معروفاً بمعاداته للشاه وبشعبيته الواسعة بين الجماهير. وعند تشييعه إلى مثواه الأخير تحولت جنازته إلى مهرجان وطني ضم أكثر من مائة ألف، وكان ذلك الجمع أكبر تظاهرة من نوعها تحدث في طهران منذ ثورة ١٩٦٣.

في سنة ١٩٦٩ قام بعض سكان طهران بالتظاهر ضد زيادة أجور الإنتقال بالباصات، وسرعان ما تحولت المظاهرات إلى مهاجمة مؤسسات البهائيين واليهود وبعض المخافر والمؤسسات العامة، فنزل الجيش إلى الشوارع وفرض منع التجول، وأعيد تخفيض أجور النقل.

وفي السنة نفسها اغتال رجال السافاك الأديب الوطني صمد بهرنكي لمجرد أنه وصف أوضاع الطبقة الفقيرة وآلامها في قصصه ومقالاته.

وفي سنة ١٩٦٩ كذلك استشهد آية الله سعيدي وآية الله غفري تحت وطأة التعذيب، وكانت التهمة التي اعتقلا بموجبها مطالبتهما برفع أيدي إسرائيل وأميركا عن إيران.

منذ مطلع السبعينات أخذت الكوادر المدربة من مناضلي الحركة الوطنية الذين أمضوا فترات تدريب طويلة في معسكرات المقاومة في الأردن وسوريا ولبنان، أخذت تقوم بنسف مؤسسات النظام ومهاجمة أوكاره، والإصطدام العلني مع الشرطة في شوارع طهران.

من المجموعات المسلحة التي قامت بجهد كبير في هذا السبيل مجموعة «الوردة السوداء» التي بدأت نشاطها سنة ١٩٧٠ وكانت ذات فكر ماركسي وطني، وكانت أبرز أعمالها مهاجمة بنك الإعمار الإيراني والاستيلاء على مبالغ كبيرة من المال منه، ومهاجمة مخفر شرطة البازار وقتل بعض أفراده وتدمير مرافقه، وقد تمت تصفيتها تماماً، إذ أعدم /١٩/ من مناضليها في الدفعة الأولى، ثمَّ تبعهم /٢٧/ آخرون في الدفعة الثانية، بينما قتل بقية أعضائها، ويقرب عددهم الخمسين، خلال المصادمات مع الشرطة.

في هذه الفترة جرت محاولة اغتيال الشاه، في إبريل ١٩٦٥، إذ قام أحد الحرس بإطلاق نيران رشاشه عليه في قصر مرمر (أي القصر الرخامي) في

طهران، لكنه نجا بأعجوبة بينما قُتل جنديان كانا إلى جانبه، وقد صُرع مطلق النار برصاصات الحرس فوراً.

لم يكف أبناء الشعب، خلال هذه الفترة، عن النضال من أجل مطالبهم وحقوقهم، ففي مطلع سنة ١٩٧١ أضرب عمال النسيج في طهران مطالبين بزيادة الأجر، فاضطرت إدارة المعامل إلى زيادة أجورهم ستة ريالات يومياً. وفي ربيع السنة نفسها أضرب عمال مصنع «زيبا» للأقمشة في طهران، فتدخلت الشرطة وأجبرتهم على العودة إلى العمل، بعد سقوط بعضهم جرحى واعتقال قادتهم. وعندما أضرب عمال مصانع أقمشة «جهان» في كرج قرب طهران، أطلقت الشرطة النار فقتلت ٣٢ منهم.

قام الخميني خلال هذه الفترة بنشاط بالغ، رغم بعده عن البلاد، إذ جعل من مكان إقامته في النجف مركز الاتصال وتجميع المعلومات وبث الرسل والتعليمات بين المقاومة الوطنية في الداخل ومندوبيها وقادتها المنفيين في الخارج، واستخدم في سبيل ذلك الرسل السريين وزوار العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء، وكانت خطبه وتعليماته تنتشر بين جماهير الشعب الإيراني بسرعة بالغة ودقة فائقة بواسطة شبكة رجال الدين الواسعة التي تغطي كل مدينة وقرية في إيران. وكان الخميني لا ينفك عن إعطاء رأيه أو إصدار فتاويه في كل حدث يقع في إيران، أو في أي بقعة إسلامية، ومنها نداؤه الشهير للعالم الإسلامي لمواجهة إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وفتواه المشهورة بجواز تقديم نصيب الزكاة للفدائيين الفلسطينيين باعتبارهم مجاهدين في سبيل الله.

المرحلة الثالثة:

رغم أن هذه المرحلة هي الأقصر، إذ لا تتجاوز فترة خمس سنوات تقريباً، لكنها كانت الأخطر والأهم، لأنها اتسمت بتصاعد العنف الثوري، وبتزايد وحشية النظام، وقد انتهت بهروب الشاه من البلاد وسقوط النظام الملكي، وبانتصار الخميني وقيام الجمهورية الإسلامية.

هذه الفترة شهدت عائداً ضخماً من الأموال من النفط، وإنفاقاً جنونياً على تسليح الجيش الإيراني، وشهدت مزيداً من تبعية إيران السياسية والإقتصادية للولايات المتحدة في الوقت نفسه الذي أخذت أحلام التوسع والسيطرة تراود مخيلة الشاه، الذي حاول أن يلعب دور الشرطي في منطقة الخليج تشبهاً بإسرائيل التي تقوم بالدور نفسه منذ ثلاثين سنة في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

ولما كانت هذه الفترة هامة في تاريخ النضال الوطني الإيراني، فلا بد من شرح معطياتها والعناصر المؤثرة فيها بشيء من التفصيل والتحليل.

الأحزاب والمنظمات:

إن الأحزاب والمنظمات العلنية التي كان مسموحاً لها بالعمل السياسي، كانت أحزاباً من ضمن النظام ولخدمة مصالحه، ولم يكن لها محتوى عقائدي أو فكري، كما أنه لم يكن لها تأثير، بالتالي، على سير الأمور في إيران، ورغم أن بعضها استلم الحكم لسنوات طويلة فإنها لم تحدث إصلاحات في البلاد أو تعمل

على رفع مستوى الطبقات الشعبية، ووظيفتها كانت إلهاء الناس في الداخل بأحزاب صورية ومهرجانات انتخابية وقيادات حزبية جوفاء. بينما كان الهدف منها في الخارج إعطاء صورة عن إيران الحديثة ذات النهج الديمقراطي الغربي ذي الأحزاب المتعددة بشكل ممسوخ يخلو من الصدق والواقع.

من أوائل الأحزاب العلنية حزب «الإرادة الوطنية» الذي أسسه ضياء الدين طباطبائي بعد عودته من المنفى سنة ١٩٤١ وقد دعمه الإنكليز ليقف بوجه الحزب الشيوعي الموالي للسوفيات، وفي سنة ١٩٤٦ شكل أحمد قوام «الحزب الديمقراطي الإيراني» ورغم دعم الحكومة له إلا أنه لم يستمر طويلاً فانحل، كما قام في الفترة نفسها «مظفر بقائي» بتأسيس حزب الكادحين المحدود الفعالية والإنتشار.

أما الحزبان الرئيسيان اللذان تناوبا الحكم فترات طويلة فكانا حزب الوطنيين (مليون) الذي تأسس سنة ١٩٥٧ وحزب الشعب (مردم) الذي تأسس بنفس الفترة، وقد مثل هذا الحزب المعارضة فترة طويلة، ومن الطريف أن رئيسه كان يهاجم في المجلس النيابي رئيس الحكومة صباحاً، ثمَّ يسهر معه عند الشاه في المساء ليلعبا البريدج!

في سنة ١٩٦٣، بعد إخماد ثورة الخميني، رأى الشاه أنه بحاجة إلى قاعدة سياسية يستند إليها في الحكم وتساعده على تحقيق ثورته البيضاء، فحل الحزبين وقام بتأسيس حزب سياسي جديد باسم حزب إيران الحديث (حزب إيران نوين)، وقد ظل هذا الحزب يمثل دوره ضمن

سياسة الشاه بدقة متناهية، وظل رئيسه أمير عباس هويدا رئيساً للحكومة مدة اثنتي عشرة سنة، وكان هناك حزب ثانوي فاشيستي الفكرة واستعراضي النزعة هو الحزب القومي الإيراني (حزب بان ايرانيست) الذي كان أفراده يرتدون اللباس الفارسي القديم ويحاولون إعادة أمجاد الإمبراطوريات الفارسية القديمة!

في ٢ مارس ١٩٧٥ أمر الشاه بحل الحزب الحكومي، وإنشاء حزب جديد يعتمد أسساً جديدة في الإنتشار بين الجماهير واستقطاب ولائها، ودعي هذا الحزب بحزب البعث (رستاخيز) أو النهضة، وقد استخدمت شتى وسائل الضغط والترغيب للالتحاق به، بحيث أنه في نهاية سنة ١٩٧٧ تجاوز أعضاؤه خمسة ملايين وبلغ عدد فروعه في أنحاء إيران /٢٥/ ألف فرع، وقد عبر الشاه عن سياسته تجاه الحزب بقوله في تصريح علني:

«إن الإيرانيين فئتان، أما تؤمن بالعرش والدستور وثورة السادس من بهمن وبذلك تدخل هذا الحزب، وأما لا تدخله فلا تؤمن بالعرش وبالدستور، وصاحبها إما عضو في منظمة غير شرعية، أو يرتبط بحزب تودة الشيوعي، وكل شخص من هذه الفئة سوف يسجن لأنه خائن، أو عليه مغادرة البلاد، حتى بدون أن يدفع رسم خروج».

بلغت ميزانية هذا الحزب في سنة ١٩٧٧ حوالي ملياري دولار كانت تهدر في الدعاية وفي إقامة المهرجانات، وحشد الهاتفين بحياة الشاه، وقد استطاع الحزب سنة ١٩٧٧ حشد/ ٣٠٠/ ألف شخص في طهران في مظاهرة موالية للشاه. ولم يترك الوطنيون هذه الفرصة تمر، فألقوا بضع قنابل على ذلك الحشد بثت الفوضى في جموعه!

أما الأحزاب السرية، أو غير الشرعية، فهي التي تحملت عبء النضال السياسي والعسكري في تلك الفترة الطويلة خصوصاً في السبعينات، وتتراوح مبادؤها ما بين اليمين المتطرف واليسار الثوري، وتختلف برامجها ما بين إصلاحات ليبرالية إلى تغييرات راديكالية، وإذا كان لبعضها اتجاه قومي وعلماني فإن لبعضها الآخر أهدافاً دينية واضحة.

أقدم هذه الأحزاب حزب توده (الكتلة) الشيوعي، وقد تأسس سنة ١٩٤٢ أثناء الإحتلال السوفيتي لشمال إيران، وقد استطاع سنة ١٩٤٤ إدخال ثمانية نواب في البرلمان الإيراني، وعمل على توحيد النقابات التي تشكلت في تلك الفترة، وظل الحزب علنياً حتى سنة ١٩٤٩ عندما قام أحد أنصاره بمحاولة اغتيال الشاه. عند ذلك صدر الأمر بحله وبمطاردة أعضائه بلاهواده، وخلال الثلاثين سنة الماضية أعدم المئات من أعضائه نفي وسجن العديد من قادته، كما أن معظمهم أمضى حياته لاجئاً في ألمانيا الشرقية أو تشيكوسلوفاكيا وغيرهما من الدول الإشتراكية حتى عرف بالحزب المهاجر، وكانت له جريدة تنطق باسمه تدعى الجماهير (مردم) وقد ظلت موقوفة طيلة تلك الفترة.

يؤخذ على حزب توده تقيده الشديد بسياسة موسكو، مما حد من انتشاره بين الجماهير وقد ازداد موقفه ضعفاً بعد تخليه عن مصدق، ورغم تسلله إلى الجيش وإنشائه خلايا حزبية عدة، إلا أن الشرطة السرية كانت تكتشفها وتعدم أفرادها فوراً، وأمينه العام الحالي هو نور الدين كيانوري.

أما الجبهة الوطنية (جبهة ملي) فقد أنشأها مصدق سنة ١٩٥٠ من التكتلات السياسية الوطنية والقومية، ولم يكن لها أيديولوجية واضحة، لكنها كانت تسعى إلى إحراز تقدم إقتصادي وإصلاح إجتماعي واستقلال سياسي لا يرتهن للأجنبي ولا يخضع للقوى الكبرى، وبعد القضاء على حركة مصدق، تمزقت صفوفها وشلت نشاطاتها، واستطاعت سنة ١٩٧٧ أن تعيد تشكيلها من جديد من التقاء الحزب الوطني الإيراني والتجمع الإشتراكي القومي وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة، وتسلم قيادتها «كريم سنجابي» وكان «شاهبور بختيار» آخر وزراء العهد الملكي، من أبرز رجالها، وقد خسرت كثيراً من قواعدها الشعبية بعد أن أظهرت اعتدلاً تجاه النظام، إذ كان أقصى ما طالبت به إطلاق الحريات السياسية وتحديد سلطات الشاه، وتحسين علاقات إيران الخارجية بالدول المجاورة وتخفيف الإعتماد على الولايات المتحدة والتزام الحياد بينها وبين الإتحاد السوفيتي، وقد أدى ذلك إلى انشقاق بعض الشخصيات البارزة فيها وتشكيل مجموعة سياسية مستقلة باسم «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بزعامة هداية الله متين دفتري حفيد مصدق.

ومنظمة مجاهدي الشعب الإيراني تأسست سنة ١٩٦٤، وقد لجأت للكفاح المسلح طريقاً لعملها، وقامت بتسديد ضربات موجعة للنظام، إذ استطاعت

اغتيال العديد من كبار الضباط الإيرانيين والأمريكيين العاملين في الجيش الإيراني، ومن كبار قادتها «مسعود رجوي» الذي خرج من سجون الشاه عند انتصار الثورة، وهي راديكالية الإتجاه وتتخذ من أفكار الشهيد «علي شريعتي» منهاجا لها، وكان لآية ا الله محمود طالقاني صلة وثيقة بها.

أما منظمة فدائيي الشعب الايراني فقد تشكلت في أوائل الستينات، واستطاعت في مطلع السبعينات أن تتحول إلى قوة عسكرية ناشطة، قام أفرادها بمواجهة الشرطة الإيرانية في معارك بطولية عديدة في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، وقد واجه المئات من أعضائها حكم الإعدام، كما إن العشرات غيرهم ماتوا تحت التعذيب أو اختفت أخبارهم، وهي تدين بالماركسية المتطرفة، وتسعى لإقامة جمهورية اشتراكية في إيران.

حزب حركة تحرير إيران وقد أسسها آية ا الله محمود طالقاني ومهدي بازركان في إبريل سنة ١٩٦١، وقد لجأت للسلاح لمقاومة النظام، وهي تسعى لإقامة جمهورية ليبرالية في إيران يكون الإسلام فيها أساساً رئيسياً للإشتراع، وهي بشكل عام تضم المتدينين التقدميين، وقد حاربها نظام الشاه بقسوة فاعتقل بازركان وطالقاني وأعدم وسجن العديد من شبابها، وكادت تنحل وتتلاشى. لولا أن المناضل جلال الدين فارسي تطوع لقيادتها لغياب قادتها في السجن. لكن ازدياد الضغط عليها اضطر جلال الدين إلى مغادرة إيران إلى أوروبا فتسلم قيادتها رجال من الصف الثاني، واستقطبت الحركة فيما بعد إبراهيم يزدي وصادق قطب زاده وأمين عباس انتظام وغيرهم.

كانت الأحزاب والتنظيمات التي ذكرناها آنفاً هي التي تحملت العبء الأكبر من النضال الوطني ضد الشاه، وهناك أحزاب وتنظيمات عديدة لعبت أدواراً صغيرة على مسرح النضال الإيراني، أبرزها حزب الشعب (خلق) الذي أسسه داريوش فروهر سنة ١٩٥٣ وكان يهدف لإقامة حكومة ليبرالية، وقد أمضى زعيمه فترة طويلة في سجون الشاه.

حزب إيران وزعيمه كريم سنجابي وينادي بحكومة اشتراكية ديمقراطية ويمثل جناحاً من البرجوازية الوطنية.

وحزب العمل الإشتراكي وهو تنظيم تروتسكي صغير، وكذلك حزب الرابطة الإشتراكية الذي يتزعمه السيد خونجي، بالإضافة إلى منظمة الثوار (سازمان انقلابيون) وهي منظمة ماوية صغيرة.

ومن الأحزاب الصغيرة كذلك منظمة الماركسيين اللينينيين، ومنظمة الكفاح لتحرير الطبقة العاملة، وهي تضم الماركسيين الذين انسحبوا من منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، وجميع هذه الأحزاب محدودة الإنتشار وضعيفة النفوذ ولا يتعدى نفوذها محيد الطلبة وبعض العمال.

وهناك جبهة تحرير عربستان التي تسعى للحكم الذاتي لعربستان، أي خوزستان الحالية، وقد شل نشاطها في منتصف الستينات بعد إعدام وسجن العديد من أعضائها، وهناك أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعمل لإقامة حكم ذاتي للأكراد ضمن الدولة الإيرانية، وقد ظل يعمل سراً ستة

وعشرين سنة، وامينه العام عبد الرحمن قاسملو، وقد خرج إلى العلن بعد نجاح الثورة، لكنه عاد للسرية بعد أحداث كردستان الدامية صيف ١٩٧٩.

الشرطة السرية:

بعد القضاء على حركة مصدق، وخوفاً من نمو الحركة الوطنية وقيامها بعمل مفاجئ ضد النظام، أمر الشاه بتأسيس جهاز خاص للمحافظة على أمن الدولة وملاحقة معارضي النظام وتحطيم قدرتهم ودعي هذا الجهاز «بمؤسسة الأمن والمعلومات الوطنية» واختصاراً باسم «سافاك» وهي مركبة من الأحرف الأولى لاسم الجهاز بالفارسية وكان ذلك في ٢٠ مارس ١٩٥٧، وجاء في القانون الموجب لتأسيسها إن الغرض منها منع أية مؤامرة أو اعتداء على المصلحة العامة.

تنص المادة الثانية من قانون السافاك على جمع مختلف المعلومات الضرورية لحفظ أمن الدولة، وملاحقة أعمال التجسس وكل ما يستهدف استقلال إيران وسلامة أراضيها، ومنع أي مجموعة غير شرعية من ممارسة نشاطها، والحيلولة دون قيام أي نشاط غير دستوري، وكشف المؤامرات التي تهدد أمن إيران واستقرارها.

قبل إنشاء جهاز السافاك كانت الإستخبارات الإيرانية مؤلفة من قسمين أحدهما يتبع الجيش والآخر الشرطة، وكانت مهمتها جمع المعلومات عن أفراد الجيش ومراقبة الشخصيات السياسية، وكذلك الأحزاب والنقابات والصحف،

وقد أصبحت هذه المهمات من مسؤولية السافاك ولإعطاء أهمية للجهاز الجديد فقد عين رئيسه برتبة نائب رئيس للوزراء.

كان أول رئيس للسافاك الجنرال يتحور بختيار، الذي تمتع بلطة مطلقة، وعندما برز الخلاف إلى نشوب اضطرابات دامية في طهران ومدن مقاطعة «فاس» في وسط البلاد حيث تقيم قبائل بختياري القوية، وقد اضطر الشاه إلى عزله، بعد أن أصبح يشكل خطراً عليه، ونفاه من إيران، فذهب إلى أوروبا، ثم جاء لبنان سنة ١٩٦٧، وبعد ذلك استقر في العراق، وخلال هذه الفترة كان بختيار يدبر المؤامرات ضد الحكم ويعقد المؤتمرات الصحفية التي تندد بالحكم الشاهنشاهي، وقد طاردته السافاك حتى تمكنت من تدبير اغتياله في بغداد سنة ١٩٧٤ بواسطة معاونه البريطاني الجنسية.

الرئيس الجديد للسافاك كان «حسن باكروان» الذي استخدم الأساليب النفسية في معاملة أعداء النظام اكثر من اللجوء إلى التعذيب الجسدي، وكان قد تدرب على ذلك على أيدي خبراء أمريكيين، لكن الشاه اعتبر الضغوط النفسية تساهلاً واعتدالاً لا يصلح في بلد كإيران، فعزله من منصبه وعينه سفيراً لإيران في باريس.

عين الشاه سنة ١٩٦٥ الجنرال «نعمة الله نصيري» رئيساً للسافاك فعمل هذا علىَ توسيع جهازه وتنظيمه على أحدث الأساليب العصرية، خصوصاً وأن التعاون مع جهازي المخابرات الاميركي والإسرائيلي توثق واتسع، فتجاوز عدد عملاء السافاك لأول مرة، ثلاثين ألف عميل، وبعض المصادر تبالغ في عدد

العملاء فتجعلهم، عند سقوط الشاه، ثلاثة ملايين عميل، وكان الجنرال «ناصر مقدم» آخر رؤساء السافاك وبينما كانت ميزانية السافاك سنة ١٩٧٣ هي ٢٢ مليار ريال (حوالي ٢٥٥ مليون دولار) فانها بلغت في السنوات التالية أرقاما خيالية، وكانت تلك السنة هي آخر مرة ينشر فيها رقم الميزانية رسمياً.

تتألف السافاك من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول المكاتب الرئيسية وهي مسؤولة عن التنظيم الداخلي والتنسيق مع فروع السافاك الخارجية ومع السفارات الإيرانية في أنحاء العالم.

القسم الثاني خاص بالعاصمة طهران، والقسم الثالث يدير كل الشؤون المتعلقة بالأقاليم الإيرانية.

يتألف القسم الأول من تسعة مكاتب رئيسة يختص الأول منها بالتخطيط والإدارة والتمويل ويشرف الثاني على جمع وتحليل وتنسيق المعلومات الخارجية ومنها كل ما تتعلق بالشيوعية الدولية، ويعتبر المكتب الثالث أهم المكاتب في جهاز السافاك لأنه يشرف بدوائره المختصة على المدارس والجامعات وعلى الطلاب في الخارج، وكذلك على الفلاحين والعمال وعلى الأحزاب والجمعيات وعلى موظفي الوزارات المختلفة وعلى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وعلى الصحافة ووسائل النشر، وفيه دائرة خاصة لجمع كل المعلومات عن نواحي الإعتراض والإستيلاء والإستنكار لدى الرأي العام تجاه النظام وتسجيلها وتبويبها، ويعتبر المكتب الثالث أضخم المكاتب في السافاك وأكثرها أهمية وفاعلية.

أما المكتب الرابع فمهمته مراقبة عملاء السافاك أنفسهم وجمع المعلومات عنهم وحمايتهم عند الحاجة. والمكتب الخامس مختص بالأمور الفنية والسادس يتعلق بالنواحي الإدارية والسابع مهمته التنسيق مع المخابرات الصديقة (خصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل)، أما المكتب الثامن فوظيفته مكافحة الجاسوسية والتاسع يشرف على فروع الخارج.

وقسم الأقاليم يشرف على كل ما يجري في المدن الإيرانية والريف، ويعتمد على كتائب المعرفة والصحة وغيرها التي أنشأها النظام في إطار الإصلاحات التي نادى بها الشاه، وعن طريق هذه الكتائب تمكن عملاء السافاك من التقاط أنفاس وتسجيل همسات الفلاحين والقرويين في زوايا القرى الإيرانية النائية. منذ سنة ١٩٧١ أصبح للسافاك ممثل في كل زاوية برتبة مدير عام أو بمنصب مماثل، كما كان لها في كل دائرة أحد العملاء المحترفين.

يقسم العاملون بالسافاك أو معها إلى ثلاث فئات: الموظفون الدائمون على اختلاف رتبهم، وهؤلاء كان عددهم يقرب من ٥٠ ألفاً، وقد يكون أقل من ذلك لكنه لا يقل عن ٣٠ ألفاً بأية حال، والفئة الثانية العملاء المتعاونون ويقدر عددهم بمئات الألوف ومعظمهم من العاملين في المقاهي والملاهي والفنادق والمطاعم والنوادي وبين سائقي السيارات وبوابي العمارات وعمال التنظيفات وغيرهم، وهم لا يتقاضون أجراً إزاء المعلومات التي يقدمونها، غالباً، ويعتبرون غنيمتهم بالنجاة ووقوع الأذى على غيرهم، أما الفئة الثالثة فهم العملاء الموسميون أي الذين يقدمون معلومات خاصة، ويتقاضون منحاً ومكافآت بين

وقت وآخر، وهؤلاء كانوا من جميع طبقات الشعب الإيراني، ومن كافة الأعمار، وبينهم عدد كبير من النساء، ويقال أن عددهم كان بالملايين!

هذا الجهاز الضخم ذو الإمكانيات الهائلة استطاع أن يسيطر على شعب إيران ويحصي عليه أنفاسه ويعد عليه خطواته، ويضمن للشاه حكماً طويلاً وهادئاً، لولا أن الشعب الإيراني كان لديه قوتان جبارتان استخدمهما تماماً هما الإيمان الديني العميق والعنف الثوري الساطع، واستطاع بهما هزيمة الشاه ونظام حكمه رغم السافاك الرهيبة وحشود القوات المسلحة وأسلحتها المرعبة.

إن الإرهاب الذي نشرته السافاك في إيران كان لا مثيل له في التاريخ المعاصر، مما جعل كثيراً من وسائل الإعلام الأجنبية تطلق على إيران اسم بلاد الخوف، وقد وصلت قدرة السافاك إلى كل قرية وشارع في أنحاء إيران، كما أنها استطاعت الوصول إلى كثير من أحرار الإيرانيين في مختلف بلدان أوروبا أو أمريكا والقضاء عليهم، وقد استطاع عملاء هذا الجهاز القضاء على الوطني الكبير الدكتور علي شريعتي في ١٩ يونيو سنة ١٩٧٧ في لندن بعد وصوله إليها بفترة قصيرة، وكان قد سجن عدة سنوات بعد حركة مصدق ثم أطلق سراحه فسافر إلى فرنسا، ثم رجع إلى بلاده سنة ١٩٦٥ فأعيد اعتقاله، ثم أطلق سراحه سنة ١٩٦٦ فعمل بالتدريس في جامعة مشهد ثم في جامعة طهران، وكان يلقي محاضرات فكرية في حسينية الإرشاد جلبت إليها جمهوراً كان يتزايد باستمرار، مما جعل السلطات تغلق الحسينية سنة ١٩٧٣ وتعتقل «شريعتي» وأشخاصاً آخرين وبعد سجنه بضع سنوات وضع في الإقامة الجبرية، حتى تمكن من السفر إلى لندن سنة ١٩٧٧ حيث اغتيل كما أسلفنا.

استخدمت السافاك ضد الوطنيين أساليب متعددة اتسمت جميعها بالقساوة والوحشية وتعارضها مع أبسط المبادئ الإنسانية.

فالمعتقلات والسجون كانت تزدحم بالمعتقلين بحيث لا يكاد يجد أحدهم مكاناً لينام عليه، وكانت تعطي كل معتقل بطانية واحدة لا تكفيه في جو المعتقل الرطب والبارد، كما أن الطعام كان رديئاً وكان تقديم الطعام للمعتقل يبدأ في اليوم الثاني أو الثالث من اعتقاله، بعد أن يأخذ ريجيماً إجبارياً خلال اليومين الأولين، وكان الطعام يتألف غالباً من الخبز الأسود ومن الفول أو الحمص أو العدس المسلوق، وكان الطبخ ردئياً، ولذلك كان بعض المعتقلين محظوظين جداً إذا تمكنوا من جلب طعام من الخارج بعد دفع مبالغ باهظة، وكان الطعام يوزع في آنية من الورق.

من الوسائل النفسية لإذلال الوطنيين ومحاولة انتزاع المعلومات منهم كانت تعريضهم لجلسات طويلة من التحقيق المتواصل حتى يصيب المتهم الإعياء أو الإغماء، كما كان من بينها وضع مكبرات صوت خفية يسمع منها المتهم أصوات التعذيب وصراخ وانين المتهمين ويتكرر ذلك ساعات عدة خلال النهار والليل، فيتصور أن التعذيب مستمر ليلاً ونهاراً وأن دوره قادم، مما يضعف من عزيمته.

أما أكثرها لا أخلاقية فكانت إحضار أمهات المعتقلين أو زوجاتهم أو شقيقاتهم وبناتهم إلى المعتقل والتهديد بضربهن أو اغتصابهن إذا لم يعترف

المتهم، وإذا صمد أمام تهديدهم، كانوا يعملون على تجويع المتهم، وإهانته بفاحش القول وأحط ألفاظ السباب واتهامه بأشنع الصفات!

أما التعذيب الجسدي الذي ينتهي غالباً بالموت فكان لرجال السافاك فيه شهرة عالية، خصوصاً وأن المسؤولين عن التعذيب كانوا مدربين على درجة عالية في الولايات المتحدة وإسرائيل وفي ألمانيا الغربية وغيرها.

من وسائل التعذيب التي استخدمها السافاك تسليط تيار كهربائي ضعيف على جسم المعتقل لإرهاق جهازه العصبي وحرق جلده ببطء، مع الآلام الجسدية التي ترافق ذلك، وإدخال البيض المسلوق وهو ساخن في مؤخرة السجين، أو إدخال زجاجات مكسورة أو عصا غليظة وتحريكها بعنف! كما كانوا يلجاون إلى إجبار المتهم على تناول كميات كبيرة من الماء بحيث تصبح معدته كالبالون، أو جرعات وافرة من الامفيتامين!

كما كانوا يربطون أثقالاً بخصية المعتقل تسبب له آلاماً مبرحة، أو يعلقونه من يديه أو من يديه وساقيه معا فيما اصطلحوا على تسميته «بأرجوحة النعيم!» سخرية من المناضلين! واستخدموا الأمواج الصوتية التي تجعل الإنسان يفقد أعصابه ويسعى للإنتحار للعذاب الذي يعانيه وكانوا يستعملون أسلوبين أحدهما وضع خوذة خاصة على رأس المتهم تجعله يسمع صراخه بصورة مضاعفة ، والثاني استعمال جرس خاص يصدر طنيناً ذات موجات حادة تفقد المتهم سمعه وتحدث له طنيناً مؤلماً في الأذن وارتجاجاً في المخ وأحياناً فقداناً للأعصاب!

كما كانوا يستعملون أحياناً سوطاً ناعماً من المطاط لا يترك آثاراً خارجية على الجلد لكنه يحدث تمزقات داخلية تجعل المتهم يعجز عن الحركة أو النوم ويتمنى الموت في كل لحظة، أما أكثر تلك الوسائل قسوة، فكانت الطاولة المعدنية الكهربائية التي يربط إليها المتهم عارياً، ويبدأ تسخينها بالتدريج حتى يفقد وعيه، وتحدث له حروقاً بالغة تترك على جلده ندوباً طيلة الحياة، إذا قدر له الخروج من ذلك السجن حياً، وكان المولج بالتعذيب بهذه الوسيلة يخطئ أحياناً فيسري تيار بالغ القوة فجأة في جسد المتهم فيحرقه فوراً، وتسمع «طقطقة» عظامه وعموده الفقري، كما ذكر شهود عيان عندما قتل المناضل بهروز دهقاني بهذه الطريقة.

ونظراً للسمعة السيئة التي عرفت بها السجون والمعتقلات الإيرانية، فإن بعض المناضلين كانوا يحملون معهم أقراصاً من السيانور ليبتلعوها فور إلقاء القبض عليهم حتى لا يتعرضوا للتعذيب على أيدي السافاك، هذا مع الإشارة إلى أن ألوف المعتقلين الوطنيين من شباب وشابات، تحملوا كل مراحل التعذيب بصلابة وصمود، يستحقان إعجاب الجميع، ما عدا رجال السافاك طبعاً، وممن اشتهرت أسماؤهم في هذا المجال فاطمة شايكان وشرين معاضد وشكر الله باكنجاد.

في السنوات الأخيرة لجأت السافاك إلى عمليات الإغتيال المنظم، بإطلاق النار على الضحية أو بطعنه بالخنجر، ويجري تحقيق في الجريمة حيث يختم الملف بالإدعاء على مجهول، أو كان عملاء السافاك يفتعلون مع الضحية خلافاً فورياً، ثم يقتلونه ويهربون بسرعة، أو يجري خطف الشخص المطلوب من منزله أو

مركز عمله أو خلال عبوره الطريق، ثم تختفي آثاره وفي الغالب تجري تصفيته ببرودة أعصاب!

وفي الخارج حاربت السافاك الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون في أوروبا وأمريكا وكان معظمهم معارضاً للنظام الشاهنشاهي، بعدم تجديد جوازات سفرهم، أو عدم تصديق وثائقهم العلمية والشخصية، بالإضافة إلى محاربتهم في مصدر عيشهم ودخلهم كذلك، كما كان عملاء السافاك يتسللون إلى مساكن الإيرانيين، من مواطنين وطلاب، في الخارج ويحصلون على أية وثيقة أو دليل يدين صاحب المسكن، ولا يتعرضون له حتى إذا ما عاد للوطن قبضوا عليه بتهمة الخيانة أو التآمر وعرضوا عليه الوثائق التي سرقوها من منزله.

لم تكتف السافاك بالعمل غير المنظور، بل ساهم رجالها في قمع المظاهرات مع الشرطة، وكانوا يمزقون كتب الطلاب أو يقومون أمامهم بحركات منافية للذوق والأدب، ويهينون الأساتذة علناً وقد يضربونهم أمام طلابهم!

أما الرقابة على الصحافة وكافة المطبوعات، وكذلك على المحاضرات والأفلام والمسرحيات، فكانت شديدة صارمة، وكانت الإجتماعات ممنوعة لأكثر من ثلاثة أشخاص إلا بأذن مسبق.

كانت الرسائل وكذلك المكالمات الهاتفية مراقبة ليلاً نهاراً، وكانت أية كلمة يزلق بها اللسان ضد النظام أو الشاه قد تكلف المرء حياته. وكان السفر للخارج لا يتم إلا بعد تحقيق طويل مع الراغب بالسفر ومع أهله وحتى أصدقائه وجيرانه، ولذلك كان لا يستطيع السفر إلا المحظوظون.

أما الكتابة فكان لابد من أن تخلو من أي انتقاد أو استنكار أو تحريض، وتخلو من وصف الأوضاع السيئة التي يعانيها الشعب، ولا تحتمل أي نقد مباشر أو بشكل غير مباشر، لأن الكلمة الصادقة قد تعرض صاحبها لمصير مجهول، قد يكون اغتيالاً سريعاً أو سجناً طويلاً لا نهاية له، فقد اعتقل المؤلف المسرحي «محسن يلقاني» والمخرج المسرحي «سعيد سلطانبور» لعرضهما مسرحية «المعلمين» التي تصور حياة هذه الفئة بواقعية، وقد سجن يلقاني أربع سنوات قابلة للتمديد.

والشاعر«نسيم خاكسار» اعتقل لأن قصائده تصف الحياة المريرة التي يعيشها أهل خوزستان، بينما النفط يجري من حولهم ليصب في خزانات أوروبا! والباحثة الإجتماعية (ويدا حاجي تبريزي) التي أنهت علومها في باريس ورجعت لخدمة بلادها، اختطفها السافاك من الشارع سنة ١٩٧٢ وحكمت بالسجن ثماني سنوات لأن أبحاثها الإجتماعية دلت بالأرقام على بشاعة الفقر واستفحال المرض وتدني التعليم المسيطر على قطاعات واسعة من الشعب الإيراني، وقد شوهدت في سجنها مكبلة اليدين والقدمين في زنزانة منفردة وآثار التعذيب ظاهرة على جسدها.

أما جريمة «علي أشرف درويشيان» التي سجن بسببها عامين فقد كانت إعارة كتبه الشخصية إلى أصدقائه، وتحريضهم على القراءة والإطلاع!

ومن الجرائم البشعة التي ارتكبها السافاك ضد الطلاب الأبرياء اقتحام مكتبات الطلبة وتمزيق محتوياتها، وهذه المكتبات أسسها طلاب الجامعات لتكون

مراكز لتبادل الكتب فيما بينهم حتى لا يكونوا تحت رقابة رجال السافاك إذا ما استعاروا كتاباً معيناً من مكتبة الجامعة أو المكتبات العامة، لان السافاك كانت تعتقل الشباب بحسب نوعية الكتب التي يقرأها!

لقد كان مجرد وصف الليل بالسواد يعني الإشارة للسلطة، أما التطرق، في مقال أدبي، إلى ذكر شروق الشمس أو بزوغ الفجر بعد حلكة الليل فكانا يعني تلميحاً بالثورة، وعند إعدام الشاعر الشعبي«خسرو كلسرخي» سنة ١٩٧٣ لم يعد أحد بعد ذلك يجرؤ على ذكر الوردة الحمراء (كلسرخ بالفارسية) لأنه قد يعني تذكير الناس بالشاعر الشهيد ويصبح عرضة للسؤال والجواب!

بسبب هذا الإرهاب ضد الفكر والثقافة فقد نقص عدد الكتب المنشورة في إيران، فبينما بلغ عددها أربعة آلاف كتاب سنة ١٩٧٠ لم يتجاوز عددها ألف كتاب سنة ١٩٧٥ وكان بعضها مترجماً والبعض الآخر أكاديمي بحت! وقد اضطر الأديب «علي أصغر تجويدي» إلى نشر رسالة مفتوحة للشاه في مايو ١٩٧٧ يقول فيها: «نحن نستاذنك يا صاحب الجلالة بان تسمح لنا بنشر مؤلفاتنا بحرية!»وفي الشهر التالي من السنة نفسها أعلنت الجبهة الوطنية أن الطغيان الشاهنشاهي قد وصل إلى كل شيء! حتى أن مهدي بازاركان عندما نشر كتاباً علمياً عن الحرارة الحيوية وتقلبات المناخ لاحقت السافاك كتابه، ليس لمضمون الكتاب، ولكن لأن بازاركان نفسه من المناضلين الذين تكرههم السافاك، كما أن الملا علي أكبر هاشمي سجن أربع سنوات لنشره كتاباً عن سيرة «أمير كبير» المصلح الإيراني العظيم في القرن التاسع عشر وقد لاقى الكتاب رواجاً هائلاً.

والطالب «حسين طباطبائي» الذي كان يدرس الجولوجيا في ألمانيا الغربية اختطفته السافاك من الشارع وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات، لمرافقته للمحامي الألماني هيلد مان كمترجم، عندما جاء للتعرف إلى أحوال المعتقلين السياسيين في طهران، وقد طرد هليدمان من البلاد فوراً بعد مصادرة أوراقه ووثائقه، وقد علق هيلدمان إنه لا يستطيع التعرف إلى أحوال المعتقلين السياسيين، لكنه غادر البلاد وهو متأكد أن عددهم ازداد واحدا!

ومهندس المناجم «لطف ا لله ميسمي» اعتقل سنة ١٩٧١ أثناء حفلة زفافه، وعندما استطاع أهله زيارته سنة ١٩٧٤، وكان ذلك من الأمور النادرة، كانت عيناه عمياوين ويداه مبتورتين!

والمناضل «منوجهر حامدي» كان ماركسياً صلباً، استطاع الخروج من إيران سراً سنة ١٩٥٩، وكان له دور كبير في إنشاء رابطة الطلبة الإيرانيين في أوروبا، وفي سنة ١٩٦٩ تدرب مع الفدائيين الفلسطينيين، وشكل مع بعض رفاقه مجموعة أبو علي اياد المقاتلة، وعاد مع رفاقه إلى إيران سراً سنة ١٩٧٤، وقامت تلك المجموعة بتسديد ضربات ناجحة لمؤسسات النظام وبعض أركانه، غير أنه اعتقل سنة ١٩٧٦ وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت.

وخريج كلية الحقوق في طهران «مسعود رجوي» وكان أحد الأعضاء البارزين في منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، اعتقل سنة ١٩٧١ مع خمسة وسبعين من رفاقه، وحكم معظمهم بالإعدام، لكن ضغط القوى التقدمية في

إيران وخارجها، عدلت حكم الإعدام إلى السجن المؤبد، ولم يخرج من سجنه إلا بعد انتصار الثورة.

و«الرفيقة الأم» هو لقب فاطمة شايكان الذي اشتهرت بـه، وكـانت عضـوا في منظمـة فدائيـي الشـعب الماركسية، وعندمـا جـاء السـافاك لاعتقـال ولدهـا «نادر» رفضت تسليمه لهم فقتلوه أمـام عينهـا سـنة ١٩٧٣، وفي السـنة التاليـة اعتقلت أثناء قيامها بمهمة فدائية وحكم عليها بالسجن إثنا عشر عامـاً، ونتيجـة للتعذيب الوحشي الذي تعرضت له شلت يداها، كما سقط ولداها واعمارهمـا ١١ و١٤ سنة، صريعين برصاص السافاك سنة ١٩٧٦، وبعد بضعة أشهر لحـق بهما ابن شقيقهما نادر قتلاً برصاص الشرطة وكان عمره تسع سنوات فقط أما «صديقة رضائي» فتلقب «أم المجاهدين»حيث سقط لها أربعة أبناء كـانوا جميعـاً، بالإضافة أليها، أعضاء في منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، وكانت السافاك قـد أعدمت ولديها «رضا ومهدي» سـنة ١٩٧١، واشتهرت قصيـدة مهـدي الـتي خاطب بها أمه قبيل إعدامه وهذه مقاطع منها:

«يا أمي روحي سترجع ثانية

فلا تدوري في الشوارع بعين باكية

شمس عمري الشديدة الإشتعال

قد تغرب، تغرب عند الظهر تماماً

ألست أنت من قلت لي

أن طريق ا لله هي طريق الشعب؟

وانه في سبيلها فلتجاهد بحياتك

لان رجال الحق هم طليعة الأحرار

حيث تخلص نفسك من سلطة كل اسار».

كما قتل ولداها الآخران، وأحدهما يدعى أحمد تحت التعذيب بعد أن قتلا «جاويد» أحد ضباط السافاك. وقد تعرضت الأم خلال سجنها إلى تعذيب وحشي، فكانت تعلق بالسقف من يديها عدة ساعات، وتضرب بالسوط على قدميها حتى تدميا، ولم تتمكن السافاك من انتزاع كلمة واحدة منها، كما سجنت بنتاها أيضاً، من زوجها الأول، وإحداهما حكمت بالسجن مدى الحياة، والثانية. وكان عمرها لا يتجاوز أربع عشرة سنة، سجنت ثلاث سنوات، ولم يكن لدى السافاك أي دليل ضدها!

وهناك أكثر من عائلة نكبت بقتل كل أفرادها، أو معظمهم، فعائلة مفتاحي أعدم منها شقيقان، وعائلة أحمد زادة أعدم منها شقيقان واختفت شقيقة ثالثة!

و«شكر ا لله باكنجاد» قبض عليه سع ١٧ من رفاقه قرب الحدود العراقية سنة ١٩٧٠، وكان عائداً مع مجموعته إلى إيران سراً بعد أن تدرب مع رفاقه في معسكرات الفدائيين الفلسطينيين، وقد عرفت مجموعته بمجموعة فلسطين، وقد

حكم عليهم جميعاً بالإعدام، لكن ضغط الرأي العام العالمي خفف الحكم إلى السجن المؤبد، وقد تسرب للخارج التعذيب الوحشي الذي يلقاه باكنجاد ورفاقه، سئل الشاه في مؤتمر صحافي عالمي عن ذلك، فأنكره، لكنه اعترف ضمناً بوقوع بعض حوادث التعذيب أحياناً، وإن زعم، أن ذلك لم يكن سياسة دائمة!

وفي حديثنا عن بطولات المناضليين الوطنيين من الرجال، لا يمكننا أن نغفل ذكر المناضلات الإيرانيات اللواتي تعرضن للتعذيب والإعتقال، وأظهرن جرأة وشجاعة خارقتين، بل إن بعضهن أحرزن شهرة أسطورية!

فعندما حاصرت السافاك المناضلة «شيرين معاضد» والشاعرة الرقيقة «مرضية اسكوئي» في أحد المنازل بغية القبض عليهما، قاتلتا ببسالة نادرة حتى استشهدت مرضية وجرحت شيرين، وبعد اعتقالها صمدت للتعذيب ورفضت إعطاء أية معلومات عن الوطنيين، وقد استطاع أحد الصحفيين أن يلمحها في فناء السجن وقد غطت الحروق معظم جسدها!

أما «أشرف دهقاني» فقد أصبحت بطولتها على كل لسان، فقد اعتقلت سنة ١٩٧١ وكان عمرها ٢٢ سنة، وحكمت بالسجن عشر سنين، وقد صمدت للتعذيب المتواصل ستة اشهر دون أن تفيد السافاك بأية معلومات، وقد جلدت بالسياط وهي عارية، وكانت تربط إلى مقعد وتترك عليه في حجرة مظلمة ورطبة، وقد ألقوا عليها أفاعي غير سامة كانت تلتف على جسدها، كما ملأوا زجاجات بالماء الغالي ووضعوها على صدرها وبطنها، فأحدثت لها حروقاً شديدة، وأكرهوها على شرب مياه قذرة، وحرموها من الطعام فترات طويلة،

وكسروا أصابع إحدى يديها، وأخيراً احضروا شقيقها «بهروز» وظلوا يعذبونه أمامها حتى مات بعد أحد عشر يوماً، وقد تمكنت في ٢٦ مارس ١٩٧٣ من الهرب من سجن قصر الرهيب، وبعد أن استراحت فترة استعادت بها حيويتها قامت بعدة عمليات مسلحة ضد النظام!

ولم ينج رجال الدين من التعذيب والموت في سجون السافاك، فمات آية الله سعيدي في السجن في ربيع سنة ١٩٧٠، وآية الله آذرشاهي عذب حتى الموت في صيف ١٩٧٤ وكان عمره ٦٥ سنة، وآية الله محمود طالقاني العالم الديني الكبير وإمام مسجد هدايت في طهران أمضى ما يزيد عن أحد عشر عاماً من عمره في سجون النظام، وقد سجن أيضاً ابنه وابنته وكانا قد تدربا مع الفدائيين الفلسطينيين، كما أن ابناً آخر له كانت تطارده السافاك لانتمائه إلى منظمة مجاهدي الشعب، ونتيجة للضغط الشعبي والعالمي أطلق سراح طالقاني في صيف ١٩٧٨ باستقباله عند خروجه من السجن ما يقرب من ربع مليون شخص هتفوا بحياته ونددوا بالديكتاتورية!

وآية الله محمد منتظري حكم بالسجن عشر سنوات، وقد عمل في بيروت ضابط ارتباط بين المقاومة الفلسطينية والثوار الإيرانيين وعرف بين أصدقائه باسم (أبو احمد).

العدالة الشاهنشاهية:

كان المعتقلون السياسيون يمثلون أمام المحاكم العسكرية المشكلة طبقاً لقانون سنة ١٩٥٧، وهو القانون نفسه الذي تشكل بموجبه جهاز السافاك. وكانت المادة ٧٩ من قانون العقوبات تحتم حضور لجان منصفة أثناء النظر بالقضايا السياسية. كما انه بموجب القوانين السارية يحق للمتهم الدفاع عن نفسه وتوكيل محام، كما لا يجوز توقيف أي شخص أكثر من ٢٤ ساعة بدون تقديمه للمحاكمة.

كما تحتم القوانين كذلك إجراء محاكمات عادلة وعلنية ومنح المتهم الوقت الكافي وكذلك محاميه لتهيئة دفاعه، كما لا تمنع حضور أهل المتهم وأقربائه أو المراقبين والصحافيين، كما انه كان واجباً على سلطات السجون تهيئة المكان والطعام المناسبين للموقوفين، وعدم ممارسة أي تعذيب جسدي أو معنوي يعرض جسد المعتقل أو حياته للضرر أو الخطر.

لكن عدالة الشاه ضربت بكل تلك النصوص والقوانين عرض الحائط، وأنزلت بالمعتقلين اشد أنواع التعذيب والتنكيل، وساقت المعتقلين الوطنيين إلى ساحات الإعدام فرادى وجماعات في قسوة ووحشية لا يعرفها إلا نظام فاشي عريق، أو حكم ديكتاتوري غاشم!

لقد جرت معظم المحاكمات بسرية مطلقة، ولم يسمح لأهل المتهمين أو أقربائهم بحضورها، كما منع الصحافيون الإيرانيون والأجانب من حضور

جلسات المحاكم، ولم يسمح بحضور تلك المحاكمات أو بمقابلة بعض المعتقلين إلا في حالات استثنائية معدودة، ولفترات وجيزة جداً، ونتيجة لضغوط عالية واسعة قامت بها لجان الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية ومنظمة العفو الدولية والهيئات التقدمية في أنحاء مختلفة من العالم، ومن المحامين الذين تمكنوا من حضور بعض جلسات تلك المحاكم، أو التحدث خلسة إلى المعتقلين، كان المحامون الفرنسيون كريستان بورجيه ونوري البلا وهنري ليبرتاليس والمحامية مادلين فيرون!

كان القضاة ورجال الإدعاء وحتى المحامون في المحاكم العسكرية من العسكريين، وكان بعض أولئك المحامين من الضباط العاديين الذين لا يعرفون الكثير عن القوانين والإجراءات القانونية، ولم تقبل المحاكم العسكرية اشتراك محامين مدنيين، حفاظاً على سرية الجلسات، ولإجراء محاكمات سريعة، لأن المحامين المدنيين «يقبضون الأمر بجدية، فيعدون مرافاعات طويلة وجادة. مما لا يتفق مع طبيعة تلك المحاكم التي كان هدفها إنزال أشد العقوبات بالمتهمين وليس تحقيق العدالة!» وعندما قام العقيد كودرزي بالدفاع عن المتهمين كما يمليه عليه ضميره، لفقت له تهمة الرشوة ونحي عن منصبه!

في حالات كثيرة كانت تجري تلاوة لائحة الإتهام، ومناقشة المتهم ومرافعة الدفاع في جلسة واحدة قصيرة يصدر بعدها الحكم بالإعدام، وفي حالات كثيرة أيضاً، خصوصاً إذا كان عدد المتهمين في قفص الإتهام كبيراً، كان المحامون العسكريون يسلمون مرافعاتهم الخطية لهيئة المحكمة، لتقرأها في وقت آخر حتى لا يتعطل سير الجلسات!

واستئناف الحكم كان على غير طائل، بل إنه في حالات كثيرة حكمت محاكم الإستئناف العسكرية بعقوبات أشد، فعندما حكم على «ويدا حاجي» بالسجن سبع سنوات، استأنفت الحكم، فكان قرار محكمة الإستئناف الحكم عليها بعقوبة ثماني سنوات! أما الأكثر غرابة من كل ما ذكرنا، فهو تجديد العقوبة على السجناء الذين يخشى من خطرهم على النظام إذاً أصبحوا طلقاء، إذ عند انتهاء عقوبة بعض السجناء. كان يجري تلفيق بعض التهم لهم ثم سوقهم إلى المحاكم من جديد ليقضوا فترة عقوبة جديدة قد تطول سنوات. وهذا الأمر لم يعرف له تاريخ القضاء مثيلاً أما التوقيف الذي لا يجوز أن يتجاوز ٢٤ساعة، فإنه كان يمتد أشهراً وسنوات، وأبلغ دليل على ذلك «صفر قهرماني» الذي لقب بالسجين العتيق لأنه أوقف سنة ١٩٤٧ بتهمة الشيوعية، وظل معتقلاً حتى أخرجه الثوار في فبراير ١٩٧٩، وقد ماتت زوجته أثناء اعتقاله، كما سمح له بمشاهدة ابنته، بعد عشرين سنة من اعتقاله، عندما جاءت تستأذنه بالزواج ممن تحب!

أما التعذيب، وسوء التغذية، والمعاملة، فقد تحدثنا عنها طويلاً في الصفحات السابقة.

عند انتصار الثورة، وجد الثوار في سجون طهران وحدها أحد عشر ألف جندي سجين سياسي، وكان ألوف غيرهم قد أعدموا أو جرت تصفيتهم!

الجيش:

كان الجيش قبيلة الشاه المدللة، ينفق على تجهيزه، ويعتني بأفراده بما يتناسب مع الأهداف العديدة التي أخذ يعمل على تحقيقها بواسطته. إذ أضافة إلى المهمة الكلاسيكية للجيش بالدفاع عن حدود البلاد، فقد أوكل الشاه لجيشه مهمتين أخريين إحداهما داخلية والأخرى خارجية.

كانت مهمة الجيش الداخلية المساهمة مع الشرطة في قمع الإضطرابات والتصدي للمظاهرات، مما أخذ يضعف من الرابطة بين الجيش والشعب، ولما صار الجيش اليد القوية التي يثبت بها الشاه نفوذه، عمل على تقوية دور الجيش في الحياة الإيرانية فوسع من صلاحيات المحاكم العسكرية، وأنشأ مؤسسات شبه عسكرية (مثل كتائب المعرفة وجيش الصحة) ليجعل للجيش سيطرة على الريف وأهله.

لولا الجيش لكان النظام الشاهنشا هي قد انهار، قبل سقوطه الفعلي بعشرين سنة على الأقل، فالجيش كان رأس الحربة التي قضت على حركة مصدق، وأعادت الشاه الهارب إلى أوروبا، سنة ١٩٥٣، والجيش هو الذي قمع ثورة الخميني الأولى سنة ١٩٦٣ وتسبب في سقوط عشرين ألف شهيد، كما كان الجيش هو الذي تصدى للثورة الأخيرة منذ ١٩٧٧ وحتى سقوط الشاه في مطلع سنة ١٩٧٩، وساعده على ذلك فرض نظام الأحكام العرفية ونظام منع التجول في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٨.

أما المهمة الخارجية التي كان الشاه يعد لها جيشه فقد كانت تحقيق أحلامه الإمبراطورية وإحياء أمجاد الفارس القديمة، وقد ركز الشاه اهتمامه على الخليج حيث بدأ يلعب دور «جيمس بوند»، وكانت له بضع كتائب وسرب من الطائرات تقاتل الوطنيين في جبال ظفار في عُمان.

كان الشاه يعرف كيف يعامل أفراد جيشه ويتعامل معهم، فكان دائم الإتصال بكبار الضباط، وكان يعرف معظم جنرالاته بأسمائهم، كما ارتبط بعلاقات شخصية وصلات مصاهرة ببعض القادة الكبار، ولتظل علاقته بأفراد جيشه وثيقة، منع ترقية أي ضابط برتبة رائد فما فوق إلا بعد إطلاعه الشخصي، ومنح الضباط امتيازات عديدة مثل السكن الرخيص، وحق امتلاك سيارة جديدة كل سنتين معفاة من الرسوم الجمركية، وسمح لهم باستخدام عناصر عسكرية كمرافقين وسائقي سيارات وطهاة في منازلهم، كما فتح لهم تعاونيات الجيش لتبيعهم بأسعار منخفضة جداً، كما أدخل جميع أفراد الجيش بالضمان الصحي الذي كان يشمل العسكري نفسه وعشرة من أفراد أسرته سواء كانوا والديه وأشقائه وشقيقاته، أو زوجته وأبناءه، وكان ذلك ميزة كبيرة للعسكريين إذا عرفنا المشقة والتكاليف الباهظة التي كان يعاني منها المدنيون في التطبيب أو في أسعار الحاجيات.

لقد قام الشاه بشراء أحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً وزود جيشه بها بحيث تحولت ثكنات الجيش الإيراني في السنوات الأخيرة من حكم الشاه إلى أخطر مستودعات للأسلحة غير النووية في العالم كله!

لم يؤد هذا الإنفاق الضخم، إلى إنشاء جيش قوي يفوق طاقة البلاد وحاجتها، فحسب، بل أدى كذلك إلى المساهمة في سد جزء كبير من العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة، وعمل على زيادة استنزاف الثروة في إيران، وبينما كانت النفقات العسكرية لا تتجاوز مئة مليون دولار سنة ١٩٥٤، إذ بها تتجاوز عشرة مليارات دولار سنة ١٩٧٨، والجدول التالي يبين تصاعد تلك النفقات:

سنة ١٩٥٤ ٧٨ مليون دولار — سنة ١٩٧٣ ٢٤٥٢ مليون دولار

سنة ١٩٦٤ ٢٤١ مليون دولار — سنة ١٩٧٤ ٣٦٨٠ مليون دولار

سنة ١٩٧٠ ٩٦١ مليون دولار — سنة ١٩٧٧ ٩٤٠٠ مليون دولار

سنة ١٩٧١ ١٣٥٢ مليون دولار — سنة ١٩٧٨ أكثر ١٠ مليار دولار

سنة ١٩٧٢ ١٨٤٧ مليون دولار

كان ارتباط الشاه بالولايات المتحدة يتجلى أكثر شيء في الناحية العسكرية، إذ أن القسم الأعظم من الصفقات العسكرية كان معقودا مع الولايات المتحدة، كما أن المستشارين والمدربين الأجانب في الجيش الإيراني كانوا جميعاً من الأمريكيين، وبينما كان سنة ١٩٤٧ لا يتجاوز بضعة أفراد يقومون بمهمة عسكرية محدودة في الجيش الإيراني، فان عددهم وصل إلى حوالي ـ ٣٨ ـ ألفاً (وبعض المصادر ترفعه إلى ـ ٤٥ ـ ألفاً) سنة ١٩٧٨، وكان الإشراف والسيطرة على كافة أقسام الجيش وعلى مختلف أسلحته البرية والجوية والبحرية، وقد

ساهمت النفقات العسكرية في امتصاص حيوية وإزدهار الإقتصاد الإيراني، إذ بينما كانت تشكل ٢,١٪ من الإنتاج القومي العام سنة ١٩٥١ إذ بها تصل سنة ١٩٦٧ إلى ٧,٧٥٪، ثم ترتفع سنة ١٩٧١ إلى ١٤,١٪.

ونظراً للعلاقة الإستثنائية التي كانت تربط النظام الشاهنشاهي بحكومة الولايات المتحدة، فقد حصل الشاه على أسلحة بالغة التعقيد، لم تزود بها كثير من الدول الأعضاء في حلف الأطلسي نفسه، وقد اشترت إيران في سنة ١٩٧٧ وحدها أسلحة أمريكية بمبلغ /٤٢١٣/ مليون دولار، لما كانت تلك الأسلحة بحاجة إلى صيانة وتشغيل، فقد ظلت إيران تستقبل الخبراء الأمريكيين، وترسل عناصرها العسكرية إلى الولايات المتحدة للتدريب، وقد بلغ عدد الإيرانيين الذين تدربوا في الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٤٩-١٩٧٩ أكثر من أحد عشر ألف عسكري من مختلف الرتب والإختصاصات!

مكن فرض نظام التجنيد الإجباري من حشد جيش عامل يتجاوز نصف مليون مقاتل، وكان بذلك خامس قوة عسكرية في العالم، وأقوى جيوش الشرق الأوسط وأكثرها تسليحاً! وقد توزعت هذه القوات على أسلحة الجيش المختلفة كما يلي:

/٢٨٥/ ألفاً في القوات البرية (يضاف إليهم ٧٤ ألفاً يشكلون القوات الخاصة المدربة على حرب الشوارع والمختصة بقمع التمرد والإضطرابات) وكان لديها أكثر من ٣٣٠٠ دبابة معظمها من صُنع أمريكي.

/١٠٠/ ألف في القوات الجوية، التي كانت تملك حوالي ألف طائرة معظمها أمريكي، وبينها طائرات ف-١٤ وف- ١٦ المتطورة والمجهزة بصواريخ «فونيكس» المتقدمة، ويضاف إليها حوالي ألف طائرة هليكوبتر، معظمها مجمع في إيران بترخيص من شركة «بل» الأمريكية، التي وصل عدد موظفيها في فرع الشركة في إيران في أواخر سنة ١٩٧٨ إلى ٣٤٠٠ موظف.

/٢٨/ ألفاً في القوات البحرية التي كانت تمتلك اثنتين وسبعة قطعة ما بين بوارج ومدمرات زوارق صواريخ وكاسحات ألغام وسفن إنزال وأربعة عشر زورق هوفركرافت.

يضاف إلى ذلك الحرس الإمبراطوري الذي كان يضم اثني عشر ألف جندي مجهزين بأحدث الأسلحة؛ مدربين تدريباً عالياً، وكان يجري اختيارهم بعناية وبدقة بالغة، بحيث لا يختار إلا أهل الثقة الذين لا يعرفون غير الشاه سيداً، ولا يأتمرون إلا بأمره، ومن بينهم كان يختار أفراد فرقة الخالدين الذين يبلغ عددهم أربع آلاف جندي وكانوا يشكلون النخبة في الجيش الإيراني وزهرة شبابه التي تدين بالولاء التام للشاه، وكانت هذه الفرقة قيادتها وهيئة أركانها المرتبطة بالشاه مباشرة، وهي التي كانت آخر فرق الجيش الإمبراطوري التي استسلمت للثوار بعد سقوط نظام الشاه، وكان أفرادها يلقون بأسلحتهم وهم يجهشون بالبكاء كالنساء ليس خوفاً على أنفسهم أكثر مما هو حزن على الشاه ونظامه، ولا عجب في ذلك فقد علموهم أثناء التدريب أن يهتفوا باسم الشاه قبل الوطن وبعد اسم ا لله مباشرة.

السياسة الخارجية:

كانت مصلحة الشعب الإيراني، وموقع بلاده المهم في الشرق الأوسط، يتطلب انتهاج سياسة خارجية تتسم بالحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوثق علاقات حسن الجوار مع الدول المتاخمة لحدودها، وتطبع علاقاتها الخارجية بالنهج المسالم والدبلوماسي، لكن الذي حدث خلال السنوات الثلاثين من حكم الشاه كان نقيض ذلك تماماً، أي انه كان، نتيجة لتلك السياسة، ضد مصالح الشعب الإيراني بشكل أساسي.

فقد عملت الحكومات الإيرانية المتعاقبة، خلال حكم محمد رضا شاه، على توثيق علاقاتها بالدول التقدمية والوطنية بالجمود وبالتوتر الدائم، وبذا كان الشاه يسير في سياسته الخارجية عكس القاعدة المعروفة في السياسة الوطنية فقد كان يصادق من يعادي شعبه، ويعادي من يصادق شعبه.

أما جيرانه العرب، فقد كان الشاه يستخدم معهم سياسة العصا الغليظة، ويتعامل معهم بمنتهى التصلب والتعصب، محاولاً من خلال تلك السياسة، تحقيق أحلامه في السيطرة على الخليج، أو على الأقل إتخاذ صفة الشريك الأكبر في سياسة الخليج.

ففي علاقاته مع العراق اتخذ الشاه جانب العداء منذ سقوط الملكية في العراق سنة ١٩٥٨ وخروج العراق من حلف بغداد، وفي سنة ١٩٦٩ ألغى الشاه من جانبه معاهدة سنة ١٩٣٧ لتنظيم الملاحة في شط العرب، وقام بحشد قواته على الحدود مع العراق، مما اضطر العراقيين إلى حشد قواتهم على حدود إيران، وفي

سنة ١٩٧٥ وقعت اشتباكات مسلحة على الحدود بين البلدين كادت تتطور إلى حرب شاملة بينهما.

ومنذ قيام الثورة الكردية في العراق وإيران هي المحرض والممول الأول لها، وظلت كذلك حتى تم الإتفاق بين البلدين على عدم تدخل أحدهما بشؤون الآخر فانتهى التمرد الكردي بكل سهولة.

وعلاقة إيران بالبحرين كانت المطالبة الدائمة بضمها إليها، حتى أنه خصص مقعد خال في البرلمان الإيراني منذ سنة ١٩٥٩ ليشغله نائب عن البحرين عند تحريرها! وبعد إجراء استفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة الذي أدى لقيام دولة البحرين سنة ١٩٧١، أسقطت إيران كل مطالبة لها بالبحرين واعترفت بحكومتها، وإن اتسمت العلاقات بين البلدين بالجمود.

ولم تكد دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر للوجود، حتى قامت القوات الإيرانية باحتلال ثلاث من جزرها هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في نوفمبر ١٩٧١، بحجة ضمان حرية المرور للناقلات المحملة بالنفط الإيراني في مضيق هرمز، ولا تزال تحتل هذه الجزر حتى الآن.

أما علاقاته بعُمان فقد كانت جيدة لأن السلطان قابوس استعان بالقوات الإيرانية للقضاء على ثورة ظفار في بلاده وقد بلغ عدد تلك القوات في أوج الثورة العمانية حوالي خمسة آلاف جندي، وقد تم سحبهم جميعاً بعد قيام الحكم الثوري في إيران.

أما علاقات الشاه بمصر فهي تختلف بحسب الحاكم الموجود على رأسها فطيلة حكم عبد الناصر اتسمت العلاقات بين البلدين بالعداء الشديد، وبعد مجيء أنور السادات للحكم تحسنت العلاقات بين البلدين وقدم الشاه لمصر أكثر من مليار دولار من القروض والمساعدات، كما أخذت إيران تخطط لإستثمار مليار دولار آخر في مشاريع مختلفة في مصر، وقد ارتبط أنور السادات ومحمد رضا بصداقة شخصية متينة، هي التي جعلت الشاه يتطلع إلى النزول في مصر كأول بلد يقيم فيه بعد خروجه من إيران عند نجاح الثورة الشعبية.

أمام علاقة إيران بجارها الشمالي الكبير، الإتحاد السوفيتي، فقد اتصفت بالتناقض، إذ بينما هي عداء وحرب لا هوادة فيها على الصعيد السياسي والإيديولوجي، فقد كانت صداقة وتعاوناً واسع المدى في المجال الإقتصادي، وبينما كان يجري الترحيب بالخبراء السوفيت، كانت السجون تتلقى المزيد من الشيوعيين وحتى اليساريين الإيرانيين.

وبينما كان يجري إنشاء المشاريع المشتركة مع السوفيت (مثل سد نهر أرس) وتمد خطوط لأنابيب النفط والغاز لنقله إلى روسيا، كان الشاه يسمح للأمريكيين بإنشاء المزيد من محطات التجسس الإليكترونية على طول حدود بلاده مع الإتحاد السوفيتي ويترك لهم إدارتها.

بدأت العلاقات بالتحسن بين إيران والإتحاد السوفيتي منذ أوائل الستينات عندما رأى الشاه أنه بإمكانه تحسين علاقاته بالسوفيت ليرتاح من جهة حدوده الشمالية ويتفرغ لعلاقاته مع دول الخليج، وقد استفاد الشاه من سياسته بعدم

قطع شعرة معاوية مع السوفيت حتى في أشد سنوات علاقاته بالولايات المتحدة، وهكذا في سنة ١٩٦٢ اتفق البلدان على تبادل المعونة الفنية والإقتصادية، وفي السنة التالية قام بريجنيف بزيارة طهران ورد له الشاه الزيارة في سنة ١٩٦٥ حيث جرى التوقيع على اتفاق إقتصادي يشتري الإتحاد السوفيتي بموجبه عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً، وفي السنة التالية بدأ إنشاء مجمعات الحديد والصلب في أصفهان بمعاونة تقنية من السوفيت، ومدت أنابيب النفط إلى الإتحاد السوفيتي، وفي سنة ١٩٧٢ أثناء زيارة الشاه لموسكو جرى توقيع اتفاق إقتصادي جديد لمدة خمس سنوات، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة ١٩٧٦ حوالي ٤٤٥ مليون دولار.

إذا كانت علاقات إيران بالإتحاد السوفيتي قد اتسمت بالتناقض، فإن العلاقة مع إسرائيل اتصفت بالغرابة والمراوغة:

فمع أن إيران تجاور أكثر من بلد عربي، وتعتبر جزءاً من العالم الإسلامي، إلا أنها كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل على أساس الواقع (دوفاكتو) وذلك سنة ١٩٥٠، وأقامت معها علاقات تجارية واقتصادية متعددة، وظلت إيران المصدر الرئيسي لتزويد إسرائيل بالنفط، الرخيص نسبياً، طيلة الثلاثين عاماً الماضية!

في سنة ١٩٥٠ حضر لإسرائيل مبعوث دبلوماسي إيراني بصفته «مبعوثاً فوق العادة إلى فلسطين» ثم انتبهت الحكومة الإيرانية لغلطتها فأسمته رسمياً «الممثل الخاص لإيران في دولة إسرائيل، وقد ظل التمثيل الدبلوماسي عند هذا

المستوى رسمياً، لكن مكتب إسرائيل في طهران تحول إلى سفارة فعلية، وكـان في نشاطه وعدد موظفيه يضارع سفارات الدول الكبرى.

منذ يوليو ١٩٦٠ أخذ الشاه يعمل على توطيد علاقاته بإسرائيل، وعندما تأكد عبد الناصر من ذلك هاجم سياسة الشاه بهذا الخصوص، مما أدى إلى قطع العلاقات الديبلوماسية بين إيران ومصر، وأرسل الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر آنذاك، يستفسر من الشاه عن مدى تلك العلاقة، فزعم الشاه في جوابه له بأن العلاقة لا تزال عند المستوى نفسه الذي بدأت به سنة ١٩٥٠.

لم يعبأ الشاه باعتراض عبد الناصر ضد سياسته مع إسرائيل، وأخذ يعقد معها سلسلة من الإتفاقيات الثقافية والفنية، فقامت إسرائيل بمشاريع عديدة لإنشاء المساكن وشق الطرق والإرشاد الزراعي وتعمير المناطق المنكوبة بالزلازل وإنشاء أقنية الري وبناء شبكات المجارير في المدن الإيرانية، وقد بلغ حجم العمليات التي قامت بها شركة مقاولات إسرائيلية واحدة ،هي شركة سوليل بونيه، حوالي ستمائة مليون دولار، بالإضافة إلى حوالي ستين شركة إسرائيلية أخرى كان لها نشاطات متعددة في إيران.

أما إسرائيل فكانت تتزود من إيران بستين ألف برميل من النفط يومياً بموجب إتفاق خاص مع إيران، وقد استوردت إيران من إسرائيل سنة ١٩٦٨ بضائع بقمية /١٥٠، مليون دولار، وفي السنوات الأخيرة كان يعمل في إيران ثلاثة آلاف خبير إسرائيلي.

لم يغفل الشعب الإيراني عن خطورة علاقة حكومته بإسرائيل، ولذلك كان يعبر عن سخطه عن هذه العلاقة بمهاجمة المؤسسات اليهودية في كل مظاهرة تقوم في طهران وفي المدن الإيرانية الأخرى، وقد حاولت السافاك التخفيف من العداء لإسرائيل بنشر شعار «الكفر ملة واحدة» أي طالما أن الدول الكافرة واحدة، فلماذا يُعترض فقط على العلاقة مع إسرائيل وحدها؟ وعند انتصار الثورة في فبراير ١٩٧٩ كان من أول ما قام به الثوار اقتحام مركز البعثة الإسرائيلية في شارع «كاخ» في طهران، ومصادرة محتوياته، وتحويله إلى سفارة فلسطينية يقيم فيها ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما بالنسبة لعلاقة الحكم الإيراني بحكومة الولايات المتحدة، فقد كانت علاقة من نوع خاص، تجاوزت الأعراف الدبلوماسية لتصبح في النهاية علاقة التابع بالمتبوع.

كانت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة قائمة منذ فترة طويلة، لكنها لم تكن وثيقة أو ناشطة، وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة تعمل على تقوية نفوذها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، فقدمت في سنة ١٩٤٨ مساعدة عسكرية لإيران بلغت عشرة ملايين دولار، ونتيجة لضغط الولايات المتحدة دخلت إيران عضواً في حلف بغداد سنة ١٩٥٥، وفي سنة ١٩٦٠ قدم الجنرال الأمريكي «هيدن» على رأس مجموعة من المستشارين العسكريين للعمل في الجيش الإيراني وتدريبه على الأسلحة المتطورة التي بدأت تتزود بها إيران من الولايات المتحدة، وعندما تزايد عدد أولئك المستشارين في إيران وأقامت معهم عائلاتهم، ولتأمين وضع مستقر لهم،

خصوصاً بعد ازدياد المعارضة للوجود الأمريكي في إيران، أصدرت الحكومة الإيرانية قانون الحصانة الذي يمنح لكل الأمريكيين في إيران دبلوماسية، تجعلهم فوق القانون الإيراني.

هذه السياسة الخارجية أضعفت هيبة النظام الشاهنشاهي في الخارج، وأكثرت من عدد أعداء إيران وينطبق عليها المثل الإيراني الشهير «من كبر مساحة سقفه كان عليه أن يجرف ثلجاً أكثر عنه»

الأزمة الإقتصادية:

في الظاهر كان الإقتصاد الإيراني مزدهراً ولا يعاني من أية أزمة، وكانت الإحصاءات الرسمية تشير إلى سير البلاد نحو الهدف الذي حدده الشاه لها بأن تصبح «يابانا» ثانية في آسيا في مطلع الثمانينات، لكن كل مطلع على أوضاع الإقتصاد الإيراني كان يعرف أن عائدات النفط الضخمة كان معظمها يضيع في صفقات الأسلحة التي تعاقد عليها الشاه مع حكومة الولايات المتحدة، وفي إغراق الأسواق الإيرانية بالبضائع الإستهلاكية من شتى بلدان العالم، بحيث استنزفت ثروات البلاد، ونقص النقد النادر لديها، وتدنت مستويات المعيشة لفئات واسعة من الشعب الإيراني بسبب التضخم النقدي والإرتفاع الهائل في الأسعار، خصوصاً وأن الفلاحين الذين كانوا يمدون أسواق المدن بالسمن واللحم والألبان والصوف بكميات كبيرة وبأسعار متدنية، نزح عدد كبير منهم إلى المدن، هرباً من سوء الوضع الإقتصادي في الريف، وطلباً لحياة أفضل في المدن!

يتجمع القسم الأعظم من الإيرانيين في طهران وفي الشمال الإيراني، حيث يغزر المطر وتجود المحاصيل المختلفة، وذلك لأن القسم الباقي من إيران إما أراض صحراوية قاحلة، يصعب العيش فيها، مثل صحراء بلوجستان في جنوب شرق البلاد، أو صحراء «لوت» في الوسط، وأما هضبة وعرة يصعب زرعها وارواؤها كما هو الحال في القسم الأكبر من وسط البلاد.

إن المشكلة الأساسية التي تجعل حياة معظم الإيرانيين في الريف صعبة ومستوى معيشتهم متدنياً هي قلة الأراضي الزراعية وسوء التربة، وكذلك النقص الواضح في الماء، ومع أن الأرض الزراعية لا تتجاوز عُشر مساحة البلاد كلها، فإن الفلاح يضطر إلى ترك ثلثي تلك المساحة بوراً ليزرع الثلث الأخر كل عام، وقد زاد الأمر سوءاً تحكم الإقطاعيين في مصادر المياه الجوفية والسطحية، واستيلاؤهم على أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجاً، وهذا الوضع المتوارث منذ قرون لم يعمل الشاه على تغييره، لأن الحلول الزراعية التي نادى بها كانت سطحية، وأن معظمها لم يطبق تماماً، كما شرحنا ذلك في الفصول السابقة، مما أدى إلى نكسة زراعية وبالتالي ازدياد تأزم الوضع الإقتصادي في البلاد!

كانت منطقة طهران وحدها تبتلع ٤٥ إلى ٥٠٪ من الدخل القومي العام، في حين أن سكانها لا يمثلون أكثر من عشر السكان فقط، كما أن الشمال الإيراني كان يستهلك وحده ٣٥٪ من مجموع الاستهلاك العام في إيران كلها.

لقد بلغت حركة الإستيراد ذروتها سنة ١٩٧٧، وكان معظمها بضائع استهلاكية وكمالية، وكانت نسبة ضئيلة جداً منها لوسائل الإنتاج، وقد بلغت قيمة الإستيراد في ذلك العام ما يقرب من /١٥/ مليار دولار، وكانت ستتجاوز هذا الرقم بكثير سنة ١٩٧٨ لولا الشلل الذي أصاب التجارة نتيجة للاضطرابات التي وقعت آنذاك! وهذا الإستيراد الضخم، مع ضعف إمكانيات الموانئ الإيرانية أدى إلى عرقلة حركة التفريغ، بحيث أن بعض السفن كانت تضطر للإنتظار ثمانية أشهر ليتم تفريغها في الموانئ الإيرانية، وقد دفعت إيران سنة ١٩٧٧ وحدها ما يقرب من مليار دولار كغرامات فقط!

إذا كنا، في الفصول السابقة، قد عرضنا بشكل مفصل صورة الوضع لدى الفلاحين في إيران، فإن وضع العمال لم يكن أفضل حالا، ويكاد يوازي بؤس الفلاحين وشقاءهم. والدليل على سوء الوضع لدى العمال، إنهم كانوا يقومون باضطرابات ومظاهرات مستمرة، رغم القمع الوحشي الذي كانوا يتعرضون له، ورغم الإرهاب المسلط فوق رؤوسهم من فصل من العمل أو اعتقال طويل الأمد، إن لم يصل الأمر إلى القتل أو الاغتيال بواسطة عملاء السافاك!

ففي يونيو ١٩٥٩ أضرب ثلاثون ألفاً من عمال مصانع الطوب في طهران مطالبين بتحسين أحوالهم، وفي يناير ١٩٢٦ حدثت اضطرابات عمالية عدة في طهران وضواحيها لرفع مستوى الأجور، وفي إبريل ١٩٧١ أضرب ألفان من عمال النسيج في مصانع كرج قرب طهران مطالبين بزيادة أجورهم التي لم تكن لتزيد عن ٢٥٠ قرشاً لبنانيا يومياً. وفي أغسطس ١٩٤٧ أضرب عمال مصنع

«أيرانا» للبلاط احتجاجاً على فصل أربعة من زملائهم فصلا تعسفيا، وفي تاريخ غير بعيد من ذلك الوقت قام عمال شركة النقل في تبريز بالاضطراب من أجل رفع أجورهم المتدنية، وقد قامت الشرطة بتفريقهم واعتقال بعضهم.

يرجع قسم كبير من أسباب تعاسة العمال، إلى قيام أصحاب العمل بالتحايل على القانون واستغلال جهد العمال إلى أقصى حد مع تقديم أدنى ما يمكن من الأجر، وكانت الرقابة الحكومية في هذا المجال ضعيفة أو معدومة.

فقانون العمل الصادر منذ سنة ١٩٤٦ يحدد ساعات العمل بثمان ساعات وأيام العمل بستة، ومع ذلك المبدأ فأن السائد في معامل السجاد كان أن تفتح عند شروق الشمس وتغلق عند غرو بها، وإذا علمنا أن عدد العاملين بصناعة السجاد التي كانت تمثل ١٨٪ من قيمة صادرات إيران غير النفطية (سنة ١٩٧٦) كان يقرب من مليون شخص معظمهم من الأطفال، أدركنا أي بؤس كانو. يعملون فيه، خصوصاً إذا أضيف لذلك الأجور المتدنية جداً التي كانوا يتقاضونها، وكان أجر الأطفال حتى سن العاشرة يتراوح من ٥-١٠ ريالات يوميا، ومن ١٠-١٥ ريالا لمن هم فوق العاشرة ودون الخامسة عشرة، رغم أن الحد الأدنى للأجر كان محدداً رسمياً بخمسة وأربعين ريالا في اليوم وهو لم يزيد منذ سنة ١٩٦٠، وهناك صناعات محدودة كانت تدفع لعمالها أجراً أعلى من الحد الأدنى بقليل، كمصانع السيارات التي كان أجر العامل العادي فيها ٦٥ ريالا، ومصانع التبغ ٧٢ ريالا، ومصانع المرطبات والمشروبات ما يقرب من ٨٥ ريالا.

ساهمت الإضرابات العمالية المتكررة، وكذلك إغلاق الأسواق، خصوصا البازار، في شلل الإنتاج وتعطيل الحركة التجارية خلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ مما أدى إلى تأزم الوضع الإقتصادي أكثر من السابق. حتى أنه في أواخر سنة ١٩٧٨ فقدت المواد الأساسية من السوق، واضطر المستهلكون إلى الوقوف في صفوف طويلة أمام محلات بيع المواد الغذائية والوقود، بل أن طوابير المشترين أمام أكشاك بيع السجاير والكبريت صارت من المناظر المألوفة في طهران وبعض المدن الإيرانية الأخرى.

زاد الوضع الإقتصادي سوءاً قيام الشاه، منذ سنة ١٩٤٧، بتقديم مبالغ ضخمة من عائدات النفط كمساعدات وقروض لبعض الدول الأوروبية لتتجاوز أزماتها الإقتصادية والمالية، وبذلك كان يحقق مكاسب سياسية وشهرة شخصية على حساب مخططات التنمية لشعبه، فقد قدم لفرنسا مليار دولار كدفعة مسبقة لبناء خمسة مفاعلات نووية في إيران، وقدم لبريطانيا ملياراً ومئتي مليون دولار قروضا لشركات تجهيز صناعية، ومئة ومليون دولار كمساهمة في شركة كروب الألمانية لفك أزمتها، وثلاثة مليارات دولار لإيطاليا بدل مشاريع مشتركة لم يتم تحديدها، وملياري دولار لأفغانستان كمساعدة للنظام القائم فيها، ليحافظ على الخط السياسي الذي كان يرضي الشاه! كما قدم مئة مليون دولار لبنغلادش مساعدة لها على تجاوز صعوباتها الإقتصادية، وأعطى الهند /٢٥٠/ مليون دولار لتطوير صناعات الفولاذ والصلب فيها، وخمسين مليون دولار لسوريا مساعدة، كما أن حصة مصر كانت مليار دولار لفتح القناة وتعميرها، ولم ينس البنك الدولي فقدم له مليار دولار لمساعدة الدول النامية،

ورغم الأرباح الهائلة التي كانت تحققها الولايات المتحدة من بيع السلاح لإيران واستغلال نفطها فقد قدم الشاه لشركة «غرومان» للطيران /٧٥/ مليون دولار لتغطي العجز الحاصل في ميزانيتها، وقد أدت تلك القروض والمساعدات إلى استنزاف رصيد إيران المالي، وإضافة إلى المبالغ الضخمة التي دفعها الشاه ثمنا للأسلحة التي استوردها، فقد اضطرت إيران منذ سنة ١٩٧٦ إلى تعديل كثير من خطط التنمية، بحيث جمدت العمل ببعض المشاريع، وألغت البعض الآخر، بينما كسب الشاه صورة الإمبراطور الغني الذي يوزع المنح والهبات على جيرانه وأصدقائه، ليفرج كربتهم وينال بركة دعائهم!

الفساد الإداري والخلقي:

إذا كانت بعض الصفحات من عهد الشاه، ليست كلها سوداء، فإن الجانب الخلقي من عهده كان أسود شديد السواد، ذلك أنه كان يمارس، وأعوانه من حوله، عملية ذبح لروح الأمة الإيرانية وخنق لجوهر تراثها الديني والروحي معاً.

ففي الشؤون الإدارية كانت المحسوبية والرشوة متفشيتان كما أن الكفاءة لم تكن شرطا أساسياً للتعين في مناصب الدولة، حتى في أدنى مستويات الوظائف وأقلها أهمية، بل كان الولاء للنظام هو الشرط الأهم، ولذلك كان الهم الأكبر للوزراء وكبار الموظفين استغلال وظائفهم في سبيل جمع ثروات غير شرعية عن طريق الرشوة والسمسرة والإختلاس وغير ذلك، وكان الشاه يلجأ كل بضع سنوات إلى حملة تطهير يقدم لها بعض كبار الموظفين أو ضباط الجيش ويشغل الرأي العام أشهرا عدة بسيرة وسير محاكماتهم، ويحاول الظهور بمظهر الملك

الغيور على مصلحة شعبه، والحقيقة أن هؤلاء الذين يقدمون للمحاكمة، سواء من الموظفين المدنين أو من ضباط الجيش، يكون قد انتهى دورهم ولم يعد الشاه بحاجة لخدماتهم، فعندما قدم «أبو الحسن ابتهاج» رئيس مجلس الأعمار إلى المحاكمة بتهمة تبذير أموال الدولة، لم يخش ابتهاج أن يصرح علنا أن الشاه وأسرته يتصرفون بأموال الدولة بلا حساب، ويودعون أموالهم في مصارف الولايات المتحدة، وأن إحدى الشركات الأمريكية قدمت عرضاً لالتزام طريق طهران - نوشهر يزيد عن منافستها اليابانية بعشرين مليون دولار، ومع ذلك فقد صدرت الأوامر العليا بأن يرسو الإلتزام على الشركات الأمريكية، وإزاء هذه الفضائح، لم تعد الصحافة الإيرانية تذكر شيئاً عن محاكمة ابتهاج ولفلت القضية كلها.

أول قانون صدر لمكافحة العبث بالأموال العامة كان سنة ١٩٥٩ باسم قانون «من أين لك هذا»، وكان يفرض على كل الموظفين المدنين والعسكريين وكذلك الوزراء تقديم تقرير سنوي عن ثرواتهم ومستوى دخلهم لمراقبة الدخل غير المشروع، ونتيجة ذلك القانون طرد /٣٧٠٠/ موظف في تلك السنة، عجزوا عن تحديد مواردهم المالية، فاتهموا بالفساد، وكان معظمهم من صغار الموظفين!

الشاه نفسه كان يملك عشرة قصور في إيران، بالإضافة إلى المنازل الفخمة التي يملكها في بيفرلي هليز في كاليفورنيا، وسانت موريتز في سويسرا وفي أكابولكو في المكسيك، وكذلك له عقارات يستثمرها في أسبانيا وبريطانيا.

كما كان الشاه يمتلك أفخر السيارات المصنوعة خصيصاً له، وكان ثمن بعضها يصل إلى مليون ليرة لبنانية. أما طائرته الخاصة المسماة «شاهين» فقد كانت من نوع بوينغ ٧٠٧، وكانت مجهزة تجهيزاً خاصاً، فقد كانت تضم مكتبا وغرفة نوم وأخرى للجلوس، وكان حمامها ودورة المياه فيها من الذهب الخالص وبلغ ثمنها مع تجهيزاتها /١١٥/ مليون دولار وبذلك كانت أغلى طائرة في العالم .



الامبراطورة فرح ديبا زوجة شاه ايران

أما الإمبراطورة فرح فقد كانت شديدة الأناقة والبذخ، وتنفق مبالغ سخية على شراء ملابسها وحاجاتها من الخارج خصوصاً من باريس، وقد ثبت من الوثائق التي عثر عليها في شركة النفط الإيرانية بعد نجاح الثورة، أن الشاه كان يمنح زوجته /١٢/ مليون دولار سنوياً من عائدات النفط.

في سبيل تحقيق أمجاده الشخصية حمل الشاه بلاده نفقات طائلة لا مبرر لها عندما أقام في أكتوبر ١٩٧١ احتفالاً ضخماً بين آثار برسيبوليس (تخت جمشيد) في وسط إيران احتفالا بذكرى مرور /٢٥٠٠/ سنة على قيام الإمبراطور كوروش بتأسيس أول إمبراطورية فارسية، وقد دعا إلى الاحتفال معظم ملوك ورؤساء العالم، وأمام ذلك الحشد الكبير جرى تتويج محمد رضا بهلولي إمبراطور، وحمل لقب آريانهر «شمس الآريين»،

كما توجت فرح كأول إمبراطورة في تاريخ إيران، وقد قدرت تكاليف الاحتفال بمليار دولار، بينما جعلتها البيانات الحكومية لا تتجاوز /٥٠/ مليون دولا، ترى كم من المستشفيات والمدارس والمتنزهات كان من الممكن إنشاؤها بذلك المبلغ الضخم، لخدمة جموع الشعب الإيراني، بدل أنفاقها لإرضاء جنون العظمة عند الشاه؟ ويقال أن جورج بومبيدو رئيس جمهورية فرنسا الراحل، لم يكتف برفض حضور ذلك الاحتفال، بل علق بقوله: لا أرغب بالإحساس بأنني سخيف جداً.

أما أفراد الأسرة المالكة فقد كانوا يعملون بالسمسرة والتهريب وحتى ترويج المخدرات، ورغم أن الصحافة الإيرانية لم تكن تنشر شيئاً عن فضائحهم، لخضوعها لرقابة السافاك الصارمة، فان الشعب أخذ يتسرب أليه من تلك الفضائح عن طريق الصحافة الأجنبية، ويبدو أن الأميرة أشرف، توأم الشاه، كانت «أشرفهم» إذ لم تضبط إلا مرة واحدة في سويسرا وهي تهرب المخدرات والمجوهرات في حقائبها.

وهناك مجال آخر استفاد منه الشاه وأسرته وهو مؤسسة بهلوي للأعمال الخيرية، حيث الشاه يأمر باقتطاع ١٢٠٠ دولار لكل فرد من أسرة بهلوي حتى لو كان طفلاً رضيعاً، وتوضع هذه النفقات في باب «العائلات المستورة»، ونتيجة لهذه المداخيل غير المشروعة، أصبحت العائلة البهلوية من أكثر العائلات الإيرانية ثراء، أما الشاه نفسه فقد صار أحد أغنى عشرة رجال في العالم.

بعد قيام الثورة وهروب الشاه، ثبت أن الشاه وأسرته سحبوا قبل هروبهم حوالي /١٤٠/ مليار ريال من المصارف الإيرانية، وبقي في حسابهم /٩٦/ مليونا فقط، هذا عدا عن ملايين الدولارات التي جرى تهريبها للخارج خصوصاً في سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨. وتقدر بعض المصادر المالية الأموال التي هربت للخارج بحوالي /١٥/مليار دولار.

لم يقصر رجال الحاشية الملكية في الاستفادة من وضعهم، فعندما كان الشاه يعود من رحلة إلى الخارج، كانت تلحق به طائرة ضخمة تحمل مشترياته وأفراد حاشيته، وكان نفوذ أي خادم بالقصور الملكية يفوق، في بعض الأحيان، نفوذ كثير من الوزراء، وكان كل شيء يرد إلى إيران وعليه عبارة «خاص بالبلاط الملكي» يعبر كافة مراكز الحدود، سواء كانت مراكز برية أو بحرية أو بالمطارات، دون تفتيش أو مراقبة، بذلك كان أي واحد من رجال البلاط يدخل ما شاء من البضائع إلى البلاد دون أن يدفع رسوما أو ضرائب.

من مظاهر الفساد الأخرى انتشار زراعة وتعاطي المخدرات، وقد ساهم بعض أفراد الأسرة البلهوية في ترويج تلك المخدرات، وكما أسلفنا سابقا في القبض على الأميرة أشرف في سويسرا، حيث تم إطلاق سراحها فوراً، فقد قبض على هوشنك دولو وهو من أصدقاء الشاه، في سويسرا أيضا وهو يهرب مخدرات!

في سنة ١٩٦٩ صدر قانون زراعة الأفيون، كما صدر قانون آخر يمنع بيع المخدرات وتعاطيها، وكانت العقوبات تصل إلى الإعدام، وخلال السنوات

العشر الماضية أعدم حوالي /١٥٠/ شخصا بتهمة التجارة بالمخدرات، ورغم ذلك فقد انتشر الإدمان بشكل خطير بين طبقات الشعب كافة، وبينما كانت مجالس «الكيف» في بيوت الأثرياء وأصحاب النفوذ لا تتعرض لمداهمات الشرطة، كان المدمنون من الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى يساقون إلى السجون والمعتقلات، وليس إلى المصحات وأماكن المعالجة، وفي إحصاء جرى قبل بضع سنوات تبين أن ٧٣٪ من طلاب المدارس في طهران عرفوا المخدرات، وقد بلغ عدد المدمنين في طهران وحدها حوالي /٦٠٠/ ألف، وتشاهد في شوارع طهران عشرات اللافتات التي تعلن عن وجود عيادة لطبيب مختص بمعالجة الإدمان.

وكانت مظاهر فساد كثيرة تثير الإستنكار والغضب في نفوس رجال الدين الإيرانيين، مثل دور اللهو والأندية الليلية، خصوصا وأن معظم العاملين فيها كانوا من الفنانين والفنانات الأجانب الذين كانوا يستنزفون مبالغ لا باس بها من ثروة البلاد المالية، بالإضافة إلى الإنتشار الواسع لبيوت الدعارة والبغاء، وكذلك للحانات والبارات، ناهيك عن بيع الكتب والصور الخليعة في زاويا الشوارع وعلى جوانب الطرقات، وكانت معظم دور اللهو ومراكز بيع المشروبات الكحولية مملوكة من اليهود والبهائيين.

وكانت سيطرة اليهود والبهائيين على الإقتصاد الإيراني تكاد تكون سيطرة كاملة، وكان للشاه علاقة شخصية بكثير من زعماء اليهود في إيران، وكان حبيب القانيان المليونير اليهودي الإيراني صديقاً شخصيا للشاه، وكان يقدم الهبات للشاه ولإسرائيل معا.

كان خطأ الشاه الأكبر أنه اهتم ببناء التقدم التكنولوجي لإيران على حساب القيم الإنسانية لشعبها، فحاول قطع الصلة بين الشعب وتراثه الديني والفكري لإدخاله فكر وثقافة غريبة عن روحه وعن جوهر أصالته، أما خطيئته الكبرى فكانت استخدام الأسلوب الديكتاتوري، وفرض جو من الإرهاب على الشعب كاد أن لا يكون له مثيل في التاريخ، ورغم أن الدستور كان شبه مجمد، فإن الشاه وحكوماته المتعاقبة كانت تشير إلى الدستور كرمز لإيران الديموقراطية ويحتفل بيوم الدستور كعيد وطني، وقد أدى هذا كله إلى قيام ثورة شعبية جامحة لم تكتف بتغيير شخص الشاه بل عملت، عندما سنحت لها الفرصة، على اقتلاع النظام الملكي من جذوره.

الثورة الإسلامية:

ترجع سيطرة الصفة الدينية على الثورة الشعبية التي قامت في إيران، ليس فقط إلى شخصية الخميني ونفوذه الكبير، بل أيضا إلى قوة النفوذ الشعبي لدى رجال الدين الشيعة، رغم المحاولات المتعددة من رضا شاه وابنه محمد رضا للقضاء على هذا النفوذ أو التخفيف من أثره، على مدى خمسين عاما أو تزيد.

كانت إيران إحدى الدول الإسلامية التي تتبع المذهب السني، وكان عدد الشيعة فيها ضئيلا جداً، حتى القرن السادس عشر عندما جاء الصفوريون للحكم، وهم أسرة تركية، وكانوا هم أنفسهم يشكلون طريقة صوفية شيعية، فعملوا على نشر المعتقد الشيعي حسب المذهب الجعفري الاثني عشري ليضمنوا

قاعدة دينية تسند سلطتهم وتوحد الشعب من حولهم، وليجعلوا من المذهب الشيعي حائلاً بين العثمانيين السنيين ومحاولاتهم المستمرة للسيطرة على إيران.

إن العقيدة الأساسية في المذهب الشيعي هي الإعتقاد بأن النبي قد أوصى بأن يكون علي بن أبي طالب خليفة بعده، وقد ظل هذا الحق يتوارثه آل علي حتى غياب الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن المهدي» في سامراء في العراق سنة ٨٧٨ ميلادية (٦٢)، وعند ذلك أصبح المراجع الدينيون الشيعة هم نواب الإمام الغائب، خصوصا وأن طريقة تقليدهم مرجعيتهم لا تتم انتخاباً ولا تعييناً، بل ينالها من أجمعت عليه الآراء وكثرت عليه الفتاوي وقلده تلاميذته وبالتالي أصبح مقصدا ومرجعا لغيره من الشيعة، وهذه هي الطريقة الأكثر ديمقراطية بحيث لا يصل لمركز الشيعية إلا الأكثر علما والأمنع خلقاً، وعلى الشيعة أن يسمعوا له ويطيعوه، وهو بهذه الصفة يعتبر بنظر الشيعية الأصل، بينما يعتبر الحاكم الزمني تابعا له وخاضعا لرأيه ومشورته!

ومنذ أربعة قرون، أي منذ العهد الصفوري، أصبحت أقدار ملوك إيران، رهن الحكم الذي يصدره المرجع الشيعي عليهم، فان أحسنوا في سيرتهم وعدلوا في سريرتهم نعموا بالإستقرار في الحكم والإستمرار على عروشهم، وان أساءوا حمل الأمانة واستبدوا بمواطنيهم فان الأمر «بالتحريم والتجريم» ضدهم يصدر من المرجع الشيعي الأعلى، قاطعا كحد السيف، ولا يعود أمام الملك إلا الخضوع والتسليم!

حدث ذلك مع ناصر الدين شاه عندما أصدر المرجع الشيعي سنة ١٨٩٠ فتوى بتحريم التبغ وتحريم كل من يدخنه، مما اضطره أخيرا إلى إلغاء امتياز شركة التبغ. وفي زمن محمد علي شاه أصدر المرجع الشيعي في النجف الأشرف فتوى بتحريم التعاون معه والخضوع لحكمه، لأنه جمد الدستور وحل المجلس النيابي، وقد أدى ذلك لهزيمته فيما بعد، وفي السنوات الأخيرة أصدر آية الله الخميني سلسلة من الفتاوي والتحريمات كان لها أثر بالغ في إضعاف مركز الشاه وبالتالي سقوطه!

ففي سنة ١٩٧٥ أعلن الخميني تحريم الدخول بحزب «رستاخيز» مما أدى إلى قيامه ميتا، وأدى اعتبار التقويم الفارسي الذي فرضه الشاه في السنوات الأخيرة من حكمه أمرا محرما، إلى اضطرار الشاه إلى إلغاء هذا التقويم في سنة ١٩٧٦ والعودة إلى التقويم الهجري الشمسي، الذي يعتبر التقويم الإسلامي لإيران، وفي الأشهر الأخيرة من حكم الشاه أعلن الخميني أن ترك الجيش الذي يستخدمه الشاه لضرب الشعب يعتبر أمراً محللاً، فكانت النتيجة أن فر من الجيش أكثر من أربعين ألفاً ما بين ضباط وجنود! وكانت آخر تلك الفتاوي تلك التي أصدرها الخميني في ديسمبر ١٩٧٨ وأعلن فيها تحريم بقاء الشاه وأسرته على أرض إيران، ووجوب تنحيته عن الحكم فوراً، وبذلك كان الإسلام سببا في سقوط العرش الإيراني مرتين: الأولى في القرن السابع الميلادي وسقط فيها العرش الساساني، والثانية في أيامنا هذه وسقط فيها العرش البهلوي!

إن المصدر الأول لقوة المراجع الدينية الشيعية هو أنهم الأوصياء والورثة الشرعيون لآل البيت حتى عودة الإمام الغائب (الذي يطلقون عليه لقب إمام

الزمان) الوريث الشرعي للإمامة، الذي سيعود في صورة المهدي المنتظر ويكون ذلك من علامات اقتراب الدنيا من نهايتها!

بناء على هذا الاعتقاد فإن في صلب العقيدة الشيعية اعتبار الحكام في إيران غير شرعيين لأنهم ليسوا ورثة آل البيت، وبذلك يكون موقف أولئك الحكام ضعيفاً، حتى إذا ما ظهر منهم أي انحراف أو فساد، كانت فتوى المرجع الشيعي كافية لإعادتهم إلى طريق الحق، أو إلى عزلهم إذا لم يرتدعوا!

أما المصدر الثاني فهو الإستقلال المالي عن السلطة، فقد كانت بحوزتهم ثروة وقفية عقارية وزراعية ضخمة، بالإضافة إلى السيولة النقدية الهائلة التي كانت تتوفر لديهم من نصيب الخُمس وهي ضريبة يؤديها الشيعة عن خمس أرباحهم الصافية السنوية، وكذلك من نصاب الزكاة الذي يؤديه المؤمنون الشيعة إلى المرجع الديني في حيهم أو قريتهم، إضافة إلى التبرعات التي تنهال على العتبات المقدسة والمزارات الدينية، وهذه المصادر كلها أغنت رجال الدين الشيعة عن الاعتماد على الحكام ومكنتهم من بناء المياتم ومدارس الفقه ودور العلاج والحسينيات في شتى أنحاء البلاد، مما أكسبهم نفوذا شعبياً واسعاً، ولا يزال كثير من المؤمنين الشيعية يتبعون الطريقة الدينية في إيداع الأموال المتوفرة لديهم عند كبار رجال الدين في منطقتهم، لعدم ميلهم للتعامل مع البنوك، وهذا كان يزيد في القدرة المالية لرجال الدين!

والمصدر الثالث من مصادر قوتهم هو الإجتهاد الذي ظل مسموحاً به ومتاحا لكل من اكتملت فيه شروطه من تضلع فقهي وقدرة عقلية واستقامة

خلقية لا يشوبها شيء، وبذلك كانت بيد المرجع الديني الشيعي القدرة على مواجهة كل مشكلة طارئة أو مسألة جديدة بفتوى يشهرها كسلاح فعال يستخدمه لمصلحة الشعب لدفع بلاء واقع أو ردع سلطان غاشم أو رد حق هضيم، فهو بهذه الفتوى يحرم أمراً مما يجعل الحاكم يخضع لإرادة المرجع الديني حتى لا يخسر سلطانه!

والمصدر الرابع كان وجود مركز المرجع الشيعي الأعلى خارج الأراضي الإيرانية، في النجف الأشرف بالعراق، مما كان يجعله خارج سلطان الحكومة الإيرانية، فيكون أكثر قدرة على الحركة، وأكثر حرية في التعبير عن ضمير الشعب في إيران، وكان نفي أي مرجع ديني من إيران يمنحه شرعية وشعبية لا حدود لهما، ذلك أن هذا النفي يعتبره عامة الشيعة «غيبة» للمرجع الديني، مما يزيد من قدرة «الغائب» وأهميته في نظر الشيعية، وهذا ما حدث للإمام الخميني عندما نفاه الشاه من إيران، إذ ازدادت جماهيريته وسطع نفوذه وفاق نفوذ كل المراجع الدينية التي ظلت مقيمة في إيران رغم أن بعضها تعرض للسجن والتعذيب أو الاضطهاد!

تحرك الجماهير ضد النظام:

يمكن القول أن الشعب الإيراني ظل في حالة قلق واضطراب وعدم استقرار طيلة عهد محمد رضا شاه، وأن التعبير عن ذلك الوضع كان يقتصر على الإضرابات والمظاهرات وأحياناً حركات التمرد التي كان يجري التصدي لها من قبل الشرطة أو الجيش أحياناً، وأن هناك حالتين فقط وصل فيهما الأمر إلى حد

الثورة وكاد يقضي على النظام الملكي برمته، وهاتان الحالتان هما حركة مصدق سنة ١٩٥٣ وثورة الخميني الأولى سنة ١٩٦٣.

بعد القضاء على ثورة الخميني سنة ١٩٦٣، ونفيه خارج البلاد، أخذ الشاه، كما شرحنا ذلك مفصلاً يشدد قبضته على الحكم مستخدما وسائل القمع الوحشية ضد كل معارضة، ولكن ردة الفعل الشعبية كانت أشد عنفا وصلابة من قمع النظام لها، وكان التمرد والإضراب يتحول تدريجياً إلى ثورة جماهيرية شاملة، ما لبثت أن انتصرت وقضت على النظام الملكي من أساسه.

لقد شل الإرهاب كل نشاط، ومنع أي تحرك حر للمعارضة الشعبية، لكن إرهاب السافاك لم يستطع أن يسيطر على ثلاثة أماكن كان الشعب يتنفس من خلالها فيتناقل الأخبار والأسرار ويتبادل المعلومات والتعليمات، وهذه الأماكن هي الحسينيات والمساجد والمقابر!

أما المقابر فكان يجتمع فيها ألوف المواطنين لتشييع الموتى أو الشهداء، يلفهم الحزن ويسيطر عليهم الغضب وطلب الثأر، وفي تلك المقابر، خصوصا مقبرة جنة الزهراء، كانت تلقي المراثي والخطب وترفع الشعارات وكلها تدعو الشعب للثورة وتنادي بسقوط الظالمين، وأما الحسينيات فكان يجتمع فيها أعداد كبيرة من الإيرانيين في المناسبات الدينية، خصوصاً في مناسبات العزاء الديني، حيث تتلى سيرة الحسين، أو غيره من أئمة الشيعة، ويشدد الخطباء على مقاومته للظلم وتضحيته بنفسه في سبيل معتقده، ويحثون الشعب على التضحية بنفسه في سبيل وطنه، والمساجد كان يجتمع فيها المؤمنون خمس مرات كل يوم، مما يتيح

للمناوئين للشاه للإجتماع بحرية وتنظيم خطط المعارضة ونفخ نار الثورة في الجماهير، خصوصا وأن بعض خطباء المساجد كانوا من أشد المعارضين لنظام الشاه.

وهكذا استطاعت مقابر وحسينيات ومساجد الشعب أن تهزم قصور وسجون ومخافر الشاه.

لقد اشتد تحرك الجماهير ضد الشاه منذ سنة ١٩٧٧ حيث كسر الناس حاجز الخوف، وانطلقوا علناً يهتفون بسقوط الشاه وبعودة الخميني وبالحرية للشعب الإيراني كله!

إن معظم الثورات في إيران كانت ثورات يشعلها أهل المدن وتنحصر أحداثها ونتائجها في المدن، بينما يظل الريف، وهو الذي يضم الأغلبية الساحقة من الإيرانيين، بمعزل عنها، أما هذه المرة فقد شارك الريف بكل جماهيره الكادحة في الثورة ومدها بالدم والضحايا حتى انتصرت!

لقد ساهم نزوح مئات الألوف من الفلاحين من قراهم إلى المدن إلى أن يصبح هؤلاء عاطلين عن العمل، فكانوا يشاركون في الإضرابات والمظاهرات التي كثر حدوثها في السنوات الأخيرة من حكم الشاه، وخلال فترة قصيرة يتعلم أولئك الفلاحون السذج أشياء كثيرة عن حقوق الأفراد ونضال الشعوب ويشاهدون بأنفسهم وحشية النظام في قمع حركة الجماهير، فيصبحون «ثواراً» بالقوة، وعندما يعجزون عن إيجاد عمل يعيشون منه، يرجعون إلى قراهم فيصبحون، حتى بدون أن يقصدوا أحياناً، «دعاة» للثورة، فيحدثون أصدقاءهم

وأهلهم في القرية عما شاهدوه وسمعوه في المدينة، فيشحنون أهل القرية بروح التمرد والثورة، وبذلك بدأ الريفيون لأول مرة يشعرون أن ثورة المدن هي ثورتهم.

وهناك عامل آخر طبع هذه الثورة بطابع الثورة الشاملة، وهي مشاركة الطبقة البرجوازية الوطنية بالثورة، خصوصا تجار «البازار» في طهران، وإذا كانت ثورة ١٩٠٦ انطلقت في البداية من البازار في طهران، فإن الثورة الشعبية الأخيرة كان للبازار فيها دور رئيسي ساهم في سقوط الشاه، لأن البازار لا يزال يعتبر عصب الحركة التجارية طهران، حيث يضم هذا البازار ما يقرب من /٥٠/ ألف محل يعمل فيها حوالي /٢٠٠/ ألف شخص ويرتاده يومياً ما يقرب من نصف مليون شخص، وتعقد فيه صفقات تجارية تبلغ بضعة مليارات من الريالات كل ويوم. وقد حارب النظام هذه الطبقة من التجار، وعمل على مضايقتها، فأخذ البهائيون واليهود يسيطرون على التجارة الداخلية والخارجية بمساندة من النظام كما أنه في سنة ١٩٧٧ وحدها عقدت مئتان وخمسون جلسة محاكمة لتجار من البازار حكم عليهم فيها بغرامات مالية كبيرة، كعقاب لهم على وطنيتهم، مما جعل تجار البازار يشاركون أبناء الشعب في الثورة وإغلاق محلاتهم، كما أنهم تبرعوا بمبالغ كبيرة لمصلحة الثورة خصوصا في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨.

هذه العوامل كلها ساعدت على قيام الثورة، ولكن جميع الشخصيات والزعماء الذين شاركوا في الثورة، سواء كانوا من العلمانيين أو المتدينين، ومن

اليمين أو اليسار، كانوا يفتقرون إلى الزعامة الجماهيرية الساحقة، ولذلك برز الخميني كقائد للثورة بلا منازع.

لقد كان الخميني تجسيداً للطهارة والغضب معا، والطهارة ملح الثورة والغضب بركانها، كما أن الصفة الرئيسية في الخميني أنه مستقيم كحد السيف لا يقبل مساومة ولا يرضى أنصاف الحلول، لذلك كانت ثقة الجماهير به مطلقة تكاد تصل إلى حد التقديس! هذا بالإضافة إلى أن الجهاز الديني كان منظماً أبدع تنظيم، فقد كانت لجنة عليا مؤلفة من مئتي شخص من أبرز رجال الدين وأساتذة الجامعات تتلقى التعليمات من الخميني في منفاه، وتنظمها ثم تتولى نشرها بين أفراد الشعب من خلال شبكة رجال الدين التي يزيد عدد أفرادها عن مئة وخمسين ألفاً ينتشرون في كل حي وقرية وفي كل أرض إيران، وكانت هناك لجان منظمة للاهتمام بالشؤون المالية والإجتماعية والإعلامية للثورة، وكانت وظيفة بعضها الإشراف على مبيت وإطعام المتظاهرين القادمين من خارج العاصمة طهران، وقد استفادت التنظيمات الإسلامية من آخر مبتكرات التقنية الغربية، فكانت خطب الخميني ونداءاته وتعليماته تنقل بواسطة الأشرطة (كاسيت) من منفاه في العراق ثم في فرنسا إلى طهران، وخلال ساعات تكون ألوف النسخ من هذه الأشرطة قد جرى تسجيلها وأخذت تتداولها الأيدي سراً، لتستمع إليها في زوايا المنازل وداخل المساجد، وراجت سوق تلك الأشرطة حتى أن الطلب عليها فاق الطلب على كافة الأشرطة المسجلة لكبار المطربين والمطربات الإيرانيين، ورغم أن بائعها كان يتعرض للإهانة ولمصادرة بضائعه، بينما يكون السجن والتعذيب نصيب من يشتريها، وضربت تلك

الأشرطة الرقم القياسي في الرواج وفقد الإعلام الحكومي رونقه وجمهوره رغم المليارات من الدولارات التي أنفقت عليه.

صيف وخريف ١٩٧٨:

أخذت الثورة، منذ صيف سنة ١٩٧٨ تشتد عنفاً وتزداد اتساعاً، حتى شملت قطاعاً واسعاً من جماهير الشعب بحيث صار من الصعب قمعها أو الحد منها!

عمل الشاه على إجراء بعض التعديلات والتراجعات محققا بعض المطالب الشعبية لكسب الجماهير وتخفيف النقمة على نظام حكمه، فألغى، في صيف١٩٧٨ العمل بالتقويم الفارسي وأعاد التقويم الهجري الشمسي، كما أعلن عن استعداده لإعادة العمل بالمادة الثانية من الدستور التي تعطي حق مراجعة القوانين قبل صدورها، كما عمل على تغيير حكومات عدة لإرضاء المعارضة، ففي هذا العام (١٩٧٨) كان رئيس الوزراء شريف إمامي ثم جاء الجنرال غلام رضا ازهاري، وقد حاول الشاه اقناع كريم سنجابي، زعيم الجبهة الوطنية بقبول رئاسة الحكومة لكن هذا رفضها، وقد تمكن الشاه من إقناع أحد المعارضين البارزين «شاهبور بختيار» بتولي رئاسة الحكومة، وقد اشترط لفترة معينة تهدأ فيها الأوضاع، وثانيهما منحه صلاحيات استثنائية لإجراء بعض الإصلاحات التي يطالب بها المعارضون، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح شاهبور بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية!

استمرت الثورة في التصاعد، لأن تعليمات الخميني جاءت واضحة قاطعة: لن تتوقف الثورة حتى تقتلع جذور الأسرة البهلولية من أرض إيران كلها! اشتركت في الثورة جميع طبقات الشعب وفئاته من عمال وفلاحين ومثقفين وطلاب وحتى بعض موظفي الدولة وكثير من عناصر الشرطة والجيش، ولقد ساهم بالثورة كل الإيرانيين من مختلف الأعمار، حتى الأطفال كانوا يرمون الحجارة على الجنود من سطوح الأبنية، بل أن بعضهم استخدم «النقيفة» كسلاح فعال وكاتم للصوت، ورمت النسوة من النوافذ البندورة الفاسدة والزرنيخ على الجنود، وقامت العجائز بالمساعدة في إقامة المتاريس في الشوارع، وكانت نساء كثيرات يقمن بطبخ الطعام وتهيئة الخبز والشاي والحلو للمقاتلين، بعد أن عاشت طهران في الأسابيع الأخيرة من الثورة بلا كهرباء وفي بعض الأحيان بلا ماء!

وعندما وقع الصدام الرهيب بين المتظاهرين والجيش في يوم الجمعة الثامن من سبتمبر ١٩٧٨ قتل حوالي أربعة آلاف شخص (كان بينهم سبعمائة امرأة) معظمهم كان من طهران، وقد دعي ذلك اليوم «بالجمعة الأسود» وأصبح حافزاً جديداً للثورة للتخلص من نظام الشاه.

في الأسابيع التالية ازدادت مقاومة الشعب ضراوة، وشملت كل مرافق الحياة، فشلت الأسواق، وأغلقت معظمَ المخازن، وتوقفت العديد من وسائل النقل للنقص الظاهر في الوقود، وتوقفت النوداي الليلية والملاهي، وأخذ الناس يلتزمون بيوتهم منذ الغروب، ولا يعود في الشوارع إلا المناضلون ورجال الجيش، وفي ٦ نوفمبر ١٩٧٨ توقفت كل الصحف عن الصدور إحتجاجاً على

الرقابة التي كانت مفروضة عليها، وفي ٢٦ ديسمبر من نفس السنة توقف عمال النفط في عبادان عن ضخ النفط وشحنه، تضامنا مع نداء وجهه الخميني من مقره في نوفل لوشاتو بفرنسا، وقد أدى ذلك كله إلى تعرية النظام الملكي بحيث بدا واضحا أن الشاه وحفنة من رجال قصره وبعض جنرالاته يقفون في مواجهة الشعب كله، وكان لا بد من حسم الأمر، فكان الحل خروج الشاه برحلة طويلة وهذا ما حدث.

خروج الشاه من البلاد:

غادر الشاه البلاد مع زوجته في ١٦ يناير ١٩٧٩ وجرى له في مطار طهران وداع رسمي حافل، وقد حمل الشاه معه صندوقا صغيراً زعم أن به تراباً من أرض إيران، وقد تشكل مجلس وصاية على العرش برئاسة جلال طهراني حتى عودة الشاه المزعومة!

أخذ بختيار يعمل بنشاط كبير لتحقيق أهم المطالب التي كان ينادي بها الناس فحل جهاز السافاك الرهيب، وقد وافق مجلس الشيوخ الإيراني نهائيا في ٧فبراير على قانون إلغاء جهاز السافاك، وعلى قانون محاكمة الوزراء والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد، كما أطلق عدد كبير من السجناء السياسيين والموقوفين احتياطيا، ومنح الصحافة حرية كاملة فعادت للصدور، لكن الخميني ظل على إصراره في رفض حكومة بختيار لأنها تشكلت بأمر من الشاه وهو نفسه ليس الحاكم الشرعي للبلاد، وأمر الخميني بختيار بأن يستقيل فورا إذا أراد

المحافظة على سمعته وكرامته، لكن بختيار أصم أذنيه وأعلن أنـه الحـاكم الشـرعي للبلاد!

وقد لخصت إحدى المتظاهرات رأي شعبها بحكومـة بخيـار بقولها للمراسـلين الأجانب: «نحن لا نقبل بحكومة بختيار لأنه كالماء الفاتر ونحن أصبحنـا في درجـة الغليان».

لم يؤد خروج الشاه من البلاد إلى خمود الثورة، بل بالعكس، كان ذلك دافعا لتحقيـق انتصـارات أخـرى، والقبـض علـى السـلطة نهائيا، ولذلـك اسـتمرت المظاهرات ووقـع المزيـد مـن الصـدام بـين الجيـش والشـعب وسـقط المزيـد مـن الضحايا، وقد أخذ التمرد بين عناصر الجيش يزداد، ورفض كثير مـن الطيـارين الطيران بطائراتهم المحملة بالقنابل لإلقائها على جموع الثوار، كما أخذ كثير مـن عناصر سلاح الجو يشـتركون بالمظـاهرات المناوئـة للنظـام، وهكـذا أخـذ يظهـر تفسخ النظام وبدء انهيار بنيانه، وخصوصا وأن عددا متزايدا من أعضـاء مجلـس النواب ومجلس الشيوخ أخذ يقدم استقالته من منصبه بناء على أوامر الخميني.

عودة الخميني للوطن:

أعلن الخميني في يناير ٨٩ أنه سيعود لأرض الوطـن لتشـكيل سـلطة شـرعية تنهي حكم الأسرة البهلوية وتستلم السلطة وتقيم نظاما إسلاميا خالصا.

أعلن رئيس مجلس الوصاية أنه ذاهب للقاء الخميني في بـاريس للتفـاهم معـه، وبعد مقابلته له أعلن استقالته من مركزه وبقائه في باريس.

عندما أعلن الخميني عن عزمه العودة للوطن حاول بختيار تأخير عودته أو منعها، وعرض أن يسافر إلى باريس للقاء الخميني، لكن هذا رفض استقباله إلا إذا كان قادما بغرض الإستقالة، وعندما تأكد عن عزم الخميني على المجيء لإيران أمر بختيار بإغلاق كافة مطارات إيران بحجة المحافظة على حياة الخميني، ولكن الأمور كانت تتطور لمصلحة الخميني، إذ أعلن بعض قطاعات الجيش عدم رغبتهم بالنزول للشوارع لمقاومة المظاهرات، كما أن عشرات الألوف من المواطنين أخذوا بالزحف إلى مطار مهردا باد لاستقبال الخميني، عند ذلك لم يجد بختيار بداً من إعادة فتح المطارت والسماح للخميني بالعودة.

وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ كانت العودة الظافرة للخميني بعد غيبة خمس عشر عاما عن أرض الوطن، ونزل الخميني من الطائرة الفرنسية في مطار مهراباد ليجد ما يقرب من مليوني شخص في استقباله، وتوجه فورا إلى مقبرة الشهداء حيث تلا الفاتحة على أرواحهم، وبعد ذلك اتخذ من مدرسة سبهسالار الدينية مركزا له، وأعلن أنه لا يزال مصمما على اعتبار الحكومة القائمة غير شرعية، وأنه سيعمل على تشكيل حكومة إسلامية جديدة، وأعلن، أن مهدي بازاركان هو رئيس الحكومة الجديدة.

استمر شاهبور بختيار يمارس الحكم باعتباره رئيس الوزراء الشرعي، واستمر الشعب بالتظاهر، وكانت المظاهرات تتسع يوما بعد يوم، بينما أخذت تخف مقاومة الجيش لها، وكخطوة ودية نحو الخميني منع بختيار رجال الجيش من التصدي للمظاهرات حتى كان صباح الثامن من فبراير عندما تظاهر مليون

شخص كان بينهم حوالي ألف من جنود وضباط سلاح الجو بملابسهم العسكرية.

فصباح اليوم التالي (٩ فبراير) نشرت الصحف صور المظاهرات وكانت صور العسكريين بينهم، فأسرع رئيس أركان الجيش للإعلان أن الصور مزورة لأن العسكريين لا يشتركون في المظاهرات، وكان اشتراك العسكريين دليلا على مدى الإنقسام بالجيش!

في مساء اليوم نفسه، أثناء سريان منع التجول، قامت مجموعة مؤلفة من فرقة الخالدين بمهاجمة ثكنة فرح آباد الجوية، القريبة من طهران، لتأديب الجنود الذين خرجوا عن الولاء للشاه باشتراكهم في مظاهرة الأمس، وكان ذلك الهجوم الشرارة التي أشعلت معركة طهران ونقلت إيران من عهد إلى عهد.

معركة طهران:

استمر القتال حتى صباح السبت في العاشر من فبراير، ولم يتمكن المهاجمون من الحرس الإمبراطوري من الدخول إلى القاعدة خصوصا بعد أن أخذ المناضلون يتقاطرون إلى الثكنة لنجدة عناصر سلاح الجو، واتخذ الثوار من جامعة طهران مركزا للقيادة ولغرفة العمليات، وقد تمكن الثوار خلال هذا اليوم من القضاء على المهاجمين لثكنة فرح آباد، ومن السيطرة على قسم كبير من وسط طهران، كما هاجموا السجن المركزي وسجن أفين وبقية سجون طهران وأخرجوا منها ما يقرب من /١١/ ألف معتقل، وقد أسروا بعض جنرالات

الجيش وأوقفوهم في إحدى طبقات المدرسة الإسلامية حيث يقيم الخميني، وفي عصر هذا اليوم أعلن أمير حسين ربيعي قائد السلاح الجوي تأييده للثورة.

استمر القتال بين أنصار الثورة وأنصار النظام الملكي طيلة يوم السبت وطيلة ليل الأحد، وفي صباح الأحد الحادي عشر من فبراير اقتحم الثوار مقر البعثة الإسرائيلية فأحرقوا أثاثها ورموا به إلى الشارع، وصادروا الوثائق التي عثروا عليها ونقلوها إلى مركز القيادة، وفكوا الأجهزة الإليكترونية الموجودة في المقر، وعلقوا على مدخلها لافتة تشير إلى أنها أصبحت سفارة جمهورية فلسطين.

كما استطاع الثوار الإستيلاء على معظم الأبنية الرسمية من دوائر ووزارات في طهران، وقد أحرقوا معظم محتوياتها أو بعثروها في الشارع. وفي ظهر ذلك اليوم صدر البيان التاريخي باسم رئيس أركان الجيش «عباس قره باغي» معلنا وقوف الجيش على الحيادة في الصراع بين حكومتي بختيار وبازاركان، وقد وفر ذلك البيان الهام كثيرا من الضحايا والجهد على الثورة، وسهل لها طريقها، كما أنه أسقط ورقة كانت بيد بختيار، وبعد ذلك بساعات أعلن وزير الزارعة «منوجهر كاظمي» أن رئيس الوزراء شاهبور بختيار استقال، ثم اختفى عن الأنظار، ولم يعرف مصيره.

بعد وقوف الجيش على الحياد، لم يعد هناك من قوة تقف في وجه الثوار. فاستولوا على مبنى الإذاعة والتلفزيون، بعد انسحاب القوة العسكرية التي كانت تحرسه، ودعيت الإذاعة صوت الثور الإيرانية، وأصبح صادق قطب زاده مسؤولا عن الإعلام في النظام الجديد. كما تمكن الثوار من محاصرة مراكز فرقة

الخالدين وشل نشاطها، وقد قتل هذا اليوم الجنرال بدري لورستاني قائد القوات البرية بأيدي رجاله لأنه كان يريد الإستمرار في المقاومة، كما قبض على الجنرال منوجهر خسروداد قائد الحرس الإمبراطوري بعد فشله بالهرب بواسطة طائرة هليكوبتر.

وحوالي الظهر استطاع الثوار الإستيلاء على الثكنة «عشرت آباد» الضخمة، بعد أن تم حرق قسم من أبنيتها بواسطة قنابل مولوتوف، وقد استسلم ألفا جندي وضابط كانوا فيها، وقدم لهم الثوار ثيابا مدنية ليتمكنوا من الخروج بها دون التعرض للقتل أو الإيذاء، وهكذا لم يكد ينتهي اليوم الثاني من القتال حتى كانت معظم أركان العهد الملكي تتهاوى تحت ضربات الثوار المتلاحقة.

وفي هذا اليوم، كذلك، أعلن سعيد جوادي رئيس مجلس النواب أن المجلس أصبح بحكم المنحل بعد أن قدم جميع الأعضاء الباقين في المجلس استقالاتهم منه.

تميز اليوم الثالث من معركة طهران، وهو يوم الاثنين ١٢ فبراير، بعمليات تطهير الجيوب التي ظلت تقاوم لآخر لحظة، وقد استفاد الثوار من عشرات آلاف قطع السلاح التي استولوا عليها من المخافر والثكنات العسكرية خصوصا ثكنة عشرت آباد، وكان من بين الأسلحة التي بحوزة الثوار الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون وحتى الدبابات والسيارات المصفحة. وطبقا للإتفاق الذي أبرم بين قيادة الثوار ورئاسة أركان فرقة الخالدين، تم تسليم الحرس الإمبراطوري بدون إطلاق نار، إذ تقدمت لجنة ثورية من أربعين شخصا على رأسها ملا إلى

الثكنة وتسلمت بناءها ومستودعاتها، وأطلقت الجنود الذين كانوا يبكون بحرقة وألم للإنكسار الذي حل بهم، بينما جرى التحفظ على كبار الضباط فيها!

لقد أصبحت جميع الثكنات العسكرية في طهران بأيدي الثوار وهي عباس آباد وجمشيد آباد وفرح آباد وعشرت آباد، كما سيطر الثوار على كافة المراكز العسكرية من كليات ومعاهد ومخافر، وفي الساعات الأخيرة من هذا اليوم سقط قصر نياوران الملكي بدون مقاومة، بعد أن سيطر الثوار قبل ذلك على القصور الملكية الأخرى كلستان ومرمر وسعد آباد وأخذ الثوار يتجولون في غرف هذه القصور وأجنحتها كيفما شاؤوا بعد أن كان محرما عليهم الاقتراب من أسوارها!

وهكذا أصبحت طهران في قبضة الثورة، وارتفع الهتاف مدويا من حناجر مئات الألوف من المقاتلين المنهوكين القوى والتعبين بعد قتال دام حوالي ستين ساعة متواصلة وكان الهتاف «ا لله أكبر انتصرنا».

عشية الإنتصار، في اليوم الثالث، أخذ المقاتلون يحاولون اختلاس فرصة قصيرة للراحة، في ذلك الجو الحماسي الرائع، الذي سيطرت فيه روح من التسامح الديني بحيث إن كل القضايا والمشاكل والعقد كانت تحل بالصلاة على النبي.

انتقل رئيس الوزراء بازاركان إلى المقر الرسمي للحكومة، وعين الجنرال محمد قرني رئيسا جديدا لأركان الجيش والجنرال محمد علي نوروزي قائد للشرطة. وألقى الخميني من التلفزيون أول رسالة عامة له بعد انتصار الثورة: طالب فيها

الإيرانيين بتسليم كل الأسلحة التي لديهم إلى قيادة الثورة وتجميعها بالمساجد، واعتبر بيع الأسلحة في هذا الظرف كفرا، وحرم حمل السلاح إلا على جنود الإسلام، واختتم رسالته بالتهديد بقتل كل من يرتكب عملا مخلا بالأمن، أو يقوم بالهجوم على مراكز الجيش أو الشرطة لأن هؤلاء أصبحوا ضمن الثورة، وأخيراً طمأن الأقليات غير الإسلامية في إيران على حياتها ومستقبلها.

إن الثورة الإسلامية في إيران لم تقدم جزءا ضئيلا مما قدمته ثورة فيتنام أو ثورة الجزائر من ضحايا وشهداء بل إنها لم تخسر من رجالها بقدر ما خسرته الثورة الفلسطينية التي لا تزال تسير على درب الآلام والتضحيات، إذ أن مجموع ضحايا الثورة طيلة عهد الأسرة البهلوية لم يتجاوز ستين ألفاً ومع ذلك كله فقد كان انتصارها قاطعا ورائعا، فغير مركز إيران ووجهها، ونقلها من معسكر إلى آخر، كما أن له تأثيراته الفاعلة في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط، ولا يرجع ذلك إلى قوة السلاح الذي كانت تحمله الثورة الإيرانية، فسلاح الثوار كان بسيطا وضئيلا، بينما كان النظام الشاهنشاهي يملك آلة حربية فاقت كل ما عرفه الشرق الأوسط من قوة عسكرية، بل يرجع ذلك إلى الإيمان العميق بقدرة الشعب، هذا الإيمان الذي صهرته خمسون عاما من الإضطهاد والقهر، فكانت القبضات مشحونة جيدا بالغضب، وكانت الأفئدة مندفعة بروح الإستشهاد، وكانت صيحة القتال هي ا لله أكبر، تزلزل أقدام الظالمين وتخلع أفئدتهم.

بدء الحكم الإسلامي:

في اليوم التالي لسقوط طهران، بدأ بازاركـان يمـارس سـلطاته فـأعلن في ١٣ فبراير أسماء وزرائه.

وحتى تطبق الحكومة المبادئ الإسلامية أصدرت سلسلة من القوانين الفوريـة فحرمت فيها تعاطي المسكرات وأمرت بإتلاف المخزون منهـا وإغـلاق الحانـات والبارات في كافة أنحاء البلاد، وأمرت بجلد كل من يتعاطى الكحول علناً، كما حظرت استيراد اللحوم المجلدة لعدم التأكد مـن ذبحهـا علـى الطريقـة الإسـلامية وكانت إيـران تسـتورد بقيمـة ٦٠ مليـون دولار مـن هـذه اللحـوم سـنويا مـن أستراليا ونيوزيلندا وبلدان أخرى.

كما جرى حل الحرس الإمبراطوري ودمجه بـالقوات المسـلحة، وصـدر قـرار بمصادرة أموال الشـاه وأسـرته في إيـران والخـارج، وصـودرت أمـوال مؤسسـة بهلوي التي كانت تدر الملايين على الأسرة المالكة ومحاسبيها.

وفي ١٥ فبراير تشكلت المحاكم الثورية الإسلامية السرية التي أخذت تصـدر أحكاما بالإعدام على كبار العسكريين والمدنيين الذين ساهموا في خدمـة النظـام الملكي ومساندته ضد الشعب، وقـاموا بأعمـال عدائيـة متماديـة ضـد المناضلين الوطنيين، وكان بينهم أكثر من خمسة عشر جنرالاً وستة من النـواب والشـيوخ، وثلاثة وزراء سابقين ورئيس سابق (هو أمير عباس هويدا).

وإذا كان قد أخذ على هذه المحاكم سريتها وسرعتها وقسوة أحكامها، فإن جميع الذين أدينوا ثبتت التهم عليهم وأتيحت لهم فرصة كافية للدفاع عن أنفسهم، كما أن القانوني الفرنسي نوري البالا، الذي قام بجولة تفتيشية على السجون في إيران في عهد الشاه، شهد أن سجناء الثورة اليوم يعاملون بإنسانية ويقدم لهم الطعام الجيد وأن عددهم في سجن قصر بطهران، وهو سجن الثورة الرئيسي الآن، لا يتجاوز /١٣٢٩/ معتقلاً.

أما في السياسية الخارجية فقد قطعت الثورة كل علاقة لإيران بإسرائيل وطردت ٦٧ إسرائيلياً بينهم ٢٢ دبلوماسيا، وأغلقت مكاتب شركة الطيران الإسرائيلية في طهران (العال) ومنعت التعامل التجاري معها، وقطعت عنها النفط، وأعلنت أنها تعتبر نفسها دولة مواجهة مع إسرائيل، وأن تحرير القدس وفلسطين هو أحد همومها.

كما قامت الحكومة الإيرانية الجديدة بسحب قواتها المحاربة في عُمان وكذلك قواتها العاملة مع القوات الدولية في الجولان وجنوب لبنان.

وبالنسبة للإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أعلنت أنها ستقف على الحياد، وألغت كل محطات الإستماع والتجسس الأمريكية المقامة على طول الحدود لإيرانية مع الإتحاد السوفيتي، كما أنهت عقود معظم المستشارين والخبراء الأمريكيين في الجيش الإيراني وقطعت كل علاقة لها بجنوب أفريقيا لسياستها العنصرية، وأعلنت تأييداً غير محدود للثورة الفلسطينية، وألقى جمال سميراني مندوب إيران في هيئة الأمم المتحدة، خطاباً باسم بلاده أدان فيه سياسة

إسرائيل، وكان ذلك الخطاب أبرز علامة على التحول الذي حدث في السياسة الإيرانية، لأن إيران في عهد الشاه، إذا لم تكن مؤيدة للعرب فهي لم تكن كذلك معادية لإسرائيل، ولقد ندد الخميني نفسه بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية باعتبارها خيانة للإسلام. ولما كانت الحكومة الإيرانية الجديدة تعتبر نظام الحكم الأفغاني الماركسي ضد مصالح شعبه، فقد حذرت أفغانستان من التمادي في سياستها، وأغلقت حدودها معها، وأعلنت أنها تنتظر انتصار الثورة الإسلامية في أفغانستان أيضاً.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط المقاومة الفلسطينية بالثورة الإيرانية ولتأكيد هذه العلاقة قام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة طهران في ١٧ فبراير، وفي ١٩ منه افتتح سفارة فلسطينية بإيران رسمياً، وعين هاني الحسن مديرا لمكتب طهران، وقد قام بجولة واسعة في مختلف المدن الإيرانية، وكان استقباله أسطوريا، ويصعب تصوير الحماسة التي قابلت بها الجماهير المشتاقة ياسر عرفات وصحبه وكان هتاف الجماهير فلسطين منصورة وإسرائيل مكسورة.

في أول مارس وصل الخميني إلى قم بعد أن أخذت الثورة تثبت أقدامها وقد استقبله في قم مليون شخص، فألقى خطابا في المدرسة الفيضية، كعادته قبل خمسة عشر عاماً.

قيام الجمهورية الإسلامية:

بعد انتصار الثورة خرجت الأحزاب السرية للعلن، كما أخذت الأحزاب والتنظيمات التي قاتلت نظام الشاه طيلة السنوات الماضية، بالمشاركة في الحياة السياسية، وكانت الجماهير الإسلامية العريضة التي قامت بالثورة، وقادتها شخصية الخميني وتعليماته، بحاجة إلى حزب يبلور فكر الثورة الإسلامية، ويكون رمزاً لاشتراكها في الحياة السياسية، فقام الحزب الجمهوري الإسلامي بإيعاز من الخميني، وتألفت هيئته التأسيسية من الأئمة:

جواد باقر وعبد الكريم الموسوي الاردبيلي وعلي خامنئي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني والدكتور محمد بهشتي، وتضم لجنته المركزية ثلاثين عضواً، ويشترط لدخول عضويته أن يكون المنتسب مسلماً ومؤمناً بخط الخميني وبحرية



هاشمي رفسنجاني علي خامنئي

واستقلال بلاده وبالجمهورية الإسلامية. وخلال عشرين يوماً من إعلان قيامه تجاوز عدد أعضائه أربعمائة ألف.

لم يكن في فكر كثيرين من قادة الحركة الإسلامية كيف سيكون شكل الحكومة الإسلامية القادمة، فبعضهم كان يريدها جمهورية ديمقراطية إسلامية وبعضهم الآخر جمهورية إسلامية شعبية، كما أن الأحزاب الأخرى نادت بقيام جمهورية شعبية إيرانية أو جمهورية ديمقراطية شعبية، كما أن كثيرين طالبوا بقيام جمهورية إيران فقط محل النظام الملكي الإيراني.

والخميني وحده كان يعرف ماذا يريد، فهو رغم المظاهرات المؤيدة أو المنددة كان يصر على أن تكون حكومة المستقبل جمهورية إسلامية فقط، ويبدو لنا فكر الخميني من خلال أماليه على طلابه بالنجف الاشرف حول الحكومة الإسلامية:

«... وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل وعالم فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الرعاية والإدارة والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة، لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع، أو يتحكموا في الناس بعيداً عن أمر الله، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي وأمير الحكم والقضاء والفصل في المنازعات، وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، وغاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون لمن جمع في نفسه العدل والعلم، ذلك أن

الإمامة واجبة والإمام هو خليفة النبي وولي الأمر بعده، والعلماء هم ورثة الأنبياء، وجميع شؤون الرسول قابلة للإنتقال والوراثة، ومن جملتها الإمارة على الناس وتولى أمورهم من كل ما ثبت للأئمة من بعده، وللفقهاء من بعد الأئمة، يستثنى من ذلك ما اختص به النبي نفسه بدليل خارجي...».

ثم كان الخميني يخاطب طلابه بقوله:

«وأنا على يقين أنكم قادرون على إدارة دفة الحكم عند تقويض أسس الجور والظلم والعدوان، وكل ما تحتاجون إليه من قوانين ونظم فهو موجود في إسلامنا، سواء في ذلك ما يتصل بإدارة الدولة والضرائب والحقوق والعقوبات وغيرها، لا حاجة بكم إلى تشريع جديد، عليكم فقط أن تنفذوا ما شرع لكم، وهذا يوفر عليكم الكثير من الوقت والجهد، ويغنيكم عن استعارة قوانين من شرق أو غرب. كل شيء، و لله الحمد، جاهز للإستعمال، ويبقى تنظيم الوزارات واختصاصاتها وأعمالها ووظائفها وذلك يتم على أيدي الاختصاصين بأسرع وقت.

ما ليس في القرآن فموجود في سنة الرسول (ص) أو في حديثه المثبت غير الموضوع وغير المنحول، أو أنه موجود في خطب الإمام علي ورسائله والثابت من أقواله، أو في ما تركه الأئمة المعصومون من بعده، وهم اثنا عشر إماماً «غاب» أخرهم لحكمة يريدها ا لله ليكون من بعد، ومتى حان الأجل، المسمى «المهدي المنتظر» بوصفه «صاحب الزمان».

في ١١ مارس أرسل الخميني فرمانا إلى بازار كان لإعداد الترتيبات لإجراء استفتاء حول الحكومة الإسلامية المقبلة.

وفي يوم الجمعة ٣٠ مارس بدأ الاقتراع الشعبي على الجمهورية الإسلامية، وكان أمام الناخبين المسجلين الذين بلغ عددهم ٢٢ مليونا تقريبا سؤال واحد فقط يجيب عليه بلا أو نعم وهذا السؤال هو: هل تريد جمهورية إسلامية لتحل محل النظام الملكي؟

أقيمت مراكز الإقتراع في كافة أنحاء البلاد، في المساجد والمدارس والدوائر الحكومية وغيرها، كما كان هناك مراكز اقتراع متحركة للوصول إلى القبائل الرحل في بعض مناطق إيران، وكان كل ناخب يأخذ بطاقة واحدة، بعد التشبت من هويته، فيمزقها قسمين يضع أحدهما الذي يضم كلمة نعم أو لا في الصندوق ويرمي القسم الأخر خارجاً، وقد سمح لمن كان يحمل بطاقة زوجته أن يدلي بصوته عنها، وانعدم وجود الغرف السرية، وكانت بطاقة إثبات الشخصية تختم بختم خاص، كما كانت تجري تغطية إبهام من يشترك بالاقتراع بحبر خاص يدوم ٢٤ ساعة، وذلك منعاً للتزوير والغش.

سمح لمن يريد نظام حكم غير الجمهورية الإسلامية أن يدون ذلك على بطاقة الإقتراع، وقد استمر الإقتراع من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء، وكان الإقبال على الإقتراع شديداً خصوصا من أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وتخلف عن الإقتراع أنصار النظام الملكي السابق، وكثير من اليساريين، كما قاطعها الأكراد السنة لاستيائهم من سياسة الحكومة الجديدة.

استدعت الحكومة الإيرانية بعض كبار المحامين الدوليين لمراقبة عملية الإنتخاب وقد شهد أحدهم (السيد نوري البالا) بأنه رغم عدم انسجام الإقتراع مع ما تعرفه الديمقراطيات الغربية، إلا أن الإقتراع بحد ذاته كان يظهر أن هناك حكومة تستشير الشعب بمصيره منذ /٢٥/ سنة على الأقل... كما أنه كان يخلو من التزوير الحكومي لأن النتائج كانت معروفة سلفاً.

في الرابع من إبريل أعلن أن ٢٠,٢٨٨,٠٢١ صوتا قال نعم وأن ١٤٠,٩٦٦ فقط قال لا، وبذلك فازت الجمهورية الإسلامية بأغلبية نسبتها ٩٩,٣٪ وأعلن رسمياً قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

وهكذا قامت أول جمهورية في تاريخ إيران، وكانت جمهورية إسلامية جعلت من الحكومة الإسلامية الأولى في عهد النبي أو عهد الخلفاء الراشدين فقط مثالا لها ونموذجا تحتذيه، واعتبرت جميع الحكومات الحالية التي تدعي الإسلام خارجة عن نظام الإسلام وتطبقه بشكل مشوه.

إن الجمهورية الإسلامية ستقوم، كما يقول قادتها، على تكافؤ الفرص الديمقراطية والحرية والشورى والتوزيع العادل للثروة، والمساواة والإخاء وصيانة حقوق الإنسان، والإنتاجية المفيدة التي تمنع المواطن من الغنى الفاحش بطرق ملتوية على حساب الشعب. وهم يعترفون أن الجهد والتضحيات التي يجب بذلها للقضاء على الظلم والفساد الذي يسيطر على إيران يفوق بكثير الجهد الذي بذل للقضاء على حكم الشاه نفسه.

ويمكن إيجاز أبرز المشاكل التي تواجه النظام الإسلامي الجديد فيما يلي:

إقامة المجتمع الإسلامي:

إن إقامة المجتمع الإسلامي في إيران ليست بالسهولة التي نتصورها، رغم أن معظم الإيرانيين من المسلمين. وتبلغ نسبة المسلمين ٩٨٪ من الإيرانيين، أما غير المسلمين وعددهم ٢٪ فيتوزع كما يلي:

/٨٥/ ألفاً من اليهود (منهم ٤٥ ألفاً في طهران وحدها) ولهم تجمعات صغيرة في مدن أصفهان وشيراز وعبادان، وقد غادر معظمهم إيران قبيل نجاح الثورة، ولا يزيد عددهم الآن عن /٣٠/ ألفاً، بعد أن أعلنت لجنة من المثقفين الناطقين باسمهم عن رغبتهم بالبقاء والإندماج في المجتمع الإيراني والمشاركة بالثورة، ومقاومة الصهيونية والعمل على حفظ الثقافة اليهودية أيضاً. ويسيطر اليهود، مع البهائيين، على أجزاء عريضة من الإقتصاد الإيراني كالبورصة والصيرفة والبنوك والشركات الإنتاجية الكبرى، وتعتبر عائلتا «لطيفيان» و«القانيان» من أكبر العائلات اليهودية الإيرانية الثرية، وقد قامت عائلة القانيان بتقديم مساعدات مالية وقروض للشاه في فترات مختلفة، كما كانت تقدم مساعدات لإسرائيل، وبعد قيام الثورة أعدم عميد هذه العائلة «حبيب القانيان» وصودرت أمواله وممتلكاته لثبوت تعاونه المالي مع الشاه وإسرائيل!

ولليهود نائب واحد بالبرلمان.

/٣١٠/ ألفاً من المسيحيين (بينهم حوالي ٢٨٥ ألف أرمني) من الارثوذكس والكاثوليك والكلدانيين والاشرويين، وأقدم كنيسة أرمنية موجودة في «ماكو» بإيران، ويتجمع المسيحيون في طهران وأصفهان وتبريز وعبادان، ولهم في طهران وأصفهان عدة كنائس ومدارس وجمعيات، ويعمل معظمهم في المهن

الحرة والحرفية، وكان لهم نائبان في المجلس وعضو بمجلس الشيوخ وعدة نواب وزراء (حسب الدستور لا يجوز أن يلي الوزارة إلا المسلمون).

/٤٠/ ألفا من الزرادشتيين ويتجمع في طهران ويزدوكرمان، ولهم حوالي ٢٠ آتشكده (معبداً) وعدة مدارس وصحفاً، ويقبلون على التجارة والمهن الحرة، نسبة المثقفين بينهم ثقافة عالية نسبة كبيرة. ولهم نائب واحد في البرلمان، ويوجد منهم جالية كبيرة في الهند يقرب عددها من مئة ألف ويطلق عليهم هناك البارسيين.

أما البهائيون فيقرب عددهم من مئة ألف ويوجد معظمهم في طهران وشيراز ونجف آباد، ومعبدهم الأكبر «حظيرة القدس» موجود في طهران، وهم واليهود أصحاب السيطرة على الإقتصاد الإيراني، ومعظمهم يعمل في البنوك وأعمال البناء والمقاولات وفي إدارة الشركات الكبرى، وبينهم كثير من الأثرياء، وتربطهم بالبهائيين الإيرانيين الذين هاجروا للولايات المتحدة صلات قوية عاطفية ومالية، وكانوا يساندون النظام الملكي بقوة ويدعمون الشاه.

مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني

في الوقت الذي أخذت فيه الأمة العربية تعاني من تداعيات متفاوتة بين وقت وأخر، بحيث تلتئم جراحها حيناً وتنزف حيناً أخرى. كان هناك الكفاح المسلح الفلسطيني يعاني بدوره من فترات المد والجزر التي تعاني منها الأمة العربية قاطبة.

وبما أن الكفاح المسلح الفلسطيني قد شكل في وقت من الأوقات بقعة ضوء في أجواء كالحة السوداء، يتوجب علينا أن نعطيه حقه في هذا السفر التاريخي المتواضع إن سلباً أم إيجاباً. حيث سيحتوي البحث سرداً تفصيلياً عن مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني المعاصر، منذ عام ١٩٦٥ وتتوزع تلك السيرة بين خمس مراحل رئيسية، هي: المرحلة الجنينية الأولى في ١٩٦٥ - ١٩٦٧، مرحلة القواعد الإرتكازية في ١٩٦٧، مرحلة النهوض في ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠، المرحلة الإنتقالية في ١٩٧١ ــ ١٩٧٣، مرحلة النمو في ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، وتشمل المرحلة عدة مراحل فرعية، مثل العمليات الخاصة في ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، والتحولات النظامية في ١٩٧٦ــ ١٩٧٨، وحرب الإستنزاف الإسرائيلية في ١٩٧٩ـ ١٩٨١، وحرب ١٩٨٢، وتشكل هذه السيرة الأساس لاستخلاص الإستنتاجات الفنية والتعبوية المتضمنة في القسم التالي:

١ ـ المرحلة الجنينية الأولى:

نفذ الفدائيون الفلسطينيون عمليتهم العسكرية الأولى في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، حين انطلقوا من الأرض اللبنانية ليفجروا مضخة مياه إسرائيلية. وتبع ذلك سلسلة من العمليات الأخرى، استمرت حتى اندلاع حرب ١٩٦٧. وجاءت غالبية العمليات على شكل وضع العبوات الناسفة وزرع الألغام، وركز الفدائيون جهودهم على الأهداف الإقتصادية والعسكرية، التي شملت المنشآت والأدوات الزراعية، وبعض المنشآت الصناعية، والطرق التي تستخدمها آليات المستوطنات ودوريات الجيش.

عانى الفدائيون صعوبات هامة، تمثل أهمها بعدم وجود قواعد الانطلاق ومعسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر الأمنية داخل الأرض المحتلة أو حتى في بعض الدول العربية المجاورة. وتضافر ذلك مع النشاط المسلح واتساع رقعته. غير أن الفدائيين تمكنوا من متابعة نشاطهم وزيادة وتيرته تدريجياً. فقد اعترف الجيش الإسرائيلي بوقوع ٣٥ عملية فدائية في عام ١٩٦٥، و٤١ عملية في ١٩٦٦، و٣٧ عملية خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٦٧. ويذكر بالمقابل، أن الأوساط الغربية أشارت إلى حقيقة حدوث عدد أكبر من العمليات بالفترة ذاتها، بلغ ٢٠٠ عملية، بينما أكدت المصادر الفلسطينية ارتفاع العدد إلى ٣٠٠ عملية حتى أوائل عام ١٩٦٧ وقد وقعت غالبية العمليات في المنطقة الوسطى من فلسطين، انطلاقاً من الضفة الغربية، ثم من جبهتي لبنان وسوريا. وقد نما العمل عبر الحدود اللبنانية في مطلع ١٩٦٧

بشكل خاص، علماً أن الجبهة السورية شهدت توتراً شديداً في أواخر عام ١٩٦٦ وفي ربيع ١٩٦٧.

لم يكن العمل الفدائي واسع النطاق في المرحلة الأولى، وكانت نتائجه المادية والمباشرة محدودة، نظراً إلى القيود العملياتية والتسلحية والبشرية المذكورة. فقد اعترفت إسرائيل بتكبدها ١١ قتيلاً و٦٢ جريحاً في فترة ١٩٦٥ـ ١٩٦٧ (مقابل ٧ شهداء وأسيرين في صفوف الفدائيين) وهذا يشكل نسبة محدودة، قياساً بعدد الجنود الإسرائيليون الذين قتلوا بين حربي ١٩٥٦و١٩٦٧ بمعدل ٨٠ جندياً كل عام. لكن ذلك لا ينفي حيوية النشاط الفلسطيني، بدليل النمو المستمر في عدد العمليات، الذي بلغ معدل ١٤ عملية شهرياً في نيسان/ إبريل ١٩٦٧، بزيادة تبلغ أربعة أضعاف إذا قورنت بالعامين السابقين. ويضاف إلى ذلك إنضمام تنظيمات فدائية جديدة إلى خط الكفاح المسلح، وهو ما ضاعف الجهود وفتح جبهات جديدة ضد إسرائيل.

وارتفع عدد الفدائيين الفلسطينيين تدريجياً، من حوالي ٢٠٠ رجل في ١٩٦٥، إلى ما يزيد على ضعفي ذلك في عام ١٩٦٧.

وانعكس النمو أيضاً في تحسن استخدام الألغام والعبوات، وفي ظهور مدافع الهاون الخفيفة في القتال للمرة الأولى على الجبهة اللبنانية في أيار/ مايو ١٩٦٧.

وإذا بقيت ثمة حاجة لتأكيد حيوية العمل الفدائي الناشئ، فإن سياسة الإنتقام الإسرائيلية هي التي قدمت الدليل.

وتشابهت تلك السياسية مع الممارسات التي اتبعتها إسرائيل في النصف الأول من عقد الخمسينات، حيث أغارت قوات إسرائيلية على قرى الضفة الغربية والمخافر الأردنية. وقصف الجيش الإسرائيلي بعض القرى اللبنانية والمواقع السورية بنيران المدفعية، في أواخر عام ١٩٦٦ وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧. وقد فضل الإسرائيليون تنفيذ العمليات الواسعة التي ألحقت بالمدنيين والعسكريين العرب الخسائر البشرية والأضرار المادية الكبيرة، بغية ردع الفدائيين والحكومات العربية المضيفة. ويجدر بالذكر أن إسرائيل كانت ترد على ما كانت تعتبره تهديداً مزدوجاً: ظهور النشاط العسكري الفلسطيني المنظم والمستقل والقابل للتطور وإمكانية أن تستفيد الدول العربية من العمل الفدائي كوسيلة ضغط على إسرائيل. وتأكد تأثير الفدائيين على الأوضاع المحلية والإقليمية عبر عمليات متتالية ساهمت في «زيادة التوتر في المنطقة وبشكل غير مباشر في اندلاع حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧».

٢ ـ حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ ومرحلة «القواعد الارتكازية»:

تركزت المساهمة العسكرية الفلسطينية الرئيسية خلال حرب ١٩٦٧ في قتال جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، علماً أن الفدائيين نفذوا بعض العمليات خلف خطوط العدو في أماكن أخرى. وكانت إحدى كتائب جيش التحرير، التابعة للواء القادسية، قد قدمت من العراق عشية الحرب ووصلت الضفة الغربية في اليوم الأول، غير أنها تعرضت إلى الهجمات الجوية العنيفة، فتكبدت الخسائر وتشتتت، وأعيد تجميعها بالأردن.

تألفت قوة جيش التحرير الفلسطيني المرابط في قطاع غزة من فرقة المشاة ٢٠. وضمت الفرقة ١٠ آلاف جندي وضابط، علماً أن العدد الإجمالي للذين تدربوا وخدموا فيه بلغ ٣٠ ألفاً من سكان القطاع. وانتشرت وحدات الفرقة في أنحاء المنطقة، حيث استقر لواء بلدتي رفح وخان يونس في الجنوب، ولواء حول دير البلح في الوسط، وكتيبة حول مدينة غزة نفسها. ووضعت مفارز أخرى في أربع من قرى القطاع، وتمتع جيش التحرير بدعم الأسلحة الثقيلة التابعة للوحدات المصرية. وكانت فرقة المشاة ٧ المصرية تدافع عن قطاع غزة ومداخل سيناء الشمالية أيضاً. فوضعت كتيبة مدفعية عيار ٢٥ رطلاً وسريتي دبابات «شيرمان» وسريتي مدافع مضاد للدبابات في القطاع الجنوبي، لمؤازرة اللواء ١٠٨ من جيش التحرير. وليس ثمة ما يؤكد تزويد اللوائين ١٠٩و١١٠ بالأسلحة الثقيلة عدا بعض المدافع المضادة للدبابات والرشاشات.

هذا ويذكر أن مواقع جيش التحرير تألفت من شبكات الخنادق المدعومة بمواقع المدافع المضادة للدبابات، والتي تقدمتها حقول الألغام، وخصوصاً في محيط غزة ودير البلح وخان يونس ورفح. وقامت المفارز والمخافر باحتلال المواقع بمحاذاة الطرق الرئيسية التي ربطت بين المدن، وخصوصاً عند قرية بني سهيلة ومفرق أم كلخ بالقرب من خان يونس، وعلى تلتي علي المنظار والكوبا على طريق غزة. وقد امتد خط طويل من المخافر وحقول الألغام، بلغ ١٦ كم، بين أم كلب ورفح. ولكن الأسلحة الثقيلة المتوفرة تجمعت حول رفح، باستثناء بعض المدافع المضادة للدبابات حول خان يونس. علماً بأن الإسناد الناري

الإضافي لخان يونس قدم من المدفعية المركزة جنوبي رفح. وهو ما قلص فعاليتها بعض الشيء.

انطلق الهجوم الإسرائيلي البري في الساعة الثامنة من صباح ٥ حزيران /يونيو ١٩٦٧، قام به اللواء المدرع ٧ باتجاه خان يونس. وقام لواء مظلي، تدعمه سرية دبابات، بهجوم تثبيتي على رفح، لمنع مدافعيه من التدخل في خان يونس. وقد نجح اللواء المذكور باحتلال بني سهيلة، ثم خان يونس، بعد أن التفت كتيبته الثانية جنوباً حول المدينة وبعد أن نجحت عدة أفواج من طائرات الهجوم الأرضي «فوغا ماجيستر» في شل المدفعية المصرية في رفح. وكان القتال شديداً داخل خان يونس، وقد خسر الإسرائيليون ٦ دبابات وعدداً من السيارات والعربات نصف المجنزرة، رغم خفة تسليح المدافعين. وتابع اللواء المدرع ٧ الإسرائيلي هجومه جنوباً، نحو رفح، فتقدمت كتيبة بموازاة السكة الحديد والطريق الرئيسية الخالية من الألغام، وتقدمت أخرى إلى الشمال من مفرق رفح. وقد فوجئت المواقع الدفاعية المحيطة وسقطت بسرعة نسبية، لكن المهاجمين لم يقتربوا من المدينة نفسها. فكان اللواء المظلي الميكانيكي، بدعمه المدرع، هو الذي اقتحم كلاً من رفح وخان يونس، وقام بعمليات التطهير، بعد انتقال الوحدات المدرعة جنوباً لمهاجمة فرقة المشاة ٧ المصرية.

ابتدأ الهجوم الإسرائيلي ضد القطاعين الأوسط والشمالي معاً، فقامت قوة مستقلة مؤلفة من لواء مشاة وكتيبة دبابات وكتيبة مظلية ميكانيكية بالتوجه إلى الشمال من خان يونس، تواكبها الطلعات الجوية المكثفة. وتقدمت إحدى كتائب المشاة غرباً، من داخل «إسرائيل»، نحو دير البلح، في وقت لاحق.

واخترقت هذه الكتيبة حتى وسط البلدة، فيما خاضت الكتائب الأخرى المعارك الضارية مع المدافعين إلى الجنوب، الذين تعززوا بوصول بقايا الوحدات القادمة من خان يونس. ولم ينته القتال في هذا القاطع إلا بعد احتلال تلتي الكوبا وعلي المنطار ليلاً. ومهد ذلك النجاح لعملية مهاجمة مدينة غزة. فقامت القوة الإسرائيلية، بعد إعادة تجميعها وبدعم من اللواء المظلي الميكانيكي القادم من الجنوب، بهجوم منسق على المدينة عند الفجر. وتم القتال الرئيسي، الذي شهد نشاطاً كثيفاً للطيران الإسرائيلي، في داخل غزة، وأحكمت القوة الإسرائيلية قبضتها عليها بعد الظهر. إلا أن جيوباً عدة للمقاومة استمرت بالقتال طيلة النهار والليل، وحتى داخل خان يونس، ولم تنته كلياً إلا في ٧ حزيران/يونيو.

تظهر، عند مراجعة سير المعارك، سمة متناقضة، هي استبسال رجال جيش التحرير الفلسطيني رغم النواقص الأساسية بالتدريب والتسليح، ورغم التفوق الإسرائيلي البشري والتكنولوجي. ويقارن ذلك، بالمقابل، بالسرعة النسبية التي ميزت العمليات الإسرائيلية، رغم اضطرارها للعمل ضد المواقع الجاهزة المحصنة والمخندقة. واتسمت العيوب الرئيسية بضعف التنظيم والتنسيق في دفاعات جيش التحرير، مما قلل الإستفادة من القوات المتوفرة ومن الخسائر الإسرائيلية. وتدل التجربة الإيجابية للقتال العنيد والبطولي لرجال الجيش، في تلك المواقع التي لم تفاجأ كلياً، على حقيقة أن ذلك الجيش كان سيظهر كفاءة أعلى واوسع بكثير لو تمتع بالتدريب والتسليح والتنسيق بالقدر المطلوب.

أوجدت حرب ١٩٦٧ فرصاً وتحديات تمثلت بصعوبة تحقيق السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المناطق الشاسعة وجموح سكانها الذين وقعوا تحت

الإحتلال. وقد سارع الجيش الإسرائيلي لنقل منشآته، من مستوطنات مدنية شبه عسكرية ومعسكرات تدريب وغيرها، إلى المناطق المحتلة بهدف تعزيز قبضته، ووضع لواءي مشاة على طول نهر الأردن لإغلاقه. واستفاد ذلك الجيش في جهوده من وجود القواعد الرئيسية لسلاح الجو والقوات البرية بالقرب من المناطق المحتلة حديثاً، وهو ما سهل تنظيم حربه المضادة. كما رافقت الوحدات المدرعة وفرق حرس الحدود وأجهزة الشرطة والإستخبارات العسكرية والمدنية الجيش، لتقديم المزيد من الدعم. وقد لجأ الإسرائيليون على الفور إلى مجموعة إجراءات أمنية وعسكرية لمنع نمو المقاومة، شملت ضبط حركة العمل والبضائع، ومنع عودة اللاجئين إلى ديارهم، واستخدام الملفات الأمنية المستولى عليها لاعتقال المواطنين الناشطين سياسياً، وإطلاق النار على كل متسلل عبر الحدود مهما كان جنسه وسنه ووظيفته. وقامت قوات الإحتلال أيضاً بتدمير عدة قرى بأكملها، قرب القدس، لإقامة ما يسمى بالمناطق الأمنية المغلقة.

عمل الفدائيون في أعقاب الحرب، على الإستفادة من الأوضاع الجديدة، فبحثوا عن الأسلحة والذخائر بين مخلفات القتال، وعملوا على تعبئة أعضائهم ومناصريهم في الخارج. وقد اجتمعت عدة تنظيمات فدائية، واتفقت على خطة عمل خاصة بالأرض المحتلة تقضي بتأجيل أي عمل عسكري ريثما يتم بناء التنظيم السري وتدريب الأعضاء وتوفير السلاح، تمهيداً لإطلاق حملة فدائية واسعة النطاق ضد الإحتلال. وتضاربت الأفكار بعض الشيء لكنها التفت حول هدف جوهري هو إنشاء القواعد الإرتكازية للعمل العسكري داخل

الأرض المحتلة، وصولاً إلى قيام القاعدة الأمنية للقوات الفلسطينية هناك وطرد القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جسدت التنظيمات الفدائية استراتيجيتها بإرسال المئات من أعضائها الموجودين في الخارج إلى داخل الأرض المحتلة، وقد بلغ مجموعهم حوالي الألف حتى نهاية عام ١٩٦٧. وقد توجه الكثيرون من القادة والكوادر الرئيسية إلى الداخل أيضاً، لإنشاء القيادات المحلية والميدانية. وانعكس هذا المجهود بنشاط تنظيمي حثيث داخل المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجح في إيجاد مئات المتطوعين للعمل العسكري. وترافق ذلك مع إقامة المستودعات السرية ومع إعادة تنظيم أفراد جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة ضمن مجموعات عصابية سرية. وقد سعى الفدائيون لتأمين المتطلبات التدريبية والتسليحية محلياً، علماً بأنهم قاموا أيضاً بتهريب الإمدادات عبر الحدود الأردنية وبنقل الأفراد إلى الأردن وسوريا لتلقي التدريب. وقد توجه الكثيرون من جنود جيش التحرير الفلسطيني من قطاع غزة إلى الأردن لاتباع دورات تدريبية وتلقي التعليمات ثم عادوا سراً.

كانت التنظيمات الفدائية تخطط لتأجيل إطلاق العمل العسكري الواسع لعدة شهور، إلا أنها وجدت من الضروري الإستعجال، في ذلك من أجل ضرب سياسية «التعايش» التي بدأ الإحتلال الإسرائيلي بتطبيقها، ومن أجل تعزيز المعنويات الفلسطينية والعربية. فشهدت الضفة الغربية العمليات الواسعة بعد ٢٨ آب/ اغسطس، تلاها قطاع غزة، علماً أن النشاط المسلح لم يكن متوقفاً كلياً قبل ذلك.

وعملت عشرات المجموعات الفدائية في جبال الضفة، يرفدها التنظيم السري في المدن والقرى بالمتطوعين الجدد. وقد شهدت مناطق الخليل ونابلس ورام الله وجنين تركيزاً خاصاً. وبلغ عدد الفدائيون الدائمين أكثر من ١٥٠ رجلاً في منطقة الخليل وحدها.

وارتفع مجموع المقاتلين، في أوج هذه المرحلة، إلى عدة مئات، عدا مئات إضافية من العاملين في الشبكات السرية. أما في قطاع غزة، فعمل الجميع داخل المناطق السكنية المكتظة، باستثناء بعض الفدائيين الذين اختبئوا في البيارات والبساتين. ويصعب تقدير أعداد العاملين هناك، غير أن القطاع احتوى مخزوناً بشرياً مدرباً اقترب من ٣٠ ألف شاب، وهو ما يشير إلى احتمال وجود عدة مئات من المقاتلين الجاهزين للعمل في أية لحظة من اللحظات. وكان العمل العسكري في قطاع غزة يتمحور حول الشبكات التنظيمية السرية مقارنة بوضع الضفة الغربية، حيث تحملت المجموعات العصابية عبء القتال.

وقد راوح حجم تلك المجموعات بين ٣و١٠ أفراد، علماً أن بعض القواعد المتنقلة شملت ضعفي ذلك العدد وثلاثة أضعافه. وقد أقيم معسكر تدريبي قرب جنين، في وقت مبكر.

وتألف معظم التسليح من الأسلحة الفردية المتنوعة ـ البنادق القديمة والرشاشات وبعض البنادق الآلية والمسدسات ـ والقنابل اليدوية والألغام المضادة للأفراد والدبابات والمتفجرات، علماً أنه تم تهريب بعض مدافع الهاون الخفيفة والصواريخ عيار ٣,٥ بوصات من الأردن إلى تلك المجموعات. وتشابه

التسليح في قطاع غزة، ولكن اختلف حجم المجموعات المقاتلة وشكلها، إذا اعتمد الفدائيون هناك على الشبكات التنظيمية التي كانت تضم ٣٠ عنصراً أو أكثر في أحيان عديدة، وإن كانت الوحدة المقاتلة التنفيذية تتألف من خلية تضم ٣–٥ أفراد فقط. ولكن غلب طابع الحجم الكبير الفضفاض على الأشكال التنظيمية كافة، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

حافظ الفدائيون على اتصالهم بقياداتهم داخل فلسطين وخارجها بواسطة المراسلين المجندين من بين السكان المحليين، والذين ارتبطوا بهم بالمعرفة الشخصية أو القرابة في حالات عدة. ولجئوا إلى «النقاط الميتة»، أي المخابئ المتفق عليها لإيداع الرسائل والمواد المهربة، وهو ما أتاح درجة أعلى من الإكتفاء الذاتي للمجمعات المقاتلة. وهكذا تمثلت الأهمية الجوهرية للاتصال بالقيادة «المركزية» بضرورة إيصال الأسلحة والذخائر والكوادر، بينما وفر السكان المدنيون الطعام والمعلومات للفدائيين. ولم يكن الأنصار المدنيون أعضاء في التنظيمات الفدائية رسمياً، بل كثيراً ما قامت المجمعات العصابية ببناء شبكة اتصالاتها ومعارفها الخاصة واستمدت هذه الجهود الكثير من تجربة ثورة ١٩٣٦ وخصوصاً لجهة اعتماد تقليد مساعدة «المطاردين».

اختلفت الثمار العسكرية للجهود الفلسطينية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. وإذ فرضت الظروف الجغرافية والطبوغرافية (العمرانية) للقطاع أن يركز الفدائيون على ضرب الأهداف الإسرائيلية في داخل المدن، مع جهد ثانوي نسبياً خارجها. وجاءت غالبية العمليات، في هذه المرحلة بشكل إلقاء القنابل اليدوية على الدوريات العسكرية والحافلات المدنية التي عمت القطاع والطريق

الرئيسية إلى سيناء. إلا أن هجمات عدة وقعت بالبنادق الآلية، وخصوصاً في البيارات المحيطة، حيث تم زرع الألغام المضادة للدبابات أيضاً. ولكن زخم هذه العمليات لم يتعاظم إلا بعد عام ١٩٦٧. أي مع تراجع استراتيجية القواعد الإرتكازية. ويعني ذلك ـ، أن ثقل العمليات العسكرية تركز في الضفة الغربية في هذه الفترة، حيث كان الإهتمام منصباً على ضرب الأهداف العسكرية. وجدد معظم هذه الأخيرة خارج المدن، أي في المناطق الريفية وبمحاذاة وادي نهر الأردن، وهو ما حث المقاتلين على التوجه نحو الجبال. ويلاحظ أن ظروف قطاع غزة الجغرافية، من جهة، والتركيز على الأهداف العسكرية في الضفة الغربية من جهة ثانية، كثيراً ما منعت الفدائيين من نقل المعركة إلى العمق الإسرائيلي. وإذا كانت ضربات وجهت ضد المستوطنات فغالباً ما كان ذلك داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لم تصمت إسرائيل طويلاً في وجه هذا التحدي الفدائي النشيط ـ بل ردت على إعلان الفدائيين عن نقل قيادتهم الرئيسية إلى داخل الأرض المحتلة وعن المباشرة بالعمليات العسكرية بتحرك أمني وعسكري واسع وسريع. فقد فرضت نظام حظر التجول في مناطق عدة واستقدمت الوحدات العسكرية والإستخباراتية، ولجأت إلى اعتقال المئات من المشتبه بهم خلال أيام معدودة. ثم عمل الجيش الإسرائيلي على تقسيم الضفة الغربية إلى مربعات عملانية، وإلى تمشيطها بانتظام، من أجل كشف جميع المخابئ والمعابر منابع المياه وغيرها. وأتاحت هذه الإجراءات تحديد مناطق وجود الفدائيين المطاردين بسهولة أكبر، بغية مهاجمتها بواسطة طائرات الهليكوبتر . وقد أدت الثغرات في العمل

التنظيمي إلى تسلل العملاء وكشف الشبكات الواسعة، مما ضيق الخناق على المجموعات المقاتلة في الجبال. وترافق الجهد الأمني داخل المدن والقرى مع الإجراءات الشاملة التي اتخذتها قوات الإحتلال بحق السكان المدنيين، وخصوصاً ضد حالات التظاهر والعصيان المدني، ومع تشديد الحصار على طول الحدود مع الأردن. وقد أسفر ذلك عن زج ما يزيد على ١٠٠٠ـ١٢٥٠ مقاتلاً وعاملاً تنظيمياً في السجون الإسرائيلية حتى نهاية عام ١٩٦٧ واستشهاد ٦٣ مقاتلاً (نصفهم من الكوادر المجربين) ولجوء عدة مئات إلى الأردن، بعد تنفيذ ٩٢ عملية وتكبيد العدو ٩٧ إصابة باعتراف الإسرائيليين أنفسهم.

حملت مرحلة القواعد الإرتكازية الآثار البعيدة المدى على المسار اللاحق للكفاح المسلح الفلسطيني. فقد علق الفدائيون الآمال الكبيرة على نجاح استراتيجيتهم، من أجل خلق القاعدة الآمنة لنشاطهم وتطوير الأداة العسكرية والتنظيمية الفاعلة.

فكرسوا الطاقات الرئيسية وجازفوا بثمار جهودهم السابقة، بهدف التقاط المبادرة وخلق الحقائق الجديدة. ولئن أبدى الفدائيون جرأة وإقداماً كبيرين، فقد خسروا الرهان في مضمار استخدامهم للموارد البشرية المتوفرة. وظل الوضع في قطاع غزة مقبولاً رغم الفشل النسبي في الضفة الغربية. إلا أن تجربة القطاع ظلت محدودة بسبب العزلة الجغرافية أساساً. وحكم زوال القاعدة الارتكازية في الضفة الغربية على التنظيمات الفدائية أن تجد القاعدة الآمنة خارج أرض فلسطين، وأن تقوم بعملها العسكري انطلاقاً من الأراضي المجاورة. وهكذا تغير

شكل الكفاح المسلح الفلسطيني المعاصر ونمطه، ولم يعد قتال الدوريات «المطاردة» سوى حالة إستثنائية.

٣ ـ مرحلة «النهوض»، ١٩٦٨-١٩٧٠

دفع نجاح الجيش الإسرائيلي في إحكام سيطرته على الضفة الغربية الفدائيين إلى بناء قاعدتهم الإرتكازية بالضفة الشرقية لنهر الأردن, وكان الفدائيون قد أقاموا هناك بعض القواعد السرية المتنقلة قبل عام ١٩٦٨، فازداد عددها وغدت علنية وثابتة في مطلع عام ١٩٦٨. وقد تجمع في هذه المنطقة حوالي ٦٠٠-٨٠٠ مقاتل، بعضهم في معسكرات التدريب القريبة من النهر.

وظهر حشد رئيسي في داخل بلدة الكرامة وجوارها. هذا وانعكس النمو السريع لعدد الفدائيين بارتفاع وتيرة العمليات العسكرية عبر النهر، حتى بلغت ٧٨ عملية بين بداية السنة وأواخر مارس. كما حصل الفدائيون، في هذه الأثناء، على بعض الأسلحة الحديثة والفعالة، ومنها البنادق الآلية «كلاشنكوف» والقواذف المضادة للدروع «ب ـ ٢» و«ب ـ ٧» ومدافع الهاون عيار ٦٠ مم و٨٢مم. وجاءت هذه الأسلحة من مخلفات حرب ١٩٦٧ أو من بعض الدول العربية، وكذلك عبر وحدات جيش التحرير الفلسطيني.

وقد رد الجيش الإسرائيلي على هذه الحالة بفتح نيران الرشاشات والمدفعية على الأهداف المدنية والعسكرية في الضفة الشرقية، ومطاردة الفدائيين المتسللين عبر نهر الأردن. ونفذ الإسرائيليون سلسلة من الغارات الجوية وعمليات القصف المدفعي بعد منتصف شباط، تبعها قصف متكرر للكرامة، التي كانت قد

تحولت إلى أهم مركز للإمداد والتدريب لدى الفدائيين. إلا أن هذه الإجـراءات لم تثن النشاط العسكري الفلسطيني، وهو ما دفع القيـادة الإسـرائيلية إلى تنفيـذ هجوم بري واسع، وخاصـة بعـد مقتـل ٦ إسـرائيليين وجـرح ٤٤ آخرين بـين ١٥شباط و١٥ آذار.

ـ معركة الكرامة ـ

حدد الجيش الإسرائيلي قوة قوامها حوالي ١٥ ألـف جنـدي لتنفيـذ الهجـوم، تألفت مـن اللواءيـن المدرعـين ٧و٦٠ واللـواء مشـاة ٨٠ وكتيبـة أو أكـثر مـن اللـواء المظلـي ٣٥ وكتيبـة هندسـة وخمس كتـائب مدفعيـة. واقتضـت الخطـة الإسرائيلية تحرك مجموعة مؤلفة من ثلاث كتائب مشاة وكتيبة دبابات عبر جسر الحسين (اللبني سابقاً) الذي يبعد ٨ كم عن بلـدة الكرامـة. وافـترض أن تتقـدم كتيبة إضافية عبر جسر عبد الله إلى الجنوب بثمانيـة كيلومـترات أخـرى، بينمـا تتحـرك كتيبـة مشـاة وكتيبـة دبابـات عـبر جسـر داميـة شمـالي الكرامـة بمسـافة ١٥كم. ويضاف إلى ذلك أن كتيبة المظليين كانت ستنزل شرقي البلدة لإحكـام الطوق وتثبيت الفدائين. وتمثل الهدف الرئيسي المباشر للعملية بتحطيـم القـاعدة الإرتكازية للفدائيين وبمنع تجدد نشاطهم في المسـتقبل. ولكـن يُحتمـل أن الخطـة الإسرائيلية وضعت احتمالاً إضافياً، يتـم تطبيقـه حسـب المسـتجدات، ألا وهـو احتـلال شـريط حـدودي في الغـور الشـرقي للسـيطرة علـى الطـرق المؤديـة إلى السَّلْط وعمّان، وذلك بهـدف إرغـام القيـادة الأردنيـة علـى القبـول بالتفـاوض المباشر وفقاً للشروط الإسرائيلية.

لاحظ الفدائيون تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي وتوقعوا بدء الهجوم. وقد اجتمعت قيادة التنظيمات لتضع خطة المواجهة، في ٢٠ آذار /مارس. ثم التقى قادة المحاور لمعالجة الموقف، وعادوا ليشرحوا التدابير إلى عناصر قواعدهم. وكانت قوة الفدائيين في المنطقة المستهدفة تبلغ حوالي ٣٣٠ مقاتلاً، بينما توزع عدد مماثل تقريباً في بقية أنحاء الأغوار وإلى الجنوب من البحر الميت. وقد احتشد حوالي ٨٠ مقاتلاً قرب ضفة نهر الأردن مقابل بلدة الكرامة، بينما تمركز عدد أكبر داخل البلدة وحولها.

وشملت تلك الوحدات بعض الإداريين ورجال الخدمات، علاوة على عشرات من المتدربين لم تتجاوز فترات تدريبهم مدة ١٥ يوماً.

لم يكن تسليح الفدائيين كافياً، وإن كان أفضل من السابق بعض الشيء. فكانت القوة الأمامية، قرب النهر، مثلاً، مزودة بـ ٦ قواذف مضادة للدبابات «ب ـ ٢» وقاذف «ب ـ ٧» ومدفعي هاون ٨٢ مم وبعض الصواريخ المضادة للدبابات عيار ٣,٥ بوصات. وتسلحت بقية المجموعات، داخل البلدة وحولها، بالأسلحة الفردية والألغام والمتفجرات، علماً أن بنادق كثيرة كانت قديمة الطراز والذخائر قليلة. وقد وضع الرشاش الثقيل الوحيد عيار ١٢,٧ مم على تلة تشرف على الكرامة من جبهة الشرق، لمواجهة محاولات الإنزال.

هذا، ويجب ذكر توضيع الجيش الأردني، الذي أسهم إسهاماً هاماً في المعركة. وكانت فرقة المشاة الأولى تتولى مسؤولية هذا القاطع، وقد احتلت المواقع بالتلال المشرفة على نهر الأردن، وأخلت الوادي نفسه. أعلن قائد

الفرقة الاستنفار في ١٨آذار، وعدل انتشار قواته، التي شملت ثلاثة ألوية مشاة عاملة وكتيبة دبابات وخمس كتائب مدفعية وكتيبة هندسة وكتيبة دفاع جوي. وتوزع لواء مشاة في مقابل الجبهة المهددة، تدعمها سريتا دبابات، وتسندها المدفعية من الخلف. وتم نقل سرية استطلاع من داخل الكرامة إلى مثلث الشونة لمنع الالتفاف من هناك، بعد تعزيزها بفصيلة مضادة للدبابات وفصيلة مراقبة أمامية مدرعة. لكن الوقت لم يتح زرع حقول الألغام التي طالبت بها الخطة الدفاعية.

ابتدأ الهجوم بظهور طائرة استطلاع إسرائيلية الساعة ٥,١٥ صباح ٢١آذار، وسقوط قذائف المدفعية على البادية وجوارها. وانطلقت القوات الإسرائيلية البرية، بأجزائها الثلاثة، في الوقت ذاته لاجتياز الجسور فوق نهر الأردن، وذلك دون تمهيد مدفعي موضعي. وقد عجزت القوة الجنوبية عن عبور جسر عبد الله بسبب المواجهة الشديدة، لكن القوتين الأخريين نجحتا في بلوغ الضفة الشرقية دون تأخير يذكر. وصلت القوة الوسطى إلى شونة النمرين بالساعة ٦,٣٠ صباحاً وانقسمت إلى ثلاثة أقسام: تقدمت كتيبة شمالاً نحو الكرامة، وكتيبتا دبابات ومشاة شرقاً لإغلاق طريق السلط (وربما للالتفاف باتجاه السلط)، بينما تحركت كتيبة مشاة معززة جنوباً لتثبيت الميمنة وتهديد الحامية الأردنية عند جسر عبد الله. أما القاطع الشمالي، فقد ثبتت القوة الإسرائيلية فيه موطئ قدمها ووصلت الطرق الرئيسية. وتوجهت بعد ذلك باتجاهين: شمالاً لإغلاق الطرق الفرعية نحو السلط، وقد فشلت هذه الحركة، وجنوباً نحو الكرامة. وقامت ١٥ طائرة هليكوبتر إسرائيلية، في هذه الأثناء،

بإنزال كتيبة مظليين فوق التلال شرقي الكرامة. وعمد عناصر الكتيبة إلى قصف البلدة بمدافع الهاون ومن ثم الزحف باتجاهها. وواصلت المدفعية الإسرائيلية قصفها لجميع المواقع المدافعة دون انقطاع، فضلاً عن تقديم الإسناد للقوات البرية المتقدمة. ولم تظهر الطائرات الحربية حتى الساعة ٨,٣٠ صباحاً بسبب الضباب.

انخرطت القوات الفلسطينية والأردنية في القتال منذ اللحظة الأولى. وقد نجح الفدائيون المتمركزون حول الكرامة بإلحاق الخسائر بالجيش الإسرائيلي، لكنهم اضطروا إلى التراجع إلى داخل البلدة، بسبب نقص الألغام والقواذف المضادة للدبابات وبسبب الغياب التام للقطع المدفعية القادرة على ضرب الحشود الإسرائيلية المنتشرة حول الجسور المرئية بالعين المجردة. وقد قامت الدبابات والمدافع الأردنية، في هذه الأثناء، بدك القوتين الوسطى والشمالية الإسرائيليتين، وقد أدت إغارة الطائرات الإسرائيلية إلى إصابة العدد المتنامي من الوحدات الأردنية وإسكات معظمها الساعة ١١,٣٠ صباحاً وهو ما استدعى طلب النجدات.

أما في داخل الكرامة، فتألف الدفاع من الفدائيين وحدهم، وخصوصاً بعد انسحاب سرية الإستطلاع الأردنية من مواقعها، خلافاً للأوامر، بحيث سهل تطويق البلدة في الساعة ١٠,٣٠ صباحاً. وارتبك الوضع داخل البلدة، إذا اختلطت جماعات صغيرة من الفدائيين بمجموعات الجنود والدروع الإسرائيلية. واعتمد المهاجرون أسلوب التنقل بخفة وسط الشوارع وإطلاق النار في جميع الإتجاهات. ولجأ الفدائيون إلى القتال من بيت إلى بيت، أفراداً وجماعات، وقد

قذف البعض بنفسه تحت جنازير الدبابات لتفجيرها بالرزم المتفجرة التي حملوها. وتابع الجيش الإسرائيلي تمشيط الكرامة وتطهير جيوب المقاومة، من دون أن يتسنى له القضاء على المقاومة، فسيطر على مخفر الشرطة والمدرسة ومقر القيادة وتدريب الفدائيين. وألحق ذلك بتدمير حوالي ٧٠٪ من منازل البلدة.

حاول الإسرائيليون، في هذه الأثناء، أن يخترقوا الدفاعات الأردنية إلى الشرق، مقابل جسري دامية وعبد الله وعلى طريق السلط، لكن بلا جدوى. وكان الطيران لا يزال يهاجم المواقع الأردنية والفلسطينية، لكنه عجز عن إسكاتها، فزاد ذلك في خسائر الإسرائيليين. ويذكر أن هذه الجهود تزامنت مع انتهاء العملية الثانوية التي نفذها الجيش الإسرائيلي جنوبي البحر الميت. إذ كانت كتيبة مدرعة قد هاجمت القواعد الفدائية في منطقتي غور الصافي ووادي قدان على مسافة ٣٥كم. ولم تزد القوة المدافعة عن وحدات حجاب خفيفة أردنية وفصيلين من الفدائيين، بلغ مجموعهم ٦٥ رجلاً فقط. وقد استخدم الإسرائيليون ٨ طائرات هليكوبتر تقريباً لإنزال المظليين في التلال وتقديم الدعم الناري لهم. وافتقر المدافعون كلياً إلى الأسلحة المضادة للدبابات، علماً أن أحد المواقع امتلك مدفع هاون ٨٢ مم وعشر قذائف فحسب. ولم تحاول القوات الإسرائيلية أن تخترق الشرق، بل اكتفت بمهاجمة الفدائيين ثم الانسحاب تجاه الأرض المحتلة في الساعة ٤،٠٠ بعد الظهر. وقد استشهد ١٥ فدائياً.

ولم يشر الإنسحاب الإسرائيلي، بعد الساعة ٣,٠٠ بعد الظهر، إلى انتهاء القتال. فقد تمكنت غالبية الوحدات الإسرائيلية من عبور النهر في الساعة ٥,٣٠ لكنها ظلت تتعرض لنيران الفدائيين والأردنيين. كما وصل الفدائيون

من المنـاطق الأخـرى، عـبر وادي شـعيب، وعـاونوا النـاجين داخـل الكرامـة في مطاردة الإسرائيليين. وقد استمرّ هذا الوضع طوال الليل، ولم تتوقف العمليـات الحربية إلاّ في التاسعة من صباح اليوم التالي،٢٢ آذار، عندمـا نفّـذ سـلاح الجـو الإسرائيلي غارة كانت الأخيرة في تلك المعركة.

واعترفت إسرائيل، إثر انتهاء العملية، بتكبّد ٢٨ قتيلاً ٩٠ جريحـاً وبفقـدان ٤ دبابات و٥عربات أخرى وطائرة مقاتلة. إلا أن مصادر غربية موثوقة قـدرت الخسائر الفعلية ب ٣٠ ـ ٤٠ قتيلاً وما يزيد على ١٠٠ جريح فضلاً عـن تدمـير ٢٠ دبابـة و١٥ عربـة أخـرى (عـدا الشـاحنات) أو تعطيلهـا وإسـقاط طـائرة وتعطيل غيرها. وتكبّد الفدائيـون، بالمقـاتل، مـا مجموعـه ١١٦ شـهيداً و ١٠٠ جريح و٤٠–٦٠ أسيراً. وكان من بين هؤلاء عدد مـن المقـاتلين المجربـين. كمـا تعرضت بلدة الكرامة للدمار الشامل وهو ما قوّض إمكانية إعادة بنـاء القـاعدة الإرتكازية في وادي نهر الأردن، واضطر الفدائيين إلى نقـل قواعدهـم إلى عمـق الأراضي الأردنية. إلا أن أهمية معركة الكرامة لم تقس بالنتائج المادية المباشـرة، بل كمنت بالمغزى السياسي والنفسي الهائل للمثل الذي قدمـه الفدائيـون حـول إمكانية التصدي للعدو «الذي لا يقهر» وحول مدى فعالية التضامن الميداني بين الفدائيين والقوات النظامية العربيـة. وقـد عـادت معركـة الكرامـة علـى حركـة المقاومة الفلسطينية بآلاف المتطوعين الجدد من جميع الأقطـار العربيـة، إلى درجـة فاقت التنظيمات على استيعابهم. فشهدت المرحلة اللاحقة نمو القـوات الفدائيـة الدائمـة إلى ٢,٠٠٠ مقـاتل خـلال بضعـة أسـابيع، ثـم إلى ٣,٠٠٠ مقـاتل و١٢,٠٠٠ مناصر في صيـف ١٩٦٨ . كمـا امتـدت التنظيمـات الفدائيـة إلى

داخل التجمعات الرئيسية للسكان الفلسطينيين، وأسست المنظمات الجماهيرية ومراكز الإدارة والتدريب والمستودعات ومراكز استقبال المتطوعين والمليشيا الشعبية المكاتب الإعلامية والسياسية والخدمات الطبية. وبدأت «القاعدة الآمنة»بالظهور. افتتحت معركة الكرامة، إذن، مرحلة النهوض التي شهدتها معركة المقاومة في فترة ١٩٦٨-١٩٧٠ وكانت هذه مرحلة الآمال الكبيرة المعلقة على خلق الإدارة العسكرية الشعبية القادرة على تطبيق مبدأ حرب الشعب الطويلة الأمد، مروراً بحرب العصابات، لتحرير كامل التراب الفلسطيني. وقد نشط الفدائيون في توسيع قواتهم وتطوير تسليحهم للتكيف مع نمو الإمكانيات والتحديات. وانعكس ذلك الجهد، أولاً، في إقامة التشكيلات العسكرية المنظمة بدلاً من نمط المجموعات الصغيرة أو الفضفاضة. فقسمت غالبية المنظمات الفدائية منطقة وادي نهر الأردن إلى قطاعين شمالي وأوسط أضيفا إلى قطاع ثالث جنوبي. وامتد القطاع الأول من ملتقى الحدود السورية والأردنية و«الإسرائيلية» حتى وادي نهر الزرقاء، واستمر القطاع الثاني من هناك حتى الشونة الجنوبية، بينما امتد القطاع الجنوبي بين البحر الميّت والعقبة. وشمل كل قطاع فدائي عدة وحدات، وكل وحدة تألفت بدورها من مجموعة قواعد. وكان الفدائيون يتوزعون ضمن مجموعات تبلغ ١٠-١٥رجلاً، بحيث شكلت كل ثلاث مجموعات قاعدة. وتزودت كل قاعدة بقاذف مضاد للدبابات ورشاش خفيف علماً أن بعضها تزوّد أيضاً بمدفع هاون ٦٠ مم أو ٨٢ مم ورشاش متوسط ٧,٦٢ مم«غرينوف» أو ثقيل ١٢,٧ مم «دوشكا» وازدادت وفرة مثل هذه الأسلحة لدى المقاتلين كما وصلت شحنات جديدة إلى حركة المقاومة، علماً أن أسلحة أخرى، كصواريخ «كاتيوشا» ومدافع عديمة

الارتداد عيار ١٠٦ مم، دخلت في عداد وحدات خاصة تولت مسؤولية استخدامها.

أتاح نمو الإمكانيات البشرية والتسليحية للتنظيمات الفدائية أن تستثمر الأجواء السياسية والمعنوية التي ساهمت عملياتها في خلقها، وذلك عبر تأسيس القواعد في الأراضي السورية واللبنانية مقابل الحدود مع «إسرائيل»، بغية فتح جبهات القتال الجديدة. وكان للإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي في وادي نهر الأردن، من إقامة الشريط الأمني وتكثيف الدوريات، أن دفعت الفدائيين نحو تطوير تلك البدائل، أو بالأحرى الروافد. فانطلقت طلائع الفدائيين إلى منطقة الجولان في سوريا ومنطقة العرقوب، في لبنان، في خريف١٩٦٨ ، وكان الفدائيون على استعداد لإطلاق العمل العسكري الواسع في ربيع ١٩٦٩ .وهكذا وجدت إسرائيل نفسها محاطة بالجبهات المشتعلة: الفدائيون من لبنان وسوريا والأردن، والجيش المصري على طول قناة السويس (خلال حرب الإستنزاف) ويضاف إلى ذلك أن التنظيمات الفدائية عملت على إعادة تنظيم شبكاتها السرية داخل الأرض المحتلة، فواجهت إسرائيل ثورة بالداخل. في قطاع غزة والضفة الغربية وأنحاء الأرض المحتلة في عام١٩٦٨.

وشمل النشاط الفدائي أنواعاً عدّة من العمليات العسكرية. وكان الفدائيون يركّزون في دورياتهم القتالية، على مهاجمة المواقع والدوريات الإسرائيلية، مستخدمين البنادق الآلية والقواذف الصاروخية المضادة للدبابات. كما قاموا بزرع الألغام على الطرق التي سلكتها العربات العسكرية، وثبتوا العبوات

المتفجرة والصواريخ المفخخة لتنفجر عند مرور تلك العربات أيضاً. وهاجم الفدائيون المنشآت الإقتصادية -الزراعية والصناعية -من أجل إلحاق المزيد من الخسائر المادية بالعدو. ولتقويض اقتصاد مستوطناته الحدودية. وأتاح وصول مدافع الهاون وصواريخ«كاتيوشا» بكثرة نسبية للفدائيين أن ينقلوا تلك الأسلحة إلى داخل الأرض المحتلة لقصف المواقع الإسرائيلية بالعمق. وقد نفَذوا عدة عمليات جريئة، كقصف المجمع الصناعي في بتاح تكفاه قرب تل أبيب ومقر رئيس الوزراء في القدس.

تمثلت مهمة حيوية أخرى من مهمات الفدائيين بدعم القتال السري في الأرض المحتلة. فتعين عليهم نقل الأسلحة والذخائر، ومنها الألغام والقنابل اليدوية والمتفجرات، إلى الداخل لتستخدمها الخلايا السرية في عملياتها. وجاءت غالبية هذه العمليات على هيئة تفجير العبوات في المنشآت العسكرية والإقتصادية، ووسط التجمعات التي تردد إليها المجندون والعاملون الإسرائيليون. وشملت عمليات الداخل أيضاً مهاجمة الدوريات الراجلة المؤللة بالقنابل اليدوية، علماً أن الهجمات المباشرة بالرشاشات قد حصلت أيضاً في قطاع غزة. هذا وترتب على الفدائيين المنطلقين من الخارج أن يزودوا زملاءهم في المجموعات المطاردة في جبال الضفة الغربية بالأسلحة والمعدات اللازمة، كما قاموا أحياناً بتهريب المقاتلين السريين إلى الأرض المحتلة ومنها. وكانت هذه الجهود تترافق مع عمل الأجهزة الخاصة بالعمل التنظيمي السري والمسؤولة عن إدارة نشاط الداخل.

تنوعت الأساليب القتالية للفدائيين وتطورت بتنوع تسليحهم ونمو عددهم وتراكم خبرتهم. وتمثل أحد التطورات باستخدام القواذف الصاروخية المضادة للدبابات بكثافة، حيث حملت كل دورية قاذفاً واحداً على الأقل، فيما ارتفع عدد الأفراد المدربين على تشغليها تدريجياً. وسهّلت تلك القواذف عملية مهاجمة الآليات المدرعة والمواقع المحصنة، كما وفَرت قوة نارية ذاتية إضافية لأغراض دفاعية. وأدّى تراكم الخبرة والتدريب بشؤون الهندسة إلى براعة الفدائيين في إزالة ألغام العدو وتشريك الألغام المضادة للدبابات ونصب الصواريخ المفخخة، بحيث تنفجر فور ملامستها أو المرور بقربها. وشمل أسلوب التشريك نصب الصواريخ الموصولة كهربائياً بساعات التوقيت، وهو ما أتاح وضعها في عمق الأرض المحتلة وتصويبها ثم الانسحاب قبل انطلاقها بساعات.

كما أن الإحتياطات العسكرية والأمنية التي اتخذتها إسرائيل في المناطق الحدودية دفعت الفدائيين إلى تكيف نشاطهم. فركزوا جزءاً من جهودهم، عمداً، على مجابهة الوحدات الإسرائيلية الحدودية، بهدف تكبيدها أعلى الخسائر وفتح الثغرات على مدى انتشارها. وتجسّد ذلك بعمليات الهجوم والاقتحام المباشر، وكذلك بعمليات القنص عبر نهر الأردن. وشمل القنص إطلاق النار بواسطة البنادق والقواذف المضادة للدبابات على حد سواء لإصابة الدورية الراجلة والمؤللة التي كانت تتفقد الشريط الحدودي في ساعات معيّنة. هذا، وقد وقعت اشتباكات عديدة من غير قصد، حين اصطدم الفدائيون، أثناء تسللهم إلى عمق الأرض المحتلة، بالكمائن الإسرائيلية. فعمد الفدائيون أحياناً، لتسهيل التسلل، إلى تنفيذ الأعمال التضليلية كإطلاق النار أو مهاجمة الأهداف الثانوية، بهدف لفت الأنظار بعيداً عن الدورية الرئيسية التي سعت إلى انتهاز.

الفرصة للعبور إلى الداخل. تألفت وسيلة أخرى طبّقها الفدائيون في بعض الحالات البارزة بالعمليات الكبيرة، التي تضمنت مهاجمة شريط من المواقع الإسرائيلية على طول جبهة معيّنة. فكانت المجموعات الفدائية المنتشرة تهاجم تلك المواقع في وقت واحد، تدعمها مدافع الهاون والرشاشات من الخلف. وقد وصل طول الجبهات التي فتحوها في تلك الليالي حتى ١٠ كم. ويلاحظ، في هذا السياق، ازدياد استخدام الفدائيين للأسلحة خلال عملياتهم، إذ حملوها معهم إلى داخل الأرض المحتلة لمهاجمة الأهداف بقوة نارية أكبر أو لتأمين الغطاء لاقتحام المواقع وتغطية الإنسحاب وصدّ النجدات المعادية، أو تركوها بالضفة الشرقية لنهر الأردن لتقوم بالرماية المساندة أثناء انسحاب الفدائيين المتسللين. تشابهت أنماط القتال التي طبقها الفدائيون في الجبهتين السورية واللبنانية، مع تلك المتبعة في الجبهة الأردنية. إلا أن وجود الجيش السوري بكثافة على خطوط التماسّ منع الإسرائيليين، من مطاردة الفدائيين عبر الحدود، فقلل هذا الأمر احتياجهم إلى التزود بالأسلحة المتوسطة للأغراض الدفاعية. لكن المقاتلين العاملين في هضبة الجولان استخدموا الهاون وصواريخ «كاتيوشا» بكثرة نسبية، إذ نقلوها إلى العمق ليطلقوها ضد المستوطنات الإسرائيلية في الجليل الأعلى. كما استفاد الفدائيون هناك من وعورة الأرض وعزلة المواقع والمستعمرات الإسرائيلية لمهاجمتها بجرأة أكبر، ولتكثيف أعمال التلغيم والتشريك. اختلف الوضع في الجبهة اللبنانية، نظراً إلى فقدان الموانع لردع الهجمات الإسرائيلية المضادة. لكن الفدائيين افتقروا إلى الحشد البشري الكافي لاستخدام الأسلحة المتوسطة بكثرة، علماً أنهم اصطحبوا مدافع الهاون وصواريخ «كاتيوشا» في دورياتهم لقصف العمق «الإسرائيلي». فتمكن الفدائيون من ضرب بعض المدن التي لم تطلها المدافع العربية في السابق. كما كَشف مقاتلوا هذه الجبهة من

استخدامهم العبوات الناسفة، لتفجير المنشآت الصناعية وإصابة المستوطنات المنتشرة في منطقة الجليل بكثرة. وقد سعى الفدائيون إلى التغلب على الشريط الحدودي الإسرائيلي، المؤلف من الأسلاك وحقول الألغام والكمائن كما في الجبهة الأردنية، بواسطة التفجير والعمليات التمويهية والتضليلية، وكذلك من خلال مهاجمة الدوريات المؤللة العاملة فيه. ولكن لم تحصل عبر الحدود اللبنانية عمليات كبيرة، كعملية «الحزام الأخضر» وغيرها بالجبهة الأردنية، عدا بعض محاولات الإقتحام والإحتلال لمواقع إسرائيلية معزولة في سفوح جبل الشيخ. وانعكس نمو النشاط الفدائي وحيويته بالإرتفاع المتواصل لعدد العمليات العسكرية وباتساع رقعتها. فقد نما العدد من ٦ عمليات شهرياً في ربيع ١٩٦٧ إلى ١٥ عملية شهريا ًفي خريف ١٩٦٧ ، إلى ٣٠ شهرياً في عام ١٩٦٨ و ٣٠٠ عملية شهرياً في عام ١٩٦٩ .وشهدت أشهر معينة، وخاصة خلال فصل الصيف، قمة في النشاط، إذ بلغ عدد العمليات الفدائية في أب/أغسطس ١٩٦٩ ، ٤٨٠ عملية. وساهم فتح جبهات القتال الجديدة، عبر سوريا ولبنان، في زيادة حجم النشاط بهذه السرعة، وكذلك استقرار العمل التنظيمي السري في داخل الأرض المحتلة. إلا أن نمو العمليات السرية في الداخل لم يواكب النمو الضخم في الخارج، وخصوصاً بعد ازدياد الميل نحو الرمي (بصواريخ«كاتيوشا» وقذائف الهاون)عبر الحدود العربية فنشأ نوع من التضخم الذي اخفى حقيقة الصعوبات التي واجهها الفدائيون بالتسلل إلى الأرض المحتلة. ونتج عن ذلك، أيضاً ، التميز بين عمليات «القشرة » أي المنطقة الحدودية، وبين عمليات العمق، حيث أخذت نسبة هذه الأخيرة بالتراجع إلى حد بعيد.

حمل النشاط الفدائي في هذه المرحلة ، إذن، سمتين تناقضتين. كانت الأولى فرض أثر متنام على الوضع الإقليمي من خلال تنمية حجم القتال بلا توقف،

ورغم جميع الصعاب والإجراءات المضادة، وهو ما انعكس بارتفاع الإصابات الإسرائيلية من ٦٩ قتيلاً وجريحاً في عام ١٩٦٧، إلى ٣٥٥ قتيلاً وجريحاً في عام ١٩٦٨ و٤٧٣ قتيلاً وجريحاً عام ١٩٦٩. وكانت السمة الثانية هي تراجع فعالية العمليات الفدائية قياساً بنسبة الخسائر الإسرائيلية. أي انخفض متوسط عدد الاسرائيليين المصابين في كل عملية فدائية. فيما وتعني السمتان معاً أن الإجراءات الإسرائيلية نجحت في تقليص نسبة الإصابات بفضل إعاقة الأنماط القتالية الفدائية الأكثر فعالية، وأن الفدائيين قد نجحوا أيضاً في ابتكار الأساليب الأخرى، تعويضاً، وفي الإحتفاظ بالحيوية الدائمة،

جاء الدليل الأوضح على مدى حيوية حركة المقاومة الفلسطينية في تصاعد الحرب المضادة الإسرائيلية ، فقد لجأ الجيش الإسرائيلي في مطلع عام ١٩٦٨ إلى قصيف التجمعات المدنية والعسكرية في وادي نهر الأردن . ثم واصل هذا الأسلوب وطوره، من خلال ضرب الأهداف في عمق الأراضي الأردنية، مستخدماً الطائرات أو المدفعية البعيدة المدى. فتبلورت سياسة «الأرض المحروقة»، التي دفعت سكان الغور الشرقي إلى النزوح واضطرت الفدائيين والجيش الأردني إلى إعادة الإنتشار في التلال المشرفة وبالعمق. وشملت الأساليب الإسرائيلية قيام الدوريات الراجلة أو المنقولة بالهليكوبتر بعبور نهر الأردن (أو الحدود الأردنية في الغور الجنوبي) لمطاردة الفدائيين، كما قامت قوات خاصة منقولة جواً بالإغارة الليلية على قواعد الفدائيين. ولم تسلم القرى والطرق المدنية من الهجوم، حتى تعرضت إربد والسلط والعقبة للقصف الشديد. وذهب الجيش الإسرائيلي إلى حد احتلال منطقة غور الصافي، بهدف منع انطلاق الفدائيين منه.

هذا، وشهدت الجبهتان السورية واللبنانية سياسة هجومية متشابهة، إذا شملها الجيش الإسرائيلي في نطاق عملياته الحربية بعد مطلع عام ١٩٦٩. فقد تعرضت الساحة السورية للغارات الجوية والضربات المدفعية العنيفة، التي استهدفت المواقع المدنية والعسكرية على حد سواء في العام نفسه لكن الإسرائيليين عمدوا في الجبهة اللبنانية، إلى سلسلة من العمليات الصغيرة، التي شملت تسلل قوات من المشاة ووحدات خاصة، وضربات مدفعية، وإغلاق طرق وخطف مواطنين ونسف منازل. وقد سعى الجيش الإسرائيلي إلى ضرب القاعدة الشعبية المحلية المساندة للفدائيين. تصاعدت الحرب الإسرائيلية المضادة باستمرار، مع تصاعد العمليات الفدائية، بل واشتدت المواجهة في جنوب لبنان بعد مطلع عام ١٩٧٠ أكثر منها في الجبهات الأخرى، ومنها الأردنية، وانعكس ذلك الإتجاه في لجوء الجيش الإسرائيلي، في ربيع ١٩٧٠ ، إلى عملية برية كبيرة في منطقة العرقوب.

مهّد الجيش الإسرائيلي لعمليته بشق طرق ترابية بمحاذاة الشريط الأمني الحدودي، وكان ذلك داخل الأراضي اللبنانية وبموازاة الجزء الأكبر من الحدود. وقام ذلك الجيش بمد الطريق في القطاع الشرقي في عمق الأراضي اللبنانية، حيث شُق على ثلاثة محاور باتجاه قرى شبعا وكفرشوبا وراشيا الفخار. ولجأت الآليات إلى تنفيذ أعمال الدورية على هذه الطرق، بعد الإنتهاء من إعدادها. وقد جاءت الذريعة لإطلاق العملية المخّطط لها بعد هجوم فدائي على حافلة في شمال «إسرائيل» في أوائل أيار ١٩٧٠ .شملت القوة الإسرائيلية المشتركة لواء مؤلفاً من كتيبة مدرعة وكتيبتي مشاة(مؤللتين) ووحدة هندسة. وتقدمت القوة

خلف الجرافات، التي فتحت الطرق الإضافية لاجتياز المسافة المتبقية نحو القرى المستهدفة. ولم يحاول الإسرائيليون أن يحتلوا شبعا، لكنهم اقتحموا كفر شوبا وراشيا الفخّار، في مواجهة المقاومة الشديدة. وقد استخدم الفدائيون الأسلحة المباشرة والألغام، وهو ما أبطأ الحركة المعادية، وخصوصاً عند مشارف القريتين.

انتشر الفدائيون بعد الصدام الأول، فأخلوا القواعد الأمامية، ليعودوا إليها خلال الليل. ونفّذوا الكثير من الغارات الصغيرة على مؤخرة القوة الإسرائيلية، رغم الطلعات الجوية التي واصل سلاح الجو تنفيذها ضد التجمعات الفلسطينية الخلفية، ورغم القصف المدفعي المكثف. وأدى كل ذلك، فضلاً عن التضاريس الجبلية الوعرة والأحراج الكثيفة، إلى تخفيض فعالية النيران الإسرائيلية وإلى زيادة حرية حركة الفدائيين. وازداد عمل المهاجمين تعقيداً حين حاولوا اجتياز راشيا الفخّار للتقدم عبر محور واحد ضيّق نحو قرية الهبّارة. وقد استخدم الفدائيون في هذا المحور بضعة مدافع هاون عيار ٦٠مم ٨٢مم، علاوة على القواذف المضادة للدبابات «ب-٧ » فيما اصطدم المهاجمون أيضاً بوحدات الجيش اللبناني المتمركزة عند مفرق سوق الخان. فاضطرت القوة الإسرائيلية في نهاية الأمر، بعد التوقف في منتصف الطرق بين راشيا الفخّار والهبّارية وفي مشارف كفر شوبا، إلى وقف هجومها والبدء بتنفيذ انسحابها، رغم «وخزات» الفدائيين.

ومهما كانت نسب الخسائر، فقد أظهر الجيش الإسرائيلي عجزاً عن التكيف مع ظروف القتال ضد قوات صغيرة منتشرة في منطقة جبلية حرجية، كما عجز عن الإحتفاظ بالمبادرة. ونجح الفدائيون في مقايضة الأرض بالوقت وخوض المعارك العنيفة الصغيرة ثم الإنسحاب والإختفاء والإلتفاف. ولم تكن الإصابات في صفوفهم الأمامية جسيمة خلافاً للإصابات في التجمعات الخلفية. والذي دلّ على الفشل الإسرائيلي هو امتناع العدو عن تكرار هذا الأسلوب مدة تزيد على ١٦ شهراً، باستثناء عملية برية محدودة ضد شبعا تمت في أيلول ١٩٧٠ استشهد خلالها ٦ فدائيين. وعاد الإسرائيليين إلى إتباع أسلوب الضربات الصغيرة المستمرة، المتمثلة بالقصف المدفعي المفاجئ والدوريات الراجلة والمؤللة وعمليات الخطف والإغارة.

كان العمل الفدائي في ١٩٧٠ يشهد، إذن، النمو والمأزق معاً. فكان الفدائيون يواصلون عملياتهم العسكرية، بل يطوّرونها ويزيدون من عددها، وخصوصاً عبر الحدود السورية واللبنانية، علاوة على جبهة الداخل. وقد أثمرت العمليات انخراط مجموعات من أبناء المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ في صفوف الحركة، وانتقال الحرب الفدائية بالتالي إلى المرافق الحيوية الإسرائيلية في أنحاء الأرض المحتلة. ناهيك عن العمليات العسكرية التي نفذتها الخلايا السرية في الضفة الغربية والقدس، رغم نجاح الإسرائيليين في كشف واعتقال المئات في صفوف المقاومة هناك وإحكام السيطرة على منافذ التسلل بين فلسطين والأردن.

وبلغت حيوية النشاط الفدائي في قطاع غزة حد إرغام الجنود الإسرائيليين على الانسحاب من داخل التجمعات السكنية ليلاً. ومع ذلك ظلت نسبة العمليات في «القشرة» (المحيط) ترتفع على حساب العمليات في «العمق»، وكانت الصعوبات في إيصال الأسلحة والمعدات إلى داخل الأرض المحتلة تزداد، وكانت الثغرات الأمنية تعرض الخلايا السرية للإنكبشاف والإعتقال. وقد زاد الأمر تعقيداً بالغاً اندلاع أحداث الأردن واضطرار حركة المقاومة إلى الخروج من الأردن.

٤- المرحلة الانتقالية، ١٩٧١-١٩٧٣:

شهدت حركة المقاومة تقلبات هامة في وضعها العسكري، عقب خروجها من الأردن. فقد خسرت جبهة هي أطول الجبهات وتقلّص عدد العمليات العصابية من الخارج وضعف العمل السري داخل الأرض المحتلة إلى حد بعيد. وقد اغتنم الجيش الإسرائيلي تلك الفرصة لُيحكم الطوق على قطاع غزة، وليعزز حربه المضادة في الجبهتين السورية واللبنانية.

تجسّدت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، في قطاع غزة بإحضار القوات الضخمة لتطويق المدن والمخيمات كافة وعزلها كلياً. ورافق ذلك فرض نظام حظر التجول ومنع الخروج إلى الشاطئ، فيما قامت وحدات مدرعة ومظلية بتمشيط البساتين والبيارات، بصحبة الجرافات، لكشف المخابئ وإزالة السواتر.

بيد أن الخطوة الأهم كانت طرد آلاف العائلات الفلسطينية من منازلها وإعادة إسكانها في مناطق أخرى، بهدف تقليص حجم التجمعات التي تُؤوي

الفدائيين وإعادة تنظيم الطرق والبناء داخل المخيمات بحيث يتسع حقل رؤية الدوريات الإسرائيلية وتسهل حركتها وعملها. وقد اصطدمت القوات الإسرائيلية بالمقاومة الشديدة التي أبداها الفدائيون، إلا أن ضخامة الحشد الإسرائيلي وغياب الكوابح السياسية الخارجية أتاحا تنفيذ المخطط الإسرائيلي بأكمله. كما ساهمت الجهود الأمنية المكثفة في نجاح الإسرائيليين بكشف الكثير من القادة والكوادر الرئيسية في القطاع.

انتقل الجيش الإسرائيلي بعد تحقيق السيطرة على قطاع غزة وهدوء الجبهة الأردنية وتراجع وتيرة العمليات السرية في بقية الأرض المحتلة في أواخر عام ١٩٧١، إلى حربه الخارجية ضد حركة المقاومة الفلسطينية. واتخذت هذه الحرب شكلين: العمليات «الخاصة» والعمليات «التقليدية». وقد نفذت أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية الشكل الأول، وخاصة بعد مطلع ١٩٧٢، فيما سعت إسرائيل إلى الإمساك بالمبادأة الاستراتيجية.

وحاول الفدائيون أن يستعيدوا نشاطهم. وتألفت العمليات «الخاصة» من الهجمات المخططة بدقة ضد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها الفدائية. وقد تعرض العديد من الكوادر الفلسطينية إلى محاولات اغتيال في لبنان ومصر وليبيا والجزائر، واستشهد قادة وكوادر آخرون في لبنان وقبرص وفرنسا والنرويج.

وشملت العمليات الإسرائيلية كذلك عمليات إطلاق صواريخ مؤقتة على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ومراكزها في بيروت، ومنازل قياديين

فلسطينيين. وكانت أبرز العمليات في عام ١٩٧٢ عملية اغتيال غسان كنفاني وتليها عام ١٩٧٣ عملية اغتيال القادة الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في ١٩٧٣/٤/١٠. وسبق تلك العملية، ولحقها، أكثر من هجوم واعتداء على مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت (خاصة أواسط عام ١٩٧٣ وأواخر عام ١٩٧٤ وآخرها ١٩٨٢).

أما العمليات «التقليدية» فتألفت من النشاط المعتاد للقوات البرية والبحرية الإسرائيلية، ضد القواعد الفدائية والسكان المدنيين على الجبهتين السورية واللبنانية. وقد التزم الجيش الإسرائيلي حدوداً معيّنة في حربه المضاد على الجبهة السورية في عام ١٩٧١ وحتى خريف ١٩٧٢، فيما ركز على الحدود اللبنانية.

ويعود أحد أسباب ذلك التمييز إلى تعاظم قوة الجيش السوري مقارنة بقوته إبّان حرب ١٩٦٧، فيما يشكّل النمو السريع للحشد الفدائي في جنوب لبنان والنشاط العسكري هناك عقب الإنتقال من الأردن سبباً آخر.

حاول الجيش الإسرائيلي، إذن، أن يشل قدرة الفدائيين على استعادة الحيوية والإحتفاظ بالمبادرة السياسة بالتالي من خلال تصعيد عملياته عبر هضبة الجولان وجنوب لبنان، وتجسّدت محاولته برفع وتيرة نشاطه السابق إلى حدود قصوى. فكانت الدوريات الراجلة، أو المدعومة ببعض ناقلات الجنود المدرعة والدبابات، تدخل القرى اللبنانية بحثاً عن عناصر العمل الفدائي. وكان المهاجمون يحتفظون ويعاقبون كل من قدم الطعام والمأوى والمعلومات إلى الفدائيين، كما عمدوا إلى نسف بيوتهم.

وشملت العمليات المضادة للمدنيين، في عام ١٩٧١، قصف البساتين واقتلاع الأشجار وإطلاق النار على قطعان المواشي. لكن طبيعة هذه العمليات تبدلت في صيف ١٩٧٢، إذ لجأ الجيش الإسرائيلي إلى توجيه الضربات الجوية والمدفعية الشديدة والمباشرة إلى التجمعات السكانية اللبنانية والفلسطينية. وتكررت هذه الأعمال بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، رغم التزام الفدائيين بوقف هجاماتهم عبر الحدود اللبنانية بالإتفاق مع الأطراف اللبنانية المعنية.

ولم يكتف الإسرائيليون بعمليات القصف والإزعاج، بل سعوا إلى نقل الحرب إلى داخل الجسم العسكري الفلسطيني، وذلك عبر تنفيذ غارات خاصة ليلاً. وراوحت الغارات بين تقدم قوة قوامها فصيلة أو سرية، راجلة أو محمولة على عربات مدرعة، نحو القواعد وعمليات إنزال جوي بواسطة طائرات هليوكوبتر.

هذا، ووقعت أبرز عمليات هذه الفترة في ليلة ١٤-١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، حين هوجمت قاعدة فدائية بحرية عند بلدة الصرفند، بسرية إسرائيلية نقلتها ٦ طائرات هليوكوبتر. وتكمن أهمية هذه العملية، التي أسفرت عن إصابة ٦ فدائيين و٦ إسرائيليين ووقوع أضرار مادية طفيفة، في عدول الجيش الإسرائيلي عن تكرارها لثمانية شهور تالية.

إلا أن إسرائيل وجدت أن أساليب القصف وأعمال الدورية كانت محدودة الأثر، وخصوصاً أن الفدائيين أحسنوا في اتخاذ التدابير الأمنية المضادة، وعادوا

سريعاً إلى مزاولة عملياتهم ضد شمال «إسرائيل». فلجأ العدو مجدداً إلى العمليات البرية الكبيرة وفقاً لمبدأ «البحث والتدمير» فشن في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ هجوماً كبيراً استهله بضرب قريتي شبعا وكفر حمام في العرقوب. وقد واجه الإسرائيليون مقاومة عنيفة لم يكونوا يتوقعونها، فتراجعوا عن شبعا، وانسحبوا من كفر حمام بعد احتلالها لبضع ساعات. وقد انعكس مدى الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف العملياتية المرسومة، بالإقرار أن خسائر الفدائيين لم تتجاوز ستة جرحى بعد أربع ساعات من القتال، وباضطرار سلاحي الجو والمدفعية إلى التدخل لتسريع انسحاب القوات الإسرائيلية الذي استغرق ٦ ساعات كاملة.

لم تأت العمليات الإسرائيلية بالنتيجة التي كانت إسرائيل تشتهيها، إذ تصاعد النشاط الفدائي باستمرار بفضل ثبات البينة التحتية الجديدة في جنوب لبنان. وحمل ذلك الفشل القيادة الإسرائيلية على اللجوء مجدداً إلى عملية برية كبيرة في مطلع عام ١٩٧٢. وقد استغرقت تلك العملية أربعة أيام، وشملت القطاعين الشرقي والأوسط. وجاءت الخطوة الأولى صبيحة يوم ٢٥ شباط/ فبراير بشكل هجوم نفذته كتيبة مشاة مؤللة على قرية عيناتا قرب بيت جبيل في القطاع الأوسط. وتمكنت هذه القوة، التي عملت بدعم من سرية دبابات ومجموعات هندسة وهاون ومدفعية، من احتلال القرية والاحتفاظ بها حتى الظهر، ثم أخلتها مخلفة ١٢ فدائياً شهيداً و٢٣منزلاً منسوفاً. وعمل سلاح الجو الإسرائيلي على منع النجدات الفدائية وعلى تغطية انسحاب قواته البرية.

وفي الساعة العاشرة صباحاً انطلقت القوات الإسرائيلية خلفت الجرافات نحو قرى العرقوب (القطاع الشرقي). وكانت مؤلفة من كتيبتي مشاة وسريتي دبابات، فضلاً عن مجموعات الهندسة والهاون والمدفعية. توجه نصف القوة ببطء من سفوح جبل الشيخ نحو الطريق الممتدة بين راشيا الفخار وكفر شوبا، فيما شقّ النصف الثاني طريقه وسط الصخور المطلّة على الهبارية. وقد أطلقت المدفعية الفلسطينية، من هاونات ومدافع خفيفة، نيرانها صوب القوة المهاجمة لتعيق تقدمها، فيما لجأ الفدائيون، بعد حلول الظلام، إلى الإغارة على طلائع القوافل المدرعة وإلى تنظيم تلغيم الطرق الترابية خلفها. وأدّت هذه المعوقات إلى تأخير التقدم الإسرائيلي طيلة اليومين الأولين، رغم النشاط الكثيف لسلاح الجو الإسرائيلي، وقد عمدت الوحدات البرية إلى إطلاق القنابل المضيئة والقذائف طوال الليل كاحتياط وقائي ضد هجمات الفدائيين.

لم تتمكن القوات الإسرائيلية من إجراء أي تقدم حقيقي إلا في اليوم الثالث من الهجوم، حين اخترقت الدروع الدفاعات في المحور الأول. واقترب الجيش الإسرائيلي من قرية كفر حمام واحتلها في التاسعة صباحاً، وواصل تقدمه باتجاه راشيا الفخّار.

وكان هذا المحور تحت حماية حوالي ٢٢٥ فدائياً، استغلوا الطبيعة الوعرة للأرض كي يطيلوا أمد القتال. وبقيت راشيا الفخار صامدة حتى الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر، علماً أن الاشتباكات بداخلها وحولها لم تتوقف كلياً حتى الليل. وأتاح سقوط القرية للإسرائيليين أن يتقدموا نحو الهبارية، التي شكّلت الهدف الرئيسي وملتقى فكّي الكماشة المدرعة. وكانت قوة المشاة الإسرائيلية

المنطلقة من جبل الشيخ قد حاولت التوجه نحو الهبارية منذ اليوم الأول، غير أنها ارتدّت أمام مقاومة الفدائيين.

وفي اليوم الثالث للعملية، اعتمد المهاجمون خطة بديلة: أعاد رجال المشاة الهجوم من جهة الشرق، وتحركت الدروع من راشيا الوادي نحو قرية الفريديس بهدف الإلتفاف على الهبارية عبر الطريق المعبدة من جهة الغرب، فيما شقّت وحدة مشاة ودبابات مختلطة طريقها من راشيا الفخار فوق مشارف الهبارية الجنوبية.

واجه حوالي ٢٠٠ فدائي هذا الهجوم الثلاثي الجوانب، الذي ابتدأ في التاسعة صباحاً. وتقدّم الجنود الإسرائيليون ببطء شديد. وفي الخامسة بعد الظهر نجحت القوات المدرعة باختراق محور راشيا الفخار والانطلاق منه باتجاه الهبارية كما استطاعت الجرافات والدبابات الإسرائيلية الوصول من مرتفعات شبعا. وانتهى القتال بسقوط البلدة، بعد ثلاثة أيام كاملة من القتال. ولم يتوقف الفدائيون عن التصدي للمهاجمين، إذ نفذوا العديد من الهجمات الليلية رغم قيام سلاح الجو الإسرائيلي بقصف طرق الإمداد ومقر القيادة العسكرية الفلسطينية في مخيم النبطية.

واستمرت العمليات القتالية الصغيرة طيلة اليوم الرابع، فيما واصل الإسرائيليون نسف المنازل وسحب المعدات المعطوبة، وتابعت الطائرات والمدافع دك مواقع المقاومة. وابتدأ الإنسحاب الإسرائيلي في الثانية بعد الظهر، واكتمل عند العصر.

جاءت نتائج العملية متفاوتة. فقد استشهد ٤٧ فدائياً، مقابل عدد غير معلن من الإسرائيليين، ولكن ثبت مجدداً عجز الجيش الإسرائيلي عن تطوير التكتيكات المناسبة لمكافحة رجال المقاومة المنتشرين في أحراج منطقة العرقوب وأوديته. كما بدا سلاح الجو الإسرائيلي محدود القدرة لناحية تقديم الإسناد القريب للقوات البرية. وفي المقابل أبدى الفدائيون كفاءة جيدة تجسّدت بإعاقة الهجوم لثلاثة أيام وبتكبّد الخسائر المحدودة في المواقع القتالية الأمامية، خلافاً لارتفاع الإصابات بالتجمعات الخلفية. والأهم من كل ذلك هو فشل الإسرائيليين في تحقيق هدفهم المركزي، أي إخراج الفدائيين من المنطقة الحدودية.

لاقى الجيش الإسرائيلي حظاً أوفر حين كرّر أسلوب «البحث والتدمير» في عملية شنها في خريف ١٩٧٢. وقد تمت العملية عقب صيف حامٍ شهد جولة من القصف المدفعي والجوّي الإسرائيلي العنيف ضد القوى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، وعقب سلسلة من العمليات الفدائية عبر الحدود السورية واللبنانية. كما كانت العمليات الخارجية التي نفذتها بعض التنظيمات الفدائية قد تنامت خلال عام ١٩٧٢. رداً على الحرب السرية الإسرائيلية ضد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها فاضطر الجيش الإسرائيلي، مجدداً، إلى تنفيذ العمل العسكري الواسع لمواجهة التطورات السياسية واستعادة المبادرة الميدانية.

ابتدأت العملية الإسرائيلية عند فجر يوم ١٦أيلول ١٩٧٢ مستهدفة القطاع الأوسط. فتقدم لواء مدرع معزز، تسانده المدفعية والطائرات، باتجاه بيت جبيل، والطيبة. وقد انقسمت القوة إلى عدة أرتال، انطلق أحدها عبر

عيترون وعيناتا وانطلق آخر عبر رميش وعين إبل لتطويق بيت جبيل بفكي كماشة، واتجه رتل ثالث عبر مجدل سلم ورتل رابع عبر الطيبة ليلتف حول القنطرة. واستفادت القوات المهاجمة من غياب الفدائيين عن بعض المناطق الحدودية، بموجب الإتفاقيات مع السلطات اللبنانية، لكنها اصطدمت بالمقاومة الشديدة في محاور أُخرى. كما اعترضت وحدات عسكرية لبنانية التحرك الإسرائيلي في بعض النقاط، وخصوصاً عند بئر السلاسل، وهو الممر الذي اضطر المهاجمين إلى سلوك طريق بديلة عبر صدّيقين.

وكان القتال يشتد كلما تقدّم الإسرائيليون نحو هدفهم العملياتي، ألا وهو بلدة جويا. ولم ينجح المهاجمون بالوصول إليها عبر محوري تبنين والقنطرة، بل عبر محور قانا، وبثمن باهظ، إذ فقد الإسرائيليون ٧ دبابات في سهل قانا وتم تأخير تقدمهم لمدة ثلاث ساعات. وقد صمد الفدائيون إلى جنب المليشيا المحلية، وقاوموا المهاجمين بالقتال الليلي من بيت إلى بيت، فلم يكتمل احتلال البلدة قبل صباح اليوم التالي. واكتفى الجيش الإسرائيلي بإحراز هذا القدر من التقدم، وانسحب خلال النهار، بعد نسف عدد من المنازل في ١٥ قرية لبنانية. ولم يعلن العدو عن حقيقة إصاباته البالغة، حكماً، أما خسائر المقاومين فكانت ٢٥ فدائياً و١٨ جندياً لبنانياً وعشرات المدنيين. والنتيجة الأهم بالنسبة للإسرائيليين تمثلت بأمرين، هما: ابتعاد الفدائيين عن منطقة بيت جبيل بموجب اتفاق لبناني–فلسطيني، وعجز العدو عن تمشيط المناطق التي احتلها . بل ظهرت قدرة الفدائيين على المناورة والعودة إلى ساحة القتال متى شاؤوا واضحة، رغم فقدان السواتر المؤاتية كالجبال والغابات التي يتسم بها القطاع الشرقي.

عاد الاتفاق المعقود بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، في عقاب الهجمات الإسرائيلية المتكررة في صيف ١٩٧٢، بالهدوء النسبي على لجبهة اللبنانية، ولكن الجيش الإسرائيلي استغل ذلك الوضع ليزيد ضغوطه في الجبهة السورية.

وقد نفّذ سلاح الجو الإسرائيلي غارات واسعة النطاق ضد الأهداف المدنية والعسكرية، السورية والفلسطينية، في سوريا. ودشّنت هذه الغارات حملة من الضربات الجوية والمدفعية ضد القوات السورية والقواعد الفدائية، توسعت تدريجياً لتشمل القرى والبلدات في العمق. وأدّى التصاعد المستمر للهجمات الإسرائيلية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، إلى تجميد العمليات الفدائية عبر الحدود السورية. وهكذا ساد الهدوء الجبهات العربية المحيطة بـ «إسرائيل»، وباتت حركة المقاومة الفلسطينية تعتمد كلياً على العمليات العسكرية التي تنفذها خلاياها السرية في داخل الأرض المحتلة، وخصوصاً بعد قرارها بإيقاف العمليات الخارجية الموجهة ضد الأهداف الإسرائيلية والأجنبية الحليفة خارج الأرض المحتلة والوطن العربي. إلا أن الفدائيين نجحوا في اجتياز هذه الحقبة، بفضل الحيوية الدائمة التي كانوا قد أظهروها منذ عام ١٩٧١. فكان قرارهم بقذف احتياطيهم البشري داخل الأرض المحتلة في محاولة لإدامة الفعل المسلح صائباً، إذ أسفر عن تثبيت المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتأكدت هذه النتيجة خلال حرب ١٩٧٣ وبعدها، عندما شاركت القوات الفلسطينية بالقتال وحصدت ثمار تلك المشاركة فيما بعد.

٥- مرحلة النمو، ١٩٧٣-١٩٨٢:

شهدت هذه المرحلة نمو الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني نمواً مطرداً على الصعيدين السياسي والعسكري. وقد انقسمت المرحلة إلى عدة مراحل فرعية متميزة، شملت حرب ١٩٧٣ نفسها، والعمليات «الخاصة» في ١٩٧٤–١٩٧٥ وما تبعها من تأكيد لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية حتى اجتياح آذار/ مارس ١٩٧٨، وحرب الإستنزاف الإسرائيلية في ١٩٧٩–١٩٨١، وحرب١٩٨٢.

أ- حرب ١٩٧٣: اندفعت منظمة التحرير الفلسطينية بقوة لتشارك بحرب ١٩٧٣، وذلك من خلال قواتها النظامية والفدائية على حد سواء. وكانت القيادة الفلسطينية قد أُحيطت علماً بوشوك اندلاع الحرب قبل شهر من نشوبها، ووضعت وحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركز بسوريا ومصر في تصرف القيادة العليا العربية. وفرزت ضباط ارتباط للعمل داخل غرفتي العمليات المركزية السورية والمصرية من أجل تنسيق النشاط العسكري لبقية القوات الفلسطينية، التي عملت داخل الأرض المحتلة وعبر الحدود اللبنانية فضلاً عن جبهتي هضبة الجولان وقناة السويس.

كانت جبهة الأرض المحتلة تشهد نمواً واضحاً في حجم النشاط المسلّح خلال صيف ١٩٧٣، بعد اجتياز مرحلة التراجع التي تلت الخروج من الأردن وضرب المقاومة في قطاع غزة، إذ عادت العمليات إلى معدل ١٤ عملية شهرياً خلال النصف الأول من العام. وارتفع الرقم إلى ٣٦ عملية في شهر أيلول

وحده. فكانت الأسس مهيأة لتوسيع النشاط بشكل طارئ. وقد استجابت الخلايا السرية العاملة في الأرض المحتلة لاحتياجات المعركة، إذ نفّذت ٧٨ عملية في أقل من شهر، شملت التفجيرات الكثيرة للمرافق الحيوية والشبكات الكهربائية وزرع الألغام في الطرق التي تسلكها النجدات العسكرية الإسرائيلية، وهجمات بالقنابل اليدوية والأسلحة الفردية.

وقد ردّ الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات جماعية وحظر التجول وتقنين المؤن، إلا أنهما فشلا في كشف الفاعلين بسبب انشغالهما بمواجهة الهجوم العربي الخارجي.

واستمر النشاط المسلح الفلسطيني حتى بعد انتهاء حرب رمضان، مسجلاً وقوع ١٥ عملية إضافية حتى نهاية العام.

شهدت الحدود الشمالية للأراضي المحتلة، النشاط الحثيث الذي قامت به القوات الفدائية المنتشرة في جنوب لبنان (حوالي ١٠ كتائب). وكانت هذه الحدود ساكنة بموجب الإتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، غير أن اندلاع الحرب أتاح فتح جبهة جديدة عبرها. وقد دفعت القيادة الفلسطينية الغالبية العظمى لقواتها إلى المنطقة الحدودية، ومنها وحدات المدفعية، ومن ضمنها كتيبة مصعب بن عمير التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. وقد قام الفدائيون بسلسلة من العمليات الجريئة، بلغت ١٤٠ عملية، من أصل ٢٢٥ عملية إلى ٢٥٠ عملية في جميع الجبهات في الفترة الممتدة بين ٦و٢٢ تشرين الأول ١٩٧٠ .ويلاحظ ارتفاع نسبة المواجهات

المباشرة، بالأسلحة الآلية، وهي نسبة بلغت ٥٤٪من المجموع. وانقسمت النسبة المتبقية بالتساوي بين عمليات القصف وعمليات التفجير، وهذا يعني أن الفدائيين نجحوا في اجتياز الحدود والشريط الأمني الممتد بطولها في حوالي ١٠٨ عمليات خلال ١٦ يوماً. تم ذلك رغم جمود الدوريات الاستطلاعية قبل الحرب ورغم اضطرار منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحمُّل الخسائر الكبيرة طلباً للمعلومات. هذا، وجرت عمليات بارزة تمثلت باحتلال مواقع المراقبة الإسرائيلية في تلة الرويسات على سفوح جبل الشيخ، وقصف موقعي الرادار في جبل الشيخ وجبل الجرمق، دعماً للمجهود السوري. كما كان للمدفعية الفلسطينية دور بارز في القتال للمرة الأولى، شاركت فيه المدافع من عيار ٧٦ مم و٨٥ مم والقذائف الصاروخية. وتم ضرب ٤٢ مستوطنة إسرائيلية، فضلاً عن معسكرات للجيش والمرافق الاقتصادية، وتم إطلاق ٣٠-٤٠ صاروخاً ضد بعض الأهداف، وهو أمر دل على نمو القوة النارية الفلسطينية. وقد انعكس الجهد الفلسطيني وحيويته، أيضاً، في وصول حجم بعض الدوريات القتالية الفدائية إلى ٢٠ رجلاً. وقد علّق القائد الأسبق للإستخبارات العسكرية الإسرائيلية ورئيس دولة إسرائيل، حاييم هرتسوغ، على النشاط العسكري الفلسطيني بقوله أن إسرائيل أضحت أمام جبهة ثالثة.

اتخذ العمل العسكري الفلسطيني في الجبهة السورية شكلين رئيسيين. تمثّل الأول بالدور الذي قامت به القوات الفدائية والثاني بدور القوات النظامية. كان على الجبهة السورية ثلاث كتائب وبعض الفصائل المستقلة، ولواء حطّين والقادسية التابعان لجيش التحرير الفلسطيني. وقد عمل الفدائيون خلف

الخطوط الإسرائيلية أثناء الهجوم السوري، حيث نسقوا عملياتهم مع الفرقة الخامسة في القاطع الجنوبي ومع اللواء المغربي في القاطع الشمالي. وركّز الفدائيون جهودهم على مهاجمة طرق التعزيزات الإسرائيلية، وقصف العمق، إلى جانب تنفيذ المهام الإستطلاعية العديدة، فيما شاركت الكتائب بهجوم القوات الخاصة السورية المنقولة بالهليكوبتر على منطقة كفر نفاخ. كما شاركت قوة بحرية، قوامها الضفادع البشرية، في حماية الموانئ السورية من الهجمات البحرية الإسرائيلية. ويذكر، في هذا المجال، تحويل نسبة هامة من الجهود الفلسطينية في القاطع الجنوبي من جبهة الجولان نحو التسلل عبر الأراضي الأردنية لمهاجمة قوات إسرائيلية ويظهر حجم المحاولات في ارتفاع عدد الجرحى والأسرى بين الفدائيين الذين انطلقوا نحو الأرض المحتلة عن هذه الطرق، إذ بلغ ١١٨ أسيراً وجريحاً تم الإفراج عنهم لاحقاً.

قامت وحدات جيش التحرير الفلسطيني بالقتال في الصفوف الأمامية إلى جانب عناصر الجيش السوري، واشتركت بعمليات القوات الخاصة التي مهّدت لتقدم تشكيلات المشاة والدروع السورية الرئيسية في الأيام الأولى من الحرب. فقد انطلقت كتائب لواء حطين الثلاث، ٤١١ و٤١٢ و٤١٣، لتحتل شريطاً من التلال الإستراتيجية التي تألفت منها الخط الدفاعي الإسرائيلي. وقد تسللت الكتيبتان ٤١٢ و٤١٣ عبر الشريط الأمني، وتسلقت سفوح التلال المستهدفة لتهاجم المواقع المحصنة في قممها. وتعين على الكتيبة ٤١٢ أن تقتحم تلال عكاشة وعباس وأبو الذهب. وقد نجح الهجومان الأولان بالاشتراك مع القوات السورية، غير أن الهجوم الثالث باء بالفشل رغم احتلال السفوح وتكبد٢٨

إصابة. وأصابت الكتيبة ٤١٣ نجاحاً في القاطع الجنوبي، إذا احتلت قريتي خسفين والعال بعد اختراق الدفاعات الإسرائيلية. أما الكتيبة ٤١١، فقد نقل رجالها بـ ٤ طائرات هليكوبتر لينفّذوا إنزالاً جوياً على موقع تل الفرس الاستراتيجي. وقد جوبهوا برد عنيف أدى إلى إسقاط طائرتين واستشهاد ١٨ جندياً، إلا أن الناجين تابعوا الهجوم واحتلوا الهدف بعد معركة ضارية دامت ٨ ساعات. واحتفظت الوحدات الفلسطينية بمكتسباتها إلى حين وصول الطلائع المدرعة السورية، فيما قامت كتيبتا لواء القادسية بمهام أمن المؤخرة وشكّلت قوة احتياط في القاطع الجنوبي. وقد اشترك لواءا حطّين والقادسية بالتصدي للهجوم المعاكس الإسرائيلي ونفّذا الغارات الكثيرة ضد مواقع الدروع في تلال شعار والعال ومطوق وشحم وشمس. وانعكس هذا المستوى العالي من المشاركة بسقوط ٤٤ شهيداً و٦٥ جريحاً في صفوف جيش التحرير الفلسطيني و٢٠ شهيداً في صفوف الفدائيين.

واكتمل الجهد الحربي الفلسطيني بالقتال على جبهة قناة السويس، حيث قاتلت الكتائب الثلاث التابعة للواء عين جالوت ضمن جيش التحرير الفلسطيني. كما قدمت وحدات فدائية خاصة إلى مصر عشية الحرب، ومعها مجموعة بحرية مؤلفة من الضفادع البشرية، لتعمل إلى جانب وحدات عين جالوت والجيش المصري. وقد انتشرت القوات الفلسطينية على جبهة طولها ٢٥ كم أمام البحيرات المرّة إلى الجنوب من منطقة الدفرسوار، في الضفة الغربية للقناة، وتلك منطقة تجمعت بها القوات العربية الأخرى، كالجزائرية والكويتية. وتولى لواء عين جالوت المهام الدفاعية لحماية قطاعه أساساً، علاوة على النشاط

الاستطلاعي للفدائيين، إلى حين بدء العبور الإسرائيلي المعاكس. وجاء التحذير الأول من ثغرة الدفرسوار من لواء عين جالوت، إلا أن القيادة المصرية تجاهلته في البداية. وقامت القوات الفلسطينية بالتصدي للهجوم المضاد في ١٨ تشرين الأول رغم ندرة الأسلحة المضادة، وأعاقت الإسرائيليين عن التقدم عبر التلال ووادي جاموس. وقد شاركت إحدى كتائب عين جالوت في الدفاع عن مدينة السويس المحاصرة، فيما عادت الكتيبتان الأخريان إلى الخط الأمامي المصري لتواصل تأدية واجباتها. وقد خسر اللواء ٣٠ شهيداً و٧٠ جريحاً، فضلاً عن ١٨ شهيداً ومفقوداً من الفدائيين. ربما كان حجم المشاركة الفلسطينية في حرب ١٩٧٣ متواضعاً بالمقارنة مع المجهود العربي، إلا أن نسبة اشتراك الوحدات الفلسطينية قياساً بالقوة الإجمالية كانت تساوي، إن لم تكن تفوق النسبة لدى الجيوش العربية الرئيسية، إذ بلغت ٧٠-٩٠٪ من التشكيلات. ويضاف إلى ذلك أن نسبة مجموع الشهداء الفلسطينيين ـ أي ١٦٠ شهيداً ـ إلى مجموع القوات المتوفرة ـ حوالي ٨,٠٠٠ رجل ـ بلغت ٢٪، وهي نسبة تعادل الجهد العربي وتدل على مستوى عال من المشاركة. لذا، لم يكن اكتساب منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف العربي والدولي بعيد حرب ١٩٧٣ لأسباب معنوية وسياسية فحسب، بل لأسباب تتعلق بحيوية قتالها أيضاً، وذلك ما انعكس بتدفق آلاف المتطوعين من الأقطار العربية للإنضمام إلى الفدائيين.

ب ـ العمليات الخاصة: احتلت مرحلة(العمليات الخاصة) موقعاً هاماً في ما بعد حرب ١٩٧٣. فقد مثلت تلك الحرب آفاقاً سياسية مصيرية أمام م.ت.ف.، حاملة الفرص والتحديات الجديدة. وقد سعت المنظمة إلى استثمار

المكاسب السياسية سلاح النفط وتكتل دول العالم الثالث، من أجل تحقيق المزيد من الإعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد له. كما أمسك الفدائيون بالمبادرة العسكرية وصعّدوا هجماتهم على إسرائيل.

لقد أسفرت تلك الأجواء والجهود عن استمرار الاتجاه السائد قبل الحرب، أي تصاعد العمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة. وارتفع معدلها هناك إلى عملية واحدة كل يوم، خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥. ومثّل ذلك الرقم ضعفي المعدل الذي ساد خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٧٤. وقد راوحت العمليات بين التفجير وقذف القنابل اليدوية ومهاجمة الجنود بالأسلحة الفردية. وإن كان لزرع العبوات النصيب الأوفر. وأتاحت الأجواء التي أحدثتها حرب ١٩٧٣ أيضاً إحياء العمليات المسلحة عبر الحدود اللبنانية، علماً أنها توقفت عبر الحدود الأخرى فعاد الفدائيون المنطلقون من قواعدهم في جنوب لبنان، إلى تنفيذ الدوريات القتالية إلى الأرض المحتلة وإطلاق الصواريخ عبر الحدود ونصب الكمائن. إلا أن نسبة الحوادث في هذه الجبهة بقيت محدودة، حيث إنها ارتفعت من الصفر تقريباً إلى ٥٪ فقط من مجموع العمليات الفدائية في عام ١٩٧٤، ثم إلى ١٦٪ في عام ١٩٧٥.

عَكَس نمو العمليات "التقليدية" الإدارة الوطنية الفلسطينية عبر تأكيد حيوية حركة المقاومة وفرص الإعتراف بالدور المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن النشاط المسلح لم يتوقف عند ذلك الحد، بل تجاوزه ليشمل الأشكال والأهداف المثيرة الجديدة. وتمثلت تلك الأشكال بالعمليات «الخاصة»، التي

تميزت بالطابع الإنتحاري. وهدف الفدائيين إلى مقايضة رهائنهم بالأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، على الصعيد العملياتي المباشر، إلا أن الهدف الإستراتيجي لهذا النمط كان إفشال الترتيبات الإقليمية التي حاولت الولايات المتحدة أن تنجزها، بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وتجسّدت المساعي الأمريكية بالدبلوماسية «المكوكية» التي سعت نحو فك الإشتباك بين الجيوش العربية وجيش إسرائيل ونحو التحرك العربي والدولي المؤيد للشعب الفلسطيني. فجاءت العمليات الخاصة لتعقّد ذلك المسار الدبلوماسي وتحبطه مادام يتجاهل الحقوق الفلسطينية. ابتدأ مسلسل العمليات الخاصة الفلسطيني في ١١ نيسان ١٩٧٤، حين تسلل ثلاثة فدائيين إلى مبنى يستخدمه أفراد تنظيم«ناحال» شبه العسكري في مستوطنة كريات شمونا (الخالصة) في الجليل الأعلى. واحتجز الفدائيون عدداً من الإسرائيليين وطالبوا بإطلاق سراح ١٠٠ فدائي أسير، إلا أن الجيش الإسرائيلي تجاهل المفاوضات الجارية واقتحم المبنى، مما أدّى إلى استشهاد الفدائيين الثلاثة ومقتل ١٩ وجرح ١٦ آخرين من الجنود والمدنيين الإسرائيليين. هذا، ونفّذت مجموعة فدائية ثانية هجوما مماثلاً في أيار، إذ احتجزت ١٠٠ رهينة من أفراد منظمة«غدناع» شبه العسكرية داخل مبنى في مستوطنة معالوت (ترشيحا). وانتهت هذه العملية كسابقها، بقيام الجيش الإسرائيلي باقتحام المبنى وقتل الفدائيين، مما أدّى إلى مقتل ٢٣ وجرح ٧٠ من الإسرائيليين. وتكررت هذه العمليات خلال الأشهر الثمانية عشر اللاحقة. واستهلت العمليات بعملية مستوطنة كفار شامير (أم العقاب) في ١٣ حزيران وعملية نهاريا في ٢٤ حزيران وعملية بيت شأن (بيسان) في ١٩ تشرين

الثاني، وانتهت بعملية انتحارية لفدائي مسلح بالقنابل اليدوية في سينما «جنين» بالقدس، في ١١ كانون الأول وقد أصاب ٥٩ إسرائيلياً.

ثم بدأت سلسلة ثانية من العمليات الخاصة، في ٥ آذار ١٩٧٥، حين نزل فدائيين من القوارب المطاطية على شاطئ تل أبيب. فتسللوا إلى الوسط التجاري واحتلوا فندق سافوي واحتجزوا رهائن. وقد حاول الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليون أن يقتحموا المبنى، لكن محاولتهم فشلت. ولم ينجح العدو في السيطرة على الفندق إلا بعد هدم نصفه ومقتل ٧ فدائيين، وإصابة ٢٠ إسرائيلياً. واستمرت السلسة الثانية من العمليات الخاصة حتى نهاية ١٩٧٥، إذ هاجم الفدائيون مستوطنة كفار يوفال في ٥ حزيران وميتولا (المطلة) في ١٨ تموز وكفار جلعادي في ١٠ تشرين الثاني ورامات مجشيميم في ٢٠ تشرين الثاني. إلا أن مردود هذا النشاط تضاءل مع قيام الجيش الإسرائيلي بتعزيز دفاعاته الحدودية.

جرّت الاستراتيجية الفلسطينية إلى هجمات إسرائيلية انتقامية. إذ نفّذ الجيش حملة يومية من القصف المدفعي والجوي وغارات المشاة والقوات الخاصة ضد قواعد الفدائيين.

وكانت بعض الغارات الجوية وعمليات القصف المدفعي تلي العمليات الخاصة الفدائية، كما حدث ١٦ أيار ١٩٧٤ حين قصف مخيم النبطية وعين الحلوة بشدة ولكن غالباً ما كانت الغارات تنفذ من دون مبرر مباشر, ورافق ذلك الإعتداء على زوارق الصيد وتسير الدوريات داخل الأراضي اللبنانية ولم

يتوقف النشاط العسكري الإسرائيلي طيلة عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، بل بلغ أوجه في شهر حزيران ١٩٧٥، حين نفذّ الإسرائيليون ٥٥ عملية هجومية ضد لبنان، كان أكثرها موجهاً ضد المدنيين. ولم تتراجع كثافة الحملة إلا مع مطلع العام ١٩٧٦، علماً أن الغارة الجوية التي نُفذت في ١٢/٢ أصابت ١١١ مدنياً في مخيمات البداوي ونهر البارد والنبطية.

ج- الصراع في جنوب لبنان: ردّ أفراد القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة على الحملة الإسرائيلية بتصعيد عملياتهم داخل الأرض المحتلة وعبر الحدود اللبنانية، وبتنظيم المزيد من العمليات الخاصة. كما عزّزوا دفاعاتهم الجوية في المخيمات، إذ حصلوا على الصواريخ الموجهة المضادَّة للطائرات «سام- ٧» والرشاشات الثقيلة، واستقدموا الطواقم المدرّبة. وحشدت م.ت.ف. المزيد من القوات في جنوب لبنان، حيث اكتمل انتقال الوحدات الفدائية الدائمة كافة (تمييزاً لها عن وحدات جيش التحرير اللبنانية) من بقية مواقع انتشارها السابق إلى لبنان. تجسدت روح المقاومة التي عبرت عنها هذه الخطوات في المعركة الدفاعية الشرسة التي خاضها الفدائيون في قرية كفر شوبا بمنطقة العرقوب، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

فحاولت قوة مشاة إسرائيلية قوامها ٢٠٠ رجل أن تحتل القرية في ١/١١، لكنها ارتدَّت أمام نيران الحامية الفدائية البالغة ٣٠ رجلاً. وعاود الإسرائيليون الكرّة يومياً لمدة أسبوع، وبلغت قوتهم المشاركة كتيبة تقريباً مع دعم من الدروع والمدفعية. لكن كفر شوبا ظلت تقاوم التحركات الإلتفافية المعادية باتجاه كفر حمام والهبّارية. وغدت تلك القرية رمزاً للصمود، فتدفق مئات

المتطوعين من بقية أنحاء لبنان للوقوف إلى جانب الفدائيين، الذين واصلوا إمداد الحامية عبر الطرق الجبلية. وانتهى الجيش الإسرائيلي إلى الإنسحاب بعد فشله بمعركة طويلة استشهد خلالها ١٣ فدائياً.

اضطر الفدائيون، وسط اشتداد حربهم مع القوات الإسرائيلية، إلى تحويل جهدهم الرئيسي نحو الحماية الذاتية خلال الحرب الأهلية اللبنانية، بين ربيع ١٩٧٥ وأواخر عام ١٩٧٦. ولم يتوقف الجيش الإسرائيلي عن عملياته العدوانية في جنوب لبنان رغم توجه غالبية القوات الفدائية شمالاً، إلا أنه خففها بعض الشيء، حتى تشرين الأول ١٩٧٦. وعملت إسرائيل، في غياب الجزء الأكبر من القوات الفلسطينية، على بث مجموعة من العملاء المحليين في المنطقة الحدودية. وقد واجه الفدائيون، عند عودتهم إلى الجنوب اللبناني، وضعاً مقعداً، حيث كان أمامهم واجب التوفيق بين الإلتزام بالإتفاقيات المعقودة مع الحكومة اللبنانية، والتصدي للتوسع الإسرائيلي الجديد في الوقت ذاته.

استغلت القوات الإسرائيلية غياب الفدائيين لاحتلال بلدة مرجعيون ومواقع أخرى في تشرين الأول ١٩٧٦. وبعودة القوات الفلسطينية إلى المنطقة، شُنّ هجوم مضاد في ١٠/١٩ واستُردّت مرجعيون وقرية العيشية القريبة. إلا أن تدخل القوات الفلسطينية مباشرة قلب الميزان مجدداً فسقطت مرجعيون ثانية في ١٠/٢٢ وبات للمليشيا العميلة لإسرائيل مواقع حول القليعة في الشرق ومقابل بيت جبيل في الوسط وحول عَلْما الشعب في الغرب. وقد اتبعت المليشيا سياسة عدوانية مستمرة تجاه القرى المحيطة بها، رغم التزام الفدائيين بالموقف الدفاعي. إلا أن تفاقم الإعتداءات واستقرار الوضع الداخلي اللبناني

نسبياً واكتمال حشد القوات الفلسطينية واللبنانية الحليفة لها، دفعها إلى الرد بشدة. وقد جاءت نقطة التحول بعد سقوط بلدة الخيام في ١٧/ شباط ١٩٧٧، إذ اندفعت إحدى الكتائب الفدائية ومنعت المليشيا العملية من احتلال قرية إبل السقي. وواصل الفدائيون أسلوب التصدي الفوري خلال اشتباكات أخرى جرت حول بنت جبيل، وهو ما أدى إلى طرد العملاء من بعض المواقع المطلة على طرق البلدة.

لقد برهن الفدائيون خلال تصديهم للقوات الإسرائيلية في عامي ١٩٧٤و١٩٧٥ على تقدم خبراتهم في مجال التشكيلات الكبيرة والأسلحة الثقيلة، أثناء معركة الطيبة– في ربيع ١٩٧٧. فقد هاجمت قوة عميلة مدرعة قريتي الطيبة ورب ثلاثين واحتلتهما في ٣٠ آذار، واستردهما الفدائيون بعملية ليلية خاطفة في نيسان، اشتركت بها كتيبة كاملة، وأظهر عملهم هذا درجة عالية من التنسيق والكفاءة. وقد تدخلت المدفعية الإسرائيلية، ثم المدرعات في الهجوم المضاد الذي شنته مليشيا موالية لإسرائيل في اليوم التالي، إلا أن الفدائيين ردوها أيضاً ومنعوها من إحراز أي تقدم.

بل إنَّ الفدائيين استثمروا فوزهم ليطلقوا الهجمات المفاجئة إلى المواقع العميلة، فاستردوا قرية دبين وبلدة الخيام. هذا، وأبدت القوات الفلسطينية مجدداً كفاءتها القتالية في أيلول ١٩٧٧، حين تصدت لهجوم مشترك شنته القوات الإسرائيلية والعميلة على بلدة الخيام في محاولة لاستردادها وفتح طريق إلى العرقوب. فاضطرت القوات الإسرائيلية إلى التدخل مباشرة بعد الفشل المتكرر لعملائها لمدة أربعة أيام. إلا أن الإسرائيليين لم ينجحوا إلاّ باحتلال تلة

مُطِلّةٍ سرعان ما هاجمها الفدائيون بشراسة. واستقدمت القوات الفلسطينية وحدتها المدفعية والصاروخية في هذه الأثناء، وقصفت المتسوطنات الإسرائيلية قصفاً متقطعاً. فانتهت المعركة بانسحاب العدو في اليوم التالي.

سعت إسرائيل، بعد فترة هدوء وجيزة، إلى قلب الآثار المعنوية والعسكرية للفوز الفلسطيني، وذلك من خلال إحياء عمليات القصف والإغارة السابقة. واستغلت تنفيذاً لذلك، الاختلال الشديد الذي أصاب التوازن العسكري الإقليمي بسبب قيام الرئيس المصري السادات بزيارة القدس المحتلة وإعلان نيته عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل. فدكّت المدفعية الإسرائيلية مدينة صور ومخيماتها في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، وعادت الطائرات بعد ذلك اليوم لتغير على الأماكن ذاتها وعلى القرى المحيطة حتى وصل مجموع القتلى المدنيين إلى ٧٨ قتيلاً والجرحى إلى ١٧٥ جريحاً. وقامت قوات مليشيا لإسرائيل باحتلال قرية مارون الراس المطلة على بيت جبيل في آذار ١٩٧٨.

غير أن الفدائيين استعادوها بعد معركة دامت نصف ساعة فقط.

وكانت هذه المعركة بمثابة الدليل الأخير الذي أقنع القيادة الإسرائيلية بعدم جدوى الإعتماد على غير قواتها، فأخذت تخطط لعملية واسعة ضد الفدائيين في جنوب لبنان.

د- اجتياح آذار ١٩٧٨: تذرعت إسرائيل بالعملية الجريئة التي نفذها عشرة فدائيين على الساحل الفلسطيني، بين تل أبيب وحيفا، في ١١ آذار ١٩٧٨.

وكانت المجموعة الفدائية قد انطلقت بزوارق مطاط من سفينة «أم» وقفت على مسافة ٨٠ كيلومتراً من الشاطئ الفلسطيني، واستولت، بعد وصولها إلى الشاطئ على حافلة مدنية واحتجزت ركابها. وتوجهت المجموعة بالحافلة نحو تل أبيب كي تفاوض السلطات الإسرائيلية من أجل إطلاق بعض الأسرى الفلسطينيين، إلا أنها اصطدمت بحواجز الجيش الإسرائيلي، ودار اشتباك انتهى بمقتل ٣٦ جندياً ومدنياً إسرائيلياً واستشهاد ٩ فدائيين وأسر الفدائي العاشر. وقد أدت هذه العملية إلى عرقلة المفاوضات المصرية- الإسرائيلية التي كانت جارية آنذاك، ودفعت إلى تأخير التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة باتفاقية السلام لمدة ستة أشهر.

حشد الجيش الإسرائيلي، في الأيام التالية للعملية، الجزء الأكبر من خمسة ألوية مدرّعة ومشاة ميكانيكية ومظليين وست كتائب مدفعية- أي ما بين ٢٥و٣٠ ألف رجل- مقابل الحدود اللبنانية. فاجتمعت القيادة العسكرية الفلسطينية ووضعت خطة اقتضت إقامة «العقد الدفاعية»، على أساس مقاومة المفارز الأمامية للهجوم الإسرائيلي المرتقب قدر استطاعتها، وخوض القتال التراجعي باتجاه خط الدفاع الثاني، على أن تضيق جبهة القتال في كل محور لتتكاثف الدفاعات ويتعرقل التقدم المعادي.

واستنفرت القوات الفلسطينية، التي راوح عددها في المناطق المستهدفة بين ٢,٠٠٠و٣,٠٠٠ رجل والتي كانت مزودة بالأسلحة الفردية والمتوسطة، مثل الرشاشات عيار ١٢,٧ مم، ومدافع الهاون عيار ٨٢/٨١ مم والمدافع العديمة الارتداد من عيار ٧٥ مم، علماً أن فصائل الدفاع الجوي القليلة تزودت بالرشاشات الثقيلة عيار ١٤,٥مم و٣٧مم وصواريخ «سام-٧» وشغلت الوحدات المتخصصة راجمات صواريخ «كاتيوشا» و«غراد» فيما تسلحت وحدات بمدافع عيار ٨٥ و١٢٢مم و١٣٠مم.

انطلق الهجوم الإسرائيلي بقصف مدفعي جوي كثيف عند منتصف ليلة ١٤ آذار تبعه تقدم المشاة بدعم من الدبابات على خمسة محاور. وتمكن فصيل فدائي من إعاقة التقدم حتى الثامنة من صباح يوم ١٥ آذار في جوار قرية رأس الناقورة الساحلية، إلا أن إنزالاً بحرياً معادياً قرب العزّية فرض التراجع على المدافعين. وعمل الفدائيون في هذا القطاع على إعادة التجميع وتجديد المقاومة كما حصل في لواء اسكندرون ورأس البياضة والمنصورة، وعلى مشاغلة المجنبة اليمنية بالإغارات المستمرة عليها.

احتدمت المعارك في القطاع الأوسط، وتحديداً حول بنت جبيل والطيبة اللتين هاجمتهما القوات الإسرائيلية في الثانية فجراً. وتعرضت المواقع الفدائية في البلدتين إلى حركة التفافية، صمدت أمامها. وقد أصيبت بعض المفارز الفدائية بضربات موجعة خلال النهار التالي، إلا أن المهاجمين فشلوا في تحقيق أهدافهم رغم تكرار القصف المدفعي والجوي الشديد بعد كل محاولة. وصمدت عدة مواقع فدائية حتى ظهر يوم ١٦ آذار، قبل الإستشهاد أو الإنسحاب. وقد أتاح

صمودها هذا لغالبية القوات الفلسطينية الأخرى أن تنجز انسحابها المخطط بكامل أسلحتها، وأن ترتب مواقعها الدفاعية الجديدة. كما أتاح ذلك الصمود للمفارز الفدائية بالقرى المجاورة أن تحتفظ بمواقعها لفترة أطول.

أدى محورا الهجوم الأخيران بالقطاع الشرقي، إلى تقدم القوات المدرعة الإسرائيلية تجاه بلدة الخيام وقرية كفر شوبا. وكانت عوامل عدة في صالح الفدائيين منها: وعورة الأرض وضيق الجبهة وقربهم من المناطق الخلفية التي كانت في حماية قوات الردع العربية وبعض الكتائب الفدائية الإحتياطية. وقد نجح العدو باحتلال الخيام وكفر شوبا دون صعوبة بالغة، نظراً إلى خلوهما من الفدائيين المحترفين، لكنه عجز عن دخول راشيا الفخار وإبل السقي. وقد فقدت القوات الإسرائيلية في القطاع الشرقي، غالبية الدبابات الـ٢٧ التي تعطلت في اليوم الأول.

لم تتغير أشكال القتال لدى الطرفين في الأيام الثلاثة التالية. وقد استفاد الفدائيون من صمود مواقعهم الأمامية ليسحبوا بعض الوحدات، ومنها المدفعية، من دائرة الخطر إذ كان وجودها لا فائدة منه، ولتعزيز الخط الأمامي بالمفارز الصغيرة الخفيفة التسليح والسريعة الحركة. وأثمرت هذه الجهود الفلسطينية إصابات أقل في صفوف الفدائيين وعراقيل أكثر في طريق العدو حتى أن اجتياز بضعة كيلومترات جنوبي قريتي القليْلة والعزّبة استغرق من الإسرائيليين يوماً ونصف اليوم. وكانت القوات البرية الإسرائيلية تنسحب بعد فشلها في كل هجوم، لتنقضّ الطائرات الإسرائيلية على مواقع الفدائيين، قبل أن تكرر وحدات المشاة والدروع المحاولة. وانتُهج أسلوب الكر والفر هذا في القطاع

الأوسط كذلك، حين نجحت القوات الإسرائيلية أخيراً بتجاوز بلدة بنت جبيل بعد سقوط مواقع تلة شلعبون وصفّ الهوا، لتصل كونين وبيت ياحون. فنفذ الإسرائيليون أربع هجمات متتالية لتحقيق السيطرة على مشارف بنت جبيل، وكرروا ذلك في بيت ياحون، و قد تراجع المهاجمون عن قرى بيت ياحون والطيبة وحاربص وحداثا خلال يومي ١٦و١٧آذار، بعد التعرض إلى ضربات المقاومة المفاجئة، فيما كان الطيران يقوم في كل حالة بقصف المنازل مجدداً قبل عودة الوحدات البرية إليها بهجوم رئيسي جديد.

أخذ الفدائيون يركزون قواتهم الأمامية في اليوم الثاني للقتال حول مواقع قليلة عند مشارف مخيم الرشيدية في القطاع الساحلي الغربي وتبنين والقنطرة في القطاع الأوسط وراشيا الفخار وسوق الخان وبرغز في القطاع الشرقي. وأتاح لهم ذلك تأخير التقدم الإسرائيلي حتى اليوم الثالث، حين دخلت وحدات معادية جديدة إلى أرض المعركة. واضطرت القوات الإسرائيلية إلى سلوك طرق بديلة للتقدم، للالتفاف على العقد الدفاعية، فتوجهت كتيبة نحو الطيري وأخرى نحو برعشيت، لتطلق هجوماً ثلاثياً ضد تبنين في اليوم التالي. كما توجهت وحدات أخرى صوب القليلة والقنطرة وراشيا الفخار، في محاولة لاحتلالها. وقد استمرت الإشتباكات فيها طيلة النهار، اشتركت فيها القاذفات المقاتلة لتنفذ ٢٧ طلعة على هدف واحد في بعض الحالات، قبل أن يتمكن المهاجمون من الإختراق في عصر اليوم الثالث (١٧ آذار). لم يختلف الأمر في اليوم الرابع كثيراً، إذ واصل الفدائيون مقاومتهم العنيدة في المواقع كافة. إلا أنهم انسحبوا من تبنين بعد قتال تراجعي، نظراً إلى تعرُّض البلدة إلى الغارات الجوية المتتالية في

اليومين السابقين وإلى هجوم بري من ثلاثة اتجاهات. واستولت القوات الإسرائيلية على إبل السقي ودخلت الغندورية، إلا أن تقدمها اتسم بالبطء الشديد، إذ تمسك الفدائيون بأطراف الغندورية وبمفرق سوق الخان وقرية كوكبا.

إزاء هذا الوضع الميداني غير الحاسم، واجهت القيادة الإسرائيلية خيار وقف العمليات أو إيجاد أسلوب قتالي آخر أكثر فعالية. ومما زاد الموقف حرجاً هو اعتزام مجلس الأمن الدولي إصدار قرار بوقف النار. وتجدر الإضافة أن قيادة الجيش الإسرائيلي كانت قد أعلنت أن الحملة لن تستغرق أكثر من ٣٦–٤٨ ساعة، في الوقت الذي كانت قد استغرقت ٩٦ ساعة. فقرر الإسرائيليون إذ ذاك أن يتابعوا الهجوم لإخراج الفدائيين من منطقة أوسع ومقايضة الأرض بضمانات معينة تمنع عودتهم لاحقاً.

اتبعت القوات الإسرائيلية لتنفيذ المرحلة الثانية من الإجتياح تكتيكاً مختلفاً. إذ انطلقت القوافل المدرعة بسعة كبيرة على الطرق الرئيسية في أربعة محاور: من الغزّبة باتجاه القليلة في القطاع الغربي، ومن كفرا باتجاه قانا، ومن تبنين باتجاه جويا في القطاع الأوسط، ومن إبل السقي باتجاه حاصبيا في القطاع الشرقي. وقد فوجئ الفدائيون بهذا الأسلوب، إذ وجدوا أن الدروع الإسرائيلية كانت تتقدم غير آبهة للخسائر وتتجاوز المواقع الدفاعية لتخترق إلى العمق، دون التوقف لتطهير جيوب المقاومة. فاضطر الفدائيون إلى الانتقال سريعاً إلى أسلوب قتال المجموعات الصغيرة المزودة بالأسلحة المضادة للدبابات، التي انتشرت شمالاً بين التلال وأخذت تضرب القوات المعادية فيما تسللت شمالاً للخروج من

الطوق الإسرائيلي. وكانت تلك هي الصورة في القطاع الأوسط، وخصوصاً في جويا ووادي جليو والغندورية وقانا وصدّيقين. غير أن المدافعين عن القَلَيْلة، استفادوا من ضيق محور التقدم ليوقفوا الدروع الإسرائيلية. والتف العدو عبر دير قانون ليحاصر المدافعين عن القليلة وراس العين، ولكنه وقع في كمين فلسطيني آخر في المعلية فتخلى عن المحاولة.

وجوبه الإسرائيليون بمقاومة شرسة مماثلة عند سوق الخان وجسر الحاصباني، فأدّى ذلك إلى إيقاف تقدم دورهم كلياً. رغم تكرار الطلعات الجوية العنيفة. وصمد الفدائيون المنتشرون في الأحراج المحيطة بالجسر، ومنعوا كل تقدم حتى نهاية العملية.

فتحولت الأنظار نحو القطاع الساحلي، مع الطلائع المدرعة المتقدمة إلى مشارف صور. وأدّت سرعة التقدم الإسرائيلي، مصحوبة بتغير التكتيكات واختيار المحاور الجديدة، إلى إرباك بعض الوحدات الفدائية في منطقة صور. إلا أن ذلك لم يمنع غيرها من الثبات حسب الخطة، علماً أن أعضاء القيادة الفلسطينية العليا أتوا من بيروت في هذه اللحظات، وراحوا يعيدون تنظيم الوحدات المبعثرة وتوزيعها تحت وابل من القذائف الجوية والمدفعية والبحرية. وتمكن الفدائيون في نهاية الأمر من وقف الهجوم الإسرائيلي عند قرية البازورية شرقي صور، وإلحاق ضربة قاسية بالدروع والمظليين عند قريتي العباسية وبرج رحّال المشرفين على جسر القاسمة الإستراتيجي. وكان الفدائيون قد أعادوا التجمع حول القريتين بعد الإنسحاب من جويا، فوقع الإسرائيليون المندفعين بسرعة في كمائن متعددة واضطروا إلى التراجع. وحين لجأوا إلى إنزال جوي

بتلة مشرفة، كان الفدائيون بانتظارهم هناك أيضاً. ونجح هذا الدفاع المستميت بوقف الإسرائيليين، رغم سقوط العباسية وبرج رحال في أيديهم، على مسافة لا تبعد عن الطريق الرئيسية سوى ٣٠٠ متر.

لم تعد القوات الإسرائيلية تحرز أي تقدم جديد، رغم استمرار القتال بمعدل منخفض نسبياً أيام أخرى. وعمل الفدائيون، في هذه الأثناء، على تعزيز الخط الأمامي الممتد من راس العين والقليلة حتى جسر القاسمية، مروراً بالبرج الشمالي، وعلى تصعيد العمليات الغوارية خلف الخطوط الإسرائيلية، وعلى حشد النجدات والمتطوعين الجدد شمالي نهر الليطاني. وانعكس ارتفاع المعنويات واشتداد العزائم لدى الفدائيين في تنفيذهم لحملة عصابية على قوات الاحتلال الإسرائيلية، حتى بعد الوصول إلى قرار وقف إطلاق النار الذي وضعته الأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. فقد استوعب الفدائيون أثناء القتال حوالي ٣,٠٠٠ متطوع عربي جديد، الأمر الذي وفّر الطاقة البشرية لتنظيم عشرات الدوريات الاستطلاعية والقتالية ضد الإسرائيليين. وسارع الفدائيون أيضاً إلى بناء بنيتهم التحتية في قضائي النبطية والزهراني في حين سلم الجيش الإسرائيلي الجزء الشمالي من رقعة احتلاله إلى قوات الطوارئ الدولية التي حلّت بلبنان لتشرف على وقف النار وانسحاب القوات الإسرائيلية، كما سلم الجزء الجنوبي إلى المليشيا المحلية التابعة له، وهو الأمر الذي شكّل عازلاً يفصل بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية في أغلبية المناطق.

شكل الاجتياح في آذار ١٩٧٨ نقطة تحول جديدة في مرحلة النمو التي عاشتها الأداة العسكرية الفلسطينية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢. وكان له تأثيره على تطور تلك الأداة لنواحي التسليح والتنظيم والعقيدة القتالية، كما حكمت مسار القتال الفلسطيني- الإسرائيلي اللاحق.

هـ - تصاعد العمليات الفدائية: عملت منظمة التحرير الفلسطينية، في أعقاب توجه الرئيس المصري أنور السادات نحو عقد السلم المنفرد مع دولة إسرائيل، على عملياتها داخل الأرض المحتلة التي سادتها أجواء الرفض الشعبي الواسع للصلح المطروح ولمشاريع الحكم الذاتي التي عرضتها الحكومة الإسرائيلية، وقد استفادت من الإنتفاضة الوطنية المستمرة منذ عام ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الخلايا السرية المقاتلة. وقد شهدت فترة ما بعد عام ١٩٧٧ عموماً، وما بعد أيلول ١٩٧٨ خصوصاً، النمو المطرد في عدد العمليات المسلحة في الأرض المحتلة، إذ ارتفع العدد من ١٤٨ عملية في عام ١٩٧٧، إلى ١٨٢ عملية ١٩٧٨، ليصل إلى ٢٨٤ عملية في عام ١٩٧٩، وارتفعت الإصابات في صفوف العدو من ١٧٤ إصابة في عام ١٩٧٧ إلى ٣٣٩ إصابة في عام ١٩٧٩. ولم تشمل هذه الأرقام الكثير من عمليات التخريب البدائية التي نفذها الأعضاء العاملون أو المواطنون غير المنتمين إلى الشبكات السرية دون استخدام الأسلحة والمتفجرات، كتعطيل الأسلاك والمولدات الكهربائية والآلات الصناعية والمنشآت الزراعية.

هذا، وبرزت في العمل السري الفلسطيني في هذه الفترة عدة سمات: أولها، ارتفاع نسبة استخدام العبوات الناسفة، وكان أكثرها صغير الحجم، مقارنة بالوسائل القتالية الأخرى وثانيها، التفنن بتصميم العبوات، حيث احتوى بعضها على المسامير والمقذوفات الحديدية الأخرى لزيادة عدد الشظايا، وجمع البعض الآخر بين المتفجرات وبين قذائف الهاون وقوارير الغاز أو ما شابه، وتفخيخ الدراجات والثلاجات وصناديق الفواكه. وبرز، ثالثاً، اتساع رقعة زرع العبوات، إذ غطت جميع أنحاء فلسطين، مع التركيز الواضح على القدس وتل أبيب وغيرهما من المدن. وارتبطت هذه السمة برابعة، ألا وهي تمتع منظمة التحرير الفلسطينية بالقدرة على زيادة وتيرة العمليات عند الحاجة، وهو ما انعكس بالإتجاه نحو تنفيذ العدد الكبير من العمليات الصغيرة أو زرع العدد الكبير من العبوات الخفيفة. ويلاحظ مثلاً، الإرتفاع السريع لحجم النشاط في الأرض المحتلة في عام ١٩٧٨، حين قفزت من ٦ عمليات في تموز إلى ٢٩ عملية في آب. وكان من آثار هذه السياسة العسكرية الفلسطينية أن انتشر الهلع بين السكان الإسرائيليين والأجهزة الأمنية، حيث ارتفعت حالات تبليغ السلطات بوجود الأجسام المشبوهة والعبوات الكاذبة إلى آلاف الحالات شهريا. ويضاف إلى كلفة الجهد الضائع الذي بذلته الأجهزة الأمنية، فقدانها لعدة خبراء بتفكيك العبوات، وذلك نتيجة استخدام الفدائيين للعبوات المفخخة بطرق غير تقليدية أحياناً.

ويذكر في هذا المجال أيضاً قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإحياء أساليب قتالية أخرى داخل الأرض المحتلة، شملت الدوريات المطاردة

على أنواعها. فقد شهدت الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية عبور المجموعات الفدائية في عدة مناسبات، عمل بعضها على تزويد خلايا الداخل بالعتاد الحربي بينما سعى البعض الآخر إلى إنشاء القواعد السرية المتحركة. وشهد قطاع غزة عودة للعمليات العسكرية التي قام بها الفدائيون المطاردون من خلال الخلايا المدنية السرية، بينما شهدت الضفة الغربية العمليات الجريئة التي نفذتها الدوريات المطاردة انطلاقاً من المخابئ الجبلية. وجاءت العملية الأبرز في ٦ أيار ١٩٨٠، حين هاجمت مجموعة فدائية حشداً من الجنود والمستوطنين في وسط مدينة الخليل وأوقعت فيهم عدداً من الإصابات. كما حصلت عدة اشتباكات في وادي نهر الأردن، حيث هاجمت الدوريات الفدائية المواقع والمستوطنات الإسرائيلية في بضع مناسبات. فأدت عمليات الهجوم المباشر بالأسلحة الفردية والقنابل اليدوية التي نفذها الفدائيون المطاردون في الضفة والقطاع إلى إضفاء طابع صدامي على النشاط المسلح الفلسطيني في الداخل، وإلى تصعيد حدة المواجهة وزيادة العبء الأمني على إسرائيل من خلال إرغامها على زيادة الإجراءات وتوسيع انتشار القوات.

وقد عززت عمليات المواجهة المباشرة داخل الأرض المحتلة بالعمليات الخاصة التي نظمتها قوات الخارج في هذه الأثناء. والضربات التي وجهها الفدائيون إلى العدو من البحر والبر. فتكررت عمليات الإغارة البحرية التي استخدمت فيها الزوارق المطاطية لتفادي دوريات البحر الإسرائيلية التي

استخدمت سفينة تجارية في إحدى المناسبات حيث تم تركيب راجمة صواريخ على متنها وعبوة ناسفة ضخمة بداخلها، اقتربت من ميناء إيلات في ٣٠ أيلول ١٩٧٨ وقصفته دون أن تتمكن من دخوله لتفجيره. وعاد الفدائيون إلى سلوك الطرق البرية مع ازدياد العقبات البحرية، فطوروا الأساليب الجديدة لتجاوز الإجراءات الأمنية الحدودية التي كانت تعيق اختراق الحدود اللبنانية ومن قبلها الحدود الأردنية. وانعكست تلك الجهود بنجاح المجموعات الفدائية المختارة بالوصول إلى بضع مستوطنات حدودية مثل زرعيت ومسكاف عام ومعالوت (ترشيحا) والاشتباك مع الجيش الإسرائيلي عند مدخلها. وقد طور الفدائيون السلالم الخاصة لاجتياز الأسلاك الإلكترونية، وتزودوا بالبنادق الآلية القاذفة المضادة للأفراد والدروع، وتعلموا السباحة. ولم تتوقف هذه الأساليب عند ذلك الحد، بل ذهبت إلى حد استخدام الطائرات الشراعية في إحدى العمليات والمنطاد في أخرى. ونجح الفدائيون، بفضل مواصلة الضغط والبحث المستمر بالمبادرة السياسية وبالرد على الحملة الإسرائيلية داخل جنوب لبنان، وزيادة العبء العسكري الملقى على الجيش الإسرائيلي إلى حد دفع سلاح البحرية إلى التصريح بأن قواته تحتاط للعمليات الفدائية وكأنها تحتاط للأساطيل البحرية العربية المتجمعة، وأن نفقات مواجهة الفدائيين توازي نفقات الإعداد لمواجهة الأساطيل العربية.

و- **حرب الاستنزاف الإسرائيلية:** لئن سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تعزيز مكانتها السياسية وإرغام العدو على الإقرار بضرورة التفاوض بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية من خلال حملتها العسكرية في الأرض المحتلة وتنمية أداتها المقاتلة في لبنان، فإن إسرائيل حاولت أيضاً أن تقلل من وقع الكفاح المسلح الفلسطيني وأثره معنوياً وسياسياً وأن تخلخل توازن القوات الفدائية وأن تلهي قيادتها عن تنظيم المزيد من العمليات.

فأطلق الجيش الإسرائيلي حملة واسعة من الهجمات الجوية والبرية والبحرية ضد القواعد الفدائية والأهداف المدنية وصولاً إلى العاصمة بيروت. ولم تسع إسرائيل إلى إلحاق القدر الأكبر من الخسائر البشرية والضرر المادي بالفدائيين فحسب، بل إلى إرغامهم على تبني الموقف الدفاعي في تسليحهم وتنظيمهم وانتشارهم. وقد ردت منظمة التحرير الفلسطينية على التحدي عبر تعبئة قواتها البشرية كي تتمكن من حماية رقعة جغرافية أكبر دون إضعاف الدفاع في أي قطاع، ومن زيادة التسليح لتوفير القوة النارية الذاتية لوحداتها، وزيادة فعالية الدفاعات المضادة البعيدة المدى كي تكتسب قدرة رادعة مضادة.

ويتبدى حجم الجهد الإسرائيلي المضاد للفدائيين بقيام إسرائيل بـ ٢٣٠ عملية قصف مدفعي وغارة جوية وبرية خلال العام ١٩٧٩، وبـ ٣٦٠ عملية في عام ١٩٨٠، واستمر المعدل ذاته خلال النصف الأول من عام ١٩٨١، عدا حالات اختراق الدوريات الإستطلاعية الأجواء والأراضي والمياه اللبنانية شبه اليومية. ويظهر مدى تعرض السكان المدنيين إلى الهجوم أيضاً من خلال بضعة

إحصاءات: نزح ١٥٠ ألف مدني من قضاءي النبطية وصور في مطلع عام ١٩٧٩، واستشهد ٣٠٩ أشخاص وجرح ١,٠١١ آخرون في تموز ١٩٧٩، وسقطت ٥,١٨٠ قذيفة على المناطق الآهلة خلال شهر آب التالي مما أدى إلى نزوح ١٧٠ ألف شخص من الجنوب. ورافقت الأعمال العسكرية المباشرة عمليات الإزعاج والإستنزاف، من مثل الحصار البحري الذي فُرض على الشاطئ اللبناني الجنوبي بين عامي ١٩٧٦و١٩٨٢، وسلسة السيارات الملغومة التي انفجرت داخل مناطق مكتظة بالسكان. أما العمليات الإسرائيلية الموجهة ضد المواقع العسكرية الفلسطينية تحديداً، فشلت أعمال القصف المدفعي والرماية الرشاشة علاوة على ما مجموعه ٢٧ عملية «خاصة» بين منتصف عام ١٩٧٨ ومنتصف عام ١٩٨١ (وعدد مماثل عمليات الحرمان: أي الغارات التي نفذها المظليون ورجال المشاة الإسرائيليون المحمولون جواً وبحراً. وكان الغرض الأساسي لتلك العمليات المتنوعة حرمان الفدائيين من عنصر المبادرة العسكرية).

وقعت أولى العمليات الإسرائيلية الخاصة في ٩ حزيران ١٩٧٨، حين هاجمت ثلاث فصائل من المشاة البحرية قاعدة فدائية في قرية العاقبية، جنوبي صيدا، وقاومت الحامية، المؤلفة من ١٩ فدائياً، الهجوم لمدة ساعة ونصف الساعة انسحب بعدها الإسرائيليون. ثم مرت فترة هدوء، لحقها هجوم إسرائيلي على المواقع الفدائية بمنطقة العيشية في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٩. وقد دافع الفدائيون عن مواقعهم رغم القصف المعادي الذي طال الطرق والقوى

المحيطة لإعاقة النجدات والإنسحاب، فخسروا ٩ إصابات. وتمت بعد هاتين العمليتين سلسلة طويلة من عمليات الإنزال البحري والجوي.

وقد بدأت العمليات تلك في أيار ١٩٧٩، تم خلال بعضها مهاجمة عدة أهداف متباعدة في وقت واحد. ويلاحظ أن أسلوب الإنزال البحري والجوي أتاح مهاجمة الكثير من الأهداف على امتداد الأراضي والسواحل اللبنانية، مقارنة بالغارات البرية التي اضطرت إلى سلوك الممر الضيق المفتوح مقابل قلعة الشقيف ومرجعيون، بعرض ٨ كم. وقد وقعت العملية البحرية الأوسع في ١٧ نيسان ١٩٨٠، حين اقتحمت سرية مظليين منقولين بحراً قاعدة ومركز نقاهة تابعين للفدائيين في قرية الصرفند.

وأبدى الفدائيون هذه المرة قدرة ملحوظة على استدعاء النجدات وضرب أطراف القوة المهاجمة. أما عمليات الإنزال بواسطة الهيلوكبتر، فكان أبرزها تدمير موقع حراسة جسر القاسمية في ٢٩ حزيران ١٩٨٠، ومحاصرة قرية الكفور في ٢٢ شباط ١٩٨١، واقتحام مفرزة معزولة في وادي مصليح في ٢٠ تموز ١٩٨١. ومما يجدر ذكره أن عدد الشهداء بين المدافعين تضاءل تدريجياً مع مرور الزمن، بفعل تطور الإجراءات المضادة والبراعة في الإنتشار والإلتفات بسرعة لمفاجأة المهاجمين، في حين ارتفعت نسبة الإصابات بين الإسرائيليين ونسبة إخفاق العمليات الخاصة.

وحاول الجيش الإسرائيلي أن يوسع عمله البري في هذه الأثناء، ليواكب النشاط البحري والجوي. ووقعت غارة نفذتها فصيلة مظليين راجلة في آب

١٩٧٩، تعرضت فيها قاعدة فدائية قرب كوكبا، إلى الهجوم الليلي، مما أدى إلى استشهاد ٥ فدائيين. وأعقبت تلك الغارة عدة محاولات مدرعة فاشلة للعبور على جسر الخردلي وتثبيت موطئ قدم في الضفة الشمالية لنهر الليطاني، بين أيلول و١٥ تشرين الأول.

ووجدت القيادة الإسرائيلية أن مردود ضرباتها الصغيرة المتكررة في تضاؤل، وأن منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في تطوير تدابيرها الدفاعية وتنمية أداتها المقاتلة في آن، بدليل حصولها على الدبابات والمدافع البعيدة المدى وراجمات الصواريخ المتعددة الفوهات خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠. ورأت تلك القيادة أنه لا بد من أتباع أساليب جديدة أكثر تأثيراً لهز البنية الفلسطينية وردع المقاتلين.

وتمثل الأسلوب الجديد بتنفيذ أكبر عملية برية منذ احتياج آذار ١٩٧٨، وذلك ليلة ١٩ آب ١٩٨٠: إذ قامت كتيبتان تابعتان للواء غولاني بهجوم بدعم من سرية هندسة وطائرات هيلوكبتر وبطاريات المدفعية الثقيلة والقاذفات المقاتلة، فيما وقفت كتيبة ثالثة من اللواء غولاني وكتيبة مظليين من اللواء ٣١ كقوة احتياط. وواجه ما مجموعه ١٤٢ فدائياً القوة الإسرائيلية المتفوقة بما راوح بين ثمانية وعشرة أضعاف. وتوزع الفدائيون في المنطقة المستهدفة (قلعة الشقيف وجوارها حتى قريتي أرنون في محيط مدينة النبطية وقرى جبل الريحان.

تألفت الحامية الفدائية في قلعة الشقيف من ٢٠ مقاتلاً مزودين بأربعة رشاشات عيار ١٢,٧مم، ومدعومين بسرية من ٦٧ مقاتلا كانوا متمركزين في قرية أرنون القريبة من القلعة.

وشملت القوة الأخيرة طواقم مدفعي هاون ١٢٠ مم ومدفع ٨٥ ورشاش ١٤,٥مم، وقيادة السرية. وانتشر ٣٠ فدائياً، ومعهم رشاش عيار ١٢,٧ مم، في جوار قرية كفر تبنيت إلى الشمال، و١٥ فدائياً آخرين كقوة إسناد بحرش النبي طاهر، ومعهم مدفع هاون ١٢٠ مم و٣ مدافع عديمة الإرتداد عيار ١٠٦ مم ورشاش ٣٧ مم. هذا، وكانت هنالك مواقع إسناد مدفعي خليفة في كل من منطقة النبطية وكفر رمان، وكان الفدائيون يتوقعون حصول غارة إسرائيلية، بعد أن لاحظوا التدريبات بالذخيرة الحية التي أجراها اللواء غولاني داخل بلدة الخيام المهجورة. إلا أنهم لم يكونوا متأكدين من حجم العملية أو هدفها، وخاصة أن الطائرات والزوارق الإسرائيلية كانت تنفذ الطلعات الوهمية والتضليلية في القطاع الساحلي.

تسللت الوحدات الإسرائيلية المهاجمة عبر نقطتين في وادي نهر الليطاني وصعدت السفوح المقابلة، بعد حلول الظلام مساء ١٩ آب. فوصلت كتيبة أولى إلى جوار كفر تبنيت وأرنون بعد منتصف الليل، بينما اقتربت الثانية من قرية يحمر وقلعة الشقيف وفي الوقت ذاته. لاحظت الحراسات الفدائية في أرنون اقتراب الإسرائيليين، فيسّرلهم تنبههم إيقاظ زملائهم لكن دون التمكن من الإنتشار الواسع وابتدأت المعركة من الواحدة فجراً وشهدت أرنون القتال الأعنف/ من بيت إلى بيت، تمكن خلاله المهاجمون من احتلال بضعة مواقع

وتدمير المدافع فيها. إلا أن القرية لم تسقط، وقد ساندتها حامية القلعة، إذ أطلقت النار على مؤخرة القوة المهاجمة بكثافة. امتدت رقعة المعركة في هذه الأثناء، حيث هاجم الإسرائيليون كفرتبنيت وحرش النبي طاهر بهدف منع الفدائيين هناك من التحرك لنجدة زملائهم أو دعمهم بالنيران.

كما نفذت الكتيبة الثانية حركة التفافية باتجاه قلعة الشقيف بغية احتلالها، غير أنها قوبلت بالمقاومة العنيفة من الفدائيين المتحصنين في الخنادق المحيطة وعند المدخل الغربي الرئيسي.

بلغ الهجوم الإسرائيلي أوجه في الساعة الثانية فجراً، وكانت المواقع الفدائية في كل من القلعة وكفر تبنيت والنبي طاهر لا تزال صامدة رغم الضغط، بينما واصل المدافعون عن أرنون مقاومتهم رغم الحصار والخسائر. وعملت القيادة الفلسطينية لمحور النبطية، في هذه الأثناء. على نجدة المواقع الأمامية.

فأخذت توجه نيران المدفعية تجاه مناطق حشد القوات الإسرائيلية وخطوط مواصلاتها، فيما سارعت النجدات المؤللة والراجلة إلى تسلق التلال والطرق الخلفية لتصل منطقة القتال. وكانت المدفعية والدروع الإسرائيلية تطلق النيران المتواصلة من مواقعها المقابلة على قلعة الشقيف وعلى الطرق المؤدية من جهة النبطية.

نجحت المدفعية الفلسطينية في مواصلة الرماية رغم حجم النيران المضادة، وساعدت على تطهير محيط القلعة من المهاجمين بعد أن طلب قائد الموقع قصفه.

وفي الوقت ذاته بدأت التعزيزات بمهاجمة أطراف القوة الإسرائيلية في أرنون كفر تبنيت، ابتداء من الساعة الثالثة فجراً.

واضطر الإسرائيليون إلى بدء انسحابهم، في الساعة الرابعة فجراً. لكن الأمر لم يكن سهلا بسبب تعاظم الحشد البشري والناري للفدائيون وبسبب تعرض طرق الإنسحاب إلى السيطرة النارية من التلال المشرفة. فوجد الإسرائيليون أنفسهم يتعرضون إلى المطاردة حتى عند وصولهم إلى نهر الليطاني، فاضطر سلاح الجو الإسرائيلي إلى التدخل بما يزيد عن ٣٢ طلعة خلال ساعتين.

وحقق العدو بعض النجاح لناحية إدارة قوة ضخمة راجلة في القتل الليلي على جبهة كبيرة نسبياً. إلا أنه فشل في تحقيق السيطرة على ساحة المعركة، كما تبين ذلك في عجزه عن إنهاء مقاومة الفدائيين أو منع وصول النجدات. ونجح الفدائيون، بالمقابل، في الإحتفاظ بغالبية مواقعهم وبإظهار المبادرة والكفاءة القتالية، بيد أنهم أخفقوا نسبياً في كشف التسلل الإسرائيلي في بداية الهجوم، بسبب قلة عددهم واتساع الجبهة، إلا أنهم سارعوا إلى مشاغلة العدو فور اكتشافه. وذكر، مثلا، أن حامية قلعة الشقيف لم تتكبد أية أصابة خلال ثلاث ساعات من القتال، أما الفدائيون الخمسة اللذين استشهدوا فيها فكان نتيجة الغارات الجوية الصباحية.

وتكررت العمليات البرية الإسرائيلية الخاصة رغم النتائج غير الحاسمة لمعركة الشقيف الأولى، علماً أن المحاولات الجديدة كانت أصغر حجماً وأقل طموحاً. وقد حصل هجوم بقوة ثلاث سرايا ليلة ١٧ تشرين الأول ١٩٨٠ ضد ثلاثة

مواقع فدائية، انتهت بتثبيت المهاجمين أمام قريتي الجرمق والدمشقية وقصر غندور، وبتعرضهم إلى هجوم مضاد سريع في حرش النبي طاهر. وتدخلت الطائرات القاذفة وطائرات الهليكوبتر والمدفعية لدعم القوة المتسللة، التي عجزت عن إلحاق أي إصابة بالفدائيين. كما قامت كتيبة كاملة من لواء غولاني بعملية جديدة ضد قرى المحمودية والدمشقية والعيشية في ١٨ كانون الأول. وفشلت القوة، مرة أخرى، في تحقيق أهدافها أو في إلحاق الخسائر الملموسة بالفدائيين (٤ جرحى فقط)، فانسحبت تحت غطاء القصف الجوي الليلي. وأعادت تلك الكتيبة الكرّة بعد ليلة واحدة، واصطدمت بست قواعد فدائية وموقع تابع لقوات الردع العربية (القوات العربية السورية) قرب الريحان. وقد نجح المهاجمون بقتل ٥ فدائيين، إلا أنهم لم يدخلوا أي موقع وتعرضوا إلى نيران المدفعية الفلسطينية خلال انسحابهم. كما تعرضت مناطق الإسرائيليين إلى القصف الصاروخي العنيف في اليوم التالي. هذا، وحصلت العملية البرية الإسرائيلية الأخيرة في ٩ نيسان ١٩٨١، حين أنزلت طائرات الهليوكوبتر سرية مظلين قرب عربصاليم والوادي الأخضر. ورافقت العملية غارات متزامنة على ٦ مواقع فدائية ساحلية، انشغل بها المدافعون وخفضت حيطتهم المحلية.

فسقطت المفارز الخارجية بعد استشهاد ٦ فدائيين، ولكن مقاومة المواقع الرئيسية اشتدت، بحيث دفعت الإسرائيليين إلى الإنسحاب.

حقق المسلسل الطويل للعمليات الخاصة الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية- التي امتدت عبر ثلاث سنوات، ثلاثة أهداف رئيسية بدرجات متفاوتة. أولها استشهاد حوالي ١١٠ فدائيين، وهو رقم متواضع مقارنة بحجم

المجابهة وأمدها. وثانيها اضطرار الفدائيين إلى تكثيف انتشارهم تحسباً للهجمات الإسرائيلية، وهو الأمر الذي زاد العبء الأمني والتنظيمي واللوجيستي عليهم. استفاد الجيش الإسرائيلي، ثالثاً، من استطلاع الساحل اللبناني وتحديد الأماكن المناسبة للإنزال فيه ومن استشكاف درجة جاهزية الدفاعات الفلسطينية وطريقة عملها، تمهيداً لتنفيذ عملية اجتياح واسعة.

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية استفادت أيضاً من التجربة. فقد رفعت مستوى شبكة اتصالاتها اللاسلكية، حتى غدت المواقع كافة مرتبطة بقادتها المحليين، وكذلك كل القيادات المحورية وجميع البطاريات المدفعية والصاروخية وبقيادات القوات بغرفة العمليات المركزية. ورافق هذا التطور زيادة في عدد الآليات الخفيفة الموجودة لدى الوحدات المقاتلة، وزيادة في التسلح ذات الحركة، لرفع قدرة المدافعين على الإسراع لنجدة المواقع المهاجمة ولتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية. وانعكست فائدة هذه الإجراءات بتقليص عدد الإصابات أثناء العمليات الإسرائيلية، ومطاردة المهاجمين ومنعهم من بلوغ أهدافهم، وتحسين مستوى الإنذار المبكر. وأظهر الفدائيون قدرة متنامية على تطوير بنيتهم العسكرية وليس الحفاظ عليها فقط. فحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمدافع المضادة للطائرات الثقيلة والموجهة والمدافع البعيدة المدى وراجمات الصواريخ. كما أنها أجرت عمليات تعبئة للإحتياط وللأعضاء والمناصرين في الخارج. فدل كل ذلك على حيوية بالغة وعلى تطور القدرات الإدارية، وعلى الإنتقال التدريجي من حالة الدفاع وردات الفعل، إلى التزود بالقوة الضاربة والرادعة.

لقد تأكد فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق أغراضه الأساسية في حربه ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ونجاح المنظمة ليس بالتصدي فحسب بل وبقلب الحملة المعادية إلى مصدر تطور ومبادرة لها، في انقلاب الإستراتيجية فجأة، في تموز ١٩٨١. وأدركت القيادة الإسرائيلية، متأخرة، أنها تشاهد تحول القوات الفلسطينية من مجموعة خفيفة التسليح لا تتمتع بقوة الصدمة، إلى جيش صغير يقدر على قذف القوة إلى داخل الأرض المحتلة بفضل تحسن تنظيمه وتنوع تسليحه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تخوفت إسرائيل من تعزيز المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب نجاحها في مواجهة العمليات الإسرائيلية، ورأت أن تطور الإدارة العسكرية الفلسطينية كان يمنع تقويض تلك المكانة، أي أن مصدر الخطر لم يتمثّل بقدرة منظمة التحرير الفلسطينية على مهاجمة إسرائيل فقط، بل وبقدرتها على تقليص حرية عمل الجيش الإسرائيلي في لبنان، حيث القاعدة التنظيمية والإدارية والسياسية الفلسطينية الرئيسية. ويذكر أن هذه التحولات العسكرية قد رافقت بل خدمت، التقدم الدبلوماسي الفلسطيني الذي شهد توسُّع الاعتراف الدولي واعتبار منظمة التحرير الفلسطينيية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة في دول عديدة، وزيارة رئيس اللجنة التنفيذية لعدة عواصم غربية. واستندت الحكومة الإسرائيلية إلى هذه الخلفية في قرارها ضرب البنية التحتية الفلسطينية في لبنان.

انطلقت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الجديدة في ١٠ تموز ١٩٨١، في غارات جوية عنيفة ضد قرية حبّوش وخراجها. وشملت الغارات الجوية، في اليوم

التالي، قضاء النبطية برمته، تبعتها غارات أخرى على الدامور والناعمة جنوبي بيروت ودير الزهراني جنوبي صيدا في تموز وقريتي بعاصير وزفتا في ١٤ منه. وبذا شملت الإعتداءات مواقع الوجود الفدائي بين بيروت والحدود الدولية. وقد رد الفدائيون، بعد فترة من ضبط النفس، بقصف المستوطنات الحدودية، فيما أصابت قذائفهم المدفعية والصاروخية مدينة نهاريا الساحلية للمرة الأولى.

تجاهل الجيش الإسرائيلي قرار مجلس الأمن الدولي بوقف النار، ليواصل هجماته في ١٦ تموز، حين دكت مدفعيته ٤٦ قرية ومدينة ومخيماً وهاجمت طائراته خمسة جسور تصل جنوب لبنان بشماله. وسعى العدو إلى قطع طرق إمداد الفدائيين بهذه الطريقة. إلا أن الفدائيين كانوا يستخدمون المستودعات المجهزة مسبقاً، وقد سارعوا أيضاً إلى وضع الأنابيب الإسمنتية الكبيرة والرمل والحجارة لبناء العبّارات مكان الجسور المدمرة، علماً أنهم لم يكونوا أصلاً في حاجة إلى نقل المعدات والمؤن بكميات كبيرة عبر الطرق. كما تصاعد القصف الفلسطيني المضاد رغم الغارات الجوية المتتالية ونيران المدفعية الإسرائيلية المضادة للبطاريات. ولاّتقاء الخطر لجأت طواقم المدافع وراجمات الصواريخ الفدائية إلى التنقل الدائم والتمويه والإختفاء. وكانت القطع المنفردة تختبئ في المهاجع الخاصة أو تحت الأشجار، ثم تخرج لترمي بضع قذائف وتعود إلى المخبأ، أو تبدّل موقعها. وأتقن رجال المدفعية عملية نصب المدفع وتلقيمه وتصويبه وإطلاق ٣–٥ قذائف ثم إعادة قطره إلى مكان آخر. خلال بضع دقائق فقط، أي قبل أن تصيبها قذائف المدفعية والطائرات المعادية فتدمرها.

قررت القيادة الإسرائيلية، إزاء عجزها التام عن ضرب مصادر النيران الفدائية وإزاء بدء النزوح الجماعي من مستوطناتها الشمالية، تصعيد حملتها مجدداً. فقامت القاذفات المقاتلة بقصف حي الفاكهاني في بيروت، حيث الفدائيون يتوقعون ضربة ما، فانتشر قادتهم في المقرات البديلة، مما أفشل المخطط الإسرائيلي، إلاّ أنه سقط ٧٠٠ مدني بين قتيل وجريح. وقد أثارت الغارة الجوية الإسرائيلية ردات فعل عنيفة دولياً، مما ضاعف من عزلة إسرائيل. وقد عزز الفدائيون انقلاب الأوضاع لصالحهم من خلال تصعيد قصفهم المضاد مدة أسبوع بعد الغارة. وتوالت العمليات الإسرائيلية الخاصة في ٢٠و٢٣ تموز والغارات الجوية المتكررة في ٢٢ و٢٤ منه، بينما وسّع الفلسطينيون دائرة قصفهم المدفعي حتى شملت ٤٢ مستوطنة ومدينة ومعسكراً.

كانت محصلة هذه الحرب المصغرة هجرة حوالي ٤٠,٠٠٠ مدني إسرائيلي من منازلهم في شمال «إسرائيل» وشل الحياة الإقتصادية هناك لمدة أسبوعين كاملين، علاوة على ٦٢ إصابة (حسب إحصاءات إسرائيل)، مقابل ٢,٥٦٧ قتيلاً وجريحاً (٩٥٪ منهم مدنيون) في الجانب العربي. إلا أن قياس النتائج لم يكن مادياً، بل سياسياً ومعنوياً. فقد رفض الفدائيون أن يوقفوا إطلاق النار رغم شراسة الهجمة، وعقدوا عزمهم على المضي في القتال بشتىّ الطرق حتى اضطرت إسرائيل إلى وقف اعتداءاتها أولاً. وجاء اتفاق وقف إطلاق النار عبر الوساطة الأمريكية والعربية، فكان دليلاً على إقرار عملي بوجود المنظمة وأهميتها كطرف رئيسي في الصراع. خشيت إسرائيل أن تؤدي هذه السابقة إلى إدخال المنظمة إلى حلبة المفاوضات الدبلوماسية، وأن تتعرض إلى الضغط

الدولي المتزايد للتراجع عن الأراضي المحتلة وللإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وهكذا، فإن مواجهة تموز ١٩٨١ جسدت أوج فعالية الإستراتيجية العسكرية- السياسية الفلسطينية، وشكلت في الوقت ذاته الحافز أمام القيادة الإسرائيلية لتبني استراتيجية جديدة تمنع المزيد من التدهور، فابتدأ التحضير لحرب ١٩٨٢.

عمل وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيليان على وضع الخطط المتنوعة لمواجهة الخطر السياسي- العسكري الفلسطيني فور انتهاء اشتباكات صيف ١٩٨١. وكانت الخطط تشمل الضربات المحدودة، وعملية إبعاد المدافع الفلسطينية عن الحدود، والعمليات البرية الواسعة ضد منطقتي صور وصيدا. إلا أن الخطة التي تم اعتمادها ووضع تفاصيلها في النهاية كانت أكثر طموحاً، إذ جاءت على النحو التالي: يتقدم الجيش الإسرائيلي ليحتل مناطق الوجود الفدائي كافة في نصف لبنان الجنوبي، ويضرب مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت نفسها. وأرادت القيادة الإسرائيلية بذلك تحطيم البنية التحتية الفلسطينية في لبنان أولاً، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً ثانياً، وإحباط النضال الوطني في الأراضي المحتلة وتمرير التسويات المجحفة ثالثاً.

وعلمت القيادة الفلسطينية بهذه الخطط، إذ تلقت المعلومات الإستخباراتية حولها من مجموعة واسعة من المصادر الدولية والإسرائيلية والعربية. فاتخذت مجموعة من الإجراءات الوقائية استناداً إلى خبرات المواجهة في صيف ١٩٨١.

فقامت، أولاً، بإنشاء عدة غرف عمليات بديلة ووزعتها مع مقرات القيادة والإدارة ومراكز الإتصال الأخرى في مختلف أنحاء بيروت، تحسباً للقصف الجوي والعمليات الخاصة. وقامت، ثانياً، بتخزين المؤن والأسلحة والذخائر في المستودعات السرية داخل المدن الرئيسية وحولها تفادياً لأي نقص وتوفيراً للقدرة الذاتية على الصمود الطويل الأجل. وتكثيف جهود التحصين وحفر الخنادق وخصوصاً في المواقع الأمامية في جنوب لبنان. كما حسّنت منظمة التحرير الفلسطينية الإتصالات الداخلية بين قواتها عبر نشر المزيد من الأجهزة اللاسلكية المتقدمة، فيما عززت حماية النقاط الإستراتيجية بواسطة تزويد أفرادها بالأقنعة الواقية من الغازات السامة وبالملابس الواقية من الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية.

وركزت منظمة التحرير الفلسطينية جهودها أيضا على تنمية قوتها العسكرية وقدراتها القتالية الدفاعية. فمددت فترة الخدمة العسكرية للمتطوعين الوافدين من الخارج، ابتداء من ١٩٨٠، ثم أعلنت تعبئة الشبان الفلسطينيين من سكان لبنان. وانتهت حملة التعبئة التي شملت فيمن شملت ٢٥ ألفاً من الشبان والطلاب الفلسطينيين والعرب بعودة آخر المجندين إلى أعمالهم في آذار ١٩٨٢، رغم علم منظمة التحرير الفلسطينية باقتراب موعد الغزو المعادي.

وشملت عملية تنمية القوة القتالية الدفاعية محاولة الحصول على الأسلحة الثقيلة المتطورة التي توزعت بين ثلاثة أنواع رئيسية، لكل منها غرضه. فحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على المزيد من القطع المدفعية والصاروخية خصوصاً مدافع الميدان عيار ١٣٠ مم وراجمات الصواريخ المتعددة الفوهات ذات

٣٠و٤٠ سبطانة، وهو ما عزز المدى والقوة التفجيرية والحركية للأسلحة وزاد من فعاليتها وفرص بقائها خلال القتال. كما ازدادت القوة النارية لدى كل وحدة مقاتلة، من خلال تزويدها بمدافع الهاون الإضافية، من عياري ١٢٠مم و١٦٠مم، وراجمات الصواريخ المتنقلة بعدة سبطانات (٤و٦و٩و١٢) عيار ١٠٧مم و١٢٢مم، وبعض المدافع الخفيفة عيار ٨٥مم، حسب الحاجة والإمكانيات. وأولت المنظمة الدفاع الجوي عناية خاصة، فاقتنت بطارية من الرشاشات الرباعية الثقيلة (عيار ٢٣مم) المركّبة على عربة مدرعة رادارياً، واستوعبت الأعداد الإضافية من الرشاشات المتوسطة والثقيلة، والأحادية والثنائية والرباعية، والمقطورة والمنقولة على العربات، من عيار ١٤,٥مم و٢٣مم و٣٧مم، عدا المدافع المضادة للطائرات من عيارات ٥٧مم و٨٥مم و١٠٠مم.

وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية إقناع أشقائها وأصدقائها بتزويدها بالنظم الحديثة الفعالة، وخصوصاً الصواريخ «سام- ٨» و«سام- ٩» و«سام٦» ولكنها فشلت في ذلك فشلها في سعيها لاقتناء صواريخ أرض- أرض من طراز «فروغ» لصدّ الغارات الجوية الإسرائيلية على التجمعات السكانية.

عقدت القيادة الفلسطينية سلسلة اجتماعات لتدرس الموقف العسكري واحتمالات تطوره، وأعلن المجلس العسكري الأعلى للمنظمة انعقاده الدائم، في ربيع ١٩٨٢. كما انتدبت منظمة التحرير الفلسطينية موفدين إلى العواصم العربية لشرح المخاطر، والتقى وفد عسكري رفيع بقادة عسكريين سوريين

لتنسيق المواقف، قبل اندلاع الحرب بأسبوع. واكتملت الصورة باللقاءات التي تمت داخل القوات الفلسطينية والجولات المتكررة للقيادة العليا بين الوحدات المقاتلة الأمامية. وتم آنذاك طرح التوقعات ومناقشة طرق المواجهة فتباينت التقيمات حول احتمال وصول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت، وحول طرق تقدمه في جنوب لبنان. واعتقد البعض أن الهجوم لن يطال بيروت، بل لن يصل صيدا، بينما رأى البعض الآخر أن الإسرائيليين سيسعون إلى احتلال صيدا ثم تجاوزها شمالاً حتى مشارف بيروت. هذا، وتركزت التوقعات حول محاور التقدم الأوضح وخصوصاً عبر ثغرة في خط انتشار قوات الطوارئ الدولية مقابل قلعة الشقيف ومرجعيون. ويضاف إلى ما سبق توقع القيادة العسكرية العليا أن يلجأ الإسرائيليون إلى تنفيذ الإنزالات البحرية والجوية على نطاق واسع، وأن يسعوا إلى احتلال المفارق الإستراتيجية وعزل المدن والمواقع الرئيسية. وترجمت القيادة اقتناعها بأن العدو سينفذ المخطط الأوسع الكامن وراء الأهداف القصوى. بتركيز القوات الضاربة الرئيسية حول الدامور وجسر الأوّلي، لمنع عمليات العدو للتقدم والإنزال والإلتفاف، وتعزيز الدفاعات حول النبطية وجبل الريحان وقاطع صور.

كانت القيادة الإسرائيلية تبحث، في هذه الأثناء، عن الذريعة المناسبة لشن هجومها الواسع بعد إعداد دام ثمانية أشهر وجاءت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، في ٤حزيران بمثابة الذريعة المنتظرة.

ز- حرب ١٩٨٢: حشد الجيش الإسرائيلي لتنفيذ الإجتياح ما مجموعه ثماني فرق نظامية، وقفت وراءها قوة احتياطية بحجم فرقتين أو ثلاث فرق مؤلفة من الألوية المستقلة. فشملت القوة الأمامية حوالي ٧٨ ألف جندي، علماً أن العدد الإجمالي الذي اشترك في الحرب ارتفع إلى ١٠٠ ألف أو ١٢٠ ألفاً حسب بعض التقديرات. وتوزعت هذه القوات كما يلي: انطلقت فرقة المشاة الميكانيكية ٩١ باتجاه صور، يدعمها لواء مدرع (١٠٠ دبابة) مع احتياطي من ٦ ألوية مشاة، بينما توجهت الفرقة (المختلطة) ٩٦ نحو صيدا، وبلغت القوة الإجمالية ٢٢ ألف رجل و٢٢٠ دبابة. توجهت الفرقة المدرعة ٣٦، في هذا الوقت، نحو قضاء النبطية في الوسط، لاحتلال قلعة الشقيف، تدعمها الفرقة (المختلطة) ١٦٢ لمهاجمة جزّين وصيدا. وبلغت القوة الإجمالية في هذا المحور ١٨ ألف رجل و٢٢٠ دبابة، مما جعل عدد أفراد الموجة الإسرائيلية الأولى في القطاع الغربي للبنان ٤٠ ألف رجل و٤٤٠ دبابة. وتوجهت قوة ثالثة لتهاجم القطاع الشرقي، تألفت من الفرقة المدرعة ٢٥٢ والفرقة (المختلطة) ٩٠ والفرقة (المختلطة) ٨٨٠ وأربعة ألوية مستقلة، بقوة إجمالية بلغت ٣٨ ألف رجل و٨٠٠ دبابة، مع احتياطي مؤلف من فرقتين مرابطتين في هضبة الجولان المحتلة. وقد عملت وحدات الهندسة والمدفعية الإسرائيلية لإسناد تلك الوحدات المقاتلة، إذا اشتركت ١٢ كتيبة مدفعية وكتيبتا صواريخ على الأقل في القتال. وهكذا، فإن ١٢٤٠ دبابة و١٦٠٠ ناقلة جنود مدرعة و٦٠٠ مدفع وراجمة قد دخلت لبنان، علماً أن عدداً إضافياً من الدبابات بلغ ٢٠٠-٣٠٠ تقريباً، قد انضم إلى المعركة لاحقاً. وقدّم سلاحا الجو والبحرية الإسرائيليان الإسناد الناري

المتواصل ونفّذا مهام الإستطلاع والنقل والإنزال والإخلاء. وكان لطائرات الهليكوبتر دور بارز في تلك المهام.

حشدت منظمة التحرير الفلسطينية مقابل هذا الحشد الهائل لأحد أحدث جيوش العالم، قوة تبلغ حوالي ٨,٠٠٠ مقاتل دائم، يساندهم أفراد الأجهزة الإدارية والتموينية والإستخباراتية وغيرها (حوالي ٤,٠٠٠ شخص)، وأعضاء المليشيا الشعبية (٨,٠٠٠- ١٠,٠٠٠ فرد تقريباً). وقد بالغت القيادة الإسرائيلية في تقدير عدد أفراد المقاومة، إذ قدّرت أنهم في حدود ١٥ ألف مقاتل، كما بالغت في تقدير عدد قطع المدفعية إذ قدرت عدد المدافع الثقيلة بحوالي ١٥٠ مدفعاً، وقدّرت راجمات الصواريخ المتعددة الفوهات بـ ٢٤٠ راجمة ومدافع الهاون الثقيلة بـ ١٨٠ مدفعاً والمدافع المضادة للدبابات بـ ٢٤٠ مدفعاً. أما الأرقام الحقيقية بشأن الأسلحة فهي: ٩٠- ١٠٠ مدفع من عيار ٨٥ مم و١٢٢ مم و١٣٠ مم و١٥٥مم، و٨٠ راجمة صواريخ (رُبعها من طراز «ب. م.- ٢١» أكثرها من عيار ١٢٢ مم وبعضها من عيار ١٠٧مم) ٦٠-٨٠ مدفع هاون من عيار ١٢٠ مم و١٦٠ مم. إلا أنه يجدر التوضيح أن جميع المدافع. باستثناء راجمات الصواريخ، كانت مقطورة، مما خفض حركتيها وفرض استمرارها في العمل، مقارنة بالمدافع الإسرائيلية التي كانت كلها ذاتية الحركة. وانطبق الأمر ذاته على غالبية الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات. ثم إن القوة المدرعة الفلسطينية، البالغة ٨٠-١٠٠ دبابة من طراز «ت- ٣٤» و٢٠ عربة وناقلة مصفحة خفيفة، عانت أيضاً من تدنّي مستوى فاعليتها نظراً إلى ضعف تسليحها وتصفيحها وافتقارها إلى الغطاء الجوي وإمكانيات الصيانة

والتصليح والتزويد أثناء القتال. ويعني كـل مـا سـبق أن الفدائيين اضطـروا إلى الإعتماد على تسليحهم الفردي بصورة رئيسية، وعلى ما توفر من أسلحة ثقيلـة بصورة ثانوية.

توزعت القوات الفلسطينية ضمن ثلاث مناطق رئيسية هي: العاصمة اللبنانية وجوارهـا، القطـاع الغربـي مـن جنـوب لبنـان، والقطـاع الشـرقي منــه. كمـا انقسمت هذه المناطق بدورها إلى محاور عدة، أهمها: العرقـوب الجنوبـي وجبـل الريحان في الشرق، صور والنبطية وإقليـم التفـاح وصيـدا في الغـرب، والدامـور وبيروت وشماله. وتركزت القوة البشرية الإجمالية في كل منطقـة رئيسية حـوالي ٢,٠٠٠ مقـاتل في الشــرقي، و٣,٥٠٠ في الغربــي، و٢,٥٠٠ في منطقــة الدامور- بيروت، يدعمهم أفراد الميليشـيا البـالغون ١,٠٠٠ مقـاتل في القطـاع الأول، و٢,٥٠٠ في القطـاع الثـاني و٤,٠٠٠- ٥,٠٠٠ في القطـاع الثـالث. ويذكر، أخيراً انتشار كتيبة مدفعية ووحدة صواريخ في كل محور رئيسي تقريبـاً، علماً أن غالبية المدافع والدبابات والأسلحة المضـادة للطـائرات قـد توزعـت في القطاع السـاحلي الممتـد مـن صـور حتـى بـيروت. هـذا، ولم تـتركز أيـة قـوات فلسطينية في الشـوف والبقـاع، اللذيـن تولـت مسـؤولية الدفـاع عنهمـا قـوات الردع العربية، ولا في المنطقة الحدودية الجنوبية حيث قوات الطوارئ الدولية.

كانت هذه هي الصورة العسكرية عشية اندلاع حرب ١٩٨٢، التي بدأتهـا إسرائيل، في ٤ حزيران/ يونيو، بسلسلة غارات جويـة ضمـن جبهـة طولهـا ٦٠ كيلومتراً وعرضها ٤٠ كيلو متراً.

وابتدأ الزحف البرّي في صباح ٦ حزيران، باندفاع القوات الإسرائيلية عبر أربعة محاور: من سفوح جبل الشيخ في الشرق، ومرجعيون والطيبة. ورأس الناقورة في الغرب. واندفعت القوات المدرعة والمؤللة عبر المحورين الأولين لتهاجم الفدائيين وقوات الردع العربية (السورية) في القطاع الشرقي، بينما انطلقت القوة «الوسطى» عبر المحور الثالث لتصل إلى قضاء جزين ومنه إلى طريق بيروت- دمشق وأيضاً لتكمل الطوق حول صيدا، فيما شهد محور رأس الناقورة الرابع الهجوم الرئيسي على مدن الساحل (صور، صيدا، بيروت)،ويذكر أيضاً تنفيذ سلسلة من الإنزالات البحرية والجوية على الساحل اللبناني بين مخيم الرشيدية في الجنوب ومفرق خلدة قرب بيروت، كان أهمها الإنزال عند جسر الأوّلي شمالي صيدا. ولعله يصح اعتبار ذلك الجهد، الذي دعمته الزوارق البحرية بالنيران والإمدادات، محوراً خامساً للهجوم الإسرائيلي.

تلقت المواقع الفدائية الأمامية الصدمة الأولى للهجوم الإسرائيلي. ففي محور صور، واجه المقاتلون وأفراد المليشيا فرقة كاملة من المشاة المؤللة ولواء مدرعاً، عندما وصل المهاجمون إلى عقدة مخيمات صور- الرشيدية والبرج الشمالي والبص- بسرعة، واجهتهم مقاومة ضارية أربكتهم، علماً أن المدافعين فوجئوا بسرعة تقدم العدو عبر منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، وصُدموا بحجم الهجوم، وهو ما أضعف إمكانية التصدي في المناطق الريفية من الجنوب. وكانت عقدة المخيمات تلك زاخرة بالمقاتلين والأسلحة المضادة للدروع. وقد نشبت معارك على مسافات قصيرة للغاية، أدت إلى تدمير عشرات الآليات الإسرائيلية وأسر ما يزيد على ٢٠ إسرائيلياً. فاضطر المهاجمون إلى الانسحاب، ثم الهجوم

مجدداً بعد قصف جوي عنيف مصحوب بحركة التفافية عبر منطقة قوات الطوارئ الدولية شرقي البازورية، بحيث فتح طريقاً نحو الشمال. لكن المعارك الحامية الملتحمة استمرت على مجنبتي المحور، خصوصاً داخل مخيّمي البرج الشمالي والرشيدية، اللذين شهدوا معارك ضاربة ليومين إضافيين، ومناوشات لم تخلُ من الضراوة لمدة أسبوع كامل. ويذكر أخيراً في هذا السياق قيام المدفعية الفلسطينية بإطلاق كل ما لديها من مخزن قذائف وصواريخ تجاه المستوطنات الإسرائيلية تحسباً لتعرّض المدافع والراجمات للتدمير.

اقتحمت قوات المحور الأوسط الإسرائيلية، في هذه الأثناء، منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية عند قرية الطيبة، لتصل جسر القعقعية وتنطلق منه لمهاجمة قضاء النبطية. ولم تُفاجأ القوات الفلسطينية بهذه الحركة، إلا أنها كانت تعاني قلة الأعداد، فأرغمها ذلك على اجتياز المحور الدفاعي الأخطر والتركيز عليه، ألا وهو قلعة الشقيف والمشارف المطلة على جسر الخردلي حيث التماسّ المباشر مع العدو. وقد اندفعت سرية فدائية مؤللة لإغلاق محور القعقعية فور ورود نبأ الخرق الإسرائيلي، إلا أنها اصطدمت بالطلائع المدرعة لفرقة كاملة، فقدت ٣٠ مقاتلاً بين شهيد وجريح. وابتدأ هجوم إسرائيلي ثانوي في هذه اللحظات استهدف جسر الخردلي ثم جبل الريحان، فيما تقدمت القوة الرئيسية نحو مدينة النبطية. ومع وصول الإسرائيليين إلى مشارف النبطية انقسمت القوة المدافعة إلى قسمين، انتشر القسم الأول داخل المدينة وإلى الغرب الشمال منها، فيما توزعت الوحدات الإسرائيلية بجميع الإتجاهات على شكل مروحي. أما القسم الثاني، فظل في مواقعه في قلعة الشقيف والهضبة الممتدة حتى جبل الريحان

لصد الهجوم. وقد قامت وحدات المدفعية والصواريخ الفدائية بصب نيرانها، طيلة فترة التقدم المعادي، على الحشود الإسرائيلية الممتدة بخط واحد من جسر القعقعية حتى النبطية، إلى أن نفذت ذخائرها أو دُمّرت آلياتها. لكن القوات الإسرائيلية واصلت تقدمها تحت غطاء القصف الجوي والمدفعي الدائم، وهي تتمتع بتفوق عددي بلغ نسبة ٢٥ إلى ١. فتعرضت قلعة الشقيف بعد الظهر إلى هجوم عناصر الفرقة المدرعة ٣٦، وقاتلت حاميتها حتى صباح اليوم التالي. وانتهت الساعات الأربع والعشرون الأولى. في هذا المحور، بسقوط معظم قضاء النبطية، بعد إصابة حوالي ٨١ مقاتلاً (كان من بينهم قائد القوات اللبنانية-الفلسطينية المشتركة) وانسحاب الباقين باتجاه صيدا والبقاع.

سار الهجوم الإسرائيلي في المحور الشرقي ببطء نسبي.

فتقدمت الفرقة ٢٥٢ من سفوح جبل الشيخ عبر وادي شبعا نحو حاصبيا ومنها إلى راشيا الوادي، بينما توجهت الفرقة ٩٠ من مرجعيون باتجاه بحيرة القرعون، وتوجهت الألوية الأربعة المستقلة نحو جزين. كان الفدائيون يركزون دفاتهم على الخط الممتد من وادي نهر الليطاني غرباً إلى مشارف حاصبيا شرقاً، بهدف إغلاق الطريق الرئيسي بين مرجعيون والبقاع الجنوبي. وقد سبق لهم أن أعدّوا بعض المخابئ والحفر على جانبي الطريق، لتأمين الحماية والمواقع النارية البديلة علماً بأنهم اعتمدوا على الدفاع الجبهي بالمحاور الأخرى. ويلاحظ أن عمق الجبهة الفدائية في القاطع الشرقي لم يزد عن ٥-١٠كم، وهو ما قلص هامش المناورة والقدرة على امتصاص الضربات قبل أن يصل المهاجمون إلى منطقة عمل القوات الردع العربية، بحيث تولت كل كتيبة مسؤولية الدفاع

عن محورها حتى تمكن العدو من تجاوزها، ثم راحت تتراجع إلى الخلف لتتابع القتال هناك. ولم تكن ثمة فرصة فعلية لإطالة الدفاع في أية نقطة، نظراً إلى غياب المناطق أو التجمعات السكانية المساندة من جهة، وإلى التفوق العددي الهائل الذي تمتع به الإسرائيليون بنسبة ٢٠ إلى ١ من جهة أخرى. وتركز الجهد الدفاعي على الطريق المؤدية إلى راشيا الوادي في ٦و٧و٨ حزيران/ يونيو، حتى امتزجت الخطوط الفدائية والعربية. وقد نجح الفدائيون بالإحتفاظ بتماسك وحداتهم وبتسليحهم الرئيسي بفضل تنفيذ القتال التراجعي التبادلي في وجه التقدم المعادي البطيء على جبهة ضيقة.

تمحور القتال الرئيسي في اليوم الثاني للهجوم البري الذي بدأ في ٦حزيران، حول مدينة صيدا. وكانت القوات الإسرائيلية لا تزال تخوض القتال الضاري في مخيمات صور، إلا أن الطلائع المدرعة التي اخترقت المدينة أو التفّت عبر منطقة عمل القوات الدولية عززت الهجوم عبر الجسر الحديدي الذي أقامته عند مصب الليطاني لتبلغ مفرق الزهراني. وحصلت خلال الصباح محاولة إنزال بحري قبالة المفرق المذكور المؤدي إلى النبطية وصيدا، غير أن الفدائيين صدّوها بمعاونة مدفعيتهم المركّزة في التلال المشرفة، ولكن القوات الإسرائيلية المؤللة بدأت تتوافد آتية من محور النبطية، إلى أن التقت برتل آتٍ من صور، فاضطر الفدائيون إلى الانسحاب صوب صيدا، نظراً إلى تعرض كتيبة فدائية من حوالي ٢٥٠ رجلاً لهجوم لواءين مدرعين ومؤللين كاملين (٦-٨ آلاف رجل وما يزيد على ١١٠ دبابات و١١٠ ناقلات جنود مدرعة). وكانت الألوية الأخرى

تلتف حول مفرق الزهراني، في الوقت ذاته، لتهاجم مخيمي عين الحلوة والمية ومية من الشرق ولتصل قلب منطقة الشوف.

سبق توجه جميع تلك الأرتال المدرعة نحو صيدا، في محاولة الالتقاء حولها، تنفيذ عملية إنزال بحري عند مصب نهر الأولي. ونفّذا الإنزال طليعة مؤلفة من كتيبة مشاة مؤللة، عند منتصف ليلة ٦/٧ حزيران، وسرعان ما أنزلت كتيبة مظليين على تلال الرملية المشرفة. وكانت سريتان فدائيتان منتشرتين في المنطقة، ومزودتين بالدبابات والمدفعية، غير أنهما أخطأتا تقدير اتجاه الهجوم وحجمه، نظراً إلى هجوم الإسرائيليين براً من الشرق والجنوب- الشرقي، وبحراً وجواً من الغرب والشمال. فتم دفع المفارز الفدائية الصغيرة باتجاه الشاطئ في أول الأمر، دون أن تتمكن طبعاً من إفشال الإنـزال، ولم تتوضح حقيقة ما يجري إلا بعد اكتمال الحشد الفعلي وبدء التطويق من الخلف. وكان الفدائيون يخوضون القتال المستمر على الطرق المؤدية من صور والنبطية إلى صيدا، مع طلوع الفجر، فيما كان زملاؤهم عند مصب الأولي يتعرضون إلى الهجمات الجوية المتكررة. وقد خاضت الدروع الفلسطينية القديمة الطراز معركة غير متكافئة، وكان دورها الأساسي، قبل أن تدمَّر قصف طرق التقدم والمناطق التي يحشد فيها العدو، بالرماية القوسية. وكانت الطلائع المدرعة الإسرائيلية خلال الصباح تقترب عبر محور جزين وتلتف حول صيدا عبر مغدوشة، حتى اكتمل الطوق حول المدينة بعد ظهر يوم ٧ حزيران.

تقدم الإسرائيليون نحو راشيا الوادي في الشرق وجزين بالوسط وواصلوا تطهير جيوب المقاومة في المناطق التي كانوا تجاوزوها سابقاً. وكانت المجموعات

الفدائية المنسحبة من قضائي صور والنبطية لا تزال تنفذ العمليات العصابية خلف الخطوط، حتى اضطر الإسرائيليون إلى خوض معركة ثانية في قلعة الشقيف رغم سقوطها قبل ذلك بيوم، وجابه الفدائيون أيضاً عمليات التمشيط الإسرائيلية التي نفذتها وحدات بحجم لواء كانت دخلت منطقة القوات الدولية حول بلدة جويا. كما استمر القتال دون هوادة في مخيم البرج الشمالي والرشيدية، فكان ذلك سبباً أعاق حركة الأرتال الإسرائيلية على الطريق الرئيسي.

لكن مركز ثقل القتال أخذ ينتقل عملياً إلى صيدا، التي وصل إليها بعض الفدائيين المنسحبين من المناطق الجنوبية الأخرى. واجتمع حشد من المدافعين داخل المدينة من أفراد المليشيا والخدمات الخلفية وأجزاء الوحدات النظامية الوافدة. غير أن الفدائيين الدائمين عانوا صعوبات مختلفة كان أهمها فقدان دعم الوحدات المؤللة والمدرعة والمدفعية المركّزة أصلاً قرب صيدا لحمايتها، بعد أن وجدت هذه الأخيرة نفسها خارج الطوق المضروب. وقد حصل الأمر ذاته بقيادة المحور، التي غدت خارج الطوق أيضاً، وهو ما حرم المدافعين من السيطرة والتوجيه المركزيين. وقد عمل القادة المتبقون داخل الحصار على تنظيم الدفاعات والهجمات المضادة، غير أنهم عانوا صعوبة توجيه أجزاء الوحدات المتبعثرة والمتداخلة. ومع ذلك نجح هؤلاء القادة بجمع قوة قوامها ٢٠٠ مقاتل لتهاجم تلة شرحبيل المشرفة في شرقي صيدا، حيث توقفت سرية مدرعة إسرائيلية بعد الظهر.

وقد تقدم المقاتلون وبلغوا سفوح التلة، تحت غطاء ناري وفرته الرشاشات وراجمات الصواريخ الخفيفة، لكنهم اضطروا إلى التقهقر أمام وابل من قذائف الدبابات والمدفعية والطائرات.

كانت معركتان أخريان تدوران في الوقت ذاته، عند مدخل صيدا الجنوبي ومقابل مخيم المية ومية ومشارف مخيم عين الحلوة في الشرق، بعد أن وصلت الطلائع المدرعة الإسرائيلية إليهما.

واصطدمت هذه القوات في الموقع الأول، بالوحدات الفدائية التي كانت قد انسحبت بعد خوض معارك مفرق الزهراني.

فنشبت معركة ضارية جديدة، أدت إلى تراجع المهاجيمن مؤقتاً.

وتدخّل الطيران بقوة، فقصف المباني المحيطة بالطريق الرئيسية والمنطقة المجاورة لمخيم عين الحلوة، محدثاً الخسائر المدنية الكبيرة.

وأعاد الفدائيون الإنتشار على الطرق المؤدية إلى عين الحلوة وصيدا الداخلية، فيما تقدم الإسرائيليون ببطء شديد على الطريق الرئيسي باتجاه الوسط التجاري. وقد استمرت هذه المعركة يومين إضافيين، وتمكن الإسرائيليون أخيراً من ربط وحداتهم الجنوبية بالشمالية (وحدات الإنزال عند جسر الأولي). لكنهم لم يتمكنوا في بداية الأمر من استخدام الطريق الرئيسي للأغراض العسكرية واللوجستية، بسبب استمرار القتال في مدينة صيدا القديمة وعند مشارف عين الحلرة الغربية، ولم تسيطر القوات الغازية على الحي القديم

إلا بعد تدمير الجزء الأساسي منه، بعد فشل محاولة إنزال جوي هناك باليوم الثاني للحرب.

ركزت الأنظار، بعد فتح طريق صيدا- بيروت، على معركة عين الحلوة. وأخذت القوات الإسرائيلية تقترب من المخيم بعد اليوم الثاني للحرب البرية، إذ تقدمت نحوه من جهة الجنوب، ثم من جهتي الغرب والشرق بعد السيطرة على مدخل صيدا وتلة المية ومية، وأخيراً من جهة الشمال بعد عزل المخيم عن صيدا ودخول الأحياء الداخلية للمدينة. احتشد حوالي ٢٥٠ مقاتلاً داخل عين الحلوة، بعضهم من الفدائيين النظاميين والغالبية من أعضاء الميليشيا المزودين بالأسلحة الفردية الرشاشة والمضادة للدبابات. ولم تكن هناك قيادة مركزية، بل تولى ضباط صغار مسؤولية المحاور الرئيسية، بحيث قاتل كل محور باستقلالية، حسب ظروفه، فاندلعت المعارك العنيفة في محيط المخيم، وقاوم المدافعون داخل الأحياء والبساتين المجاورة، قبل الانكفاء إلى داخله. واستقر الموقف عند اشتداد الطوق حول أطراف عين الحلوة نفسها، حيث انتشر لواء مدرع تدعمه المدفعية والطائرات تمهيداً لبدء الهجوم الأخير. وهنا نشأ نمط القتال المتأرجح. فكانت الدروع الإسرائيلية تقتحم طرق المخيم بعد القصف الجوي والمدفعي التمهيدي، لتتعرض إلى النيران الرشاشة والصاروخية من كل اتجاه، فتنسحب إلى الخارج مجدداً.

وأتاح هذا التكتيك للمدافعين أن يكبدوا العدو الخسائر الملموسة وأن يحتفظوا بمواقعهم الأصلية في آن. فلجأ العدو إلى تكثيف القصف التمهيدي، وإلى توجيه نيران مدافع دباباته صوب المنازل المقابلة مباشرة، قبل أن يعاود

الهجوم. واضطر المدافعون، تحت هذا الضغط، إلى التراجع قليلاً وانتظار تقدم الدروع، وكانوا إذ وصلت الدروع إلى داخل المخيم، يتسللون خلفها ليغلقوا الطرق ويهاجموها. ونجح المدافعون، بهذه الطريقة في إعادة الهجوم لستة أيام أخرى، لكن العدو استطاع تدريجاً اخترق المخيم المدمر وتقسيمه إلى «جزر» منعزلة. وظلت جيوب المقاومة هذه تقاتل حتى الرمق الأخير. وهكذا صمدت عين الحلوة مدة تسعة أيام، أمام هجوم لواء مدرع كامل، فساهم صمودها بعرقلة التقدم صوب بيروت.

استمرت معركة الساحل منذ اليوم الثاني للاجتياح البري، أي منذ ٧حزيران، فيما عملت القوات الإسرائيلية على تطهير مدينة صيدا وعين الحلوة. فقد التف لواء مدرع حول صيدا حتى أدرك بيروت، والتقى باللواء المؤلل الذي أُنزل عند مصب الأوّلي بحراً، وتوجها سوياً نحو الشمال. وكانت القوات الفدائية منتشرة بين الرميلة والدامور، وخصوصاً في جوار الجية والسعديات والدلهمية، علماً أن قوات أخرى, منها قوات مدفعية، انتشرت داخل إقليم التفاح. وقاوم الفدائيون التقدم الإسرائيلي في كل جزء من القطاع الساحلي، انطلاقاً من المواقع المستحدثة إلى جانب الطرق والمواقع القديمة المطلة عليه من التلال المشرفة. وعانى المدافعون ضعفاً في الكثافة النارية وضآلة في عدد أسلحتهم، مقارنة بالحشد المعادي الهائل، الذي شمل ٢٠٠ في الدفعة الأولى، لحقتها دفعة ثانية من ٢٠٠آليّة. إلا أنهم استغلوا كل ساتر ليعرقلوا التقدم، فاضطر سلاح الجو الإسرائيلي إلى أن يتدخل بكثافة. ويذكر أن قوات المحور الأوسط الإسرائيلية كانت في هذه الأثناء في عمق جبال الشوف التي غابت

عنها القوات الفلسطينية بموجب الاتفاقات المعقودة محلياً، فغدا الفدائيون العاملون في الساحل مهددين من الشرق والجنوب معاً، ومن الغرب أيضاً بسبب النشاط البحري الإسرائيلي. إلا أنهم تمكنوا رغم ذلك من إعاقة الهجوم الإسرائيلي حتى ظهر اليوم الرابع، أي ٩ حزيران، حين وصل المهاجمون إلى مشارف الدامور بعد ثلاث محاولات إنزال بحرية بين الرميلة والسعديات في اليومين السابقين.

دخل الإسرائيليون معركة صعبة معقدة عندما بدأوا هجومهم باتجاه بيروت بعد ظهر يوم ٩ حزيران. فاصطدموا في أول الأمر، بمقاومة الوحدات الفدائية النظامية المنتشرة على خط السعديات- الدلهمية والتي سيطرت على المفترق الجنوبي لبلدة الدامور. وقد فشلت محاولة إنزال بحرية على شاطئ الدامور في هذه الأثناء، إلا أن القصف الجوي الكثيف اضطر الفدائيين إلى التراجع نحو الدفاع الثاني، أي التلال المشرفة على وادي نهر الدامور، وهذا ما سهّل للقوات الإسرائيلية دخول الدامور، ومهاجمة قرية الناعمة، فيما انسحب المدافعون من أعضاء المليشيا وأفراد الوحدات النظامية إلى التلال المحيطة. وكان الفدائيون قد استخدموا ما توفر لديهم من دروع وأسلحة مضادة للدبابات والطائرات في اليومين الأولين. ثم لجأوا إلى أسلوب القتال الغواري بين بيوت البلدة المهدمة وداخل البساتين وأغاروا على خطوط الاتصال والمواقع الخلفية الإسرائيلية، انطلاقاً من التلال الحرجية. وقد قتل نائب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي يكوتييل أدام، في إحدى هذه العمليات مع مجموعة مرافقين وضباط كبار.

أتاح صمود الدامور ومشاغلة القوات الإسرائيلية حتى بعد تقدمها، للقيادة الفلسطينية في بيروت أن تنظم دفاعات المدينة، بدءاً بمنطقة خلدة الجنوبية، وقد لجأت الوحدات الإسرائيلية إلى عملية التفاف حول الدامور باتجاه قريتي عبيه وقبرشمون الجبليتين، وكذلك إلى عملية إنزل بواسطة طائرات الهليوكوبتر، لتزيل المقاومة من تلال الدامور وللتعويض عن التأخير في القطاع الساحلي. فانسحب الفدائيون، ومنهم أفراد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني التي كانت قد وفدت لتوها من الأردن، نحو قبر شمون للدفاع عنها. وواصل زملاؤهم المقاومة في بلدة الناعمة، التي كانت تتعرض إلى الهجوم. وعانت حامية الناعمة من عدم وجود القوات الد .يقة في الخلف، أي في منطقة الدوحة، نظراً إلى عدم انتشار الفدائيين هناك بموجب الاتفاقيات المحلية. واستغل العدو ذلك فأنزل قوة مدرعة بالمؤخرة عند خلدة، في محاولة أيضاً لتسريع التقدم ولتحقيق الاختراق في القطاع الساحلي الحيوي.

لكن وحدة مختلطة من الفدائيين النظاميين وأفراد المليشيا، لا تزيد على ١٠٠رجل، كانت منتشرة هناك، فقابلت الإنزال بعنف بالغ أدى إلى تدمير وأسر ٤ آليات وإلى إرغام البقية على التراجع نحو الدوحة.

توقف التقدم الإسرائيلي عاجزاً أمام الصمود الفدائي في موقعين: خلدة وقبرشمون. فتكررت محاولات الاختراق على الطريق الساحلي عدة مرات في ١٠و١١و١٢و١٣ حزيران دون جدوى. وقد انضمت بضعة طواقم للصواريخ الموجهة للدبابات الفدائية في اليوم الثاني للقتال هناك واشتركت بصد الأرتال المدرعة. كما صمد الفدائيون في قبرشمون حتى ١٢ حزيران حين تم إنزال

الوحدات الإسرائيلية فوق يصور بواسطة الهليوكوبتر، وتحقق الخرق باتجاه بيروت من الشرق، علماً أن القوات الفلسطينية احتفظت ببلدة سوق الغرب ومدينة عاليه. ووصلت الوحدات الإسرائيلية إلى مشارف بيروت الشرقية بين ١١٣و١٤ حزيران، وهو ما أفقد موقع خلدة أهميته الحيوية. لا سيما عند انسحاب الفدائيين منها أخيراً، بعد إعاقة التقدم الإسرائيلي لمدة خمسة أيام متتالية وكسب الوقت الكافي لتحصين بيروت ومداخلها. وقد قامت وحدات الهندسة الفلسطينية، خلال تلك الفترة، برفع السواتر الترابية الضخمة المقابلة للطرق الرئيسية وحول المخيمات وفي منطقة المطار الدولي، وبزرع الألغام وتحديد حقول الرمي للمدفيعة والرشاشات.

ابتدأ حصار بيروت في ١٤ حزيران، مع دخول الوحدات الإسرائيلية إلى بعبدا، حيث القصر الجمهوري اللبناني، علماً أن بلدة الشويفات المجاورة لم تسقط إلا في اليوم التالي.

وعمل الجيش الإسرائيلي على استكمال حشده حول العاصمة، فيما عزَّز سيطرته على بقية المناطق التي كان قد احتلها سابقاً.

فكانت معارك مخيمات الجنوب قد انتهت، أو شارفت على الإنتهاء في هذه اللحظات. بينما استمرت العمليات الفدائية خلف الخطوط المعادية. واضطرت القيادة الإسرائيلية إلى إعادة تقييم وضعها الإستراتيجي وأبعاد محاصرة بيروت، ... اضطرت إلى ... اب تكاليف الإقتحام بعد خبرة معارك الدامور– خلدة.

ولم تصبح تلك القيادة بوضع سياسي وعسكري ملائم لفتح معركة بيروت جدياً، باستثناء المناوشة والإزعاج وتحسين المواقع، إلا في تموز. واستولت الوحدات الإسرائيلية على المواقع بطول خطوط المواجهة مع بيروت الغربية حتى البحر شمالاً، في ٣ تموز، وباشرت قصف العاصمة، ثم قامت بقطع إمدادات الماء والكهرباء والوقود والطعام عنها كافة في اليوم التالي.

وبلغت قوة الحصار حوالي فرقتين مدرعتين وثلاثة ألوية مدفعية، أي ٣٥ ألف جندي و٦٧٠ دبابة و٢٠٠-٣٠٠ مدفع وراجمة صواريخ ومدفع هاون.

تألفت القوة المدافعة داخل العاصمة من الوحدات الفدائية النظامية الموكلة بحمايتها أصلاً، وبعض الوحدات المنسحبة من مناطق الجنوب والساحل، وأفراد خدمات الإدارة والإسناد، وأعضاء المليشيا، الذين راوح عددهم الإجمالي بين ١٠ آلاف و١٢ ألف رجل، كما عملت ثلاث كتائب تابعة لجيش التحرير الفلسطيني، وصلت إحداها من الأردن قبل بدء الحصار الإسرائيلي بأيام قليلة وكان قوامها ٢,٠٠٠ رجل، ولواء من قوات الردع العربية (السورية) قوامه ٣,٠٠٠ رجل، إلى جانب الفدائيين. وقد امتلكت القوات الفلسطينية ٦٠-٧٠ مدفعاً وراجمة صواريخ ومدفع هاون من جميع العيارات وعدداً قليلاً من الدبابات والعربات المدرعة، بينما وظفت قوات الردع العربية حوالي ٤٠ دبابة و١٨مدفعاً. غير أن غالبية هذه الأسلحة الأخيرة فقدت جدواها باكراً بفعل الضربات المعادية، فيما توجهت أسلحة الدفاع الجوي التابعة لها نحو عاليه وبحمدون (خارج الحصار) مع لواء قوات الردع العربية الثاني الذي كان في منطقة الجمهور، يدافع عن مشارف بيروت، ويذكر أخيراً أن م.ت.ف. كانت

قد احتاطت مسبقاً عبر تخزين جميع أصناف المؤن والذخائر والوقود بكميات تكفي لمدة ستة شهور. وعلى صعيد الإنتشار والتنظيم، تم تقسيم بيروت وضواحيها إلى سبعة قطاعات دفاعية رئيسية، ثلاثة منها تقابل الشاطئ ورابع يشمل المطار وخامس الضواحي الجنوبية وسادس خطوط «التماسّ» التقليدية وسابع بيروت الغربية، فضلاً عن منطقة مركزية تحيط بمقرات القيادة الفلسطينية في الفاكهاني ومخيم صبرا- شاتيلا. وأوكلت مسؤولية الدفاع عن كل قطاع لوحدات محددة لها قيادتها الخاصة وشبكة اتصال وجهاز إمداد وتموين. كما ارتبط كل قطاع بغرفة العمليات المركزية وبالمدفعية، التي بقيت تحت الإمرة المركزية.

مرت معركة بيروت بعدة مراحل. تمثلت الأولى بتوسع رقعة الحصار حولها عند قيام الجيش الإسرائيلي باحتلال مدينتي عاليه وبحمدون بين ٢٢و٢٥ حزيران/ يونيو. كانت القوات المدافعة تتألف من الفدائيين والمتطوعين وقوات الردع العربية وشملت الوحدات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعض الوحدات المنسحبة من قطاع الساحل وتلك القادمة من القطاع الشرقي- أي العرقوب والبقاع الجنوبي- وأفواجاً من المتطوعين القادمين من الأقطار العربية الأخرى وكتيبة إضافية من جيش التحرير الفلسطيني القادم من الأردن. فانتشر الفدائيون بحجم كتيبة في عاليه، وكتيبة في بحمدون، تدعمها كتيبة مدفعية متمركزة قرب بلدة شتورا البقاعية، إلى جانب لواءين وكتيبة خاصة من قوات الردع العربية على طريق بيروت- دمشق. وقام تنسيق وتعاون فعالان بين مجموع هذه القوات، ليواجه ما يعادل فرقتين مؤللتين ومدرعتين إسرائيليتين

انطلق من أربعة محاور، هي: الجمهور، المنصورية، عين زحلتا- بحمدون، عين زحلتا- عين داره. وكان الفدائيون الطليعة الصدامية في القتال الفعال وخلف الخطوط، وخصوصاً في المعركة الحاسمة. فاحتل الفدائيون المواقع الأمامية لمقاتلة الدروع المعادية على مسافات قريبة، تحت غطاء من الأسلحة بعيدة المدى الموجودة لدى قوات الردع العربية. وكانت المجموعات الفدائية تنقضُّ على الوحدات الإسرائيلية أيضاً خلال الليل بضربات مفاجئة. فطال أمد المعركة، ولم يحرز الإسرائيليون خرقاً إلا في اليوم الثالث، أي في ٢٤ حزيران، حين عزلوا بحمدون عن عاليه، وتابعوا التقدم، إلا أن عالية المحاصرة لم تسقط إلا في اليوم الثاني (٦/٢٥)، بعد انسحاب الفدائيين وانتقالهم إلى العاصمة أو البقاع سراً. واستمر القتال حول صوفر وعين داره، لكنه انتهى باحتفاظ المدافعين بمواقعهم المشتركة.

تمثلت المرحلة الثانية لمعركة بيروت بالهجوم المتواصل الذي شنته قوات الحصار الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي ومداخل العاصمة الجنوبية طيلة الفترة الممتدة بين ٥و١٢ تموز.

وكانت الوحدات الفدائية متمركزة داخل مباني المطار وفي حي الأوزاعي المجاور لجهة الغرب (البحر) وحي الليلكي- حي السلم لجهة الشرق. وتعرضت هذه المواقع كافة للقصف الجوي العنيف، كما تعرضت للرماية المباشرة من مئات الدبابات والمدافع المنصوبة حولها. وردت المدفعية الفلسطينية بقصف مدفعي مضاد، أصاب مواقع ومعسكرات كثيرة وأحبط بعض الهجمات المدرعة على مدرجات المطار. وظلت طواقم المدفعية الفلسطينية تطلق النار رغم النشاط

الجوي والبحري الإسرائيلي الدائم، حيث استعانت بالمخابئ والتنقل المستمر وتكتيك الرماية السريعة لتزاول العمل وتتجنب الإصابة. إلا أن الأسلحة المضادة للطائرات واجهت ظروفاً أصعب، نظراً إلى محدودية فعاليتها إزاء القاذفات- المقاتلة الحديثة. فبقي نظام الدفاع الجوي الفلسطيني يهمل حتى أواخر الحصار، إلا أنه تعرض إلى الإستنزاف المستمر.

وهكذا نجح المدافعون في الإحتفاظ بالغالبية العظمى لمواقعهم الأمامية بعد أسبوع من الصراع، ولم يحرز الإسرائيليون تقدماً إلا عند طرف مدرجات المطار الخالية أصلاً.

وتصاعدت عمليات المقاومة داخل مناطق عمل القوات الإسرائيلية وخلف خطوطها. وقد شمل النشاط العصابي جوار بيروتِ فجبل لبنان، وأقضية صور وصيدا والنبطية، والساحل.

وتألف أساساً من هجمات بالأسلحة الآلية والمضادة للدبابات، وعمليات زرع الألغام واقتناص الأفراد. وكانت هذه الحملة المتنامية تستند إلى ثلاث جهات رئيسية: الوحدات الفدائية التي سبق لها أن انسحبت إلى البقاع أو التي أعادت تجميع أفرادها هناك، والمقاتلين المنتشرين خفية داخل المناطق والمدن المحتلة والذين قادهم أحياناً قادة الكتائب والسرايا النظامية، والقيادة المركزية في بيروت التي عملت دون توقف لتهريب الأسلحة وتنظيم المجموعات المقاتلة لمشاغلة العدو وإشغال مؤخراته.

ويلاحظ أن تصاعد الحملة العصابية قد ساهم في حمل الجيش الإسرائيلي على افتتاح المرحلة الثالثة من معركة بيروت، بغية إنهائها بسرعة أكبر.

شملت المرحلة الثالثة عدة جبهات قتالية، ومنها جبهتا طريق بيروت- دمشق والبقاع، دون أن تتبدل فيها المواقع. ولم يختلف الأمر كثيراً في بيروت، إذا واصلت جميع الوحدات البرية والجوية والبحرية الإسرائيلية قصف المواقع المدافعة من ٢٢ تموز حتى ٣٠ منه. واكتفى الفدائيون حتى ٧/٢٨ بصد محاولات التقدم، بإطلاق نيران المدفعية الإزعاجية، ثم فتحت المدفعية الفلسطينية ناراً كثيفة وأظهرت مدى العزم على المقاومة.

كما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الخطوة توفر الأسلحة والذخائر بكثرة لديها، واستعدادها للرد على القصف العشوائي لبيروت الغربية وأحيائها المدنية. واضطر الإسرائيليون إلى قبول اتفاق وقف إطلاق النار الرابع، بعد الإكتفاء باحتلال بضع عشرات من الأمتار فحسب قرب مطار بيروت الدولي.

مهدت هذه العمليات الحربية للمرحلة الرابعة والأخيرة من معركة بيروت الدامية. فأطلقت القوات المدرعة والمؤللة الإسرائيلية المحتشدة هجوماً ضخماً على محورين: مدرجات المطار والطريق الساحلي، بهدف احتلال المطار. وكانت وحدات فدائية خفيفة التسليح بحجم كتيبتن تنتشر بالعمق، تستند إلى مبنى المطار وحيّ الأوزاعي.

ابتدأ الهجوم في الساعة الثالثة من فجر يوم ١ آب بقصف مدفعي ١٤ ساعة كاملة. وتمكنت الدروع الإسرائيلية من اجتياز المناطق الخالية المنبسطة، التي

أتاحت لها إمكانية استخدام المدافع بالرماية المباشرة البعيدة المدى، فاحتلت المطار وحاصرت الأوزاعي بعد ساعات من المعارك العنيفة، التي شهدت استخدام القوات الإسرائيلية المزيد من القنابل الفوسفورية الحارقة. وهدأ القتال نسبياً في اليومين التاليين، وقاوم الفدائيون بنجاح كل محاولة إسرائيلية لتجاوز حدود المطار والإقتراب من الأوزاعي أو مخيم برج البراجنة، فيما توجهت تعزيزات معادية إلى طرف بيروت الشرقي- الشمالي بقوة ٢٠٠ دبابة.

حصلت المعركة الأخيرة الحاسمة في ٤ آب، حيث شهدت هجوماً شاملاً إسرائيلياً على ثلاثة محاور رئيسية، وسبق ذلك قصف مدفعي وبحري وجوي لجميع المناطق، شمل استخدام القذائف الفوسفورية ضد الأحياء السكنية، فشبت حرائق واسعة. وانطلق لواء مدرع ضد المواقع المدافعة في منطقة مرفأ بيروت، وانخرط في معركة طاحنة استمرت حتى الظهيرة وخفّت تدريجياً بعدها. وكانت المحصلة العودة إلى مواقع الإنطلاق. قامت كتيبة إسرائيلية مدرعة قوامها ٨٠دبابة وناقلة جنود مدرعة، في هذا الوقت، باقتحام منطقة المتحف وسباق الخيل في وسط بيروت. بهدف الوصول إلى البحر وشطر العاصمة إلى قسمين منعزلين. وقد سبقت الدروع الجرافات وكاسحات الألغام، ودعمتها المدفعية الذاتية الحركة عيار ١٥٥مم من داخل الشوارع الفرعية. وحاول المهاجمون تجاوز السواتر الرملية الضخمة التي سدت طريق التقدم الأوحد، وانتشر الفدائيون في الشوارع الفرعية وداخل الأبنية المطلة وميدان سباق الخيل المجاور، فقذفوا الدروع والجرافات بوابل من

القذائف المضادة. وقد انقضّت الطائرات الإسرائيلية مراراً وتكراراً لإنهاء المقاومة وإعادة فتح الطريق أمام الوحدات الأرضية دون جدوى. وانتهت هذه المعركة عند المساء بانكفاء الإسرائيليين إلى مواقعهم الأصلية بعد التقدم بضع عشرات من الأمتار فقط.

أما الهجوم الثالث، فتمثل بالتقدم الإسرائيلي من المطار الدولي باتجاه منطقة بير حسن المتاخمة لمخيمي صبرا وشاتيلا والقطاع الساحلي. وانتشر لواء مدرع بين الشاطئ (إلى الغرب) والمطار (بالوسط) والشويفات (في الشرق)، عدا الوحدات الأخرى الداعمة والإحتياطية، وعدا القوات المنتشرة بين الشويفات وكفرشيما والحدث. وقد ضغطت كتيبتان إسرائيليتان من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي على حي السلم- الليلكي ومخيم برج البراجنة على التوالي، بينما تركز الجهد الرئيسي في الوسط والغرب. وهنا تقدمت كتيبة مدرعة على الطريق الساحلي لتهاجم حي الأوزاعي، فيما تقدمت الثانية عبر التخوم الرملية شرقي الأوزاعي. وكانت سرية من الفدائيين تتوزع عند مدخل الأوزاعي الجنوبي تدعمها بالعمق سرية ثانية، بينما توزعت فصائل فدائية بحجم الكتيبة ضمن قوس يصل بين مؤخرة الأوزاعي وطرف برج البراجنة مروراً ببير حسن كما كانت وحدات المليشيا والمفارز النظامية الصغيرة تدافع عن برج البراجنة وحي السلم- الليلكي. وتألف التسليح من الأسلحة الفردية الآلية والمضادة للدبابات، ومن بعض الرشاشات المتوسطة والمدافع العديمة الإرتداد، إلا أن هذه تعرضت إلى

قصف الطائرات التي حلّقت بحرية كبيرة، وإلى قصف الدبابات ذات المدافع بعيدة المدى بفضل طبيعة الأرض المفتوحة. وقد استغل المهاجمون هذه المزايا، علاوة على استخدام القذائف الحارقة ليتقدموا في الوسط حتى أطراف منطقة بيرحسن. إلا أنهم عجزوا عن إحراز أي تقدم في الأوزاعي أو الضاحية الجنوبية رغم الإستخدام المكثف للقنابل العنقودية. وانتهت هذه المعركة بوقف الهجوم الإسرائيلي في بير حسن، حيث احتفظ الفدائيون بمواقعهم في مجنبي مقدم الهجوم الإسرائيلي، أي عند مستديرة شاتيلا- بيرحسن والأوزاعي.

أعقبت هذه المرحلة عمليات حربية أخرى، تمثلت بالقصف العنيف الشامل للعاصمة اللبنانية، وخصوصاً في ١٠و١١ و١٢ آب. ودمرت في ٦ آب مبنى في منطقة الصنائع على رؤوس ٢٥٠ شخصاً، وتكررت عمليات تفجير السيارات الملغومة التي زرعها عملاء إسرائيل. إلا أن القصف اللاحق فاق كل الحدود السابقة من حيث رقعته وكثافته وطول مدته. ولم يُخف ذلك إخفاق الجيش الإسرائيلي في تحقيق الاختراق وشطر العاصمة أو محاصرة قلب الدفاعات الفلسطينية- اللبنانية المشتركة. وبقيت خطوط المواجهة على هذه الحال حتى إعلان وقف إطلاق النار النهائي في مساء ١٢ آب.

وابتدأ إخلاء القوات الفلسطينية من بيروت بعد أسبوع، براً وبحراً، وبلغ مجموعها حوالي ١٢ ألف عنصر علاوة على لواء قوات الردع العربية.

تكبد المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون أفدح الخسائر خلال الإجتياح الإسرائيلي، بسبب لجوء العدو إلى القصف العشوائي واستخدام الذخائر المحرَّمة دولياً والموجهة ضد الأفراد، كالقذائف الفوسفورية والقنابل العنقودية والفراغية، وبسبب قيامه بمحاصرة التجمعات السكنية واقتحامها، كما حصل مثلاً في البرج الشمالي والرشيدية وعين الحلوة وغيرها. فارتفع مجموع عدد القتلى إلى ١٠ آلاف أو ١٦ ألف مدني _حسب الإحصاء)، أُضيف إليهم حوالي ١,٥٠٠ شهيد عسكري، مما يعني أن نسبة القتلى المدنيين راوحت بين ٨٥ و٩٠٪ من المجموع العام. ولا تشمل تلك الأرقام ضحايا مذبحة صبرا/ وشاتيلا، التي نفذها الموالون لإسرائيل بمؤازرة الوحدات الإسرائيلية المحيطة بالمخيم في منتصف أيلول. وقد وقعت تلك المجزرة بعد قيام إسرائيل باحتلال بيروت إثر انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية والقوات المتعددة الجنسية، واستشهد بفعلها ما لا يقل عن ٨٠٠ مدني، وصولاً إلى ٢,٠٠٠ (حسب المصدر). ويذكر أخيراً، في هذا المجال، أن الخسائر العسكرية الفلسطينية بلغت ٥٦٠ عنصراً منتظماً، ربما أضيف إليهم بعض حملة السلاح الذين تطوعوا آنياً ليصل المجموع إلى حوالي ألف شهيداً. بينما تكبدت قوات الردع العربية بقية الإصابات خلال أربع مواجهات برية- جوية رئيسية خاضتها في ٨-١١ و٢٢-٢٥ حزيران. وقد توزعت الخسائر في صفوف القوات الفلسطينية النظامية على النحو التالي: ٢٠٠ شهيد في بيروت ومشارفها الجنوبية، و٢٠٠شهيد في منطقة صيدا، و١٦٠ شهيداً في بقية الجنوب.

تعرّض الجيش الإسرائيلي، بالمقابل، إلى خسائر أكبر بكثير مما كان يتوقع، إذ بلغت إصاباته ٣٦٨ قتيلاً و٢,٣٨٣ جريحاً، علاوة على تعطيل ١٥٠ دبابة (أعيد بعضها إلى الخدمة بعد إصلاحها) و١٧٥ ناقلة جنود مدرعة، طائرتي هليوكوبتر وطائرتي قتال، على الأقل. ويلاحظ أن الإحصاءات الإسرائيلية لم تكن كاملة، إذ تجاهلت عدداً من الخسائر البشرية التي وقعت نتيجة الحوادث والأخطاء، ومنها تدهور الآليات وانفجار الذخائر، عدا ثلاث حالات مؤكدة شهدت الإشتباك بين الوحدات الإسرائيلية البرية والجوية نفسها. ويرجح أن عدد القتلى من جراء هذه الحوادث ارتفع إلى ٥٠ عنصراً على الأقل. وأكدت المصادر الأمريكية كذلك أن حقيقة الخسائر الجوية شملت ٣ طائرات مقاتلة على الأقل، وإن المحصلة النهائية كانت فقدان ٥ طائرات وتعطيل ٨–١٢ أخرى.

وتتمثل النتيجة الجوهرية من حرب ١٩٨٢ بقدرة مجموعة صغيرة نسبياً من المقاتلين خفيفي التسليح على صد أحد أحدث جيوش العالم وأكفأها لمدة ٨٨ يوماً، وإن دل ذلك على شيء فيدل على الكفاءة القتالية الفردية والقيادية، على حد سواء، التي عوضت عن الشوائب والتقصيرات، كما يدلّ على الإيمان بالقضية والإصرار على مواصلة القتال لدى المقاتلين وشعبهم معاً.

٦- مرحلة ما بعد ١٩٨٢:

بحرب ١٩٨٢، انتهت مرحلة تاريخية كاملة في مسار الكفاح المسلّح الفلسطيني. وقد بقيت نصف وحدات الفدائيين تعمل في شرق لبنان وشماله، في حين انتقل النصف الآخر إلى ثمانية بلدان عربية أخرى، فيما عاد أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الذين مكثوا في المخيمات والقرى والمدن اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى النشاط السري. ودخلت المنظمة مرحلة جديدة من الصراع وإعادة البناء، رغم تكاثر المعارك الجانبية، سعياً لتصعيد العمليات العسكرية المضادة لإسرائيل انطلاقاً من الحدود المجاورة وفي داخل الأرض المحتلة.

وانعكست جهود منظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة الكفاح المسلح، بعد حرب ١٩٨٢، في التصاعد للعمليات في الأراضي المحتلة اللبنانية منها والفلسطينية. وقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم شبكات سرية في مناطق السيطرة الإسرائيلية، وتنفيذ عمليات بواسطة وحدات نظامية، ومساعدة القوى اللبنانية عسكرياً. وقد عمل المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون انطلاقاً من المدن والقرى والمخيمات المحتلة رغم الحصار المفروض عليها وانتشار عناصر أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية، بينما انطلق الفدائيون من مواقعهم الجديدة في جبل لبنان (بين صوفر وشتورة) وفي سهل البقاع. ويذكر أن قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الأخرى أبدت خبرة عالية في الربط بين

مختلف المهام من قتال واستطلاع وجمع معلومات وإمداد وتدريب بحيث تضافرت الجهود كلها بفعالية كبيرة.

وعاد ذلك الجهد الدؤوب بنتائج مجدية، تمثلت بتصاعد وتيرة العمليات باستمرار، وبتنفيذ العمليات «النوعية». وقد نجح الفدائيون في قتل ١٥٠ جندياً إسرائيلياً بين أواخر أيلول ونهاية تموز١٩٨٣، ورفعوا معدل النشاط الشهري إلى ٤٠ عملية. وتخفي هذه الأرقام حقيقة ارتفاع معدل العمليات من ١٥ عملية شهرياً في بداية عام ١٩٨٣ إلى ٦٤ عملية في حزيران. واتسم النشاط الفدائي بالجرأة والبراعة ولا سيما أثناء الهجمات المسلحة على القوافل والدوريات الإسرائيلية في وضح النهار، وزرع العبوات الضخمة المسيطر عليها بجانب الطرق. وثمة دليل آخر على حقيقة كفاءة الفدائيين هو نجاحهم بالإنسحاب بعد تنفيذ عملياتهم، وعجز العدو عن كشف الخلايا السرية أو تعقّب المتسللين- الأمر الذي جعل عدد الشهداء لا يزيد خلال السنة الأولى عن ١٥ شهيداً.

ودفع تصاعد المقاومة المسلحة الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من جبل لبنان والتراجع إلى خط نهر الأولي، في أيلول ١٩٨٣، بهدف تقليص رقعة احتلاله وتقليل إصاباته. وقد استثمرت القوات الفلسطينية ذلك للتقدم واستعادة بعض مواقعها السابقة، وللإقتراب من بيروت وصيدا. وعاد الوجود المسلح العلني تدريجياً إلى مخيمات بيروت بعد شباط ١٩٨٤، ثم إلى مخيمات صيدا فصور بعد ذلك بعام، عقب الإنسحاب الإسرائيلي وحدوث التغيرات اللبنانية الداخلية. وأخذت القاعدة العسكرية الفلسطينية تنمو في جنوب لبنان

من جديد، وعادت صواريخ «كاتيوشا» إلى السقوط في الجنوب المحتل بين حين وآخر. وقد ترافق هذا التطور مع النمو المستمر بالعمليات العسكرية ضد قوات الإحتلال، رغم غياب الوحدات النظامية الفدائية عن الساحة مؤقتاً بين خريف ١٩٨٣ وربيع ١٩٨٥. فاشتركت الخلايا السرية الفلسطينية مع مختلف القوى اللبنانية لترفع وتيرة النشاط المسلح إلى معدل ٧٥-٨٠ عملية شهرياً في صيف ١٩٨٤، ثم إلى ١٥٠- ٢٠٠ عملية شهرياً في النصف الأول من عام ١٩٨٥. وتكبد الجيش الإسرائيلي حوالي ٢٥٥ قتيلا إضافياً، ليصبح مجموع خسائره منذ اندلاع الحملة العصابية ٤٠٥ جنود و٧٥٥ جندياً (عدا حوالي ٧ آلاف جريح) منذ بدء حرب ١٩٨٢. وتتوجت الضربات الفدائية المستمرة بانسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلية إلى الشريط الحدودي، بعد تسليم المتعاونين معها منطقة عازلة تصل إلى جزين. وتزامن الإنسحاب مع عمليات تبادل الأسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، شملت إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المعتقلين في لبنان مقابل تحرير حوالي ٦,٠٠٠ فدائي ومناصر أسير من أبناء الأرض المحتلة ولبنان.

تجسد الجهد الفلسطيني الدائم لتصعيد الكفاح المسلح ولتجاوز العوائق الناشئة في أعقاب حرب ١٩٨٢، أخيراً، بتنشيط النضال داخل الأرض المحتلة. علماً أن منظمة التحرير الفلسطينية اضطرت إلى التكيف مع التغيرات التي أحدثتها تلك الحرب، وقد استفادت من توسع وجودها في الأردن بين عام ١٩٨٣ و١٩٨٦ خاصة. فشهدت فلسطين المحتلة زيادة في عدد العمليات العسكرية، بعد تراجعها آنياً إثر حرب ١٩٨٢، تراوحت بين ٣٥٠ و٤٣٢

عملية (حسب المصدر) في عام ١٩٨٤ أصيب خلالها ١١٣ إسرائيلياً. واستمر الاتجاه ذاته في العام ١٩٨٥ الذي حصلت خلاله ٤٧٣ عملية في أنحاء الأرض المحتلة. وتميز النشاط المسلح الفلسطيني بعدة سمات لافتة، أبرزها تزايد حالات الإغتيال الفردي للجنود والمستوطنات الإسرائيلية وعودة الهجمات بالقنابل اليدوية وزرع العبوات الناسفة قرب الطرقات. كما تجددت العمليات البحرية أيضاً إذ سعت م.ت.ف. إلى رفد قتال الداخل بالغارات المنطلقة من الخارج. فتم بين صيف ١٩٨٤ وصيف ١٩٨٥ تنفيذ سلسلة من المحاولات الجريئة، شملت المجموعات الصغيرة على متن الزوارق المطاطية وجماعة كبيرة بلغت ٢٨ فدائياً على متن سفينة تجارية في ٢٨ آب ١٩٨٥، حتى إن إسرائيل اعتبرت نفسها تواجه تهديداً بحرياً للمرة الأولى في تاريخها.

النميري والمعاناة السودانية

في جانب أخر. وبعيداً عن الأضواء العربية. كان ثمة صراع دائر في السودان. تمثل بالحروب الأهلية وبالصراعات القبلية والحزبية والدكتاتورية الفردية التي أرادها الرئيس السوداني السابق جعفر محمد النميري.

والواقع أنه ما أن تم التمهيد للإنقلاب العسكري الذي قاده جعفر النميري في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ حتى أسرع النميري لإنشاء ما أسماه بالمجلس الشوري الذي يتألف منه أولاً مع عشرة من الضباط الآخرين.

وبعد ذلك انتخب ذلك المجلس جعفر النميري رئيساً للدولة.

وعينه فيما بعد قائداً أعلى للقوات المسلحة بعد أن منحه ترقية إلى رتبة لواء.

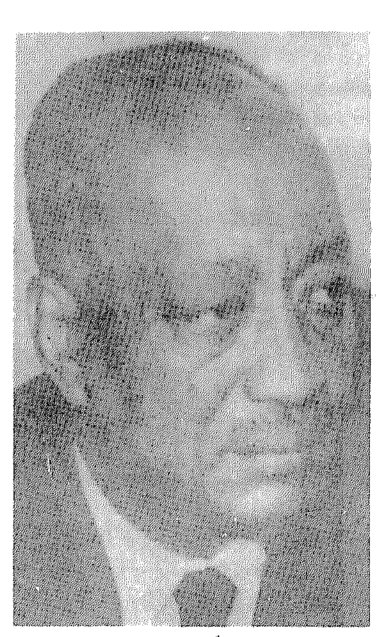
هكذا بدأت المأساة الحديثة في السودان، ومعها ستة عشر عاماً من طغيان النميري المتزايد، والذي كان مثلاً كلاسيكياً للعناد المترتب على الإستحواذ القسري للسلطة.

في ذلك الإنقلاب تم تعيين القاضي بابكر عوض الله كرئيس للوزراء، وأقيمت إدارة من واحد وعشرين وزيراً معظمهم من المدنيين، فأقسمت اليمين في مناصبها. وكان بابكر هذا مسِجّلاً يقوم بعمله في اتحاد النقابات؛ وثم أصبح قاضياً ورئيساً لمحكمة العدل في السودان. وكان على الدوام يميل إلى اليسار ويُبدي تعاطفاً مع العمال وحركة النقابات بشكل عام، إذ كان الرجل اشتراكياً. مع أن خصومه اتهموه بأنه شيوعي. كان الرجل واسع الإطلاع، عميقاً، وذا اهتمامات ثقافية عريضة. ولاشك في أنه كانت للرجل فلسفة سياسية أساسية في نفسه، لكنها لم تكن الماركسية العلمية بالمفهوم السائد في روسيا أو الغرب. ومع أن ذكاءه كان محدوداً فإن مستواه كان أرقى بكثير من مستوى معظم ضباط القوات المسلّحة. وسرعان ما أعلن بابكر إلى الأمة أن سياسية العهد الجديد ستكون هي: (تسليم السلطة إلى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين).

وأياً كان الحال فقد تم إصدار مرسوم رئاسي، (أي من أعلى سلطة في البلاد) بذلك. وفيه تم تخويل مجلس الثورة الذي كان رئيسه نميري أن يعلن ما يشاء. وعند ذاك أعلن المجلس السودان (جمهورية ديمقراطية) وشجع إقامة (اشتراكية سودانية) فيها. كما علّق أعضاؤه الدستور المؤقت، وألغوا المؤسسات الحكومية السابقة، وحظروا نشاط جميع الأحزاب السياسية في البلاد. بل لقد أعلنت تلك المؤسسات والأحزاب محظورة بحجة أنها (تدور في فلك الإمبريالية). كما تم تأميم الصناعات

الرئيسية وجرت السيطرة على الإقتصاد في البلاد. هذا كما وُضع مشروع الجزيرة للقطن والناجح جداً، هو وجميع المصارف الخاصة (البنوك) تحت إدارة الدولة.

كانت الإدارة الجديدة تلقى إسناداً من الحزب الشيوعي السوداني، يؤيدها دعاة القومية العربية، والمحافظون، وبعض الجماعات الدينية في السودان. وعلى الفور وُضع أحمد محجوب قيد الإقامة الجبرية في منزله، وبعد بضعة أيام وُضعت ٦٣ شخصية سودانية أخرى في الحبس الإحتياطي. ثم تمت محاولة لإقناع الصادق المهدي أن ينضم إلى رجال العهد الجديد أو يؤيد العهد على الأقل، لكنه رفض بصورة مطلقة أن تكون له أية علاقة بالدكتاتورية العسكرية. فتم اعتقاله في الخامس من يونيو ١٩٦٩ بعد احتجاز إسماعيل الأزهري نفسه. ويكاد يكون أول أعمال الحكومة الجديدة أنها اعترفت بالحكم الشيوعي في ألمانيا الشرقية. يوم ذاك بدا واضحاً أن سياسة مجلس الثورة هي سياسة معادية للغرب وميالة إلى الاتحاد السوفيتي. وكان محجوب مقتنعاً بأن انقلاب مايو هذا في السودان هو انقلاب غذته مصر. وربما كان الرجل محقاً في ذلك، فقد



محمد أحمد محجوب

كان نميري يعبدُ الرئيس جمال عبد الناصر بشكل أقرب إلى الصنمية، فشكّل نفسه على غراره، وكان السوفييت في ذلك الوقت في أوج علاقتهم بمصر. والواقع أن القاهرة كانت تفزع جداً من احتمال أن يكون الأنصار، وهم عدوها التقليدي، على وشك أن يتسلموا السلطة في السودان، وبخاصة أن الخلافات فيما بين أجنحة الأمة كانت قد تمت تسويتها.



الصادق المهدي

ثم إنه تم عزلُ سّر الختم الخليفة، السفير السوداني لدى بريطانيا بصورة عاجلة، فطلب حق اللجوء السياسي إلى بريطانيا ومنحته

الحكومة ذلك. وقد حل محله جمال محمد أحمد، وهو أحد المثقفين الباريزين من أبناء السودان.

في تلك الأزمة أُنشئت (محكمة الشعب) لمحاكمة الوزراء السابقين، وفيها وللمرة الأولى منح قانون العقوبات أثراً رجعياً. على كل حال كانت الحكومة الجديدة غير واثقة من نفسها. وخير مثال على ذلك أنه لما مات أخو إسماعيل الأزهري في العشرين من أغسطس، تردد أعضاء الحكومة في السماح لأخيه إسماعيل بحضور الجنازة، وناقشوا ذلك. ثم قرروا أنه لا مانع من حضوره، ففعل. وعند عودة الأزهري إلى منزله أصابته نوبة قلبية فنقل إلى مستشفى الخرطوم حيث فارق الحياة بعد ستة أيام. وقد أُعلن خبر وفاته من راديو أم درمان على الصورة التالية (في صبيحة هذا اليوم توفي إسماعيل الأزهري. وقد كان معلماً في مدارس السودان من قبل). لم يرد أي ذكر لعمله السياسي الطويل ولا المناصب الرفيعة التي شغلها ذلك الرجل! لقد أغفلوا أنه ظل طيلة ثلاثين عاماً وسط حلبة السياسة في السودان، بصفته زعيم مؤتمر الخريجين، وأنه أول رئيس للوزراء في السودان المستقل، ثم أول رئيس دائم للمجلس الأعلى في تلك البلاد! وقد عملت الحكومة كل ما استطاعت لمنع السودانيين من التعبير عن احترام الفقيد يوم جنازته، حتى إنها أوقفت القطارات خارج مدينة الخرطوم كما قيدّت حركة الشاحنات الكبيرة وحافلات الركاب أيضاً, ومع كل ذلك فإن هذه الإجراءات جميعها لم

تستطع أن تمنع نصف مليون إنسان من الانتقال ولو على ظهور الحمير للوفاء بحق الفقيد الكبير.

وطيلة ستة أشهر ظل بابكر يعمل بصورة لا تعرف الكلل لوضع أسس لدولة السودان الاشتراكية. لقد ألقى عدة خطابات تحريضية راديكالية وحظي بشعبية واضحة جداً في البلاد، فتخوّف من ذلك نميري، وما أسرع أن اغتنم فرصة اعتلال صحة بابكر فأقصاه من المنصب وتولى بنفسه منصب رئيس الوزراء إضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية. يوم ذاك عينّ نميري بابكر نائباً لرئيس مجلس الثورة ووزيراً للشؤون الخارجية. والواقع أن نميري كان موقناً تماماً أنه لا يمتلك قوة كافية للإنفصال التام عن اليسار، فهو يريد أن يظل بابكر حلقة اتصال بين الطرفين. في ذلك الحين كان نميري قد باشر في أن يُزيح أي خصوم محتملين لسيطرته المطلقة، وكان مصمماً على انتهاج تلك السياسة بكل قسوة حتى النهاية. ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً قليلاً من السودانيين أدركوا ذلك الإتجاه لدى نميري، إذ استمر الكثيرون منهم يقبلون المناصب التي يمنحهم إياها وإن كان يتم نقلهم وإقصاؤهم دون أي احتجاج على الإطلاق. وقد قال زعيم سوداني رفيع في نهاية عهد نميري سنة ١٩٨٤ حين قبل ذلك الرجل منصباً عَهِدَ به إليه: «ليس من الحكمة أن ترفض أمر دكتاتور حين يكون مسدسه موجهاً إلى رأسك».

وفي مارس من سنة ١٩٧٠ سمعنا بالمذبحة الفظيعة في جزيرة آبا وباغتيال الإمام الهادي أيضاً. كان محجوب والصادق في السجن، وهكذا بقي الإمام الهادي بدون مستشار مسؤول.

وفي الواقع أن العكس كان هو الصحيح؛ لأن الإمام الهادي كان متأثراً إلى درجة كبيرة بالمتعصبين الدينيين المتحمسين جداً، وهم الذين أقنعوه أن قدره أن يكون هو المهدي الجديد الذي سوف يُحرر بلاده. كان الإمام الهادي هذه المرة يُظهر تماماً حاجته إلى الحكمة السياسية كما يُبدي عدم مرونته أيضاً، وكانت تنقصه صوابية الرأي ونفاذ الحدس اللذين تمتع بهما أبوه السيدّ عبد الرحمن. كما كانت تنقصه صفات أخيه الصدّيق الذي كان إماماً من قبله. فلا السيد عبد الرحمن ولا الصدّيق واجها مثل تلك الأحداث بصورة مباشرة أو تورطاً في التصدي لأحداث من هذا القبيل، بل كانا يتجنبانها بكل رفعة ووقار.

وقد تأكد الشيوعيون بشكل خاص من نفوذ الأنصار القوي، وأنهم مخلصون، وأنهم يكرسون أنفسهم لخدمة مبادئهم كما يفعل الماركسيون.

وقد صّرح نميري فيما بعد أن الشيوعيين هم الذين أقنعوه بالهجوم على ما رآه: دولة ضمن دولة. والواقع أنه لم تكن هنالك معارضة قوية إلاّ من الأنصار، إذ كان الحزب التقليدي الآخر وهو الختمية الذي

تتزعمه عائلة الميرغني، لا يشكل خطراً على النظام الجديد، بل إنه رحّب به وتقبلّه إلى حد ما.

انسحب الإمام الهادي إلى جزيرة آبا في مقاطعة النيل الأبيض، ومن هذه المقاطعة أو الإقليم كان المهدي الكبير قد قام في سنة ١٨٨٢ بإعلان حملته المشهورة التي أدّت إلى قلب الحكم التركي المصري ومصرع الجنرال غوردون في سنة ١٨٨٥. وقرر نميري أن يكون حاسماً. فقام بزيارة إلى كوستي فيما زعم أنه محاولة لإجراء محادثة مع الإمام. وهناك قوبل بحشد ضخم معادٍ له من الأنصار، ونشبت الإشتباكات. لذا أسرع نميري بالعودة إلى الخرطوم حيث أعلن أنه قد هوجم من قبل القوى المسلّحة الموالية للإمام، وزعم أنه كاد يُقتل. (والحق أن الأنصار كانوا غير مسلحين إلاّ بالعصّي وبعض الحراب العتيقة التي لا تقف في وجه القوات المدرّبة المرافقة لنميري). على هذا الأساس أصدر أمره إلى الإمام أن يعود إلى الخرطوم وإلى الأنصار أن يستسلموا، وقد رفض الهادي (كما فعل جده المهدي الكبير من قبل) أن يذهب إلى الخرطوم، كما رفض الأنصار الانصياع لأوامر نميري. واغتنم نميري هذه الفرصة فرفعت مذبحة جزيرة آبا. يومها أمر القائد الأعلى الجيش بغزو الجزيرة، فهنالك عشرون ألفاً من الأنصار على الأقل, وفي ذلك اليوم قذفت القوات الجوية المصرية بالقنابل، وكان رئيسها آنذاك هو حسني مبارك الذي خلف السادات على رئاسة الجمهورية في مصر.

وحين تأكد الهادي أن مقاومة الأنصار العُزل للجيش لا جدوى منها فرّ عن طريق البر إلى حدود إثيوبيا علّه يستطيع النجاة، لكن الجيش نصب كميناً لسيارته ثم قتله. كان ابنه الصغير، الفاضل، برفقته في تلك الساعة، وكان بمقدورهم أن يقتلوه لكنهم أبقوا على حياته، فعاش فزعاً منذ ذلك التاريخ كلما تذكّر الميتة الوحشية التي لقيها أبوه. وانتهى ذلك الفصل كله بالغموض، ولم يعرف الأنصار أين دفن إمامهم. ومعنى ذلك أنه لن تقرأ الفاتحة على قبر الإمام القتيل، وهذا في حد ذاته يبعث على الشعور بالأسى والحسرة في قلوب المسلمين. أما الصادق المهدي والذي كان معتقلاً فقد أرسلوا به إلى مصر حيث جرى حبسهُ في سجن العباّسية بالقاهرة. وكثيراً ما أكّد الرئيس عبد الناصر أنه قد عمد إلى ذلك الإجراء كما يحول دون اغتيال الصادق، والواقع أن معاملة الصادق في مصر كانت ممتازة تماماً.

لم يكن الروس، بوجه خاص، يساعدون النظام الجديد في السودان حين أخذوا جميع محصول القطن في البلاد على أساس المقايضة. فمن شأن ذلك ألا يساعد الإقتصاد السوداني الذي كاد يختنق من جراء التأميم وبفعل عدم الكفاءة في إدارته. وقد عمد نميري إلى فك ارتباطه مع الروس، مستفيداً في ذلك من الانشقاق الحاصل بين الشيوعيين (الأرثوذكس) في السودان الذين يقودهم عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، وبين الشيوعيين (القومين) الذين حبذّوا التعاون مع مصر وبالتالي أيدوا الإتحاد الإشتراكي السوداني.... ولقد

اعتبر نميري الآن أن لديه القوة الكافية لإزاحة عبد الخالق محجوب الذي كان خارج البلاد منذ عدة شهور، حتى إذا عاد الرجل إلى السودان وجد نفسه معتقلاً في بيته. عند ذاك نفرت جميع فصائل الحزب الشيوعي السوداني من فعلة نميري ومن تحركه إلى اليمين ووقفت جميعها تقريباً خلف الأمين العام للحزب.

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٠ سار نميري خطوة أخرى لتركيز السلطة في يديه، فاستولى على وزارة الخارجية مع الإحتفاظ بجميع المناصب الأخرى أيضاً. كما صرف ثلاثة من الأعضاء الأصليين في مجلس الثورة بزعم أنهم شيوعيون، وأنهم كانوا يسربون معلومات إلى عبد الخالق محجوب. ومن ثم تم إلقاء القبض على الأخير وسجنه حتى هرب في يونيو سنة ١٩٧١ كذلك قام نميري بتطهير المراكز الأساسية في الجيش والشرطة ووزارة الداخلية من الشيوعيين العاملين.

المحاولة الإنقلابية الفاشلة

وفي تلك الأجواء القلقة وغير المستقرة كان العقيد بابكر النور والرائد فاروق حمد الله والرائد هاشم العطا يتآمرون لعزل نميري. وفي التاسع عشر من يوليو طوقّ هاشم العطا القصر الرئاسي حيث كان نميري يعقد اجتماعاً مع بعض وزرائه. وخلال عشرين دقيقة لا أكثر كان كل شيء قد انتهى. لقد قبض العطا على جميع أعضاء مجلس الثورة، فأطلق سراح الشيوعيين وألغى جميع المنظمات السياسية التي أنشأها النميري في البلاد وأخيراً أعلن أن اللوء بابكر هو القائد الأعلى للجيش وأن العطا نفسه هو نائبه. ومن عجيب الصدفة أن كان النور وحمد الله موجودين في لندن يوم حدوث الإنقلاب.

في ذلك اليوم تلقى شاب مصري – أمراً من عمه بأن يراقب المكان الذي كان يقيم فيه الضابطان السودانيان، وأن يبلغ السفارة الليبية حين مغادرتهما ذلك المكان, ونفّذ الشاب ما أُمر به. ولأعد إلى السودان، فهناك أصدر العطا بيانه السياسي في صورة مرسوم. وفيه وجّه اللوم إلى نميري، لأنه «تصّرف كدكتاتور»، كما وعد بإقامة نظام سياسي جديد في البلاد. واعترفت حكومة العراق فوراً بالنظام الجديد في حين لزمت مصر وليبيا حياله صمتاً مُطبقاً. وغادر النور وحمد الله مطار لندن في طريقهما إلى السودان على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية في الحادي والعشرين من شهر يوليو. ثم تتالت أحداث عجيبة. إذ أجبر

القذافي طائرتهما على الهبوط وهي في سماء ليبيا، فأخذ منها الضابطين السودانيين وأجبر الطائرة على العودة إلى لندن. وفي اليوم نفسه (٢٢يوليو) كانت طائرة عراقية تحمل وفداً رفيع المستوى لمقابلة العطا قد سقطت إلى الشمال الغربي من مدينة جدة في السعودية، فمات عشرة أعضاء من الوفد وأُصيب ستة منهم بأذى. ولم يتم تفسير هذا الحادث على الإطلاق فيما بعد. وأوضحت القاهرة بصراحة أنها تعارض الإنقلاب. يوم ذاك هاجمت قوات العطا استراحة رسمية أعدمت فيها ٣٢ ضابطاً بدون أي سبب. وحتى وقوع ذلك الحادث كان الإنقلاب قد سار دون إراقة الدماء. وبالصدفة الغريبة أيضاً أن العطا أعطى الأولوية لاستعراض يتم في الخرطوم على الإستمرار في تنفيذ إعدام نميري وآخرين. وقال الزعيم محمد الباقر، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية فيما بعد أنه زحف بجنوده على القصر الرئاسي ودمره بنجاح. وهكذا وبعد يومين ونصف فقط عاد نميري إلى السلطة من جديد. والحق أنه يمكن القول: في كل مرة كان نميري تكتب له الحياة. وقد صدق الدكتور خليل عثمان يوم قال: إنه (نميري) أسعد السودانيين حظاً.

واستمر الدم يجري: تمت محاكمة العطا وثلاثة آخرين أمام محكمة عسكرية وأطلقت عليهم النار. وأعاد القذافي النور وحمد ا لله من ليبيا إلى نميري فأعدمهما الأخير في السادس والعشرين من ذلك الشهر. أما الشفيع أحمد الشيخ، أمين عام اتحاد النقابات والذي اشترك مع خالد

محيي الدين المصري في الفوز بجائزة لينين للسلام، فقد نُفذ فيه حكم الإعدام هو وجوزيف غارنغ الشيوعي والجنوبي أيضاً. ولقد طلب الروس من السادات أن يضغط على نميري كي يرأف بالشفيع، لكن السادات تلقى من السودان رداً يقول (لقد فات الوقت، إذ تم شنقه قبل لحظات). وحين سأل السادات عن محجوب تلقى الجوبا نفسه، مع أن التقارير أفادت أن شنق الأخير قد حدث بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ. وهناك تقارير أخرى تذكر بأنه بعد إلقاء القبض على محجوب عند منتصف الليل تم إعدامه في الفجر، مع أنه أنكر أي إطلاع له على محاولة الإنقلاب. لقد كان الرجل شريفاً، ماركسياً حقاً، ولكنه أولاً وأخيراً كان سودانياً جديراً بكل احترام. والواقع أن إراقة الدماء بصورة مستمرة كانت انحطاطاً في طبيعة بلد كالسودان وتدهوراً في وضعه. وعن طريق ذلك الهبوط بطبيعة السوداني نفسه استطاع نميري أن يطهر حكومته من جميع الشيوعيين، إلاّ واحداً هو أحمد سليمان، إذ زُعم في حينه أن «أحمد» كان هو الذي حذره ونبهه إلى الإنقلاب الوشيك الوقوع.

والحق، أن نميري حين يشعر بالتهديد يرد على ذلك التهديد بأن يجرد من النفوذ كل من يخشاه. هذا نمط تفكيره وهذا ما كرره كل مرة حتى نهاية عهده. كان شديد النقمة والشعور بالمرارة على أقطار الكتلة السوفيتية التي اعترفت بسرعة بانقلاب العطا، فرد على ذلك بعنف وقطع علاقته مع حلفائه السابقين.

الآن، كان الأنصار قد أُخضعوا. وكان اليسار قد تم استئصاله.... ومن ثم غدت البلاد بكاملها في قبضة نميري الصارمة. وبالتالي قرر نميري في أغسطس سنة ١٩٧١ أن يُصدر دستوراً يعلن فيه أن السودان دولة (ديمقراطية إشتراكية). أما نظام الحكم فسيكون رئاسياً بدلاً من كونه بإشراف مجلس قيادة الثورة. وقبل أن يستطيع السودان التقاط أنفاسه تم إجراء استفتاء عام في البلاد. وفيه انتخُب نميري رئيساً للجمهورية لست سنوات. بذا انتهت فترة الصراع للفوز بالسلطة. لقد نجح نميري.

الإتجاه نحو الغرب

وفي يوليو ١٩٧١ كان نميري قد عين منصور خالد وزيراً للخارجية في البلاد. وكان ذلك التعيين وتوقيته مناسبين، لأن منصور هذا كان سودانياً قديراً وذا ثقافة ممتازة. وكان من ضمن هؤلاء مبارك رزق (وزير خارجية سابق) وكامل شوقي (رئيس منظمة فاو لشمال إفريقيا فيما بعد ومندوب الشؤون وإعادة توطين اللاجئين سنة ١٩٨٦)، ومحمد توفيق أحمد الذي غدا (وزير خارجية السودان سنة ١٩٨٧) وكمال الجاك (سكرتير اليونيسكو في منطقة غرب إفريقيا). هؤلاء وكثير غيرهم كانوا رجالاً أذكياء ذوي قدرة مميزة كما أثبت عملهم في الخدمة. وكان منصور متفوقاً عليهم جميعاً. فوراءه كان ينسحب علم أكاديمي رفيع المستوى، إذ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس، وكان ضليعاً لغوياً في العربية والإنجليزية

والفرنسية، كما قام بمهمة محامٍ في السودان قبل الإلتحاق بالخدمة في الدائرة القانونية لكل من هيئة الأمم المتحدة واليونسكو. وكان ذوق منصور هذا غريباً من رجل سوداني، إذْ كان شغوفاً بالموسيقى الكلاسيكية وبالأدب. ومن الطريف في شخصية نميري أنه يميل دائماً لأن يحيط به شخص أو اثنان يتفوقان عليه بدرجة كبيرة من حيث الثقافة والإطلاع. كان منصور، ولا يزال، ابن مدينة رفيع المستوى، وهو الآن منجذب إلى النظام الجديد. وكان قد خدم فترة قصيرة بعد الثورة بصفته وزيراً للشباب والشؤون الإجتماعية قبل أن يتولى منصب السفير إلى هيئة الأمم المتحدة. والواقع أن توقيت تعيين رجل بمثل هذه الخلفية الرفيعة وزيراً للخارجية كان استهلاكاً منسجماً مع قطع نميري لعلاقاته بالإتحاد السوفييتي وتحوله صوب الدول الغربية.

كان منصور خالد بالضبط هو الشخص الأنسب من غيره لطمأنة دول الغرب من جديد. فقد كان الرجل في أساسه مستغرباً، ويعرف كواليس القوة والنفوذ في أروقة هيئة الأمم.

واتسم تركيز النظام على الإتجاه نحو الغرب بالإنقسام كما هو الحال في الإتحاد الإشتراكي والذي أريد له أن يكون أداة لخلق التماسك. والواقع أنه كان هناك انقسام بين اليسار واليمين حيث حاول كل جناح المناورة لتثبيت مركزه. وفي وقت لاحق.

قـرر نميري أن يقـوم بإشـارة كريمـة إلى القطـاع الخـاص فأنشـأ لجنـة برئاسة عبد السلام أبو العـلا، كلّفهـا أن تقـوم بتقديـر قيمـة الممتلكـات المصادرة وتسعى للوصول إلى اتفاقيـة مـع طـالبي التعويضـات السـودانيين. كما اتخذ الرئيس قراراً أخـر في شهر إبريـل لإعـادة الضبـاط المطروديـن إلى مناصبهم، وإعـادة التقـاعد إلى من تمـت إحـالتهم للتقـاعد إجباريـاً، ومنـح رواتـب تقاعديـة للأرامـل أو عـائلات أولئـك الضبـاط الذيـن تم إعدامهـم من جـراء محاولـة الإنقلاب سنة ١٩٧١. كـان نمـيزي يرضـخ للضغـط لأن الحـرب في الجنـوب ووضـع الإقتصـاد العـام يستدعيان ذلـك.

لهـذه الأسـباب كـان الرجـل الآن يحـاول أن يحقـق ولـو جـزءاً محـدوداً مـن الوحـدة الوطنيـة.

وإضافـة إلى كـل مـا سبق فقـد سمـح نمـيري لـلراغبين في زيـارة الصـادق المهـدي أن يفعلـوا ذلـك، وكـان السـادات قـد أعـاده إلى السـودان ولكنـه مـا يـزال محتجـزاً حتـى تلـك اللحظـة. كـان الصـادق يشـكّل إرباكـاً كبـيراً لنميري، وقـد أكّـد (الرئيـس) أنـه سـوف يرحّـب بتفـاهم مـع الصـادق، لكـن هـذا يلقـي معارضـة شـديدة من معظـم قـادة الإتحـاد الإشـتراكي في السـودان. في هـذا الوقـت بـدت حكومـة السـودان مقتنعـة بحـق أن العلمانيـة قـد ألغيـت.... وبينمـا كـان نميري محبوبـاً لشـخصه حينـذاك كـانت حكومتـه لا تلقـى قبـولاً فعليـاً في أوسـاط الشـعب.

الخلاف مع مصر

وفي وقت لاحق أيضاً بدأت الخلافات بين النميري والسادات تطفو على السطح حيث أعلن السفير البريطاني غوردن سميث أن الرئيس النميري يكاد ينفذ صبره على السادات والمصريين جميعاً. ولربما أن عمر الحجّ موسى، وزير الإعلام كان يذيع في أحاديثه علناً أنه إذا ما استمر المصريون يعاملون السودانيين بصفتهم (أولاد) ويؤيدون الجماعات المنحرفة في السودان، فإنه سيكون على حكومة السودان أن تعيد النظر في قضية الحصص من مياه النيل. وكان هذا عملاً مفزعاً والحديث عنه خطر. فمصر لا تحتمل ولن تسمح بأي تدخل في مياه النيل، نسغ الحياة. وفيما بعد، أكّد الدكتور أحمد أنيس مدير مكتب الجامعة العربية في لندن وصديقه كميل جورج (مترجم جمال عبد الناصر الشخصي سابقاً) أن العلاقات بين البلدين سيئة للغاية. وأضاف أن السادات أفضى بتعليقات منفرة عن نميري نقلت إلى الرئيس السوداني فأثارت غيظه وحنقه على قائلها. وكان الدكتور أنيس مندهشاً من أن الجامعة العربية لم تقم بأية محاولة للمصالحة بين الرئيسين.... ولربما كان ذلك لأن السادات لم يكن مستعداً للقيام بمبادرة في هذا الإتجاه.

زيارة بريطانية

في نهاية شهر مارس وصل نميري إلى لندن في زيارة رسمية.

وبذلك كانت المصالحة بين بريطانيا والسودان تلقى الإعتراف الرسمي في تلك الصورة. فالجمعية البريطانية السودانية (وهي هيئة خاملة) دبّ فيها النشاط، وأقامت حفلة استقبال للرئيس السوداني تحت رعاية السير انجوس جيلان الذي كان قد سبق له أن عمل في السودان سنة ١٩٠٩ وكان سكرتيراً مدنياً هناك من ١٩٣٤- ١٩٣٩. وقد حضر الحفلة معظم السياسيين المتقاعدين ومن ضمنهم السير ايريك، عميد مدراء الشؤون الصحية في المستعمرات. أما وزارة الخارجية البريطانية فقد مثلها المستر جميس كريغ (الذي أصبح سفيراً في السعودية) وميشيل هولدينغ. يوم ذاك بدا أن نميري كان في حالة انشراح ظاهرة. كما كان منصور خالد حاضراً بصفته وزيراً للخارجية في السودان. ثم أقام رئيس الوزراء البريطاني المستر ادوارد هيث حفلة عشاء في داوننغ ستريت للرئيس نميري ومدام بثينة، والوفد السوداني. وقد حضر الحفلة علاوة على هؤلاء كل من السير آليك والليدي دوغلاس هيوم، والسير جيفري هاو عضو البرلمان، وإدوارد دوكان عضواً في البرلمان (وهو السير إدوارد لاحقاً)، والسيد كينيث يونقر عضو البرلمان أيضاً، وجون ستون هاوس عضو البرلمان، والسير دينيس غرين هيل (من الخارجية)

والسيد دينقل فوت، وكريستوفر ماهيو عضو البرلمان، ودينيس والترز عضوا البرلمان واللورد بريدجز (السكرتير الخاص لرئيس الوزراء).

وفي اليوم التالي أُقيم استقبال ضخم في السفارة السودانية حضره رئيس الوزراء بنفسه (مما أدهش الجميع). وقد أبدى الرئيس السوداني قدرة رائعة في مجال العلاقات العامة، وتمتع بكل لحظة من لحظات تلك الزيارة.

وبعد زيارة الرئيس نميري هذه حدث قدر كبير من النشاط، إذ قدم إلى بريطانية عدد كبير من السودانيين. وقد ألقى الدكتور فرانسيس دنغ، وهو وزير الدولة في وزارة الخارجية، كلمة حول استراتيجية السياسة الخارجية السودانية، وبعد ذلك تمت زيارة اللواء الفاتح محمد بشير الذي كان نائب رئيس دولة هيئة أركان الجيش السوداني إلى بريطانيا. وفي حفلة استقبال أقيمت ترحيباً بالسفير السوداني الجديد، أحمد سليمان محمد أحمد، قيل أن النرويجيين قد سموا نميري للفوز بجائزة نوبل للسلام لأنه قام بإنهاء الحرب في الجنوب. كذلك لأنه يود استعادة جبة الخلفية التي شاع أنها موجودة في كلية ساند هيرست، كما يود استعادة الراية الزرقاء (للمهدي). حيث بدا أن النميري يريد توحيد بلاده قاطبة.

وفي اكتوبر ١٩٧٣ هاجمت مصر وسوريا إسرائيل في ما غدا يُعرف بحرب يوم الغفران. يومها استولت سوريا على معظم مرتفعات الجولان،

لكنها فقدتها فيما بعد. أما مصر فقد عبر جنودها قناة السويس. وخلال السنة التي سبقت كان السادات يركّز اهتمامه على المجهود الحربي فيما كان عبد القادر حاتم في الواقع هو رئيس الوزراء الفعلي للبلاد. وتمكن المصريون من الاحتفاظ بمواقعهم الأمامية ولم يستطع الإسرائيليون القضاء على قوة الطيران المصري: يوم ذاك خرج كيسنجر بخطته للسلام بين إسرائيل ومصر، وهكذا قوي مركز السادات.

في تلك الأثناء أعلن نميري السودان «دولة ديمقراطية إشتراكية» وأنه بدلاً من مجلس الثورة سيكون هنالك نظام رئاسي للحكم. وبذلك شدد قبضته على البلاد. ثم أنه أجرى استفتاءً عززت نتيجته ما اقترحه هو وتم انتخابه رئيساً لست سنوات.

مصالحة وطنية أم محاولة انقلابية....؟

بعد ضغط بذلته مصادر متعددة على الرئيس النميري، قام بإطلاق سراح الصادق المهدي من السجن على أن يغادر البلاد فوراً. فغادرها إلى بريطانيا. وكان الصادق في حينها قد نضج، ولم يكن يحمل مرارة أو شعوراً بالحقد حول احتجازه في مصر أولاً ثم في السودان طيلة حوالي خمس سنوات بدون محاكمة. بل حتى بدون توجيه تهمة له أياً كانت.

وكان الصادق بدوره مقتنعاً بأن نظام النميري سوف يتحطم ما لم تقم هناك حكومة ثابتة ولفترة طويلة من الزمن. وإلا فإن دماً كثيراً سوف يسفك على أرض السودان. وعلى صعيد آخر كان نميري في

أكتوبر السابق قد أعلن عن طريق الراديو والتلفزيون أنه سحق محاولة انقلاب أخرى، ظهرت بين صفوف الجيش هذه المرة. كان التذمر في البلاد يزداد من سياسية نميري، وعلى الأخص بسبب من زيادة التضخم والنقص في المواد الغذائية. وكان كثير من المسلمين غير راضين، بل كانوا يقفون خصوماً للحل الذي ارتآه نميري لمشكلة الجنوب. وفي أواخر ١٩٧٤ أُعلنت حالة الطوارئ وحدثت إضرابات تقصم الظهر، قام بها العمال اليساريون والطلاب، وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط قام النميري في أول فبراير ١٩٧٥ بإعادة تشكيل حكومته من جديد. وكان هذا إجراءً كثيراً ما لجأ إليه نميري، فهو على الدوام، يود أن يحيط نفسه بأفراد (موالين له) ومخلصين. من هذا الباب تم نقل منصور خالد إلى التربية والتعليم، لأن نميري كان منزعجاً من (حضوره الدولي)، كما عهد إلى الزعيم الباقر بمسؤولية الشؤون الداخلية في البلاد مع تعليمات بتشديد القبضة على نواحي الأمن. كان نميري قد أخذ يشعر بأنه مهدد فهو لا يريد منافساً له في الميدان.

في هذه الأثناء كان الصادق منشغلاً جداً، فهو يعمل على تشكيل جبهة متحدة لتكون معارضة للنظام القائم في السودان.

زاد اهتمام الصادق بالجبهة الوطنية المتحدة متعاوناً في ذلك مع شريف حسين الهندي. وقد تم التعبير عن أهدافهما في بيان من ثماني نقاط تم نشره على صورة مذكرة في أغسطس سنة ١٩٧٦. بعد ذلك، وبعد محاولة انقلاب كانت دموية أكثر من سابقتها، أزهقت أرواح أكثر

من ألفي شخص وظلّت نتيجة المحاولة مشكوكاً في أمرها طيلة ثلاثة أيام. وقد استنكر نميري على القذافي تدخله وعنّف الصادق والشريف حسين الهندي على اشتراكهما فيها.

وفي يوم الأحد الثامن من يوليو ١٩٧٦ أعلن الصادق بكل صراحة أنه قد أعطى إشارة البدء بالثورة. وقد ساعده القذافي وقد صدرت الأوامر إلى الشخص المكلف بتنفيذ الإنقلاب من قبل الجبهة على أن يفعل التالي:

١- يلقي القبض على القيادة العليا في وادي سيدنا.

٢- يتسلّم نميري حين تهبط طائرته في مطار الخرطوم وهو عائد من فرنسا.

٣- يتولى السيطرة على راديو أم درمان ويذيع رسالة إلى الصادق الذي كان ينتظره في دارفور.

٤- يطلق سراح السجناء السياسيين في سجن كوبر شمالي الخرطوم حيث كان هناك عدد كبير من الضباط المحتجزين والذين سيتولون قيادة وحدات الجيش عند ذلك.

كانت المحاولة الإنقلابية خاسرة منذ بدايتها، إذ أبدت قدراً من عدم الكفاءة، فالإستيلاء على القيادة العليا استغرق وقتاً أكثر مما قُدر له، لأن

المقاومة هناك كانت عنيفة. أما محطة راديو أم درمان فقد سقطت بسهولة وبسرعة، لكن الموظفين الفنيين فيها خافوا مما قد يحدث، ففرّوا ولم يبقَ أحد له خبرة فنية بالبثّ، حيث كان الذين استولوا على المحطة لا يستطيعون ذلك. ولم يدرِ الأهلون المدنيون من الذي يقود الإنقلاب، بل إن كثيراً منهم شكّوا أن تكون المحاولة مجرد صراع بين أطراف غير واضحة في الجيش، وأنهم لو أدركوا أنها هجوم على نميري لامتلأت الشوارع بالمتظاهرين ومؤيدي الصادق. وانتظر الصادق في غرب السودان ليتلقى رسالة بالراديو كما كان الإتفاق. لكن الرسالة لم تصل، فاتجه الصادق نحو الخرطوم بعد تأخر بلغ ثلاثين ساعة، وفي الواقع فإن الرجل الذي عُهد إليه بقيادة الإنقلاب، نسي في حمى اللحظة أمر نميري والذي كان قد وصل إلى لتوه إلى المطار، وكان صيداً سهلاً. مع أن الصادق قد بعث ببرقية من باريس يبلّغ فيها أن الرئيس في طريقه إلى البلاد. وبقي نميري مختبئاً في المطار طيلة ثلاثة أيام. لقد شلّه الخوف، فهو لم يكن يدري أهو لا يزال في الحكم أم لا حتى قام الزعيم محمد الباقر بهجوم مضاد أدى إلى إعادة النظام السابق. هذه المرة أيضاً كانت الحياة لنميري من جديد، إذ كان الإخفاق الأخير يتمثّل في عدم إطلاق السجناء السياسيين الذين كانوا يستطيعون تولي السلطة. كان الصادق على مرأى من أم درمان حين تأكد أن المحاولة قد فشلت، ففر عبر ليبيا إلى بريطانيا

وقد ذكر الصادق فيما بعد قائلاً: مع أن الجبهة قد تسلّمت مساعدة مالية وأسلحة من ليبيا وغيرها فإنه لم تتدخل في المحاولة أي قوات غير سودانية. كانت الثورة أصلاً من قِبلَ السودانيين ولمصلحتهم. يوم ذاك بقي الشيوعيون بعيدين عنها، آملين أن تنهك الجبهة الوطنية قواها وتستهلك نفسها ثم يأتي الحزب الشيوعي السوداني ليتولى الأمر. وفي يونيو سنة ١٩٧٦ نشرت جريدة الصحافة عشر صور لشخصيات سياسية مطلوبة من تلك التي قامت بمحاولة الإنقلاب الذي تم إجهاضه. ومن بين هؤلاء الشخصيات: الصادق المهدي، الشريف الهندي، أحمد زين العابدين، محمد عبد الجواد، عمر نور الدائم، بابكر كرار، توفيق صالح، عثمان صالح، عبد الدايم أبو بكر السنوسي، الصادق بله، وحسن محمد عمر دندش.

كان نميري قد حط من قيمة القوات المسلحة وهبط بمستواها عن طريق: العزل وإلقاء القبض، وتنفيذ الإعدام، والإجبار على التقاعد... وبالتالي كان هناك خطر حقيقي في أن يستولي الشيوعيون على الحكم، وبخاصة على السلاح الفني في الجيش. وفي شهر أغسطس تم إعدام ٩٨ شخصاً لاشتراكهم في التمرّد، وفي نهاية سبتمبر صدر الحكم على الصادق والشريف الهندي بالموت (غيابياً)، ومن بين ٢٤ متهماً بالإنقلاب على النظام حُكم على سبعة بالسجن لعشر سنوات وعلى ثلاث لثلاث سنوات وتم تبرئة ثمانية فقط. ولأول مرة حينذاك تأكد المصريون من خطورة الوضع في السودان. لقد اهتزت ثقتهم في نميري

بشكل خطير وقلقوا كثيراً، لكنهم ما يزالون يتساءلون، ما هو البديل لتأييدهم هذا ويظهر أن الانقلاب الفاشل في ١٩٧٦ قد وضّح كثيراً من الأمور لذوي العلاقة. فقد توصل نميري إلى أنه ليس في مقدور قوات الأمن لديه حماية حدود الثمانية أقطار المجاورة له، ومراقبة خصومه الداخليين في السودان في نفس الوقت؛ كما اضطر المصريون إلى تقبّل فكرة أن النظام السوداني ليس ثابتاً ولا مستقراً، أما الجبهة الوطنية، والصادق على الخصوص، فقد اعترفوا بأن الدكتاتورية لن يمكن قلبها عن طريق القوة والعنف. وكانت العربية السعودية والدول الغربية جميعاً مهتمة بعدم الاستقرار القائم في المنطقة ككل وفي القرن الإفريقي بصورة خاصة. وأياً كان الحال فقد عاد الصادق إلى بريطانيا أثناء عيد الميلاد (١٩٧٦)

كان عددٌ كبير من أتباع المهدي (الأنصار) يتجمعون في لندن، وجرى الحديث عن إنشاء (مركز معارضة في لندن). في تلك الأثناء وصلت إلى الدكتور عبد الحميد صالح أخبار أن ضابطاً إسمه عثمان ورقيبين آخرين في الجيش (سيف الدين عبد الله، وعوض جاهية)، سيرسَلان إلى بريطانيا (لتصفية) الصادق وآخرين.... هذا ما أكده منصور خالد الذي قال: لقد أمر نميري بإرسال فريق اغتيال إلى هنا.

أما الصادق المهدي فقد كان أكثر ذكاءً وعرض على النميري من بريطانيا فكرة المصالحة الوطنية التي كان النميري أكثر حاجة منه إليها. وعلى ذلك طار الصادق أولاً إلى أثينا ثم تابع سيره بطائرة خاصة إلى

بور سودان. وفي أول الأمر كان ذاهباً إلى غرب السودان لكنه بحكم تكرر وقوع حوادث عنف بين قبيلتي الدنكا والبقّارة قتل فيها ٣٠٠ شخص – ألغى الصادق الترتيب السابق والتقى مع نميري في مدينة بور سودان. هناك قضيا ٢٤ ساعة معاً يتحدثان، قبل أن يعود الصادق إلى أثينا، ومن ثم إلى لندن.

وقد شملت محادثات الصلح عدداً من النقاط وتم الاتفاق فيها على ما يلي:

١- الحريات المدنية يجب أن تعاد إلى المواطنين.

٢- يتم ضمانها بصورة دستورية.

٣- يطلق سراح جميع السجناء السياسيين.

٤- تعاد الممتلكات ومراكز الخدمة المدنية إلى وضعها السابق.

٥- يتم إتباع عدم الإنحياز في الشؤون الخارجية.

٦- يتم القيام بإصلاحات في الحكومة المحلية.

٧- يجري توسيع قاعدة العضوية والمهمات في الإتحاد الإشتراكي السوداني.

٨- يتم إعمار المناطق المدمرة في جزيرة آبا.

كذلك تم الاتفاق على أن يجري تسليم جثة الإمام الهادي إلى العائلة. وبالمقابل وافق الصادق على أن يتنازل عن فكرة تعدد الأحزاب وتقبّل سياسة (دولة ذات حزب واحد)، على أساس أنه (ليس هنالك شيء ثابت في السياسة). وقد عارض كثير من أعضاء الإتحاد الإشتراكي السوداني تلك المصالحة، لكن القوات السودانية المسلحة أيدتها على كل حال.

أعلن نميري عن لقائه مع الصادق في بور سودان بعد عشرة أيام من ذلك، فاندهش شعب السودان مما تم، ثم ألقى حديثاً تصالحياً آخر. وبعد عودة الصادق إلى لندن صدر عنه التصريح التالي:

نشرة إعلامية ١٢ ظهراً بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤

تصريح زعيم الجبهة الوطنية السودانية

(صادق المهدي)

ترحّب المعارضة السودانية بالخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس نميري فيما يتعلق بالمصالحة السودانية مع السودانيين خارج البلاد وفي داخلها. إن المعارضة تقيّم المبادرة التي اتخذها الرئيس نميري في دعوة الصادق المهدي إلى ميناء بور سودان للنظر في الوضع الحالي للسودان. وكنتيجة لذلك الإجتماع تم إطلاق سراح العديد من المعتقلين، والتقى وفد من

الشخصيات البارزة في المعارضة مع سيادة الرئيس حيث جرى عرض بحث عفو عام عن الجميع.

إن المعارضة تودّ أن تسجّل الرغبة الجماعية لدى أعضائها في عودة فورية إلى الأوضاع الإعتيادية للبلاد، كي تغدو المصالحة فعّالة ويتم ترسيخ وحدة وطنية عامة، فيتحقق الإستقرار، وكل ذلك سوف يُسهم في بناء البلاد مادياً ومعنوياً. إن المصالحة الوطنية ستجسدّ اتفاق الشمال والجنوب في البلاد، وتزيل أية عوامل من المحتمل أن تعيق تطوّر الأخوة بين المدنيين والعسكريين فيها، وتضع نهاية للعنف في سياسة السودان، وتوظف جميع الجهود لصالح بناء الأمة بكاملها.

الاستقبال المذهل

كان استقبال الصادق في مطار الخرطوم مذهلاً: كانت فرقة الإستقبال الرسمية تتشكّل من ٤٠٠ رجل كل منهم يود مصافحة الصادق، بعد ثماني سنوات من الدكتاتورية كان الترحيب لا يكاد يُصدّق! فقد استغرقت قيادة السيارة عشرة أميال من المطار إلى القبة خمس ساعات. هكذا كانت الجماهير كثيفة في حشودها. وعند القبة كانت الجماهير التي تنتظر هائلة، حتى أن الصادق لم يستطع توجيه الخطاب إليها حتى الساعة الثانية صباحاً. وبعد ظهر اليوم التالي استقبل نميري الصادق في قصر الشعب، وظلا يجتمعان باستمرار في بضعة الأسابيع التي تلت، في جو ودّي، ومن المفهوم أن المفاوضات ستتطلب

بعض الوقت بالضرورة. وبحكم التعقيدات الموجودة في المشكلات المبحوثة.

مع نهاية شهر يوليو ١٩٧٨ سقطت على السودان أمطار جافة أزالت مدينة وادي مدني من الوجود كما دمّرت محصول القطن بكامله. وحتى الشجيرات الصغيرة المعّدة للمحصول القادم جرفتها السيول. يوم ذاك بات ٥٠٠,٠٠٠ إنسان في السودان دون مأوى، وأرسل نميري إلى ٣٠ ممثلاً للدول الغربية يسألهم العون والمساعدة. وقد ردّت حكومة صاحبة الجلالة بسرعة وتم إرسال طائرة هليوكوبتر من قبرص تحمل خياماً ومواد تموينية. وفي نفس الوقت تزايدت التقارير عن انقلاب شيوعي وشيك. وقد أرسل المستر بيتر توري من مكتب شؤون السودان في وزارة الخارجية البريطانية مذكّرة إلى كاردن حول هذه المسألة، أما ريتشارد بالمر فقد كان رأيه: نعم هنالك بعض النشاط.

ومن ثم ذهب كاردن إلى الصادق في أم درمان ليستطلع رأيه فكان الرأي نعم إن نشاط الشيوعيين قد تزايد لكن قيامهم بانقلاب أمر بعيد الإحتمال، مع أنهم أقوياء بصورة خاصة في كل من منطقة الجزيرة وإقليم النيل الأزرق.

في تلك الفترة نُقل أن الصادق عقد مؤتمراً صحفياً بين فيه أنه لا يود الإنضمام إلى الحكومة، وأن الإتفاق بينه وبين نميري لم يتم الوفاء به، وأنه قد أخفق في ضمان عودة الليبيّن والأنصار من أثيوبيا وليبيا. وعبرّ

فتح الرحمن عن سروره بأن تصريحات الصادق التي أذاعها في ام درمان قد لقيت قبولاً، فذهب نميري إلى منزل الصادق في أم درمان حيث أُجريت مفاوضات لاحقة هناك، وتم الإتفاق على أن ينضم الصادق إلى المجلس الأعلى ويكون مكتبه مقابل مكتب رئيس الجمهورية، وأنه في حين يُقسم الصادق اليمين يتم الإعلان عما في الإتفاق. كان فتح الرحمن متأكداً أنه لن تحل نهاية ذلك العام حتى يكون الصادق قد احتل منصبه.

ولكن ما حدث فجأة كان قد غير الوضع بصورة مأساوية. وذلك عندما أعلن أن المصريين والإسرائيليين قد وافقوا على معاهدة سلام. وكانت ردات الفعل على ذلك الإتفاق عظيمة جداً لا في عموم العالم العربي فحسب، بل في السودان على الخصوص.

يوم ذاك تسبب نميري في إثارة ضجة في الخرطوم في اجتماع للجمعية العامة حين انبرى للدفاع عن وزيرين من وزرائه، وإذا بالحاضرين يسخرون منه فانفجر باكياً. كل هذا بثته محطة أم درمان على الهواء مباشرة. وكان من الواضح أن الرجل يعاني توتراً شديداً في أعصابه، لذا وجدناه في أول شهر ابريل يقدم إلى ليفربول لإجراء فحوص طبية تحت إرشاد صديق له يعمل طبيباً.

وخلال تغيبه عن البلاد أُبلغ عن محاولة انقلاب تم اكتشافها وشارك فيها بعض أفراد قبيلة النوبة ورجال شريف حسين الهندي. ولربما كان أكثر أهمية ودلالة من هذا أن تم لقاء سريّ خاص بين نميري والصادق

في شدويك /(في منتصف الطريق بين ليفربول ولندن). وللمرة الثانية أيضاً تم الوصول إلى اتفاق بينهما. وكان الإتفاق يتضمن أن يظل الصادق بعيداً عن النظام، وفي موقف المعارض المسؤول (لا المعارضة العسكرية) - ريثما يتمكن من التحرك لإجراء إصلاح ما في النظام نفسه، ولبقاء ذلك يقوم الصادق (بمساعدة) نميري حين تدعو الحاجة. كانت هذه الكلمات تنبئ عن الكثير وبخاصة عبارة (يستطيع التحرك) وكلمة (مساعدة نميري). يوم ذاك تأكد في أن الجناح المحافظ في الإتحاد الإشتراكي السوداني هو والتكنوقراطيين الشباب، يعارضون تماماً أي تقارب من نميري تجاه الصادق. كما اتفق الرجلان على أن يُبعد الصادق نفسه عن القذافي فيما يأخذ نميري موقفاً محايداً أكثر مما سبق، تجاه السادات. وقد أخبر نميري الصادق أنه بصفته رئيساً للجمهورية قد أصدر تعليماته إلى السفير السوداني في واشنطن ألاّ يحضر توقيع الإتفاقية بين السادات وبيغن وكارتر، والذي كان سيتم في ١٨ سبتمبر. وكان قد سبق له أن سحب السفير السوداني من القاهرة ليتحاشى بذلك وجود السفير حين يزور بيغن العاصمة المصرية. لذا عبر السادات عن غضبه على نميري بعبارات قاسية، لكن الرئيس نميري أخبر الصادق أنه قد سئم المصريين الذين يحصلون على مساعدات سخية من أمريكا لصالحهم، ولا يحصلون على شيء لصالح السودان. وذكر الصادق لمحدثه أنه يريد وقتاً لإعادة توطين الأنصار، لأنهم قد عانوا الكثير من الإذلال والفقر. كما أكّد لنميري أنه لن يحالف لا الشيوعيين ولا شريف حسين الهندي في أية معارضة غير مسؤولة.

عاد الصادق لزيارة ليبيا من جديد ليضمن عودة الأنصار إلى السودان، وكانوا لا يزالون في مخيماتهم. وعند عودته أكّد أن نميري قد تحّدث معه عن (خلافةٍ مرتبّة)، ووعد بشكل قاطع بإجراء إصلاحات في السودان، وقال الصادّق أنه عرض على نميري شروطه بوضوح. ورغم ذلك فقد ظل انطباع واضح مفاده أن الصادق لانية له من أن يكون مديناً للرئيس نميري أو نظامه الذي تلطخ بالدم وبالفساد...

وكان الصادق يريد أن يأتي طلب استدعائه من قبل الشعب، لكنه كان يشق في نميري في ذلك الوقت ولا يزال.

غادر الصادق بريطانيا ليقوم بجولة في البلدان العربية، السعودية، الأردن، العراق، وفي إيران. وقد أمر الملك السعودي خالد بفرش البساط الأحمر إكراماً له كما ترك السعوديون في نفس الصادق انطباعاً بأنهم يعتبرون نميري شيئاً لا غنى لهم عنه. هناك رفض الصادق الحديث عن شؤون السودان الداخلية وركّز على الشؤون الخارجية فقط. فغضب من ذلك الملك خالد وأفراد العائلة المالكة، وكان غضبهم عظيماً على السادات وعلى كارتر. ثم إنه سافر إلى عمّان حيث قابل الملك حسين وشقيقه الأمير حسن، وكانت اجتماعاتهم ودية. وقد ترك الأمير حسن انطباعاً قوياً في نفس الصادق وانعقدت بينهما صداقة حميمة منحت الصادق عزماً جديداً في أشد الأيام صعوبة. أما بخصوص آيات ا لله والقادة الإيرانيين فقد كانت وجهة نظر الصادق أنهم: لا يفقهون الشؤون الدولية في العالم، وأنهم جيدّون لكن نظرتهم إقليمية

صرفة. وهو يرى أن (باشي) (الأمين العام) وصادق الخميني هما رجلا المستقبل، وأن حفيد الخميني وعمره حينذاك ٢٢سنة (متطرف جداً) في أرائه.

وفي أغسطس ذهب الصادق إلى السودان، على غير رغبة منه، وإنما مضطراً لأن يذهب بحكم وفاة محمد نقد ا لله آنذاك. وكان نقد ا لله هذا ركيزة عظيمة لحزب الأمة منذ الأيام الأولى، وسيكون فقدانه خسارة كبيرة. وكان الصادق مقتنعاً بأنه قد سحب النظام ثقته منه أو يقوم بتصفيته، ومع هذا فهو مجبرٌ على أن يقدم إحترامات وعزائه لعائلة نقد ا لله الفقيد.

وفجأة، وبصورة غامضة عزل نميري كبار وزرائه، وفي اليوم التالي عينّ عسكرياً يحظى بكل احترام، وهو عبد المجيد خالد، نائباً له ووزير دفاع في حكومته، هذا مع أن نميري كان قد اقترح سابقاً على الصادق أن يكون هو رئيس وزرائه، لكن الصادق أكّد في حينه أنه سيرفض المنصب، وكانت هذه الأحداث بداية لتفسخ النظام وسقوطه كما سنرى لاحقاً.

فهرس الجزء السابع

فهرس الجزء الثامن

